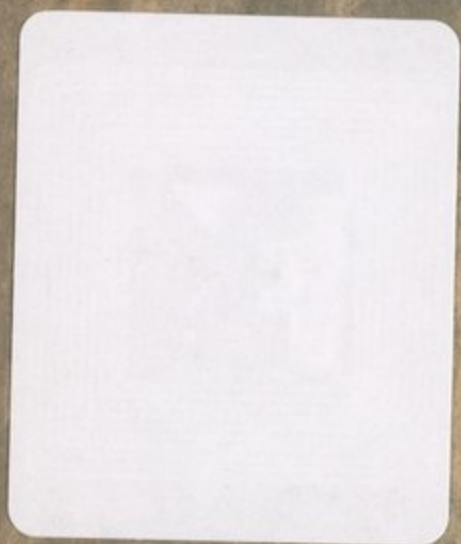
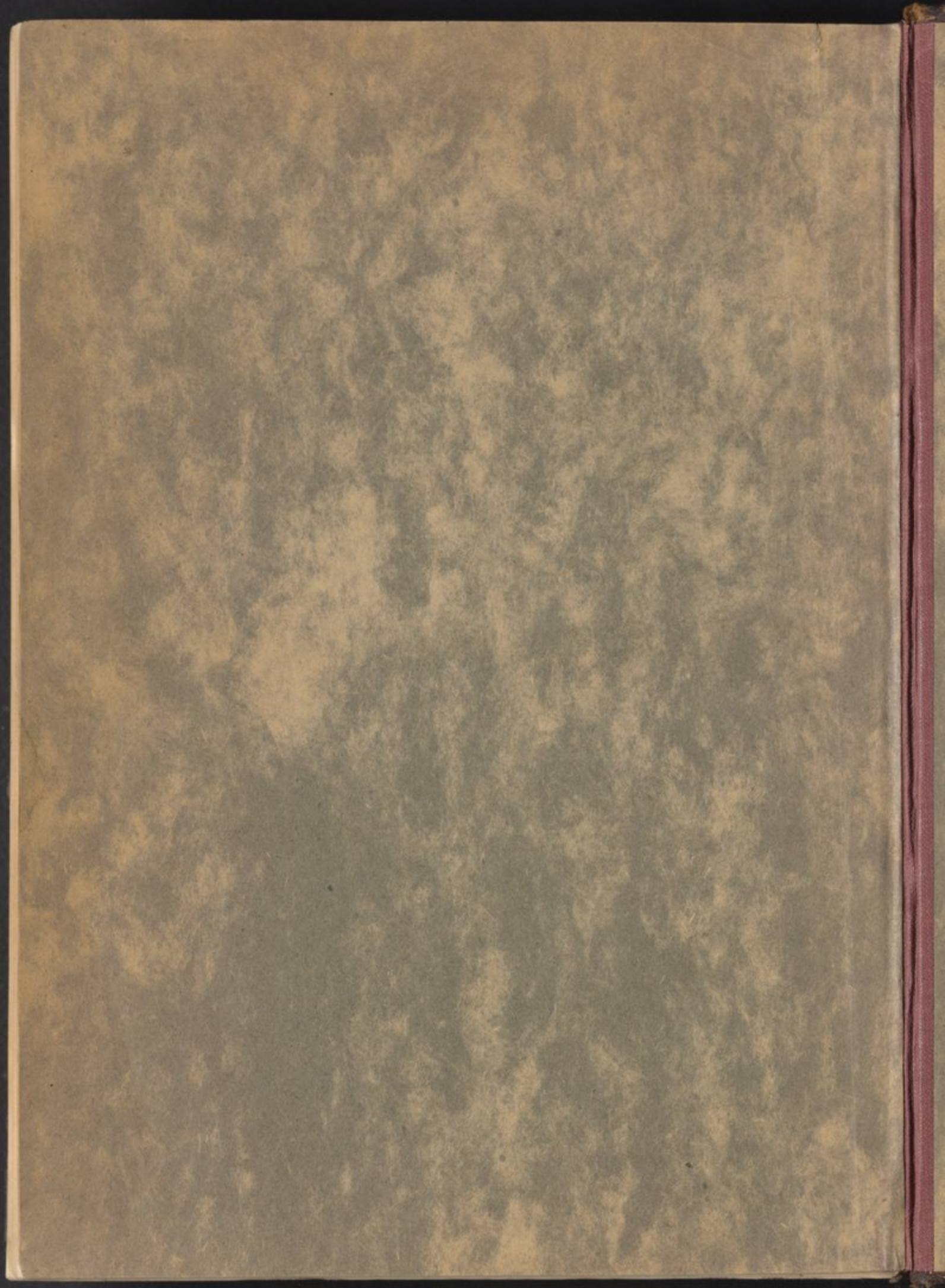


AMERICAN UNIV. IN CAIRO LIBRARY

3 8534 01003 0033





03-B1006

3-3-03

علال الفاسي

4

al-Fasi, Allal

al-Harakat al-istiqlaliyah

DT

204

F3

1948

الحركات الاستقلالية في المغرب العربي

لجنة الثقافة الوطنية لحزب الاستقلال

(مراكش)

رسالة



طبع من هذا الكتاب خمسون نسخة
على ورق البرشمان مرقة من ١ إلى ٥٠

٩٦٤,٥
٢٠٤

رسالة ابن خلدون في القسطنطينية

الطبعة الأولى

القاهرة سنة ١٣٦٨ هـ - ١٩٤٨ م

٤٩٣٤٧

طبعة الرسالة

الفاتحة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

« وَتُرِيدُ أَنْ نَمُنَّ عَلَى الَّذِينَ اسْتَضَعُّوا فِي الْأَرْضِ وَنَجْعَلَهُمْ
أُمَّةً وَنَجْعَلَهُمُ الْوَارِثِينَ وَنَمَكِّنَ لَهُمْ فِي الْأَرْضِ وَزُرِيَ
فِرْعَوْنَ وَهَامَانَ وَجُنُودَهُمَا مِنْهُمْ مَا كَانُوا يَحْذَرُونَ » .

قرآن كريم

يرجع الفضل الأول في تأليف هذا الكتاب لتوجيه الإدارة الثقافية لجامعة
الدول العربية ، فقد قررت استكتاب أدباء العرب عدة موضوعات ترجع لتصوير
الحالة الحاضرة في العالم العربي . و بناء على ذلك طلب مني رئيسها الأستاذ
الكبير أحمد أمين بك أن أكتب للجامعة فصلا عن (الحركات الاستقلالية في
المغرب العربي) .

وقد رأيت أن موضوعا بالغ الأهمية مثل هذا لا يكفي فيه فصل واحد
تنشره إحدى المجلات أو يطبع ضمن مجموعة تحتوي على فصول متنوعة ، فقررت
أن أكتب خلاصة وافية عن المقاومة المغربية في شتى صورها الحربية
والدبلوماسية والسياسية أعرضها على الناس ضمن كتاب خاص ، ثم استخرج
منه فصلا مختصرا يفي بالحاجة التي قصدها الإدارة الثقافية ، وهكذا تم هذا المؤلف
الذي أقدمه اليوم للجامعة العربية وأنصارها .

وقد توخيت في هذا العمل غايات قومية مفيدة . أولاها أن أعرف الناشئة

العربية عموماً والمغربية خصوصاً بالأطوار التي مرت فيها حركة بلادنا ،
والمجهدات التي بذلها مؤسسو هذه الحركة ومغذوها المتعاقبون ليكون لهم في ذلك
عبرة طيبة وقدوة حسنة ، وليسهل عليهم أن يجعلوا مما يبذلونه من جهد في سبيل
تحرير أمتهم وبعضها امتداداً لسلسلة منسجمة الحلقات محكمة الإفراغ يتم بعضها
بعضاً ، ويكون اللاحق منها والسابق عناصر تناسق تلقائي شبيه بهذه الأنغام
الموسيقية التي يجعل منها التناسق وحدة بديعة وكلية رفيعة .

وثانيتها : أن أعرف العرب وخاصة المسؤولين منهم بما لا يزالون مجهولون من
أمانى الأمة المغربية وما تبذله في سبيل تحقيقها ؛ لأن ذلك سيصرفهم عن يقين باتحاد
الغاية التي يجاهدون من أجلها مع غايتنا نحن ، وسيوضح لهم ضرورة تنسيق
الكفاح العربي وإن تعددت ألوانه واختلفت مظاهره ، وذلك من شأنه أن
يساعد على تكوين الشمول في التفكير العربي حتى لا يبقى كل إقليم من أقاليم
الأمة العربية ينظر لمصالحه الخاصة وحدها ، وهي في الحقيقة جزء من صالح عام
عربي ، وحينئذ يتسنى للجامعة العربية أن تسوق السبعين مليوناً من العرب
لخظيرة كفاح قوى من أجل التحرر الكامل والانبعاث العظيم .

أما الثالثة : فهي إقامة الحججة أمام الرأي العام الدولي على أن شعوب المغرب
العربي لم تقبل أبداً الاحتلال الأجنبي وعلى أن القوات القاهرة والأساليب
السياسية الماكرة كلها لم تستطع أن ترضى الغاربية بالحقيقة المرة التي هي حكم
الفرنسيين والاسبانيين لبلادنا ، وهذا الصراع الذي يجلبه للناس هذا الكتاب
دون أن يكتم بواعثه وعوامل تطوره أعظم حجة على أن مشكلات المغرب العربي
ليس لها إلا حل واحد هو الحل المعقول العادل ؛ غياب عهد الاستعمار ، وإشراق
عصر الاستقلال التام الكامل .

ولقد بذلت جهدي في أن أكون أثناء تجلية الأحداث التي مرت في هذه
الفترة من تاريخنا القومي وفي تحليلها بعيداً عن كل تعصب أو غرض خاص
لأنني أعتبر أن الحقيقة واضحة من نفسها ، وأن محاولة تدعيمها بما لا يتفق والواقع

ليس من شأنه إلا أن يضر بها ويعني عليها. وكذلك كان موقفي مع الحركات المختلفة التي ورد لها ذكر في كتابي ، فقد وفيت كلاً حقاً ، ونسبت لكل عامل عمله . وسلاحظ القاريء أن القسم المراكشي أكبر الأقسام الثلاثة حجماً وأعزرها مادة . ولى في ذلك أعذار كثيرة ، منها أن ما عندي من الوثائق عن قضية مراكش أكثر مما عندي عن القطرين الشقيقين تونس والجزائر ، ومنها أنني آثرت أثناء شرحي لمبادئ حركاتنا التي هي في الحقيقة مبادئ الأحزاب الاستعمالية كلها أن أتكلم عنها باسم حزب الاستقلال الذي أمثله لأنني أمك في ذلك من الحق ما لا أمك في بقية الأحزاب الصديقة التي لا أشك في أن زعماءها مشاركون لي فيما أعربت عنه من أفكار . ومنها : أن بعض المسائل كالسلفية مثلاً واتجاهاتها السياسية كان يمكن أن يكتب في أثناء تاريخ كل حركة من حركات الأقطار الثلاثة ، لأنها جميعاً شاهدت في أوائل عهدها بالنهوض هذه الدعوة السلفية النبيلة ، ولسكن كتابته في كل قسم يصبح تكراراً لا فائدة له ، وبما أن ازدهار هذه الدعوة في مراكش كان موازياً تماماً للتطور الذي طرأ على السلفية فيما بعد الحرب الكبرى — فقد كان ذلك مرجحاً للحديث عنها في القسم المراكشي .

والحقيقة أن الحركات المغربية — وإن تعددت أسماؤها — حركة واحدة تنشد الحرية والوحدة والنهوض .

وإذا كان من حسن النية شفيح ، فإني أعتذر به عن كل ما يمكن أن يكون قد وقع في هذا الكتاب من خطأ غير مقصود ، على أن الخطأ فضيلة الإنسان ؛ لأنه علامة الفكر وعموان الاعتبار ، وليس إلا الإنسان الآلي يستطيع أن يعمل من غير أخطاء .

وقبل أن أختم هذه الفاتحة أشكر صديقي الأستاذ أحمد المليح على مشاركته لي في الوقوف على طبع هذا الكتاب ، وتصحيح أغلاطه المطبعية ، كما أشكر مطبعة الرسالة على عنايتها وعظيم اهتمامها بـ

امتداد

إذا نحن بحثنا في تاريخ المغرب العربي وجدنا أن الوطنية بمعنى الدفاع عن النفس والذب عن الكيان والميل للحرية الفردية والاجتماعية صفة من أظهر الصفات التي امتاز بها المغاربة في جميع مراحل حياتهم وتجار بهم التاريخية . فلم تقف أمة من الأمم ولا شعب من الشعوب في وجه الدولة الفاتحة أو العناصر الأجنبية المهاجرة كمثل ما وقفته أمة المغرب العربي في جميع عصورها . وإذا كان الفاتحون قد استطاعوا أن يتغلبوا أحياناً على بعض أجزاء المغرب دون أن يمتلكوا الشواهد أو ينفذوا لمراكش الممتنعة ، فإن وجودهم لم يكن وإن طال أمده إلا مروراً عادياً وعبوراً لا يترك من خلفه أثراً ولا ذكراً .

ولقد اختلطت على بعض الباحثين الغربيين بسبب ما يملك نفوسهم من توجيه استعماري بغض مظاهر هذا الدفاع المستمر عن النفس وأعلام هذا الحب للحرية إلى حد المغالاة في الاعتداد الفردي فحسبوا حباً في الفوضى أو تطاحناً بين أجزاء البلاد ، واتخذوها دليلاً على أن المغرب لا يمكن أن يكون وحدة قومية بمعنى الكلمة وعلى أنه لم يعرف الاستقلال التام في تاريخه ، وفوق هذا وذلك على أنه أقرب إلى الأمم الأوربية الفاتحة اليوم من الأمم الشرقية العربية .

وقد كان العلامة جوتيه الفرنسي في مقدمة هؤلاء المغالين المتعصبين الذين يستعملون البحث وأساليبه ، والعلم وصوره أداة لخدمة الغايات الاستعمارية ، رغبة تجريد الشباب المغربي من الاعتقاد في نفسه وتوجيهه وجهة الاندماج في الوحدات الأجنبية لينشد بذلك وحدة غير مغربية واستقلالاً غير وطني .

على أننا نحن المغاربة نحس من حاضرنا وكفاحنا بما يشعرنا بأن عواطفنا التي تدفعنا اليوم لمقاومة المستعمرين في غير هوادة وفي غير بغض ، ليست إلا العواطف

(ز)

التي كانت تملأ روح أجدادنا منذ أقدم العصور إلى اليوم . ولقد أنكر جوتيه على المغرب العربي حتى اسمه التاريخي ، وهذا أشد ما يمكن من المغالطات فقد عرف المغرب من قبل أن يعرف الأفرنج ببلاد إمازيغ أى الوطن الحر ، وعرف سكانه أسلاف البربر بالإمازيغن ، ومعناها الرجال الأحرار ، وهذه التسمية وحدها دليل على الروح التي كانت تملأ أسلافنا الأولين من حب للحياة الحرة في وطن حر .

ولقد أطلق القدماء المصريون على هذه البلاد أماتى أى عروس المغرب ، وسماها اليونانيون بالهيسبيريا أى المغرب ، ومن هنالك أطلق العرب والساميون قاطبة عليها اسم المغرب . إذن فقد كانت دائماً المغرب وكانت دائماً بلاد الأحرار .

ولكن الأمازيغ عرفوا بعد ذلك باسم البربر ، ولقد حاول ابن خلدون أن يعلل ذلك باستعجام الكنعانيين لهم ، وحاول غيره أن يعلله باستعجام الرومانيين . ومواء صح هذا أم لم يصح فإنه يدل على أن كلمة البربر كانت تدل في لغة الكنعانيين والرومانيين على العجمة أو الكلام غير المفهوم بالنسبة إليهم . وعندنا أن هذا الإطلاق كان سابقاً ، وأن وجوده هو الذى كون الكلمة في اللغة الرومية أو الكنعانية إن صح ما يدعيه الباحثون . وإذن فما أصل كلمة البربر ؟ ...

يروى المؤرخ مومسان في كتابه تاريخ الرومان (فصل ١٧ جزء أول) أن من الأغاني الدينية القديمة في روما التي كانت تصحب رقص الكهنة على شرف مارس إله الحرب هذه الأغنية :

(Satur tu Fere Mars, Limen Sali ! Sta ! Berber)

ليكتف مارس الجبار . ارقصوا على السدد ، قفوا ، سيروا . فكلمة بربر تدل على السرعة والمسير ، وقد عرف في كتب العصر الأول أن المؤرخين أطلقوها على البرابرة المقيمين على شاطئ النيل . ويقول رينان :

إن عائلة من الشعوب الناطقة بالبربرية كانت تمتد من مصر وحتى من البحر
الأحمر إلى السينغال ، ومن المتوسط إلى النيجيريا . ويظهر أن البرابرة والتوارجة
يمثلون الليبيين والنوميديين (الرحل) القدماء .

ومن المعروف أنه يوجد في شعب النيل واد يسمى بوادي البربر .
إذن فالإطلاق ورد على هذه العناصر ذات العائلة اللغوية الواحدة من جهة
السرعة في كلامها أو إقامتها بشاطئ النيل السريع ، أو من حيث إنها كانت
تمثل القبائل الرحل الذين يسرون من محل لآخر ، ومن هنالك دخلت في اللغة
الرومية والسكنمانية . وأياً ما كان فهي تسمية قديمة قبل اليونان وقبل الرومان
وأحرى قبل العرب الذين استعملوا هذا الاسم أيضاً قبل الفتح الإسلامي على
خلاف ما يزعمه بعض المؤرخين ، فقد جاء في شعر امرئ القيس هذان البيتان :

على لاحب لا يهتدى بمناره إذا سابه العود النباطى جرجرا
على كل مقصوص الذنابى معاود بريد السرى بالليل من خيل بربرا
وهذا الاشتقاق اللغوي وحججه تدلنا على ما هو أعظم من ذلك ، وهو وحدة
هذه العناصر التي تقيم فيما بين البحر الأحمر والمتوسط وتمتد للسينغال والنيجيريا .
وهذه العائلة الإفريقية هي التي امتازت بحضارتها وحبها للحرية ونضالها في سبيل
العزة والكرامة .

ولقد شهدت هذه البلدان هجوماً أجنبياً واحداً ، وهجرة مشتركة من الشرق
أحياناً ومن الغرب أخرى . ولكنها استطاعت في كل أوقاتها أن تحتفظ بمشخصاتها
الإقليمية ، وتدمج في عائلتها الفاتحين والمهاجرين حتى تغمرهم ذهنيته وأخلاقها
وعاداتها . وبذلك حفظت تبلورها القومي وكيانها المسدود في وجه كل غاصب
مهما كانت قوته عظيمة ، واستعداداته جسيمة .

ولسنا نريد أن نتكلم عن الحضارة المصرية وآثارها ، فإنها شيء لا يناقش
فيه أحد ، ولكن الذي لا يعترف به المستعمرون هو الحضارة المغربية مع أنها
كانت موازية لحضارة مصر ومشاركة في تكوينها . ولقد أثبت المؤرخون أن

مدينة قرطاج كانت معروفة في المغرب قبل مجيء الفينيقيين ، فهي مدينة أنشأها أسلافنا البرابرة كما أنشأوا غيرها من المدن التي تشبه في أساليب بنائها الهندسة المتوسطية ، واقد كانت قرطاج عاصمة الملك البربري إرباس وكان يؤمها المهاجرون الفينيقيون للتجارة ، وانتشرت جاليتهم فيها وفي أطرافها حتى أصبحت فينيقية سنة ٨١٠ ، وهذه الجالية التي امتزجت بالبرابرة وتمغربت هي التي كونت الدولة القرطاجية التي لم تكن دولة فاتحة ، وإنما كانت عبارة عن تسلط أسرة أجنبية على القطر ، نتيجة لنشاط أكبر من نشاط الأهلين ، ولم تكن مقاومة المغاربة للقرطاجيين مقاومتهم لفاتح أجنبي أو دولة استعمارية متسلطة عليهم ، وإنما هي مقاومتهم لبعض الحكومات التي فرضت عليهم دون رغبتهم . ولذلك استطاعت قرطاج أن تعيش في إفريقيا أمداً طويلاً ، واستطاعت أن تمزج الحضارة السامية بالحضارة البربرية فتكون من عروس الغرب بلاداً مغربية متحدة في لغتها وديانها وأمانها ، لا تعكر على هذه الوحدة ولا ذلك الوجود القومي ثورات محلية من حين لآخر ، ولا خيانات يرتكبها بعض الإقطاعيين الذين يمدون أيديهم للأجنبي تقديماً لمصالحهم الخاصة على مصالح الوطن العليا .

وأعظم مظهر لهذه الوحدة وأكبر حجة على أن المغاربة لم يعتبروا الفينيقيين دولة استعمارية تحساد المواطنين المغاربة كلهم والتفافهم حول هاننبال بمجرد ما دعاهم لإنقاذ الوطن من المستعمرين الرومانيين ، ولقد كانت الحرب الفينيقية الثانية عنوان القومية المتجسمة في أحدث صورها ، إذ اجتمع المغاربة قاطبة حول راية واحدة يدافعون عن وطن محدود بحدوده الجغرافية التي يسدها البحر من كل جهاتها فلا تنفتح إلا عن طريق الصحراء لتتصل بالبلاد التي ورد منها إخوان الفينيقيين ليمهد من بعده لنور الإسلام ووحدة اللسان العربي .

وما كانت الأنباء تصل بانتصار هاننبال في مواقعه واجتياز جيوشه المغربية مضايق البحار لمقاومة المستعمر في عقرداره — حتى كانت الحفلات تقام من طنجة

إلى قرطاج ، والأعلام ترفع ، وأغانى القومية والحرية تتردد في شواطئ الأطلس
وتتجاوب في شواطئ النيل بعد أن تمر في قسبة رعاء الصحراء ليردها الحداة
في أطراف الجزيرة العربية . وهكذا اعتبر المغاربة قرطاج ووطنهم والفينيقيين
إخوانهم وإن كانوا قاوموا استبدادهم في الحكم على مثل ما قاوموا الدولة
الفاطمية ، اعزازاً منهم بقومية ضيقة كثيراً ما كانوا يضحون بها إذا دعا داعى
الوحدة لصالح إنقاذ الوطن والدفاع عن حرية .

ولقد استمرت قرطاج قبل الهدم الرومانى تسعة قرون كاملة واستمرت بعد
ذلك ستة أخرى . ولم يقض هدم الرومانيين لها ولا للمدن الخمس التابعة
لحكوماتها ومنها تونس Thunes التى هى إحدى الأسماء اللببية القديمة الدالة على
معنى مكان لأنس الليل — على سامية أفريقيا الشمالية التى غرستها الحكومة
الفينيقية ، أى لم يقض على وحدة هذه البلاد فى اغتها ولا فى اتجاهاتها القومية ،
وقد بقيت العملة فينيقية ، أى مغربية ، واللسان العام فى جميع أجزاء البلاد هو
اللسان الفينيقى الذى بقى اللسان الرسمى فى العقود والوصايا وغيرها من المعاملات
حتى القرن الثالث بعد المسيح . ولقد تكلم بلين Pline باحترام كامل عن الثمانية
والعشرين كتاباً التى كلف مجلس الشيوخ الرومانى د . سيلالينيس D Silanus
بترجمتها إلى اللاتينية عن اللغة الفينيقية . واطد كان كايطو ماشوا أحد خلفاء أفلاطون
ومن كبار الكتّاب اللاتينيين يكتب باللغة الفينيقية ، وكذلك غيره من كبار
القرطاجيين واليونانيين المتصلين بالثقافة المغربية الفينيقية . وقد أكد سان
أوغستان القديس المغربى أن اللغة الفينيقية كانت فى عهده هى اللسان العام فى
الشمال الإفريقى برمته .

وقد اضطر الرومانيون أنفسهم لاستعمال الفينيقية فى إداراتهم مع المغاربة
على غرار ما تضرر اليوم فرنسا وأسبانيا لاستعمال العربية ، فكان التراجمة
موجودين فى كل المكاتب والمصالح ، ولم يكن ذلك ناشئاً عن تسامح من
الرومانيين ، ولسكنه اضطرار لمتابعة الروح القومية المغربية التى كانت تحتقر

المستعمر ولغته وتأبى استعمالها ولو عرفتها ، فقد ذكر المؤرخ الغربي لوسيوس ايبيليوس أثناء تحدّثه عن ذهنية الأهالي الذين يرفضون التردد على المدارس اليونانية ، ويقول عن أحدهم : (إنه لا يتكلم إلا الفينيقية ، وأحياناً اليونانية التي تعلمها من أمه ، أما اللاتينية فلا يعرفها ولا يريد أن يتعلمها) .
ويقول شارفيريا : « إن الفينيقية بقيت هي اللغة المستعملة في أغلب الأوساط حتى التي حسب أنها تأرومت جداً » ، ويقول جوتيه : « إنه إذا كان البربر قد استعربوا بسهولة فذلك على ما يظهر لأنهم لم ينسوا قط الفينيقية » . ويروي الجنرال بريمود في كتابه البربر والعرب عن جوسيل في تاريخ أفريقيا الشمالية القديم ما يأتي :

« إن العربية ذات رحم مع الفينيقية ، ولذلك أمكن بسهولة أن تحل محلها » ونحن لا يهمنا من هذا إلا إثبات شيء واحد هو سهولة تغلب النفوذ السامي أو الشرقي على النفوذ الأوربي أو اللاتيني (ولا أريد أن أقول الغربي لأنني أعتبر الساميين قاطبة في عداد الغربيين) في بلاد أفريقيا الشمالية ، وذلك بدون شك لأن الساميين لم يكونوا فاتحين وإنما كانوا فاضلين وجودهم ضمن العائلة المغربية التي سرعان ما نسيت هذا الفرض أولاً وتأخت معهم إذ وجدت فيهم كل ما تحس به من عواطف وصفات متماثلة .

وعلى العكس من ذلك فإن الفتح اللاتيني وإن استمر خمسة قرون كاملة فإنه لم يستطع أن يغرس لا في البلاد ولا في نفوس المغاربة أثراً ما . وليس ذلك لاملة الشرقية والغربية على ما نرى ، ولكن لأن روما لم تكن تهتم بأكثر من الاستعباد واستغلال المواطنين وابتزاز خيراتهم فهي التي كانت تأخذ من البلاد المفتوحة دون أن تعطيها شيئاً ، فأسباب الفشل هي من طبيعة الرومانيين المستعبدة التي لا تقدرهما عظمت قوتها أن تمس القوة المعنوية للذين يؤمنون بأنفسهم ويستمتتون في سبيل الحرية والوحدة .
ولقد حاول بعض المؤرخين المستعمرين أن يؤكدوا نجاح روما في أفريقيا

الشمالية ولكن الأدلة التاريخية كلها مجمعة على أن الفشل كان حليف السياسة الرومانية في المغرب العربي ، وقد أكد مرسيه وشار فيريا وفورنيل هذا الفشل الروماني الذريع . وقال بواسيه : (إن روما لم تحاول قط أن تصبح الوطن الوالد ، وإنما كانت تستغل المغلوبين في أوروبا وفي إفريقيا ، وهي لم تقدر قط على أن تكون حاملة للحضارة ولا للمدنية ، ولقد حكمها ملوك البربر الذين تأروموا أحسن مما حكمت هي نفسها)

لقد كان القرطاجيون هم الذين بنوا الطرق وعبدوها في المغرب كما يؤكد ذلك إيزيدور ، ولكن الرومانيين هدموا كل ما بنته قرطاجة . وكان القرطاجيون هم الذين نشروا الوحدة والسلام في أنحاء المغرب ولكن أمبراطور روما نفسه لم يكن يستطيع التجول في شمال أفريقيا إلا مع جيش قوامه عشرات الآلاف .

ولقد كتب د . ه . ميليه D . H . Muller إن روما لم تعرف قانون الأثني عشر لوحاً إلا من الجالية الفينيقية القرطاجية في بلاد الرومان ، ومن المعروف ما لهذا القانون من التشابه مع شريعة حمورابي .

ولم تكن لروما في الشمال الأفريقي جالية كبرى يمكن أن تؤثر في الأهالي كما يزعم المستعمرون ، وقد أكد ذلك حتى مسيولوى برتران المعروف بتعصبه ضد الإسلام وفي سبيل المدنية اللاتينية .

والحقيقة أن روما لم تستطع أن تقوم في الشمال الأفريقي بأكثر من الهدم . ولم يكن ذلك شأنها في المغرب فقط بل فعلته مع كل البلدان التي احتلتها ، ويعجبنا أن ننقل دليلاً على ذلك هذه الفقرة من كلام الجنرال بريمود : (لم تتمهر روما في أي ميدان دخلته ولم تبتكر شيئاً بل تركت الكل يضيع ، وفي أثناء القرون السبعة التي ملكت فيها علم البحر الأبيض المتوسط ، لم يدن لها هذا العالم بأي تقدم إنساني ، ولم يجيء من عندها شيء مما ينجز فيه ، إنها لم تستطع إلا أن تفرض قهراً سياسياً وسيطرة مالية أدتا إلى سقوط العالم القديم وبالأخص في شمال أفريقيا) .

إن هذه الشهادة من جنرال فرنسي كانت له جولات في الحروب المغربية
أعظم دليل على أن العالم المتوسطى برمته لا يحمل للرومانيين أثر اطمئنان ولا
شعوراً بأى انعطاف أو انجذاب ، وليس ذلك إلا امتداداً حقيقياً للعاطفة التي
كان يحملها أبناء هذا العالم القدماء للمستعمرين الرومانيين ، ولقد وصل ذلك
بالأفارقة بصفة خاصة إلى الاستعانة بأعداء الرومانيين عليهم والانضمام للوندال
والبيزنطيين الذين سرعان ما وجدوا المعارضة المغربية حينما حلوا محل روما في
الحكم والاستعمار .

رفض المغاربة كل رابطة تقر بهم من الرومانيين ، فقد تمسحوا أو تهودوا
يوم كانت روما كافرة ، ودخلوا الأريانية يوم تمسحت روما ، وشايعوا دونها
الأسقف القرطاجى المغربى فى نجلته التي انشق بها عن البابوية الرومانية وكون
بها الكنيسة المغربية ، ولكنهم رفضوا مشايعة القديس أوغستان الذى أخلص
للبابا وقدس روما فقاومه إخوانه ورأوا فيه خائناً لوطنه يريد تعبيد مواطنيه
لروحانية الدولة المستعمرة ، ولم يكن نفورهم من مسيحية روما الشرقية أقل من
نفورهم من الخضوع لكنيسة روما الغربية ، لأن البيزنطيين يدينون بتلك ،
كما يدين الرومانيون بهاته .

ولكن قلوبهم انفتحت للإسلام ودعوته التي رأوا فيها أداة للتحرير القومى
والاستقلال الوطنى ، إلى جانب الانعتاق الفكرى والروحى . ولم تكن الدعوة
الإسلامية فى نظرهم إلا امتداداً لعقائد الوحدة الإلهية التي تنسجم مع طابع
الوحدة الذى يريدونه ويعملون له .

وهكذا نجد فى تاريخ المغرب القديم صراعاً مستمراً بين نفوذى العائلة
اللاينية والعائلة التي تسمى اليوم بالعربية والتي تتركب ذهنيتها من مجموع
تأثيرات الحضارة المغربية واليونانية والسامية ، ولكننا نجد أن النصر كان
دائماً حليف هذه الحضارة العربية التي تكون الأساس الأصيل لحضارة البحر
الأبيض المتوسط ، ذلك الأساس الذى لا يعنى بالمادة بقدر ما يعنى بالروح ،

وذلك ما يساعد على تكيف الذهنية المغربية على مركب هذا الأساس الذي يحس بالقرابة الأصيلة بينه وبين سائر أنحاء العالم العربي .
 على أن المغرب بالرغم من ارتضائه الإسلام ديناً والعربية لغة ، ظل دائماً معتاداً بوجوده الخاص ، ناشداً مكانه تحت شمس العروبة ، غير راض أن يكون في مؤخرة القافلة العربية أو بعيداً عن مركز القيادة منها ، ولقد ظهر تبلور إخلاص المغرب للعروبة يوم تأسست الأسر المغربية المالكية من صميم البربر دون أن تفكر في غير امتداد الحكم الإسلامي والسلطان العربي إلى ما وراء البحار ، لنشر السلام المغربي وطبع الحضارات المحلية بالطابع العربي المحض ، وتجلت إلى جانب هذا التبلور روح قومية مغربية بكل معانيها ، وهل هنالك دليل أكبر من أن يموت المهدي بن تومرت مؤسس دولة الموحدين وهو من قرى الجنوب المراكشي ، ويترك الخلافة من بعده لعبد المؤمن الجومي من بلاد الجزائر . .

فالقومية المغربية موجودة منذ القديم فيما قبل الإسلام وبعده ماثلة في كل الآثار المغربية التي سلمت من عوادي الدهر ، وإنك لتجد في كتب ابن جبير وابن خلدون وفي شعر ابن هانيء متنبئ المغرب وغيرهم ، من الأدلة الواضحة على تمسك المغربي بوطنه ، وحبه لبلاده ، وتفضيله لها حتى على الأوطان الشقيقة ما لا تجده في آثار أدباء الأمم المعاصرة لهم ، وهذه الروح القومية هي التي دفعت بأممتنا للاستبسال في سبيل الذب عن كياناتها طيلة العصور الوسطى الأوربية كلها ، خصوصاً وقد توالى عليها هجمات عديدة من دولتين شديقتي التعصب هما أسبانيا والبرتغال .

واليوم وقد تألبت دول الاستعمار الأوربي على العالم العربي والإسلامي جميعه وكانت أقاليم المغرب العربي في مقدمة من نكب بهذا الاستعمار ، فقد سجل أيضاً في تاريخه الحديث ما لا يقل عن بطولة أسلافه الذين قاوموا الفاتحين الأولين وصمدوا في وجوههم برغم ما لهم من قوة وما عندهم من بأس .

لقد طال أمد الاستعمار الروماني والبيزنطي والوندالي في البلاد ولكنه لم يستطع أن ينال من معنوياتها أو يقضى على شخصياتها ، وها هو ذا الاستعمار الفرنسي والاسباني يزداد طغياناً علينا اليوم ويحسب أنه بالإرهاب والعسف والكييد للعروبة وللقومية سيقضى على وجودنا كأمة عربية مستقلة ، ولكن التاريخ سيعيد نفسه وسينتهى هذا الاستعمار كما انتهى من قبله ولن يبقى من أثره إلا ما يسجله من صفحات للكفاح المغربي ومن ضعف معنوى للطغيان الأوروبي . إن طغيان روما وعدم مقدرتها على غير الاستغلال قد تجدد في الذين يفتخرون اليوم بأنهم ورثوا الامبراطورية الرومانية في القرن العشرين ، وإن بطولة المغاربة واستماتتهم في سبيل الحياة الحرة التي عشقها أسلافهم الأمازيغ والعرب لتتجدد هي الأخرى في نفوس شعب الشمال الأفريقي الذي يحتشد اليوم ضمن هذه الحركات الاستقلالية ليرفع عنه عار الاحتلال ويستخرج من الغاصبين الاعتراف بالحرية والاستقلال .

وهذه الصفحات التي يعرضها هذا الكتاب ليست إلا امتداداً لسجل الكفاح الوطني في المغرب العربي ، وسيرى فيها القارئ سر الأسلاف ، وروح السلالة ، وتحمر الأمازيغ ، وشهامة العرب ، ودعوة الرسالة الخالدة . وإن الصراع اليوم على المغرب في أشد ما يكون بين نفوذ الشرق العربي ، وبين نفوذ الغرب اللاتيني ، وإن المغرب قد اختار ، وإن النصر حليف العروبة باختياره ، والحرية بكفاحه ، وذلك هو مجده المقبل الذي يبنيه اليوم بالعرق والدم ويقوم على تشييده أبنائه الاستقلاليون الأبرار .

في المغرب الأوسط

أو

الجزائر

الحمد لله الذي

أ

أنزلنا

في العام الماضي تقدم وفد من حركة انتصار الحريات الديمقراطية التي ليست
إلا مظهراً رسمياً لحزب الشعب الجزائري إلى الولاية العامة في الجزائر يطالب بنقل
رفات بطل الاستقلال الجزائري الأول الأمير عبد القادر من مرقده في ضواحي
دمشق إلى وطنه الأصلي بالمغرب الأوسط ، ولم يقصد هؤلاء النواب الأحرار بهذا
الطلب الذي يعلمون عدم استعداد الوالي العام الفرنسي لتحقيقه ، إلا تأكيد
ما صرح به زعيمهم السيد مصالي الحاج حين قال : « إن حركتنا ليست
إلا رفعاً جديداً لعلم الأمير عبد القادر الذي ناضل طيلة حياته عن حرية الشعب
الجزائري واستقلاله » .

وإذا فحركة الاستقلال القائمة الآن في بلاد الجزائر ، ليست إلا امتداداً
لحركة المقاومة الأولى التي ظل الأمير عبد القادر ومن بعده قائمين عليها مستميتين
في سبيل مثلها العليا منذ هجمت قوات المارشال دو بورمو على سيدي فرج في
١٣ يونيو سنة ١٨٣٠ .

لقد اعتدت فرنسا على الجزائر في وقت كانت السيادة فيها للدولة العثمانية
التي لم تستطع من المقاومة إلا قليلاً ، واسكن ما استسلم الولاة الأتراك بالجزائر
حتى كانت المقاومة العربية أولاً قد ابتدأت بفضل وصول الجيش المراكشي
(في أكتوبر سنة ١٨٣٠) إلى مدينة تلمسان تحت رئاسة القائد المراكشي
أبي الحسن علي الذي استطاع أن يؤلب قبائل الناحية كلها تحت رايته لمقاومة
الفرنسيين ، ورفض الاستسلام التركي . وبعد أن انضم إليهم محبي الدين قرروا
تأييد سلطان المغرب في الجهاد لحماية المغرب العربي من الاعتداء الأجنبي . ورغم
الدسائس الفرنسية التي عينت بايا تونسياً على عمالة وهران لضرب العرب بعضهم
ببعض فإن التضامن المغربي في المقاومة كان قد تأسس ، وزاده قوة تنزه الأمير

عبد القادر عن قبول أية صفة من صفات الحكم ، إلا على كامل الاتفاق مع الحكومة المراكشية . وبعد أحداث وتقلبات لا يسع المجال ذكرها أسس الأمير عبد القادر الأيالة الجزائرية المستقلة عن الفرنسيين وعن الترك معاً . وكون جهة قومية متحدة أمام العدو فبعث بذلك في نفوس الجزائريين شعوراً بروح وطنية وعربية طالما أخذها الاضطهاد التركي والاضطراب القبلي . ولعل من أكبر دلائل النبوغ والذكاء في عبد القادر تنبئه لضرورة تضامن شعوب المغرب العربي للدفاع عن نفسها . ومن الحق أن نعترف بأن عدم استمرار الدولة المراكشية في تأييد مقاومة الجزائر لأسباب قاهرة ، وعدم انتباه التونسيين للخطر الفرنسي إلى جانب الإهمال العثماني قد أدى إلى هجوم الغربيين على العالم العربي وتقسيم السكسونيين واللاتينيين للشعوب العربية كلها .

ومن أبطال المقاومة الجزائرية أبو معزى وهو مراكشى من أولاد سيدى الطيب بنواحي وزان ، دخل الجزائر حوالى سنة ١٨٣٥ ، وقام بنشر دعاية ضد الفرنسيين في مناطق وهران الجنوبية ، ثم انتقل إلى زواوة يحث أهلها على الجهاد فاستطاع أن يجمع حوله خلقاً كثيراً . وبما أنه كان مستقلاً في حركته عن الأمير عبد القادر فقد ظن الفرنسيون أولاً أنه يمكنهم الاعتماد عليه في إضعاف سلطة الأمير ، ثم عادوا يهربون منه بهد أن نازلهم سنتين كبدهم فيها خسائر فادحة ، وتوَجَّح عمله بالانضمام إلى الأمير عبد القادر الذى عينه خليفة له على جبال زواوة ، فقاتل معه إلى أن اضطر الأمير سنة ١٨٤٥ إلى الالتجاء لمراكش فعاد أبو معزى إلى الجزائر واستمر في قتاله . ولما عاد الأمير في نفس السنة انضم إليه مرة أخرى أبو معزى والتفت من حولها كافة قبائل وهران والجزائر وسجلوا النصر العظيم على الفرنسيين في معركة سيدى إبراهيم بغرب جامع الغزوات ، الأمر الذى اضطر من أجله « بيجو » لطلب جيش قوامه عشرة آلاف جندي قسمها إلى ثمانية عشر جيشاً طارد بها الأمير وخلفائه ، فوقف أبو معزى وقفة عظيمة ، واستمر في القتال حتى تغلبت عليه هذه الجحافل ، واضطر للاستسلام

خاعتقل في حصن (هام) بشمال فرنسا في نفس الغرفة التي كان نابليون الثالث معتقلاً فيها قبل توليه الحكم . وبعد ما وقع العفو عنه انتقل لتركيا حيث رحب به العثمانيون وخصصوا له معاشاً .

وفي حرب القرم انضم للجيش العثماني وقاتل في صفوفه وسقط في القوقاز في أسر الروس ، ثم توفي في مدينة باطوم .

وقد ادعى من بعده ستة أفراد جزائريين أنهم هم أبو معمرى وبعضهم ادعى أنه أخوه وتسمى باسم مولاي أحمد أبو معمرى . وقد جرح هذا الأخير في إحدى المعارك وأسر ، ثم أحيل على المحكمة العسكرية فكان موقفه رهيباً ، وجرى بينه وبين رئيس المحكمة الحوار الآتي :

— سأله الرئيس من أنت ؟ قال : أنا أبو معمرى .

— لماذا قاتلت فرنسا ؟

— لكي تكونها دولة باغية طاغية معتدية علينا .

— ألم تر أن العرب انضموا إلينا ؟

— هؤلاء العرب قسمان : الأكثرية منهم أبرياء يخافون على حياتهم ، والأقلية سفلة خونة لا يبحثون إلا عن إرضاء الحاكم مهما كان ، وعن توشيح صدورهم بشریط أحمر .

— ماذا تنتظر منا ؟

— لا يهمني ما أنتظره منكم .

— وإذا أطلقنا سراحك ماذا تفعل ؟

— أعود للجهاد في سبيل الله .

— وإذا قتلناك ؟

— سأقدم لله ناطقاً بالشهادتين .

— وإذا سجنناك ؟

— سأقضي أوقاتي عابداً طالباً من الله أن ينصر العدل على الظلم .

— لماذا تكرهنا ؟

-- لأنكم ظلام طغاة .

وقد حكم عليه بالسجن ثم أطلق سراحه بعد ذلك .
 وفي سنة ١٨٤٩ اعتدى حاكم الزعاطشة (قبيلة في جنوب قسنطينة على
 مقربة من مدينة بسكرة) على قائدها السابق الذي كان معيناً عليها من طرف
 الأمير عبد القادر ، وهو القائد أبو زيان ، فأخذ هذا يحرص الأهالي الذين كانوا
 استسلموا للفرنسيين سنة ١٨٤٧ على استئناف القتال . وفعلا التف من حوله جمع
 تمكن من القضاء به على جحفل فرنسي كان ماراً بقرب بسكرة . فأرسل
 عليه الفرنسيون حملة تأديبية قوية حاصرت هذه الواحة التي لم تكن تؤوي
 أكثر من ثلاثة آلاف من السكان كلهم غراس نخيل . ومع ذلك فقد قاوموها
 ستة أشهر كاملة . وتمكن أبو زيان من الانتصار على ثلاثة قواد فرنسيين أرسلوا
 بالتتابع للقضاء على هذه الواحة البسيطة إلى أن اضطر الحاكم العام لتجهيز جيش
 قوامه عشرة آلاف مقاتل و ٤٥ مدفعاً وعدد كبير من المهندسين العسكريين
 المختصين في فن الألغام . ومع ذلك فلم يستطيعوا التغلب على الواحة إلا بعد قتال
 شديد دار بين النخيل وفي أرجاء البيوت . وتكبد فيها الأهالي أكثر من ألف
 قتيل . وبعد ما احتل الفرنسيون الواحة أمر القائد العام الجنرال هيريو
 الكولونيل كريبير الذي أصبح بعد مارشالاً فرنسياً أن يتوجه بالجيش للتنكيل
 بجميع من بقي من الأهالي بما فيهم النساء اللاتي شاركن جنباً لجنب مع الرجال
 طيلة أمد القتال . وقد حشر الجيش بقية الأهالي في الواحة ، ثم نسفوها بعد
 ما قبضوا على أبي زيان الذي كان جريحاً وقطعوا رأسه ورؤوس أولاده
 الثلاثة الذين لا يتجاوز أكوهم ست عشرة سنة . وأرسلت هذه
 الرؤوس وغيرها لبسكرة حيث علقت على أبواب المدينة . أما السكان فلم ينج
 منهم أحد ، فالبعض مات في أثناء القتال ، والآخرون قتلوا بالحراب بعد استسلامهم
 ومن بينهم ١١٧ امرأة .

استمرت هذه الحرب القومية للدفاع عن استقلال الجزائر مدة ثمانية عشر عاماً انتهت بانتصار القوة الغاشمة على الحق ، وكانت خلالها السلطات الفرنسية تفرض نفوذها في باقي البلاد ، ولكن لتزرع في نفوس الأهالي روح الثورة الدائمة التي سنرى كيف كان الضغط يخمدتها أحياناً ، ولكن طموحها للتحرر يبعثها لتملأ حكم الشعب الجزائري الذي لا يرضى بالحرية بديلاً .

ولقد كان التكتيك السياسي الفرنسي ماهراً في التلويح بمبدأ الحرية والمساواة في حظيرة الأخاء الفرنسي كلما دعا لذلك داعي الضغط القومي ، حتى تحول مجرى الحركة التحريرية إلى مجرى مطالبة للتساوي بين العناصر الساكنة في البلاد .

وسنرى كيف تلونت هذه السياسة وكيف تلونت الحركة الجزائرية بما يقتضيها .

ففي سنة ١٨٣٤ ضمت الجزائر لفرنسا بمرسوم من لويس فيليب ملك فرنسا إذ ذاك ، ولكن هذا الانضمام لم يكن له أثر مفعول ؛ إذ كانت الحرب الفرنسية الجزائرية على أشدها . وفي سنة ١٨٤٦ قررت فرنسا اعتبار الجزائريين فرنسيين واعتبار الجزائر بلداً مفتوحة ، وهذا القرار هو الذي علم الحد الفاصل بين استقلال الشخصية الجزائرية وبين الحكم الفرنسي المباشر ، وهو الذي قضى على كل أساليب المجاملة في العلاقات ، ولذلك يسميه الأهالي الجزائريون بتاريخ ابتداء حكم السيف ، واستمر حكم الإرهاق هذا حتى جاء الامبراطور نابليون الثالث فأصدر في سنة ١٨٦٥ مرسومه المشهور (سيناتوس كونسيت) الذي أعلن فيه مساواة الجزائريين للفرنسيين في الحقوق والواجبات مع السماح لهم بالرجوع في أحوالهم الشخصية إلى أحكام الشريعة الإسلامية ، وقد زار الامبراطور بلاد الجزائر حيث ألقى خطبته الشهيرة التي استهلها بقوله : « إنني أعد نفسي امبراطور العرب كما أنني امبراطور الفرنسيين ، وكلهم في نظري متساوون » .

وإذا كانت سياسة نابليون ترمي إلى مدى بعيد فإن المستعمرين الفرنسيين الذين كانوا قد رحلوا إلى الجزائر ثاروا على هذه التسوية المزعومة ، وقاوموا بكل ما لهم من جهد سياسة نابليون مبرهنين بذلك على ما استمروا عليه من تقديم

مصلحتهم الخاصة والمستعجلة على مصلحة فرنسا نفسها .
 وإذا كانت هذه المحاولة الأبراطورية لم تستطع أن تغلب على مقاومة
 المستعمرين لسكل ما من شأنه أن يحسن حالة الشعب الجزائري أو يمتعه ببعض
 حقوقه فإنها قد استطاعت أن تجعل من مشروع نابليون مثلاً عالياً تلوح به
 فرنسا للعرب ، وسبباً طالما حول وجهة المقاومة العربية عن المطالبة الصريحة
 بالاستقلال إلى المطالبة بالمساواة ظناً منها أن الوصول إلى هذه الغاية أسهل بكثير
 من الوصول للحرية القومية الكاملة ، واعتقاداً منهم بأن الاستقلال الذي عجزوا
 عن بلوغه بطريق الحرب لا يمكنهم أن يبلغوه إلا بطريق التدرج في المطالبة .
 وما سقطت الأبراطورية سنة ١٨٧١ وأعلنت حكومة الجمهورية الثالثة
 حتى تقدم غامبيتان رب الجمهوريين وإلههم المعبود بعمليين خطيرين جدد بهما
 استعباد الشعب الجزائري ، ذلك الاستعباد الذي لا يزال الجزائريون يرزحون
 فيه إلى الآن : الأول قانون كريمو (وزير العدل اليهودي في حكومة غامبيتان)
 وهو القانون الذي منحت فرنسا بموجبه يهود الجزائر صفة المواطن الفرنسي
 لتكثير سواد الفرنسيين في هذه البلاد . والثاني إصدار عدة مراسيم استثنائية ضد
 على المسلمين الجزائريين أبعدهم بمقتضاها عن دائرة الحق العام ، وجعلهم تحت
 التصرف المطلق لحاكم الجزائر العام وإدارته ، وبموجب ذلك أصبح للإدارة الحق
 في اعتقال كل جزائري يشك في ولائه للسيادة الفرنسية ، وكذلك طرده من
 البلاد وحجز أمواله ومصادرة أملاكه . وقد أوغل غامبيتان في هذا الاستثناء
 فمنع حكومة باريس والبرلمان الفرنسي من حق التدخل في أعمال الولاية العامة
 الراجعة لاضطهاد الأهالي من أجل توطيد دعائم الحكم الفرنسي في الجزائر .

رد الفعل :

ولكن الشعب الجزائري لم يقف إزاء هذا التصرف الجائر مكتوف الأيدي
 بل اندفع يعلن غضبه المطلق على السلطة الفرنسية وتدخلها في الشؤون الدينية

للمسلمين واتخاذها سياسة التفرقة المبنية على الميز العنصرى والاضطهاد الدينى ،
فاندلعت ثورة كبيرة شملت كل بلاد زواوة ومقاطعة قسنطينة وعمالة الجزائر ،
وكان يتزعمها الباشا أغا الحاج محمد المقرانى والشيخ محمد الحداد شيخ الطريقة
الرحمانية الدرقاوية .

استمرت هذه الثورة الخطيرة ستة أشهر كاملة كلفت المسلمين ما لا يقل
عن ستين ألف شهيد ، وكلفت الفرنسيين عشرين ألف قتيل ، ولم تحمد إلا
عند ما أسرع بسمارك بإطلاق سراح الجيش الفرنسى الذى كان معتقلا فى ألمانيا
(بعد حرب السبعين) ، فقام هذا الجيش بالتنكيل بالثائرين ، وقد استشهد
الحاج محمد المقرانى يوم ٥ مايو سنة ١٨٧١ وخلفه من بعده عمه الشيخ أبو مزراق
وليس من الممكن لنا أن نصور فى هذه العجالة مقدار الفظائع التى ارتكبها
الجيش الفرنسى فى قمع هذه الثورة ، ولكن يمكن لنا أن نحيل القارىء إلى كتاب
السيد أوجين رين الذى سماه (الإخوانية) فإنه يجد فيه من صور الوحشية
ما يثير الإحساس ويهيج النفوس .

وبعد أن استسلم الثوار حكم على ستة آلاف منهم بالإعدام ، وأقصى
أبو مزراق والشيخ الحداد وابناه محمد وعزيز إلى جزيرة كاليدونيا الجديدة فى
الحيط الهادى ، ومعهم خمسمائة من أعيان الثوار ، واستمروا فى هذا المنفى القسى
حتى ماتوا جميعاً . أما الجزائر نفسها فقد حكم عليها بغرامة قدرها ستة وثلاثون
مليوناً من فرنك ذلك الوقت ، ولما عجزت القبائل عن دفعها قرروا مصادرة
أموالهم وأجلاءهم عنها ، واحلال مهاجرى الالزاس واللورين اللذين اختاروا
الحكم الفرنسى فيها .

وبرغم نجاح الفرنسيين فى إخماد هذه الثورة بوسائلهم الجهنمية ، فقد كان
لها أثرها البعيد فى نفوس الجزائريين عامة ، وسرعان ما أعقبتها ثورة كبيرة فى
عمالة وهران يتزعمها الباشا أغا سليمان بن حمزة قائد أولاد سيدى الشيخ ، استمرت
خمس سنوات كاملات بدون انقطاع . واستشهد أثناءها الباشا أغا المذكور

بعد ما قتل بيده الجنرال بويريتي المعروف بجلاد زاوارة .
 وفي سنة ١٨٨٢ قامت ثورة قبائل المهرانية بزعامة الشيخ أبي عمامة
 المررا كشي واستمرت إلى سنة ١٨٨٥ .
 وإلى جانب هذه الثورات المسلحة كانت حركة للمطالبة السامية تنتظم من
 حين لآخر وتتطور بحسب ما تقتضيه الظروف السياسية ، وأول حركة من هذا
 النوع كانت سنة ١٨٧١ - حيث انتهز السيد محمد البدوي أحد مثقفي مدينة الجزائر
 فرصة ثورة العموم التي قامت بباريس ، فنظم هيئة تطالب بمنح حقوق كاملة
 للجزائريين ، ولكن عملهم لم يستمر إلا بقدر ما استمرت ثورة العموم الباريسية .
 وفي سنة ١٨٩٢ أحس الفرنسيون بمظاهر الاستياء العام في الشعب الجزائري ،
 فحاولوا التمويه على أبناء البلاد ببعض الإصلاحات الجزئية والمشوهة ، فأسسوا
 النيابات المالية على أن يكون ثلث أعضائها من الأهالي ، والثلثان من الفرنسيين .
 وفي سنة ١٩٠٤ أخذت سرا كشي تتحرك للدفاع عن نفسها ضداً على
 المؤامرة الفرنسية الإنجليزية ، فأثرت حركتها على عمالة وهران التي تجاور شرق
 المغرب الأقصى ، وتكونت هنالك جماعة أطلق عليها البعض جماعة اللصوص
 الشرفاء أخذت على عاتقها اغتيال كل حاكم فرنسي أو رئيس جزائري متهم
 بموالاة الفرنسيين ، وأشهر هؤلاء الأبطال أبو زيان القلعي (١) .
 وقد خدمت هذه الحركة لتنبعث في شكل هجرة احتجاجية للأراضي
 العثمانية سنة ١٨٩٨ و ١٨٩٩ ، فقد هاجر عدد كبير من العائلات المحترمة إلى
 المشرق وتركيا فراراً من الحكم الفرنسي ، وطلباً لميدان يمكنهم فيه أن يتحسينوا
 الفرص لطلب النجدة من الدولة العثمانية التي ظلت الجزائر تعلق عليها أملاً كبيراً .
 وفي سنة ١٩١٠ بدأت الأقاليم الجزائرية تتحرك للمطالبة بالمساواة ؛ إذ تكون
 الرعيل الأول من المثقفين العصريين الذين درسوا بفرنسا ورجعوا إلى بلادهم
 فأخذوا يبحثون عن وسائل لتحسين حالة أمتهم ومقاومة اليد الحديدية التي تضغط
 (١) قلبية قبيلة من قبائل الريف المررا كشي .

عليها . وقد كان على رأس هذه النخبة الأستاذ أحمد أبو دربة أول محام جزائري تخرج من كلية الحقوق بباريس (بعد مضي ٧٥ سنة على الحكم الفرنسي في الجزائر) ، والصحافي السيد صادق دندان ، والنائب المالي الحاج عمار . أما برنامجها فقد كان المطالبة بالإصلاح على أساس قانون سنة ١٨٦٥ ، وأما غايتها فقد كانت العمل على تحقيق الجامعة الإسلامية ، ووسيلتها - زيادة على الدعاية الداخلية - الاستعانة بالدولة العثمانية ، ووضع الآمال الكبيرة في رجالها . ويجب أن لا ننسى لهذه الفئة المجاهدة الحملات العنيفة التي قام بها السيد صادق دندان لتأييد الاستقلال المراكشي والتشجيع على غزو فرنسا لمراكش .

ثم أعلنت الحرب الكبرى سنة ١٩١٤ فجدد الفرنسيون أبناء المغرب العربي وخصوصاً الجزائريين ، فأخذ هؤلاء يفرون من الجندية ويلتجئء الكثيرون منهم إلى شواحق الجبال حتى بلغ عدد اللاجئين مائة وعشرين ألفاً ، ونشأ عن ذلك اضطراب كبير أدى إلى مظاهرات عنائية قتل فيها عدد من الموظفين والمعمرين الفرنسيين من بينهم العامل كاسي لوني والمدير الرئيس مارساي . وقارنت ذلك حركات منظمات في المدن تنادى بالتححر وتطالب بالجملاء ، وفرت فرق من المجندين الأهالي إلى صفوف الدولة العثمانية من أهمها فرقة اليوطنا الحاج محمد بوكابويا ، فأخذت حكومة باريس تشعر بالخطر الذي يهددها من الجزائر ، والتجأت إلى سياستها التقليدية التي هي الوعود الخلابة والتلويح الكذوب . وهكذا بعث المسيو بريان رئيس الوزارة الفرنسية للمسيو كليمنصو الذي كان في ذلك الوقت رئيس لجنة الخارجية في مجلس الشيوخ والمسيو ليق الذي كان رئيس الشؤون الخارجية في مجلس النواب كتابا يعترف فيه رئيس الحكومة بأنه قد حان الوقت الذي يفسح فيه المجال للجزائريين كي يتمتعوا بسائر الحقوق المدنية . وما انتهت الحرب سنة ١٩١٨ حتى تشكل وفد من الضباط الجزائريين يتزأمه الأمير خالد وتقدم إلى الرئيس ولسون وهو في فرنسا يطالبه بتطبيق المبادئ الواسونية على الأمة الجزائرية .

ولم يكن هذا الوفد إلا محاولة أولى لتكوين حركة سياسية واسعة النطاق ،
فما أصدرت فرنسا سنة ١٩١٩ قانون ٤ فبراير الذي قررت بموجبه إلغاء قانون
(الانديجينا) وتوسيع الحقوق المعطاة للجزائريين فيما يخص انتخاب نوابهم في
المجالس البلدية والمالية حتى أحيل الأمير خالد الذي كان ضابطاً بالجيش الفرنسي
على التقاعد ، وعاد إلى الجزائر حيث شكل هيئة سماها « كتلة المنتخبين (بالفتح)
المسلمين الجزائريين » ، وقد قامت هذه الكتلة تحت زعامة الأمير بحركة قوية
ترمى إلى أمرين :

أولاً — الحصول للجزائريين على كامل الحقوق .

ثانياً — إصلاح أحوالهم الاجتماعية .

ومن أهم المطالب التي دافعت عنها هذه الكتلة إيقاف الهجرة الأجنبية للبلاد
الجزائرية على أساس أن الجزائر للجزائريين . وقد أسس الأمير لنشر فكرته
والنضال عنها جريدة « الإقدام » التي كان يصدرها باللغتين العربية والفرنسية .
والحقيقة أن هذه الحركة لم تكن إلا رد فعل عنيف للارهاب الفرنسي ،
ولذلك كانت في طبيعتها عنيفة قوية . ولكن كان ينقصها التدقيق في برامجها
والتبلور في مبادئها ، ومع ذلك فقد وصلت بأسلوبها الشديد إلى زعزعة النفوذ
الفرنسي من نفوس الأهالي اللذين كان الرعب يملأ قلوبهم ، وسمحت للاحساس
القومي المكبوت أن يتفجر محترقاً جبروت المستعمر وطغيان الحاكم .

وقد تأمر المستعمرون وعدد كبير من الخونة على الأمير ، فطلبوا إخراجه
من بلاده ، ولما كان إلغاء قانون الانديجينا يحول بين الإدارة وبين إقصاء الأمير
بغير حكم شرعي فقد طالب المستعمرون بإعادة قانون الانديجينا الملغى . ولم ينتظر
الوالي العام المسيو ستيف رجوع هذا القانون ، بل طبقه على الأمير بصورة رجعية ،
وقرر إبعاده عن الجزائر ، فالتجأ إلى مدينة الإسكندرية .

ولما سقطت وزارة بوانكاريه سنة ١٩٢٤ وانتصرت كتلة اليسار بزعامة بلوم
وهيريو سمح للأمير خالد بالعودة لفرنسا حيث أسس لجنة من أبناء الشمال الأفريقي ضمت

عددًا من العاملين ، من بينهم السيد مصالى الحاج (رئيس حزب الشعب الجزائري اليوم) وعبد القادر بن الحاج على وعبد العزيز المنور والسيد على الحامى من مراكش ثم عاد إلى الإسكندرية ، وقد اشتد القتال بين الفرنسيين وبين بطل الريف الزعيم عبد الكريم فى مراكش . فاتهم الفرنسيون الأمير خالد سنة ١٩٢٥ بالتآمر على فرنسا وهجم البوليس الإنجليزى على منزله ، وقد اعتبر هذ العمل مهيناً له فطلب القنصل الفرنسى للبراز ، وعد السفير جايار بدوره عمل الأمير إهانة لفرنسا فطالب باسمها حكومة مصر بإخراجه من بلادها ، فأخرج مكبولا بالحديد إلى سوريا حيث بقى إلى أن مات فى سنة ١٩٣٦ .

وأما الدعوة التى نشرها الأمير خالد أثناء إقامته بفرنسا بين الجالية المراكشية والجزائرية فلم تضع بذهابه ، بل استمرت فى نشاط لا يمكن لمؤرخ الحركة فى الشمال الأفريقى أن يتناساها سواء فيما يرجع إلى الجزائر أو مراكش ومن أهم مظاهر هذ النشاط المؤتمر المغربى الذى انعقد لمعالجة شئون الشمال الأفريقى السياسية والاقتصادية والنقابية فى أواخر سنة ١٩٢٤ ، وكان فى جملة مطالبه حرية الصحافة والقول ، والتجول للدعاية من أجل القضية المغربية ، وإلغاء قانون الأنديجينا .. الخ . وقد ختم أعماله ببعث برقية للشعب المراكشى فى شمال المغرب الأقصى وزعيمه عبد الكريم ، وأخرى للشعب المصرى والتونسى . ومن المفيد إثبات نص البرقية الأولى :

« إن العمال المغاربة لمعامل الناحية الباريسية المجتمعين بمؤتمرهم الأول فى هذا اليوم التاريخى ٧ ديسمبر سنة ١٩٢٤ يهنئون إخوانهم المراكشيين وزعيمهم البطل عبد الكريم بانتصارهم على الاستعمار الإسباني ، ويصرحون بتضامنهم معهم فى كل ما من شأنه أن يحرر بلادهم ، ويشاركونهم فى الهتاف باستقلال الشعوب المضطهدة وسقوط الاستعمار العالمى والاستعمار الفرنسى » .

إن هذه البرقية وحدها دليل على الروح التى كانت تملأ المواطنين منذ ذلك العهد ، والتى كان الاستعمار يكتبها فى الداخل ، واسكنها تجمد من النظام

الديموقراطية في فرنسا وسيلة للتعبير عن نفسها. أليست هذه التحية النبيلة منطوية على كل برنامجنا القومي الذي نناضل عنه اليوم : الاستقلال التام ، والتضامن مع الشعوب العربية كلها ، والعمل على تحرير الشعوب المستعبدة في كل مكان؟! لقد استمرت حركة إخواننا في باريس ، واكتست عدة ألوان يهمننا منها في موضوعنا هذا اللون الجميل الذي سيخرج بحركة المقاومة الجزائرية من طورها العقيم المتردد إلى طور مليء بالجدوة والعزيمة . فهذا اللون هو تأسيس «جمعية نجم شمال أفريقيا» التي كانت في بداها الأول عبارة عن هيئة إغاثة المغاربة ، ثم أصبحت في مارس سنة ١٩٢٦ جمعية سياسية تعمل للدفاع عن كيان المغرب العربي وتطالب بحقوقه ، وأسست لها جريدة باللغة الفرنسية تحمل اسم (الأمة) . وقد بذت هذه الجمعية مجهوداً كبيراً في تنظيم العمال المغاربة بفرنسا وترتيبهم تربية سياسية واجتماعية على غرار الأحزاب السياسية الفرنسية ، ومن الحق أن ننوه بما قام به رئيسها السيد مصالي الحاج الذي ظل هو وإخوانه العمال المراكشيون والجزائريون مثال الكفاح المتجرد والتضحية النادرة . وبما أن هذه الجمعية قد ضاعفت نشاطها وطالبت بالتححرر الكامل للشمال الإفريقي في لهجة عظيمة لم يعهد لها الاستعمار الفرنسي من قبل ذلك فقد رأت فيها حكومة فرنسا خطراً قوياً لا يمكن استمراره . فقاومتها بأمرين : أولاً نشر دعاية قوية ضدًا عليها في الجزائر وتونس بدعوى أنها فرع من الحزب الشيوعي ، وبكونها متطرفة في مطالبها ولا تريد العمل إلا لصالح موسكو والشيوعية الدولية ، وقد اغترب هذه الدعاية نواب الجزائر وأنصارهم . وثانياً : قدم وكيل الجمهورية بمحكمة السين دعوى على «نجم شمال أفريقيا» فأصدرت المحكمة حكماً بحلها في ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٢٩ لأسباب لم تعين ، ولكن هذا الحكم لم ينفذ قط بصفة رسمية ؛ الأمر الذي سمح لرجال الجمعية أن يستأنفوا نشاطهم فيها بعد أن مضت ستة أشهر من صدور الحكم وعدم تنفيذه طبقاً للمادة ١٥٠ من قانون المسطرة المدنية نعم : إن نجم الشمال الإفريقي سار بعد ذلك ببطء اقتضته ظروف الضغط

الذي وجد فيها ، وعدم فهم الكثيرين ممن بيدهم مقاليد الرأى العام فى داخل الجزائر . وفى سنة ١٩٣٣ نفيت إلى فرنسا ووقع بينى وبين الزعيم مصالى اتصال مباشر أدنى إلى تفاهم كبير بين هذه المؤسسة المغربية وبين « كتلة العمل الوطنى » المراكشية التى كنت من رجالها . واشتركتنا فى عدة مؤتمرات كانت ترمى لتنوير الرأى العام فى فرنسا . كما أن اجتماع مؤتمر « طلبة شمال أفريقيا المسلمين » بفرنسا أتاح لى الفرصة أن أدافع عن مبدأ الاستقلال الجزائرى ضدأ على الذين يدعون للمتجنيس . وقد وقعت بينى وبين تونسيين هما عبد الرحمن يس والسيد اليعلاوى محاورة شديدة فى إحدى جلسات المؤتمر فكنت أدافع عن رفض قبول المتجنسين الجزائريين فى مؤسساتنا المغربية فى فرنسا ، وكان السيدان المذكوران يعارضان رأى . أما السيد مصالى وإخوانه فقد كانوا كلهم يؤيدون الوجهة التى أدافع عنها وقد انتهى الأمر بانتصارها واتخذ التونسيون والجزائريون والمراكشيون الموجودون فى فرنسا بمناسبة ذلك المؤتمر قراراً حاسماً بضرورة احتفاظ سائر أقطار الشمال الأفريقى بشخصيتها العربية الخاصة .

وفى ٢٢ مايو سنة ١٩٣٣ انعقد اجتماع عام لجمعية نجم شمال أفريقيا فاتخذت البرنامج الآتى :

١ -- الإصلاحات المستعجلة :

- (أ) حرية الصحافة والاجتماع والجمعيات .
- (ب) تعويض المجالس المالية فى الجزائر بمرلمان قومى جزائرى منتخب بتصويت عام .
- (ج) إحلال الجزائريين فى سائر وظائف الدولة بالجزائر .
- (د) التعليم الإيجابى باللغة العربية .
- (هـ) تطبيق الحقوق الاجتماعية والنقابية على العمال المغاربة .

٢ - جلاء جيوش الاحتلال وتأسيس جيش قوى .

٣ - الاستقلال الكامل للجزائر واعتبار جميع التراث الاقتصادى ملكاً

للدولة الجزائرية ، ونزع الملكية لجميع المستعمرين الغاصبين وأبنائهم وإرجاع الأراضي المغتصبة لملاكها الأصليين .

وفي مارس سنة ١٩٣٤ تابعت محكمة السين الفرنسية السادة مصالى الحاج وإيماش عمار والرضا أبو القاسم بدعوى أنهم أعادوا تركيب جمعية صدر حكم سابق بحماها . وقد خرج المتهمون منتصرين لأن الحكم السابق لم يطبق في ظرفه القانوني ، وهكذا استمر نجم الشمال الأفريقي موجوداً بصفة رسمية بفضل ثبات رجاله ونشاطهم المتواصل حتى سنة ١٩٣١ حيث دخلت المؤسسة المغربية في صراع عنيف مع الحزب الشيوعي الفرنسي أدى إلى تضافر أحزاب الجبهة الشعبية الفرنسية عليها وانتهى الأمر بأن أصدر المسيو بلوم قراراً مؤرخاً بالسادس والعشرين من مارس سنة ١٩٣٧ بحل « جمعية نجم شمال أفريقيا » مطبقاً عليها القانون الفرنسي المتعلق بالعُصَب .

ومن جهة أخرى فقد نبغ في الجزائر عالم ديني مغربي كبير هو الشيخ عبد الحميد ابن باديس المنحدر من سلالة عمريقة في المجد هي عائلة الزيريين الذين أسسوا إمارتي بجاية وقلعة بني حماد . وكانوا السبب في قطع صلة المغرب بدولة الفاطميين .

تخرج هذا العالم من جامع الزيتونة بتونس ، وبعد أن أتم دراسته وعاد إلى وطنه قام بحركة سلفية خطيرة أسس لها جريدة أسبوعية هي « الشهاب » التي ظلت في وقت الحرب الريفية منبراً عاماً لرجال الإصلاح الديني في سائر المغرب وخاصة في مراكش ، حيث كنا نحن الآخرين نقوم بحركة عظيمة لمقاومة الطرق التي كان الفرنسيون يستغلون بعض رجالها ضدنا على الحرب التحريرية الريفية ، وفي سنة ١٩٢٨ أسس الشيخ ابن باديس « جمعية العلماء المسلمين » في الجزائر فانضم إليها عديد من مثقفي القطر الشقيق ، وكان لها أثر فعال في تنوير الرأي العام الإسلامي بالجزائر ونشر الثقافة العربية في سائر الأوساط زيادة على بعثها للوعي العربي في نفوس ثلة كبيرة من أنصارها العديدين .

وإذا كانت هذه الجمعية ترمى بصفة رسمية إلى غاية غير سياسية ، وهي تطهير العقيدة الإسلامية في الجزائر من الخرافات ، وإحياء اللغة العربية في البلاد وتقوية الشعور بالشمسية العربية في الجزائر ، فإن هذه المبادئ نفسها تعتبر في أرض تزرع تحت الاستعمار الفرنسي الذي يرمى رسمياً للقضاء على الإسلام الصحيح واللغة العربية والشمسية القومية في مستعمرة الجزائر التي يجب أن تعد جزءاً لا يتجزأ من الوطن الوالد ، وإن لم يتمتع أبناؤها بما يتمتع به المواطن الفرنسي من الحقوق — هذه المبادئ نفسها تعتبر من صميم السياسة في نظر المستعمرين ورجالهم ، والدعوة إلى تحقيقها تدخل الجمعية — أحبت أم كرهت — في منازعات قوية ومشادات صميمة مع الحكام الفرنسيين من جهة ، ومع رجال الطرق الذين كانت السلطة الفرنسية لا تتأخر عن استغلالهم لصالحها من جهة أخرى .

على أن هذه الصيغة الدينية المحض التي اكتسبتها الجمعية جعلت في سياستها كثيراً من الغموض أحياناً ؛ لأن رجالها لم يكونوا ينضمون للحركة السياسية إلا كأفراد مستقلين لا بصفتهم أعضاء في جمعية العلماء ، ثم هي بصفة عامة لم تكن تتقيد بالتعاون مع حزب من الأحزاب بل كانت تعمل مع الكل ، وتستغل الحركات القائمة لتنشر دعوتها وأفكارها في أنصار كل هيئة وكل حزب .

ولكن يمكننا أن نؤكد بأن العقيدة الحق التي يحملها الشيخ ابن باديس هي ضرورة استقلال الجزائر عن الحكم الفرنسي ، وليس أدل على ذلك من هذه الفقرات التي نقتبسها من مقال نشرته مجلة الشهاب في إبريل سنة ١٩٣٦ :

« إننا نرى أن الأمة الجزائرية موجودة ومتكونة على مثال ما تكونت به سائر أمم الأرض ، وهي لا تزال حية ولم تزل ، وهذه الأمة تاريخها اللامع ووحدتها الدينية واللغوية ، ولها ثقافتها وتقاليدها الحسنة والقميحة كمثل سائر أمم الدنيا . وهذه الأمة الجزائرية ليست هي فرنسا ولا تريد أن تصبح هي فرنسا ،

ومن المستحيل أن تصبح هي فرنسا حتى ولو جنسوها .
 ومن المستحيل على المؤرخ أن يتجاهل الدور الكبير الذي لعبته وما زالت
 تلعبه هذه الجمعية المخلصة في ميدان العمل القومي في داخل الجزائر ، فقد كانت
 لها فروع ومدارس منبثة في مختلف الجهات ، وصحف عديدة بالعربية والفرنسية ،
 ودعاة يتجولون لنشر السلفية والوطنية . ناهيك من بينهم ابن باديس والشيخ
 الإبراهيمي والشيخ العمودي والميلي والشاعر محمد العيد ، وغيرهم ممن لا يتسع
 المجال لذكرهم . وقد ظلت هذه الجمعية في الداخل و « نجم الشمال الأفريقي »
 في فرنسا الهيئتين العاملتين وإن اختلفت مناهجها لخير الشعب الجزائري منذ
 سنة ١٩٢٨ إلى سنة ١٩٣٤ حيث حدث في قسنطينة حادث كان له أثر كبير
 في تطوير الحركة الجزائرية على الشكل الذي سنبينه .

في مساء اليوم الثالث من شهر أغسطس سنة ١٩٣٤ عمد اليهودي المسمى
 خليفة اليالو من عساكر زواف والقسنطيني الأصل إلى البول في مرحاض أحد
 المساجد الإسلامية ، وسب المسلمين جهاراً ، فأدى ذلك إلى تبادل مشادة بين
 المسلمين والإسرائيليين تجراً فيها الأخيرون على رمي الأولين بالرصاص . فاضطر
 المسلمون للدفاع عن أنفسهم بالحجارة وتم اليوم بتسجيل عديد من الموتي وعدة
 عشرات من جرحى الفريقين . ومن الغد أصبح عربيان مقتولين برصاص
 يهوديين ودفنا بهدوء ، وعقد المسلمون مهرجاناً للاحتجاج على تحيز السلطة إلى
 جانب اليهود في المشادات ، وقد كاد يقف الأمر عند هذا الحد لولا أن السلطات
 العسكرية أرسلت فرقاً من الجند بدعوى حفظ الأمن ، وكان من بين أفرادها
 عديد من اليهود الذين سرعان ما تألبوا مع الإسرائيليين المدنيين الذين هبوا من
 أماكنهم لمواصلة الانتقام من المسلمين ، وانتهى الأمر بقتال عنيف بين الشعب
 والجند من جهة ، وبين المسلمين واليهود من جهة أخرى . وقد قتل في هذا الحادث
 عدة مئات من الجزائريين وغيرهم .

وطبعي أن نأخذ هذه الحوادث على أنها نتائج للسياسة العنصرية التي

اتبعتها الحكومة الفرنسية في الجزائر منذ تشريع كريميو الذي أشرنا إليه من قبل ؛ إذ لولا إعطاء اليهود الأهالي حقوق المواطن الفرنسي لما تجرأوا على مس المسلمين الذين أصبحوا في نظرهم مجرد أهالي منحطين لا يستحقون من كل فرنسي أو متفرنس غير الإهانة والاحتقار ، ولذلك فإن أثر الحوادث كان عظيماً في بعث الشعور بالسكرامة في نفوس المسلمين الذين جددوا نشاطهم ولموا شعهم وقاموا بمحاولات جديدة متنوعة للمطالبة بحقوقهم الطبيعية معلنين سخطهم على السياسة الفرنسية المبنية على التفرقة وضرب العناصر المتساكنة بعضها ببعض .

وقد تخوفت الحكومة الفرنسية ومستعمروها من تطور الحالة في الجزائر حتى طلب النائب الفرنسي رئيس بلدية قسنطينة من حكومة باريس أن تعد خمسمائة طائرة حربية لتمهدة الجزائر ، وقد صرح هذا النائب بما يأتي :

« يجب أن نحتمل البلاد احتلالاً عسكرياً بجيش كاف وموثوق به ، وللاحتياط من تكرار هذه الوقائع الخطيرة يجب أن نكون حماة أقوىاء ذوى بوليس منظم ومنسجم ، وأن يعطى الوالى العام الحق في تجنيد جميع المواطنين الفرنسيين في حالة الخطر »

وهكذا أصبحت الجزائر في حالة حرب مع فرنسا ، وقد كانت محاكمة الدكتور ابن جلول فرصة أخرى لتظاهر السلطة بقواتها العسكرية ، وتظاهر الشعب برغبته في الحرية والمساواة . ثم زار الجزائر وزير الداخلية مسيور رينيه بدعوى دراسة الأحوال ، وبعد ما عرف اتجاهات الأهالي التحريرية أصدر قراره المعروف بقرار رينيه القاضى بالعقاب الصارم لكل الذين يقاومون النفوذ الفرنسي ، وقد طبق هذا القانون بعد ذلك على تونس ومراكش أيضاً .

أسفرت حوادث قسنطينة عن حقيقة بيده ، وهى أن المنتخبين الأهالي في المجالس المحلية لا يملكون من النفوذ الشعبى شيئاً ، وظهر على المسرح السياسى إلى جانب العلماء المسلمين أشخاص جدد هم الدكتور ابن جلول وعباس فرحات ، وقد بينا فيما سبق الاتجاهات الرسمية وغير الرسمية لجمعية العلماء ، أما الدكتور

ابن جلول فقد كان كثير التقلب في مبادئه ، وأما عباس فرحات فهو في الحقيقة شخصية ممتازة بثقافتها وذكائها ، ولسكنه في الوقت نفسه كان من أنصار الاكتفاء بالمطالبة بالمساواة مع الفرنسيين في الحقوق ، وقد سبق لى أن اجتمعت به في باريس سنة ١٩٣٣ وناقشته في فكرته ، والذي فهمته من حديثه أن المطالبة بالحقوق الفرنسية ليست إلا مرحلة يجب أن تجتازها الجزائر ، وأن استقلال الأمة الجزائرية يجب أن يكون الغاية البعيدة التي نعمل لها .

ومعنى هذا أن هذه المرحلة من الحركة كانت ترمى إلى الحصول على الحقوق الفرنسية لا لترتبط بفرنسا بل لتنفصل عنها ، مثلها في ذلك مثل إيرلندا التي اعتبرت انجليزية ، ثم توصلت بعد ذلك إلى تحقيق حكومة ذاتية واستقلال نوعي .

ومهما يكن رأينا في هذه الخطة فالواقع الذي لاشك فيه أن زعماء هذه المرحلة أعطوا للجزائر الحركة الأكثر تنظيماً ، والدعاية الأعظم تأثيراً ، وقد استطاعوا أن يؤلبوا من حولهم سائر أفراد الشعب الجزائري وأن يمدوا يدهم لجمعية العلماء وجمعية «النجم الأفريقي» على ما بينهم من تباين في المبادئ ؛ لأن الغاية كانت هي مقاومة السياسة العنصرية والقضاء على نفوذ المستعمرين من جهة ، وعلى مبدأ التجنس الفرنسي من جهة أخرى . وهكذا انبعثت من جديد مسألة دخول المسلمين للبرلمان الفرنسي ، واشتدت الدعاية لمشروع فيوليت الذي يرمى لإعطاء هذا الحق للجزائريين تدريجياً .

كتب عباس فرحات كتابه «الشباب الجزائري» ليشرح أفكاره ومبادئه وكتب مسيو فيوليت كتابه عن الجزائر ليدافع عن مشروعه ، وليقول للفرنسيين إننا إذا لم نعجل بتحقيق ما ترمى إليه هذه الفئة الجزائرية فسندمى بها في أحضان دعاة الجامعة العربية ، وخصوصاً بعد الحركة الاستقلالية النشيطة في مراکش ، والحركة الدستورية المنتعشة في تونس ، وتواتت النشرات في الصحف واستطاعت الدعاية أن تريح لفائدتها كل أحزاب اليسار في فرنسا ، خصوصاً بعد حوادث ٦ فبراير التي شارك فيها العمال المغاربة في باريس لمنصرة الديمقراطية ومقاومة الفاشيين الفرنسيين .

بعد انتصار الجبهة الشعبية الفرنسية

كان لتأسيس الجبهة الشعبية الفرنسية وانتصارها في الانتخاب أثر عظيم في نفوس المغاربة وخاصة في الجزائر؛ إذ اعتقد إخواننا أن هذه الأحزاب اليسارية التي طالما تبرأت من كل ما يرتكبه المستعمرون الرجعيون من ظلم وعدوان سوف لا تتأخر عن تحقيق رغائب الأهالي على الأقل في دائرة المبادئ التي ادعت أنها تعمل لها وتجاهد في سبيلها وتريد الحكم من أجلها.

« الخبز ، السلم ، الحرية » تلك هي المبادئ الأساسية التي بنيت عليها حكومة الجبهة الشعبية ، وتلك هي الأقساط الضرورية لتحقيق العدالة الشعبية لكل شعب وكل فرد . لذلك لا غرابة إذا رأينا أن قسماً كبيراً من الجزائر يضع أمله العظيم في هذه الحكومة الجديدة التي ليست إلا مظهراً لإرادة الطبقة المستضعفة من الشعب الفرنسي نفسه . وقسماً آخرأ ينتهز الفرصة ليطالب للشعب ببعض حقوقه وإن لم يتبدل نظرتة للمستعمر بتبدل حكومته . وهكذا ما بزغ نجم الحكومة الجديدة حتى انعقد في الجزائر يوم ٧ يونية سنة ١٩٣٧ مؤتمر إسلامي جزائري تحت رئاسة الدكتور ابن جلول ومشاركة سائر النزعات السياسية الأهلية ، ومن بينها جمعية العلماء المسلمين مع استثناء رجال نجم الشمال الأفريقي . وقد قرر هذا المؤتمر المطالبة بالنقط الآتية :

- ١ — انتخاب المسلمين الجزائريين في البرلمان في غرفة انتخابية متحدة مع الاحتفاظ للناخبين بمحالتهم المدنية .
- ٢ — نسخ قانون الانديجينا ، وإصلاح قانون الغابات ، وإلغاء قانون ٤ أغسطس سنة ١٩٢٦ المنقح بقرار ٤ إبريل سنة ١٩٢٨ المتعلق بتنقلات الأهالي الجزائريين في فرنسا ، وإلغاء قرار رينيه الراجع لمقاومة الذين يمسون بالسيادة الفرنسية في الجزائر .

٣ - إلغاء الإدارة العامة للشئون الأهلية وأقاليم الجنوب .

٤ - الاعتراف باللغة العربية كلغة قومية في الجزائر .

٥ - القيام بتطهير عام في الإدارات الجزائرية .

هذه هي المطالب المتواضعة التي قررها المؤتمر وهي في ذاتها قليلة الأهمية بالنسبة لصورة المؤتمر والجو الذي أحدثه في البلاد الجزائرية كلها . ولقد أراد أصحابه أن ينظموه على غرار المؤتمر الهندي فيصبح حزباً يعبر عن آماني الأمة الجزائرية ويضم مختلف هيئاتها ، ولكنهم اختصروا فيه آمال هذه الأمة ولم يعبروا إلا عن جزئيات مما يشغل بال الشعب الجزائري الذي يريد حرية حقيقية ونهوضاً جدياً . عين المؤتمر وفداً من أعضائه يحمل للحكومة الفرنسية مطالبه ، وقد سافر هذا الوفد بعد ما ودعته الأمة كلها بمظاهرات عظيمة كانت تهتف بالاستقلال والتحرر وسقوط الظلم والعدوان . وفي يوم ٢٣ يولييه من السنة استقبله رئيس الحكومة مسيو ليون بلوم الذي صرح لأعضائه بسروره من استقبال فرنسي لفرنسيين وديموقراطي لديموقراطيين ويهودي مسلمين . ثم أخبرهم بأن الحكومة تستعد لتحقيق عدة إصلاحات في الجزائر ، وأنها ستدرس مطالب الجزائريين بكل ما يقتضيه العدل والإخاء .

كان لهذا الاستقبال صداه الحسن في نفوس الجزائريين ، وتكون بين أنصار المؤتمر وأنصار الجبهة الشعبية من الفرنسيين شبه تحالف للمطالبة بحقوق المستضعفين ومقاومة كبار المستعمرين في الجزائر الذين لا يرغبون إلا في مصالحهم الخاصة . وهكذا توالى المظاهرات المشتركة التي تهتف للخبز والسلام والحربة . ومن أهم هذه المظاهرات الاستعراض الشعبي الكبير الذي وقع يوم ١٤ يونيو وشاركت فيه المرأة الجزائرية المسلمة حيث مرت في موكب خاص وهي تحيي بالتحية الديموقراطية . ولكن هذا التظاهر السلمي لم يدم إلا بضعة أيام ، حتى بدأت الحركة الشعبية التي تطالب بتحقيق الوعود للعطاة ، فتضاعف إضراب العمال المسلمين في المصانع والمعامل التي يملكها أفراد وشركات الاستعمار الفرنسي ،

وانتشرت دعوة الاضراب حتى في أواسط العمال الفلاحيين الذين أخذوا يشورون على نير المعمر ، ويطالبون بالأرض وبالمساواة في الحياة ، وقد احتل المضربون الطرق وأخلوا العزب ، ومن الأيام الشهيرة : يوم ١١ يونيه في سيدي موسى ، و ١٣ في بئر توتا و ١٥ في حسين داي ، وروفي جو ، وقوة الماء ، و بئر خادم ، و ١٦ في ستولى و بوجي . وتطورت الحالة في بعض الجهات إلى مظاهرات عنيفة ، ففي يوم ١٤ يونيه تجمع جمهور كبير في سيدي بالعباس ، ووقعت مشادة بين المسلمين والمستعمرين أسفرت عن ٤٠ جريحاً ، وكذلك في وهران وتلمسان ومستغانم حيث قتل بعض المستعمرين وجرح بعض المتظاهرين ومات بعضهم . ويظهر أن شهر يوليه كان أكثر من يونيه اضطراباً ، إذ وصل عدد المضربين فيه إلى ٤٠ ألفاً حسب الإيضاح الذي أعطاه مسيو أوبو في مجلس الشيوخ الفرنسي ، ولم يخف شأن الاضرابات إلا في ديسمبر سنة ١٩٣٦ . وفي ٢٦ فبراير سنة ١٩٣٧ وقع صراع عنيف في سيدي بالعباس ، ثم في فاتح مارس الموالي اجتمع في قرية مرسى لا كونت (عمالة وهران) مئات من العمال الفلاحيين وقرروا الاضراب والتظاهر . وفي الغد توجهوا إلى السوق العظيم الواقع في طريق معسكر لينعوه من الانعقاد ، (وهذا ما يسمى في العرف القبلي في المغرب بكسر السوق ، وهو رمز إعلان الثورة في القبيلة) . فحاصروا الطارق المؤدية إليه ، ولما عجز العامل عن ردهم استدعى القوات المسلحة فانضم إلى العمال أكثر من ١٠ آلاف شخص من القرى المجاورة للسوق ، وما وصلت فرقة اللقيف الأجنبي الأولى حتى هاجمها المتظاهرون بالحجارة ، ووقعت معركة عنيفة بين الجانبين . وفي يوم ٩ من الشهر نفسه أضرب عمال المعامل ومناجم النحاس في نواحي قسنطينة ، ولما أبى العملة الأوربيون التضامن معهم جرت بين الفريقين مشادة تدخل فيها الجيش وسقط فيها عديد من القتلى .

* * *

لقد تعدنا سرد أمثلة من الحوادث التي جرت في الجو الذي كونه انعقاد المؤتمر

الإسلامي الجزائري ، فهل كان هذا الجمهور المتحمس المندفع يؤيد رجال المؤتمر في مبادئهم التي لا تصرح بالاستقلال ولا تطالب به ؟ الحقيقة أن هتافات المتظاهرين ومطالبهم كانت أبعد بكثير من طلبات الدكتور ابن جلول وشيعته . وأن المؤتمر لم يفعل إلا أن أزال الحاجز الذي كان يمنع الجمهور من إعلان صوته والإبانة عن رغائبه . وإذا كانت ظروف الجبهة الشعبية أو الحكومة اليسارية في فرنسا قد وجهت الحركة توجيهاً نحو التطاحن بين الطبقات ، فيجب أن لا نخطئ ، فالطبقة في الجزائر ليست إلا صورة من صور الفوارق التي كونها الاستعمار . وليست البروليتاريا الجزائرية إلا الأمة بأسرها تتور ضداً على المستعمرين بقطع النظر عن كونهم أغنياء أو فقراء ، رأسماليين أو أصحاب مهن . ومهما يكن فإن الصراع المغربي لم يشمل أياماً مثل هذه التي سمح له الجو فيها ليعان كرهه للمستعمر ورغبته في التحرر من عبوديته ، وطموحه لاسترجاع كل الحقوق التي اغتصبت منه سواء كانت مادية أو معنوية .

يقول المثل القديم : إن الحقيقة يخدمها أصدقاؤها وأعداؤها على السواء ، وكذلك الاستقلال الجزائري خدمه أصدقاؤه الذين يطالبون به علناً ، وخدمه كذلك خصومه المستعمرين ومن إليهم من اليائسين والجامدين الأهالي ، وكذلك وقع ، فإنه ما أخذ المؤتمر الجزائري ينعقد ، وما أخذت دعوته تنقشر في الأوساط الفرنسية والأهلية حتى هبت طوائف المستعمرين تبذل الجهود المختلفة للقضاء على المؤتمر وعلى مطالبه التي عرضها بباريس . أما الوسائل التي استعملت فيهمنا ما يتعلق منها بموضوعنا ، وهو احتضان المستعمرين وإدارة الشؤون الأهلية في الجزائر للفكرة الصحيحة ، وهي أن واجب فرنسا أن تحتفظ للجزائريين بشخصيتهم الأهلية ، وأن لا تدمجهم في فرنسا ، أو تجنسهم بجنسيتها ؛ لأن ذلك يتنافى مع الوعود المعطاة . ولقد استعملت الإدارة لهذا الغرض بعض رجال الدين في البلاد ممن عرفوا بمواليتهم للسلطة الفرنسية ومعاداتهم لجمعية العلماء وأفكارها السلفية . وقد كان في مقدمة المتزعمين لمعارضة المؤتمر مفتي الجزائر ابن دالي كحول

الذي كان معروفاً بإخلاصه للولاية العامة وإدارتها السياسية ، فانتهر بعض المتطرفين حماسة الجمهور في استقبال وفد المؤتمر بعد رجوعه من باريس ، وطعن المفتي طعنة كانت القاضية عليه . وقد كان لقتله صدى كبير في الأوساط الفرنسية التي أقامت حول اسمه دعاية قوية أدت إلى اجتماع مؤتمر ثان من رجال الطرق تحت رعاية المسيو ميو مدير الشؤون الأهلية إذ ذاك ، قرر مطالبة فرنسا بحفظ الشخصية الإسلامية بالجزائر ، وقال إن المؤتمر الأول لا يعبر عن أمانى الأمة الجزائرية .

وإذا لم يكن لمؤتمر هؤلاء الذين خانوا حياتهم الأثر الشعبي الذي كان لرجال المؤتمر الأول فإن فئة من الأمة على كل حال أخذت تفكر في حقيقة ما يراد منها . ولم يعد التيار الذي ساقه ابن جلول يجرف كل الذين يتعاونون معه ، ثم سرعان ما تكون في وسط المؤتمر الأول إنشقاق أدى إلى إخراج ابن جلول من رئاسة المؤتمر لأن أفكاره وتوجهاته وتصريحاته لم ترق الهيئة التنفيذية . وفي يوم ٢٢ يناير سنة ١٩٣٧ عرض على مجلس النواب الفرنسي مشروع (بلوم فيوليت) القاضي بإعطاء طوائف من الجزائريين الحق في النيابة والانتخاب للبرلمان الفرنسي دون أن يضطروا لإلغاء أحوالهم الشخصية الإسلامية . وقد عارض فرانسوا الجزايري المشروع بكل ما أوتوه من قوة ، وعمد جميع رؤساء البلديات والعمالات الجزائرية الذين هم فرنسيون مؤتمراً ضموا فيه صوتهم لشيوخ الطرق المطالبين برفض المشروع لأنه يؤدي للقضاء على السيادة الفرنسية في الجزائر .

هزب الشعب الجزائري :

كتب لي الأمير شكيب أرسلان من جنيف في أوائل سنة ١٩٣٦ رسالة يخبرني فيها بالتجاء الزعيم مصالي الحاج إلى جنيف ، ويثني على شهامته وغيرته وذلكائه . وقد ظل مصالي هناك حتى قامت حكومة الجبهة الشعبية فشمله العفو العام فعاد إلى بلاده وعاد إلى هذا الجو المرتبك الذي تحدثنا عنه ، وبعد أن أقفلت

نهائياً جمعية نجم شمال أفريقيا . ومن حسن حظ مصالى وإخوته أنهم لم يشتركوا في كلا المؤتمرات الذين ذكرناهما ، فأمكنهم بذلك أن يستغلوا الحوادث ويعملوا بمقتضى الروح القومية الصحيحة ، فأخذوا يدعون كافراد لرفض مشروع فيوليت ، ويثثون الروح القومية في اجتماعات وتجولات خاصة ، ثم أسسوا في مارس سنة ١٩٣٧ منظمة جديدة سموها (حزب الشعب الجزائري) .

لقد ولد هذا الحزب في ظروف عصيبة ، واستمد نظامه من حزبي الدستور التونسي والحزب الوطني المراكشي ، وورث خلايا وأنصار نجم الشمال الإفريقي وكان لرئيسه اتصال كبير بإخوانه في مراكش وتونس وبعطوفة الأمير شكيب ارسلان . وهذا ما أدى فعلا بالفرنسيين لمقابلة الحزب الوليد بكل ما في استطاعتهم من استنكار وغضب . وفي ١٧ أغسطس من السنة نفسها اعتقل الزعيم مصالى وجماعة من إخوانه من بينهم الشاعر الأديب مفدى زكريا وحكم عليهم بالسجن سنتين بدعوى أنهم عاودوا تأسيس جمعية النجم المنحلة باسم حزب الشعب ، وأنهم يقاومون السيادة الفرنسية في الجزائر ويعملون لصالح الوحدة العربية . وفي سنة ١٩٣٨ رفضت الأغلبية من النواب الفرنسيين مشروع بلوم — فيوليت فتأكد لمن لم يكن يعلم أن سياسة الأدماج لم تكن إلا أداة تستعملها الإدارة الفرنسية كلما دعت إليها حاجة الظروف والاعتبارات لكسب الوقت ريثما يتسنى لها أن تضرب . وهكذا انفصل عباس فرحات أيضاً عن هيئة المؤتمر ، ولكن ليعلم ما وصلت إليه تجربته من ضرورة إعطاء الشعب الجزائري كياناً ذاتياً يتمكن معه من أن يحكم نفسه بنفسه ما دام الحاككون يأبون عليه حتى أقل مظاهر المساواة مع غيره من الجماعات الإنسانية . ثم أطلق سراح مصالى في أغسطس سنة ١٩٣٩ فوجد القادة الجزائريون أنفسهم جميعاً متفقين بحكم الواقع على استنكار التلاعب الفرنسي ، وعلى الرغبة في العمل لتحرير الأمة الجزائرية من هذه الأساليب الاستعمارية المملة . ولكن الوقت كان على مقربة من اجتماع ميونيخ ، والحرب على الأبواب ، والفرنسيون غير مستعدين لأكثر من العنف

واستعمال القوة في كل مكان . ولذلك ما حاول مصالى الحاج استئناف نشاطه حتى أعيد هو وثلة من المخلصين إلى السجن في ٤ أكتوبر سنة ١٩٣٩ أى بعد شهرين فقط من إطلاق سراحه ، وبعد ما بقي في السجن الاحتياطي ١٧ شهراً حكم عليه يوم ٢٨ مارس سنة ١٩٤١ بالسجن ١٦ عاماً مع الأشغال الشاقة ، وبالنفي ٣٠ عاماً ، وبثلاثين مليوناً من الفرنكات كغرامة .

حزب أصدقاء البيان :

وفي ٣ فبراير سنة ١٩٤٣ حدث ما لم يكن في حساب الفرنسيين أن يقع ، فقد احتاط المحتلون بجميع الجهات ، واعتقلوا قادة حزب الشعب الجزائري كباراً وصغاراً ، واتخذت حكومة فيشي أساليب الدعوة القديمة للتجنيس ، فاستدعت بعض النواب المسلمين وأكثرت الخطب والتصريحات ، ولكن ذلك كله لم يعق الشعب الجزائري عن أن يبحث عن الحرية التي يريدها ، وكانت الضربة هذه المرة من جانب لم تعتقد فرنسا أنه سيواجهها بغير النعمة الفرنسية ؛ فقد تجمعت الأمة الجزائرية كلها بما فيها من قدماء دعاة التجنيس ، إلى أنصار حزب الشعب الكثيرين ، ورجال جمعية العلماء وأسسوا هيئة جديدة تحمل اسم « أصدقاء البيان » يتزعمها الأستاذ عباس فرحات . وقد قرر هؤلاء المتكثرون قطع كل صلة مع الحركات التجنيسية القديمة ، والمطالبة بالشخصية الجزائرية المحضة ، وتأسيس جمهورية جزائرية ذات برلمان جزائري من منتخب انتخاباً حراً كاملاً .

وإذا كانت هذه الحركة معتدلة في مطالبها بالنسبة لحزب الشعب فإنها تعتبر انتصاراً من الجزائريين على أنفسهم لأنها خروج من فكرة الاختلاط بالفرنسيين والتبعية المطلقة لدوتهم إلى فكرة الذاتية الجزائرية ، وقيامها في ظروف عصيبة يعتبر إغاثة كاملة للحركة الوطنية في الجزائر .

وللجواب على هذه المطالب القومية المحضة قررت وزارة الشؤون الإسلامية

للجنة التحرير الفرنسية أن يعلن ديجول قبول فئات من المثقفين الجزائريين في
 حظيرة العائلة الفرنسية ، لكن الوقت قد فات والشعب الجزائري وجد طريقه
 فلم تعد هذه النعمة البالية تطر به ، ولا هذه الأساليب العتيقة تخدعه ، فعوضاً
 عن أن تهدىء الحالة خطبة ديجول بقسنطينة التي صرح فيها بهذا القرار لم تفعل
 إلا أن أذكت الشعور وهاجت النفوس . فأعيد مصالى الحاج للجزائر في طيارة
 خاصة بقصد المفاوضة معه ، ولكن الزعيم الجزائري أبي أن يقنع بغير المبادئ
 التي اعتقل من أجلها . وهكذا أعيد مرة ثالثة لجنوب الجزائر منفيًا محصوراً ،
 ثم دعى عباس فرحات وعبد القادر السايح للحضور في اجتماعات في الولاية العامة
 فامتنعوا عن الحضور وأرسلوا للسجن أيضاً .

وفي سنة ١٩٤٥ بعد أن استسلم المحور أطلق سراح فرحات ، ولكنه عاد
 للعمل ضمن حزب البيان ، وقاد مظاهرات في الجزائر وقسنطينة ووهران
 وسطيف شارك فيها أنصار حزب الشعب غير المعتقلين ، وحياتها مصالى بقرية
 من منغاه بالشلالة (عمالة وهران) فقاد الفرنسيون على الشعب قواتهم بما فيها
 من دبابات وطائرات ، وقبض على عباس ، أما مصالى فقد نقل إلى الكونغو
 حيث مر على في قرية ماياما بمنغاي ، وقد حاولت مقابله أثناء مسوره فمنعني
 الحرس الذين كانوا معه ، وهددت السلطة طبأخي الأسود من أجل أنه بلغه
 وجودي في القرية وتحيتي له .

مأساة ٨ مايو سنة ١٩٤٥

شارك المسلمون الجزائريون في الدفاع عن الديمقراطية أثناء الحرب الأخيرة ، ومات منهم عشرات الآلاف في صفوف الحلفاء ، كما مات من إخوانهم التونسيين والراكشيين وغيرهم من العرب عدد كبير ، وأبلوا جميعاً بلاء حسناً في صد الطغيان النازي والفاشي عن البلاد الأوربية ظانين أن ما يبذلونه من جهد في سبيل التحرر لن يضيع ، وأن الإنسانية لن تسف إلى الدرجة التي بلغها المستعمرون في القرن العشرين ، فتتكبر جميل هؤلاء الشهداء ، ودمهم ما يزال طريا . وتنسى كل ما فعله العدو بأبنائها لتنتقم من الإنسانية في الشعب الجزائري المسكين .

والحقيقة أن الذين يبتلون بمصائب في هذه الحياة ثم ينجون منها قسماً : قسم يتذكر حالته الماضية فيشعر بما فيها من آلام وأحزان ، ويتسع شعوره إلى الإحساس بما يعانیه الغير من أمثالها ، وتتحرك غيرته ، فيبذل من الجهد لتخليص المنكوبين مثل ما بذل لتخليص نفسه ، ويجد في ذلك العمل من اللذة والثوبة ما تطمئن له نفسه ويرضى به ضميره . وهؤلاء هم الشرفاء . ولاشك أن من بينهم أبناء العرب في الجزائر وغيرها الذين تجاوز شعورهم بالاستعمار في بلادهم إلى التألم منه وهو في ديار خصومهم ، فضعوا لمقاومة الاحتمال الأجنبي عند غيرهم كما ضحوا ويضحون لمقاومته بين ظهرانيهم .

وأما القسم الثاني فلا يحس بعد نجاته من المصائب التي ابتلى بها إلا برغبة ملحة في زيادة الابتعاد عن ظروفها وصورها ، وتصل به هذه الرغبة إلى حب التظاهر بكل ما من شأنه أن يجعله يحس بوجودان غير وجدان الطبقة التي نكبتة ؛ يريد أن يتقمص روح الذين نكلوا به ، ووجدان الذين عذبوه ، ونفسية الطغاة الذين احتقروه وأهانوه ، ومن أجل ذلك ولكي يرضى حاجته ويظهر للناس أنه

من أولئك يرتكب مع غيره نفس الفظائع التي ارتكبت معه ؛ يريد أن يحس أنه القاتل بعد أن أحس أنه المقتول ، والشاتم بعد أن شعر أنه المشتوم ، والمستعبد لغيره بعد أن أحس بأنه مستعبد اسواه . ولا يزال يعنى في هذه الرغبة حتى يتفوق على الظالمين الأولين ، ويأتى من الجرائم في حق إخوانه البشر ما يرتقى به أعلى مراتب الأجرام ، ويهوى به في أحط درجات التسفل ، ولا شك أن المستعمرين الفرنسيين في الجزائر من بين هذا القسم الثانى .

وليس هنالك تفسير نفسى غير هذا الذى قلناه يمكننا من فهم الأسباب التى دعت مستعمري الجزائر لإقامة هذه المذبحة الخطيرة يوم ٨ مايو وما بعدها .

إن يوم ٨ مايو هو اليوم الذى احتفلت فيه الأمم الديمقراطية كلها بعيد النصر بعد عمرك خمسة أعوام تكبدت فيه الإنسانية من الخسائر فى المال والآنفس والضمائر ما لم يسبق أن جرى مثله فى العالم منذ بدء الخليقة إلى اليوم . ولقد ظن إخواننا الجزائريون أنهم - وقد شاركوا فى هذه التضحيات بأرواحهم وكل ما يملكون - لهم الحق فى أن يحتفلوا كغيرهم من الحلفاء بعيد طالما منهم به الأيام ؛ ذلك العيد الذى سيشعرون فيه لأول مرة أنهم يشاركون أبطال العالم كله فى فرح واحد وسرور متحد ، كما شاركهم فى إسالة الدموع والدماء . ولذلك فقد خرجوا يوم الاحتفال بطوفون الشوارع مع غيرهم من المتظاهرين ويحملون علم الجزائر الذى يمثل راية الأمير عبد القادر مؤسس الاستقلال الجزائرى ، ولكن كبر على المستعمرين الفرنسيين أن يتركوا هؤلاء الأهالى يتنفسون قليلا فى هذا اليوم ، ويعلنون رجاءهم فى أن يتحقق أملهم فى بعث الدولة الجزائرية المستقلة ، وإحياء كيائها . فهاجموا الجزائريين العزل وأسقطوا العلم ، ونشبت معارك عنيفة بين المسلمين والفرنسيين ، ضرب فيها الأولون بالعصى والحجارة ، وضرب فيها الآخرون بالحديد والنار ؛ أى بالأسلحة التى هيأتها لهم الاعارة والتأجير الأميريكية ، وأسفرت المعارك الكبيرة عن سقوط أقل من مائة قتيل فرنسى وعشرات الآلاف من القتلى المسلمين .

ولم تكن هذه المعارك في مكان واحد ، بل كانت في جهات متعددة ، وأهمها سطيف ، وأفضعها قائمة حيث اصطيد آلاف الشبان المسلمين ، وسيقوا أفواجا إلى المذبحة ، وقتلوا رمياً بالرصاص .

إن من المستحيل أن تكون هذه المهاجمات التي قام بها المستعمرون في الجزائر وليدة الصدفة ، بل إنها كانت مدبرة مبيتة سلاح فيها الفرنسيون والفرنسيات وتضامنت فيها الأحزاب الفرنسية كلها لتثقل الشعب الجزائري المنكوب الأعزل من كل سلاح ، لا شيء إلا لأنه يريد أن يأخذ حقه من الفصر ، كما أخذ حقه من الحرب ، ويفوز بقسط من حريته القومية ، كما شارك في تحرير غيره من الشعوب .

لقد حاول المستعمرون أن يبرروا هذه المهاجمة بدعوى أن مصالى زعيم حزب الشعب الجزائري نجول لإلقاء خطاب مهيجة في بعض الجهات ، ولكن هل من الحق أن يقابل خطاب يلقيه زعيم في جهة ما — مهما كان هذا الخطاب قاسياً وعدائياً — بإغراق الشعب بأحدث أنواع الأسلحة الجهنمية وإصلاثة ناراً حامية يتلظى أوارها ، وحرماً طاغية لا قبل له بصدها ؟ ...

الواقع أنه كبر على الفرنسيين ما ظهر به الجزائريون من وعى قومي وطموح للحرية ورفض للتجنيس . لقد كانت الجنسية الفرنسية هي الأغنية التي يهذى بها الفرنسيون أعصاب الأهالي كلما ثاروا واحتجوا ، لأنها ستجلب لهم الحرية والسعادة والهناء الدائمة ، ولكن الفرنسيون اصطدموا هذه المرة بالحقيقة الجزائرية ، وهي أن الشعب الجزائري لا يرضى بغير الحرية الكاملة والاستقلال التام ، وأن المائة وعشرين عاماً التي قضاها تحت حافر المستعمر لم تقتل في نفسه شعوره بقوميته وملته وعروبه ، بل زادته حنقا على الاستعمار ، وتشبثاً بأهداب حقه الضائع وحنق المستعمرون فلم يستطيعوا هضم هذا الواقع ، وترثوا مدة الحرب — وهم يستعدون — حتى إذا تم الظفر على المحور وعادوا بمنجاة من مخاوفهم انتفشوا كما تنفش الهررة ، وانطلقوا على المساكين ينتقمون منهم ويحذرونهم من الغلط

ويثبتون لهم أن القوات الفرنسية ماتزال قاهرة ، وأن فرنسا الخالدة لا تنفك
 بالمرصاد للذين يطالبون بالحرية أو ينادون بالاستقلال .
 ومهما يكن فإن هذه المسألة أثبتت للعالم فظاعة الاستعمار الفرنسي ،
 وأكدت للذين يجهلون : أن الأمة الجزائرية لم تقبل أبداً حكم فرنسا لها . ولقد زاد
 هذه الحقيقة وضوحاً روح الشجاعة التي ظهر بها المعتقلون من مختلف الأحزاب
 الجزائرية ، حيث أكدوا في صراحة ووضوح ثباتهم على المبادئ ، واستعدادهم
 للبذل في سبيل الوطن المنكوب . وقد احتج العالم المتمدين على هذه الفظائع
 وأشعرت الحكومتان الانجليزية والأمريكية الحكومة الفرنسية باستنكارها
 لهذا العمل الشنيع ، ولكن الأمر لم يتجاوز هذا الاحتجاج . وما زال الجزائريون
 يرزحون تحت ضروب العسف وأنواع الإرهاب إلى اليوم بمرأى ومسمع من الأمم
 المتحدة ودولها المتمدنية .

[Faint bleed-through text from the reverse side of the page, mostly illegible due to fading and ghosting.]

حلول معروضة

وبالرغم عن كل ما جرى ، وبالرغم عن كل ما يدعى ، فقد انتهت الحرب وهي تعلن حقيقة واضحة هي تفهقر موقف فرنسا في الجزائر . وعبثاً حاول الفرنسيون أن يوقفوا تيار المطالبة بالاستقلال الذي جرف كل نواحي القطر ، وأصبح العقيدة الخالدة التي يدين بها كل جزائري من أي حزب كان . ولم يزد استدعاء بعض طبقات الشعب للانتخاب للنيابة في البرلمان الفرنسي إلا تعقيداً للمسألة ، وتصعباً لحلها ؛ إذ أدرك رجل الشارع بصفة عملية أن هذه النيابات التي طالما وعد بها لا قيمة لها ما دامت في مجلس غير وطني ، مركزه في عاصمة المحتل ، ويستمد نفوذه من سيادة الشعب الفاتح وأمانيه .

وإزاء هذه الحقيقة أخذت الحكومة الفرنسية وأحزابها يبحثون عن حل يوفق بين رغبتهم في الاحتفاظ بالجزائر كجزء من فرنسا نفسها ، وتحقيق أمانى الشعب الجزائري لاستقلاله ، ولكن ليس في متناول القدرة البشرية أن تجمع بين متناقضين أو توفق بين مختلفين . لأن الاستقلال يعني الانفصال أو على الأقل الارتباط بعقد تحالف يتساوى فيه المتعاقدان ، بينما إتمام الشخصية الفرنسية يقتضى إنحاء في الغير ، أو على الأقل تبعية ضيقة المعنى كاملة المدلول . ولذلك فإن كل الحلول التي عرضها الفرنسيون ، لم تكن غير شكل جديد لمشروع (بلوم - فيوليت) الذي سبق أن أشرنا إليه .

ومن هذه الحلول ما عرضه الشيوعيون والاشتراكيون من اعتبار الجزائر وطناً قائماً بنفسه ، له حكومته ومجلسه ، ولكن محتفظ فيه بالسيادة الكاملة المنفردة لفرنسا الوطن الوالد كما يقولون . أما أحزاب اليمين فلا زالت تغني بنشيد

وحدة الوطن الفرنسي الذي لا يقبل القسمة ، ولذلك لم يسعها إلا أن تصادق على المشروع الحكومي الذي عرضته على مجلس الأمة الفرنسية بعد زيارة وزير الداخلية ديبروه للجزائر في أوائل العام الماضي .

ويتلخص المشروع الحكومي في أن يعطى للجزائر نظاماً يقضى :

١ - بأن تعتبر مجموعة عمالات فرنسية تتمتع بشخصيتها المدنية وباستقلال نوعي مالي ، وتنظيم خاص .

٢ - السلطة التنفيذية في يد الوالي العام .

٣ - للجزائر سلطتها التشريعية يمثلها مجلس حكومي يتكون من ستة أعضاء ، تعين ثلاثة منهم الولاية العامة ، يضاف إليهم رئيس ونائب رئيس ، ورئيس المالية . ومهمة هذا المجلس الحكومي مراقبة المجلس النيابي الجزائري الذي قرر المشروع وضعه وتنظيم شكله .

٤ - ويتركب المجلس النيابي الجزائري من مائة وعشرين عضواً ، نصفهم للأهالي ونصفهم للفرنسيين ، ينتخبون انتخاباً عاماً لمدة ستة أعوام في دورتين وبالاقتراع السري . أما اختصاصات هذا المجلس فتتضمن المناقشة والمصادقة على ميزانية الجزائر التي تعرضها مصالح الولاية العامة . كما أن له حق الاقتراح فيما يرجع للضرائب والأداءات . وكل مناقشة خارج هذه الدائرة تعتبر منعدمة ولا قيمة لها . وليس للمجلس أثناء معارضته لعمل الحكومة حتى في الشؤون المالية أن يقترح ضدها بحال ، كما أن مقرراته لا تعتبر نافذة إلا بعد مصادقة الحكومة عليها بمرسوم اعتيادي .

وقد صادق مجلس النواب الفرنسي على هذا المشروع يوم ٢٧ أغسطس سنة ١٩٤٧ بثلاثة وأثنين وعشرين صوتاً مع تغيب سائر النواب المسلمين ، وكل الممثلين الشيوعيين وبعض أعضاء التجمع اليساري . أما ممثلو الجالية الفرنسية بالجزائر فقد صوتوا لرفضه .

لكن هذا التصويت يعتبر عديم القيمة ؛ لأن المسلمين الذين يهمهم الأمر

قد رفضوه ، وتغيب ممثلوهم عن قبول الحضور لمناقشته . كما أن أعضاء مجلس الدولة المسلمين استعفوا احتجاجاً على عرض مثل هذا المشروع على مجلس النواب وهو لا يحقق آمال الشعب الجزائري ولا يتفق مع رغائبه .

ومقابل هذه المشروعات الفرنسية عرض حزب البيان الذي أصبح يسمى (بالاتحاد الديمقراطي لمسلمي الجزائر) حلاً جديداً ظن واضعوه أنهم يستطيعون أن يوفقوا به بين وجهة النظر الفرنسية ووجهة النظر القومية في الجزائر . وهذا الحل يتطلب إعطاء الجزائر استقلالاً نوعياً يتكوّن جمهورية جزائرية ، لها حكومتها وبرلمانها ، وارتباط هذه الجمهورية بالاتحاد الفرنسي ، وتضامنها مع فرنسا في سياستها المتعلقة بالشؤون الخارجية والمالية والعسكرية ، على أن يكون هذا الارتباط مؤقتاً إلى اليوم الذي تستطيع فيه الجزائر أن تنال استقلالها الكامل . وطبعاً أن لا ينال هذا المشروع الأهلئ نصيباً من النجاح كبيراً لا في الوسط الفرنسي ولا في الوسط القومي في الجزائر ؛ لأنه يتعارض مع روح الامتلاك المسيطرة على السياسة الفرنسية الجزائرية ، كما يتعارض مع الوطنية الجزائرية التي ترمي إلى التحرير الكامل الناجز . ولذلك لم يصادق عليه حزب الشعب الجزائري الذي ظل مخلصاً للمطالبة بالذاتية الجزائرية بكل ما تدل عليه الكلمة وهو لا يمسك مع ذلك عن وضع مشروع لتكوين جمهورية جزائرية ، لها دستورها الذي تضعه جمعية تأسيسية منتخبة انتخاباً عاماً يشارك فيه مجموع الشعب الجزائري دون تمييز بين عناصره ودياناته . ويقترح لتنظيم علاقاته مع فرنسا عقد محافة بين الطرفين على قدم المساواة تضمن مصالح المتعاقدين معاً ، لا يمكن دون أن تعترف بأى نوع من أنواع الاستعباد ، ومن بينها الانخراط في سلك الاتحاد الفرنسي .

الحالة المحاضرة :

وضوح العقيدة التي أعلنتها حزب الشعب الجزائري بواسطة زعمائه ورجاله في المشرق والمغرب ، واستمرار رئيسته السيد مصالى الحاج في منفي أبي زريعة بالجزائر بعد أن أعيد من الكونغو ، ومهزلة مشروع الحكومة لما سمته بالنظام الجزائري ، وقبول حزب البيان للانخراط الموقت في الاتحاد الفرنسي — كل ذلك هياً للرأى العام الجزائري وسيلة الحكم على الأشياء ، واتخاذ الخطة المثلى التي يتجه صوبها بعد أن وقف برهة يترث في اختيار الطرق المعروضة عليه .

وقد جاءت الانتخابات البلدية الأخيرة في القطر الجزائري برمته دليلاً قاطعاً على أن الأمة اختارت طريق التحرر الكامل والاستقلال التام . ولذلك فقد نال مرشح حزب انتصار الحريات الديمقراطية (الذي هو الاسم القانوني لحزب الشعب الجزائري الممنوع) أكثر من ستين في المائة في سائر القطر ، زيادة على تغيب فريق من الأمة يفوق ثلث الناخبين احتجاجاً على الإجحاف الواقع والضغط المستمر . كما أن حزب الاتحاد الديمقراطي الذي هو الاسم الجديد لحزب البيان فشل في هذا الانتخاب من أجل قبوله سياسة الاتحاد الفرنسي ، ومن أجل تحالفه مع بعض الهيئات الفرنسية في الجزائر .

وهكذا أصبحت الحالة المحاضرة تؤكد أن الأمة الجزائرية مجمعة على غاية واحدة ، هي غاية الاستقلال ، ومتجهة اتجاه سياسياً واحداً هو اتجاه الوضوح في عرض المطالب بالصراحة المطلقة في الدفاع عن الحق .

ويبدو أن الحزبين الجزائريين آخذان في الاقتراب من بعضهما ، فقد أعلن مسيرو حزب البيان رغبتهم في العدول عن فكرة الاتحاد الفرنسي ، كما أن عباس فرحات زعيم هذا الحزب أدلى بتصريحات تدعو إلى التفاوض ، وأعقبها بتغيير اسم جريدة حزبه (المساواة) الذي يدل على أنه لا يطلب أكثر من تسوية الأهالي الجزائريين بالفرنسيين في الحقوق والواجبات فأصبحت اليوم تحمل

اسم (الجمهورية الجزائرية) الذي يدل على اتجاه أوضح في ناحية الحكم الذاتي وقد وجه مصالي الحاج زعيم حزب الشعب من منفاه ببوزريعة نداء حاراً لأصحاب البيان يذكرهم فيه بضرورة الاتحاد والعمل على إزالة الفوارق التي لم تكن إلا أثراً من آثار الاستعمار الأجنبي .

ويظهر أن جمعية العلماء المسلمين مقتنعة كامل الاقتناع بضرورة العمل على تقوية الروح الاستقلالية في البلاد ، والتوسط لتوحيد الصفوف بين الحزبين الجزائريين على أساس ما اختارته الأمة في انتخاباتها الأخيرة . وقد صادق حزب الشعب على تأسيس لجنة التحرير في القاهرة ، وعين له ممثلين دائمين بها . ولعلنا لا ننتظر طويلاً حتى نرى حزب البيان منضماً إلى هذه اللجنة التي تعمل على تحرير سائر أقطار المغرب العربي بإذن الله .

المغرب الأدنى

في تونس

أو

المغرب الأدنى

رسالة رقم

١٥

رسالة رقم ١٥

لقد كان احتلال تونس ومراكش النتيجة المتوقعة لفتح الجزائر . ولذلك ما انتهت الحرب الجزائرية الفرنسية حتى أخذت فرنسا تدبر الوسائل التي توصلها لغايتها من فتح تونس أولاً ، ثم مراكش ثانياً كما سنرى . أما العلة التي تعللت بها فهي الدفاع عن المصالح الاقتصادية ، وضرورة عدم وجود دولة قوية تناوئها في شرق الجزائر وغربها .

وإذا كانت المحاولة الفرنسية في الجزائر لم تهتم كثيراً بالدول الكبرى فإن طموح فرنسا لفتح تونس ومراكش هاج كثيراً من الدول التي انبعثت في نفسها مطامح تقسيم هاتين الأمتين ، وعدم تركهما لفرنسا وحدها . وهكذا تكونت مسابقة دبلوماسية بين هذه الدول صعبت على تونس ، كما صعبت بعد على مراكش الدفاع عن نفسها إذ أحدثت لها ارتباكات مالية واضطرابات داخلية . ونحن لا يهمنا أن نتعرض في بحثنا هذا لمختلف المراحل الدبلوماسية التي اجتازتها القضية التونسية فذلك موضوع آخر يحتاج لدراسة وتفصيل . وإنما الذي يهمنا أن نشير إليه هو أن توقيع عقد الحماية لم يتم إلا بعد أن استمرت تونس تدافع عن نفسها ضداً على محاولات فرنسا والدول الأخرى مدة خمسين سنة كاملة . وهذا يعني أن تونس كمرآكش لم تقبل الحماية قط ، وأنها حاولت بكل ما تملكه من جهد أن تحتفظ باستقلالها وأن تعمل على توطيد أواصر الصداقة مع جيرانها . ولأسنا نقول إن محاولتها هذه كانت كلها سائرة في الخطة التي كان ينبغي أن توجه فيها ؛ فإن حياة الشعوب في أوقات مرضها تكون معرضة لمختلف الأعراض الخارجية ، وتتجاذبها شتى النزعات والأهواء . ولذلك لا يحيد لنا عن الاعتراف بضعف السياسة الحكومية وخصوصاً المالية التي سهلت على المستعمر أن يستفيد من الحال ، ويصطاد في الماء الذي عكرته تصرفاتها

إنما يجب أن نؤكد أن الشعب التونسي لم يخطيء في يوم من الأيام تقديره
للاحوال ، ولا اعتباره لمصائر الأشياء ، فكان يقاوم شتى النزعات ، ويشور
على الذين يعبثون بخيراته ، كما يشور على الأجانب الذين يريدون التدخل
في شئونه .

ومن أهم ما يلفت النظر في تاريخ هذه المرحلة تنبه الحكومة التونسية بإرشاد
المفكر المغربي الوزير خير الدين إلى أن خير وسيلة لمقاومة أوروبا هو النهوض
بالبلاد ، وإصلاح أنظمة الدولة العتيقة ، وتوجيه الأمة نحو الرقي الصحيح الذي
كان السبب في رفع منار الغرب عالياً .

وكان خير الدين من المصلحين الذين تأثروا تأثراً عميقاً بمبادئ الثورة
الفرنسية وأفكارها ، وافتنحوا بأن على الشرق أن يغير أساليب الحكم الاستبدادي الذي
جرى عليه ، وبما أنه عاصر أواخر أيام نابليون ، وشاهد بنفسه ما أصيبت به الجزائر
وما منيت به المقاومة التي نظمها الأمير عبد القادر فقد أدرك أن الخطر الأكبر
ليس هو في مهاجمة الغرب بين البلاد ، ولكنه في الأمراض الاجتماعية والأخلاقية
التي نكبت بها . وقد درس خير الدين القوانين والتنظيمات الجديدة التي صدرت
في تركيا على عهد الخليفة عبد المجيد الأول ، واستمع لنصائح وأفكار المصلحين
العثمانيين الكبار أمثال فؤاد محمد باشا ، ورشيد عالي باشا ، التي كانت ترمي
إلى التخفيف من استبداد الحكم المطلق ، وتعمل على إيجاد دستور عثماني
مقتبس لا من الدستور الإنجليزي ، بل من دستور كافور الإيطالي — تلك
الأفكار النيرة التي بدت بعد بأجلى مظاهرها في شخصية المصلح الدستوري
العثماني الكبير مدحت باشا . وقد وضع خير الدين كتاباً تلخص فيه آراءه
ونظراته الدستورية .

حاول المصلح التونسي أن يطبق آراءه الحديثة في تونس ، ولكنه
اصطدم بعقبتين كبيرتين : أولاهما استبداد الوزير الأكبر مصطفى خازندار
الذي حكم تونس مدة أربعة وثلاثين عاماً ، كان فيها مثال الجور والإرهاب

والإبتزاز لأموال الشعب وذخائر الدولة . وثانيتها مشايخ الدين الذين كان لهم نفوذ مطلق على ذهنية الأمة ، مع عامل ثالث هو تخوف الشعب التونسي من الإصلاحات التي كانت تقتبس من الغرب ، ظناً منه أن كل شيء غربي يمس بكيان الأمة ووجودها . وقد حاول خير الدين أن يستعمل كل الوسائل لكسر شوكة الخازندار فلم ينجح . واهتدى بعد إلى أن الوسيلة الوحيدة هي استجلاب عطف الباي عليه . فقدم لبساطه شاباً يدعى مصطفى بن اسماعيل ، سرعان ما استولى على عقلية العاهل ، وأثر في تصرفاته . وانتهى الأمر بتغلغل نفوذ خير الدين في البلاط ، فاستطاع أن يقنع الملك بقبول الفكرة الدستورية ، فأعلن سنة ١٨٦٧ دستور المملكة التونسية الجديد .

وقد كانت هذه الخطوة الجريئة خير وسيلة لإنهاض الدولة التونسية وحمايتها ، ولكن الدول المتهاففة على تونس لم يكن يسرها هذا العمل البنائي الكبير ، فقاومته بأنواع كثيرة من أهمها تشجيع المجاهدين من رجال الدين على استنكارها . وقد تظاهر بالمعارضة ممثلاً فرنسا وإيطاليا بعد أن كانا يظهران رغبتهما في تأسيس نظام حى بتونس ، وأسندهما بقية الدول الأخرى الموقعة على معاهدة باريس سنة ١٨٥٦ التي ختمت حرب القرم ، وحددت مدى الوضع الراهن في الشرق . واستطاع هؤلاء المستعمرون بدعاياتهم وتدخلاتهم أن يهيئوا الشعب نفسه ضداً على هذا الدستور وكان لهم في مصطفى بن اسماعيل أداة فعالة في معاكسة خير الدين الذي خلقه وجعل منه شخصية مهيمنة في بلاط الباي . وهكذا بقي الدستور التونسي حبراً على ورق .

لم يكن خير الدين باشا من أبناء الشعب الصميمين ؛ بل كان من أصحاب الأراضي الواسعة ، ومن ذوى المصالح المادية الكبيرة . وهذا بالطبع ما جعله يصرف طرفاً من وقته في استغلال أمواله وتنميتها ، وتأجير العقارات وبيعها ، وما جعله يفعل كثيراً لروستان قنصل فرنسا العام الذي لم يكن يتأخر هو أيضاً عن الاشتراك في المضاربات المالية واستغلالها . وهذا ما هاج عليه الرأي العام

التونسي ، وأغضب الباي الذي أخره عن الوزارة في ٢١ يولييه سنة ١٨٧٧ .
ويجب أن نلاحظ أن الباي كان قد جرد تبعيته للباب العالي ، وأعطى
حق العقد مع الدول الأجنبية فيما يخص تونس للخارجية العثمانية . وذلك دفعاً
لمطامع الفرنسيين وإبعاداً لهم عن كل محاولة لفتح البلاد .
خرج خير الدين من تونس ملتجئاً للباب العالي . ولما اغتيل السلطان
عبد العزيز ومات السلطان مراد الخامس معتقلاً ، وارتقى عبد الحميد العرش قرب
إليه خير الدين نظراً لمواهبه العالية . وكان عبد الحميد ميالاً للدستور في أول
عهده . ولما كان ناقماً على مدحت أبي الدستور العثماني فكر أن يسند لخير الدين
الصدارة العظمى حتى ينفذ شخصياً الإصلاحات المرتقبة . فتولى المصلح التونسي
الصدارة العظمى فعلاً ، وحاول بكل إخلاص وذكاء أن يطبق دستور مدحت
على ضوء تجارب التنظيمات ، ولكنه اصطدم بعد سنة واحدة بجمود العثمانيين
في فهم الفقه الإسلامي ، وتذبذب عبد الحميد الذي فضل الرجوع للحالة التقليدية
التي ظل عليها من قبله من الخلفاء . فاضطر خير الدين للانسحاب وبقى في
الاستانة إلى أن مات .

لكن خروج خير الدين من تونس ، وبيعه لعقاراته (بالانفدا) لشركة
مارسييز الفرنسية ، ورفض الباي الاعتراف بهذا البيع أدى إلى استفحال الحالة في
الداخل . وتطور الأمر إلى أن طلب قنصل فرنسا من الباي إعلان الحماية ، فرفض
العاقل ، واستعد الشعب للمقاومة ، وحدثت بعض الوقائع من الكرميين في
حدود الجزائر ، فاحتجت فرنسا ، ولكن محمد الصدوق باي تونس رفض معاقبة
القبيلة على عملها البسيط ، فقررت الحكومة الفرنسية غزو تونس وسلطت عليها
جيشاً يشتمل على ثلاثين ألف مقاتل ، واضطرت الباي تحت الضغط والإكراه
إلى توقيع معاهدة باردو وإعلان الحماية على البلاد (١٤ مايو سنة ١٨٨١) .
لكن الشعب التونسي لم يعترف بهذا التوقيع ، وسرعان ما قامت ثورات
متعددة في الجنوب خاصة في صفاقص والقيروان ، وصرح الباي بأن الفرنسيين

أرغموه على إمضاء المعاهدة التي لا يعترف بها ، فغزت فرنسا تونس للمرة الثانية حيث سلطت على صفاقص نيران بحريتها وجرت معارك شديدة اجتمت بعدها الجيوش الفرنسية الجارا والمنزل والجبرا وزازاي ، ولكن لم تستطع أن تقهر المقاومين الذين اعتصموا بالداخل . وقد برز في هذه المقاومة رئيسان تونسيان هما علي بن خليفة ، وعلي ابن غدان .

وفي خريف السنة هجم الجنرال سوسى بثلاثة جحافل على القيروان ، حيث احتلها بعد صراع عنيف أبلي فيه التونسيون بلاء حسناً . وفي الربيع استؤنف الهجوم (إبريل — مايو سنة ١٨٨٢) على بقية الجنوب . ولكن المقاومة الوطنية استمرت حتي فصل الشتاء (١٨٨٢ — ١٨٨٣) .

وعلى الرغم من احتلال الجيوش الفرنسية اسائر مناطق القطر التونسي فإن فريقاً من المقاتلين التجأوا إلى طرابلس حيث استمروا في تنظيم حرب العصابات في الجنوب التونسي حتى سنة ١٨٨٨ التي تنازلت فيها تركيا عن حقوقها في تونس

الحركة الوطنية بعد الحماية

انتظم الأمر للفرنسيين في تونس ، وتركزت جيوشهم في جميع المواقع الاستراتيجية ، ولم يعد من الممكن للشعب الاستمرار في المقاومة المسلحة ، ولكن ذلك لم يقتل الروح القومية ، ولا فت في عضد العاملين خصوصاً بعد أن شاهد المثقفون إخلاف فرنسا لجميع وعودها التي ادعت أنها لم تجيء لتونس كدولة فائحة ، وإنما يهيمها إرشاد الحكومة الوطنية ، ومساعدتها على إقرار الأمن والسكينة ، فتكونت حركة قوية يتزعمها الشيخ محمد السنوسي ، وألفت وفداً يحمل عريضة ممضاة من مختلف طبقات الشعب لسمو الباي يحتجون فيها على شكل الحكم المباشر الذي تجريه السلطات الفرنسية في البلاد ، فاستقبلهم سمو الباي ، ولما ألقى الشيخ السنوسي بين يديه خطاباً في تصوير حال الشعب التونسي تحت النظام الحاضر بكى الملك وأكد للمحتجين تضامنه معهم في المطالبة بالحقوق المرسومة .

ومن الغد ابعدت السلطات المحتلة الشيخ السنوسي إلى خارج القطر ، واعتقلت السيد حسونة بن مصطفى في مدينة قابس ، وسجنت غيرها من أنصار الحركة .

والشيخ السنوسي زعيم أول حركة وطنية في تونس بعد الحماية من علماء الزيتونة المتنورين ، وهو أستاذ محمد ناصر باي الذي سنرى من بعد تضامنه مع الوطنيين التونسيين ، وكان السنوسي محرراً في الرائد الرسمي قبل الاحتلال .

وبعد سنتين من هذه الحركة ظهر في البلاد عالم جديد ، هو الشيخ المكي ابن عمرو من شيوخ الزيتونة السلفيين ، فنشر في الوطن دعوة لمقاومة الشيوخ الجامدين الذين كانوا السبب في عمقلة الإصلاح الذي أراده خير الدين ومن بعده ، وكان

لهذا الشيخ فضل في تكوين ثلثة من المتنورين ، من بينهم الشيخ عبد العزيز الثعالبي . .

هاجر الشيخ المكي إلى الشرق ، ومات فيه ، واسكن أفكاره التي غرسها في تلامذته الكثيرين ظلت قائمة مستمرة الترعرع ، وسرعان ما اجتمع هؤلاء التلامذة ، وأسسوا جريدة باللغة الفرنسية للدفاع عن مصالح التونسيين اسموها (المستقبل التونسي) ، وأخرى عربية تحمل اسم (حبيب الأمة) ، وأخرى هي (سبيل الرشاد) كان يديرها الشيخ الثعالبي بنفسه ، ومن أبطال هذه المرحلة الانتقالية للحركة التونسية : علي كاهيا ، والشيخ زروق ، والهادي السبعي .

جماعة الحاضرة :

وفي سنة ١٩٠٥ كان جماعة من الطلبة الذين سبق أن أوفدتهم الحكومة التونسية قبل الحماية من متخرجي المعهد الصادق لإتمام دراستهم في الخارج ، وأذنت لهم السلطة الفرنسية بالرجوع بعد أن استتب لها الحال — قد عادوا يحملون من الأفكار التحريرية ما يخولهم حق التقدم لتنوير الرأي العام التونسي وقيادته وكان أبرز هؤلاء الشبان وأقوام شخصية هو السيد علي أبو شوشة صاحب جريدة (الحاضرة) . فاستطاع أن يجمع من حول الجريدة كتلة قوية من أصدقائه وغيرهم من مثقفي الزيتونيين والمدرسين ، وقاموا بحركة قومية ودينية ترمي من جهة إلى تقوية روابط القطر التونسي بحركة الجامعة الإسلامية ، وتطالب من جهة ثانية بتنفيذ الدستور التونسي الذي ظل معترفاً به بعد معاهدة المرسى ، واتفاقية باردو وهما الوثيقتان اللتان تستند عليهما الحماية .

والحق أن هذه الحركة كانت تتغذى بالروح التي ترد عليها من مصر ، كصدى للدعاية التي قام بها جمال الدين ومحمد عبده ، وتفتدى بالحركة الوطنية التي انبثقت من روح الزعيم مصطفى كامل . ولما انبثقت في تونس فوجدت في محمد عبده وقد زاد هذه الحركة توجيهاً صحيحاً اتصال رجالها مباشرة بالشيخ محمد عبده

والأستاذ محمد بك فريد ، حين زارا تونس وناقشا رجالها ووحدا خطة المطالبة الإسلامية . وإليها يرجع الفضل في تأسيس معهد ابن خلدون الذي أريد منه تكوين ثانوية عربية عصرية .

ومن رجال جماعة الحاضرة الأستاذ بشير صفر أبو النهضة الثقافية التونسية ، والذي لا ننسى مقالاته العديدة في (الحاضرة) دفاعاً عن استقلال المغرب الأقصى ووحده ، وكذلك عمر أبو حاجب ، وعلى البقلاتي .

وقد كان لهذه الجماعة اتصال بالحركة الدستورية المراكشية التي كانت تنشر مقالات عديدة في (الحاضرة) تنقد بها سياسة المولى عبد العزيز ، وتطالب بسياسة أقوى لحماية المغرب من الدسائس الفرنسية بعد الاتفاق الودي سنة ١٩٠٤ .

وفي سنة ١٩٠٧ قامت في القصرين (جنوب غربي تونس) ثورة تحت زعامة علي بن عثمان أحد شيوخ القبائل كرد فعل للاستعمار الفلاحي واغتصاب المعمرين الأراضي ، وقد وجهت الحماية عليها حملة عسكرية انتهت بإخادها واعتقال رئيسها الذي أعدم رمياً بالرصاص .

هزب تونس الفتاة

لم تكن الجزائر للفرنسيين إلا مدرسة لتخريج سياستهم على المبادئ التي يمكن تطبيقها في كل الشمال الأفريقي . وقد رأينا كيف استعانت الجمهورية الثالثة لتقوية جانب المستعمرين في الجزائر بإصدار مراسوم (كركيميو) القاطي بتجنيس سائر اليهود الجزائريين دفعة واحدة ، وقد حاول الفرنسيون تطبيق السياسة نفسها في تونس ، فحاولوا يهودها سنة ١٩٠٧ على شن حملة شعواء على العدالة التونسية ، والمطالبة بالجنسية الفرنسية . وقد كانت صحف المستعمرين كلها في جانبهم نظراً لما تؤمله من وراء ذلك من تقوية عدد الجالية الفرنسية التي لم تكن ضعيفة بالنسبة للأهالي فقط ، بل حتى بالنسبة للايطاليين الذين

استمرروا الهجرة لهذه الأرض الأفريقية السمحاء ، وقد تقدمت فئمة من الشباب التونسي المثقف لمقاومة هذا التيار ، ومنع الحماية من التجنيس الاجماعي لليهود باعتبار أن ذلك يمس سيادة البلاد وسلطة مليكها . وكان يتزعم هذه الحركة المرحوم علي باش حمبة ، وثلة من أصدقائه الذين انضم إليهم وقتها الأستاذ أحمد الصافي . وقد تطورت هذه المقاومة إلى حركة عدائية لليهود أدت إلى نشر دعوة ناجحة في مقاطعتهم مادياً وأديبياً ، وانتهى الأمر بإحجام الحماية عن تطبيق خطتها الجزائرية .

ولقد استفادت تونس من مقاطعة اليهود كثيراً فتحفزت هم المسلمين للتجارة ومزاجمة غيرهم في الميادين الاقتصادية ، وإلى ذلك يرجع الفضل في انبعاث الروح التجارية في تونس وتطورها اليوم برغم فقدان وسائل التشجيع والتنشيط . انتهت المعركة مع اليهود بظفر كبير ، فشجع ذلك الشباب الذي التف من حول محرکه العظيم علي باش حمبة ، وكون حزب المقاومة الذي أطلق عليه من بعد (حزب تونس الفتاة) سنة ١٩٠٨ ، وأسس الحزب جريدة (التونسي) بالفرنسية ، ثم أخذ ينشر منها طبعة عربية يدير تحريرها الشيخ الثعالبي . كان اتجاه هذه الحركة كمالياً على غرار تركيا الفتاة ، ولكنه في الوقت نفسه بما انضم إليه من رجال جماعة (الحاضرة) الأولى أصبح يؤيد فكرة الجامعة الإسلامية ويتعاون مع رجالها . والحق أن تونس لم تشهد نشاطاً أعظم من نشاط هؤلاء الشبان المخلصين ، كما أنها لم تنجب في تاريخها الحديث شخصية أقدر ولا أكثر جاذبية من شخصية الزعيم علي باش حمبة . ولذلك لا يمكننا أن نمر بهذه المرحلة من تاريخ الكفاح القومي في تونس دون أن نقف عند هذه الشخصية النبيلة ونسرد بعض أعمالها .

يتمت علي باش حمبة لعائلة تونسية عريقة في المجد ، وكان طفلاً صغيراً عندما عادت معاهدة الحماية . وقد ترعرع في ظروف شاذة كانت لا تبخل فيها فرنسا بنشر ثقافتها في المدن . وبعد أن درس العربية في جامع الزيتونة دخل بعض

المدارس الفرنسية ، وحصل فيها على قسط وافر من الثقافتين ثم سافر إلى باريس حيث انخرط بكلية الحقوق وعاد إلى تونس ، فانضم إلى سلك المحاماة ، ولكن روحه الطموح ونفسه الجريح أبثا أن تشغلاه بقضاياها الخاصة ، فقصر اهتمامه على خدمة بلاده ونأليب الشعب للتحرر من الحكم الفرنسي . وقد كانت آراؤه شبيهة بآراء مصطفى كامل ، وأشد تطرفاً من أفكار جماعة (الحاضرة) ، وهو أول زعيم فكر في ضرورة توحيد المغرب العربي في ميدان الكفاح ، وقد مد يده للمقاومين الجزائريين ، وأسس أخوه في برلين لجنة تسمى باللجنة التونسية الجزائرية . وفي الوقت نفسه اتصل برجال الحركة في مراكش ، في الوقت الذي كانت فيه هذه البلاد تدافع عن كيانه . وتعاون في الأستانة مع المجاهد المغربي السيد العتابي بعد ذلك كما سنبينه .

أما في تونس فكانت دعوته مؤثرة في تهيج الرأي العام على الفرنسيين ، وتأكيد الاعتراف بالخلافة العثمانية وسلطتها على تونس ، واستمرار جهاده تارة يعلو ، وأحياناً يضعف ، حتى سنة ١٩١١ .

وفي سنة ١٩١١ احتلت إيطاليا طرابلس الغرب فهاج العالم الإسلامي وكان لباش حجة دور فعال في المغرب ، فكان هو وأنصاره صلة الوصل بين السفارة العثمانية في باريس والقيادة العثمانية في طرابلس ، وبذلك صارت تونس بفضلها حمراً سرياً للضباط والاختصاصيين العثمانيين القادمين من أوربا إلى طرابلس . وفي السنة نفسها حدثت في تونس حادثة الجلّاز ، وكان سببها عمال الترام الذين أضربوا عن العمل أمداً طويلاً تحت إشراف باش حجة وجماعته . ولما كانت تونس تحتوى على عديد من الإيطاليين ، وكانت العداوة مستحكمة بين التونسيين والإيطاليين من أجل احتلالهم لطرابلس فقد أدى جو الإضراب إلى مظاهرات انتهت بحادثة تصادم عنيف بين التونسيين والإيطاليين ، كبد الطرفين عديداً من القتلى والجرحى . وقد اغتتم المقيم العام الفرنسي مسيو لا بويت الذي كان من أهم المستعمرين الفرنسيين هذه الفرصة فاعتقل الوطنيين

على باش حجة ، وأخاه محمد ، وعبد العزيز الثعالبي ، وعبد الجليل الزاوش ،
والبشير صفر ، ونعمان وقلاتي ، وضرغوت ، والمختار كاهية ، وحل حزب
تونس الفتاة وأقفل صحفه . أما المعتقلون فقد أبعده بعضهم للجنوب ، ونفى
الثعالبي وعلى باش حجة ، وأخوه ، لخارج البلاد . فأما الثعالبي فسافر لفرنسا ،
ثم ذهب للأستانة ، وانتقل منها للهند وجاوة ، ثم رجع لتونس قبل إعلان
الحرب الكبرى بقليل . وأما باش حجة فقد أقام في الأستانة إلى أن مات
كما سنينيه .

على باش حجة بالأستانة :

كانت الأستانة في هذا العهد ملجأ لجميع الزعماء المضطهدين من كافة العالم
الإسلامي . فما وصل لها على باش حجة حتى ظفر فيها بعدد من أبطال الجهاد
العربي والإسلامي اللاجئين ؛ أمثال محمد فريد ، وعبد العزيز جاويش ،
والباروني ، وعبد الحميد ، وأحمد فؤاد ، وعلى الشمسي ، وأبي سعيد هندي ،
والشيخ على كاسبير ينكي ، وأحمد أغايف من مسلمي روسيا . وكان هذا الوسط
كله يمثل نزعة الانبعاث الجديد في العالم الإسلامي ، والانبعاث الروحي الساني
واليقظة القومية السياسية . وكان عبد الحميد يساعد الكثيرين من رجال
هذه النزعة ، كما كان (حزب الاتحاد والترقي) يعطف على جناح خاص من
رجالها ، فوجد الزعيم المغربي في هذه البيئة ميداناً لاستئناف نشاطه ، والعمل
على خدمة القضية التونسية خصوصاً والمغربية عموماً ، فأخذ يستفز هم العثمانيين
لمناصرة المغرب وتحريره بما كان يكتبه من مقالات ممتعة في جرائدهم التي تعبر
عن لسان حال الخلافة ومناصريها ، كجريدة (الشباب التركي) وجريدة
(تصوير الأفكار) وجريدة (طنين) التي هي منظمة العثمانيين الرسمية . وقد
أثرت دعايته كثيراً في توجيه نظر المشتغلين بالقضايا الإسلامية إلى حالة المغرب ،
وأكسبه عمله نفوذاً في هذا الوسط الكبير . كما وطد صلاته مع شكيب أرسلان ،

والباروني ، وجاويش ، ومحمد فريد . الأمر الذي قرب به لرجال الدولة العثمانية ، حتى عين مستشاراً في العدالة ، ثم عضواً في مجلس الدولة . وحينما أعلنت الحرب عين رئيساً لهيئة التشكيلات ، وهي هيئة تشبه وزارة الدعاية . فسندحت له الفرصة لأن يلعب دوراً كبيراً في الدعاية ضدّاً على الفرنسيين وحلفائهم ، ونشر فظائعهم في الشمال الأفريقي كله . وفي سنة ١٩١٦ عين مستشاراً لوزارة الخارجية ثم مستشاراً للصدارة العظمى .

وفي هذه السنة قررت الحكومة العثمانية أن تؤسس في الأستانة هيئة لغزو شمال أفريقيا بالاتفاق مع رجالها اللاجئين . وقد كان من نتيجة ذلك أن ثارت طرابلس الغرب وبرقة ، وأبعدت الإيطاليين عن كل ما عدا المدن الكبرى من طرابلس وبرقة ، فطلبت الهيئة المذكورة من أنور باشا تعيين الباروني والياً عاماً على المناطق المحررة ، فصادق أنور على طلبهم ، وذهب الباروني على ظهر غواصة ألمانية لميناء بولا ، ونزل بطرابلس ، واعتصم بجبل غريان حيث نظم المقاومة العظيمة ضدّاً على إيطاليا في طرابلس ، وأخذ يبعث رسله في نشر الدعوة للجزائر وتونس ، وربط الصلة بين أنور وحسن قلاتي أحد الذين بقوا في تونس من حزب باش حمبة ، وكان يحمل الرسائل بينهما مجاهد اسمه الحاج عمار أبو طارة . وفي سنة ١٩١٧ ثار (التوارجة) بقيادة زعيمهم موسى وعق المصطفي ثورة عمّت الصحراء كلها من أعلى النيل إلى أدرار في الساحل الأطلسي . فاضطرت جميع المراكز الصحراوية الفرنسية للانسحاب إلى الواحات ، وقتل في هذه الحركة الأب الجاسوس دوفوكو الذي كان معتكفاً في تامزاست (على ألف كيلومتر من ورجلة التي هي أقصى واحة في عمالة الجزائر) . واضطرب الأمن ، وأصبح لزاماً على فرنسا أن تسحب الجنرال لابيريس الاختصاصي في شئون الصحراء من ميدان القتال الأوربي ، وتعطيه قيادة الجنوب الجزائري ، فظل هناك إلى أن قتل سنة ١٩١٨ . ثم غزت بعد الواحات تونس الجنوبية حيث دارت معارك عظيمة قتل فيها الكولونيل لوبوف الذي تسمى به « برج البوف » الذي

أصبح بعد معتقلاً للأحرار التونسيين . وقد دامت المناوشات في الجنوب التونسي من سنة ١٩١٦ إلى سنة ١٩٢١ . وهكذا استطاع أبقاء الشمال الأفريقي بفضل مجهودات الباروني وباش حمبة ومن معهما من أبطال الجهاد العربي أن يفتحوا في أفريقيا جبهة جديدة لفرنسا وإيطاليا شغلت عديداً من قواتهما أمداً غير قصير .

وفي سنة ١٩١٧-١٩١٨ تشكلت في الأستانة هيئة كانت تعمل لمحاولة جديدة ، هي جمع أسارى المغاربة في ألمانيا وتركيا ، وتنظيمهم ضمن فرقة واحدة تزود بالسلاح والذخيرة ، وترسل عن طريق الغواصات لطرابلس . وكان مقرراً أن يرأسها على باش حمبة بنفسه ليكون مندوباً عن الخليفة العثماني لتحرير مسامى الشمال الأفريقي من الاستعمار المسيحي . وفعلاً ابتداءً في نقل أركان هذه الحملة من عثمانين وغاربة لطرابلس ، ومن جملة من نقل فعلاً من كبار الضباط الأمير عثمان فؤاد حفيد السلطان مراد الذي التحق بالباروني كمرافق له وضابط من ضباط أركانه .

وينبغي ألا ننسى ربط هذه الحركة التي وقعت في طرابلس بالحركة التي وقعت سنة ١٩١٥ و ١٩١٦ على الحدود المصرية في السلوم وفي سيوه عندما أرسل المرحوم أنور باشا للشيخ السنوسي الكبير قوة عسكرية تحت قيادة أخيه نوري بك ، والضابط العراقي جعفر العسكري أخى تحسين بك . فقامت بمقاومة عنيفة أفلقت الإنجليز حتى قهرت ، فعاد نوري بك للأستانة ، وانتقل السنوسي الكبير لتركيا حيث نال تقديراً عظيماً إلى حد أنه فوض إليه تنصيب الخلفاء العثمانيين بعد ما كان ذلك منذ عهد السلطان عثمان الأول محصوراً في يد أحفاد الملوك الجوقيين .

وقبل أن يحين الموعد الذي كان مقرراً لمغادرة باش حمبة الأستانة للقيام بمهمته التحريرية أصيب بمرض خطير يعتقد أنه سرطان ، فاضطر لملازمة الفراش ، وكانت الدول الوسطى قد أخذت في التدهور ، فأهمل الأمر حتى حدثت كارثة

استسلام الدولة العثمانية ، وشاءت الأقدار أن يموت على باش حمبة قبل أسبوع واحد من هدنة (مدرس) ، فدفن باحتفال مهيب مشى فيه الوزراء العثمانيون ، وقواد الجيش ، وقائد البلاط نائباً عن السلطان محمد السادس وجيد الدين ، ودفن بمقبرة « باشميكشاش » .

إن هذه الشخصية التونسية خير مثال يجب أن يقتدى به الشباب المغربي وزعماء الحركة المعاصرة ؛ لأنه يمثل حركة دائمة وجهاداً مستمراً وتفانياً في خدمة القضية المقدسة . ولذلك لم نرد أن نغفل بحثنا من تتبع أعمالها في سبيل الاستقلال المغربي . ونحن نرى أن حركة « تونس الفتاة » كانت أكبر مظهر للصراع التونسي ، ونرجو أن يكون في هذا التذكير بها ما يساعد على الافتداء بها والعمل على غرارها .

أما محمد أخو باش حمبة الذي كان محامياً مثله فقد توجه باتفاق مع أخيه سنة ١٩١٦ إلى جنيف ، حيث قام بتأسيس مجلة أسبوعية باللغة الفرنسية سماها (مجلة المغرب) ، وقد كلفت هذه المجلة مدة عامين مكافحة عظيمة ، ثم وقفت بعد انقطاع المدد الذي كان يأتيها من اسطنبول .

ومن الاعتراف بالجميل أن نسجل المساعدة التي أسداها لهذه المجلة المرحوم فؤاد سليم الحجازي المصري صديق مصطفى كامل وسفير الدولة العثمانية في مدينة برن .

ولما انتهت الحرب وتوفي على باش حمبة عاد محمد إلى برلين واستأنف الجهاد في الأوساط الشرقية المهاجرة بألمانيا إلى أن توفي هناك سنة ١٩٢٠ ، ودفن بمقبرة « تمبلهوف » الإسلامية ، ويعود فضل تشييد قبره المرحوم طلعت باشا الصدر الأعظم العثماني واسماعيل بك لبيب الوطني المصري الشهير . أما في داخل القطر التونسي ، فبالرغم من حل الحكومة لحزب « تونس الفتاة » فقد ظل رجاله الباقون هناك يعملون في الخفاء تحت زعامة الشيخ الثعالبي . وقد رأينا كيف أن قلاتي أحد رفقاءه كان على اتصال بأنور باشا والباروني .

وقد كان عملهم ينحصر في توزيع بعض المنشورات ، والقيام بدعاية عظيمة .
 وكانت السلطة تتابعهم متابعة فعالة ، فكانوا يجتمعون بمنزل الأمير محمد الحبيب
 الذي أصبح بابا بعد وفاة محمد الناصر اختفاء عن الناس ، ولما لبث الأمير من
 الحصانة . ومع ذلك فقد اعتقلت السلطة سنة ١٩١٤ جمعا من أنصارهم ، من
 بينهم الأستاذ توفيق المدني الذي اتهم بتعليقه في جدران الجامع الأعظم نشرات
 تحث الجيش على العصيان . ولما فتش بيته عثر فيه على مراسلات بينه وبين
 السيد الحسين الجزيري صاحب جريدة النديم ، فاعتقل هذا الأخير أيضاً ،
 وحينما فتش منزله عثر عنده على أوراق تدل على اتصال بينه وبين المدني من
 جهة ، وبين الإثنيين والشيخ عمر بن قدور أحد المصلحين السلفيين في الجزائر
 وصاحب جريدتي (الفاروق) و (الصديق) من جهة أخرى . وقد بقي هؤلاء
 وغيرهم في السجن طيلة أمد الحرب الكبرى .

لقد كانت السلطة تتابعهم متابعة فعالة ، فكانوا يجتمعون بمنزل الأمير محمد الحبيب الذي أصبح بابا بعد وفاة محمد الناصر اختفاء عن الناس ، ولما لبث الأمير من الحصانة . ومع ذلك فقد اعتقلت السلطة سنة ١٩١٤ جمعا من أنصارهم ، من بينهم الأستاذ توفيق المدني الذي اتهم بتعليقه في جدران الجامع الأعظم نشرات تحث الجيش على العصيان . ولما فتش بيته عثر فيه على مراسلات بينه وبين السيد الحسين الجزيري صاحب جريدة النديم ، فاعتقل هذا الأخير أيضاً ، وحينما فتش منزله عثر عنده على أوراق تدل على اتصال بينه وبين المدني من جهة ، وبين الإثنيين والشيخ عمر بن قدور أحد المصلحين السلفيين في الجزائر وصاحب جريدتي (الفاروق) و (الصديق) من جهة أخرى . وقد بقي هؤلاء وغيرهم في السجن طيلة أمد الحرب الكبرى .

الوفد الوطني لمؤتمر الصلح

انكشفت الحرب العالمية الأولى عن انتصار الحلفاء وانهزام الدولة العلية التي كانت حركة « تونس الفتاة » تعلق عليها أملا كبيرا ، كما انكشفت عن يقظة العالم الشرقى برمته من أقصى الهند والصين إلى المغرب الأقصى . وظهر في العالم تياران خطيران كلاهما يبشر بحقوق الإنسان وينادى بحرية الشعوب ؛ فمن جهة الثورة السوفييتية التي اندلعت في روسيا باسم التحرر ، والتي ملأت العالم إذ ذاك دعاية ضد الأمبريالية الفرنسية والغربية ، ومن جهة ثانية دعوة الرئيس ولسن التي توجج بها خطته السامية ، والتي أعلن فيها مبادئه الأربعة عشر وهكذا تنفس الوطنيون التونسيون بعد ما كتبوا مدة الحرب . ومن الطبيعي ألا يتجهوا لمناشدة العون من الجانب الثوري الروسى ؛ لأن دعاية الروس غامضة من أول عهدا ، ثم هي تؤدي إلى تضحية كثير من العقائد الوطنية التي يؤمن بها الثعالب وصحابتها ، فكان الاتجاه المنتظر الذي ينحون صوبه هو مؤتمر الصلح الذي يدعى أنه يعمل لتنظيم العالم على أساس من العدل والحرية .

وفعلا تقدم الثعالب وزميله أحمد السقا إلى الرئيس ولسن بمذكرة يطالبان فيها باستقلال تونس في الوقت الذي قدم فيه الضباط الجزائريون برئاسة الأمير خالد نفس الطلب . ولكن قضيتي تونس والجزائر كقضايا مراكش ومصر وسوريا لم تجد من رسل السلم والحرية في المؤتمر إلا إهمالا كاملا أو توجيها استعماريا باطلا فتوجه الثعالب نحو العمل على تنوير الرأي العام الفرنسى عاقداً بعض الأمل على رجال اليسار الذين كانوا شديدين في معارضتهم لحكومة الجبهة الوطنية التي تكونت في فرنسا بعد الحرب من أحزاب اليمين ، فأصدر في سنة ١٩٢٠ كراسته القيمة (تونس الشهيدة) باللغة الفرنسية ، شرح فيها أعمال الاستعمار

الفرنسي بتونس التي انتهكت جميع حقوق الشعب التونسي القومية والسياسية والفردية ، وخاصة منها ما يتعلق باغتصاب الأراضي ، ومقاومة التعليم ، وكبت الحريات العامة والخاصة ، وفتح باب الهجرة للايطاليين والفرنسيين وأخيراً كل الوسائل التي ترمى لفرنسة الشعب التونسي على مثال الخطة المتبعة في الجزائر . ولقد نلخص الثعالي كل ما كتبه النائب الفرنسي مسيو بول فينيه دكتور الذي كان أوفد لتونس سنة ١٩٠٦ بشأن يتعلق بالميزانية التونسية في كتابيه الذين أحدثا ضجة عظيمة في فرنسا ومستعمراتها وهما (لوبانا ماتونسيان)^(١) و (عرق البرنس)^(٢) فيما يتعلق بلصوصية الولاية الفرنسيين التي كانت تدفعهم إلى اقتطاع العقارات الواسعة التي تتراوح مساحاتها بين الألفين والعشرين ألف هكتار ، مسجلا أسماء الأراضي المفتتحة ، وأسماء رجال فرنسا وقوادها ، وأصحاب جرائدها الكبرى ، والشركات العقارية التي أصبحت مستولية عليها ، مصوراً ما أدى إليه ذلك من انتشار الفقر المدقع بين الأهالي وسوء حالهم ، الأمر الذي يبين بوضوح فشل الحماية التي تجاوزت كل حدود الرقابة إلى الحكم المباشر والسيطرة الاستبدادية ، وانتهى إلى المطالبة بتأسيس حكومة تونسية مسؤولة أمام مجلس يمثل الأمة التمثيل الصحيح حتى يتمكن الشعب من ضمان مصيره ومراقبة شؤونه وبينما كان الوفد الذي يرأسه الثعالي يوالى جهوده بباريس كان رفاقوه بتونس ينظمون اتصالات أخرى بسمو الباي ومقيم فرنسا العام . ولكن الظروف الداخلية التي وجدوا فيها كانت تجبرهم على أن يكونوا أقل حدة في تقديم وتطرفا في مطالبهم . فكان حديثهم مع المقيم العام فلانديان في المقابلة التي جرت لهم معه في شهر مايو سنة ١٩١٩ لا تتعدى موضوع إعطاء تونس نظاما دستوريا . وفي يونيو سنة ١٩١٩ تقدموا لسمو الباي بمناسبة الاحتفال بعيد الفطر ورفعوا له عرضة يطالبون فيها باسم الشعب بالتصريح بالدستور ، فأظهر الباي عطفه عليهم ، ووعدهم

(١) لوبانا ماتونسيان Le Pauana Tunisien

(٢) عرق البرنس La Sueur du Burnous

بإرضائهم في مطالبهم .
 وإزاء هذا الوعد الصريح قرر رجال الحركة تأسيس حزب جديد يقوم على
 أساس المطالبة بنظام دستوري ، وأطلقوا عليه اسم «حزب الدستور» وقد أعرّبوا
 عن غايتهم من هذه المنظمة في بيان نشره على الشعب جاء فيه ما يأتي :
 « الغاية من تأسيس الحزب هي تبليغ الوطن رشده ، وتحريره من الاستعباد
 كي يصبح الشعب التونسي حراً متمتعاً بكامل الحقوق التي تتمتع بها الشعوب
 الحرة . وهو يريد أن يصل لهذه الغاية عن طريق التحقيق العاجل لنظام دستوري
 يسمح لهذا الشعب بحكم نفسه بنفسه ، وفاقاً للاسس التي يسير عليها كل
 العالم المتدين » .
 وإذن فقد تأسس هذا الحزب الجديد على غير ما كانت عليه حركة «تونس
 الفتاة» التي كانت ترمي إلى الاستقلال التام قبل كل شيء ، وعلى غير ما سار
 عليه الوفد التونسي برئاسة الثعالبي . وليس معنى هذا أن مؤسسي الدستور لم يكونوا
 يرمون — على الأقل فيما بينهم وبين أنفسهم — إلى نفس المبدأ الاستقلالي
 الصحيح ، ولكنهم فيما يظهر اتخذوا خطة أقل وضوحاً من خطة سلفهم ، واعلمهم
 كانوا يرون في هذا الغموض سياسة تسمح لهم بقطع مرحلة يتمكنون فيها من
 إعادة تنظيم أنفسهم ، إنما استظل هذه السياسة خطة الحزب حتى سنة ١٩٢٥ كما
 سنبينه . وهل كانت البقية الباقية من رجال «تونس الفتاة» كلها راضية عن
 هذا الاتجاه الجديد ؟ وهل كان عمل الإخوان في تونس متفقاً مع إرادة الشيخ
 الثعالبي وأحمد السقا ؟ الذي نعلمه أن الذين قاموا بهذه المحاولة الدستورية كانوا
 كلهم من متخرجي الجامعات الفرنسية ، وأن الزيتونيين من الوطنيين لم ينضموا
 إليهم إلا بعد رجوع الثعالبي وترؤسه للحزب .
 أما الشيخ الثعالبي نفسه فيظهر أنه لم يكن مصادقاً في قرارة نفسه على هذه
 الخطة ، وإنما اضطر إلى مسaire التيار العام حتى غادر البلاد إلى أرض العروبة التي
 تمكنه من الجاهرة برأيه الكامل .

أخبرني السيد محي الدين القليبي أنه في وقت شبابه الأول دخل على
 الثعالبي ليطلعه على مقال كتبه في بعض الجرائد ، فسر به الشيخ وقال له : يجب
 أن تنخرط في الحزب الدستوري ، فقال له السيد محي الدين : إني مستعد للعمل
 معكم ، ولكنكم تطالبون بالإصلاح الدستوري ، وأنا أريد الاستقلال ،
 ولا يمكنني أن أقسم بيمين الحزب إلا إذا كانت غايته هي الاستقلال ، فتبسم
 الشيخ الثعالبي ، وظهر على وجهه تأثير كبير ، وقال له : يا ولدي : إن هذه خطة
 ارتضاها إخواننا تحايلا في السياسة ، أما أنا فقد كنت أفضل الصراحة التي قلت
 عنها ، ومع ذلك فلا تقسم إلا على الاستقلال لأن تلك هي غايتنا جميعاً .

سارت هيئة الحزب الجديد على خطتها ، وعمدت إلى استغلال كل الظروف
 والحوادث لتحقيق مهمتها الدستورية . وحدث أن الحماية حاوات الاستيلاء على
 الأوقاف الخاصة التي تقتصر فيها بعض العائلات وفقاً للفظ الواقفين ، وأن المقيم
 العام م . فلاندان حاول استقراض تونس لمائتين وخمسين مليوناً من الفرنكات
 لتكميل عجز الميزانية ، فأثار ذلك غضب الجمهور ، وخاصة المنتفعين بالوقف ،
 فتركب وفد جديد تحت إشراف الدستوريين يشتمل على الشيخ مصطفى الباهي ،
 والشيخ البشير البكري ، والشيخ حمودة المستيري ، والأستاذ البشير عكاشة ،
 والأستاذ صالح بن العجوزة المحاميين . ثم سافر لفرنسا بقصد الاتصال بالحكومة ،
 والاحتجاج على عمل فلاندان . وقد قدم هذا الوفد زيادة على ما يرغب فيه من
 ميثاق الوفد الأهلي مطالب الدستور بين التسعة وهي :

- ١ - تأسيس مجلس تشريعي متركب من التونسيين والفرنسيين ينتخب
 انتخاباً عاماً ، على أن يكون له الحق في وضع محضر جلساته ، وذا اختصاصات
 واسعة فيما يرجع للميزانية .
- ٢ - تأسيس حكومة مسؤولة أمام هذا المجلس .
- ٣ - الفصل بين السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية .
- ٤ - تخويل التونسيين الحق في سائر الوظائف إذا توافرت فيهم الشروط

التي تجب على المرشح الفرنسي .

٥ - المساواة في أجور الموظفين التونسيين والفرنسيين .

٦ - تأسيس مجالس بلدية منتخبة .

٧ - التعليم الاجباري .

٨ - تشريك التونسيين في حق شراء الأراضي الراجعة لإدارة الفلاحة ،

أو لإملاك الدولة .

٩ - حرية الصحافة والاجتماعات والجمعيات .

وهذه المطالب التسعة تدل على تقهقر حتى عن المرحلة الأولى من تأسيس الدستور ، ولكن يظهر لنا أنها لم تقدم على هذه الصفة إلا لأنها كانت استغلالاً لوفد ركب أولاً وقبل كل شيء للدفاع عن الوقف الأهلي . وفعلاً فقد عاد الوفد من باريس دون الحصول على شيء إلا إلغاء مشروع فلاندان في الوقف ، ومشروعه في القرض . وقد توجه وفد جديد إلى باريس في ديسمبر من آخر سنة ١٩٣٠ ، ولكنه عاد أيضاً دون الحصول على نتيجة كبرى .

لكن هذه التجربة التي قام بها مؤسسو الدستور لم توقف الثعالب عن دعايته في باريس . وقد اعتقلته السلطة هناك بتهمة التآمر على أمن الدولة الفرنسية ، ونقل إلى تونس حيث زج به في السجن العسكري ، كما قبض على صديقيه في الجهاد الشيخ محمد الرياحي والشيخ صالح بن يحيى . وبعد ٩ أشهر أطلق سراحهم ، فعاد الثعالب وصديقه للعمل ضمن الحزب الجديد مكونين جناحه الأيسر ، ونظموه تنظيمًا متينًا حيث أصبح الثعالب رئيساً له ، والأستاذ أحمد الصافي أمينه العام ، وامتدت دعايته وتشكيلاته في أهم جهات الأيالة التونسية فاضطرت الحكومة الفرنسية لأحداث تغيير مؤقت في سياستها ، وذلك بإعفاء فلاندان وتعيين لوسيان سان خلفاً عنه .

وفد الأربعين وتضامن الباي

ما كاد المقيم العام الجديد يصل يوم ٦ يونيه سنة ١٩٣١ حتى كان الدستوريون قد هياؤا وفداً جديداً يحتوي على أربعين عضواً يمثلون مختلف طبقات الشعب التونسي ، وقدموا إليه المطالب الدستورية التي سبق للوفود الأخرى أن رفعوها بباريس . وقد أصبح هذا الوفد يعرف بوفد الأربعين ، وقد أجابهم المقيم بأنه مستعد للتفاهم معهم في تحقيق بعض الإصلاحات التي لا تتنافى مع نظام الحماية ، أما الباقي فهو من اختصاص الخارجية الفرنسية ، وكان المقيم يرمى بذلك للتنبؤ به بتنفيذ بعض الإصلاحات الجزئية التي لا تقرر تكوين دستور صحيح ولا مسؤولية الحكومة أمام ممثلي الشعب . وقد توجه الوفد في الوقت نفسه عند سمو الباي الناصر فاقبلهم في احترام كبير ، وأعلن لهم تضامنه معهم في مطالبهم ، واستعداد سموه للمصادقة على مبدأ تكوين حكومة دستورية .

وكان رئيس الجمهورية الفرنسية م . ميلران قد زار مراکش ، وتقرر أن يعرج على تونس ، فأرادت الخارجية الفرنسية أن يكون وصوله لها في جو هدوء وطأنينة ، فبعثت لسمو الباي تخبره بأن الإصلاحات تقرر تحقيقها ولكن بعد رجوع المسيو ميلران من رحلته ، وطلبت منه أن يتدخل لدى رجال الحزب لإقناعهم بضرورة مجاملة رئيس الجمهورية أثناء مسروره بالولاية التونسية ، فبعث سمو الباي كبير حجابيه محمد العيد ، وأميرالاي العسة للملكية الشاذلي خازندار ، فاقبلهما بمركز الحزب الحر الدستوري الشيخ الثعالبي والأستاذ أحمد الصافي ، وأبلغ رسولا الباي للزعيمين أن م . بوانكاريه أكد لسمو الباي استعداد الحكومة لتحقيق المطالب بمجرد ما تنتهي الزيارة الرئيسية .

زار الرئيس ميلران تونس وقوبل بالحفاوة المناسبة ، ولكنه خطب فأعلن

أن تونس ستظل مرتبطة بفرنسا إلى الأبد ، فغضب الشعب لهذا التصريح ، وقارن بينه وبين الوعد الرسمي الذي أعطاه يوانكاريه لسمو الباي وللحزب ، وتقدم لوسيان سان ببعض ما سماه بالإصلاحات ليعرضه على سمو الناصر الباي ، فرفض سموه المصادقة عليها نظراً لكونها غير كافية ولكونها مشوهة .

وبينما كان الجو السياسي مضطرباً ، وكانت العلاقات بين القصر والإقامة في أشد ما يمكن من التوتر حدث أن نشر صحافي فرنسي من جريدة البيتي باريسيان حديثاً زعم أنه جرى له مع الباي ادعى فيه غضب سموه على رجال الحركة الوطنية واتهمهم بالشيوعية . وما اطلع الباي على هذا التصريح حتى ثارت ثأرته ، وأمر رجال حكومته بتكذيبه رسمياً ، ولكن كلا من رئيس الوزارة ووزير التشريفات خافا على نفسيهما ورفضاً أن يعلننا التكذيب ، فدعا الباي الصحفيين بنفسه وأعلن تكذيبه للخبر وعزمه على عزل رئيس الوزارة ووزير التشريفات .
وحاول الباي أن يحقق ما أراده من إعفاء الوزيرين ، ولكن الإقامة العامة تشددت في الموضوع ، ورفضت كل الرفض أن تترك لسموه هذه السابقة التي تنم على نوع من السيادة في تولية الوزراء وإعفائهم ، وهنا ظهرت شهامة محمد الناصر ونحوته العربية حيث قابل هذا التحدي بإعلان تنازله عن العرش .

ولكن الشعب الذي رأى شجاعة مليكه وعظيم ثباته لم يكن ليخذه في مثل هذا الأوان ، فثار هو الآخر معلناً تضامنه مع الملك ، وغضبه على سياسة الحماية واعتدائها ، ووقعت المظاهرة الكبرى يوم ٥ إبريل سنة ١٩٢٢ التي أدت إلى اغتقال عدد كبير من الأشخاص البارزين . وبعد المظاهرة واقتناع الباي بالاستمرار في الملك توجه لوسيان سان بصحبة فرقة من جنود أفريقيا أحاطت بالقصر ، وقدم لأمحة الملك تشمل على أسماء ٣٦ شخصاً من زعماء الحركة وأقربها طالباً من سموه المصادقة على إبعادهم ، فأجاب سموه للباي . « إن لأمتك ناقصة العدد ، وكان من حقتك أن تضم إليها اسمي وأسماء أفراد عائلتي » . فردا المقيم عليه رداً غير لائق ، وكان ولده المنصف الذي أصبح بايا بعده ، ثم نفى إلى

جنوب فرنسا ، حاضراً فزجر المقيم وطالب منه أن يتكلم في حدود الأدب .
 رجع رئيس الجمهورية لباريس ، وصرت هذه الحوادث سراعاً ، وبينما الشعب
 يفتظر الإصلاحات الموعودة إذا بسمو الباي يموت فجأة بمرض غير معروف ،
 وظل موته موضع الريبة والتقول في الوسط التونسي إلى اليوم ، وخلفه سمو محمد
 الحبيب باي فصادق على الإصلاحات التي رفضها الناصر ، وبدأت مياسة القمع
 من جديد .

ان كرس هذا من قبله فمما في الالقاء، فنصف الشعب لهذا التصريح ، وكان
 من كماله بعدة ربه ولا يكون ان عند بطلان مقدا رجبه ابعاهه والاشارة تلت
 تنعشا الذي ، لكانت ثمة اعلمت تسمع من قبل لبا قول به ان رجب ، وتقدم
 وسبق ان بعض ما مما لا خلاف ان يعرفه على وجه التام في هذا المقام
 ، فعنه بعد ربيعة فله ثمة ربه لا يمتد الا في حقها تله كمالها فيحق
 عمود الصادقة عليها نظر الكونها في كانية ولا يكون لها ربه
 مقدا مفضل ، ويحيى بال رصنا يثنا لمفها ربه في حاله في زمانه وبعده مظهره واليه
 مقدا قبله تالده ، وبعثنا ليهق في ثمة كماله بما ان ربه في لاعة في باب يثنا
 في لاشد ما يمكن من التور حداث ان نشر حيا في فرضي من في ربيعة الذي ما في بيان
 حيدنا زعم انه جرى له مع الباني ادعى فيه غضب سموه على رجال الحركة الوطنية
 والشيعة بالشيوعية ، وما اطلع الباني على هذا التصريح حتى لارت الاثرة ، وانصر
 رجال حكومته بتكذيبه رسميا ، وكان كلام من رئيس الوزارة ووزير الشريعات
 خلافا على تقسيم ما وروينا ان يعلنا التكذيب ، فدعا الباني الصحفين بنفسه وان أعلن
 تكذيبه لآخر وعجزه على عزل رئيس الوزارة ووزير الشريعات ،
 رجال الباني ان يحقق ما اواده من إعفاء الوزيرين ، ولكن الإقامة الماندة
 تشددت في الموضوع ، ووافقت كل الرغبات ان تترك لسوء هذه السائبة التي
 تم على خروج من السياسة في تولية الوزراء وإعفايتهم ، وهذا ظهرت شهادة محمد الناصر
 ونحوه العربية حيث قابل هذا التحدي ، وإعلان تنازله عن العرش ،
 بوليكن الشعب الذي رأى شجاعته مباينة وعظم تناهه لم يمكن لبطله في مثل
 هذا الأوان ، فلما عجز الآخرون عمليا نضائهم مع الملك ، وقضيه على سياسة الحياة
 والعدولية ، ووقعت الظاهرة الكبرى يوم 5 ابريل سنة 1922 التي أدت إلى
 اغتيال عدد كبير من الأشخاص البارزين ، وجدد الظاهرة واقتاع والباني
 بالايضار في الملك تولية لوسيان سان بصفحة فرقة من جنود أفريقيا اجازت
 بالتصريح ، وقدم لائحة الملك لتشكيل على أسماء 36 شخصا من زعماء الحركة
 واقطبها طالبيا من حمزة الصادقة على إعدامهم ، فأجاب به هو الباني : - بين لانحطك
 ناقصة العدد ، وكان مني انكذلك ان يضم إليها اسمي وأسماء أفراد عائلتي بها فيونا
 ليقم عليه بما عجز لاتي ، وكان والله المنصف الذي أضحى بالابدية ، ثم لي إلى
 (٥ - ٩)

رحلة الثعالبي للشرق

بيننا فيما سبق أن دار الأمير محمد الحبيب كانت وقت الحرب هي مجتمع رجال الحركة ، يعملون فيها في مأمّن من أعين الرقباء والحماة ، وكانت أوراقهم ووثائقهم كلها محفوظة في بيت الأمير الحبيب ؛ ولكن عمل الحبيب بعد ما اعتلى العرش كان غير عمله وهو ما يزال أميراً بعيداً عن كل المسؤوليات ، وقد حدث أنه أمضى الإصلاحات التي تقضى بتأسيس المجلس الكبير المختلط ، والغرفتين التجارية والفلاحية بمد ما وعد الشيخ الثعالبي وصاحبه بعدم المصادقة عليها ، فأدى ذلك إلى حدث اختلاف شديد بين الدستور وبين والباي ، وخشي الأولون من أن يستغل الباي مركزه لينتقم من أصدقاء الأمس وخصوم اليوم ، خصوصاً بعد ما هدد الباي الثعالبي مذكراً له بالأسرار التي بين يديه ، فقرر الحزب أن يسافر الثعالبي للشرق واضعاً بذلك حداً لهذا الخلاف الذي يمكن أن يتطور — لو استمر الزعيم الكبير في عناده — لغير صالح التونسيين وقضيتهم .

سار الثعالبي للشرق سنة ١٩٢٣ ، ولم يرجع لتونس إلا سنة ١٩٣٧ ، وقد زار أثناء هذه المدة مصر وسوريا والعراق والحجاز والهند وغيرها من البلدان وقام بدعاية قوية في الأوساط العربية والإسلامية لصالح القضية التونسية . وشارك في مؤتمر فلسطين عام ١٩٣٠ وانتخب عضواً بلجنته التنفيذية ، ووجه من قبله للبحث في قضية المنبوذين في الهند ، وظل موطن الاحترام من جميع الأوساط التي ما زالت تذكر فضله وعلمه ونشاطه في قضايا العرب كلها . ومن أحسن الشهادات التي سمعتها فيه شهادة السيد الفاروقي رئيس القسم الشرقي في المؤتمر الهندي وأحد زعماء المسلمين بالهند فقد قال لي : إنه لم يصلنا للهند أحد أعلم ولا أحب إلينا من الثعالبي . وناهيك بهذه الشهادة التي تشرف

الحركة الدستورية وتنوّه بقيمة مؤسسها العظيم .

أما في الداخل فقد استمر الحزب سائراً في خطته تحت إشراف الأمين العام السيد أحمد الصافي ، وعين مديراً لتشكيلاته السيد محيي الدين الفليبي ، واستمر في التوجيهات التي ترد عليه من الشيخ ، وبرغم انشقاق أحد أقطابهم السيد قلاتي الذي أراد أن يعتدل في مطالبه فإن ذلك لم يؤثر على مصير الحركة ، ولا على التفاف الأمة التونسية حول المطالب الدستورية ورجاها ، وقد كان من أثر هذا الانشقاق الصغير أن تزايد اهتمام أقطاب الدستور بتنظيمه وتكثير شعبه حتى أصبح له في العاصمة وحدها سبع شعب كبرى ، وفي خارج العاصمة ٨٣ شعبية ، وشملت دعواته النساء فأحدث عدة تشكيلات نسوية ، ونظم فرق الشباب الدستوري الذي سنى عمله في الخطوة بالحركة خطى بعيدة إلى الأمام ، وقد كان من أهم التوجيهات التي قامت بها الحركة الدستورية في هذه المرحلة بعثها على تأسيس عدة جمعيات وفرق رياضية وكشفية .

وفي سنة ١٩٢٥ نصبت الحماية في تونس تمثالا للكاردينال دولا فيجري يمثله آخذاً الصليب بيده اليمنى ، والإنجيل في يده اليسرى ، فهاج التونسيون من أجل ذلك ، ونظم زعماء الدستور مظاهرة كبرى أدت إلى تضارب قوى بين المتظاهرين وبين الفرنسيين في باب البحر ، وأبعد فيها السيد عبد الرحمن اليملاوي ، والسيد المسكي أبوشامي ، وأخوه محمد للجزائر ، ونفي بجهات مختلفة كل من الشيخ العربي القروي من علماء الزيتونة ، والشيخ أحمد الشطبي ، والسيد محمد النجار ، وحكم على الرياحي والحبيب المعوي بالسجن .

وكانت حرب التحرير الريفية بمراكش في عنفوانها ، وكان صداها يتردد في تونس وسائر العالم العربي ، فبيعت على الأمل ويشجع على الكفاح ، فتغنى التونسيون كالمغاربة والجزائريين بأبجاد البطولة المغربية ، وعملوا على التذكير بأبطال الكفاح القديم الذين يظهرون اليوم مجسمين في شخصيات مرآكشية جديدة . ونظم الحزب في تونس تمثيل عدة روايات وحفلات ، ولكن السلطة

كانت واقفة بالمرصاد ، فمنعت تمثيل رواية (فتح الأندلس) لمصطفى كامل ،
 وجمع التونسيون مبالغ من المال لإسعاف جرحى الريف ، فاستولت الإدارة
 الفرنسية على هذه المبالغ كما غضبت منا نحن بعد ذلك في مراكش عند ما قمنا
 بمثل هذا العمل لفائدة فلسطين ، وقد اعتقل من أجل هذه المحاولة السيد عمر بن
 مقراش وحكم عليه بالأشغال الشاقة لمدة خمسة أعوام ، وأبعد السيد توفيق المدني
 للجزائر ولا يزال مبعداً إلى الآن من أجل كتاباته عن بطولة الريف وشهامة
 الزعيم عبد الكريم .

وفي سنة ١٩٢٦ أرادت السلطة أن تهاجم السيادة التونسية مهاجمة جديدة
 وذلك بإسناد المحاكم التونسية بقضاة فرنسيين ، فأضربت البلاد من أقصاها
 لأقصاها إضراباً شمل حتى موظفي الدولة ورجالها . ووقعت مظاهرات كبرى
 في مختلف جهات المملكة ، وتقدم وفد برئاسة الأستاذ أحمد الصافي الأمين العام
 للحزب ومعه الشيخ راجح إبراهيم ، والحاج علي كون ، فقابله سمو الباي
 وأكد له تضامنه مع الشعب في احتجاجه . وقد رجعت الحماية عن مشروعها ،
 ولكنها نظراً لتضامن القضاء الأهلي مع الوطنيين قررت إحالة القضايا السياسية
 للمحاكم الفرنسية ، وضيق على الوطنيين وحرمتهم .

كان للحزب الدستوري أكثر من ٢٠ صحيفة عربية تؤيده وتنشر دعوته ،
 وصحيفة فرنسية هي (الحر) ، ودعاة ينبشون في كل الجهات . ولكن السلطة
 سرعان ما وات وجهتها نحو هذه الأدوات العاملة لنشر الوطنية في ربوع تونس ،
 وأصدرت قرارات تقييد الصحافة ، وتمنع الاجتماعات ، وتحرم الاكتئاب
 والتجول لنشر الأفكار .

وفي سنة ١٩٢٤ وصلت الحركة النقابية ذروتها بفضل زعيمها البطل محمد
 علي الذي نجح في الخروج بالعمال من حظيرة النقابة الفرنسية إلى مؤسسة تونسية
 مسلمة ؛ لأن البلد الذي ينشد الاستقلال لا يمكنه إلا أن يعمل لاستقلال سائر
 حركاته ، وابتعادها عن كل تبعية مادية أو معنوية للبلد الذي يحتله ، ولكن

المقيم لوسيان سان قاوم هذا المظهر من مظاهر الحركة القومية ، كما قاوم غيره ،
وأبعد السيد محمد علي وثلة من أصدقائه إلى خارج القطر ، حيث ماتوا جميعاً
بعيداً عن أهلهم ومواطنهم ، كما أبعده في هذه الظروف الدكتور ابن ميلاد ، ثم
عاد بعد خمس سنين من نفيه .

الشباب الدستوري في الميراث :

قلنا إن أبرز ما قامت به الحركة الدستورية بعد سفر رئيس الحزب هو
تشكيلاتها ، وبالأخص ما يرجع منها لإعداد الشباب الذي يجب أن يغذي دائماً
الحركات ويزيدها نشاطاً وقوة . وفعلاً فما رجع الجيل الجديد من وجهاته
الدراسية حتى فسح له الحزب مجال العمل ، فانضم للمسيرين القدماء السيد
الشاذلي خير الله بصفته سكرتيراً للغة الأجنبية في اللجنة التنفيذية . ولما أوقفت
الحكومة جريدة الحزب أسس السيد الشاذلي جريدة فرنسية أخرى تحمل اسم
(العلم التونسي) سنة ١٩٢٧ . وقد نجحت هذه الجريدة برغم أنها لم تكن
لسان الحزب الرسمي في أن تلف من حولها الشباب الدستوري المثقف . ولكن
الحماية لم تمهل هذه الجريدة إلا قليلاً ، ثم أوقفتها سنة ١٩٢٩ فلم يتقهقر
الدستوريون ، بل سرعان ما عوضوا العلم التونسي (بصوت التونسي) ، وتكونت
حول هذه الجريدة لجنة من الشباب الدستوري للاشراف على توجيهها وتحريرها
وكان من بين أعضائها الأستاذ الحبيب أبو رقيبة ، والسيد صالح فرحات ،
والطاهر صفر ، والدكتور الماطري وغيرهم . وقد كان لهذا التنظيم أثره المحسوس
في الحملات الصحفية التي رددت صدى الاستياء التونسي . ثم أسس الشباب
التونسي بعد ذلك جريدة (العمل التونسي) مستقلاً عن السيد الشاذلي خير
الله . وقد كان الأستاذ أبو رقيبة هو رئيس تحرير الجريدة الجديدة . أما الحزب
الدستوري فقد أسس صحيفته الرسمية باللغة الفرنسية تحت اسم (صوت الشعب)

ظاهرة مصرية في الاستعمار الفرنسي :

بينما يقف الشعب التونسي كأخيه المغربي موقف المطالبة بحرياته المغصوبة وحقوقه المسلوقة إذا بالسياسة الاستعمارية الفرنسية تتمص شكلا جديداً أشد وأدهى من كل الأشكال التي ظهرت بها من قبل؛ فقد وجهت حملتها العنيفة هذه المرة لا للسيادة القومية في شمال أفريقيا، ولا للثروة الشعبية في يد أبنائها، ولكن للعقيدة الإسلامية التي ظلت الغذاء الوحيد للنفوس في هذا البلد المنكوب . وهكذا تقرر انعقاد المؤتمر الأنخارستي في تونس في الوقت الذي قررت فيه فرنسا تدشين سياستها البربرية في مراكش ، وذلك بمناسبة مضي ٥٠ عاماً على احتلال تونس .

ولم تكن هذه الظاهرة مجرد عمل قام به الولاة الرجعيون خارج فرنسا ، بل كان سياسة جديدة قررت الحكومة الفرنسية نفسها اتباعها والعمل عليها ، وقد أعلن وزير الخارجية الفرنسية أمام مجلس النواب أثناء عرض الوزارة لفصل من الميزانية يرمي لمساعدة الجمعيات التبشيرية ومعارضة بعض الأحزاب اليسارية له : (أن فرنسا إذا كانت لا دينية في داخل حدودها فإنها دينية في الخارج) ، فالمسألة إذن لم تعد قضية بعيدة عن المسؤولية الرسمية للجمهورية الثالثة التي تعتبر اللائكية من أجلى مظاهرها التي تفتخر بها .

وهذا الاتجاه الجديد شجع المبعوثين المسيحيين في شمال أفريقيا على التظاهر برغباتهم في استغلال ظل السلطة بتبشير المسلمين بالمسيحية ، مرتكبين في ذلك مختلف الوسائل ، غير مباينين بما يجرح عواطف المغاربة وإحساساتهم الدينية ، وهكذا عرضت الإقامة العامة على المجلس الجديد مشروع مليونين من الفرنك لتنظيم المؤتمر الأنخارستي . ولما عارض الأعضاء المسلمون في المصادقة على المبلغ منعتهم السلطة من المناقشة وأقرت مشروعها كما نشاء . ثم صرح الأسقف بأن المؤتمر الأنخارستي حملة صليبية على تونس ، وإن كان ملؤها المحبة والسلام .

وإزاء هذا التحدى لعواطف المسلمين قرر الشعب الاحتجاج والتظاهر ، واحتشد بأندية الحزب الدستوري ، ووقعت مظاهرات كبيرة في سائر أنحاء المملكة ، وأضرب عمال الرصيف ببنزرت وتونس يوم نزول المؤتمرين بالتراب التونسي ؛ كما أضرب تجار القطن وعمالهم في سائر الجهات ، وقام الشباب بأعمال جليلة في إسعاف المنكوبين ومساعدتهم ، كما حملت الصحافة الوطنية (العمل التونسي) و (صوت الشعب) وغيرها حملات موقفة ، وانتهى كل ذلك بإخفاق المؤتمر وعدول السلطة الفرنسية عن الاحتفال الخمسينى الذى قرره .

واعل القارىء غير المسلم يظن أن في هذه المظاهرات ما يدل على تعصب من التونسيين ضداً على مؤتمر لا يرمى إلى أكثر من اجتماع ممثلى المسيحية للنظر في شئونهم الدينية ، وأنه لا يعدو أن يكون مثل المؤتمرات التى يعقدها ذوو العقائد والنزعات المختلفة في البلاد المسيحية والمسلمة على السواء . ولكن الحقيقة أن الدافع لمقاومة التونسيين لم تكن هي روح التعصب كما يظن ، وإنما هي المقاومة للسياسة الأهلية الفرنسية التى ترى لفرنسة المغاربة عن طريق تسميهم ، فاستغلال الدين ورجاله ، واستعمال القوة الروحية التى تمثلها المسيحية لتمكين المستعمرين من الوصول إلى أغراضهم في هدم الكيان التونسى هو الباعث الأول في الموضوع . وزيادة على ذلك فإن الحماية لا يمكنها أبداً أن تسمح للمسلمين بعقد مؤتمر كبير إسلامى على نمط المؤتمر الأنخارستى في أرض الحماية ، ولو كان مجرد مؤتمر دينى لا محل للسياسة فيه ، فالمسألة تكفى أيضاً صبغة المقاومة لروح التحيز المبني على تعصب ممقوت ، وأيضاً فإن السلطة لم تتعفف عن التذكير بفتحها لتونس وبعزمها على الاحتفاء بمرور خمسين عاماً على الحماية ، فلم يكن المؤتمر الأنخارستى إلا جزءاً من هذه الاحتفالات التى يراد بها الامتنان على التونسيين بنعمة استعبادهم واحتلال بلادهم . ولم تزل الحماية في تونس تذكر بالحرب الصليبية التى قادها سان لوى ، وقد كان أول تصرف قامت به فرنسا في تونس هو وضع تمثال في قرطاجنة لسان لوى الذى قضى نحيبه على أبواب تونس

ولم يتمكن من فتحها . فالدفاع القومي أولاً وأخيراً هو الذى حمل إخواننا فى تونس على معاكسة أمانى الفرنسيين ومقاومة أعمالهم المصطبغة بصبغة الدين .

قضية التجنيس :

واعل السياسة الفرنسية أحست بفشلها فى فراسة التونسيين عن طريق المسيحية ، فبدأت تشر دعوتها لتجنيس المسلمين بصفة إجماعية بعد أن كانت فتحت لهم باب التجنيس الفردى ، ولكن الروح القومية لا يمكنها أن تترك هذه المهاجمة الجديدة تفتك بالأمة فى صميم وجودها ، فما ألقى مسيو بول بونكور خطاباً فى مجلس النواب الفرنسى معلناً أن الحماية التونسية عازمة على اتخاذ سياسة تجنيس إجماعى لأهالى تونس حتى ثارت البلاد ثورتها ، وقامت الصحافة الوطنية بحملة صادقة . وقد قرر الشعب مقاطعة المتجنسين وعدم الزواج معهم ، ومنعهم من الدخول للمساجد ، وحرمانهم من الدفن فى مقابر المسلمين . وقد نجحت هذه المقاطعة نجاحاً كبيراً أدى إلى التقليل من عدد الذين حاولوا التجنيس أولاً ، ثم انقطاعه نهائياً ، وسجلت الحركة الوطنية بذلك انتصاراً كبيراً على سياسة الإدماج الفرنسية . وقد كان لهذه الحركة ضحاياها وحوادثها التى أصدر عنها مكتب الأنباء التابع للجنة التنفيذية للحزب الحر الدستورى رسالة خاصة يمكن لمن شاء الرجوع إليها .

مؤتمر قسم الجبل :

إزاء هذه المهاجمات المتوالية ، وإزاء الحماس الذى أظهره الشعب وخاصة الشباب الدستورى الجديد قررت اللجنة التنفيذية عقد مؤتمر للحزب للنظر فى الخطة التى يجب اتخاذها والتى تتفق مع التطورات التى أنتجتها مختلف الحركات الشعبية فى البلاد . وانهقد المؤتمر يومى ١٢ و ١٣ مايو سنة ١٩٣٣ ببنادى الحزب فى قسم الجبل من رجال اللجنة التنفيذية وممثلى شعب الحزب ، وانضمت إليهم

جماعة العمل التونسي التي كانت تمثل النزعة اليسرى للشباب الدستوري ،
وبعد استعراض الحالة ، واعتبار التقلبات التي مرت بها الحركة الوطنية منذ
سفر رئيسها الثعالبى للشرق ، ودرس النوايا السيئة التي رمت إليها السياسة
الفرنسية من حملاتها التبشيرية والتجنيسية — اتفق المؤتمر على ضرورة
العدول عن كل خطة تدعو للتعاون مع النظام القائم ، ورفض الاعتراف بالمجلس
الكبير وما إليه ، والعودة بالحزب للسياسة الحازمة التي سار بها وفده الأول
بباريس بعد الحرب ، وأصدر قراره بعد الاعتبارات الأولية معلناً :

« أن الغاية التي يرمى إليها الحزب من العمل السياسى هي تحرير الشعب
التونسي ، وإعطاء البلاد نظاماً صالحاً مستقراً في شكل دستور يحفظ الشخصية
التونسية ، ويحقق سيادة الشعب بواسطة :

- برلمان تونسي منتخب انتخاباً عاماً مالياً لإعداد محاضر جلساته ومكتسباً
لكامل السلطة التشريعية .
- وحكومة مسؤولة أمام هذا البرلمان .
- والفصل بين السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية .
- وامتداد اختصاص القضاء التونسي لجميع المقيمين في الأيالة التونسية .
- وإعطاء الحريات لجميع المواطنين من غير استثناء .
- والتعليم الإجبارى للجميع .
- وحماية الحياة الاقتصادية للبلاد .

— وبصفة عامة ، كل ما من شأنه أن ينهض بالبلاد من هذه الوهدة
التي هي فيها ماديا ومعنويا ، ويعطيها الحل اللائق بها بين الشعوب المتمدينة التي
تملك مصيرها » .

وقد قام المقيم العام مانصورون برد فعل لهذا العمل ، فقرر حل الحزب الحر
الدستوري وإقال سائر صحفه ، ولكنه في الوقت نفسه أحدث مقبرة خاصة
للمتجنسين . وبعد ذلك بقليل أعفى مسيو مانصورون ، وعين عوضاً عنه المسيو

بيرتون فأراد المراقبون المدنيون انتهاز فرصة تعيين المقيم الجديد لإرغام المسلمين على قبول دفن المتجنسين في مقابرهم ، الأمر الذي أدى إلى حادثة المنستير يوم ٨ أغسطس ، ذلك أن متجنساً قضي في تلك المدينة ، فأصدر المراقب المدني جرميقيق الأمر بدفنه في المقبرة الإسلامية ، وبعث لإتمام ذلك كوكبة من الجند المسلح ، فأدى الأمر إلى اصطدام الكوكبة بجمهور المتظاهرين ضد هذا العمل ومات واحد منهم وجرح كثيرون .

الارتقاء في صفوف الدستور:

لقد كانت النزعة الجديدة التي تمثلها كتلة شباب العمل التونسي التي يظهر أنها أخذت تعكف بالشكل الذي كانت تكيفت به كتلة العمل المغربي بمراكش مختلفة من حيث حماسها مع النزعة التي كان يمثلها رجال اللجنة التنفيذية في الدستور القديم ولكن رجال اللجنة التنفيذية حاولوا تلافى أى انشقاق في الصفوف فدعوا لمؤتمر قسم الجبل الذي أشرنا إليه ، وقرروا إدخال ممثلي جناح العمل التونسي بما فيهم السادة قيما وأبورقيبة في اللجنة التنفيذية ، لأن ذلك من شأنه أن يوفق بين النزعات التي أخذت تبدو في توجيه الحركة ، ولكنه للأسف لم تؤد هذه الحركة للقاية منها ، فسرعان ما عين مسيو بيرتون حتى أخذ يظهر للدستوريين عطفه واستعداده للتعاون معهم ، وبعد أن اجتمع بأقطابهم أعلن لهم موافقته على بعض المطالب التي منها تقليل عدد الموظفين الفرنسيين ، وإحلال الأهالي محلهم سيرا في طريقة التشريك في الحكم التي تؤدي في النهاية لأن يتولى التونسيون حكم أنفسهم بنفسهم . ولكنه اشترط عليهم عدم إعلان موافقته هذه ليتمكن من تنفيذها دون أن تمنعه من ذلك معارضة الفرنسيين . وإذا لم يكن حتى الوعد بهذا الإصلاح البسيط قد نجح ، فإن هذه السياسة عجبت حدوث ما كان يخشى وقوعه من خلاف بين الشباب الدستوري ورجاله القداماء ؛ ذلك أن السيد قيما لم يتأخر عن إعلان ما صرح به بيرتون من شأن التقليل من الموظفين ، وأخذ

عليه أصدقاؤه إخلافه للوعد ، وادعى الشباب أنه لا يمكن أن يكون بين الوطنيين وبين الإقامة العامة سر يكتم على الجمهور ، وزعم الآخرون أن السياسة تقضى بتأخير الإعلان للوقت المناسب لتعطي المقيم الفرصة التي يتبين فيها صدقه من كذبه ، ومهما تكن أهمية هذا الأمر ضئيلة فقد كان السبب المباشر أو (نقطة الماء التي تفيض الإناء) لحدوث الانشقاق الذي أدى إلى تكوين صفي الدستور الجديد والقديم .

وإذا كان الدستور القديم من الوجهة القانونية قد انحل بمقتضى قرار مانصورون الذي أشرنا إليه ، فقد أغضى بيرتون عن تأسيس الدستور الجديد وإصداره جريدة « العمل » باللغة العربية ، الأمر الذي مكن المنفصلين من الدعاية لحزبهم وضم العديد من الشعب إلى جانبهم .

وفي مؤتمر « قصر هلال » والذيوم ٢ مارس سنة ١٩٣٤ حزب الدستور التونسي الجديد ، وانتخب الدكتور الماطري رئيساً له ، والأستاذ الحبيب أبو رقيبة أمينه العام . وللتمييز عن الحزب القديم أعطى لهيئته الإدارية اسم (الديوان السياسي) بينما احتفظ القداماء باسم اللجنة التنفيذية .

لم يعلن الحزب الجديد اختلافاً عن المبادئ التي يدافع عنها الأولون ، ولكنه انتقد انتقاداً مراراً ما يسميه بالبرودة وقلة الحركة ، وأخذ ينشر الدعوة لتكوين هياج شعبي للضغط على الإدارة وإرغامها على الاعتراف بالحقوق . وإذا كان بيرتون أولاً قد أغضى عن حركة الديوان السياسي ، وإذا كان قد حاول الاستفادة من الخلاف باستدعاء الطرفين للمشاركة في ما سماه بـ « لجنة المباحث » ، وباستدعائهما لبعض حفلات الشاي التي كان يقيمها بالإقامة العامة -- فإنه سرعان ما اضطر إلى مواجهة الحقيقة ، وهي استفحال المظاهرات والمطالبات الشعبية والحملات الصحافية التي أثارها حماس شباب جديد الدخول لميدان الصراع الوطني . فأصدر أمره بتعطيل جريدة « العمل » واعتقال الزعماء وبعضهم إلى برج البوف وغيره من مراكز الصحراء ، وكان ذلك يوم

٢ سبتمبر سنة ١٩٣٤ .

وتضامنا مع الزعماء المبعدين ودفاعاً عن المطالب التي اعتقلوا من أجلها توالى المظاهرات في تونس وغيرها من المدن التونسية . وجرت مشادة بين الجمهور والجيش اضطر فيها المقيم العام للالتجاء لبعض الزعماء الذين لم يعتقلوا بعد ، ولكن الشعب قد هاج وصعب حتى على أقطاب الحزب الباقين أن يردوه عن المظاهرة والمطالبة بعودة المعتقلين وتحقيق أمانى البلاد . وانتهى الأمر باعتقال البقية من القادة ، وسجن سائر أعضاء الدواوين السياسية التي تعاقب تشكيلها ، كما اعتقل زعماء اللجنة التنفيذية ، لأن مسيو بيرتون عرف أن الخلاف السياسي في المغرب لا يمس اتحاد الكل في مقاومة المحتل ، وقد استمرت القلاقل والاضطرابات حتى قررت الحكومة في النهاية إعفاء مسيو بيرتون ، ثم نقله للمغرب حيث يلاقى مصيره النهائي بتضامن الوطنيين المرأكشيين ، وعين محله مسيو ارمان قيون في

إبريل سنة ١٩٣٦ .

تونس والجهة الشعبية الفرنسية

لم تكن تونس أقل انخداعاً بالجهة الشعبية من الجزائر ، خصوصاً بعد ما كان الاشتراكيون الفرنسيون — وعلى رأسهم ليون بلوم — قد شاركوا عملياً في مقاومة بروتون والعمل على إخراجهم من تونس ، على أن المقيم الجديد مسيو إرمان قيون قد ابتداء مهمته مظهرأ رغبته في تحسين حالة الأهالي واتباع سياسة تحريرية تهيب التونسيين لمستقبل حسن . وقد كان أول تصريح فاه به أثناء وصوله للعاصمة هو أنه يريد أن يحكم بقلبه ، وقد افتتح عمله بالعفو عن سائر المعتقلين السياسيين ، وسمح للأستاذ الحبيب أبي رقيبة والصالح بن يوسف والطاهر صفر وقيما والتليبي وغيرهم من قادة الدستور بالعودة إلى صرا كزهم . وقد كان لهذا العمل أثره الحسن في نفوس التونسيين فاستبشروا خيراً ، ووضعوا الأمل في روح الجهة الشعبية ، وشاركوا أنصارها في احتفال توليها الحكم في فرنسا ، وصرح الزعماء بثقتهم في رجالها ، وأكد ذلك في نفوسهم ما اتخذ مسيو قيون من السماح بفتح أندية الحزب الدستوري ، وإباحة الاجتماع والجمعيات ، وتحرير الصحافة من عقابها ، ولم يغفل الدستوريون الجدد هذه الفرصة ، بل انتهزوها ، فنظموا أنفسهم وضاعفوا التشكيلات والخلايا في كل مكان . ونشطوا بدورهم في تأسيس الفرق الرياضية والكشفية التي تعتبر الهيئات الموازية الضرورية لتقوية الحزب وإسناده ، كما أن النقابيين التونسيين استغلوا الظروف فأعادوا استئناف العمل الذي بدأه زعيمهم الأول محمد علي ، وأسسوا (الاتحاد النقابي التونسي) بزعامة القناوي منفصلاً عن الاتحاد النقابي الفرنسي الأمر الذي ظهر لرجال الجهة الشعبية كشيء متناقض مع ما تقتضيه سياسة التعاون والإخاء .

وأعيد الشيخ الثعالبي الذي لم يتمكن من الرجوع لتونس منذ سنة ١٩٢٣ إلى البلاد . فاستقبله الشعب استقبال الرجل الذي ظل طول عمره عاملاً لمصلحته ، بأذلا جهده في خدمة قضيته .

وفي هذا الجو الذي يحتوي على شيء غير قليل من الحريات العامة واصل الدستوريون كفاحهم واتصلهم بمختلف الهيئات الفرنسية في تونس وفرنسا ، وعقد الاجتماعات والمهرجانات التي تتناول مختلف المطالب الشعبية ، وتشعل الحماس في نفوس الجماهير ، كما ظهرت عدة صحف حزبية ومستقلة .

وأعلن حزب الدستور الجديد أن الخطة التي قررها مؤتمر قسم الجبل سنة ١٩٣٣ هي التي ستظل أساس سياسته الحزبية ، أي أن الغاية لعمله هي الحصول لتونس على نظام الدولة ذات السيادة ، أو على ترشيده التونسي حسب تعبير الزعيم أبي رقية في خطبه . لكن الحزب مع ذلك فكر في اتباع سياسة المراحل ، وبما أن معاهدة الحماية لم تحترم ، أو بالأحرى أوّلت على خلاف المقصود منها ، فالحزب يطالب كمرحلة أولى بالرجوع لروح الحماية ومعناها ، مع اعتبار أن وصاية فرنسا غير دائمة ، ولا يمكن الرجوع تدريجياً لروح الحماية يجب تنفيذ بعض التدابير المستعجلة ، وهي التي اقترحها الحزب الجديد بمجرد رجوع زعمائه من المنفى :

- ١ - إلغاء الثالث الاستعماري (١) بالقدرة على إصلاحه .
- ٢ - توقيف الاستعمار الفلاحي الرسمي .
- ٣ - التعليم الإجباري للجميع .
- ٤ - تكوين بلديات منتخبة .
- ٥ - تعيين التونسيين في مختلف الوظائف الحكومية ، مع تشريكهم في مراكز الحكم المهمة .

(١) يعطى الموظفين الفرنسيين بتونس ومراكش والجزائر علاوة على مرتباتهم الأصلية

ثلث المرتب . وهو ما يسمى بالثالث الاستعماري .

٦ - تنظيم جدى لوسائل الإسعاف .

٧ - مقاومة الربا .

٨ - إلغاء المجلس الكبير وتعويضه ببرلمان تونسي وحكومة مسؤولة أمامه .

والحقيقة أن هذه السياسة التي تعرف بسياسة المراحل خدعت كثيراً من الوطنيين لا في تونس وحدها بل حتى في المغرب الأقصى ، وقد اعتبرناها جميعاً - والحق يقال - وسيلة للوصول لأهدافنا العليا ، لكن التجربة أثبتت لنا كما أثبتت لإخواننا التونسيين خطأها . نعم إذا كانت هذه السياسة مقبولة في طور تكوين الحركة ، فلم يكن من المعقول أن يرجع إليها ولو كوسيلة بعد أن قرر المؤتمر الوطني الدستوري سنة ١٩٣٣ العدول عنها بالمرّة . ولكن انتهاجها في الواقع كان نتيجة الدعاية الناجحة التي قامت بها الجبهة الشعبية في شمال أفريقيا ولبعض الترضيات التي طبقتها الميسور إرمان قيون .

وهذه الخطة السياسية لا يمكن أن يتحمل مسؤوليتها الدستور الجديد وحده بل إن القديم لم يكن أكثر تطرفاً منه ، ونحن لا نريد من تسجيلها هاهنا الانتقاد على إخواننا بشيء وقعنا فيه نحن أيضاً ، وإنما نذكر بها للاتعاظ بالماضي ولإظهار خطأ الذين يريدون اليوم استئناف سياسة المراحل ، أو المطالبة بالتدرّج في الاستقلال . فما دمنا قد انتصرنا على أنفسنا ، واستطعنا أن نجتمع كلمة الشعب كلها حول الرغبة في هذا الاستقلال الكامل ، والتحرر الشامل . فلم يعد من الخطأ فقط بل صار من الإجرام أن نعود القهقري لسياسة لمسنا بأنفسنا خطأنا الأول فيها . فإن الغلط إذا وقع مرة أولى كان غلطاً ، أما إذا استمر فيه أو تكرر عن قصد لم يعد من الخطأ في شيء ، بل أصبح من العمد في ارتكاب الجريمة وانتحال مبرراتها .

سافر الأستاذ أبورقيبة إلى باريس في أغسطس سنة ١٩٣٦ وقام بدعاية كبيرة ، واتصالات مفيدة في أوساط الجبهة الشعبية ، واستقبله سكرتير الخارجية

في ما يرجع لشؤون سوريا ولبنان وأفريقيا الشمالية مسيو فيينو الذي كان يريد أن يبعث سياسة فرنسية إسلامية ، فيها نوع من المجاملة وإن لم يكن فيها شيء من التسامح أو الإنصاف ، وزار مسيو فيينو تونس ، وألقى فيها خطاباً بمحضر زعماء الدستور الذين رحبوا به حاول أن يرجع فيه أسباب الأزمة التونسية إلى أنانية بعض المغرضين من المستعمرين الذين لا يفرقون بين مصالحهم الخاصة ومصالح فرنسا العامة ، وطالب بتحسين حالة الفلاح والعامل وتنظيم البلاد تنظيمًا عصرياً ، ولكنه في الوقت نفسه أكد تصريح مسيو ملران القديم : بأن تونس ستظل مرتبطة بفرنسا إلى الأبد .. هذا التصريح الذي أدلى به وهو في باريس عن سراش .

لكن تصريح مسيو ميلران السابق كان له صدى استياء كبير في الأوساط التونسية كتصريح فيينو في سراش . أما في تونس فإن روح المجاملة التي أظهرها فيينو استوجبت إغضاء الكل عن تصريحه الخطير ، على الأقل فيما يظهر للناس . لكن الطبقة العاملة للشعب ليس من عاداتها أن تقتنع بالخطب أو تتبع سياسة المجاملات ، ولذلك لم يغادر المسيو فيينو تونس حتى بدأ العمال يطالبون بحقوقهم المعصوبة ، فأضرب رجال منجم الفوسفات بالمتلوى ، ومدبلا (ناحية قفصه) ، ووقعت بينهم وبين فرق الجند رمة مقاتلة أسفرت عن خمسة وعشرين قتيلًا ، وثلاثين جريحاً . وقد تكررت الحوادث في أوساط العملة بسائر جهات المملكة ، الأمر الذي دعا رئيس جمعية المستعمرين مسيو فينيك لينذر الإقامة العامة في يناير سنة ١٩٣٧ (بأنها إذا لم تتخذ التدابير الصارمة فإن الدماء ستسيل) ذهب فيينو وانتظر الشعب وانتظر الدستوريون تنفيذ الوعود التي صرح بها وزير الجبهة الشعبية ، وإذا بها سراب لا ثبات له ، فتضاعف غضب الشعب وازداد هياجه ، وتغيرت من أجل ذلك لهجة الصحافة الدستورية من أسلوب المجاملة إلى أسلوب التهديد بأن الرشد التونسي واقع لا محالة ، وأن فرنسا إذا لم تساعد فإنه سيقع بدونها .

مؤتمر الحزب سنة ١٩٣٧

وفي هذه الظروف كانت مراکش تعاني قساوة السياسة الفرنسية التي لم تقبل ولو قليلا في زمن الجهة الشعبية ، وفي بحر سنة ١٩٣٧ توالى اعتقالات أنصار الحزب الوطنى فى قبائل البوادرى كما سنبينه ، فكان ذلك من أسباب انعقاد المؤتمر الوطنى بالرباط فى أكتوبر من السنة نفسها ، وانتهى بقطع الحزب الوطنى لكل علاقة مع الإقامة العامة بالمغرب ، وأبعدت فى ٢٠ من الشهر نفسه إلى الجابون ، كما نفي أصدقائى الآخرون لجهات مختلفة ، وجرت فى البلاد أحداث هوجاء سيأتى تفصيلها . ولم تكن الجزائر أسعد حالا من مراکش ، بل إن القمع والاضطهاد قد امتدا إليها .

كل هذا إلى جانب الإخلاف بالوعود حمل الدستور الجديد على عقد مؤتمر وطنى فى نوفمبر سنة ١٩٣٧ للنظر فى الموقف الذى يجب أن يتخذه الدستور إزاء سياسة القمع التى سارت فيها حكومة شوتان فى الجزائر والمغرب الأقصى ، وقد قرر أن ينزع ثقته من هذه الحكومة ، وأن يدعو الشعب للحفاظ إزاء رد الفعل الذى يريد الرجعيون القيام به ضدأ عليه .

وللتضامن مع إخوانهم فى مراکش والجزائر أعلن المؤتمر إضراباً عاما لمدة أربع وعشرين ساعة ، وقد نجح الإضراب نجاحاً كبيراً .

جواب الحماني :

وقد كانت الإدارة الفرنسية بدأت عملياً فى الاستعداد لقمع التونسيين أيضاً فأصدرت أوامرها بمنع الاجتماعات العامة ، لكن ذلك لم يعق الدستوريين عن موالاة أشغالهم بوسائل الاجتماعات الخاصة ، والمظاهرات التى تنظم فى محلات

محدودة ، ولكنها لا تنقل قيمة عن التظاهر العلني من حيث إشهارها للاستياء
وإذ كاؤها الحرب الأعصاب . فأتخذت الحماية تدابير مضادة لعمل الحزب ، وطاردت
مسيرى الحركة ، فاعتقلت الأسانذة الزعيم أبورقيبة والدكتور ابن سليمان والصالح
ابن يوسف والمهادى نويرة .

وفي اليوم التاسع من إبريل سنة ١٩٣٨ اعتقلت السلطة الأستاذ علال
السهلوان ، فأدى اعتقاله إلى اضطرابات كبيرة في العاصمة تدخل فيها الجند
وأُسفرت عن مائة قتيل ، وبضع مئات من الجرحى ، كما وقعت مظاهرات في
مختلف أنحاء الأيالة .

اعتقل قادة الحزب الدستوري كلهم ، وأحيلوا على المحكمة العسكرية بدعوى
تآمرهم على سلامة الدولة كما اعتقل آلاف من أنصارهم ، وهكذا أصيبت تونس
كغيرها من البلدان المغربية العربية بالاضطهاد الذي استمر منذ ذلك الوقت دون
أن ينال من قيمة الحركة ، أو يرجع رجالها عن الكفاح .

لجنة الدفاع عن الحريات بتونس :

إزاء الضغط الذي أصاب البلاد من جراء اعتقال سائر القادة لم يعد من الممكن
تسيير الحركة بالداخل على الصفة التي كانت عليها ، ولكن الشباب التونسي
الذي كان يتم دروسه في باريس قرر أن يتحمل مسؤولية العمل إلى اليوم الذي
يتحرر فيه الزعماء ، وتعود الحالة لجرها الطبيعي ، فأسسوا لجنة الدفاع عن
الحريات العامة في تونس بقيادة الدكتور سليمان بن سليمان ، الذي يعتبر من
أقطاب رجال الديوان السياسي اليوم . وقد واث هذه اللجنة مجهوداتها بعقد
مهرجانات ، وتنظيم حملات صحافية ، والانصال بأنصار الحزب في الداخل ،
وتوجيههم ، وسرعان ما تم تنظيم حركة مستمرة خفية توالى مقاومتها المتنوعة ،
وتوالى حرب أعصاب أقلقت المستعمر كل هذه المرحلة الطويلة ، وقد كان على
رأس هذه العمليات الدكتور الحبيب ثامر ، وقد أصدرت عدة صحف وشجعت

إقامة مظاهرات بمختلف المناسبات ، وتوزيع المنشورات السرية ، والقيام
بتخريب بعض وسائل المواصلات وتعطيل أسلاك التليفون ، وغير ذلك من
أساليب التهييج والتهريج .

الحرب العالمية الثانية :

وطبعي أن تزيد الحرب العالمية هذه الثورة اشتعالاً ، فإنها فرصة لإغراء
الشعب بعدم الاشتراك في الجندية ، وفعلاً لم ينخرط فيها إلا من أخذ عن طريق
القوة أو سبيل الاحتياج ، وتضاعفت أعمال (السابوتاج) برغم تهديدات الجنرال
بلان الذي كان حاكماً بفاش أثناء إبعادي ، وقام فيها بضروب القساوة العظيمة ،
ثم نقل لتونس كحاكم عام للجيش ، الأمر الذي حمل الإدارة على اتخاذ تدابير
شديدة كالبحكم بالإعدام ، وتحميل الأهالي مسؤولية حراسة الأسلاك التليفونية
بإرغامهم على حراستها بالمنابذة ، وبلغ الخوف بالإقامة العامة إلى أن منعت توزيع
السلاح على الجند التونسي المقيم بالحصون التونسية . ومع ذلك فإن (السابوتاج)
استمر وظهرت بوادر العصيان المدني بين المجندين ، حتى اضطرت السلطة من أجل
دفعهم لنزول بنزرت ، والسفر إلى ميادين القتال في بلجيكا وإيطاليا ، إلى
استعمال الحيلة والشدّة ، فوَقعت مشادة بينهم في قابس والقيروان . وهكذا بقيت
المحاكم العسكرية قائمة ، وملئت السجون والمنافي بأفراد الشعب .
وحيثما وقعت الهدنة الفيشية انتهز الدستوريون الفرصة ، فطالبوا بالاستقلال
نظراً إلى أن الحماية لم تعد قادرة على الدفاع عن الوطن ، وقد تقدم يوم ٥ يولية
سنة ١٩٤٠ وفد من الدستور الجديد لسمو الباي رافعاً له عريضة يطالب فيها
بإطلاق سراح أبي رقيبة وإخوانه المعتقلين في (بورسان نيقولا) بمرسيليا ،
وإلغاء عقد الحماية . وفي الوقت نفسه وزعت الفروع الحزبية بياناً عاماً على الشعب
بنفس المعنى ، وقد أجاب المقيم العام الأميرال استيفان على هذا العمل باعتقال
مسائر أعضاء الوفد ، وبفضل تدخل الباي نفسه فإن اعتقالهم لم يدم إلا بضعة أسابيع

وأخيراً اعتقل الدكتور ناصر وسائر أعضاء الديوان السياسي الذين لم يعتقلوا في المدة السابقة ، ولكن ذلك لم يؤثر في سير الحركة التي استمرت على هذا الهياج والفتنة حتى ديسمبر سنة ١٩٤٢ .

وفي ١٩ يونية سنة ١٩٤٢ ارتقى صاحب السمو المنصف عرش البلاد ، وهو المعروف بعواطفه الوطنية ، والذي تغذى بالروح القومية وهو في أحضان والده محمد الناصر ، فكان ارتقاؤه مناسبة سرور عام وحماس هائل للشعب كله ، وقد أعلن تضامنه مع الوطنيين التونسيين .

وفي اليوم الثاني من أغسطس سنة ١٩٤٢ قدم سموه للأميرال امتيغان دفتر المطالب المستعجلة التي تتفق في الكثير منها مع رغبات الدستور بين المقدمة سنة ١٩٣٦ ، وقد وعدت الحكومة الفرنسية بأبجازها ، ولكن هذا الوعد لم يحقق . وفي ٩ نوفمبر سنة ١٩٤٢ احتلت الجيوش الألمانية تونس فتدخل الباي لإطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين ، فعاد الدكتور ناصر لقيادة الحركة الدستورية بصفة علنية حيث قام بتجديد تنظيم الحزب ، وتكثير خلاياه ، وإصدار جريدته العربية ، والقيام بتجولات للدعاية في أنحاء الأيالة . وهكذا استعاد الحزب مركزه بالتفاف سائر الأمة من حوله . ونقل أبو رقيبة ومن كان معه إلى روما حيث لم يتمكنوا من العودة لتونس إلا في إبريل سنة ١٩٤٣ .

وفي ٨ مايو سنة ١٩٤٣ وقع تحرير تونس ، ودخلتها جيوش الحلفاء ، فانهزت الإدارة الفرنسية فرصة الاضطراب القائم ، وقررت القضاء على الوطنيين التونسيين بدعوى تعاونهم مع سلطات المحور .

وفي ١٤ مايو سنة ١٩٤٣ أعلن الجنرال جيروخلع سمو المنصف ، بالرغم من أن سموه أعلن في الوقت المناسب حياده ، ورفض كل عروض الألمانين ، ونقل الباي بالطيارة إلى (الأغواط) في الصحراء الجزائرية ، ثم إلى (تنس) وأخيراً إلى (بو) في أكتوبر سنة ١٩٤٥ حيث بقي معتقلاً إلى أن قضى نحبه شهيد الشهامة والوطنية يوم فاتح سبتمبر ١٩٤٨ م . ووقع إعدام مئات من

الأفراد ، وحكم على الآلاف بسنوات مختلفة من السجن القاسى ، وبفضل تدخل بعض الدوائر الأجنبية فإن الأستاذ أبارقيبة سلم هذه المرة من الاعتقال هو وبعض أصدقائه ، أما الشعب فقد عاد إلى الكفاح فى السر ، ووجد محاولات للثورة ، تلك المحاولات التى كانت تسرع القوة العاشمة للإخادها .

وفى هذه المرحلة أعلن الحزب فى بيان أذاعه رغبته فى أن تعطى تونس نظام الحكم الذاتى موحداً بذلك صفوف الأمة حول مطلب معين .

وفى ٢٦ مارس سنة ١٩٤٣ غادر الزعيم أبورقيبة تونس بصفة سرية وبصحبة بعض أصدقائه ، وبعد سفر طويل وصعب وصل إلى القاهرة لمواصلة الكفاح فى سبيل الحرية التونسية المنكوبة .

أما الزعماء الذين بقوا فى تونس فقد استطاعوا أن يعيدوا تنظيم الديوان السياسى بزعامة أمينه العام المجاهد الكبير الأستاذ صالح ابن يوسف الذى قدر على تجديد الأساليب الدستورية فى الدعاية والنظام ، وبدأ يواصل العمل الذى أسسه الدستور يون الأولون .

ونظراً لظروف ما بعد الحرب فقد اتفق الديوان السياسى واللجنة التنفيذية للدستور القديم على عقد مؤتمر عام لدراسة الأحوال وتوحيد خطة الكفاح . فانعقد هذا المؤتمر يوم ٢٣ أغسطس سنة ١٩٤٦ تحت رئاسة السيد العروسى الحداد وشارك فيه زيادة على الحزبين الدستوريين الاتحاد النقابى التونسى للشغل ، وأساتذة جامع الزيتونة ، واتحاد الموظفين التونسيين .

وبعد ما استمع المؤتمر للبيانات السياسية التى أدلى بها الأستاذ صالح فرحات عن اللجنة التنفيذية ، والأستاذ صالح بن يوسف عن الديوان السياسى صادق المؤتمر على ميثاق وطنى سنذكره من بعد .

وبينما المجتمعون يتداولون فى نتائج أعمالهم إذا بالبوليس يحتل قاعة الاجتماع ، وفى يده أمر مسمى من المقيم العام ، وبعد أن حاصر الحاضرين فتشهم واحداً بعد الآخر ، واعتقل ستين منهم فى مقدمتهم الرئيس الحداد ، وزعماء

ميثاق المؤتمر الوطني التونسي

حيث كانت البلاد التونسية قبل سنة ١٨٨١ دولة مستقلة تربطها بالخلافة الإسلامية روابط روحية أكثر منها سياسية .

وحيث كانت السيادة التونسية معترفاً بها دولياً ، وقد أيد هذا خاصة ما أبرمته تونس من مختلف المعاهدات مع الدول .

وحيث عمدت فرنسا ، بعد أن دافعت عن استقلال البلاد لدى الدولة العثمانية نفسها إلى إرغامها على قبول حمايتها بمقتضى معاهدة أجبر الملك محمد الصادق على إمضاءها بالقوة القاهرة ، ولم يصادق عليها الشعب يوماً من الأيام .

وحيث إن معاهدة باردو لم تخرج الدولة التونسية من الأسرة الدولية ، ولم تجردها من سلطتها الداخلية والخارجية .

وحيث إن الحماية قد استحوالت — بعد مضي خمس وستين سنة — إلى نظام استغلالي استعماري ، جردت به تونس من سيادتها ومن خيراتها تجريداً منظماً ، في حين أن مفهوم معاهدة باردو واتفاقية المرسى ومنطوقهما يقضيان بأن تكون الحماية نظاماً وقتياً شبيهاً بوصاية بسيطة .

وحيث إن الدولة الحامية لم تلتزم حدود سلطة المراقبة ، وحلت محل الدولة المحمية في مباشرة الحكم والتصرف في الشؤون العامة .

وحيث إن السلطة الفرنسية قد استحوذت على السلطة التشريعية التي هي حق خاص لجلالة البايع حتى أصبح جلالته شبيهاً بموظف شرفي سام مضغوط على حريته الشخصية ، وإن وزراء الدولة التونسية صاروا مجرد شخصيات لتزيين المحافل ، وإن العمال (المديرين والمحافظين) أصبحوا أعواناً ينفذون أوامر المراقبين المدنيين الفرنسيين ، وحيث إنها نزعَت سلطات جميع

الموظفين التونسيين وأسندتها لموظفين فرنسيين لم تكن خبرتهم ولا نزاهتهم
في غالب الأحيان سالمتين من الطعن .

وحيث إن فرنسا التي التزمت علانية بحماية شخص الباي وعائلته قد
خرقت المعاهدة مرة أخرى فخلعت عنوة ملك البلاد الشرعي جلالة محمد المنصف
معتدية حتى على القواعد الأصلية للدين الإسلامي .

وحيث إن هذه الاعتداءات قد نشأ عنها نظام إداري مضطرب لا هو إلحاق
ولا حكم ذاتي ، وقد ضاعت فيه الأصول التشريعية ، وتلاشت فيه المسؤوليات .

وحيث سلكت فرنسا منذ أول عهد الحماية سياسة تفجير الأهالي مقتضبة
أخصب أراضيهم ، ومخصصة أكثر من ثلثي الميزانية التونسية للموظفين

(وجلهم من الفرنسيين) ، وهي ميزانية لا رقابة للشعب عليها تتكون من
جبايات تفرض على عدد السكان لا على الثروات ، وقد فرضت على تونس

سياسة نقدية وجمركية وتجارية تضر باقتصادها ، ولا تعود بالفائدة عليها في
مبادلاتها مع البلاد الأجنبية .

وحيث كانت سياسة التفجير هذه هي نتيجة سياسة تعمير البلاد بواسطة
العمرين والموظفين ، وفتح باب التجنس للأهالي ، ومنح الجنسية الفرنسية

للماطيين الإنجليز والروس البيض والأسبان الجمهوريين وحتى الإيطاليين في العهد
الأخير لإكثار عدد الرعايا الفرنسيين بالنسبة لعدد الأهالي والقضاء على شخصية

البلاد التونسية .
وحيث أدى الإسراف المالي الذي تقتضيه هذه السياسة إلى عجز سلطة الحماية

عن القيام بواجباتها الاجتماعية نحو السكان العرب من حيث التغذية والسكن
والإسعاف والتعليم .

وحيث أهملت سلطة الحماية واجباتها الإنسانية لفائدة الرأسمالية المسيطرة
على البلاد ولم تؤد رسالتها التمديدية المزعومة التي تريد أن تبرز بها فرض حمايتها

على البلاد .

وحيث إن في تمثيل الجالية الفرنسية المقيمة في تونس بالبرلمان الفرنسي اعتداء جديداً على السيادة التونسية ، ونقضاً خطيراً لأساس الوضعية الدولية للحماية .
 وحيث إن التونسيين قد حرموا في بلادهم من الحريات الأولية ، وهي حريات التفكير والنشر والقول والاجتماع والتنقل ، وعاشوا أكثر من عشرين سنة تحت الأحكام العرفية .
 وحيث لم تحترم الدولة الحامية تعهداتها في حراسة أمن الدولة ، وسلمت البلاد لدول المحور ، بينما بذل التونسيون دماءهم في كل مناسبة للدفاع عن فرنسا وحلفائها .

وحيث إن معاهدة باردو نصت على أن الحماية في جوهرها نظام وقفي ، وأن مصالح الفرنسيين الناجمة عن هذا النظام المؤقت لا يمكن بحال أن تكون لها صفة الدوام والاستقرار .
 وحيث إنه من جهة أخرى لا يمكن لمصالح دولة حامية أن تحول دون حقوق الشعب الثابتة في تقرير مصيره بكامل الحرية .

وحيث إن الاستعمار يعتبر بحق سبباً للتنافر بين الدول ، ومثاراً لمشاكل دولية ، وقد عبرت الأمم المتحدة عن استنكارها له بحكم صريح ، وجعلت من بين الأهداف التي خاضت من أجلها غمار الحرب : « حق الشعوب كلها في اختيار نوع الحكم الذي ترتضيه لنفسها ، واسترجاع حقوق السيادة والاستقلال إلى الأمم التي انتزعت منها قهراً » .

وحيث إن هذه النظرية الجديدة أخذت تتجلى وتتماثل كد أثناء المؤتمرات العالمية المختلفة ، وقد كانت فرنسا من بين الدول الاستعمارية التي صادقت على المبدأ القائل : « ليس لأية أمة الحق في أن تحكم الشعوب الواقعة تحت سيطرتها حكماً أبدياً » .

لهذا كله فإن المؤتمر الوطني التونسي يعلن : أن نظام الحماية نظام سياسي

واقصادي لا يتفق مطلقاً مع سيادة الشعب التونسي ومصالحه الحيوية ، وأن
 هذا النظام نظام استعماري قضى على نفسه أمام العالم بالإخفاق بعد تجربة خمس
 وستين سنة ، كما يعلن عنرم الشعب الثابت على استرجاع استقلاله التام ،
 والانضمام — كدولة ذات سيادة — إلى جامعة الدول العربية وهيئة الأمم
 المتحدة والمشاركة في مؤتمر الصلح .

وحيث إن هذه الاعتمادات قد نشأ عنها نظام إداري في هذا البلد لا يمكن
 من أن يظل قائماً إلا في ظل حكومة وطنية ، فإننا نطالب بفتح باب التفاوض
 مع الحكومة الفرنسية من أجل إبرام اتفاق يضمن لنا حرية التجارة الخارجية
 ونسب أراضيهم ، وخاصة أكثر من ثلثي الأراضي التونسية التي هي في
 يديهم ، والحق العربي من أن يوافقنا في أن يكون له الحق في أن يشترك
 في إدارة شؤوننا من أجل أن يكون له الحق في أن يشارك في إدارة شؤوننا
 سياسة نقدية وحركية وتجارية تضر باقتصادنا ، ولا تقتصر الإدارة المالية
 على أن تكون تحت سلطة الحكومة بل تكون تحت سلطة السلطة التنفيذية
 التي لا يشاء أن تتصرف باسم الشعب بل باسم الحكومة ، ونحن نطالب بالسيادة
 الكاملة على الشؤون المالية والاقتصادية ، وكل شيء يتعلق في شؤوننا
 الاقتصادية كالأرض والموارد الطبيعية ، والموارد البشرية ، والموارد
 المالية والاقتصادية ، كما نطالب برفع مستوى المعيشة ، والرفاهية ،
 وحيث أدى الإسراف اللذيذ الذي نتج عنه هذه الأزمة المالية عجزنا عن
 أن نفيها ، ولذا نطالب بفتح باب التفاوض مع الحكومة الفرنسية من أجل
 إبرام اتفاق يضمن لنا حرية التجارة الخارجية ، ونسب أراضيهم ، وخاصة
 أكثر من ثلثي الأراضي التونسية التي هي في يديهم ، والحق العربي من
 أن يوافقنا في أن يكون له الحق في أن يشارك في إدارة شؤوننا
 سياسة نقدية وحركية وتجارية تضر باقتصادنا ، ولا تقتصر الإدارة المالية
 على أن تكون تحت سلطة الحكومة بل تكون تحت سلطة السلطة التنفيذية
 التي لا يشاء أن تتصرف باسم الشعب بل باسم الحكومة ، ونحن نطالب بالسيادة
 الكاملة على الشؤون المالية والاقتصادية ، وكل شيء يتعلق في شؤوننا
 الاقتصادية كالأرض والموارد الطبيعية ، والموارد البشرية ، والموارد
 المالية والاقتصادية ، كما نطالب برفع مستوى المعيشة ، والرفاهية ،

الحالة الحاضرة

وهكذا وضع المؤتمر الدستوري حداً للغموض والتحول الذي كان يكتنف خطة الحركة القومية بتونس . فقد أصبح المطلب العلني الصريح هو الاستقلال التام من غير قيد ولا شرط . وقد صادق على هذه الغاية والتزم العمل في سبيلها رجال اللجنة التنفيذية ورجال الديوان السياسي ، ومن حولهم الشعب التونسي كله من غير استثناء .

ولكن تحقيق الاستقلال يتوقف طبعاً على كفاح آخر ، وهذا الكفاح يتطلب توحيد الصفوف وتنسيق الأعمال . ولذلك فقد اتفق الحزبان التونسيان على تكوين لجنة تنسيق مشتركة تدرس المسائل القائمة وتوجه الحركة توجيهها الصحيح .

ومن الحق أن نعترف بأن الأغلبية التونسية اليوم هي في صف الدستور الجديد . ولكن الأقلية قوية أيضاً بإخلاصها لهذا المبدأ المشترك ، وبموقفها من جانب التعاون الذي رغب فيه الدستوريون الجدد بعد أن كانوا رفضوه من قبل . فالحركة التونسية سائرة سيرها الطبيعي اليوم . ورجالها لا يألون جهداً في العمل داخل البلاد وخارجها لتحرير وطنهم وتحقيق أمانى شعبهم المجيد .

ولقد شارك كل من الحزبين في تأسيس (لجنة تحرير المغرب العربي) بزعامة الأمير عبد الكريم ، ويمثل الديوان السياسي فيها الزعيم أبو رقيبة والدكتور ثامر ، كما يمثل اللجنة التنفيذية مديرها السيد محيي الدين القليبي . والأستاذ أبو رقيبة لا يقصر عمله على القاهرة ، ولكنه يعمل في حركة دائمة متردداً بين الشرق وأوروبا وأمريكا ، وهو في تجولاته يمثل الحركة الدستورية كلها .

والصحة لا عن مطلق مع سبب التمسك بالحق وبمخالفة الحق في دعوات

هذا المقام فكل من استقرى في حق الله تعالى بالاستغناء بعد معرفة حق

أربعة لطا خالطا

ومستحق منه ، كما يعلم من عموم التمسك بالثابت عن استرجاع استقلاله القديم

والانفراد - كدولة ذات سيادة - إلى جماعة الدول العربية وحده الأم

لكنه لا يزال كذلك إلى يومنا هذا من غير منة الله تعالى وبمستلها بقوله تعالى

واللقد علمنا أنه من غير حال فلما بالطلا حجبه ألقه . وسأيتي قومه بقا خالطا لخص

للهيب في زانما وإنما خالطا لطفه في رقة له دفع . لم يترك لأه عليه يذنه وإنما

وسأيتي بعثنا لخدمته من د . وسأيتي في أربنا والجرم . فبأنيفتنا فنجبنا والجرم

واللقد علمنا أنه من غير حال فلما بالطلا حجبه ألقه . وسأيتي قومه بقا خالطا لخص

واللقد علمنا أنه من غير حال فلما بالطلا حجبه ألقه . وسأيتي قومه بقا خالطا لخص

واللقد علمنا أنه من غير حال فلما بالطلا حجبه ألقه . وسأيتي قومه بقا خالطا لخص

واللقد علمنا أنه من غير حال فلما بالطلا حجبه ألقه . وسأيتي قومه بقا خالطا لخص

واللقد علمنا أنه من غير حال فلما بالطلا حجبه ألقه . وسأيتي قومه بقا خالطا لخص

واللقد علمنا أنه من غير حال فلما بالطلا حجبه ألقه . وسأيتي قومه بقا خالطا لخص

واللقد علمنا أنه من غير حال فلما بالطلا حجبه ألقه . وسأيتي قومه بقا خالطا لخص

واللقد علمنا أنه من غير حال فلما بالطلا حجبه ألقه . وسأيتي قومه بقا خالطا لخص

واللقد علمنا أنه من غير حال فلما بالطلا حجبه ألقه . وسأيتي قومه بقا خالطا لخص

واللقد علمنا أنه من غير حال فلما بالطلا حجبه ألقه . وسأيتي قومه بقا خالطا لخص

واللقد علمنا أنه من غير حال فلما بالطلا حجبه ألقه . وسأيتي قومه بقا خالطا لخص

واللقد علمنا أنه من غير حال فلما بالطلا حجبه ألقه . وسأيتي قومه بقا خالطا لخص

واللقد علمنا أنه من غير حال فلما بالطلا حجبه ألقه . وسأيتي قومه بقا خالطا لخص

واللقد علمنا أنه من غير حال فلما بالطلا حجبه ألقه . وسأيتي قومه بقا خالطا لخص

واللقد علمنا أنه من غير حال فلما بالطلا حجبه ألقه . وسأيتي قومه بقا خالطا لخص

واللقد علمنا أنه من غير حال فلما بالطلا حجبه ألقه . وسأيتي قومه بقا خالطا لخص

لقد كانت مراکش تسيطر دائماً على الجزائر خاصة الحصن الأمازيغي
لجانبها. ولذلك ظلت سياستها التقليدية ترمي إلى امتلاك نفوذها في الجزائر
أو على الأقل القبول على حاجتها من الاحتلال الأجنبي الذي من شأنه أن يحوّل
— حتى استقرت بها — التوسع بيننا وبيننا. فلما وضعت الجزائر تحت الحكم
التركي ظل المرابطين مستعزبين من أن يمد سلطان الترك ليلادهم ، وسارت
حكومتهم على منهج مؤيد

مراكش

لتكون تلك جزائرية مستقلة. وهذا ما دفع بحالة السلطان عبد الرحمن
الذي ظل على عرش المغرب الأقصى من سنة 1873 إلى سنة 1894 لتأييد
مقاومة التيجانيين لذلك ، ورغم أن الأيدي التي أيدتها بقدر لا يلبث أن كانت
مستعدة من الوهابيين ومناحية روح الطريقة التي اعتصموا التيجانيون ،

أو

المغرب الأقصى

وإذا كانت هذه سياسة مراكش في دولة مستعمرة إسلامية فمن
الطبع أن يكون موقفها مع غير المسلمين ، أو أحراراً ، وذلك
بإشارات فرنسا احتلال الجزائر حتى تمتد الحكومة الفرنسية بالاحتجاج
وتشيط المقاومة ، وما رأيت هجر الترك من الطاع حتى قويت أركانها مندوب
خلالة الملك الذي دشّن المقاومة العربية في تلمسان ، وساعد على تكوين
سلطة الأمير عبد القادر تحت رعاية ذلك المغرب وتأيدته ، كما نشطت شخصية
أبو بصري المرابطين التي ظلت مقاومة زواوية متمسكة من عبد القادر أولاً ثم
اللاحق منه تالياً ، وقد استمر تأييد الدولة الشريفة بالمجاهدين الجزائريين حتى
كانت دولة زوايا في 1 أغسطس سنة 1844 حيث ألحقت الجيش الفرنسي
بمراكش ، وكانت فرنسا تحتل القسم الشرقي من مراكش بعد ما عقدت
معاهدة صلح بينها وبين المغرب

رشته آری

ه ا

رحمة لا ابغلا

لقد كانت مراکش تعتبر دائماً القطر الجزائرى بمثابة الحصن الأمامى
لحمايتها . ولذلك ظلت سياستها التقليدية ترمى إلى امتداد نفوذها المعنوى للجزائر
أو على الأقل العمل على حمايتها من الاحتلال الأجنبى الذى من شأنه أن يحول
— متى استقر بها — التوسع يميناً ويساراً . فلما وقعت الجزائر تحت الحكم
التركي ظل المراكشيون متخوفين من أن يمتد سلطان الترك لبلادهم ، وسارت
حكومتهم على منهج مؤيد لجميع الحركات الوطنية المناوئة للاتراك والتي ترمى
لتكوين مملكة جزائرية مستقلة . وهذا ما دفع بجلالة السلطان عبد الرحمن
الذى ظل على عرش المغرب الأقصى من سنة ١٨٧٣ إلى سنة ١٨٩٤ لتأييد
مقاومة التيجانيين للترك ، برغم أن العقيدة التي أيدها سلفه مولاي سليمان كانت
مستمدة من الوهابيين ومنافية لروح الطريقة التي انتحلها التيجانيون .
وإذا كانت هذه هي سياسة مراکش مع دولة مستعمرة إسلامية فمن
الطبع أن يكون موقفها مع المحتلين غير المسلمين مضاهياً أو أحرورياً ، ولذلك
ما حاولت فرنسا احتلال الجزائر حتى تقدمت الحكومة المغربية بالاحتجاج
وتنشيط المقاومة ، وما رأت عجز الترك عن الدفاع حتى تقدمت ببعث مندوب
لجلالة الملك الذى دشن المقاومة العربية في تلمسان ، وساعد على تكوين
سلطنة الأمير عبد القادر تحت رعاية ملك المغرب وتأييده ، كما نشطت شخصية
أبى معزى المراكشية التي نظمت مقاومة زاوية منفصلة عن عبد القادر أولاً ثم
بالاتفاق معه ثانياً . وقد استمر تأييد الدولة الشريفة للمجاهدين الجزائريين حتى
كانت موقعة ايسلى فى ٤ أغسطس سنة ١٨٤٤ حيث انهزمت الجيوش المغربية
انهزاماً شديداً ، وكادت فرنسا تحتل القسم الشرقى من مراکش بعد ما هددت
بمدافها مينائى طنجة والصويرة .

ولقد كان انهزام الجيش المراكشي في هذه الموقعة برغم حسن القيادة التي رأسها خليفة الملك وابنه محمد بن عبد الرحمن الذي أصبح من بعد محمد الرابع سلطان المغرب باعثاً للشعب المغربي ونخبته على التدبر والتفكير في أسباب الهزيمة وظروفها . وقد تنبه المغاربة منذ الساعة إلى أن الأنظمة العتيقة في الجيش وفي الدولة لم تعد مجدية إزاء التقدم الأوربي الحديث وتكون في نفوس القادة شعورهم بالحاجة للتجديد وانتحال وسائل التقدم والنهوض . وتعتبر هزيمة إيسلي الفجر الأول للنهضة المراكشية الحديثة التي لا نريد أن نفصل مراحلها ، وإنما نريد الإشارة إلى بعض ماله علاقة منها بتسيير الآلة النفسية لتكوين حركات المقاومة الاستقلالية في مراكش .

سارت في البلاد فورة الألم من الهزيمة مهددة بما يقبعا من خطر احتلال مستعمر غشوم ، وأنشد الشعراء من قصائد الرثاء لما جرى ، والتحذير مما يمكن أن يقع ما يعتبر من أطرف الشعر وأصدقه . وألف العلامة الكردودي رسالة أسماها : (كشف الغمة بأن الحرب النظامية واجبة على الأمة) ، وهي دعوة صارخة لتجديد التنظيم العسكري بمقتضى القواعد الحديثة ، واهتم غيره بالدعوة إلى ضرورة القيام بنهضة اقتصادية ، من شأنها أن تقلل من حاجة البلاد من الموارد الأجنبية . وما ولي سيدي محمد الرابع الملك حتى أخذ يعمل لتحقيق ما رجته هذه النخبة من استعداد اقتصادي وعسكري ، فأسس مدرسة للطبجية ، وجدد غراسة قصب السكر بالجنوب المغربي ، وبدأ بتأسيس معمل للسكر ، وأنشأ المطبعة المحمدية التي كان لها فضل نشر كثير من الكتب .

ثم خلفه جلاله الملك مولاي الحسن (١٨٧٣ — ١٨٩٤) الذي يعتبر بحق من أكابر مصلحي المغرب وأعظم ملوك الإسلام ، فوجه همته لتوطيد النفوذ المعنوي للدولة ، واسترجاع هيبتها إزاء الدول الأجنبية ، واستطاع أن يحمي الاستقلال المراكشي طول حياته بسياسته الرشيدة التي عرفت كيف تستغل تراحم الدول على البلاد ، وكان من أعظم ما قام به تنظيم الجيش المغربي على أحدث

الطرق ، وتوجيه البعثات للتمرن في مختلف الأقطار الأوروبية ، مع استعمال
الفنيين الأجانب من سائر الدول دون تفضيل إحداهن على الأخرى . وفي عهد
جلالته واصلت الحكومة الشريفة التنظيم الجديد الذي وجدته الحماية قائماً
فقضت عليه ، ثم في عهده انتقلت الوزارة المغربية من شكلها العتيق إلى شكل
ديوان حكومي بالمعنى الحديث ، وتأسست وزارة الخارجية والعدل والحربية
والبحرية والمالية وغيرها من المصالح التي كانت متراكمة من قبل في يد كتاب
يرجعون للصدر الأعظم الذي لم يكن هو الآخر إلا مساعداً للملك الذي يقوم
هو بكل شيء في الدولة .

ولتجهيز البلاد بالرجال القادرين على تنظيمها النظام الحديث بعث جلالته
بعثات للدراسة في مختلف فروع المعرفة بفرنسا وإيطاليا وألمانيا وإنجلترا .
ولتمكينها من وسائل الدفاع جدد الأسطول المغربي ، وأنشأ معملاً للسلاح
في مدينة فاس .

ولتحسين حالتها الاقتصادية أخذ ينشئ بعض المصانع ويشترك في عرض
الإنتاج الأهلي في مختلف المعارض الأجنبية ، وينشط استعمال المال المغربي في
الإنتاج الأجنبي لمزاومة الموردين الأجانب .

وبما أن سياسة الامتيازات الأجنبية التي أكدها مؤتمر مدريد المنعقد
سنة ١٨٨٠ ، والتي نشأت عن عرف كونه الأجانب في البلاد في غفلة من رجالها
المسؤولين كانت قد استفحلت وأصبحت تهدد الحكومة بفوضى اجتماعية وسياسية
فإن جلالته عمل بمختلف الوسائل على التخفيف من آثارها بالاحتجاج تارة ،
والصرامة في المقاومة أخرى . وفي الوقت نفسه حاول أن يعمل على إزالة
كل الأسباب التي تجعل الدول الأجنبية تطالب بالاحتفاظ بمحاکمها التفصيلية ،
فعمد إلى تكوين تدريجي للقضاء المدني . وقد كانت القضايا كلها من اختصاص
المحاكم الشرعية ، وبما أن الأجانب يعتبرون بحق أو بباطل المحاكم الشرعية
كجالس الاكليزيكية لا يمكنهم -- وهم غير مسلمين -- أن يخضعوا لها فقد

رأى جلالاته أن وجود محاكم تخضع للقانون المدني من شأنه أن يسد في وجوههم
 هذه الوسائل التي تذرعوها بها ، فبدأ يرد كثيراً من الشئون المدنية والجنائية إلى
 أيدي الباشوات والقواد الذين لم تكن مهمتهم في الماضي قضائية بالمرّة . كما أعلن
 تحرير الرقيق ومنع الاسترقاق ، وقرر اعتبار اليهود المقاربة مواطنين ، فمما للمسلمين
 من حقوق ، وعليهم ما عليهم من واجبات .
 ثم نظر جلالاته في شأن تهافت الدول الأجنبية على البلدان الإسلامية ،
 ففكر في أن خير وسيلة للقدرة على دفع الأجانب هو التعاون بين هذه البلدان
 ضمن الجامعة الإسلامية التي كانت الدعاية لها إذ ذاك آخذة في الازدهار ، فقرر
 جلالاته أن يحدد علاقاته الدبلوماسية بالباب العالي ، ويعمل على الاستفادة من
 خبراء العثمانيين ورجالهم . وفعلاوجه بعد مؤتمر مدريد وفدأ برئاسة الوزير بريشه
 للاستئانة حيث اقتبل بحفاوة بالغة من السلطان عبد الحميد الذي كان عظيم الاهتمام
 بقضية الشمال الإفريقي ؛ لأن سياسته لم تكن قومية بل مبنية على روح الجامعة
 الإسلامية ، ووقع الاتفاق على تبادل التمثيل السياسي ، وقررت الدولة العلية أن
 تبعث الأمير محبي الدين نجل الأمير عبد القادر الجزائري سفيراً لها في مراکش .
 ولكن ما علمت فرنسا بهذه النتائج السعيدة للمفاوضة بين الدولتين الإسلاميتين
 حتى بادرت لإغراء دول معاهدة مدريد بالوقوف ضد هذا التيار ، واستطاعت
 أن تقنع السلك الدبلوماسي في طنجة بعدم قبول تسرب الدعوة للجامعة الإسلامية
 في مراکش ، وأبلغ السفراء كلهم جلالة مولاي الحسن بأنهم لا ينظرون بعين
 الرضا لما يقوم به من سياسة مع الدولة العلية تعتبر عدائية لحلفاء المغرب ، لما لها
 من الصبغة الإسلامية ، ولم يشذ من هذه الدول إلا إنجلترا التي لزمّت جانب الصمت
 لسببين رئيسيين :
 أولاً — أن سياستها كانت تقوم على ترك مراکش كأداة تهدد بها فرنسا
 كلما حاوت هذه مناوشتها فيما يرجع لوادي النيل .
 ثانياً — أنها كانت ترغب في عدم إزعاج السلطان عبد الحميد الذي كانت

سياسته معارضة لمطامع روسيا التي كان زحفها قد وصل إلى جنوبي مناطق بحر
القرزوين ، وأصبحت تهدد حدود الهند . وقد اضطر مولاي الحسن إلى إرجاء مشروعه الرامي لتنسيق سياسته الخارجية
مع سياسة الدولة العلية . ولكنه ظل يفكر في مشروعه إلى أن مات قبل إنجاز
ولما ولي المولى عبد الحفيظ الملك حاول تنجيزه ، فوجه وفداً برئاسة السيد شمس
الذي استقبل من السلطان رشاد الخامس استقبالا حسناً ، وحصل على وعد من
الدولة العلية بعدم الاعتراف بالحماية الفرنسية إذا نجحت فرنسا في بسطها
على البلاد .

وهكذا نرى أن تيار الدعوة للجامعة الإسلامية وتيار الهجوم على البلاد
المجاورة — كل ذلك شارك في بعث روح اليقظة المغربية ، وتعبئة الجهود لأحياء
الوجدان القومي لمقاومة الاحتلال ، والعمل الاحتفاظ بالاستقلال .

ولم تكن تيارات المبادئ السلفية والإصلاحات العربية بعيدة عن وطننا ،
فقد رجع المصلح السيد عبد الله السنوسي من الشرق يحمل مبادئ الدعوة
الجديدة التي نشرها رجال الإصلاح الديني وهب ينمى على المغاربة خضوعهم
لمشايخ الطرق ، وتعلقهم بالأموال ، ويهيب بهم للرجوع للحالة التي كان عليها
السلف الصالح . وقد لقي من جمود بعض المشايخ ما كاد يقعد به عن أداء مهمته
لولا رعاية مولاي الحسن له ، واحتضانه للدعوة التي قام بنشرها . وسنرى كيف
أن هذه الدعوة ازدهرت بعد حتى أصبحت هي المصدر الأول لحركة الاستقلال
القائمة الآن .

أما من الناحية الثقافية فطبيعي أن تتجه هممة المصلحين لتذكير الشعب
بجائلته ، وبما كان عليه سلفه الأولون من مجد وعظمة ، ومن هنا تكون عهد
ملىء بالمؤلفات التاريخية والوعظية التي تعتبر رائداً أولاً لنهضتنا الثقافية
الجديدة اليوم .

كل هذه الأشياء عملت عملها في توجيه الروح للمقاومة والمطالبة بالاستقلال ، ولم تكن كلها في الحقيقة إلا مظهراً تلقائياً للرغبة في الدفاع عن الوطن والتخلص من سيطرة الأجنبي ، ولذلك لا يمكننا أن نغض النظر عنها حينما نريد تأريخ الحركة الاستقلالية في مراکش ؛ لأن هذه الحركة كما سنرى لم تعد مجرد دفاع يرمى إلى طرد الأجنبي ، بل أصبحت عقيدة قومية تحاول التحرر من كل عرقلة في سبيل الاستقلال ، لتجعل من هذا الاستقلال أداة تحقق بها برامجها البنائية التي كان لهذه العمليات التي سبقت الحماية الأثر البالغ في تكييفها .
وعليه فالحركة الاستقلالية في مراکش شيئان ؛ المقاومة للأجنبي ، والعمل على ترميم حالة الشعب وإصلاحه . وكلا الأمرين يسيران جنباً لجنب في تناسق تلقائي ليس للزعماء إلا فضل إعطائه الصبغة الفنية التي تجعله بارز الصورة ، بين الدلالة والمقاومة تتجلى في مراحل أو صور ثلاث : المقاومة الدبلوماسية أولاً ، والمقاومة السياسية والعسكرية ثانياً ، والمقاومة السياسية ثالثاً . والإصلاح يتجلى في العمل على تنظيم الدولة ، وتنظيم الشعب ، وتكوين تجاوز معنوي بين الحاكم والمحكوم على أساس مثل أعلى هو التضامن بين أفراد الأمة لحمايتها وإسعادها .

وليس مما سردناه أولاً من أعمال مولاي الحسن إلا نماذج من المقاومة
الدبلوماسية التي ظل سراً لها طول حياته . وليس من شأننا هنا أن نورد
للقرب الدبلوماسي مدة خمسين عاماً ، نخلص ما نستخرج طابع السياسة العربية
وما فيها من مجهود لحماية الاستقلال فالطابع الذي اتبعه مولاي الحسن ، وأصبح
سياسة تقليدية ينحصر عليها من بعده من الملوك هو عدم تمثيل دولة على أخرى في
الغرب ، وتكوين الدولة العربية بالمعنى الحديث ، أي تسوية الشعب في الحقوق
والواجبات دون تمييز بين دين ودين ، وعصر وآخر ، وإلحاقه فقط على الاستقلال
إزاء كل دولة أجنبية مسلمة أو مسيحية . وهذا الصراط الذي اتبعه جلالة

١ - المقاومة الدبلوماسية

ما يذمه الفرنسيون والأسبان من محاولات لتوطيد أقدامهم في البلاد
وقد وضعت هذه السياسة الرشيدة الأجاب للتزامهم على الغرب في معركة
تسابق عنيف للحصول على الخطوة لدى الملك ، ونيل مصادقته على بعض
أراضيهم ، كما أذنت فرنسا التي تعتبر الدولة الأكثر إلحاحاً في إضاعة الاستقلال
للغربي وإملاك دولته بمجهود حيازة لعمقها طريقها من العراق التي تسعها
الدول المراجعة لها . وهكذا تراها تمتد إلى إيطاليا فتتفق معها على التنازل عن
صونها في مراكش مقابل تنازل فرنسا لها عن أي إقطاع في طرابلس وليبيا ،
وذلك في سنة ١٩٠٢ . ثم تنجح في عقد الاتفاق الودي المشهور سنة ١٩٠٤
الذي تنازل فيه عن مزارحتها لالجزائر في وادي النيل وفيما تعرف لها هذه
عراكش كمنطقة نفوذ فرنسي ، ثم تسكن فسانها بتقسيم البلاد بينها وبين
أسبانيا على أساس أن تكون لأسبانيا منطقة في شمال المغرب لحماية شواطئها من
الحوادث الفرنسية .

في هذه الأشياء تحت علمها في ترويح الروح المتقوية والمطالعة بالاستقلال ،
 ولم تكن كلوا في الحقيقة إلا نظراً تلقائياً فرغوا في الدفاع عن الوطن والتخلص
 من سيطرة الأجنبي ، ولهذا لا يمكننا أن نحصر النظر فيما فيها من روح
 الحركة الاستقلالية في مراكش ؛ لأن هذه الحركة كما سبى لم تعد مجرد دفاع
 يرمى إلى طرد الأجنبي ، بل أصبحت عقيدة قومية تجادل التعرّض من كل عرقه
 في سبيل الاستقلال ، لتجعل من هذا الاستقلال أداة تحقق بها برامجها البنائية
 التي كان هذه المبادئ التي سبقت الحياة الأثر البالغ في تشكيلها .

وطى الحركة الاستقلالية في مراكش شيئان : المقاومة للأجنبي ، والعمل
 على ترويح حياة الشعب وإصلاحه ، وكلا الأمرين يديران جنباً لجنب في تباين
 دائم بين فرعاء إلا فضل إعطائه الصفة الفنية التي تجعله يبرز الصورة ، وبين

التي لا زالت تحتل في مراكش من خلال المقاومة الديمقراطية أولاً ،
هذه هي أهدافنا هذه هي مقاديرنا ، والقائمة السياسية ثالثاً ، والإصلاح يتجلى
 في العمل على تنظيم الحياة ، وتنظيم الشعب ، وتكوين تحالف منسوي بين
 تلك القوى المتكاثرة على أساس مثل أعلى هو التضامن بين أفراد الأمة لحمايتها

BIBLIOTECA

وإيس فيما سردناه أولاً من أعمال مولاي الحسن إلا نماذج من المقاومة
الدبلوماسية التي ظل مسيراً لها طول حياته . وليس من شأننا هنا أن نؤرخ
المغرب الدبلوماسية مدة خمسين عاماً ، بقدر ما نستخرج طابع السياسة المغربية
وما فيها من مجهود لحماية الاستقلال فالطابع الذي اتبعه مولاي الحسن ، وأصبح
سياسة تقليدية ينحو عليها من بعده من الملوك هو عدم تفضيل دولة على أخرى في
المغرب ، وتكوين الدولة المغربية بالمعنى الحديث ، أي تسوية الشعب في الحقوق
والواجبات دون تمييز بين دين ودين ، وعنصر وآخر ، والحفاضة على الاستقلال
إزاء كل دولة أجنبية مسلمة أو مسيحية . وبفضل الصرامة التي اتبعها جلالاته
ظل المغرب بئامن من سائر الاعتداءات الأجنبية ، والثورات الداخلية برغم
ما بذله الفرنسيون والأسبان من محاولات لتوطيد أقدامهم في البلاد .
وقد وضعت هذه السياسة الرشيدة الأجنبي المتزاحم على المغرب في معركة
تسابق عنيف للحصول على الخطوة لدى الملك ، ونيل مصادقته على بعض
أمانهم ، كما ألزمت فرنسا التي تعتبر الدولة الأكثر إلحاحاً في إضاعة الاستقلال
المغربى وامتلاك دولته بمجهود جبارة لتصفية طريقها من العراقيل التي تضعها
الدول المزاحمة لها . وهكذا نراها تعمد إلى إيطاليا فتتفق معها على التنازل عن
صوتها في مراكش مقابل تنازل فرنسا لها عن أى إدعاء في طرابلس وليبيا ،
وذلك في سنة ١٩٠٢ . ثم تنجح في عقد الاتفاق الودى المشهور سنة ١٩٠٤
الذى تتنازل فيه عن مزاحمتها لأمجلترا في وادي النيل بينما تعترف لها هذه
بمراكش كمنطقة نفوذ فرنسى ، ثم تكمل دسائسها بتقسيم البلاد بينها وبين
أسبانيا على أساس أن تكون لأسبانيا منطقة في شمال المغرب لحماية شواطئها من
الجوار الفرنسى .

قضى مولاي الحسن ، وولى بعده مولاي عبد العزيز ، وكان ما زال صغير السن ، فأستمر وصيه الوزير أحمد في متابعة السياسة الحسنية ، ولكنه لم تمض عليه خمسة أعوام حتى قضى نحبه ، وبقيت المماليكة الشريفة في يد عاهل حسن النية ، ذكي الفؤاد ، ولكنه حديث السن ، وليس له من الإرادة ما يستطيع بهما القضاء على دسائس الانتفاعيين الذين أحاطوا بالقصر ، يكيدون للدولة ، ويعملون للأجنبي . ولكن سياسة التوازن الدولي ظلت مع ذلك هي سياسة الدولة الخارجية إلى النهاية .

وطبيعي أن يتقوى شره فرنسا بعد أن ضمت لصفوفها دولا ثلاثا طالما زاحمتها في الموقف ، وقاومتها في التنفيذ ، ولكن دولة رابعة كانت ما تزال تنتظر حصتها ، وقد تجاهلتها فرنسا أولا اعتماداً على أنها أيديتها من قبل في مؤتمر مدريد ؛ تلك هي الدولة الألمانية التي حاولت الحكومة الشريفة أن تمد لها اليد ، وفي جانبها الدولة العلية . ولكن المانيا اتبعت سياسة غامضة لا ترمي لأكثر من الحصول علي قسط من النفوذ الاقتصادي أو السياسي في بقعة ما ، ولذلك انتهى الأمر بتنازلهما لفرنسا مقابل قطعة من الكونغو والتوغو .

لكن الشعب المغربي لم يقف عند انتظار العون الذي تسديه دول مزاحمة أو حليفة بل بحث عن مخرج ينجيه من تهافت المستعمرين وتآمر الكائدين والخائنين ، وقد قامت في البلاد حركة وطنية ابتدأت أولا تحت رعاية الشيخ ماء العينين لمقاومة الفرنسيين في أقصى جنوب المغرب الذي هو شنقيط ، والتف من حولها مختلف القبائل وشتى الأوساط العاملة . وكانت هذه الحركة تنتظر من المولى عبد العزيز أن يقوم بالمستحيل لدفع كل اعتداء أجنبي ، كما كانت ترجو الحصول على نظام دستوري من شأنه أن يساعد على المقاومة .

وقد فكر الملك في إرضاء شعبه وانقاء الأجنبي بتأسيس مجلس للأعيان يعتبر نواة صالحة للتطور الدستوري المنشود . وطالما تحدث الفرنسيون عن المقاومة التي قام بها مجلس الأعيان المغربي ، وطالما أخذوا على عبد العزيز اعتذاره عن

قبول اقتراحات الدبلوماسية الفرنسية بأن ممثلي الشعب قد رفضوها ، وأن رجال الدين لم يقبلوها . كما فكر الملك في وضع حد الموقف الفرنسي ، وانتبه هو وانتبه مستشاروه إلى أن وضعية المغرب يجب أن توضع تحت البحث الدولي ، وأن رغائب الملك ورغائب الأجانب يجب أن تواجه في مؤتمر عام يلتزم فيه الكل بما يجب أن يمضى . وهكذا انعقد مؤتمر الجزيرة الخضراء في ١٥ يناير إلى ١٦ يونيو سنة ١٩٠٦ من ممثلي خمس عشرة دولة .

أما ما جرى عليه المؤتمر على الامتيازات التي اعترف بها مؤتمر مدريد لفرنسا ، وقضى على كل معاهدة سرية بينها وبين غيرها من الدول ، واعترف بحرية المغرب واستقلاله ، واسكنه وضع فرنسا في موقف ممتاز من جهة تكليفها ببعض الإصلاحات البوليسية وغيرها ، ولكن هذه الإصلاحات أصبحت تعتبر مهمة دولية كلفت بها فرنسا من طرف دول المؤتمر ، وهي مسؤولة عنها أمامها ، فوضعية البلاد بهذا الاعتبار أصبحت وضعية دولية ، لاثنائية بين المغرب وفرنسا ، كما كانت تريد ذلك هي . ولقد صرح وزير خارجية إنجلترا لفرنسا : (بأن عقد الجزيرة يلغى إلغاء تاماً كل المعاهدات السرية التي سبقت ، بيد أنك إذا حصلت في مراكش على مركز خاص ، وإذا لعبت دورك مع ألمانيا بلباقة وحزم فلا مفر لنا مع مرور الزمن من أن نعترف لك بحمايتك على مراكش . الخ) وإذا فالدبلوماسية المغربية ، والحركة الشعبية نجحتا إلى حد ما في مقاومة الدسائس الفرنسية ، فقد أصبحت الدول ، ومن بينها فرنسا وأسبانيا وإنجلترا وإيطاليا ، ملتزمة بالمحافظة على وحدة المغرب وضمان استقلاله .

وإذا كانت الدول قد صادقت على هذه المعاهدة فإن الشعب المغربي لم يقنع بما احتوت عليه ، لأنها وإن قضت على ما هو أخطر منها ، فإنها سمحت لفرنسا بمركز ممتاز في البلاد ، والمغاربة لا يريدون أن يعترفوا لفرنسا ولا غيرها بمركز لا يعترفون به للجميع ، والأجانب بالنسبة إليهم كلهم سواء . وبما أن مولاي

عبد العزيز قد تورط في المصادقة على ما فعله ممثلوه في المؤتمر ، وبما أنه لم يعد قادراً على مقاومة التغلغل الفرنسي في أقصى الجنوب ، فقد رأى الشعب أن خير وسيلة للتحرر من التزاماته القديمة والأخيرة هو الثورة التي هي العملية الأخيرة التي تفرز إليها الشعوب عندما تريد المحافظة على تراثها . وتقدم الوطنيون يلهبون حماس الشعب ، ووضع رجال الدين كتباً تدعو لمقاومة البضائع الفرنسية ، وتغني الشعراء مرة أخرى بأناشيد الجهاد ، واندلع لهيب الثورة ، وأعلن خلع المولى عبد العزيز ، ومبايعة المولى عبد الحفيظ .

بويوع عبد الحفيظ أولاً بمرأه كش تحت إشراف الشيخ ماء العينين الذي رأى أن صديقه عبد العزيز قصر في حق الدفاع عن موريتانيا ، ولا يمكن الأمر لم يتم له إلا بعد بيعة مدينة فاس وجامعتها الكبرى .
تعتبر البيعة الحفيظية التي كتبها بفاس وطنيون ممتازون ، ووضع صيغتها السيد أحمد ابن المواز أحد رجال الفكر إذ ذاك — ميثاقاً قومياً ودستورياً من الطراز الأول ، وهي تشترط على الملك الجديد :

- أولاً — أن يعمل جهده في استرجاع الجهات المقطعة من الحدود المغربية .
- ثانياً — أن يبادر بطرد الجنس المحتل من الأماكن التي احتلها .
- ثالثاً — أن يسعى جهده في إلغاء معاهدة الجزيرة لأنه لم يرجع للشعب فيها .
- رابعاً — أن يعمل على إلغاء الامتيازات الأجنبية .
- خامساً — ألا يستشير الأجانب في شؤون الأمة .
- سادساً — ألا يبرم مع الأجانب عقوداً سلمية أو تجارية إلا بعد استشارة الأمة .

وهكذا تعتبر هذه البيعة عقداً بين الملك والشعب يخرج بنظام الحكم من الملكية المطلقة إلى ملكية مقيدة دستورية . فليس من حق السلطان منذ الآن أن يبرم أية معاهدة تجارية أو سلمية (مدنية أو اقتصادية) إلا بالرجوع للشعب ومصادقته . وتقييد المعاهدات المسموح بعقدتها بعد الاستشارة بالمدنية والاقتصادية

يرمى لمعنى بعيد هو تجريد الملك والشعب من حق عقد أية معاهدة من شأنها أن
تمس بشؤون الأمة . ونحن نرى في هذه العبارات العتيقة معنى يتفق وروح
ميثاق حقوق الإنسان الفرنسية الذي ينص على أن السيادة كاملة في الشعب
ولا تقبل التفويت ، كما نرى في روح العقد وضع أساس الدبلوماسية العلنية
من قبل أن يضعها الأوربيون أنفسهم .

وإذا فالثورة الحفيظية رمت إلى أمرين أساسيين :

أولاً — القضاء على الدسائس الأجنبية بالمحافظة على الاستقلال التام .

ثانياً — القيام بإصلاح سياسي يسير بالأمة نحو نظام دستوري متين .

وسنرى كيف أن هاتين الغايتين ظلتا المحور الذي تدور عليه كل حركاتنا
الاستقلالية منذ ذلك العهد إلى اليوم . ولم تمض إلا مدة يسيرة على هذه البيعة
حتى نشط الدستوريون الذين سبق لهم أن كانوا السبب في تأسيس مجالس الأعيان ،
وكانوا السبب في الثورة ، ووضعوا مشروع دستور كامل نشره في جريدتهم
(اسان المغرب) التي أصدروها بطنجة . ولا يمكننا أن نمر دون الوقوف عند
هذه الحركة النبيلة التي تعتبر السلف الصالح لحركتنا الاستقلالية التي نتشرف
بالانضواء تحت لوائها اليوم .

الاستقلال ، وكانت هذه تلاقحاً معاً كفة من الوطنيين أنفسهم ومن بعض
العلماء السابقين ، وتختلف هي الأخرى فيما بينها ، بيد أن الليدان الشيخ
ماء المينين بمسكرة شبيبة في ألوانها يتنازع الشيخ السوسى لتوحيد الطرق
وأبناؤها ، ويذكر أنه مؤرخ لما ————— إذن روي بلفين شار الأوراد
وكل الأدعية ، وينجع الشيخ ماء المينين في دعوتهم وينضوي تحتها جماعة من
الطامعين من رجال الدولة ورجال الوطنية ، ونسود البلاد روح حموية في الدين
وفي القومية ، وتترج البلدان الطرقة بلارفة في الإصلاح السياسي إلى حد أن
بعض المرمقة من قراء المولد ينظرون لاستعمال كلمة الدستور في قصة المولد المينين
بجانب التسلية التي كان يرددها الجمهور فيقرأ القاصلة من توامق المولد ، ويردد

جماعة لسان المغرب

لم يُمنَ بلد بضياح في تاريخه كمثل ما منيت به مراکش في جميع عصورها ولهذا فإننا لا نستطيع أن نعرف كثيراً عن هؤلاء الوطنيين الذين كانوا يقومون بهذه الحركات العظيمة ، وكل ما نعلمه أن هنالك جماعة من الشباب الناهض من بينهم السيد المهدي بن الطالب الفاسي ، والسيد سعيد الفاسي ، والسيد عبد الحفيظ الفاسي ، والسيد أحمد ابن المواز ، والسيد أحمد الزبدي ، كانوا يقومون على جمعية سرية لتنوير أذهان المغاربة ، ومقاومة الاحتلال الأجنبي ، وأن جماعة منهم ومن غيرهم كانت تتحرك أقلامها بالكتابة في الصحف الحرة التي أنشئت بطنججة ، وفي جريدة (الحاضرة) التي كانت لسان الوطنيين التونسيين . ومن جهة أخرى فقد كانت فئة من المشايخ ترمي للمشاركة في وضع انقلاب مغربي متخذة في ذلك منهج التصوف والإغراق في ادعاء الكرامات ، بعضها كان يستمد قوته من رجال الدولة العثمانية ، وبعضها من بعض الدول المستعمرة ، وكانت هذه الفئة تلاقى معا كسنة من الوطنيين أنفسهم ومن بعض المصلحين السلفيين ، وتختلف هي الأخرى فيما بينها ، فيبدو في الميدان الشيخ ماء العينين بفكرة شبيهة في ألوانها بمنهج الشيخ السنوسي لتوحيد الطرق وأتباعها ، ويدعى أنه مؤاخ لها ، وأنه حصل على إذن روحى بتلقين سائر الأوراد وكل الأدعية . وينجح الشيخ ماء العينين في دعوته وينضوي تحتها جماعة من المخلصين من رجال الدولة ورجال الوطنية ، وتسود البلاد روح صوفية في الدين وفي القومية ، وتمتزج العادات الطرقية بالرغبة في الإصلاح السياسي إلى حد أن بعض المرتزقة من قراء المولد يضطرون لاستعمال كلمة الدستور في قصة المولد النبوي بمجازب التصليية التي كان يرددونها الجمهور ، فيقرأ الفاصلة من فواصل المولد ، ويردد

معهم الجمهور : (دستور يا الله .. دستور يا رسول الله !) وهكذا تتصوف الدعوة السياسية لتكوين الروحانية الشعبية ، ويشترك الحراني والمجدد والخائن والمخلص في خدمة غاية واحدة ، هي غاية الوطنية المغربية في التحرر والاستقلال والإصلاح السياسي والاجتماعي .

ولكن المحرك الداخلي للحركة عقل جبار مسير للتطور الفكري في العالم الإسلامي والعربي ، يجد في طريقه الخرافة فيستغلها ، ويؤاب السكل لتحقيق ما يريد من إصلاح وتحرير . وليس في استطاعتنا أن نعرف تماماً هذه العقول التي وضعت الدستور المغربي لأنها كانت تضي على نفسها كثيراً من الغموض الذي كانت ترى فيه سر نجاحها . (لسان المغرب) الأسبوعية الوطنية قد حفظت لنا من حسن الحظ مشروع الدستور المغربي ، وبعض المقالات التي تدل على ما كان يجيش بخواطر رجال العمل الوطني في ذلك العهد . وقد نقلت مجلة (المغرب الجديد) في أحد أعدادها الفقرة الآتية من إحدى مقالات (لسان المغرب) ، وهي كافية للتدليل على أن الحركة حركة شباب ناهض ذي اتجاه قومي مضبوط . وها هي ذى الفقرات :
 بما أن الوقت قد دعا إلى الإصلاح ، والشبيبة العصرية قد هلت قلوبها ، وانشرحت صدورها له ، وجلالة مملطانها الجديد (عبد الحفيظ) يعرف لزومه . فنحن لا نألو جهداً في المناذاة بطلبه على صفحات الجرائد من جلالاته ، وهو يعلم أننا ما قلناه بيعتنا ، واختارناه لإمامتنا ، وخطبنا وده رغبة منا وطوعاً من غير أن يجلب علينا بخيل ولا رجال ، إلا أملاً في أن ينقذنا من وهدة السقوط التي أوصلنا إليها الجهل والاستبداد ، فعلى جلالاته أن يحقق رجاءنا ، وأن يبره للسكل على أهليته ومقدرته على ترقية شعبه ، وعلى رغبته في الإصلاح ، وجدارته بإدارة ما قلده أمتة .
 والذي نرجوه منه قبل كل شيء هو فتح المدارس ونشر المعارف ، وأن

يكون التعليم الابتدائي إجبارياً ، وأن يولى ذوى الكفاءة والاستحقاق والأهلية
ويقرب إليه ذوى العقول الراجحة والأفكار الحرة الراقية ، ويحترس من الوشاة
والجواسيس الذين يشوهون له رعاياه ، ويجولون بينهم وبينه . وفي بلاطه الشريف
من هذه الميكروبات القتالة جيش كبير ؛ فإن لم يحترس منها ويقاومها نقلت إليه
جراثيم وبئمة معدية . وبما أن يداً واحدة لا تقدر على إنهاض شعب من وهدة
السقوط ولا على إصلاح إدارة مختلفة كإدارة حكومتنا فيجب أن تكون الأيدي
المتصرفة والعقول المفكرة والأفكار المدبرة كثيرة متكاثفة على العمل . وعليه
فلا مناص ولا محيد لجلالته من أن يمنح أمته نعمة الدستور ومجلس النواب ،
ومن إعطائها حرية العمل والفكر لتقوم بإصلاح بلادها اقتداء بدول الدنيا
الحاضرة المسماة والمسيحية . والدول الحاضرة يوم كانت مستبدة ، وكانت سلطتها
مطلقة لم تكن لها كلمة مسموعة ، ولا ما يدل على أنها دول قديرة ، وحيث
خلص الله تلك الأرواح من شبكة الاستبداد والرق نهضت تلك الدول من وهدة
سقوطها ، وتنقلت في أطوار السكالات حتى وصلت اليوم إلى ما وصلت إليه ،
وكفى حجة على هذا أمة اليابان ؛ تلك الشمس المشرقة في آفاق آسيا التي كانت
في مؤخرة الدول قبل أربعين سنة ، وأصبحت اليوم في مصاف الدول العظيمة ،
وانتصرت ذلك الانتصار العجيب على دولة من أعظم دول العالم (روسيا) ،
وغير بعيد عنا الانقلاب العجيب الذي حصل في دولة تركيا العلية إثر منح جلالته
أمير المؤمنين لشعبه الدستور ، وأمره بجمع (مجلس المبعوثان) . فعسى أن
نقتدى به ونقوم بخدمة بلادنا ونسعى جهدنا في إصلاح حالتها .

أليس في هذا النموذج من المقالات التي كان يدعو بها الوطنيون لأفكارهم
في ذلك العهد ما يكفي للدلالة على أن أمتنا كانت سائرة في طريق الخلاص لولا
استعجال المستعمرين الأمر ، وهجومهم علينا بطريق القوة الغاشمة التي شغلتنا في
شأن الدفاع عن النفس أمداً طويلاً ؟ !

يشتمل مشروع الدستور المغربي على أربعة أقسام : القسم الأول يتضمن القانون الأساسى للأمة ، والقسم الثانى هو النظام الداخلى لمنتدى الشورى ، والقسم الثالث يتضمن نظام الانتخابات العمومية ، والقسم الرابع يتضمن ما سماه واضعو المشروع بقانون الجزاء المغربى .

ويقضى المشروع بتأسيس هيئة تعرف (بمنتدى الشورى) تتركب من مجلسين : مجلس الأمة ، ومجلس الأشراف . والهيئة بمجلسها تعتبر أعلى هيئة فى البلد ، ورأيها فوق كل رأى ، ولها حق مراقبة كافة الإدارات والدوائر الحكومية وحق الإلغاء والإيقاف . والتنقيح بالزيادة والنقص فيما يخص مواد الدستور خاص بمنتدى الشورى ، ولا يعمل بقراره فى هذا الموضوع إلا بعد المصادقة الملكية عليه .

ويهتم القسم الأول من الدستور بشأن « الحماية الخاصة » التى وطدها عقد مدريد فينص على ما يأتى :

المادة الخامسة والسبعون : لا يسوغ لأحد من أبناء الدولة المغربية أن يتخذ حماية دولة من الدول إلا فى الحالات الاستثنائية المذكورة فى المادة التاسعة والسبعين . . .

المادة السادسة والسبعون : كل شخص يحتمى بدولة من الدول سراً بدون أن يعلم الخزن (الحكومة) وبأخذ رخصة بالحماية لا تعتبر حمايته ، ويجرى عليه الجزاء المرتب على ذلك فى قانون الجزاء .

المادة السابعة والسبعون : لا يجوز لأحد من أبناء السلطنة المغربية المتخذ حماية دولة من الدول أن يدخل فى الوظائف الخزنية .

المادة الثامنة والسبعون : كل موظف فى إحدى وظائف الدولة اتخذ سراً حماية دولة من الدول ثم ظهر أنه من المحتمين يعزل للجال من وظيفته دون أن تعتبر حمايته ، ويجرى عليه الجزاء المرتب على ذلك فى قانون الجزاء .

المادة الحادية والثمانون : كل مُحْتَمٍ قديماً قبل إعلان الدستور بدولة من الدول

يبقى علي حمايته ، وعلى الحكومة أن تعاملهم معاملة تبعية تلك الدولة المحتتمى بها بدون فرق ولا تمييز .

المادة الثانية والثمانون : كل من رجع من المحتتمين إلى تبعية الدولة المغربية يقبل رجوعه ويحق له أن يتمتع كسائر أبناء الأمة بكل حقوقه الشخصية والمدنية . وينص الدستور فيما يرجع للتعليم على وجوب تأسيس مدارس ابتدائية للبنين وأخرى للبنات ، ومدارس ثانوية ، وتنظيم جامعة القرويين على أساس عصري . وتنص المادة الثامنة والثمانون على أن التعليم بالمدارس كله بالجان ، أى بلاعوض ، والنفقات اللازمة للمدارس ينظر فيها منتدى الشورى ويقررها ، فيأخذ بعضها من خزينة الدولة ، وبعضها من ريع الأوقاف وأملاك الدولة وبعضها من الأمة ، وخصوصاً الأغنياء ، كما تنص على أن التعليم الابتدائى إجبارى للذكور .

وتسمح المادة التسعون بتأسيس المدارس الحرة لكل راغب فى ذلك من المغاربة والأجانب .

وتلزم المادة الثانية والتسعون منتدى الشورى بأن (يهتم فى سنته الأولى بسن وتنظيم قوانين لكل إدارة من إدارات الحكومة للوزارات والمحاكم فى القصبات ولدار النيابة ، والمحاكم القضائية ، والعدول ، ولأمانة المستفاد (وزارة المالية) ، وللحسبة ، ولأمانة الديوانات ، وللعسكرية ، وللضرائب ، وللجبايات وغيرها . فيكون لكل من هذه الإدارات والأمور المخزنية قانون خاص بها تسير بموجبه وتعمل بمقتضاه .

لقد اشتمل مشروع الدستور على الجوانب التى كانت تشغل بال النخبة المثقفة فى البلاد ، وهو وإن لم يكن الدستور الذى يمكننا أن نشده اليوم فهو يشتمل على النواة الصالحة التى وضعت الاتجاه المغربى فى ناحية الديمقراطية الشعبية . وقد كان لنشر هذا الموضوع فى صحف المغرب صدى رددته تونس وغيرها من البلاد العربية .

لم يكدهم إعلان الحماية بشيخ في المدينة القاسية ، حتى أعلن قبطي
المبكي الثورة على قائده الأعظم ، وقتل الجنود ضباطهم الفرنسيين ، وانضم
المهاجرون للثورة ، وكان يوم الأربعاء ١٠ تموز سنة ١٩١٤ ، ولما كان في
وحوالي ٢٠ ألفاً من الهوادي المجاورين للمدينة برئاسة الزعيم المحلي ، وسيرت
الثورة في سائر الشمال والجنوب والأطلس المتوسط . وقد وجد الجنرال غورو
في (الجزيرة الكعبلية) على بعد ١٥ كيلو متراً من قسن شرية مخرج
العمليات محضرة على أحسن ما يرام من الوجوه العسكرية ، وقد حددت بها

٢ - المقاومة العسكرية

المقاومة (المقاومة) والعسكريات التي قام بها
القارة والمسلمين من غير استثناء) .
وقد وجد الفرنسيون القيادة ، وعينت فرنسا للارضايل ابوطي - الذي
كان باقيا في العاشرة بروتانيا - مقبلاً عاماً ، ولأنه ألقى الجيش الثوري الفرنسي
في مرة أكثر كلها ، وقد كلفه جرحه على بعض المراكز التي عرفت في طرق
المواصلات بين عمليته في المجموع ، ٥٦ ألف جندي في سنة ١٩١٤ ، و١٠
ألفاً سنة ١٩١٣ ، و٦٣ ألفاً سنة ١٩١٤ ، وأدى ذلك إلى تعاطف بعض
وقروض عديدة ، هيبت انظار البرلمان الفرنسي .
وقد أعلنت الحرب الكبرى ، والغرب كله - باستثناء أكبر المدن
والوادي - في ثورة عنيفة ضد الاستقلال الأجنبي ، وتقسيم مفاصل الثورة
إلى أربع جهات :
١ - جبال الريف (في شمال المغرب) .
٢ - مركز الأطلس المتوسط .

وكانت بيدنا من هذا هو ان حركة الشعب في البلاد كانت تزداد في القوة
بعد الحرب وبعثت للاسبى وتشدت قبا بعض اللجان القومية التي
تدعو الى اصلاحات في بعض الاموال السياسية المروج بالدولة من النظام
الارثوقراطي الى حكم ديمقراطي تتكون به الأمة من مراقبة اسواقها و اصلاح
مؤسساتها وان كان المشط الدولى ورفض فرنسا الاعتراف بجمهورية مصر الى
تحويلها الى راية فيها الشعب مبرزة لم ينتظرها منه ، ولذلك بدأ يفتل ويثور
بشدة من طلبة تنفيذ الوعود ، وانتفى الامر بهجوم الجيش الفرنسى على
القاهرة (مصر في البلاد) ، و اعلان الحماية في ٢٠ مارس سنة ١٩١٢

في سعيها نحو الديمقراطية - ٦

THE UNIVERSITY OF CALIFORNIA

لم يكفد خبر إعلان الحماية يشيع في المدينة الفاسية ، حتى أعلن الجيش
الملكي الثورة على قائده الأعظم ، وقتل الجنود ضباطهم الفرنسيين ، وامتد
الهباج للشعب فثار هو الآخر ، ووقعت معارك ما تزال تعرف بالأيام الدامية .
وحاصر ٢٠ ألفاً من البوادي المجاورة المدينة برياسة الزعيم الحجاجي ، وسرت
الثورة في سائر الشمال والجنوب والأطلس المتوسط . ولقد وجد الجنرال غورو
في (الحجرة الكحلا) على بعد ١٥ كيلومتراً من فاس خريطة مجموع
العمليات محضرة على أحسن ما يرام من الوجهة العسكرية ، وقد حددت بها
مذاهب المحلة (الجيش) والتكتيكات التي ستتبع ، وتشتمل على دعوة
للكفاح من أجل الوطن : (إلى الحرب المقدسة التي أصبحت واجباً على
المغاربة والمسلمين من غير استثناء) .

وقد وحد الفرنسيون القيادة ، وعينت فرنسا الماريشال ليوطي — الذي
كان بالفيلق العاشر ببروتانيا — مقيماً عاماً وقائداً أعلى لجيش الغزو الفرنسي
في مراکش كلها . وقد كلفه حصوله على بعض المراكز التي هيأت له طرق
المواصلات بين عملياته في المجموع : ٥٦ ألف جندي في سنة ١٩١٤ ، و ٧٠
ألفاً سنة ١٩١٣ ، و ٦٣ ألفاً سنة ١٩١٤ ، وأدى ذلك إلى مصاريف باهظة ،
وقروض عديدة ، هيجت انتقاد البرلمان الفرنسي .

واقعد أعلنت الحرب الكبرى ، والمغرب كله — باستثناء أكبر المدن
والمواني — في ثورة عنيفة ضد الاحتلال الأجنبي . وتنقسم مناطق الثورة
إلى أربع جهات :

١ — جبالة والريف (في شمال المغرب) .

٢ — مركز الأطلس المتوسط .

- ٣ - الأطلس الكبير (بجنوب المغرب) .
 ٤ - تافيلالت وآيت عطا (في الجنوب المغربي أيضاً) .

١ - جباله والريف :

نزل الأاسبان مدينة مليلة وسبقة المغربيتين في القرن الخامس عشر عندما كان بنو الأحمر ملوكا على غرناطة ، وجعلوا منهما مدينتين أسبانيتين بإضافة بعض الجزائر الصغيرة الملاصقة للساحل الريفى وهى بادس والنكور (الحسيمات) والجعفرية .
 وفي سنة ١٩٠٣ عقد بين فرنسا وأسبانيا اتفاق بإيعاز من الوزير دولسكاسى تقرر فيه إعطاء المنطقة الشمالية لأسبانيا فى حالة غزو فرنسا لمراكش .
 وفى سنة ١٩٠٩ جمع الأاسبان بضواحي مليلة جيشاً ذا ثلاث فرق ، وقرروا غزو الريف ، فانبرى لقاومتهم بطل الريف الأول السيد محمد آمران ، واشتد القتال بين الفريقين مدة سنتين تكبد الأاسبانيون فيها خسائر كبيرة يقدرها مؤرخوهم بعشرة آلاف قتيل ، من بينهم الجنرال بينيتو ، والجنرال فيكاريو ، وقد أبلت قبيلة القلعية فى هذه المواقع البلاء الحسن .
 وفى سنة ١٩١٣ حاول الأاسبان الهجوم على الشاون فاصطدموا بقبائل جباله ، ودار بين الفريقين قتال كبير انتهى بحضر الأاسبان فى مدينة تطوان ، ولم يخدم إلا بعد أن اتفق الأاسبان مع الريسولى الذى استطاع أن ينشر نفوذه على قبائل جباله الشمالية ، ثم عقد مع الأاسبان هدنة دامت إلى سنة ١٩١٨ ، ولذلك اضطرت أسبانيا لمهادنة قبائل الريف طيلة الحرب الكبرى تأمينا لمواصلاتها بين مليلة وسلوان والناظور ، واستمر الحال هادئاً حتى بدأت معارك البطل عبد الكريم التى سنجمل الحديث عنها من بعد .

(بغداد الشرف) بقولها قلبه -

لحفظها رسالة الكمال -

٢ - مركز الأطلس المتوسط :

أما مركز الأطلس المتوسط فقد جرت به معارك عديدة منذ سنة ١٩١١ إلى سنة ١٩٣٣ . ويمكننا أن نستخلص منها - إذا نظرنا إلى مجموعها - أربع

مراحل عظيمة الأهمية :

الأولى - اقتراب الجيش الأجنبي ومحاوله اتصاله بالجبال ؛ وتشتمل على :

(أ) مواقع بني مطير سنة ١٩١٣ .

(ب) مقاومة تادلة حتى احتلالها سنة ١٩١٣ .

(ج) مواقع خنيفرة سنة ١٩١٤ .

(د) عمليات تادلة من سنة ١٩١٥ إلى سنة ١٩١٧ .

الثانية - مهاجمة عقر كتلة القبائل في الأطلس المتوسط ؛ وتشتمل على :

(أ) خرق أزرو - ميدلت سنة ١٩١٧ .

(ب) مواقع زايان و بني مقيلد من سنة ١٩٢٠ إلى ١٩٢٣ .

الثالثة : مهاجمة الشاطيء الشمالي لوادي العبيد ؛ وتشتمل على :

(أ) مقاومة عربالة سنة ١٩٢٦ .

(ب) مهاجمة وادي العبيد سنة ١٩٢٩ ، ١٩٣٠ ، ١٩٣١ .

الرابعة : مهاجمة العدو للأطلس المتوسط ؛ وتشتمل على :

(أ) مقاومة آيت يحيى سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ .

(ب) استيصال آيت إسحاق سنة ١٩٣٢ .

(ج) مهاجمة بساط البحيرة سنة ١٩٣٢ .

(د) مواقع ملول والأطلس الأعلى ، وحصار كردوس وبادو وصرع

الكوسى سنة ١٩٣٣ .

٣ - الأطلس الكبير بمجنوب المغرب :

كانت سياسة ليوطى فى هذه الجهة التى تشتمل على قواد كبار هى مجاملة هؤلاء القواد واستمالتهم فرادى لما لهم من السلطة فى وسط القبائل . ولكن الروح القومية قضت على نفوذ هؤلاء الأفراد ، وأفسدت على ليوطى سياسته التى لم يستطع إنجازها فى الأطلس المتوسط نظراً للنظام الديمقراطى السائد هناك والذى لا يكاد يوجد معه تسلط معنوى لفرد ما . ويرجع الفضل فى توحيد قبائل الجنوب إلى الشيخ ماء العينين وولده الهبة الذى كون من حوله حركة وطنية بالمعنى الدقيق للكلمة ، وكافح الفرنسيين مطارداً هؤلاء القواد الكبار حتى احتل مدينة مراکش ، ثم انهزم فى موقعة سيدى أبى عثمان ، واستمر هو والقبائل الملتفة من حوله بالساقية الحمراء طيلة أمد الحرب الكبرى ، ولم تنته مقاومة الأطلس الكبير وسوس إلا سنة ١٩٣٥

٤ - تافيهولت وآيت عطا فى الجنوب المغربى أيضاً :

استمرت هذه الجهة فى مقاومتها للفرنسيين مدة ٢٣ عاماً قاد معاركها أولاً الشريف السمالى الذى يعرف بموحا وحمو نيفروطن ، وهو بطل تافيلالات الذى قدد الفرنسيين بنخطر كبير سنة ١٩١٧ فوجهوا عليه جيشاً من مكناس بقيادة الجنرال بويميرو ذراع ليوطى الأيمن ، وأمدوه بجيش عين الصفراء من الجزائر واستمر الجيشان فى قتاله مدة أربع سنين تسكبد فيها الفرنسيون خسائر عديدة ومات بها كثير من الضباط ، وأصيب بويميرو برصاصة فى عموده الفقرى كانت السبب فى موته بعد سنتين . أما الشريف السمالى فقد اغتيل ، وخافه فى تدبير القبائل وقيادة حملاتها أبو القاسم النقادى الذى واصل المقاومة إلى سنة ١٩٣٥ حيث استسلم ، ولا يزال معتقلاً بمدينة عيون سيدى ملوك إلى اليوم .

ذلك هو إجمال مراحل المقاومة المغربية للدفاع عن الاستقلال ، ولو أردنا
 أن نفصل هذه المواقع ونتحدث عن رجالها ، لاضطررنا إلى كتابة مجلدات ،
 كلها مليئة بأخبار البطولة وأنباء الشهامة المغربية التي لم يسبق أن سجل التاريخ
 الحديث مثلها لشعب من شعوب الأرض على الإطلاق . ولذلك نرى أن نجتزئ
 بإجمال الحديث عن الحرب الريفية لما لها من العلاقة بتكوين الحركة الوطنية
 القائمة ، ولأن بطولها الكبير قد عاود الجهاد على رأس «لجنة تحرير المغرب العربي»
 منذ نزوله بأرض الكفانة .

التي كان سود المقاومة المغربية في كثير من الجهات كان يحمل بعض الأجناب
 وبالأخص الفرنسيين من الروح القتلية لهدم كثير من كنيس الأضرحة وشيبت
 المذاهب ، كما أنها عمد السبيل لإغارات الشوون الرياضية لتعمل عملها في تفرقة
 تحمل الكتل المتعددة كي تسود عليها مبادئ كانت حركة أيقونة الوطنية كبر مقتدر
 وأنه السلطات الفرنسية لتشكل القوى في المغرب ، إذ شهدت القبائل المسلحة
 التمسك كنفها بين مدينة مراكش والسيقل كما تتجمع تحت قيادة شخص
 واحد ، متماسكة كل الاعتبارات الخلية ، متدافعة عن فكرها واحدة هي استقلال
 المغرب ووحدته .

سواءً شهد أحد كبار الصحابة في المغرب في كتابه يوم
 في عاصمة المغرب وعلميات استقبال الأمن في الأطلس الركنية ، عدا إلى
 (الأملون المرزوقين للاريدال ليوطي : بالظهور القوة لشملا لتمسكها بسورب
 طريق سوت جمللا ، لا يمكن تطونه عن هذا الشعب المنحصر في الدفاع
 عن استقلاله إلى كبر وموت من حياة ، وذلك في أوجها ، كثيرا من أن أخلص
 القبائل للسلطان بارت عليه حيا وقع الحاقه بركنت أشد مفادته ليقوتسها عليه
 من بعض القبائل التي عرف بها أنها شورا تخلفت الغاسبات) . ويقول بعد
 ذلك : (إذا كانت جمهورية لإقامة الشوون الأهلية فمن قلت بالقبائل ، ذلك
 لأن تصورها يرضون أن يتفقوا بالإدعوتها إلا إذا بلغوا كل ما يحسبونه من

لدى أياغ : راكقت لانه ولعلنا نمين فلا تموتلنا راحه رالجيا به شكه
 ، ثابايد نمونلنا سرا لاجل لولاه لالاج من د شاصتا وهاهما ماله راحه نأ
 عن لكال ربه نأ أرقس بان في القيا بظلمة قلوبنا دلي أومنا بوا كلفه أوتيفيك لولا
 بوندي نأ أرقس ثالباه روق الله كان راد من نكا بس معش رجه نيبعثا لوكوث بيمطبا
 المينلنا لذكور حان من بامسفة فاه لكال نه المرال القيف الماب يطمان به شيبعلنا ان العزل
 بوقر عالب ظلمة ان لاف ذنب لال نعالها لفظا كلفنا به لال لفظ بيلنا لاله من نأ وبقطاة
 لالكا عيبه نسلط بيدي نرد نال و ربيع فالتقطنا ان من أياغيا نال نال
 بغير من شايخ ماء البيون رولاه المية الذي كون من حوله بحر كاه وطنية
 بغير من قديم التكاية ، وكانع الرزمين تعازفا بولاه الزواد الكبار حتى
 اصل بقصة سرا كشي ، ثم شيوم في موقفة سيدي أبي عنان ، واستمر هو
 وقبائله من حوله بالثافية الخراء بطيلة أمد الحرب الكورى ، ولم تته
 قلوبا الأمس الكور وسوس إلا سنة ١٩٢٥

١ - تاريخيات رأيت عطا في النور القبرى أيضا

استمرت هذه المية في مقاومتها لقرنيين سنة ١٢٧٠ عاما قاد بكارها أولا
 الشرف بملال الذي يعرف بـ محو و بوطن ، وهو رجل ثابلات الذي
 عهد له بغير بظفر كبير سنة ١٩١٧ فوجوه عليه جيشا من مكملين بقيادة
 الليرة ، بود فراع لوطى الأمن ، وأمدوا بيمين عين المستفرا من الخوار
 ومطرح بغير من فاه مدة أربع سنين تكاد نيا الرشمون خبوا حبيبة
 وبطرس بغير من القتل ، وأمهات وبعود برصاحة في مجوده القبرى كانت
 البيون بغير من بغير ، أما الشرف الملال فذا أهول ، وشقق تدبر
 الملال وكيف بطلها أو التكم العاضى الذي واصل للقاوة إلى سنة ١٩٥٥
 حيث استلم ، ولا يزال مظلوما عشية بيون سيدي ملوك إلى اليوم .

THE UNIVERSITY OF CHICAGO

الحرب الريفية

أشرنا في الحديث عن مواقع الأطلس الكبير إلى الروح القومية التي بعثها الشيخ ماء العينين وولده الهبة كرد فعل لروح القبلية التي أراد ليوطي بسياسة القواد الكبار أن يبعثها من مرقدتها . والحقيقة أن الدفاع الإقليمي الذي كان يسود المقاومة المغربية في كثير من الجهات كان يخيل لبعض الأجانب وبالأخص الفرنسيين أن الروح القبلية تفيدهم كثيراً في كسب الأنصار وتشجيع المقاتلين ، كما أنها تمهد السبيل لإدارات الشؤون السياسية لتعمل عملها في تفرقة شمل السكتل المتحدة كي تسود عليها ، وقد كانت حركة الهبة الوطنية أكبر مظهر رآته السلطات الفرنسية للتسكتل القومي في المغرب ؛ إذ شاهدت القبائل العديدة المتساكنة فيما بين مدينة مراكش والسنغال كلها تتجمع تحت قيادة شخص واحد ، متناسية كل الاعتبارات المحلية ، مدافعة عن فكرة واحدة هي استقلال المغرب ووحدته .

ولقد شهد أحد كبار الفتح الفرنسي الجنرال ا . جويوم في كتابه عن « برابرة المغرب وعمليات استتباب الأمن في الأطلس المركزي » بما يأتي : (الأسلوب العزيز على الماريشال ليوطي : « أظهر القوة لئلا تستعملها — ورب طريق ساوت جيفلا » لا يمكن تطبيقه على هذا الشعب المتحمس في الدفاع عن استقلاله إلى آخر رمق من حياته . والذي أدهشنا كثيراً هو أن أخلص القبائل للسلطان ثارت عليه حينما وقع الحماية ، وكانت أشد مقاتلة لنا وتعصباً علينا من بعض القبائل التي عرف عنها أنها تشور بمختلف المناسبات) . ويقول بعد ذلك : (إذا كانت مجهودات إدارة الشؤون الأهلية قد كللت بالفشل ، فذلك لأن خصومنا يرفضون أن يتقهقروا إزاء قوتنا إلا إذا بذلوا كل ما يملكونه من

جهد في المقاومة) . ويقول قبل هذا : (إنه كثيراً ما نستحضر أمام فشل
 محاولتنا هذه الكلمة التي قالها المارشال بيجو : « حقيقة من المضحك والمؤلم
 معاً أن نسمع ونقرأ ما يقوله كتماننا وخطباؤنا الذين ينصحوننا بأن نستعمل
 كوسيلة لجلب خصومنا أسلوباً عادلاً ، وأن نجعل العرب يحسون عدوياً تقاليدنا
 وفوائد مدنيتنا ، إن هذا شيء جميل وعال بدون شك ، ولقد تذوقته أنا أكثر
 من كل أحد ، ولكن كيف نفعل هذا مع شعب يفر من قربنا ، ولا يترك أمامنا
 إلا مقاتلين أشداء يجيبون عن الجمل العاطفية بإطلاق الرصاص ؟ ! ») .
 تلك هي الروح المغربية حقاً . إن الشعب لم يقبل الاقتراب من الفرنسيين
 ولا من الأسبان ، ولم يرد الاغترار بادعائهم أنهم لم يجيئوا إلى المغرب فاتحين
 وإنما وردوا عليه ممدنين مساعدين . ولقد ظهر باجماع السكك على الدفاع مهما
 كانت الوسائل المتبعة أن القومية المغربية راسخة ، وأنها فوق كل الاعتبارات
 العصرية مستمدة من روح الدفاع عن النفس الذي هو حق طبعي للإنسانية كلها
 ولكن هذه الروح ستتجلى أكثر من كل مرة أخرى في الحرب الريفية
 التي عرف بطلها عبد الكريم كيف ينسق أساليبها وينظم مناهجها .
 كان والد محمد عبد الكريم هو الذي استأنف تنظيم المقاومة للأسبانيين
 بعد أن فشلت كل محاولات هؤلاء لإفناعه بالخضوع لهم والامتثال لحكمهم ،
 وحاصر (تفريست) حيث وقف عندها يوماً وعشرين يوماً ، ثم سقط مريضاً ،
 وخلف لابنيه محمد ومحمد ميراث الدفاع عن الريف وتخليص المغرب كله من يد
 الأجنبي . وكان أول ما قام به الزعيم عبد الكريم هو تحرير مركز (دار أبارا)
 الذي استولى عليه الأسبان ، وقد استطاع أن يخلصه بثلاثمائة مقاتل كانوا معه ،
 وأن يطرد العدو بعد معركة شديدة خسر فيها الأسبان أربعمائة جندي وستة
 من الضباط ، وغنم فيها الريفيون كثيراً من البنادق والمدافع والذخيرة .
 وكان لهذا النصر أثره في توحيد صفوف الريفيين من حول الأمير ، والقضاء
 على كل الدعايات التي كان يقوم بها خونة مغرضون ضداً عليه وعلى عائلته .

ثم هجم الجنرال سيلفستري في جهة (سيدى بيسان) في الشمال الغربي من
(أنوال) ، ولكن جنود الأمير دحرته وكبدته خسائر فادحة تقدر بثلاثمئة
وأربعة عشر قتيلًا بينما خسر الريفيون سبعة عشر من رجالهم .

ثم جرت إحدى المعارك الكبيرة التي تعرف بمعركة « أنوال » ، وكانت
شديدة وقوية ؛ إذ كان الجنرال سيلفستري يهجم فيها كل يوم ، ويزداد اشتداداً
وقوة في كل هجوم ، واستمرت المعركة ستة أيام اضطر فيها العدو إلى الانسحاب
وإخلاء مركز أنوال وكل المراكز التي من حولها . وكان تقهقر الأسبانيين في
شكل هروب سريع لم يحتج معه مواطنونا الريفيون أثناء متابعتهم لاستعمال
السلاح ، وسقط بانهمزام الأسبان أكثر من مائة مركز حربي في يد
عبد الكريم ، وكانت الطريق مليئة بالقتلى ، وغنم المجاهدون مائتي مدفع
وعشرين ألف بندقية وكميات وفيرة من المعدات والذخيرة وزهاء المليون
خرطوشة وعدداً كبيراً من السيارات والحافلات وغيرها من حاجيات الجيش ،
وبلغ عدد الأسرى سبعائة شخص . وتعتبر هذه الهزيمة الأداة الفعالة التي منحت
عبد الكريم الوسيلة المادية لتنظيم جيش ذي عتاد ومواد لم تكن له وسائل
لاكتسابها ، زيادة على ما بعثته في نفوس قومه من الروح المعنوية التي يذكها
النصر وبعثها اليقين بالظفر .

وأعقبت هذه المعركة موقعة حربية عظيمة أخرى هي « موقعة عمريت » ،
فقد انكسر فيها الأسبانيون انكساراً شنيعاً وفضيعاً ، وقد وصل الجيش الريفي
إلى قرب مليلة .

وفي سنة ١٩٢٢ و ١٩٢٣ كان الأسبان قد أعدوا تنظيم فلولهم وتجهيز
جيوش عديدة ، فإرسلوا قوات عظيمة بقيادة الجنرال برانجي ، فهاجمت الريفيين
وجرت بين الفريقين معارك على طول خط مليلة - كوبا - الحسيمة ، كانت
سجالاً بين الطرفين . ثم هجم الريفيون هجوماً صادقاً على الأسبان فردوا العدو على
أعقابهم إلى مليلة بعد ما كبدوه خسائر كبيرة ، وسلبوا كل ما معه من ذخيرة وعتاد .

وحيثما علمت الحكومة الأسبانية بهذه الكارثة عقدت مجلساً حربياً قرر وقف الزحف والسعي للاتفاق ، فسافر رئيس الوزراء وزملاؤه إلى مالقة واستدعوا الجنرال برانجي القائد العام بمنطقة الريف والمقيم العام بالمنطقة الأسبانية من المغرب ، فبلغوه قرار الحكومة ولكنه عارض في ذلك كل المعارضة .

وقد استأنف برانجي هجومه الجديد في شهر مارس من سنة ١٩٢٢ حيث حشد ٥٠ ألف مقاتل بالحسيمة ، وقوى عظمية أخرى بناحية مائلة للاخداق بجبل بني عروس أملا في مهاجمة عبد الكريم بأجدير .

وفي اليوم الخامس والعشرين من الشهر قام الريفيون بهجوم عنيف عام على طول الخط ، وحمل وطيس المعركة حول الحسيمة ، وشاركت فيها المدفعية الريفية للمرة الأولى ، ودامت المعركة كامل أسبوع فتك فيه الريفيون بالعدو فتسكا ذريعاً ، وتم لهم النصر ، وقتل من جيش الجنرال برانجي ٥ آلاف جندي ، وأسر ٣ آلاف ، وجرح الجنرال نفسه بجرحين خطيرين في صدره ، وسافر إلى مدريد حيث قرر مع أركان حربه العدول عن خطة الهجوم على أجدير ، والاكتفاء بجمع القوى حول مائلة لتوسيع منطقتهم حول ميناها .

أما الريفيون فلم يحفلوا بقرار أركان الحرب الأسبانيين ، بل واصلوا هجومهم ودمروا عدة مراكز أسبانية ، وأغرقوا بوارج جربة ، وشاركت سفينتهم الوحيدة في هذا الهجوم ، وقد أثر عمل الريفيين أثراً كبيراً في معنوية الأسبان فهاجت خواطر الشعب .

وعلى أثر هزيمة الحسيمة انتدبت حكومة مدريد المثرى الأسباني (ارشيفانا) للتفاهم مع عبد الكريم على عقد هدنة تعتبر مقدمة لصلح يعقده الطرفان ، وتفك فيها الأسارى فوصل السفير لا جدير ، وعقد مع الأمير عدة اجتماعات انتهت بالاتفاق على الهدنة المؤقتة ، وفك أسرى الأسبان مقابل مبالغ تؤديها أسبانيا لحكومة الريف ، مع تسريح جميع المسجونين الريفيين . وقد جرت عدة محادثات لعقد الصلح لم تؤد إلى نتيجة عملية ؛ إذ كان الريفيون

يطالبون باستقلال المغرب الشمالى عن أسبانيا ، بينما لا تريد أسبانيا أن تعدد
 بأكثر من استقلال داخلى .
 وفى سنة ١٩٢٣ غاود الريفيون المهجوم بقوة تبلغ ٧٠٠٠ مقاتل على سفح
 جبل درسة - شفشاون فاستولت على مراكز العدو الأمامية . ثم لما لم تنجح فى
 التغلب على مركز تراس - وجهت همتها إلى مدينة (داغيت) حيث وقعت
 هناك معارك هائلة أصلى الريفيون فيها الأسبان ناراً حامية ، وحافت أثرها بالعدو
 موقعة (عربيت = أنوال) وأصبح الجيش الأسباني فى خطر ، وصرح المسؤولون
 بأن القضية أصبحت حرجة جداً .
 وقد اجتمع مجلس الوزراء الأسباني على إثر هذه الحوادث ، وقرر انتداب
 وفد للمفاوضة مع عبد الكريم فى عقد الصلح ، فوصل الوفد لتطوان ، وانتدب
 الأمير اثنين من رجاله وعقد بين الطرفين مؤتمر هام تكررت فيه الاجتماعات دون
 أن يصل إلى حل مرضى . وقد كان الوفد الريفى متمسكاً بمقتضيات الميثاق
 الوطنى ، بينما كان الأسبانيون لا يمنحون إلا بعض الترضيات البسيطة . وقد كتب
 سكرتير الوفد الأسباني إلى وزير خارجية الريف رسالة ، كل ما يعرض فيها هو
 أن لا تقع المفاوضات إلا فى منح نوع من التغيير الإدارى والاقتصادى فى القبائل
 الريفية ، وفى الوظيفة أو المنصب الذى يشغله الأمير عبد الكريم بصفته نائباً
 عن خليفة السلطان فى حكومة الريف ، وقد صرح السكرتير بأنه لا يمكن أى
 مفاوضة فيما يرجع للاستقلال أو لإلغاء معاهدة الحماية .
 ولكن وزير خارجية الريف أجاب على هذا العرض بكتاب طويل من أهم
 ما جاء فيه : (إن الحكومة الريفية التى تأسست على قواعد عصرية وقوانين
 مدنية تعتبر نفسها مستقلة سياسياً واقتصادياً آملة أن تعيش حرة مثل سائر
 الشعوب ، وترى لنفسها أحقية امتلاك ترابها قبل كل دولة ، وتعد الجانب
 الاستعمارى الأسباني معتدياً غاصباً لاحق له فيما يزعمه من نشر الحماية على حكومة
 الريف ؛ لأن الريف لم يعترف بهذه الحالة أصلاً ولن يعترف بها ، بل يرفضها

رفضاً ، ويلتزم أن يحكم نفسه بنفسه ، ويسعى في نوال حقوقه الشرعية التي
 لا نزاع فيها ويدافع عن استقلاله التام بكل الوسائل الطبيعية الخ .
 ولما لم ينجح مؤتمر تطوان عادت الحرب إلى الاشتعال ، وتوالت المواقع التي
 أصبح النصر فيها حليف الريفيين ، والتي لا يزيد أن نسردها جميعاً . وفي
 سنة ١٩٢٤ انضمت القبائل التي تقيم في المربع الواقع بين نهر تطوان والانجرة
 ووادي اللو ، وطريق تطوان - شفشاون إلى المجاهدين ، وانقضت على جيوش
 الأسبان من كل جهة ، فزاد ذلك وضوحاً في الحركة القومية التي لم تعد خاصة
 بقبائل الريف ، بل شملت غيرهم من قبائل الجبل ، كما أعطوا الحرب قوة مادية
 ومعنوية كان لها أثر مفعول في انهزام كل الجبهات الأسبانية ، وتابعتها القوات
 المغربية من (الفندق) إلى (العرائش) ، وسدت الطريق بين طنجة وتطوان ،
 واقتربت من تطوان من الجهة الأخرى .
 وحينئذ جاء الجنرال بريمودي ريفيرا الدكتاتور الأسباني إلى تطوان ، وعقد
 مؤتمراً عسكرياً ضم اثني عشر قائداً أسبانياً ، وقرروا إعلان الأحكام العرفية في
 سائر أنحاء المغرب الشمالي ، واستقدام سائر القوات التي بأسبانيا ، وتولى بنفسه
 وظيفة المقيم العام زيادة على كونه رئيس حكومة مدريد ، وقرر عدم مهاجمة
 النواحي الداخلية ، والاكتفاء بحماية الموانئ والدخول في مفاوضات مع البطل
 عبد الكريم .
 انتدب بريمودي ريفيرا السنيور (ارشيفانا) ، وعين الأمير صهره السيد
 محمد بن محمدي ، وقد عرضت أسبانيا على الأمير الصلح على أساس تخليها عن
 المواقع التي جلت عنها ، فلم يقبل المندوب المغربي ذلك وطالب :
 ١ - بأن تدفع أسبانيا ٢٠ مليوناً من (البسيطات) كتعويض .
 ٢ - وأن تسلم أسبانيا لحكومة الريف ١٥ طائرة ، ومائة بندقية ، ومائة
 وعشرين بطارية مدافع جبلية .
 ٣ - وأن يجلو الأسبان عن مراكش إلى حدود مليلة وسبتة .

٤ - وإذا قبلت أسبانيا هذه المبادئ يبحث في أمر الصلح وتبادل الأسرى .
ولسكن الأسبانيون لم يقبلوا هذه الشروط ، وبدأوا ينسحبون من مائتي
مرا كز من سرا كزهم تطبيقاً لقرار المجلس الحربى .

وما وصل الجيش الأسباني للخط الذى قرر الوقوف عنده حتى ثارت قبائل
الانجيرة الفاطنة وراء ذلك الخط فيما بين تطوان وحدود طنجة ثورة أقت الرعب
فى نفوس الحماة ، وهددت جيشهم بنكبات عظيمة ، وقطعت عليهم وسائل
المون والاتصال .

فكانت فرنسا قد أرسلت أسبانيا من المنطقة الشمالية بالرقود وكان الفرنسيون فى
مادى الأسرى يظنون أن عمل عبد الكريم يكامل الخطط ويحاول التماسك
ليوطى الأسرى مع عبد الكريم علاقات طامرها الود والتسليم للكر والمطامع
ولكنه فى الوقت الذى كان يرفع تقاريره للحكومة الفرنسية ، حينها حربية
الحدود بين فرنسا وكوتة غرنا فى غرب من الغرب بحاور المنطقة المغربية ، ذلك
ذلك من الخطر على سلامة الأيام الأفريقي . ثم كان يصعب فرنسا بالفرنسيين
على أن يستطيع أسبانيا تم الزيميين وسبقها إلا تنظر فرنسا لظروف حمرات
عرب الأريجة فما لم ينجح مائة ليست بحاجة إليها .
ولسكن الفرنسيين لم يستطيعوا الصبر ، بل تقدموا لمواجهة قبائل روية على
تتم حصولاً أمامية المناطق الريفية بدمرى جواهر القبايل التي تمت التمرد
الفرنسى من مهاجمة الريفيين .

وقد روى مؤلف في مذكرات عبد الكريم ، بقوله : إن الأمير كعب
الريفى فى بيان الأسباب التي حثته على الدخول فى حرب فرنسا يأتى بأنه قد
كنا فيه من الدلالة على الروية القوية التي كانت تملأ نفس الأمير الريفى ،
وقد حثه العمل على تحرير شمل بلاد المغرب الأقصى .
من الرعب فارتد أحدث تقدم الفرنسيين إلى وادى وادى ثورة كوية

وقد قال ابن خلدون في الحروب البنية ان ما يقع في تلك الحروب من
 الخراب والدمار في المدن والبلدات لا يقدر على ان يمتد الى
 خارجها الا في حالات نادرة جداً. وقد اورد ابن خلدون في كتابه
 في معرفة دول الهند ما يثبت ذلك من جهة اخرى. وقد اورد
 ابن خلدون في كتابه في معرفة دول الهند ما يثبت ذلك من جهة
 اخرى. وقد اورد ابن خلدون في كتابه في معرفة دول الهند ما يثبت
 ذلك من جهة اخرى. وقد اورد ابن خلدون في كتابه في معرفة دول
 الهند ما يثبت ذلك من جهة اخرى. وقد اورد ابن خلدون في كتابه
 في معرفة دول الهند ما يثبت ذلك من جهة اخرى. وقد اورد ابن
 خلدون في كتابه في معرفة دول الهند ما يثبت ذلك من جهة اخرى.

وقد اورد ابن خلدون في كتابه في معرفة دول الهند ما يثبت ذلك
 من جهة اخرى. وقد اورد ابن خلدون في كتابه في معرفة دول الهند
 ما يثبت ذلك من جهة اخرى. وقد اورد ابن خلدون في كتابه في
 معرفة دول الهند ما يثبت ذلك من جهة اخرى. وقد اورد ابن
 خلدون في كتابه في معرفة دول الهند ما يثبت ذلك من جهة اخرى.

الحرب مع فرنسا

لقد كانت سياسة الأمير عبد الكريم في بادىء الأمر تعمل بكل مجهوداتها لئلا تنضم فرنسا لأسبانيا في مقاومة الحركة التحريرية ، وكان يرى أن الأوفق لنجاح القضية هو العمل على كسب الوقت ، وتمديد أمد المجاملة لفرنسا ريثما يتم إقصاء أسبانيا عن المنطقة الشمالية بالمرّة ، وكان الفرنسيون في بادىء الأمر ينظرون إلى عمل عبد الكريم بكامل التحفظ ، وحاول الماريشال ليوطى أن يربط مع عبد الكريم علاقات ظاهرها الود وباطنها المكر والخداع ، ولكنه في الوقت نفسه كان يرفع تقاريره للحكومة الفرنسية ، مبيناً ضرورة الحذر من قيام حكومة حرة في جزء من المغرب مجاور للمنطقة الفرنسية ، لما في ذلك من الخطر على سلامة الشمال الأفريقي . نعم كان ينصح فرنسا بالتربص عمى أن تستطيع أسبانيا قهر الريفيين وحدها فلا تضطر فرنسا لخوض غمرات حرب ، ربما تواجه فيها تضحيات مادية ليست بحاجة إليها .

ولكن الفرنسيين لم يستطيعوا الصبر ، بل تقدموا لمهاجمة قبائل ورغة التي تعتبر حصوناً أمامية المناطق الريفية بدعوى حماية القبائل التي تحت النفوذ الفرنسي من مهاجمة الريفيين .

وقد روى مؤلف « مذكرات عبد الكريم » بقلمه : أن الأمير كتب إليه في بيان الأسباب التي حملته على الدخول في حرب فرنسا ما نرى فائدة نقله لما فيه من الدلالة على الرغبة القومية التي كانت تملأ نفس الزعيم الريفي ، وتدفعه للعمل على تحرير شامل لسائر مناطق المغرب الأقصى :

قال الزعيم « لقد أحدث تقدم الفرنسيين إلى « وادي ورغة » ثورة كبيرة

بين القبائل الريفية ، فتوسلت بذلك لإخضاع بعض القبائل الجبلية الريفية التي كانت ما تزال معتصمة بجبالها لا تحرك ساكناً لمساعدتنا في هذه الحرب التي نقوسل بها للوصول إلى استقلالنا ، ولما تمكنت من إخماد الفتنة بين قبائل غمارة وصنهاجة أخذت أهاجم المراكز الأسبانية واحداً بعد الآخر ، ولقد حدثت مناوشات على الحدود بين الفرنسيين والريفيين أثناء جلاء الأسبان كان السبب المباشر لوقوعها عدم وجود حدود طبيعية بين المنطقتين ؛ فإن هناك شقة واقعة في الشمال الشرقي من فاس تسمى (وادي ورغة العليا) لم يقدم أحد على احتلالها للآن ، ولكن الفرنسيين يدعون أنها جزء من البلاد المشمولة بحمايتهم ، فإلى هذه الشقة بعثت سنة ١٩٢٤ قوة من المجاهدين انضم إليهم رجال القبائل الوطنية ، واعتصموا كلهم بمواقع منيعة ، وأخذ رجال الأمير يتلقون تعليماتهم منه رأساً » قال الأمير :

« إن هذه الشقة كانت تحت سيطرة الريف المباشرة لما أقدم الفرنسيون على احتلالها أخيراً ، وسيان عندي إذا كانت أسبانيا تعدها تابعة لها أو كان الفرنسيون يحسبونها جزءاً من البلاد المشمولة بحمايتهم ، ما دامت الحكومة الريفية لم تعترف قط بتقسيم المغرب الأقصى إلى مناطق مشمولة بحمايات أجنبية مختلفة » (١)

وأياما كان فإن فاتح مايو من سنة ١٩٢٥ كان بدء حرب شديدة بين حركة التحرير الريفية وقوات فرنسا .

ولقد استمرت المعارك الشديدة بين الطرفين ، وتوالى انهزام الفرنسيين أمام المقاومة العظيمة التي بذلها المواطنون المغاربة من أجل التحرر ، وبدأت القبائل تنضم من تلقاء نفسها للاتحاد القومي الملتف حول الأمير عبد الكريم ، واضطرت الحكومة الفرنسية أنقل الماريشال ليوطي وتعيين مسيو ستيفن بدلا عنه ، كما عينت الجنرال نولان قائداً أعلى للعمليات ، وكلفت الماريشال بيتان

(١) ترجمة الأستاذ عمر أبو النصر في كتابه : بطل الريف ص ١٧٨ .

بمهمة تسييرها . وبعدها نظم المارشال وسائل القتال في المنطقة الفرنسية توجه إلى سبتة وتطوان لتنسيق العمليات مع الجنرال بريمو دي ريفيرا . وقد اندهش الفرنسيون والأسبان لاستمرار المقاومة المغربية ، وقوة الدفاع والهجوم التي ظهر بها المسكاحون المغاربة ، ودقة الخطط والتوجيهات العسكرية حتى رددت الصحف الفرنسية والأجنبية إعجابها ببطولة الشعب المغربي واستبساله في الدفاع عن نفسه . وقامت في كل من أسبانيا وفرنسا حركة شعبية تعلن الاستياء من عمليات استعمارية أدت إلى تدمير كثير من الأبناء وإنزال الشقاء بعيد من الأرامل يطالب العمالة في كل من البلدين بتوقيف الحرب الريفية والاتفاق مع المغاربة على أساس مقبول .

وإزاء ذلك صرح رئيس الوزارة الفرنسية بأنه تم الاتفاق مع أسبانيا على شروط الصلح المراد عرضها على عبد الكريم ، وهذه الشروط تضمن لأهل الريف حريتهم التامة في شؤونهم الزراعية والاقتصادية والادارية تحت سيادة سلطان المغرب الأقصى الاسمية ، وقد يطلب من الأمير التسليم ببعض المطالب الخاصة بالسلاح ، ولا يطلب منه تسليم كل معداته الحربية . ولكن هذه المطالب لم تتفق مع ما يريده الأمير من حرية تامة لسائر مناطق المغرب ، ولذلك لم تؤد إلى النتيجة المقصودة منها .

لقد كانت الحرب مع فرنسا قاسية وشديدة ، وكان الأمر فيها سجالات بين المغاربة والفرنسيين ، ولا يمكننا أن نسردها هنا مواقعها ولا أيامها المجيدة لأن ذلك يخرج بنا عن الغاية التي نقصدها من هذا البحث ، ويكفي أن نقول إن موقعي (البيبان) و (الكيفان) وأمثالهما هزت أركان القوة الفرنسية — الأسبانية ، وجعلت المارشال بيتان يجلب كل ما لفرنسا من مختلف القوات البرية والبحرية والجوية التي قهرت من قبلها المانيا في فيردان ، ولذلك لاغرابة أن ترى القوة تفوز على الحق مؤقتاً ، خصوصاً بعد أن قام جماعة من أعيان المشيخة كعبد الرحمن الدراوي وحيدو الوزاني يبعث الضعف في نفوس بعض أتباعهم باسم

الدين ، والدين منهم ومن تعاليمهم براء ، وانتهت هذه الحرب التحريرية بتسليم
الأمير يوم ٢٥ مايو سنة ١٩٢٦ فنقل إلى فاس ومنها إلى منسفي (لارينيون)
حيث بقي هو وأخوه وعمه واحداً وعشرين عاماً .

هذه الحرب الريفية من الوجة العسكرية ، وقد رأينا كيف استطاع قائدها
العظيم أن يحشد فيها كل القوات المعنوية التي كانت كامنة في الشعب ومحتاجة
لمن يحررها في سبيل الدفاع عن حريته ، ولقد أخبرني الأمير عبد الكريم : أنه
وصل الاتفاق بين الأفراد والجماعات إلى حد أن ذوى الثأر الذين لم يكونوا
يكلمون رازيهم تخاصوا معهم ، وتناسوا كل ما بينهم من خزازات ، وسأخوا
قاتلي آبائهم وأقاربهم في سبيل المثل الأعلى الذي بعثه هذا الزعيم النبيل في
نفوسهم ، وأبهم للدفاع عنه والموت في سبيله ، وهذا المثل الأعلى لم يكن
إلا تحرير المغرب واستعادة وحدته الترابية . وتمتد كتبت جريدة المورنج
بوست الانجليزية تقول : إنه لم يبق دليل على أن وراء القتال الناشب الآن بين
المغاربة والفرنسيين عاملاً دينياً ، ولكن روح الكبرياء القومية هو الذي يحتمل
في صدر عبد الكريم ، وهو مظهر من مظاهر مبدأ تقرير المصير الذي وصفه مستر
لانسانغ خير وصف إذ قال : « إن تقرير المصير عبارة محشوة بالديناميت » .
ولقد وجد الأمير من الشعب إخلاصاً وافية وثباتاً وتفانياً لا يضاهيه إلا
ما نتحدث به الروايات عن سير الأعظم وصفات الأبطال ، ولقد حاول المستعمرون
القضاء عليه بمختلف الوسائل فلم ينجحوا ، وفكروا في قتله غيلة ولكن
إخلاص قومه له كان يحول دون تنفيذ ذلك بصفة من الصفات .
حدثني الزعيم محمد بن عبد الكريم بالقاهرة : أن الكولونيل مونستيريو
القائد الأسباني لمعركة النكور اتفق ذات مرة مع محمد بن الحاج محمد أفقيير
المسكنى عند الأسبانيين ببايزيكي على سم الأمير ، وكان حاضراً على الاتفاق ابن
سعيد السلوى ، وحمل أفقيير قنينة سم ، وجاء معه ثلثة من الإسبانين حاملين

عديداً من الديناميت لنسف دار الأمير بعد سمة . وما وصل إلى أجدير حتى بلغ
 الأمير ما قدم من أجله ، وقدم له القنينة ، وحمل له الأسبانيين الذين معه
 كأسارى ، وناهيك بإخلاص هذا الرجل الشعبي الذى أقل ما يقال عنه إن
 إخلاصه لبلاده لم يكن واضحاً إلى حد ألا يثق به الأسبانيون ويتآمروا معه
 على الفتك ببطل الريف ، ويضعوا تحت تصرفه أفراداً من مواطنهم للقيام
 بالاستفادة من الدهشة التى تعتري الجمهور بعد قتل رئيسه .

أما بعض أدمعاء الطرق الذين اختاروا خدمة الأجنبي على تأييد الإسلام
 والوطن ، فقد احتاط منهم زعماء الريف ، وقضوا على كل من استطاعوا القضاء
 عليه منهم ، ولكن الثقة الشعبية فى هذه الطبقة لم تكن ضعيفة إلى الحد الذى
 لا يمكنهم معه أن ينفثوا سمومهم ، خصوصاً فى أوقات تضعف فيها القوة العسكرية
 وقد حاول الأمير أن يصلح من النفسية العامة بنشر السلفية فى الأوساط ، ولكن
 هل يستطيع أحد أن يغير ذهنية شعب كامل فى بعض سنوات !؟

ولقد أخبرنى الفقيه أبو لحية الذى كان وزير العدل فى الحرب الريفية ،
 ثم نفى إلى آسفى بعد نهاية الحرب : أن البطل عبد الكريم كان يلزمه مطالعة
 كتاب التفسير للشيخ رشيد رضا ، وغيره من كتب الإصلاح الدينى قاصداً
 بذلك تنوير فكره ، وكان رحمه الله من أسرة تعتقد فى الكثير من الخوارق ،
 وتتبع أربابها دون تفريق أو تمييز .

وروى محرر المساتان العسكري : أن عبد الكريم قال له : نحن المسلمين
 لا نزال فى غفلة ممضة ، ومن الحق أن نفعل ما يريد بنا المصلحون من الرجوع
 إلى الفطرة الإسلامية الأولى ، وننبذ العادات والتقاليد التى تمسكت من
 الإسلام والمسلمين ، والتى ليست من الدين فى شىء أبداً .

ولقد حاول الفرنسيون فى دعايتهم أن يجعلوا من زعيم الريف مجرد نائر
 راغب فى الملك أو ناظم يطالب بالسلطان ، ولكن الأمير لم يتأخر عن التصريح
 فى الوقت المناسب بأنه لا يرغب إلا فى تحرير البلاد ، وأنه لم يثر ولن يثور أبداً

دستور الجمهورية الريفية

ومن حسن الحظ أن هذه الحركة التحريرية كانت كسابقتها ذات اتجاه ديموقراطي يرمى لتحسين حالة الشعب ، في الوقت الذي تعمل فيه للذود عن كيانه وحماية حوزته ، ولم يكن تأسيس الجمهورية عدولاً عن فكرة الملكية في نظر من قاموا به من زعماء الريف ، ولكنهم في الحقيقة لم يكونوا يستطيعون الكلام باسم ملك المغرب الذي جعلته ظروفه القهرية في منطقة النفوذ الفرنسي ، ولم يريدوا أن يقعوا في الخطأ الذي وقع فيه الهبة ووالده ماء العينين حينما أعلننا نفسيهما ملكين بعد أن كانا من مخاضى العرش والمدافعين عنه ، ولذلك فقد وجدوا حلاً وسطاً هو تأسيس نظام مؤقت يمكنهم من تنظيم الإدارة وتدريب الجمهور على أن يحكم نفسه بنفسه ، ومتى تم التحرر الكامل لسائر أبناء الوطن سلموا البلاد المحررة لصاحب العرش ، ولم يطالبوا بأكثر من تطبيق نظام دستوري يحقق رغبات الشعب في مراقبة أعمال الدولة والتعاون على تسييرها .

ولذلك ما حصل عبد الكريم على انتصاراته الأولى على الأسباب حتى فكر في عقد مؤتمر شعبي يدعو إليه ممثلي القبائل ويتناول وإياهم دراسة الأحوال ، ويتفق معهم على نظام تأسيسي تسيير به حكومة المقاومة وينتظم به شئونها ، وقد ابي الجميع هذه الدعوة المباركة طائعين ، ووقف فيهم البطل خطيباً يستعرض العلاقات التاريخية بين المغرب وأسبانيا ، وما كان من شأنها مع العرب في الأندلس ، ويوضح الأعمال الهمجية التي ارتكبوها في البلاد ، والغاية التي يرمون إليها من بسط حمايتهم على الوطن ، وطلب إليهم الاتحاد والتضامن ، فاتفق الكل على وجوب الدفاع إلى آخر رمق ، ورأوا أن خير وسيلة للنجاح هو تأسيس مجلس عام يكون هو المرجع الأعلى ، ويكون له برنامج الذي يسيير

عليه ، ويؤلف حكومة وطنية تدبر الشؤون وتضع القوانين والأنظمة اللازمة .
 وفعلاً تشكل هذا المجلس العام باسم « الجمعية الوطنية » من جماعات القبائل
 والأهلين والمشايخ والقواد طبقاً للعادة المتبعة في المغرب الأقصى ، وكانت هذه
 الجمعية هي التي تمثل إرادة الشعب ، وتتولى تنظيم الكفاح وإدارة البلاد ، وأول
 اجتماع عقده كان سنة ١٩٢١ ، وأول قرار اتخذته هو إعلان استقلال الوطن ،
 وتأسيس حكومة دستورية يرأسها محمد عبد الكريم بصفته زعيم الحرب
 التحريرية . وكان ذلك يوم ١٥ محرم سنة ١٣٤٠ هجرية (١٩٢١ م) .

ثم والت الجمعية الوطنية عقد اجتماعاتها ، فوضعت للبلاد دستوراً مبدؤه سلطة
 الشعب ، إلا أنه لم يفصل بين السلطتين التشريعية والتنفيذية طبقاً لما جرى به
 العرف الدستوري في البلاد الديمقراطية ، بل وضع السلطتين معاً في يد الجمعية
 وجعل رئيس الجمهورية هو رئيسها ، وأوجب على كل شيخ وزعيم وقائد من
 أعضاء المجلس تنفيذ المقررات التي تقرها الجمعية ، وقد راعت الجمعية في اتباع هذه
 القاعدة تقاليد البلاد وعاداتها .

وينص الدستور على تشكيل وزارة ذات أربعة مناصب ، وهي : مستشار
 رئيس الجمهورية ، (القائم مقام رئيس الوزراء) ، ووزير الخارجية ، ووزير
 المالية ، ووزير التجارة . وأما ما عدا ذلك كالدخالية والحربية فقد أبقاها الدستور
 لاختصاص رئيس الجمهورية .

ويعتبر رجال الحكومة مسؤولين أمام رئيس الجمهورية ، وهو وحده المسؤول
 أمام الجمعية الوطنية ، وهذا متفق مع تقاليد البلاد التي تجعل الملك مسؤولاً مباشرة
 أمام الشعب ، ومتفق كذلك من جهة أخرى مع الحاجة الحربية التي تقضي بتركيز
 المسؤوليات في يد شخص واحد .

وبعد ما أتمت الجمعية وضع الدستور شرعت في وضع ميثاق قومي يصبح
 المثل الأعلى للشعب يجاهد من أجله ويموت في سبيله ، ومن مواد الميثاق القومي
 الذي أقرته بعد عدة جلسات :

١ — عدم الاعتراف بأى معاهدة لها مساس بحقوق البلاد المغربية وبخاصة
معاهدة ١٩١٢ .

٢ — جلاء الأسبان عن المنطقة الريفية التي لم تكن في حوزتهم قبل إبرام
المعاهدة الأسبانية الفرنسية سنة ١٩١٢ .

٣ — الاعتراف بالاستقلال التام للدولة الريفية الجمهورية (الاستقلال عن
أسبانيا وفرنسا) .

٥ — أن تدفع أسبانيا تعويضاً للريفيين عن الخسائر التي لحقت بهم من
جاء الاحتلال في السنوات الإحدى عشرة الماضية ، وفدية للأسرى الذين
وقعوا في أيديهم .

٦ — إنشاء علاقات ودية مع كافة الدول دون تمييز وعقد محادثات
تجارية معها .

وإذن فالحرب الريفية كانت مع تمسكها بوحدة التراب المغربي في ظل العرش
العلوى ترمى إلى أمرين : استقلال البلاد ، وتمتيعها بالحكم الدستوري ، وقد ظل
هاذان الأمران غاية كل الوطنيين المغاربة منذ فجر القرن العشرين إلى اليوم .

الحركة الوطنية بعد الحماية

تلك الوجد التي بفضلها بين 1911 و 1912 و 1913
أن يكون عهد كفاح عسكري محض ، لأن الألفية السليمانية
البلاد أعلنت الثورة بعد توقيع الحماية ، ولم تكن إخطارها لها إلا بعد عبور
جبله وامتدادها نحو جهة ، ولأن نمط الحياة التي سبق الحماية أو جازها العنق
كفها إلى الجبال تعود الثورة وتندرج الكفاح ، والذين جلتهم الثورة على أنهم
أصبوا بالهبة الكبرى للثوب التي لا يستطيع أي عمل بعد تحريرها من
السلاح ، فكان لا بد من هذه الهبة التي أن ينظر لها ، حين سجدت

٣ - المقاومة السياسية

وليس معنى هذا أن الثوب الأمن ظل يبدأ عن كل مقاومة في المناطق
المتخلة ، بل لقد قام في ذلك بكل ما يستطيع من جهود ، ولكن التي
تنبه هو أن كل الأعمال التي قام بها إذ ذلك لم تكن إلا إحتدادات لمثورة
الثوب وتبينته لتجدد الكفاح بصورة - فقط غير الصورة التي اعتادها يوم
كان لكل فرد بدائية ولكن قيادة قائد منوار
ومن أهم الحركات التي بدأت في هذه المرحلة : الحركات التي كانت تسهل
لنشر دعاية الحار بين المغاربة ، وتاليف الجماهير لهم ، وتقوم أفعال عدة أفراد
وتفتيش عدة بيوت والمثود هل كثير من الأسلحة التي كان يهزونها الماديون
لإخوانهم المجاهدين .

وطيلة الحرب الزينية كانت تعلق على الجدران وتوقع على البيوت الرسائل
والشرفات التي كان يبينها ليعلم عبد الكريم بدخولها الزينية والسليمانية
بموازاة حركة التحرير .

تیسلی سا اتمہ و لقا ۱۱ - ۶

1870

الحركة الوطنية بعد الحماية

يؤكد العهد الذي يفصل بين ٣١ مارس سنة ١٩١٢ و ١٦ مايو سنة ١٩٣٠ أن يكون عهد كفاح عسكري محض ، لأن الأغلبية الساحقة من سكان البلاد أعلنت الثورة بعد توقيع الحماية ، ولم يمكن إخضاعها لها إلا بعد جهود جبارة وبصفة تدريجية ، ولأن نخبة الجيل الذي سبق الحماية أو عاصرها التحأت كلها إلى الجبال تقود الثورة وتدبر الكفاح ، والذين غلبتهم القوة على أمرهم أصيبوا بدهشة العسكري المغلوب الذي لا يستطيع أى عمل بعد تجريده من السلاح ، فكان لزاماً لإزالة هذه الدهشة العامة أن ينتظر نشوء جيل جديد متشبع بروح المقاومة السلمية التي لا تعطى السلاح المقام الأول في كل معركة . وليس معنى هذا أن المغرب الأقصى ظل بعيداً عن كل مقاومة في المناطق المحتلة ، بل لقد قام في ذلك بكل ما يستطيعه من مجهود ، ولكن الذي نعنيه هو أن كل الأعمال التي قام بها إذ ذاك لم تكن إلا إعدادات لمعنوية الشعب وهيئته لتجديد الكفاح بصورة جديدة غير الصورة التي اعتادها يوم كان لكل فرد بندقية ولكل قبيلة قائد مغوار .

ومن أهم الحركات التي بدت في هذه المرحلة : الحركات التي كانت تعمل لنشر دعاية الحار بين المغاربة ، وتأليب الجماهير لهم . وقد وقع اعتقال عدة أفراد وتفتيش عدة بيوت والثور على كثير من الأسلحة التي كان يهربها المدنيون لإخوانهم المجاهدين .

وطيلة الحرب الريفية كانت تعلق على الجدران وتوزع على البيوت الرسائل والنشرات التي كان يبعثها البطل عبد الكريم يدعو فيها الرؤساء والعلماء لتأييد ومؤازرة حركته التحريرية .

وقد اكتشف عام ١٩٢٤ بالدار البيضاء مراكز مهم للدعاية للأمير عبد الكريم وقبض على أشخاص كثيرين من رجاله ، وصودرت كميات من النشرات العربية تحرض الوطنيين على الثورة ، وهاجر وفد من الشبيبة إلى أجدير برئاسة صديقنا عبد القادر التازي .

وقام العمال المغاربة في فرنسا بعدة مظاهرات تضامنية ، وعقدوا مؤتمراً عاماً (بجون فيليب) سنة ١٩٢٥ وجهوا منه للزعيم عبد الكريم تحييتهم معلنين تأزيرهم مع المغاربة المجاهدين على طرد المستعمرين الأسبان ، وأقام كل من المواطنين : عبد الرحمن بن العربي رئيس الفرقة المغربية بمعمل (لومار يشال) ومعمل (فريز ايسى) الذي هو من مهاجري وادي بوعلی (بتافيلالت) ، والسيد محمد بن محمد من (تيزنيت) بدعاية قوية في أوساط أبناء الشمال الإفريقي بفرنسا لمساعدة الريف وعضد رجاله .

ولم يكتم أدياء المغرب إعجابهم بشهامة الريفيين وبطولتهم رغم الضغط الشديد والتنكيل الوبيل الذي كانت تقوم به كل من فرنسا وأسبانيا مع أي فرد يظهر عليه عطف على الحركة التحريرية أو دعوة لها . ومن أشعار المغاربة في حرب الريف قصيدة الأستاذ المؤرخ محمد ابن الأعرج السليمانى المنشورة في «العصر الجديد» التونسية التي يقول في مطلعها :

دع الفتيات تخرج في القصور ويم مسعفاً وادي النكور
وقصيدة الأستاذ الحاج محمد الناصري التي نظمها بمناسبة المولد النبوي ، والحرب الريفية في عنفوانها ، ومطلعها :

شهر النبي محمد قد وافى يفشى السلام ويحمل الألفاظ
ومن أبياتها :

وسل البرانس والتسول وجاية والسبت والكيهان والأكناف
تلك المواقع حطمت أبطالهم وأرتهمو من ويلها أصنافا
ومن الأناشيد المغربية التي كان الشعب يتغنى بها على رغم أنف المستعمر :

يا بني المغرب إن الوطننا تقضى سمعته ترك الونا
 فاحلوا الصمصام مع سمر القننا واسألوا الله انتصار الريفين .. الخ
 ولما استسلم الزعيم عبد الكريم تألمت البلاد ألماً كبيراً ، ورثى الشعراء
 البلاد بقصائد وأناشيد عديدة ، من بينها مساجلة جرت بيني وبين صديقي
 الأستاذ الحاج المختار السوسي مطلعها :
 قضي القضاء وحقق الأمر وعمرًا الذي ما خلته يعرفو
 إلى غير ذلك من القصائد والمقطوعات الفصيحة والعامية التي كان لها أثر
 فعال في بعث الوعي القومي في نفوس المراكشيين والمغاربة عموماً .

في المؤتمر الإسلامي بالاستانة :

ولقد أشرنا في القسم التونسي إلى ما قام به المغاربة اللاجئون بالاستانة
 من عمل جليل ضمن حركة الجامعة الإسلامية لرفع صوت المغرب العربي عالياً
 مدة الحرب الكبرى ، ويجب أن نضيف الآن لما تقدم أن من بين هؤلاء
 اللاجئين الأستاذ الشيخ محمد العتابي من علماء القرويين وأحد كتاب الحكومة
 الشريفة ، غادر مراكش على إثر مشادة وقعت بين الشيخ أبي شعيب الدكالي
 وزير العدل إذ ذاك وبعض كبار الموظفين الفرنسيين أهان فيها هذا الأخير
 الوزير ، فتأثر لذلك السيد العتابي وهجر بلاده للهجرت سنة ١٩١٣ ثم دخل
 الاستانة سنة ١٩١٥ حيث استقبله بها على باش حمة باسم أنور باشا وقابل بعد
 ذلك الخليفة محمد رشاد الخامس فتحدث له عن حالة المغاربة وأنهم يجبرون على
 الدخول للحرب مع فرنسا ضداً على الدولة العثمانية ، ثم انتقل لألمانيا حيث
 نزل ضيفاً على حكومتها ، ولكنه لم يرض بما قدمته له من عروض غير مبنية على
 أساس صحيح ، وليس من شأنها أن تطمئن المغاربة على مصير بلادهم ، ولأجل
 ذلك رفض ما طلبه منه من السفر مع بعثة (شنيدر) العسكرية ، وأنذر
 الألمان بسوء عقباها .

ثم عاد للأستانة فانضم لرجال المؤتمر الإسلامي الذي كان يضم ممثلين عن جميع البلاد الإسلامية المحتلة ، وبفضل الجهود التي بذلها هو ورفقاؤه قررت الخلافة وقرر حزب الاتحاد والترقي استقلال المغرب الأقصى ، والعمل على إجلاء فرنسا وأسبانيا عنه ، والاعتراف بهذا الاستقلال حتى عن ألمانيا وتركيا وغيرها . وقد استطاعت الدعاية المغربية أن تقنع العثمانيين ورجال الاتحاد والترقي بهذا القرار بناء على ما عرفوه من أن ألمانيا كانت تطمع في أن تحمل محل فرنسا في بلادنا .

ثم قرر المؤتمر توجيه وفد من رجاله للطواف بالبلاد المحايدة في السويد والدانمارك والنرويج للدعاية للقضايا التي يعمل لها المؤتمر ، وقد قبلت هذه الحكومات المحايدة أن تفسح مجالها للوفد كي يقوم بنشاطه في كامل الحرية ، فتوجه الشيخ العتابي مندوباً عن مراکش في هذا الوفد الذي كان يضم الأمير شكيب أرسلان والأستاذ محمد فريد وعلي باش حمبة وعبد العزيز جاويز وغيرهم من رجال الحركة الإسلامية إذ ذاك ، وقد ألقى السيد العتابي عدة محاضرات وخطب في مختلف الأندية والاجتماعات التي كان الوفد ينظمها لذلك ، ويحضرها جمهور كبير من المهتمين بالشئون الاستعمارية شارحاً ما يقاسيه المغرب الأقصى من الاحتلال الفرنسي الأسباني ، ومبيناً أسلوب الحكم المباشر الذي سار عليه المحتلون وتدخاتهم في جميع الشئون واستيلائهم على الأوقاف الإسلامية ، وكانت مقالاته تترجم للغات أجنبية ، وتنشر بالصحف ثم توزع على سائر أنحاء العالم ، وخاصة في المناطق الفرنسية ، وقد كانت الصحف الفرنسية تهتم بنشاط العتابي وتنقل أقواله خصوصاً جريدة (الطان) التي كتبت عنه مراراً ، وقد تأثرت لأعماله السلطات الفرنسية ، فأحالتة على محاكمها العسكرية التي أصدرت عليه غيابياً الحكم بمنعه من الدخول لمراكش ومصادرة أملاكه .

وفي سنة ١٩١٧ عقد الوفد الإسلامي مؤتمراً باستوكهلم مثل فيه العتابي بلاده وتوصل إلى اتخاذ المؤتمر القرارات التالية :

١ - استقلال المغرب الأقصى الذي لم يعرف الاستعمار قط استقلالاً تاماً .
 ٢ - رد شنقيط (موريتانيا) للمغرب الأقصى .
 ٣ - مطالبة الدول المحايدة بالمساعدة على الحصول على هذا الاستقلال .
 وقد ذهب العتابي يتصل برجال الدول المحايدة وغيرهم ، ويرفع إليهم
 مذكرات عديدة في ما يخص القضية المراكشية ، وقد استقبله عديد من
 الوزراء في ألمانيا والسويد والنرويج وغيرها وواعدوه ببذل العون لتحقيق مطالب
 مراکش وإسعافها .
 وإلى جانب هذا كان هو وصحبه يقومون بعمل آخر هو الاتصال بالقبائل
 النائرة في الجنوب المغربي ، وحثهم على الاستمرار في المقاومة وطرد المحتل من
 البلاد ، وقد شارك العتابي في تنظيم الحملة التي وقعت في الصحراء وفصلنا خبرها
 أثناء حديثنا عن علي باش حمة .
 وقد أخبرني السيد العتابي أن الدولة العثمانية كانت عازمة على مساعدة
 الحركة المغربية بالرجال والسلاح ، ولكنها لم تجد عند المولى عبد الحفيظ الذي
 بعثت إليه في مدريد استعداداً كافياً للعمل ، ثم ضعفت عزيمتها بعد ثورة
 الشريف حسين في الحجاز وانضمام سوريا ولبنان إليه وتسليم بلغاريا ورومانيا
 لدول الحلفاء ، فلم يجد عندها العتابي العون الكافي الذي كان ينشده . وهكذا
 انتهت الحرب الكبرى واضطر السيد العتابي للخروج من الأستانة والاتجاه
 لمصر حيث وجد من جلالته المغفور له الملك فؤاد رحمه الله اكراماً وقبولاً .
 * * *
 وإذا نحن غرضنا النظر عن هذه المتابعة العامة للحركات المسلحة التي كانت
 معقد آمال الشعب فإننا نجد الأمة قاومت بكل مناسبة أنواع الحيف والظلم الذي
 أريد بها . ولم تسكت قط عن حقها ولا اعترفت بما ارتكبه الحماة نحوها .
 فما حاول الماريشال ليوطي أن يضع الحجر الأول للسياسة البربرية في سبتمبر
 سنة ١٩١٦ حتى ثارت النساء بقبيلة زمور الشلح احتجاجاً على هذه المحاولة

الوحشية التي تريد بعث أعراف جاهلية تقضى بجعل المرأة متاعاً يباع ويشترى ويوهب ويورث ولا يرث ، وقد تظاهر النساء البربريات في (الخميسات) وأطلق الفرنسيون عليهن الرصاص ، ولكن الماريشال اضطر إلى التصريح بأن الأمر الصادر في الموضوع لن ينفذ ، وأنه إنما هو ضرورة اقتضتها ظروف الحرب وتنتهي بانتهائها .

وحيثما أراد ليوطى نفسه وضع تشريع لضريبة الأرباح قامت بالرباط مظاهرات كبيرة تطالب بمبدأ الثورة الأميركية : « لا ضريبة بغير مراقبة » ، واحتجاج ليوطى إلى قمع المظاهرات بطريق القوة ، وإبعاد طائفة من أعيان البلاد من بينهم صديقنا الحاج أبو بكر بلكورة . ولما حاد ليوطى نفسه أيضاً نزع ملكية بعض الناس لفائدة شركات أجنبية قامت حركات احتجاجية عظيمة اضطر معها للتراجع بعد إبعاد مسيرتها ومن بينهم صديقنا السيد محمد اليعقوبي الذي ظل بضعة أشهر محصوراً في مدينة الصويرة .

واسننا نريد أن نسجل هنا كل الوقائع التي جرت ، أو المظاهرات التي قامت طيلة هذه المرحلة ، وإنما نريد أن نبين كون الشعب المغربي لم يقبل في يوم من الأيام هذا النظام الذي فرضته الحماية عليه ، بل قاومه بكل ما استطاعه وسمحت له به ظروفه ، ولكنه لا يمكننا ألا نشير للمقاومة الشديدة المستمرة التي صادفها الاستعمار الفلاحي الرسمي الذي قام به المقيم العام ستيغ منذ سنة ١٩٢٦ إلى سنة ١٩٢٩ ، فقد أدى إلى ثورات محلية ومقاومات فردية واعتداءات من طرف الفلاحين المغاربة على المستعمرين وعلى رجال المراقبة الفرنسية اضطرت مسيو ستيغ إلى استقدام المشنقة للبلاد ثلاث مرات حيث نفذ الإعدام على مواطنين لم يرضوا بأن تنزع ملكيتهم لفائدة الاستعمار الفرنسي . وقد اعترف مسيو ستيغ في كتابه الذي وضعه عن المغرب بأن المراكشي متمسك بأرضه إلى حد الموت ، وأنه يقاوم من أجلها أكثر من الجزائري والتونسي .

واعل سياسة الاستعمار الفلاحي كانت أعظم شيء أثر في نفوس المغاربة وأخرجهم من ترددهم في جدوى المقاومة غير المسلحة ، على أن هذا الدفاع المدني سرعان ما تطور إلى نوع من الإرهاب ؛ إذ تكونت فرق تعمل على مهاجمة الولاية وتفر للمناطق التي لم تكن بعد قد احتلت .

وهكذا اختطف في أكتوبر سنة ١٩٢٨ مسيو روبيلاجا في وضوح النهار وفي منطقة آمنة بين (وادي زم) و (دار ولد زيدوح) بينما قتل رفيقه مسيوزان وكذلك المراقب المدني لوادي زم الذي ذهب في سيارته يبحث عن المهاجمين فقتلوه أيضاً . وبعد بضعة أسابيع بينما كانت حافلتان مائتتان بالفرنسيين داخلتين على باب البستان المحيط بقصبة (بنى ملال) سقطتا في حفير دبره إرهابيون لم يعرفوا قط ، وقد تكررت مثل هذا العمل في جهات متاخمة للبلاد الثائرة .

ولم تقف هذه المقاومة عند حد الشعب ، بل تجاوزته للقصر الملكي حيث لم يعد خافياً على أحد ما كان من خلاف شديد بين مسيو ستيغ ومولاي يوسف رحمه الله . فقد أثرت معارضة القبائل في نفس جلالاته ، وأخذ يعارض في تطبيق البرنامج الاستعماري ، وانتهى الأمر بأن كتب جلالاته رسالة إلى الحكومة الفرنسية يطلب فيها عزل مسيو ستيغ ، وقد ترجت الحكومة من جلالاته أن يمهلهما ستة أشهر ؛ إذ ربما تتحسن فيها العلاقة بين العاهل والمقيم العام ، ولكن لم تفته هذه الأشهر الستة حتى كان مولاي يوسف قد قضى نحبه ، وقد حدث أثناء مرضه أن جاء مسيو ستيغ لقصر مكناس بقصد عيادته فرفض جلالاته مقابلته ، ومات وبينهما من الخلاف ما اضطر الحكومة الفرنسية إلى اعتباره ولو بعد موت جلالاته ، حيث أبعدت مسيو ستيغ من منصب الإقامة العامة برغم رغبته الملحة في البقاء بها .

وبعد انتهاء الحرب الريفية حاولت الإقامة العامة وضع سياسة تقارب مع الشباب المغربي ، فعمدت لتأسيس جمعية فرنسية مغربية استدعت لرئاستها صديقنا السيد أحمد بركاش ، ولكن المقاومة التي ظهر بها الشباب المغربي أول

الحركة السلفية

يظهر أن مرا كاش مهياة أكثر من كل بلد إسلامي لقبول الحركات التي تطالب بالعودة للدين الصحيح والعقيدة السنية ، ويبدو أن بساطة هذه الدعوة ووضوح طابعها يتفق إلى حد بعيد مع سداجة الصوفية المغربية وحب الطبيعة القومية للتأكد من دقائق الأشياء ، ولذلك لم تقم الثورة الوهابية حتى كان لها صدى استحسان وقبول في القصر الملكي حيث رحب بمبادئها السلطان مولاي سليمان ، ثم كان للشيخ عبد الله السنوسي حظ حماية مولاي الحسن الذي مكنه من نشر المبادئ السلفية والدعوة إليها ، وكان لمحمد عبده اتصال بعد ذلك بنخبة من المتقنين بالمغرب العربي كله ، ونحن نعلم أنه وقعت بينه وبين علمائنا مناقشة في مسألة التوسل بالأنبياء ، وأيده الشيخ المهدي الوزاني في قضية الفتوى الترنسفالية ، كما جرت بينه وبين الشيخ ادريس بن عبد الهادي . رسالة في شأن بعض الكتب السلفية التي كان عبده يريد نشرها .

ولكن هذا كله لم يكن له من الأثر ما أحدثه رجوع المصلح الكبير الشيخ أبي شعيب الدكالي ، فقد عاد وكاه رغبة في الدعوة لهذه العقيدة والعمل على نشرها ، والتف من حوله جماعة من الشباب النابغ يوزعون الكتب التي يطبعها السلفيون بمصر ، ويطوفون معه اقتطع الأشجار المتبرك بها والأحجار المعتقد فيها . وكان لمولاي عبد الحفيظ فضل كبير في إظهار هذه المبادئ وتأييدها خصوصاً بعد أن أخذ بعض أدعياء المشيخة يمدون أيديهم للأجنبي ، وقد أصدر جلالته رسالة في الرد على التيجانيين ، كما أمر بإقفال زاوية الكتانين بعد أن اكتشف مؤامرة رئيسها على الدولة وعلى البلاد .

غير أن هذا نفسه لم يكن إلا مقدمة أولى للحركة السلفية التي دعا إليها

وبنها وخرج رجالها أستاذنا العلامة المصلح السيد محمد بن العربي العلوي حفظه الله
فقد كان لهذا الرجل من الجرأة والإقدام والثبات ما جعله يلاقى في دعوته نجاحاً
كبيراً وإقبالا عظيماً .

وقد دخل الريف في حرب فرنسا ، ونحن من حول أستاذنا نعمل لهذه
العقيدة ، ونجاهد في نشرها ، وما ظهرت خيانة بعض مشايخ الطرق في هذه
الحرب حتى زاد ذلك فينا حماسة وقوة ، وكانت تجتمع بغاس ثلة من الشباب
حول ابن العربي ، وفي الرباط مثلها حول الشيخ أبي شعيب ، وتظهر آثار
الثنتين في المحاضرات التي يلقيونها ، والزيارات التي يتبادلونها ، والمقالات التي
ينشرونها في صحف الجزائر وتونس ؛ لأن المغرب الأقصى لم يكن حظي إذ ذاك
بجريدة ليس للحماية عليها سلطان ، ولم تمض برهة على هذه الحركة حتى أخذت
الحماية تتخوف منها ، وتحس بأنها موجهة لمقاومة نفوذ أحبابها الطرقيين ، فبدأت
تستدعيننا للاستنطاق ، وتهددنا بالاعتقال ، وفعلاً أقلت في النهاية القبض على
صديقنا الأستاذ محمد غازي الذي كان من أكبر دعاة السلفية ورجالها .

وليس من الممكن لمؤرخ الحركة الاستقلالية بالمغرب أن يتجاهل هذه
المرحلة العظيمة ذات الأثر الفعال في تطوير العقلية الشعبية ببلادنا . ومن الحق
أن نؤكد بأن امتزاج الدعوة السلفية بالدعوة الوطنية كان ذا فائدة مزدوجة في
المغرب الأقصى على السلفية وعلى الوطنية معاً ، ومن الحق أن نؤكد أن
الأسلوب الذي اتبع في المغرب أدى إلى نجاح السلفية لدرجة لم تحصل عليها
حتى في بلاد محمد عبده وجمال الدين .

ولقد كان في وقت ازدهار هذه الحركة يزور المغرب صديقنا مسيو ديرمانجيم
مؤلف كتاب (حياة محمد) باللغة الفرنسية ، فكتب بحثاً عن السلفية وغاياتها
واتجاهاتها ، وأظهر في كتاباته عطفاً علينا وتمنياً لنجاح حركتنا . كان هذا سنة
١٩٢٥ ، وقد رأيت بعد ذلك في منزله بباريس سنة ١٩٣٣ بعد ما صدر أمر
ملكي بمنع مظاهرات بعض الطرقيين ، وبعد ما أظهر الشعب اغتباطه بهذا

الأمر الملكي وزين الشوارع والأسواق احتفاء بالقضاء على عهد خرافي طالما منع العقل المغربي من التطور والنفوذ لعمق الأشياء -- فأخذ يحدثني في الموضوع ويظهر أسفه على النهاية التي آت إليها (الطرق) بالمغرب الأقصى، فاستغربت منه ذلك، وسألته: ألم تكن كتبت عنا مبدياً إعجابك بحركتنا السلفية؟! فأجابني وهو يبتسم: لم أكن أظن أنكم ستنجحون إلى هذا الحد وبمثل هذه السرعة! نعم لقد نجحنا إلى هذا الحد، وتجاوزناه بعد أن احتضن الفكرة السلفية ورعاها ولي النعم سيدي محمد بن يوسف الذي لا يألو جهداً في مقاومة المشعوذين والقضاء على الخرافيين.

ولم تكن هذه الحركة قاصرة على الدعوة ضد الخرافات، بل تجاوزتها لحث الشعب على العلم والدعوة إلى إصلاح شامل ومقاومة الجود في كل فروع الحياة.

والذي ينظر في تاريخ الحركات العامة في الدنيا كلها يجد أنه لم تقم ثورة مفيدة في بلد ما إلا سبقتها دعوة للرجوع للماضي البعيد؛ ذلك أن هذا الرجوع الذي يظهر في شكل تقهقر إلى الوراء هو نفسه تحرر كبير من أشياء كثيرة وضعتها الأجيال العديدة والعصور المختلفة، والتحرر منها هو تخفف يسهل السير إلى الأمام بخطى واسعة، وإزالتها من الطريق يفتح أفقاً عالياً يهدي السائرين للغاية الصحيحة التي يجب أن يوجهوا أنفسهم إليها.

ولقد كتبت إدارة الشؤون الأهلية في مراکش سنة ١٩٣٩ تقريراً لمجلس البحر الأبيض المتوسط الذي أسسه مسيو بلوم في فرنسا تؤكد فيه العبقرية التي ظهر بها الحزب الوطني المغربي في جمعه بين أحدث الأفكار الثورية وما سمته بالسلفية الجديدة التي ظهرت بعد الحرب في العالم العربي، وهي ملاحظة صحيحة ومفيدة، ولذلك لا محيد لنا عن إلقاء نظرة على البرنامج السيامي الذي خرجت به السلفية بعد الحرب الكبرى لما كان له من الأثر في تسيير آلة التوجيهية للحركة الوطنية بالمغرب الأقصى.

الارتيكاه السياسى للسلفية الجبريرة :

لئن كانت السلفية في باعها الحنبلى ترمى لتطهير الدين من الخرافات التى أصقت به والعودة إلى روح السنة المطهرة فإنها لا تقصد من وراء ذلك إلا تربية الشخصية الإسلامية على المبادئ التى جاء بها الإسلام بصفته المتكفل بصلاح الأمة في دينها ودنياها . وإعدادها لتكون لها الخلافة في هذه الأرض التى حكم الله الأيرتها من عباده إلا الصالحون ، وبذلك فهى حركة تتناول نواحي الجهود الفردى لصلاح المجتمع ، وتتطلب فتح الذهن البشرى لقبول ما يلقى إليه من جديد ، وقيامه بمقياس المصلحة العامة لإرجاع المجد العظيم الذى كان للسلف الصالح في حظيرة الإيمان وحظيرة العمل ، ولكن هذا الإعداد الفردى لا يقصد منه إلا تقوية التضامن بين الجماعة الإسلامية على أساس الإخاء الإسلامى أولاً والإنسانى ثانياً ، وذلك ما يستوجب كثيراً من التسامح مع المخالفين في الوقت الذى يدعو للوقوف صفاً واحداً في الدفاع عن الإسلام وعن الأمم الإسلامية كلها والدفاع عن الإسلام وأممه يستدعى بالطبع قبول المبادئ التى تعطى للفرد حرية العقيدة وحرية الفكر ، وتعطى للأمم الحق في تقرير مصيرها ، واختيار النظم التى تريدها ، وحرية العقيدة يستوجب حرية التألب من أجلها والتجمع للنضال عنها بالوسائل المشروعة السلمية ، وتقرير المصير واختيار النظم يستوجب حرية الجماعة في التعبير عن رأيها وإبداء ما تريده من أشكال الحياة ، وكلا الأمرين لا يتم إلا بطريق التنظيم الذى جاء به العصر من جمعيات وأحزاب ونقابات . ولكن هذه الحرية يجب أن تتفق مع غايات التأخى بين الأمم الإسلامية ضمن وحدة سياسية ، وذلك ما وقفت عنده السلفية زمنياً تتأرجح بين تنظيم الخلافة على أساس حديث أو تكوين جامعة أم شرقية ، وأخيراً اقتنعت بضرورة القومية المبنية لا على الروح العنصرية أو الدينية ، ولكن على أساس

الروابط الإقليمية مجنّدة لتبرير ذلك ما عرف في الإسلام من تسامح وما تدعو
 إليه وحدة الدفاع عن جانب من جوانب الجبهة الإسلامية دون التعرض لما يرمى
 به الأجنب المسلمين من تعصب وضيق في الأفق ومستندة لما فهمه المسلمون من
 ضرورة حب العائلة والعمل لصالحها دون أن يكون في ذلك ما يتنافى مع الأخوة
 العامة بين أبناء الإسلام .

ولكن هذه القومية لا ينبغي أن تضيق إلى حد أن تحول بين التقارب
 المطلق بين سائر الشعوب المسلمة والعربية بصفة خاصة ، وإلا أصبحت عنصرية
 تتنافى مع الأصل الأصيل للدين الإسلامي .

ولتسهيل هذا التقارب يجب أن تتوافق أساليب الثقافة في وسط المسلمين ،
 وأن يعمل على جعل اللغة العربية صالحة لأن تكون لسان العالم الإسلامي كله ،
 وصلة الوصل بين سائر أفرادها ، وبما أن الدعوة لهذا وتيسيره تتطلب نشرات
 وصحفاً وتجولات خطابية يقوم بها الدعاة المرشدون لتقريب العقلية الإسلامية
 والتوحيد بين عناصرها - فقد هيأت كل الوسائل التي يتوقف عليها
 الإرشاد والتوجيه .

وهي ترى من الواجب ألا يبتعد المسلمون عن القانون المستمد من الشريعة ،
 وللوصول لذلك يجب العمل على أن يصبح منظوراً للفقهاء الإسلامي أصولاً
 وفروعاً كمادة لتشريع مدني عام ، لأنه هو نفس الشريعة التي لا يمكن أن
 يقوم عليها اجتهاد ولا تطوير ..

وكل هذه الأشياء لا يمكن أن تتحقق في الحكومة المسلمة إلا إذا خضع
 هذا الاجتهاد الجديد في التشريع لنواب أ كفاء ضمن مجلس تختاره الأمة ،
 ويصبحون فيها مكان أهل الحل والعقد الأوائل ، ومعنى هذا أنه لا بد من اتباع
 النظام الدستوري المبني على حكم الشعب بواسطة من يختارهم من نوابه الأ كفاء
 غير أن الوصول لهذه الوسيلة لا يتحقق إلا إذا تحررت البلدان الإسلامية
 من سيطرة الأجنبي المادية والمعنوية ، ولذلك فالعمل على الاستقلال شرط

أساسى لاكتساب الحرية التي لا بد منها لتحمل المسؤولية .
 وفوق كل هذا فالسلفية الجديدة ترفض بالطبع فكرة (لادينية الدولة) ،
 وبذلك تجعل الحكومة الإسلامية حارساً على الأخلاق والفضيلة في وسط
 الأمة ، وتطالبها بتهيئة سائر الوسائل التي تسهل على الفرد القيام بالواجبات
 الفردية والاجتماعية ، وتحمله عن طريق الاقتداء والمتابعة على السلوك الحسن في
 علاقته مع عائلته ومع إخوانه ومع الأجانب عنه .
 تلك هي الاتجاهات السياسية التي شغلت السلفيين فيما بعد الحرب الكبرى ،
 وقد رأينا كيف أنها أخذت قسطاً كبيراً من كفاحنا الناشئ ، ملونة بألوان
 مختلفة وظروف خاصة ، واسكنها لم تنفك في سائر مراحل جهادنا ، سواء في
 الحزب الوطنى أو في حزب الاستقلال محط عنايتنا وموضع اهتمامنا .
 ومهما يكن مقدار التطور الذى حصل في نظرنا المدنية للأشياء ، ومهما
 يكن مقدار النجاح الذى سنحصل عليه في تطبيق برامجنا بعد الاستقلال ، فالذى
 لا شك فيه هو أن السلفية عملت عملها في تسيير آلتنا النفسية وتوجيه تفكيرنا
 نحو هذا التجدد المنشود في جميع مظاهر حياتنا ، ونحو هذا التحرر الذى ظل
 طابع حركتنا ، وصبوب هذه الوحدة العربية التي لم تزل مطمح آمالنا ، ونحو
 الروح الديمقراطية التي تسيطر علينا .

من السلفية للوطنية

لقد وجد الشباب المغربي في دائرة الحركة السلفية ميداناً لبذل نشاطه وتعويد نفسه على العمل لخدمة الأمة والتضحية في سبيلها ، وهكذا تكونت منه مجموعة بفاس والرباط وتطوان لم تلبث أن أخذت تتناول الشؤون العامة بأسلوب غير الأسلوب الأول ، وكانت مقاومة المشايخ الذين استفادوا من نظام الحماية فعملوا لبقائه في مقدمة ما تقوم به من الأعمال . وسرعان ما تأسست جماعات صغيرة لدراسة القضايا القائمة ، والعمل على تنوير الرأي العام بأضرارها ، وكانت جامعة القرويين بفاس ملتقى الطلبة الواردين من كل جهة ، فكان لزاماً علينا أن نهتم بتنويرهم ، وبعث الروح السلفية والقومية في نفوسهم ، فقمنا بعدة حركات لإصلاح التعليم الجامعي ، والمطالبة بتحسين حالة الطلبة ، وتنظيم رحلات وتبادل زيارات بينهم وبين أبناء المعاهد الأخرى الداخلية ، وإقامة حفلات مشتركة مع تلامذة المدرسة الثانوية الإدريسية وقدمائها ، ثم أسست مع ثلة من إخواني مجلة شهرية سرية باسم (أم البنين) كانت تصدر بانتظام في أربعين صفحة ، وتكرر على (البولي كوبي) ثم توزع على هذه الجماعات السرية بفاس والرباط ومراكش وطنجة وتطوان . وفي الوقت نفسه كنا على اتصال بثلة من إخواننا الذين ذهبوا للإتمام دراستهم بفرنسا أو بالشرق ، حيث أخذوا يعملون في جو أصفى وأكثر حرية من جونا ، وقد استطاعوا أن يؤسسوا بباريس « جمعية طلبة شمال أفريقيا المسلمين بفرنسا » و « جمعية الثقافة العربية » ويتصلوا في العطلة الصيفية بشخصيات من بينها عطوفة الأمير شكيب أرسلان ، كما استطاع أصدقائنا في القاهرة أن يشاركوا في تأسيس « جمعية الشبان المسلمين » و « جمعية الهداية الإسلامية » . وحاولنا نحن في الداخل أن نؤسس « جمعية أصدقاء الطلبة » وأن نعمل لمساعدة فلسطين فكانت السلطة دائماً تجيبنا بالرفض ، وتحول بيننا وبين إنجاز ما نريد ، وعلى الرغم

من ذلك فقد والينا العمل لإنشاء عدة مدارس إصلاحية في مراكز مختلفة كانت النواة التي تلتف من حولها فئات عاملة محلية ، ولكن كثيراً ما كانت السلطة تقفها أو تعتقل أصحابها ، فتنشأ عن ذلك احتجاجات سياسية ، ولقد يستغرب القارئ إذا قلت له إن كل حركة صغيرة أو كبيرة كانت تحتاج لمجهود وتضحية إزاء العناد الفرنسي الأسباني ، وإذا أخبرته بأن إدارة الأمور الأهلية بفاس هاجت لأن شباناً عصريين أسسوا صالون حلاقة على أحدث طراز بشركة مساهمة ووفقاً لكل ما يقتضيه القانون فأقفلته وفرضت على حلاقه غرامة مالية ، وأن الشبان اضطروا لبعث وفد للإقامة العامة ليستطيعوا اقناعها بالعودة لفتح صالون الحلاقة الجديد ، وأن إدارة الشؤون الوطنية بتطوان منعت صدور روزنامة وطنية أصدرها أخونا داود لأن فيها أبياتاً من شعري وشعر بعض أدباء المغرب .

وفي سنة ١٩٢٠ حاولت الإدارة الفرنسية أن تستولي على ماء وادي فاس الذي يعتبر ملكاً لسكان المدينة ، كما يعتبر كل بيت مالكا للقسط الذي يجري به طبقاً للتقاليد التي تثبتتها حجج شرعية وتاريخية . وكانت الإدارة ترمي بهذا الاستيلاء إلى تمتيع بعض الشركات الفرنسية باستغلال الماء ، فرأى سكان المدينة في ذلك مساماً بحقوقهم ، وغضبوا لملكهم ، وقامت مظاهرة كبيرة احتشدت للتعرض على هذا المشروع في إدارة المراقبة البلدية ، وقد أقيمت في داخل الإدارة خطاباً حماسياً كان له وقع حسن في الجمهور المحتشد . وبعد ذلك وضعت أنا والأستاذ الحاج الحسن أبو عياد مذكرة قدمناها لحاكم الناحية الفاسية تطالب بسحب مشروع الإدارة ، وتتناول حق تمتيع الشعب بالحريات العامة التي من جملتها الملكية الخاصة في حدود القانون . وقد وقعت عدة اجتماعات شعبية بالضريح الإدريسي والقرويين وغيرها كنت أنا والحاج الحسن من خطابها وموجهي أعمالها . وقد انتهت هذه الحركة بظفر المدينة وسحب إدارة الأشغال لمشروعها . كل هذا وغيره كان يسير بنا للعمل السياسي المنتظم ، ولكن ١٦ مايو سنة ١٩٣٦ هو الذي علم نقطة البداية في تاريخ الحركة الوطنية الجديدة .

السياسة البربرية

ولنساير عوامل التطور الفكري والروحي في ذهنية المغاربة يجب أن نعرف ما هي السياسة البربرية التي أدت إلى إصدار الظهير البربري في ١٦ مايو سنة ١٩٣٠ ، والحقيقة أن هذه السياسة هي آخر ما اهتدى إليه الفكر الفرنسي للقضاء على مقومات المغرب العربي وإدماجه في حظيرة العائلة الفرنسية . ولقد ظل الفرنسيون منذ احتلال الجزائر يبحثون عن الوسيلة التي تهيب لهم الامتلاك الدائم للشمال الأفريقي وتعميره بمسيحيين من العنصر اللاتيني ، وكان يقف حجر عثرة في سبيلهم هؤلاء السكان الأصليون المتمسكون بإسلامهم وبوحدتهم وعروبتهم ، ففكروا وقتاً ما في أن أفضل السبل هي التغلب على العنصر الأهلي بطريق الهجرة واعطاء المهاجرين الامتياز الذي يجعل الأهالي في حالة من البؤس والشقاء لا يستطيعون معها مقاومة الفناء . وكانوا يرون القدوة الصالحة فيما قاموا به هم في كندا الفرنسية ، وما قامت به الشعوب اللاتينية في أمريكا الجنوبية التي ظلت زمناً طويلاً المثل الأعلى لرجال السياسة الأهلية في الشمال الأفريقي . ولكن الأيام تمر ، والعنصر الأهلي لا يزداد إلا بعداً عن الانحدار للفناء ورغم كل ما يحاط به من مكر وتقتيل . والهجرة الأجنبية لم تستطع أن تصل إلى الحد الذي تتمكن به من أن تنال الأغلبية في هذه البلاد ، وتقويتها بتجنيس اليهود والجزائريين والجاليات المالطية والاطليمانية — كل ذلك لم يؤد إلى النتيجة المطلوبة . وإذن فالحل الوحيد الذي يمكن أن ينهي المشكلة هو تجنيس المغاربة ، ولكن المغاربة يرفضون الاندماج في غيرهم ، وهم أعظم كبرياء من أن يقبلوا جنسية قوم يعتبرونهم روميين محتقرين في نظرهم . لكن هذا الاحتقار ليس ناشئاً عن روح قومية بالمعنى الذي يفهمه الأوربيون على ما يبدو ، وإنما مصدره

(في نظرهم) تعصب ديني ناشىء عن جو الإسلام الذي يحيط بهم ويحاصرهم بالرغم عنهم ، ولذلك فالفرنسة لا يمكن أن تكون إلا عن طريق التمسيح ، ومن ذا الذي يستطيع أن يواجه المسلمين بالدعوة للخروج عن دينهم ؟ الأمر ليس بالصعب للدرجة التي تتصور ، وفي مرا كش بصفة خاصة فإن القسم الكبير من السكان هو من البربر ، وهؤلاء — وإن كانوا يسمون أنفسهم مسلمين — فإن إسلامهم سطحي ، واتفاقهم مع العرب ليس إلا اتفاقاً قائماً على المصلحة الناشئة عن تغلب العرب وتسلطهم . وإذا حيل بين البربر وبين العرب وبين كل ما جاء به العرب من لغة وقضاء وثقافة ، فالبرابرة سيمشون بوجدانهم الخاص ، وسيبحثون عن الروحانية القديمة التي جاءتهم بها روما من قبل ، وليس من البعيد أن يتمسحوا ، وبعد ذلك فسنبجد منهم العامل القوى لمعاوضة الاندماج في فرنسا التي تحررهم من سيطرة العرب الروحية والزمنية .

تلك هي السياسة البربرية في خطوطها الكبرى ، ويمكننا أن نرجع لمخضر جلسات المداولة في مشروع الظهير البربري لنستخرج منها الغاية والوسائل التي نظمها الحماة لتحقيق هذه السياسة ، وقد جاء في محضر جلسة (لجنة درس وتنظيم العدلية البربرية) المنعقدة في ٨ أكتوبر ١٩٢٤ : « ليس هناك من ضرر في تحطيم وحدة النظام العدلي في المنطقة الفرنسية ، وبما أن المقصود تقوية العضو البربري نظراً لدور الموازنة الذي يمكن أن تستدعيه الحاجة فلا شك أن هناك فائدة مؤكدة من الناحية السياسية في تحطيم المراءة » .

هذا فيما يخص القضاء ، أما فيما يخص التعليم فقد جاء في أطروحة الأستاذ جود فرؤي — دُمونين^(١) (عمل فرنسا بالمغرب فيما يخص التعليم) صحيفة ١١٩ : من الخطر أن نترك كتلة ملتحمة من المغاربة تتكون ، ولقتها واحدة ، وأنظمتها واحدة . لا بد أن نستعمل لفائدتنا العبارة القديمة « فرق تسد » . إن وجود العنصر البربري هو آلة مفيدة لموازنة العنصر العربي ، ويمكننا أن نستعمله

(١) gaudefroy—Demonbynes

خند المخزن (الحكومة المراكشية) نفسه .
 ويعترف هذا المؤلف نفسه في صفحة ١١٨ بأن اللغة العربية هي اللغة
 الاقتصادية والدينية والإدارية بالمغرب الحالي ، وأما البربري فيعتبر العربية لغة
 عليا ، ولذلك يقول المؤلف في صفحة ١١٩ (يجب أن تقوم اللغة الفرنسية
 لا البربرية مقام اللغة العربية كلغة مشتركة وكلغة المدنية) .

ويقول الكومندان مارتى الذي هو من أكبر دعاة السياسة البربرية في
 كتابه (مغرب الغد) ص ٢٤١ : « إن المدرسة الفرنسية البربرية هي مدرسة
 فرنسية بتعليمها وحياتها ، بربرية بتلاميذها وبيئتها . إذن فليس ثمة واسطة
 أجنبي ، كل تعليم عربي ، وكل تدخل من قبل (الفقيه) ، وكل ظاهرة إسلامية
 يجب منعها بصرامة تامة . فنحن نبتعد من تلقائنا عن كل مرحلة تكون مرحلة
 إسلامية أي مرحلة تبلور . إن الآراء هنا وفي كل مكان متفقة على هذه النقطة »
 ويقول دي مونين ص ١٢٦ من كتابه الآنف الذكر : « إن برامج
 المدارس البربرية هي نفس البرامج البدوية الأخرى إلا فيما يخص المعلمين ،
 فيجب عليهم ألا يستعملوا في أي حال من الأحوال اللغة العربية ولو في أوائل
 الدراسة ، كما يجب عليهم ألا يسمحوا للتلاميذ بأي اتصال مع (الطالب)^(١) .
 أما في الحالة التي لا يمكن للمعلم فيها اتباع الطريقة المباشرة فينبغي له إن كان
 يعرف البربرية أن يستعملها لتفهم التلاميذ » .

وكتب مسيو جلاي^(٢) أحد موظفي الإقامة العامة في مقال بعنوان « المدرسة
 الفرنسية لدى البربر » ما يأتي : « يجب أن نحذف تعليم الديانة الإسلامية واللغة
 العربية في مدارس البربر ، وأن تكتب اللهجات البربرية بحروف لاتينية » .
 وختم مقاله بقوله : « يجب أن نعلم البربر كل شيء ما عدا الإسلام » .
 وإذن فالسياسة البربرية ترمي لفرنسة المغرب لغوياً وسياسياً وقضائياً ،

(١) يستعمل الطالب في المغرب في معنى الأستاذ .

(٢) Mauric Le glay في نشرة المعارف المغربية الصادرة في غشت ١٩٢١

وتتخذ لذلك وسائل التفرقة بين عنصرين كبيرين في البلاد فتعمد إلى من تظنه أقرب إليها فتحول بينه وبين الثقافة الإسلامية والعربية ، وتعتمد إلى الجماعات القبليّة التي كانت مهمتها الدفاع عن القبيلة وتدبير مصالحها المحليّة وتمثيلها أمام ولاية الملك فتقلبها إلى محاكم ، وتجعل مما بقي من بعض الأعراف الجاهليّة قانوناً ثابتاً ، ويصل بها الغلو إلى أن ترفع قضايا الجنايات التي تقع في الأراضي البربرية إلى المحاكم الفرنسيّة ذاتها . وهكذا تجرد القسم الأكبر من رعايا البلاد من سلطة الملك الدينيّة والزمنيّة التي تتجلى في القضاء الشرعيّ والحزنيّ ، وتعتمد إلى السكتاتيب القرآنيّة والمساجد فتتقلّبها وتحول بين الفقهاء ورجال الدين وبين التجول لتعليم الناس أحكام دينهم .

بدأت هذه السياسة بظهير سبتمبر سنة ١٩١٤ الذي استصدره المارشال ليوطي بدعوى احترام التقاليد البربرية ، واستمرت تبدو في مظاهر متعددة إلى ١٦ مايو سنة ١٩٣٠ حيث تجلّت فيما يسمى بالظهير البربري . ومع أن هذا الظهير غامض الدلالة فإنه جرد الحكومة الشريفة من سيادتها على القبائل البربرية ، وأحدث محاكم عرفية لم يعرفها المغرب في تاريخه بحال .

(١) - تاريخ المغرب الحديث - ج ١ - ص ١٠٠

(٢) - تاريخ المغرب الحديث - ج ١ - ص ١٠٠

الامة المر اكشيتة تشور

وطبيعي ألا تقف كتلة الشباب إزاء هذه التدابير مكتوفة الأيدي ، بل إنها استطاعت أن تعرف الرأي العام المغربي بحقيقة ما يدبر بالخفاء ، واستطاعت أن تجمع من حولها الأمة كلها للاحتجاج على هذه السياسة التبشيرية الإدماجية ، وسرعان ما بدأت الجماهير تحتشد في مساجد (سلا) أولا ، ثم في الرباط وفاس وغيرها من المدن المغربية . وقد اشتدت الحركات الاحتجاجية بفاس حيث بدأ مسجد القرويين يمتلئ في كل يوم بألاف المسلمين الذين يستمعون للخطباء ، ويوجهون البرقيات ، ويختمون عملهم بهذا الدعاء « اللهم يا لطيف نسألك اللطف فيما جرت به المقادير ، وألا تفرق بيننا وبين إخواننا البرابر » .

وفي ١٥ مارس سنة ١٩٣٠ اشتد حماس المصلين فخرجوا متظاهرين في الشوارع حيث كانوا يستمعون بمختلف الجهات لخطباء الشباب الذين يشرحون لهم الموضوع ، ويعرفونهم بالحال . ولما وصل المتظاهرون لدار شيخ المدينة عمدت إليهم السلطة فاعتقلت منهم خمسة وعشرين شابا جلدتهم بالسياط ، من بينهم أصدقائي عبد العزيز ابن أدريس والهاشمي الفيلاي ومحمد الوزاني ، وفي مساء اليوم بعثت السلطة فاعتقلتنى ، وكانت الإدارة الفرنسية قد اعتقلت قبلنا السيد عبد اللطيف الصبيحي بسلا والسيد عبد اللطيف العتاني بالرباط .

بقينا في السجن ١٤ يوماً لم تنقطع فيها المظاهرات بمدن فاس والرباط وسلا ، وعم الخبر في الأوساط البربرية فبدأت تغد للاحتجاج على الإدارات المحلية ، فتعتقلها السلطة وتزج بها في السجن ، وبعد ذلك اضطر الكومندان ميلي رئيس الأمور الأهلية بفاس أن يذيع منشوراً يطمئن فيه الناس على إسلام البربر وعلى أن كل ما فعلته الحكومة هو تنظيم قضاء قديم ، ثم أطلق سراحنا .

ولكن هذا التدبير لم يكن له الأثر الكافي ، فقد استمررتنا واستمر معنا
الناس في مواصلة الاحتشاد اليومي بانقرويين للدعاء والاحتجاج ، وتكون وفد
من السادة محمد بن عبد السلام الخلو ، وحزرة الطاهري ، وأحمد مكوار ، وأحمد
أبي عياد للتفاوض باسم المتظاهرين مع الإدارة الفرنسية ، ولما لم تجد هذه المفاوضات
شيئاً قررنا أن ننظم وفداً رسمياً يمثل الأفكار التي ندافع عنها .

وفعلاً دعونا الجمهور للاجتماع بالمجلس البلدي الفاسي حيث وقع انتخاب وفد
مكون من ٢٤ عضواً يمثلون سائر الأوساط الشعبية من العلماء والأعيان والصناع
والعملة والفلاحين والشباب العصري ، وكون هذا الوفد لجنة كنت من أعضائها
لوضع المطالب التي يعرضها الوفد على المراجع العليا فيما يخص السياسة البربرية .
وهذه المطالب التي وضعناها وصادق عليها الوفد وأيدتها عرائض الشعب
من كل جهة تشتمل على ما يأتي :

- ١ — إلغاء ظهير ١٦ مايو ، وسائر الظواهر والقرارات التي اتخذت في معناه .
- ٢ — تكوين قضاء موحد لجميع المغاربة .
- ٣ — ربط جميع الموظفين الدينيين والمدنيين بسلطة الملك الشخصية .
- ٤ — ليس في المغرب دين قومي إلا الإسلام واليهودية .
- ٥ — منع الهيئات الأجنبية وإدارة المعارف من استعمال وسائل التبشير .
- ٦ — اللغة العربية وحدها لغة البلاد الرسمية ، ولذلك يجب أن تكون

الأساسية في التعليم .
ولما علمت الإقامة العامة بتطور الحركة لهذا الطور المنظم وزعت منشوراً
باسم الوزير المفوض للإقامة العامة يعلن فيه أن الحماية تقبل إخراج كل قبيلة
تطالب بالقضاء الشرعي من حظيرة القبائل التي يشملها الظهير ، ولكن هذا
الأمر لم يكن إلا ذراً للرماد في العيون ، فقد تقدمت قبيلة (آية يوسى) من
نواحي صفرو وقبيلة زمور بالخميسات وغيرها بإرسال وفود تطالب بتحقيق هذا
الوعد ، فما كان من ولاية المراقبة إلا أن أقوا القبض على رجالها .

حينئذ سافر الوفد الفاسي برئاسة السيد عبد الرحمن ابن القرشي وزير العدل سابقاً ، وكان والدي عبد الواحد الفاسي هو كاتب الوفد ، وقد رفضت إدارة الشؤون الأهلية بفاس أن تسمح لي أنا والحاج عمر عبد الجليل ومحمد الوزاني بالسفر مع الوفد بالرغم من أننا من أعضائه المنتخبين .

قابل جلالة الملك الوفد ، وقدم له العريضة المشتملة على المطالب السابقة ، وخطب رئيسه ابن القرشي خطاباً بكى له جلالته ، ثم لبث بضعة أيام بالرباط محل مظاهر التأييد والتكريم من سكان العاصمة ، وأخيراً ألزمته الإدارة بالرجوع لفاس حيث ألقى القبض بمجرد وصوله على الحاج محمد بن عبد السلام الحلواني أحد أعضائه البارزين ، وعلى ، وعلى السيد الوزاني ، والسيد عبد العزيز ابن إدريس ، والهاشمي الفيلاي ، وغيرهم من رجال الحركة .

وإزاء هذا التحدي العظيم من الحماية لممثلي الأمة قررت المدينة الإضراب العام والقيام بمظاهرات استمرت ١٠ أيام وقع فيها اصطدام عنيف مع البوليس واحتل الجيش القرويين والمساجد الكبرى ، وشوارع المدينة الفسيحة ، وأعلنت الطوارئ وألقى القبض على مئات من السكان . وقد نفيت أنا وسبعة من أصدقائي إلى مدينة تازة ، كما نفى الأخ محمد اليزيدي إلى قلعة السراغنة ، وابن عبد السلام الحلواني إلى فجيج .

وبعد أن هدأت المظاهرات ، أي بعد شهرين من اعتقالنا قرر رئيس الجمهورية الفرنسية زيارة المغرب بدعوى تهدئة الخواطر ، ولما وصل للرباط أطلق سراخنا نحن الذين بتازة ، بينما استمر اليزيدي في السراغنة شهوراً أخرى .

صلى المسألة في العالم الإسلامي :

كان لصدور الظهير البربر والحوادث التي أعقبته استياء كبير في العالم الإسلامي من أقصاه إلى أقصاه ، وقد رفعت مصر صوت الاحتجاج عالياً على هذه السياسة الصليبية ، وبمجرد ما وصل إليها مندوب الحركة الوطنية الأستاذ

الحاج الحسن أبو عياد عقد عدة اجتماعات خطيرة ، واتصالات مهمة شرح فيها للرأى العام الإسلامى حقيقة السياسة البربرية ، فاحتجت جمعيات الشبان المسلمين وجمعية الهداية الإسلامية ، ورفع علماء الأزهر عريضة استنكار لجلالة الملك فؤاد الأول ، كما رفع الشعب عرائض للسفارات الأجنبية ، وتكونت في الهداية الإسلامية لجنة خاصة بالمحافظة على إسلام البربر استمطعت أن تبث فروعها في الهند وجاوة وغيرها ، وإزاء السيل الجارف من الاستنكارات اضطرت المفوضية الفرنسية بالقاهرة إلى محاولة إنكار الحقيقة ، وكذلك السفارة العامة في جاوة ، فادعى السفير أن فرنسا لم تقم بأى شئ يمس بالإسلام في المغرب الأقصى ، ولكن أبو عياد سرعان ما أجاب عن هذا البيان بالمحاضرات القيمة التي ألقاها في مختلف الأندية العربية .

وفي فرنسا قام الطلبة الموجودون هناك بواجبهم نحو القضية المغربية ، إذ أقاموا عدة مهرجانات وأذاعوا كثيراً من النشرات ، وأهدروا رسالة (عاصفة في مراکش) أو (أخطاء السياسة البربرية) التي عربتها ونشرتها بالقاهرة اللجنة الشرقية للدفاع عن المغرب . ولما انعقد المؤتمر الإسلامى العام بالقدس كلفت كتلتنا الأستاذ المسكى الناصرى بتمثيلها فيه ، كما كلفت كتلة الشمال الحاج محمد بنونة بالنيابة عنها ، وقد رفع الاثنان تقريراً عن حالة الاستعمار بالمغرب كان هو أصل كتاب (فرنسا وسياستها البربرية) وقد انتخب الاخوان معاً في اللجنة التنفيذية للمؤتمر .

وبالجملة فقد كانت هذه المعركة فاتحة عهد كفاح وطنى في الداخل والخارج اهتم فيه العالم الإسلامى بقضية المغرب الأقصى ، وعرف ما يبغته المستعمرون من دسائس للدين والعروبة فيه ، وقد قام الأمير شكيب رحمه الله بدور مهم في فضح هذه السياسة للجمهور العربى ، وبمجرد ما علم ما يجرى في المغرب عجل بزيارة المنطقة الخليفية ، وأخرجه الفرنسيون من طنجة بعد ممانعوه من الدخول للمنطقة السلطانية .

وهكذا وجد المغاربة أنفسهم وجهاً لوجه مع الحماية الفرنسية ، يقاومون سياستها وهم في الحقيقة إنما يعملون للاحتفاظ بوحدة بلادهم وتحرير أبنائها .
واعل صديقنا عمر كان متعمقاً في فهم عقليتنا في هذه الظروف حين قال فيما كتبه بامضاء (أبو عزة الزموري) بمجلة « مغرب » :

إننا بمقاومتنا للسياسة البربرية نريد تقريب عناصر الشعب المغربي وتوحيده نريد محاربة مبدأ التجزئة المكيفيل الذي ينشره بتفنن ممثلوا فرنسا الحرييون والدينيون ، نريد أن نمنع خلق كتلتين ذاتي ثقافتين ومصالح متناقضة خلقاً اصطناعياً ، نريد أن نكفل حرية الضمير والتفكير للمواطنين جميعاً بكيفية جدية .

وإذن فقد بدأت حركة التحرير الجديدة ، وولدت كتلة العمل الوطني .

الحزب الوطني

كتلة العمل الوطني

و الحزب الوطني

رضهها را بمعافا قتل

۹

رضهها را بظلم

لم تكن هذه المظاهرات الشعبية ولا للاحتجاجات التي أمطرها العالم الإسلامي على فرنسا من أثر عملي على تبدل السياسة أو محاولة العدول عنها ، بل زادت السلطات الفرنسية في التمسك بضرورة المحو لكل ما من شأنه أن يبعث الروح القومية في نفوس المغاربة ، ولذلك انتظم الوطنيون في دائرة كتلة تعمل لتنسيق الحركة الوطنية وتوجيهها . وقد فكرت الكتلة في أن أول عمل يجب أن تقوم به هو تنوير الرأي العام في فرنسا والخارج من جهة ، وتنبية الشعب وإعداده لتحمل أطوار المقاومة من جهة أخرى . وبذلك أخذت البلاد تشهد مظاهر وألواناً من الاحتجاجات لم تعهدها من قبل ، فمن نشرات تعلق بالجدران ، وتوزع بالآلاف في كل الأوساط ، إلى أغان تنشر بين الناس ويتملى بها الجمهور ، فنشر أبحاث قيمة عن البربر وأثرهم في الإسلام ، وعن الشخصيات الكبيرة التي نبغت من بينهم ، وما لهم من المفاخر والآثر ، وإلى جانب كل ذلك فقد وقعت دعوة عظيمة لمقاطعة سائر البضائع الفرنسية ، والاستعاضة عنها بالبضائع المغربية والعربية أو الأجنبية إذا لم يوجد غيرها ، وقد نجحت هذه الدعوة نجاحاً كبيراً ، فكنت لا ترى إلا الملابس المنسوجة في المعامل المغربية والأقمشة الشعبية القديمة التي مضى عهدها ولم يكن يبالي بها أحد أصبحت محل محل التقدير والإعجاب من الجميع ، وأمسك الكثيرون عن شرب الشاي وأكل السكر لأنه فرنسي ، وسرت في الأجواء الشعبية صوفية ضحت بكثير من الشهوات ، وحتى من الحاجات العادية في سبيل المثل القومي العظيم ، وشاركت النساء في هذه للتضحية بإيثارهن المنسوج الوطني برغم ما فيه من تقشف على فساتين النوضة وألوانها .

وحاولت الإدارة أن تقاوم كل ذلك بالضغط أحياناً والدعاية أخرى ،

ولكنها لم تصل إلى إيقاف التيار الذي عم الأوساط كلها ، وشمل الجهات بأسرها
والذي أغضب الإدارة أكثر من كل هذا هو استفحال هذه الدعاية
في الأوساط البربرية ، وانبعثت الوعى القومى فى نفوس إخواننا من أبناء المغرب
الذين أصبحوا يحسون ويألمون ويتحركون للدفاع عن دينهم وعن عقيدتهم ،
وأصبح الرعاء يتغنون بالأناشيد الحزينة التى تبكى حالة الوطن وما يكيدده
الأجنبي له من دسائس . ولعل من العظة والذكرى ، ومن التسجيل للحقيقة
أن نقل هنا هذا النشيد باللهجة البربرية ثم نعقبه بالترجمة العربية :

- ١ - إيغلاء بين أوينا حكمنين متا ثمباطا إزر ف إزلان الدين
- ٢ - ثمرم الراى تزلیم العزنون تسكرام الدين ارتسكارم سومر ذول
- ٣ - يتاغ الحال ثميانا تصحانكراخ لسلام أما زيغ عربى أ كان بامن
- ٤ - الارزون أمعيذان إذاخ يظون انسلهو ذى كميناخ نقباط
- ٥ - أهايما زيغن أنودم ذابتاغ ألا يتفاقا الحر أكر ذيبخوان
- ٦ - أران إيرومين سواوال أكلید أداخ عديل إيрид إيهنا الخلا
- ٧ - إيрид إذى كين ذا الدين أم ساو عذاو أهاننا ياسمى تالخ تونكين
- ٨ - أهايما زيغن امعيورظن ايشكام أسيد العار أ يكون يا عن كالمغرب
- ٩ - تيمشم أدا المال أدا ذا الدين أداث ثعيزاريو يثن أخنزير
- ١٠ - وتذغم الدلت ثكيم أم اسمفان أمى ورياذ يكرأ أرون شانشجعان
- ١١ - والله العظيم نكيرمش ذا نكان اليساموم غاس أنزكوم نون
- ١٢ - إياك جران إيما زيغن كالمغرب إذاسن روخ أيس كان أيت ما كالدين

الترجمة العربية

- ١ - أيها القابضون على أزمة أمورنا الحاكمون فى قضايانا ما هذا الحكم
بالعرف المصادم للدين ؟
- ٢ - أترضون كل ما يحدث إلى أن رميتم عنركم ورفضتم شرفكم فذهبنا
مع دينكم كما ذهبت معها ثروتكم ؟

٣ — لا نعرف من قديم الزمن إلا أننا والعرب إخوان متحدون متصلون
أليس إسلام الأمازيغ أبوه عربي ؟

٤ — يريد الأعدى أن يفرقونا ويذكوا نار العداوة بيننا لنتم
سيادتهم علينا .

٥ — أيها الأمازيغ أن النوم من طبائع الإنسان ولكن الحر الذي ينتبه
ويبادر السارق المتلصص .

٦ — زعموا إن حكومتنا اهتمت بفرنسا لنشر المدنية والإصلاح

٧ — وإذن فلماذا يجملون سداً بيننا وبين ديننا ويبتشون فينا عدوانه
والحال أن الدين الإسلامي هو غايتنا من الحياة .

٨ — أيها البرابر إنكم خفرتم العهد ونقضتموه ، أليس عاراً عليكم أن
تهانوا في دينكم في عقر داركم المغرب ؟ .

٩ — نهب مالكم بعد دينكم فتلاها عقاركم وصار الجميع بيد عدوكم .

١٠ — أذعنتم للذين يستعبدونكم كأنكم أرقاء وكانكم خلقتم من مادة
الجبين والحال أن أجدادكم من أشجع الناس .

١١ — والله العظيم لقد أضناني السهر من أجلكم وأضعفني همكم .

١٢ — ما أعظم مصابكم أيها البرابر بالمغرب أبكي لكم إذ أنتم أنا نسبا ودينا .
وبيننا كانت هذه الأناشيد تتردد أصداؤها بين شواهد الجبال

كان المغرب كله يردد هذا النشيد الذي نظمته في الموضوع :

صوت ينادى المغربي من مازغ ويعرب

يحدو الشباب المغربي للموت من دون الوطن

لبيك يا صوت الجود إنا لشـعبنا جنود

كل يرى حفظ العهد في الذب عن حوض الوطن

لا ترتضى بالتفرقة ولو علونا المشفقة

ولو غدت ممزقة أشلاؤنا فدى الوطن

فليغضب الخضم العنيد وليهرب الصوت الشديد

لسنا نخاف أو نحيد إنا خلقنا للوطن

وفي سنة ١٩٣٢ قررت الكتلة تأسيس مجلة (مغرب) باللغة الفرنسية بباريس حيث كلفت بهذه المهمة صديقنا الأستاذ أحمد بلافريج الأمين العام لحزب الاستقلال الآن ، وقد عرف الأبخ كيف ينظم المجلة ويجمع من حولها لجنة رعاية من أحرار فرنسا اليساريين ، وقد تولى رئاسة تحريرها الأستاذ روبرت جان لونكي .

قامت هذه المجلة بنشر المقالات التي كان يكتبها الوطنيون المغاربة وغيرهم من الكتاب الفرنسيين موضحه مغازي الحركة الوطنية والآمال التي تعلقها على الديمقراطية الفرنسية ، ومكافحة بجرأة وإقدام السياسة المتبعة في البلاد ، ومزودة قراءها بين الآونة والأخرى بالإحصاءات المدققة عن مظاهر الميز العنصرى الذى يسود سير الحماية فى مراکش ، وكانت تعقد فى كل مناسبة اجتماعاً لبعض النواب والصحافيين الفرنسيين الذين سرعان ما أطلقوا على أنفسهم (أصدقاء المغرب) ، وانضم إليهم بعض الأحرار الأسبانيين لتأييد كتلة الشمال فى مطالبها ضداً على الاستعمار الأسباني .

وقد كان لصدور المجلة رد فعل معنوى فى نفس الإقامة العامة التى حاولت منعها من الدخول للمغرب ، ولكن أصدقاءها كانوا يتوسطون لدى الخارجية الفرنسية فى رفع المنع .

ثم قررت الكتلة بعد ذلك أن تصدر بفاس جريدة (عمل الشعب) باللغة الفرنسية أيضاً ؛ لأن الصحافة العربية لم يأذن بإصدارها حتى ذلك الحين ولأه

الحماية المستبدون ، فسارت الجريدة في نفس الخطوة التي تعمل لها المجلة من توضيح لرغبات الأمة ودفاع عن مصالحها . وأهم الحملات التي قامت بها (عمل الشعب) هي المقالات الممتعة التي كان يسجل فيها الحاج عمر عبد الجليل فظائع الاستعمار الفلاحى ، ويصور بها بؤس الفلاح وما آل إليه من استعباد فظيع ، وقد كان لهذه المقالات أثرها فى التخفيف من نزع الملكية لمصلحة الاستعمار ، وموالاته القروض الاستعمارية ، الأمر الذى هيج العمرين ، فتظاهروا بالرباط بعد أن حلقوا رؤوسهم ، ولكن تظاهروا لم يجعلهم ينجحون فى رد تيار المقاومة لمساكينهم الاستعمارية .

وفى الوقت نفسه اتفقنا مع إخواننا بشمال البلاد على إصدار صحف باللغة العربية ؛ فأخرج الأستاذ داود مجلة (السلام) الغراء التي كانت مجلة جامعة مليئة بالروح الوثابة والوعي الصحيح ، وقررت كتلة الشمال أن تصدر جريدة (الحياة) لتسكون لسانها الناطق باللغة العربية .

وطبى أن الجرائد كانت تتناول المسائل المغربية التي تهتم مناطق البلاد كلها وتقرأ فى الشمال والجنوب على السواء ، وتخضع اتوجهات رجال الكتلة فى المنطقتين وإلى جانب هذه الحملات الصحافية قررت الكتلة أن أقوم بإلقاء دروس شعبية عامة بجامعة القرويين ، فافتحتها بالدرس القومى الدائر على استنتاج معانى السيرة النبوية والتاريخ الأول للإسلام ، والمقارنة بين حالة المسلمين فى العهد الماضى وحالتهم اليوم ، وأسباب تقدم الأولين وانحطاط الآخرين .

وكانت هذه الدروس تضم إلى جانب طلبة الجامعة والمدارس الثانوية والنخبة المثقفة فى البلاد آلاف المغاربة من الرجال والنساء الذين كانوا يجدون فيها من الأسلوب الجديد الذى يحاول أن يخرج بهم إلى التفكير فى حالهم ومصيرهم — حاجة طالبا فقدوها فى الدروس الوعظية المعتادة .

ومن الاعتراف بالحقيقة ودون الرغبة فى أى افتخار يجب أن أقول إنه كان لهذه المحاضرات الدائمة أثرها الفعال فى نشر المبادئ الصحيحة والأفكار النيرة

وتأييد الحركة الوطنية في الأوساط الشعبية ، كما كان لها فضل تكوين ثلثة من الشباب المثقف وتوجيهه الوجهة الصحيحة في القومية والسنمية وملته بالروح القومية أما الإدارة فقد رأت في هذه الدروس مظاهرات سياسية يومية لا يمكن أن يسمح ببقائها ، وحاوات منعها مراراً ، ولكنها كانت تجد صعوبة من وجهة شكها الديني ، فلا تتجرأ على منعها مباشرة ، فأخذت تحاول اتخاذ التدابير لمنعها باسم جلالة الملك بصفته الرئيس الديني للمغرب ، واستعملت لذلك بعض أذنبها من أدياء المشيخة الذين كتبوا عدة عرائض يتهمونني فيها بالنيل من الصالحين أو المساس ببعض العقائد الصوفية أو ما أشبه ذلك من الأساليب المصطنعة ، ولكن وقوف الأستاذ الشيخ محمد بن العربي العلوي موقف الدفاع الصادق عنى بالمجلس الأعلى لجامعة القرويين كان يحبط هذه المساعي التي تكررت أربعاً وعشرين مرة ، ولم يقبل جلالة الملك أن يصدر أى منع لى من إلقاء هذه الدروس برغم مجهودات الإقامة العامة المتعددة ومجهودات إدارة الشؤون السياسية .

وفي هذه الأثناء حدثت عدة مظاهر لنجاح دعوتنا ؛ من جعلتها إصدار الملك الأمر بتوقيف كل مظاهرات طرق (العيساوية) و (الحمدوشية) وغيرها فتجلت حيوية الأمة ورغبتها في البعث والتطور في الأفراح التي أقامتها سروراً بهذا الأمر الشريف الذي طالما ترجاه المصلحون ، وعمل في سبيله العاملون . وامتدت مظاهر المقاطعة للبضائع الأجنبية إلى دعوة شاملة لمنع التدخين لأن شركة الدخان الفرنسية طردت مئات من العمال المغاربة لأفكارهم القومية وقد نجحت هذه المقاطعة إلى حد أن أحست الشركة بمفعولها ، فاضطرت إلى إرجاع العملة المطرودين جميعاً ، ومع ذلك فلم يقف سير المقاطعة ، كما لم يوقفها اعتقال الإدارة الفرنسية لمائة شاب من الذين كانوا يتجولون لنشر هذه الدعوة وتبيين الغاية منها للناس .

وفي أواخر شهر أغسطس سنة ١٩٣٣ سافرت لطنجمة ثم لتطوان ، فأقامت لى

الكتلة الوطنية بشمال المغرب حفلة تكريم خطب فيها صديقنا الأستاذ عبد الخالق الطريس وصديقنا الحاج محمد بنونة وغيرها من رجال الوطنية ، ثم ارتجلت كلمة شرحت فيها الغاية من حركتنا وأنها تحرير البلاد والوصول بها للاستقلال عن طريق التقدم ، وبينت لهم أن المرحلة الأولى التي نسير فيها منذ الساعة من جهة الإصلاح الداخلي للشعب هي الاهتمام بتأسيس أمور ثلاثة وتحقيقها ، وهي المدرسة والمعمل والصحيفة .

لم يعجب الولاة الأسبانيون أن أتناولهم بالنقد في خطابي ، كما تناولت الفرنسيين ، ولم يسرهم أن أقف في تطوان لأعلن وحدة الغاية التي يعمل لها وطنيو الشمال ووطنيو الجنوب متأخين متضامنين ، ولذلك فقد أصحبوني ثلاثة من رجال البوليس السرى الأسبانيين الذين كانوا ملازمين لي ملازمة الظل ، وبعد ثلاثة أيام من الحفلة سافرت صحبة الأخ دارد لزيارة قصيرة لمدينة سبتة على أمل العودة لتطوان ومنها لطنجة حيث أرجع لاستئناف دروسي في القرويين ، ولكني لما حاولت الرجوع في اليوم نفسه وجدت أمراً لدى رجال الجمرك الذين أبلغوني أن الإقامة العامة الأسبانية منعتني من الدخول لمنطقة حمايتها .

وهكذا عدنا لسبتة ، ثم سافرنا إلى الجزيرة الخضراء ، ومنها في الباخرة إلى طنجة ، وما وصلت إلى هذه المدينة حتى رأيت أحد أصدقائنا الفاسيين يقترب مني ويبلغني رسالة كلفه بحملها من فاس زملائي الوطنيون .

قرأت الرسالة وإذا بها نبأ يقول إن الكتلة استطاعت أن تتصل بنص برقية وردت من باريس تأذن في إلقاء القبض على ، ووضعني تحت المراقبة بجهة تختارها الإقامة العامة ، وأن الكتلة اجتمعت ورأت أن اعتقال سيؤدي لا محالة إلى مظاهرات واصطدامات عنيفة لا ترى من المصلحة وقوعها في الوقت الحاضر ، ولذلك تطلب مني السفر إلى باريس ريثما يتغير الموقف ، وفي صباح الغد غادرت طنجة إلى جبل طارق ، ومنها إلى أسبانيا حيث التحق بي في مدريد صديقنا المرحوم الحاج عبد السلام بنونة وأخوه الحاج محمد ، وكونا هناك وفداً قام بعدة

اتصالات في الأوساط الأسبانية ، وعقد عدة اجتماعات مع نخبة من المفكرين
الأسبانيين في (نادى الأثينيو) بمدريد لشرح الحالة العامة في المغرب ، وتبيين
أغلاط السياسة الأسبانية ، ثم رفعت مذكرة للمكتب المغربي في رئاسة الوزارة
الأسبانية أحتج فيها على موقف أسبانيا في قضيتي ، وعلى التغطرس الذي أظهره
مقيمها العام السنيور موليس الذي رد لإخواننا بتطوان برقية احتجاج موجهة
إليه ، وقد قررت الحكومة الأسبانية بعد ذلك إعفاء موليس والسماح لي
بدخول المنطقة .

أقمت في باريس سبعة أشهر كانت كلها نشاطاً في العمل متعاوناً مع أخينا
بلافريج وأصدقائه في لجنة المجلة ، ومع جمعية طلبة شمال أفريقيا المسلمين التي كان
يتزأسها الأستاذ محمد الفاسي ، وقد أقمت عدة مؤتمرات ومهرجانات كان صدى
احتجاجها يتردد في الصحافة كلها ، وكان لهذه الحركة أثرها في تغيير المقيم العام
الفرنسي المسيو لوسيان سان وتعيين المسيو بونصو مكانه ، والإذن لي بالعودة
للمغرب واستئناف دروسي بالقرويين ، كما كان لها أثرها في توحيد الحركة بين
الدمستوريين التونسيين ونجم الشمال الأفريقي الجزائري وكتلة العمل الوطني المراكشية
بالقرويين ، ولقد أقمت في باريس عدة مؤتمرات وندوات في المغرب وغيرها
بالتعاون مع الأخوة في المغرب ، وقد أبلغتني الإقامة العامة بواسطة مكتبها

العودة للبلاد :

بعد سبعة أشهر من إقامتي بباريس أبلغتني الإقامة العامة بواسطة مكتبها
بالعاصمة الفرنسية وبمخضر السيد قدور ابن غبريط أنها لم تعد ترى مانعاً من
رجوعي للبلاد واستئناف دروسي في القرويين ، وفعلاً سافرت بعد ثلاثة أيام
إلى مدريد حيث عاودت الاتصال بالشخصيات المهمة ، وخاصة ببعض أصدقائنا
الديموقراطيين الذين كانوا قد كونوا مع الأستاذ محمد الفاسي مدير القرويين
اليوم والأستاذ المسكي الناصري البيت العربي بالعاصمة الأسبانية ، وأخذوا يعملون
على نشر الدعوة لإيجاد سياسة تقارب أسباني عربي ، وقد أبلغني السنيور
ريكور إيبو الذي كنت رفعت له مذكرتي عن السياسة الأسبانية في المغرب

أثناء مروري الأول في مدريد بصفته مدير المكتب المغربي في رئاسة الوزارة :
 أنه قد عين مقبياً عاماً في المنطقة الخليفية ، وأنه سيمتخذ سياسة أوسع أفقاً من
 سياسة السنيور موليس ، وما علم الإخوان بتطوان نبأ قبول أسبانيا لتغيير موليس
 حتي انتدبت (كتلة العمل الوطني) في الشمال وفدأ يتكون من الأخوين الحاج
 عبد السلام بنونة وعبد الخالق الطريس للسفر لمدير والانصال بالمقيم الجديد
 والدوائر الرسمية رغبة في إقناعها بضرورة اتخاذ سياسة رشيدة لمصلحة الطرفين .
 أما أنا فقد رجعت إلى طنجة في يناير سنة ١٩٣٤ ووجدت بها مدير الشؤون
 الأهلية بالمنطقة السلطانية الكولونيل بينازي الذي أعلمني أنه ورد للمحادثة
 معي باسم جلالة السلطان واسم المقيم العام في بعض المسائل التي من شأنها أن
 تقرب وجهة النظر بين الحماية والوطنيين .

وقد استمرت هذه المحادثات ثلاثة أيام اجتمعنا فيها ست ساعات في اليوم
 يحضر مراقب الولاية المحزنين بمنطقة طنجة الكولونيل تروشي ، وتناولت
 محادثاتنا جميع الموضوعات التي تشغل ذهن الوطني ، وكيفية مواجهة الحالة
 القائمة وضروب الإصلاح التي نؤملها ، وكان يرجع في النهاية إلى ضرورة
 استشارة الرباط ليرى رأيه النهائي في الموضوع ، ومن حق التاريخ أن أسجل
 أن المسيو بينازي عرض على يومئذ تولى وزارة العدل في الحكومة الشريفة ،
 فاعتذرت بأنه لا يمكنه أن يقبل أية وظيفة ما دام الموظفون المغاربة لا يمثلون
 إلا أداة تنفيذية ليس لها من الأمر شيء ، والحق أن سياسة مسيو بونصو
 (المقيم العام الفرنسي إذ ذاك) كانت ترمي إلى تقدير نسبي لرجال العمل الوطني ،
 وكان يود تعاونهم مع الإدارة الفرنسية ، ولذلك عرض بعد وظيفة وكيل مدير
 عام للشؤون الفلاحية على صديقنا الحاج عمر عبد الجليل الذي اعتذر هو الآخر
 بمثل ما اعتذرت به .

وبعد انتهاء هذه المحادثات الأفلاطونية التي لم تكن ترمي إلى أكثر من
 الدراسة والاستخبار دخلت للبلاد حيث وجدت الحركة آخذة في التقدم والازدهار

وبعد بضعة أيام دعيت من القصر الملكي حيث حظيت بمقابلة جلالة
السلطان مقابلة خاصة استغرقت ساعة كاملة ، وكانت هذه أولى المرات التي
يحظى فيها زعيم وطني بمقابلة جلالته ، وقد أراد جلالته أن يعبر بذلك عن
تكذيبه لما كان يروجه الفرنسيون من ثورة الوطنيين عليه ، ومن عدم رضا
جلالته عن الحركة التحريرية القائمة ، وقد لمست في شخصية سيدي محمد
ابن يوسف الملك العظيم الذي ظهرت آثار عظيمته بعد في هذا الكفاح المستميت
الذي لم يزل حفظه الله يواليه لمصلحة الأمة واستقلال البلاد برباطة جأش وثبات
قلب واطمئنان نفس ونبيل روح ، ولما شرحت لجلالته الغاية من حركتنا صرح
لي بأنه راض كل الرضى عن كل ما من شأنه أن يساعد على تقدم البلاد
وازدهارها ، وقال لي : « إن ما ضاع من حقوقنا ناشئ عن عدم معرفة من مضى
من المسؤولين بالأساليب التي يجب أن تتبع ، ومنذ الآن لن يضيع للبلاد حق ،
بل سأعمل على استرجاع كل ما ضاع » .

وكان المسيو طارديو قد شكل الحكومة الفرنسية ، وجعل في جملة وزاراتها
وزارة سماها (بفرنسا التي من وراء البحر) ، فأعلمني جلالته أنه بعث يفتح إزاء
الخارجية الفرنسية على هذه الوزارة وقد ألفت هذه الوزارة بفضل الاحتجاج الملكي .

في هذا اليوم كان في القصر الملكي مقابلة مع سيدي محمد بن يوسف الملك العظيم الذي ظهرت آثار عظيمته بعد في هذا الكفاح المستميت الذي لم يزل حفظه الله يواليه لمصلحة الأمة واستقلال البلاد برباطة جأش وثبات قلب واطمئنان نفس ونبيل روح ، ولما شرحت لجلالته الغاية من حركتنا صرح لي بأنه راض كل الرضى عن كل ما من شأنه أن يساعد على تقدم البلاد وا زدهارها ، وقال لي : « إن ما ضاع من حقوقنا ناشئ عن عدم معرفة من مضى من المسؤولين بالأساليب التي يجب أن تتبع ، ومنذ الآن لن يضيع للبلاد حق ، بل سأعمل على استرجاع كل ما ضاع » . وكان المسيو طارديو قد شكل الحكومة الفرنسية ، وجعل في جملة وزاراتها وزارة سماها (بفرنسا التي من وراء البحر) ، فأعلمني جلالته أنه بعث يفتح إزاء الخارجية الفرنسية على هذه الوزارة وقد ألفت هذه الوزارة بفضل الاحتجاج الملكي .

تأسيس عيد العرش المغربي

أومات آنفا إلى أن الفرنسيين أخذوا يدسون بين الوطنيين وبين جلالة الملك ، ولما سافرت إلى فرنسا فرارا من اعتقالهم حاولوا أن يقنعوا القصر بأني سافرت مبعوثاً من الكتلة الوطنية للتفاوض على إرجاع المولى عبد الحفيظ لعرش مراکش ومع أن جلالة الملك أعقل من أن يصدق أمثال هذه الترهات فإن الكتلة الوطنية لم تقف موقف المتفرج من عمل الفرنسيين ، وقد أرادت أن تظهر عملياً عواطف الوطنيين الحقيقية نحو مليكهم العظيم من جهة ، وتفضح الفرنسيين وتكشف عن نفاقهم من جهة أخرى ، فاهتدت إلى فكرة سديدة هي تأسيس عيد العرش المغربي يوم ١٨ نوفمبر الذي هو يوم جلوس جلالة سيدي محمد ، وقد حل ذلك اليوم وبدأت البلاد تحتفل ، ولكن الإقامة وقفت موقف المنذهل الذي يريد منع الاحتفال ولكنه لا يستطيع التجرؤ في التنفيذ ، وفعلاً لم تستطع الوطنية المغربية أن تجعل من الاحتفال الأول عيداً رسمياً ، ولكنه على كل حال كان يوماً تمهيدياً للعيد الرسمي الذي أسس في السنة الموالية أي سنة ١٩٣٤ ، وهكذا انكشف للجميع أن الكتلة الوطنية لا تمثل إلا الوفاء والإخلاص الذين يحملها الشعب المغربي نحو عرشه المجيد ومملكه العظيم ، وأن المستعمرين وخدمهم هم الذين يأبون على الشعب أن يتطور أو يقوم بأي مظهر يمثل العزة والكرامة ولو كان هذا المظهر احتفالاً بملك البلاد ، وفي يوم ٨ مايو سنة ١٩٣٤ كان موعد زيارة الملك السنوية لمدينة فاس ، فانهزت الوطنية المغربية هذه الفرصة لتظهر لجلالاته ولأهله في عاصمة ملكه الروحية ، فنظمت الاستقبالات الشائقة التي لم يسبق لها مثيل في شكلها الحديث ، ونصبت أقواس النصر في سائر الجهات ، وعلقت الرايات المغربية في طول المدينة وعرضها ، وتغنى الجمهور بنشيد جديد للملك

(من نظمي) يعبر عن آمال الأمة القومية في جلالته ، وأصدرت جريدة (عمل الشعب) عدداً خاصاً محلي بصورة الملك وصورة ولي العهد الذي أعطيناها لقب (أمير الأطلس) ، وأظهر الجمهور ساعة وصول جلالته من الحماس والتأثر ما أطلق الألسنة بالهتافات الوطنية والأدعية الصادقة بحربة المغرب واستقلاله .

ومن الغد كان موعد زيارة جلالته للقرويين وبعض الأضرحة المحترمة وفقاً لتقاليد البلاد ، وجرت العادة أن تكون هذه الزيارة في شكل مدني ؛ أي أن لا يصحب جلالته فيها غير الوزراء والسكّتاب وبعض الحجاب والحشم ، أما الحرس الشريف والجند والمظاهر العسكرية فلا يبدو لها أثر احتراماً للاولياء والأبطال الذين يزورهم الملك ، وطبعي أن الاتصال بين الشعب وبين سلطانه يكون أسهل في مثل هذه الحال ، ولذلك فإن الجمهور الفاسي انتهر فرصة نزول الملك على هذه الصورة فكون من حوله مظاهرات عظيمة كلها هتافات بحياته ، وإشعار بجلالته بآمال الأمة في أن تنال في عهده ما تصبو إليه من استرجاع لحقوقها الضائعة وتراثها المسلوب ، وقد كانت هذه المظاهرات عظيمة حقاً وقومية صدقاً ، وانبسط لها مولانا الملك ، وأظهر من التواضع والديمقراطية ما اهتزت له أفئدة شعبه وزاده حباً فيه واغتياباً به .

ولكن أصدقاءنا الفرنسيين لم يروا في هذا التظاهر العادي إلا اعتداء على حقوق فرنسا ومساساً بكرامتها ، وعز عليهم أن يروا للمرة الثالثة جلالة الملك محفوقاً بشعبه ، والكل يطالب علناً بالحرية ويدعو للاستقلال ، وأراد الجنرال ماركي حاكم الناحية الفاسية أن يمنع جلالته من أداء صلاة الجمعة يوم ١٠ مايو بمسجد القرويين وفقاً للبرنامج المقرر ، فادعى أن المتظاهرين بعدما رجعوا من حول الملك صرخوا بدار الجنرال وهتفوا هتافات بسقوط فرنسا ، وأن شاباً عمداً إلى يهودي رفع العلم الفرنسي بدكانه فشتمه ورعى بالعلم في الأرض ، وفي مساء اليوم التاسع قدم مسيو هيلو نائب المقيم العام (لأن المسيو بونصو كان بباريس) لفاس ، وانعقد تحت رئاسته مؤتمر حضره الولاة العسكريون والمدنيون وقرروا أن يباغوا جلالة

السلطان استيائهم مما جرى ، وأن يطلبوا منه اعتقال زعماء (كتلة العمل الوطني) والعدول عن النزول لأداء الجمعة في القرويين والاكتفاء بالصلاة في مسجد القصر أو السماح للإدارة بأن تضع على طريق جلالته صفين قويين من جنود الحماية .

وفعلا توجه مسيو هيلو وصحبة الجنرال حاكم الناحية للقصر العاصم ، وبلغا جلالة الملك مطالب فرنسا من جلالته بمناسبة زيارته لفاس ؛ وقد رفض جلالته فوراً المصادقة على اعتقال رجال الكتلة وواعدهما بالنظر في مسألة الصلاة بالقرويين . وقد أمر جلالته بعد خروج ممثلي فرنسا بعقد اجتماع مجلس الوزراء ، وعرض على وزرائه الموضوع ، وكان جلالته شديد التأثر ، ويريد المصادمة التامة مع الفرنسيين نهائياً ، ولكن المجتمعين اتفقوا على أن يخرج جلالته في صباح يوم الجمعة باكراً من فاس احتجاجاً على تصرف الحماية دون أن يتم برنامج الزيارة الملكية ؛ لأنه لا يمكن لجلالته أن يعدل عن أداء الصلاة في القرويين ، وإذا سمح للجيش بحراسته ربما انتهزت الفرصة للتفكيك بالأهالي على عادة الجنود الفرنسيين ، وإذا امتنع عن قبول الحراسة ربما أوعزت الإدارة الفرنسية لبعض أذنبها بارتكاب جريمة ضداداً على جلالته أو ارتكاب شيء أعظم من المشكلة الأولى .

وفعلا رجع جلالته إلى الرباط ، وقد بعثت (كتلة العمل الوطني) لجلالته برقية تعلن فيها تضامنها مع جلالته ، وتعلقها بعرشه الكريم ، كما أصدرت عدداً خاصاً من (عمل الشعب) تشرح فيه الحقيقة عن (يوم ١٠ مايو) . وفي يوم ١٤ مايو بعث جلالته استدعاء لرجال الكتلة الموقعين على برقية التضامن يدعوهم فيها للقدوم للعاصمة بقصد المفاوضة معهم في بعض المسائل المهمة ، وقد توجهنا فعلاً حيث انعقد بيننا وبين مجلس الوزراء اجتماع برئاسة الصدر الأعظم حضره رئيس الديوان الملكي الذي بلغنا باسم جلالته أنه لم يخرج غضباً على مدينة فاس وفق ما أشاعه المغرضون ، بل خرج بالعكس مغتبطاً مسروراً ،

وقد قرر هذا الخروج شفقة على رعيته من أن تمتد إليها يد المستعمر بسوء ، ثم وقع استعراض عام للمسائل المغربية ، وأظهر الوزراء كلهم رغبتهم في تحقيق أماني البلاد ، وصرحوا لنا بأن الجميع يجب أن يتعاونوا على استرجاع السيادة المغربية المأسورة .

وإزاء هذا الموقف الملحمي لم تجد السلطة الفرنسية شيئاً للانتقام به من (كتلة العمل الوطني) إلا توقيف جريديتها (عمل الشعب) ، ومنع مجلتها (المغرب) التي تصدر بباريس من الدخول لمراكش ، ومنع مجلة (السلام) وجريدة (الحياة) اللتين تصدرها كتلة الشمال من الراج في المنطقة السلطانية أيضاً .

وإذن فقد جردت الحركة الوطنية من جميع العدد التي كانت تستعملها للدعاية لمبادئها ، ولكن للحركة أساليب أخرى ووسائل متعددة ، ومن أهمها الدروس الليلية التي لم تنقطع أثناء غيبيتي بباريس ؛ إذ كان يقوم بها صديقنا الحاج حسن أبو عياد ، وصديقنا عبد العزيز ابن إدريس حتى منعا ، وقد استأنفتها بعد عودتي ، فكان الإقبال عليها أكثر وأعظم ، ولكن ضغط السلطة كان أشد وأعظم عليها ، وقد بلغ الأمر بإدارة الشؤون الأهلية إلى ألا تسكتفي بجواسيسها ، بل أخذت تكلف عدول المحاكم الشرعية بالحضور رسمياً وبطريق المناوبة عدلين في كل أسبوع يستمعان لدروسي ويسجلان ملخصاً لها ويمضيانه ثم يصادق القاضي على شهادتهما طبقاً للمسطرة القضائية ، وتنفيذاً لنوع من الرقابة كان يستعمله نابليون على بعض الجامعيين ، وكانت الإدارة تناقش العدلين في شهادتهما ؛ الأمر الذي استوجب مني احتجاجات متوالية انتهت بطلب السلطة الفرنسية من الحكومة الشريفة منع دروسي ، ولكن جلالة الملك أصر على عدم المصادقة على المنع ، فانتظرت إدارة الشؤون الأهلية حتى واثتها فرصة حوادث ٦ فبراير سنة ١٩٣٤ التي جرت فيها المصادمات بين حزب الصليب الناري وأحزاب اليسار في فرنسا ، وأصدرت في جوها أمراً تليفونياً عسكرياً لشيخ

القرويين بمنع من التدريس .

وموازاة للحملات الصحفية والدعاية الوطنية قامت الكتلة بتوجيه عدة مذكرات واستكتاب عرائض ورفع تقارير في مختلف النواحي التي تتناولها الحماية طبقاً لسياستها ، ومن أهم ما قامت به معارضتها لمطالب الموظفين الفرنسيين ، وانتهازها فرصة إضرابهم للمطالبة بإحلال المغاربة الأ كفاء محل الأجانب في الوظائف المغربية ، وتحميل الميزانية الفرنسية النفقات الراجعة لما يسمونه بلوازم النفوذ الفرنسي ، وعدم أداء الميزانية المغربية للتعويض الذي تدفعه الدولة لجيش الاحتلال ، وإسقاط الثلث الاستعماري ، وبصفة عامة الانتقاد المر لسياسة الحماية المالية والاقتصادية المبنية على الاستغلال والميز العنصرى .

له نفومات وسيادته ، والاحترام الكامل لحرية وتقاليد ، ولقد قال ليوطن في تحليل الحماية سنة ١٩٢٠ : «فكرة الحماية هي أن البلاد تحفظ استقلالها بحكم نفسها وتدير شؤونها بنفسها تحت مجرد رقابة أوروبية ، والذي يملك وكيف هذه الفكرة هو للرقابة المعارضة تماماً للحكم المباشر ، تتناقض تماماً مع ولكن العمل التي سارت فيه الحماية هو الحكم المباشر الذي يتناقض تماماً مع مجرد الرقابة المفروضة ، ولذلك فقد كان أهم الأ كبر لوطنية المغربية هو تنبيه الفرنسيين أنفسهم لضرورة البدول عن هذا الأسلوب الذي يتناقض حتى مع الحماية نفسها ، ولكن الانتقادات وتبين مواطن الضعف في خطط الحماية ظهر للكثيرين من الفرنسيين كعمل على بدل على استياء من النظام القائم ، واسكنه لا يفسر الرغبات الحقيقية التي يراد تعويضه بها ، ولذلك أخذت الصحافة الفرنسية تهتم الوطنيون المغاربة بالتهييج من أجل أشياء لا يستطيعون هم أنفسهم تحديدها ، فقررت كتلة العمل الوطني أن تضع حداً لتقولات الفرنسيين ، وأن تحدي السلطة بتقديم برنامج إصلاح تعتبره كمرحلة أولى تشمل الاستقلال ، وهكذا وضعت برنامج الإصلاحات المغربية أولاً (مطالب الشعب المغربي) ولقد رتبته في شهر نوفمبر سنة ١٩٢٤ وقد أيدت الكتلة العرك من الأسبق محمد تازي وأحمد الشراي .

برنامج الإصلاحات المغربية

وإذن فقد اتجهت الحركة الوطنية في هذه المرحلة إلى انتقاد الحماية والتشجيع على سياستها في جميع مظاهرها ، وإلى العمل لإصلاح شؤون البلاد وتحسين حالة أبنائها ، وطبعاً أن يؤدي ذلك إلى مقارنة العمل الفرنسي بالمغرب بالوعود التي أعطتها فرنسا والتي ذيلتها بامضاء الشرف والكرامة ؛ فالحماية التي لم يقبلها المغرب إلا مجبوراً تزعم أنها لم تفرض إلا لمساعدة المغرب على التقدم والارتقاء مع الاحتفاظ له بمقوماته وسيادته ، والاحترام الكامل لدينه وتقاليده ، ولقد قال ليوطي في تحديد الحماية سنة ١٩٢٠ : « فكرة الحماية تعني أن البلاد محتفظة بمؤسساتها تحكم نفسها وتدبر شئونها بنفسها تحت مجرد رقابة أوروبية ، والذي يملك ويكيف هذه الفكرة هو المراقبة المعارضة تماماً للحكم المباشر » .

ولكن العمل الذي سارت فيه الحماية هو الحكم المباشر الذي يتنافى تماماً مع مجرد الرقابة المفروضة ، ولذلك فقد كان الأهم الأكبر للوطنية المغربية هو تنبيه الفرنسيين أنفسهم لضرورة العدول عن هذا الأسلوب الذي يتنافى حتى مع الحماية نفسها ، ولكن الانتقادات وتبيين مواطن الضعف في خطط الحماية ظهر للكثيرين من الفرنسيين كعمل سلبي يدل على استياء من النظام القائم ، ولكنه لا يفسر الرغبات الحقيقية التي يراد تعويضه بها ، ولذلك أخذت الصحافة الفرنسية تهتم الوطنيين المغاربة بالتهيينج من أجل أشياء لا يستطيعون هم أنفسهم تحديدها ، فقررت كتلة العمل الوطني أن تضع حداً لتقولات الفرنسيين ، وتتحدي السلطة بتقديم برنامج إصلاح تعتبره كمرحلة أولى قبيل الاستقلال ، وهكذا وضعنا برنامج الإصلاحات المغربية أو (مطالب الشعب المغربي) وقد رفعه في شهر نوفمبر سنة ١٩٣٤ وفد الكتلة المتروك من الأساتذة محمد غازي وأحمد الشرفاوي

وعبد العزيز ابن ادريس وأبو بكر القادري إلى جلالة الملك بقصره في الدار البيضاء .
وقدمه علال الفاسي ومحمد الزيدى ومحمد الديورى للإقامة العامة بالرباط، وفي الوقت
نفسه قدمه وفد الكتلة بباريس المتركب من الأستاذين عمر عبد الجليل ومحمد
الوزاني للخارجية الفرنسية .

وقد استطاع وفد الكتلة بباريس أن يؤسس لجنة رعاية من أصدقاء مجلة
(المغرب) وغيرهم من رجال اليسار الذين أظهروا عطفهم على برنامجنا وتقديرهم
للروح التحريرية والتقدمية التي يحتوي عليها . تلك اللجنة أن أرسلت لنا
ويشتمل برنامج الإصلاحات المغربية على ١٥ فصلا هي :
١ - الإصلاحات السياسية .
٢ - الحريات الشخصية والعامة .
٣ - الجنسية المغربية والحالة المدنية .
٤ - الإصلاحات العدلية .
٥ - الإصلاحات الاجتماعية .
٦ - الأوقاف الإسلامية .
٧ - الصحة العامة والإسعاف الاجتماعي .
٨ - شؤون العمل .
٩ - الإصلاحات الاقتصادية والمالية .
١٠ - الاستعمار والفلاحة المغربية .
١١ - النظام العقاري .
١٢ - الضرائب والاداءات .
١٣ - الإصلاحات المتفرقة .
١٤ - العربية كلفة رسمية للبلاد .
١٥ - العلم المنزلي والأعياد الرسمية والتشريعات .
وبكل فصل من هذه الفصول بنود عديدة تتضمن ما يلزم تنفيذه لإصلاح

الجهاز المسير للدولة والأمة .

أما الخطوط الرئيسية للبرنامج فهي :

- ١ - تطبيق معاهدة الحماية وإلغاء كل مظاهر الحكم المباشر .
- ٢ - توحيد النظامين الإداري والقضائي لجميع البلاد المغربية .
- ٣ - تقديم المغاربة في جميع فروع الإدارة المغربية .
- ٤ - الفصل بين السلطات التي يقوم بها القواد والباشوات .
- ٥ - إحداث بلديات ، ومجالس إقليمية ، وغرف تجارية ، ومجلس وطني

يحتوي على نواب مسلمين وإسرائيليين .

وتقوم هذه الخطوط على اعتبار أن الحماية لا تعنى منع المغرب من حكم نفسه بنفسه ، ولذلك فقد خصصت الكتلة مقدمة برنامجها لتوضيح هذه النظرية من الوجهتين القانونية والدبلوماسية ، وقد كان في جملة ما استدل به الحكم الذي أصدرته محكمة النقض والإيرام العليا بفرنسا بتاريخ ١٣/٤/١٩٢٤ والذي يقول : «إن المعاهدة التي وضعت بين فرنسا والمغرب الأقصى من أجل نظام الحماية الفرنسية بالملكية الشريفة ليس من مفعولها أن تضيع المغرب استقلاله الذاتي» .

وتسود مطالب الشعب المغربي الصبغة الديمقراطية القائمة على احترام الحريات الشخصية والعامة والاهتمام بالتطوير الاجتماعي للأسرة والجماعة المغربية .

وأما من الوجهة الدستورية ، فالجلاس الوطني لم يكن في نظر الكتلة إلا مرحلة أولى لوضع دستور حقيقي للبلاد ، ولذلك فقد أعطى لهذا المجلس حق الاقتراح ووضع جدول الأعمال وحق الرقابة والتدخل في كل المشروعات الحكومية ، ولكن البرنامج أبقى الكلمة العليا في المجلس لجلالة الملك ، كما أبقى الوزراء مسؤولين أمام جلالاته طبقاً للتقاليد ، وهو بهذا المعنى شبيه بالدستور الذي وضعته الجمعية الوطنية في الحرب الريفية ، ولكنه لا يعبر عن كل ما نصبو إليه من حكم دستوري كامل ، والسر في ذلك أن الكتلة الوطنية كانت ترى من الضروري أن تسير في تطبيق الديمقراطية أو المطالبة بها على أساس تدريجي

حتى يمكن استخلاص الشعب لحقوقه بطريق التطور والتجاوب النفعي بين شعور الملك وشعور الشعب مع الأخذ بتربية الأمة تربية ديمقراطية عن طريق المجالس البلدية والإقليمية .

ومن جهة أخرى فإن الروح التي كانت تملك سياستنا في هذه المرحلة ، هي القضاء على الحكم المباشر ، وذلك باسترجاع كل مظاهر السلطة بيد جلالة الملك ورجال حكومته معتقدين أن مسألة الدستور أمر هين علينا متى أصبحت المسألة بيننا وبين مليكنا ، ولم تسكن هناك حواجز أجنبية في الموضوع .

وقد بينت الكتلة في المقدمة : أن هذا البرنامج لم يكن إلا تعبيراً عما سبق للشعب أن طاب به في مختلف المناسبات ، وقد استخلصته من (مجموعة العرائض والشكايات الجزئية التي رفعها الشعب في أوقات مختلفة لجلالة السلطان وحكومته) « وقبل إعطائها صيغتها النهائية عملت (الكتلة) على الاتصال بسائر طبقات الأمة في حواضرها وبواديها ، وهكذا استطاعت أن تدرس نفسية الشعب وأن تعرف الفكرة العامة معرفة تامة ، وعلاوة على ذلك فقد وردت عليها شتى الرسائل للاعراب عن حاجة البلاد الماسة إلى نظام صالح يحفظ حقوق المغاربة ومصالحهم أمة وأفراداً ، ويسير بهم في صراط التقدم المستقيم » .

وإن الخلاصة كما لاحظت الإقامة العامة في تقريرها المرفوع للجنة البحر الأبيض المتوسط : « أن دور الحماة يجب أن يمحصر بمقتضى برنامج الإصلاحات القومية في المساعدة الفنية ريثما يتمكن المغرب من حكم نفسه بنفسه » .

* * *

لقد اشتمل برنامج الإصلاحات المغربية على هندسة سياسية في عرض المطالب والتوفيق بين المعاهدات القائمة ومصالحة البلاد يدل على مجهود عظيم في محاولة التقريب الذي رمت إليه الكتلة بين وجهة النظر المغربية ووجهة النظر الفرنسية ، فلننظر مثلاً للباب الاقتصادي نجد أن الكتلة تطالب بالاحتفاظ بالباب المفتوح في الميدان التجاري طبقاً لما أقره مؤتمر الجزيرة

الخضراء ، وهذا ما يستوجب تأييد أجزاء اليسار في فرنسا ويطمئن الدول الموقعة على العقد ، وفي الوقت نفسه يتناسب مع مصلحة المغرب في الظروف الحاضرة ؛ لأنه ما دامت البلاد لا تملك من الصناعة والمعامل ما تستطيع به مزاحمة التوريد الأجنبي وما يقتضى حماية الانتاج المحلى فالباب المفتوح أوفق ، لأنها تفتح باب المزاحمة للموردين الذين يستطيعون أن يتنافسوا في كسب رضى المستهلك الأهلئ عن طريق الجودة أو رخص الأثمان ، وهذا بالطبع ما يجعل الخارج من المال القومئ أقل مما يخرج عادة لو لم تكن الباب التجارية مفتوحة للجميع ، كما هو الحال في تونس مثلاً . ولكن هناك صنائع مغربية قديمة ، فبرنامج الإصلاحات اعتبرها من جهة حاضرها فطالب بحمايتها من المزاحمة الخارجية ، وذلك بمنع دخول المواد التي تقلد أو تحاكي المصنوع الأهلئ بالمره ، كما طالب بحمايتها من تقليد المصانع العصرية الكبرى في الداخل ، وهذا لا يتنافئ عملياً مع معاهدة الجزيرة لأن كل ما تفرضه علينا هذه المعاهدة هو ألا نفضل دولة على أخرى في المعاملات التجارية ، ومعنى هذا أن نفتح الباب للجميع أو نغلقه في وجه الجميع ؛ فإذا نحن طالبنا بحماية الصناعة القومية من كل مزاحمة أجنبية مهما كان أصحابها لم نكن خارجين عن لفظ الميثاق ولا روحه ، ولاحظ البرنامج أن هذه الحماية للانتاج الأهلئ لا يمكن أن تستمر بصفة عملية ؛ لأن حاجيات البلاد تتطور ، فاهتم بوضع مطالب خاصة بالعمل على تطوير الصناعة الأهلية والخروج بها رويداً من شكلها العتيق إلى شكل عصري تستطيع به أن تسد حاجة البلاد وتطالب حقها في الأسواق الداخلية والخارجية . وهكذا نجد أيضاً البرنامج ينص على وجوب تأمين الحكومة المغربية لسائر المناجم الطبيعية ، ومنابع النفط ، والمياه المعدنية ، والسكك الحديدية ، والقوات الكهربية ، والمرافئ البحرية ، وهو ما يتفق بالطبع مع المصلحة القومية المغاربية ، خصوصاً وأنه ليست لهم من الرأسمالية الأهلية ما يخولهم استثمار هذه الأشياء لفائدتهم . ووضعها في يد الرأسمالية الأجنبية يؤدي لا محالة لامتلاك

الأجنبي للتراث القومي ، وإقبال الباب في وجه الجميع بطريق التأميم هو المفرد الوحيد من سياسة الباب المفتوح ، وهذا المطلب أيضاً ينال رضى اليساريين ، ولا يمكن للحماية أن ترفضه لأنه وحده الذي يمنح المغرب من مزاحمة الدول التي لها الحق بمقتضى معاهدة الجزيرة ، تلك المزاحمة التي ترى فيها فرنسا خطراً على نفوذها ، ويمكن لمن يدرس برنامجنا بإمعان أن يجد أمثلة كثيرة من هذه الهندسة الدقيقة في عرض رغائبنا وتكليف حاجياتنا .

وهذا الأسلوب هو الذي يسر لنا مساعدة الكثيرين من رجال فرنسا ، وهو الشيء الذي يفسر تأييد أحزاب اليسار لنا ؛ ذلك التأييد الذي لم يتجاوز الحدود المعنوية ، ولكنه كان في وقت ما معيناً لنا على قطع هذه المرحلة من تاريخ حركتنا .

وقد كان لإعلان مطالب الشعب المغربي صدى عظيم في الأوساط الفرنسية والمغربية ، وقد أصدرت الحكومة الفرنسية أمرها للإقامة العامة بضرورة دراسة البرنامج وإمدادها بوجهة نظرها فيه ، وفعلاً طبعت الإقامة أصوله منفردة ، ووزعتها على الإدارات المختصة ، وهذه أكدت على دراسة القسم الموجه لها في لجان خاصة مع أخذ رأى جميع فروعها . وقد استطعنا الاطلاع على أجوبة الكثير من الأقسام التي كانت تبدي إعجابها بالدقة التي في البرنامج ، وتعلن بعض الملاحظات التي تراها مناسبة وفقاً لتصورها الخاص ، ولقد أقرت إدارة الصحة مثلاً كل ما ورد في فصل الصحة والإسعاف الاجتماعي برمته ، وقالت إنه أقل ما يجب أن ينفذ من أجل المقاربة . وهكذا فقد استطعنا أن نضع نظام الحماية الداخلي على بساط البحث ، ونبين للفرنسيين أنفسهم أن هناك وسيلة صالحة للحكم لم يهتموا إليها ، أو لم يريدوا عن سوء نية سلوكها ، وقد ظلت المطالب برغم كل هذه الدراسة وبرغم القبول الحسن الذي ظفرت به موطن التردد من طرف الحماية ، ولم تحظ بالتنفيذ إلا في القليل من جزئياتها .

واعل الرأي الصحيح للحماة في شأنها هو ما صرح لي به مسيو جيران دان
المستشار السابق لجلالة السلطان ، فقد قال لي : (إن مطالبكم تشتمل على ثلاثة
أقسام ؛ قسم يمكن تنفيذه من الآن ، وقسم يمكن تنفيذه ولكن بعد حين ،
أما القسم الثالث فلا يمكن تنفيذه لأننا لا نريد الجلاء عن المغرب من

تلقاء أنفسنا !) بدون الجلاء عن المغرب من تلقاء أنفسكم ، ولكنكم تريدون بكل

إخلاص أن يتبعوا نظام نموذج في البلاد بالوسائل الممكنة ، ولذلك فهم في الجلاء

تحويل القارية حق تأسيس مجلس نيابي يمكنهم من مراقبة أعمال الإدارة والنظر

في سيادتها المالية والاقتصادية ، ولكنهم أسوأ خرقاً لكل ما تقتضيه الالتزامات

والتعهدات التيالت للفرنسيين المقيمين بالمغرب ، ومع أن هذه التيات لم يتبناها

المغاربة قط ، ولم يتفادق عليها جلالة الملك محال ؛ فقد ظلت مغرولاً بها وأصبحت

حجة للجدلية الفرنسية تطالب بتطويرها إلى شكل برلمان فرعي في داخل المغرب ،

وقد حدث أن وقع اصطدام بين ممثلي القسم الثالث الفرنسي وبين المقدم العام

المسيو بونصو (في نوفمبر سنة ١٩٣٥) فأعلن المثلون احتجاجاتهم وأخذوا

يطالبون بما يستوفونه الحقوق الديمقراطية للمغاربة ، وطبعاً أن تقدم الحكومة للدفاع

عن السيادة المغربية مرة أخرى ، وتطالب بحل هذه المنظمات الفرنسية التي

لا يحل لوجودها في بلد غير فرنسي ، وتأسيس مجلس وطني من المغاربة وحدهم

حليقاً للمطالب التي أوتفأنا إليها .

وقد اجتمعت الفرق التجارية والفلاحية الفرنسية وأعضاء القسم الانتخابي

الثالث ، في أوائل ديسمبر سنة ١٩٣٥ وقرروا بالإجماع عدم التظلم مع الإذاعة

العامة بدمين أن اتخذ الإدارة قرارات مهمة تتعلق بالسياسة الاقتصادية والاجتماعية

دون عرض سابق عليهم يدل على أنها تنوي الاستثناء عن مشاركتهم في الجوان

والجائس ، ولذلك فهم يطالبون :
أولاً - جمع المجالس العليا للتجارة والفلاحة في أوقات معينة ، ودراسة

كل مشروع تشريسي له علاقة بالتجارة والفلاحة على الهيئة المختصة .

ناهي بغيره في ان يتركه في تلك الحالة ويضعه في امان من المجر
 قائل ان لا ياتشك في العذر ان كان في تلك الحالة في حاله ان لا ياتشك
 في ذلك من ان لا ياتشك في ذلك من ان لا ياتشك في ذلك من ان لا ياتشك
 في ذلك من ان لا ياتشك في ذلك من ان لا ياتشك في ذلك من ان لا ياتشك
 في ذلك من ان لا ياتشك في ذلك من ان لا ياتشك في ذلك من ان لا ياتشك
 في ذلك من ان لا ياتشك في ذلك من ان لا ياتشك في ذلك من ان لا ياتشك

التي في مرض رقابتنا وتكليف حاجياتنا

وهذا الأسلوب هو الذي يسر لنا مساعدة الكثيرين من رجال فرنسا ،
 وهو الذي يفسر تأييد أحزاب اليسار لنا ؛ ذلك التأييد الذي لم يتجاوز
 الحدود المسموعة ، ولكنه كان في وقتنا ممتعاً لنا على قطع هذه الرحلة
 من قروح حركتنا .



وقد كان لإعلان مطالب الشعب الفرنسي صدى عظيم في الأوساط الفرنسية
 والفرنسية ، وقد أصدرت الحكومة الفرنسية أمراً للإقامة العامة بضرورة دراسة
 البرنامج وإعدادها بوجه نظر ~~السلطات~~ السلطات الإقامة أصوله متفرقة ،
 ودرستها من الإدارات المختصة ، وهذه أكتت على دراسة القسم للوجه لها في بيان
 خاصة مع أنه رأى جميع فروعها . وقد استطعنا الاطلاع على أجوبة الكثير
 من الأقسام التي كانت تبنى إيجاباً بالذمة التي في البرنامج ، وتعلن بعض
 السلطات التي تراعى منسوبة وفقاً لتصورها الخاص ، وقد أقرت إدارة الصحة
 مثلاً كل ما ورد في جدول الصحة والأساس الاجتماعي برمته ، وقالت إنه أقل
 ما يجب أن يتخذ من أجل للتأدية . وهكذا فقد استطعنا أن نضع نظام الحماية
 الداخلي على أساس البحث ، ونحن للفرنسيين أنفسهم أن هناك وسيلة مألوفة
 فيكم لم يفتوا إليها ، ولم يبدؤا من سوء نية شوكيا ، وقد ظلت الطالب
 ورغم كل هذه العوائق ورغم القول الحسن الذي ظفرت به موطن التردد من
 طرف الحق ، ولم تحط بالتفيد إلا في القليل من جزئياتها .

مسألة الممثلين الفرنسيين

إنهم لا يريدون الجلاء عن المغرب من تلقاء أنفسهم ، ولكنهم يريدون بكل إخلاص أن يثبتوا دعائم نفوذهم في البلاد بالوسائل الممكنة ، ولذلك فهم لم يقبلوا تحويل المغاربة حق تأسيس مجلس نيابي يمكنهم من مراقبة أعمال الإدارة والنظر في سياستها المالية والاقتصادية ، ولكنهم أسسوا خرقاً لكل ما تقتضيه الالتزامات والتعهدات نيابات للفرنسيين المقيمين بالمغرب ، ومع أن هذه النيابات لم يقبلها المغاربة قط ، ولم يصادق عليها جلالة الملك بحال ؛ فقد ظلت معمولاً بها وأصبحت حجة للجمالية الفرنسية تطالب بتطويرها إلى شكل برلمان فرنسي في داخل المغرب ، وقد حدث أن وقع اصطدام بين ممثلي القسم الثالث الفرنسي وبين المقيم العام المسيو بونصو (في نوفمبر سنة ١٩٣٥) فأعلن الممثلون احتجاجاتهم وأخذوا يطالبون بما يسمونه الحقوق الديمقراطية للمغاربة ، وطبعاً أن تقدم السكتلة للدفاع عن السيادة المغربية مرة أخرى ، وتطالب بحل هذه المنظمات الفرنسية التي لا محل لوجودها في بلد غير فرنسي ، وتأسيس مجلس وطني من المغاربة وحدهم طبقاً للمطالب التي أوامناً إليها .

وقد اجتمعت الغرف التجارية والفلاحية الفرنسية وأعضاء القسم الانتخابي الثالث ، في أوائل ديسمبر سنة ١٩٣٥ وقرروا بالإجماع عدم التعاون مع الإقامة العامة مدعين أن اتخاذ الإدارة لقرارات مهمة تتعلق بالسياسة الاقتصادية والاجتماعية دون عرض سابق عليهم يدل على أنها تنوى الاستغناء عن مشاركتهم في اللجان والمجالس ، ولذلك فهم يطلبون :

أولاً — جمع المجالس العليا للتجارة والفلاحة في أوقات معينة ، وعرض كل مشروع تشريعي له علاقة بالتجارة والفلاحة على الهيئة المختصة .

ثانياً — إحداه مجلس أعلى للقسم الثالث الانتخابي مثل ما هو واقع في التجارة والفلاحة ، مع إعطائه ما لغيره من الحقوق والاختصاصات .

ثالثاً — أن يجتمع ما يسمونه بمجلس شوري الحكومة (الفرنسي) مرة في كل ثلاثة أشهر بعد اجتماعات المجالس العليا ، وأن تعرض على المجلس جميع المسائل التشريعية التي لا تتعلق بالسياسة العامة والسيادة ، وكذلك جميع القضايا التي أخرجت المجالس العليا درسها .

رابعاً — إعطاء مجلس شوري الحكومة (الفرنسي) بدل حق الاستشارة الذي له الآن حق التقرير في كل ما يتعلق بالميزانية باستثناء بعض الفصول المتعلقة بالمصروفات السياسية والسيادة ، مع إصلاح كبير لقوائم التمثيل داخل المجلس وقد ألفت المحتجون الفرنسيون هيئة للإشراف على حركتهم الاحتجاجية ، ووضعت برنامجاً للإصلاحات الاقتصادية رفعتة للإقامة العامة مع شروط التعاون معها .

أما (كتلة العمل الوطني) فقد رفعت يومى ١٤ و ١٨ ديسمبر سنة ١٩٣٥ جلالة السلطان وللمقيم العام ووزير الخارجية الفرنسية ورئيس الجمهورية ورئيس لجنتي الخارجية في مجلسي النواب والشيوخ عدة برقيات تتضمن الاحتجاجات الصارخة على هذه الحركات الباطلة التي يقوم بها المستعمرون الفرنسيون متناسين الشعب المغربي وحقوقه الطبيعية ، وطالبت الكتلة بإلغاء المجالس الفرنسية بالمغرب وتأسيس مجالس مغربية ، وتشكيل هيئة فنية فرنسية مغربية لدراسة الوسائل الصالحة لتنفيذ مطالب الشعب المغربي .

وقد كان جواب وزير الخارجية للجنة الفرنسية يقضن التصريح الآتى : « إن الحكومة الفرنسية لا تصرف عنايتها عن الحالة الاقتصادية والاجتماعية الخاصة بالفرنسين المقيمين بالمغرب ولا برعية جلالة السلطان ، وبما أنها تلقت عدة اقتراحات بواسطة الإقامة العامة فهي عازمة على أن تعلن في المستقبل بواسطة الإقامة العامة عدة تدابير من شأنها أن تعطى برهاناً جديداً على عناية

فرنسا بشؤون البلاد المغربية »

وبمجرد ما اطلعت الكتلة على هذا التصريح عاودت بعث برقية للمراجع المذكورة في يناير سنة ١٩٣٦ مسجلة التصريح ، ومطالبة بأن تتخذ التدابير المحققة لمطالب الشعب كما استنكرت ادعاء المجالس الفرنسية حق الكلام باسم الشعب المغربي ، وحذرت الحكومة الفرنسية من الإقدام على تقرير أي شيء يمس بسيادة المغاربة ، وأعلنت أنها ساهمة بغاية الحذر والتحفز على سير الحوادث الحالية لما تتضمنه من الأخطار المهددة لحقوق البلاد .

ثم قدم المغرب في يناير نفسه وكيل رئيس اللجنة الخارجية بمجلس الشيوخ الميسو كرنيدى موفداً من قبل اللجنة المذكورة للبحث عن أسباب الخلاف القائم ، فتقدم إليه وفد من الكتلة لمخبرته في الموضوع ، وشرح له وجهة النظر المغربية ، وقدم إليه الوثائق التي تهمة .

وفي يوم ١٥ يناير سنة ١٩٣٦ وقع اجتماع في لجنة الشؤون الخارجية بمجلس النواب الفرنسي ، فعرضت مسألة الخلاف بتطويل ، وتولى الدفاع عن النظرية الفرنسية أحد أعضائها باسم الجالية الفرنسية في مراکش ، ثم تصدى وكيل رئيس اللجنة صديقنا الأستاذ جان لونجي فعرض وجهة نظر الكتلة ، ودافع عن حق الشعب المغربي ، ومن جهة أخرى فقد رفعنا مذكرة ثانية في يناير أيضاً لجلالة الملك ونسخة منها للمستشار الفرنسي ، وقد صرح لنا الصدر الأعظم بأن الحكومة الشريفة متضامنة معنا في أنه لا حق للفرنسيين في نيل نيابات بالمغرب الأقصى ، كيفما كان لونها ، وقد بلغ جلالته السلطان لمستشاره الفرنسي وطلب منه تبليغ الحكومة الفرنسية أن الإقدام على مساعدة المستعمرين الفرنسيين في مطالبهم يعتبر خيانة من فرنسا لعهوداتها ، وأن جلالته لا يمكن أن يوافق على مطالب الفرنسيين ، وهدد بالتنازل عن العرش إذا نفذ شيء من ذلك .

ووجهة النظر المغربية أن الفرنسيين المقيمين في المغرب هم كسائر الأجانب الآخرين لا حق لهم في التمتع بشيء مما هو من اختصاص المواطنين المغاربة ،

ووجود الحماية في البلاد لا يعني أن وطننا قد أصبح تراباً فرنسياً ، والمعاهدة التي
 فرضت هذه الحماية هي في أوسع معانيها عقد بين الدولة الشريفة وبين الدولة
 الفرنسية ، وإذن فالعلاقات بين الدولتين كانت ويجب أن تبقى بواسطة الوسائل
 الدبلوماسية المعهودة ، أما الشعب المغربي فلا علاقة له بالحكومة الفرنسية ، كما
 أن الشعب الفرنسي لا علاقة له بالحكومة المغربية ، ووجود نيابات فرنسية
 في المجالس المغربية معناه امتلاك المواطنين الفرنسيين لسيادة الشعبية التي هي من
 حق المواطنين المغاربة وحدهم ، ولا تقبل أن تتمدهم أو تفوت عليهم .
 وإذا كانت فرنسا قد طبقت نوعاً من التمثيل المختلط في تونس والجزائر فذلك
 تحمك منها لم يقبله التونسيون ولا الجزائريون ، والتجربة التونسية الجزائرية
 لا محل لتطبيقها في بلادنا مادامنا لم نقبلها لأول يوم ، وما دام مليكنا قد رفض في
 سائر الأوقات المصادقة عليها .
 وقد التزمت فرنسا في معاهدة الحماية باحترام الدستور المغربي وحقوق الشعب
 والعرش ، وعليه فكل عمل يتنافى مع هذه المبادئ يعتبر خرقاً حتى للحماية التي
 فرضت علينا فرضاً .
 ولئن كنا نحن غير مقيدين بما تتضمنه المعاهدات التي غصبتنا حقنا والتي
 أجبرنا على توقيعها تحت الضغط العسكري والإكراه السياسي فإن فرنسا مقيدة
 بما التزمت نحونا طائعة مختارة ، وليس في استطاعتها أن تغير الحماية إلا بما هو أوسع
 من مدلولها في جهة الاستقلال ؛ أي يمكنها أن تتخلى عن بعض ما حصلت عليه
 بطريق الإكراه ، أما أن تأخذ شيئاً آخر زائداً عما في العقد فلا . وقد أكد
 هذه المعنى المارشال ليوطي في أحد تصريحاته حين قال : « وهناك نقطة أخرى
 لا يمكنني إغفالها ، وهي مسألة مبدأ الحماية ؛ فقد حملت من باريس تأكيدياً
 وقع التصريح به على السنة من لهم أعظم الاختصاص يقضي بأن مبدأ الحماية يجب
 أن يبقى خارجاً عن كل جدل ؛ فنظام الحماية ليس بمسألة شخصية ولا محلية
 ولا فرنسية وهو حقيقة جاءت بضبطها المعاهدات ، وهو مكفول باتفاقات دولية ليس

في مقدور أي واحد منا ولا في استطاعة الحكومة الفرنسية ألا تعتبرها ، ويستنتج من هذا أن المغرب دولة مستقلة تقوم فرنسا بحمايتها ، ولكنها تبقى تحت سيادة السلطان ولها دستورها الخارجي ، فمن الشروط الأولية حفظ وحدة هذا النظام واحترام هذا الدستور .

« ومن نتائج هذه الحالة الواقعة أن التنظيمات السياسية الفرنسية ليس لها محل بالمغرب ؛ فمن الممكن أن توجد للمواطنين الفرنسيين بعض الهيئات ونوع من التمثيل الفنى ، ولكن ليس في الإمكان أن يكون لهم تمثيل سياسى ، فالمطالبات والمجادلات في هذا الباب ليست إلا حبراً على ورق ووقتاً ضائعاً ، وأزيد دون أن أؤكد في البيان أنه بناء على هذه الحقيقة نفسها — وهي أن الدستور المغربي مضمون بالمعاهدات الدولية — فالمطالبة الخاصة بهذه المسألة ليست مجردة عن كل فائدة فقط ، بل إنها أخطر الأشياء ، والحكومة الفرنسية ستكون أول من يقطع دابرها » .

لقد وقعت هذه التصريحات بعد الحرب الكبرى الأولى حينما أراد الفرنسيون المطالبة بنيابات في المغرب ، وأبدى مولاي يوسف كامل المعارضة لمطالبهم ، فأحب ليوطى أن يطمئن الشعب المغربي ومليكه على احترام فرنسا لتوقعها ، ولكن الفرنسيين أسسوا فعلاً مجالس دون أن يصادق عليها سلطان البلاد ولا حكومته ، ولولا وجودها لما أمكن للفرنسيين أن يثيروا ضجة كبرى رغبة في تحويلها إلى ما هو أعظم منها وأصدق تمثيلاً ، ولكن الشعب المغربي الذي لم يقبل ولم يعترف بالتأسيس الأول لم يقصر في إعلان استنكاره للاعتداء الفرنسي الجديد ، وسنرى أنه ليست هذه هي المرة الأخيرة التي تجرى فيها معركة عنيفة بينا وبين الفرنسيين من أجل التمثيل الفرنسي في المغرب .

وحينما اشتدت الخصومة في هذا الموضوع ، وعجز مسيو بونصو عن ترضية الفرنسيين وقمع المغاربة قررت الحكومة الفرنسية إعفاء المقيم العام والسكرتير عن قضية المجالس مؤقتاً (فبراير سنة ١٩٣٦) .

المسيو بيرونو :
 واذن فقد أرادت الحكومة الفرنسية أن ترضي الفرنسيين المقيمين في

المغرب بعزل المسيو بونصو وتعيين شخصية استعمارية محبوبة لديهم ؛ تلك الشخصية هي بيروتون الذي سبق أن كان مقيماً عاماً في تونس ، وقام بقمع الدستور بين وإرضاء المستعمرين ، وبمجرد ما بلغ نبأ تعيينه البلاد توجه للإقامة بتونس الكولونيل بينازي مدير الشؤون الأهلية الذي كان أحد الناقمين على سياسة بونصو الذي لم يرد أن يضرب الوطنيين بيد من حديد حتى يحول بينهم وبين معارضة مطالب المستعمرين الظالمة ، وقد نظم بينازي مع بيروتون خطة هجوم عنيف على الوطنيين المغاربة لإرغامهم على الخضوع عن طريق الإرهاب بشخصية المقيم جديد ، فقبل أن يغادر المقيم العام مرسيليا للدار البيضاء في ابريل سنة ١٩٣٦ م صرح للصحافيين بأنه يفتخر بكونه قضى على حزب الدستور في تونس ، وأنه كذلك سيقضى على الكتلة الوطنية في المغرب ، وأن القوة والعنف هما الشعار الذي يجب أن يتبع في السياسة الأهلية بشمال أفريقيا ، وقد رددت صدى هذا التصريح الصحف الاستعمارية كلها ، واتهم الفرصة السنيور موليس الذي كان قبل ذلك بقليل قد عاد المرة الثانية مقيماً عاماً للجمهورية الأسبانية في المنطقة الخليفية فاستدعى الصحافيين وصرح لهم بأن ما قاله مسيو بيروتون هو الدستور الذي سيعتبعه هو أيضاً في السياسة المغربية ، وأن التجربة علمته أن كل تهاون في الموضوع لا يؤدي إلا إلى استفحال أمر المهيجين الوطنيين ، ولم يقف أمر بيروتون عند حد الكلام ، بل استقرض في الحين مبالغ طائلة الميزانية ، وأعطى منها للمعمرين ما رفضه بونصو ، كما أقرض بعض كبار القواد ستة ملايين من الفرنكات .

ولكنه لم يكف بذلك بل وصل للرباط حتى كانت حكومة بلوم قد شكلت بعد انتصار الجبهة الشعبية الفرنسية في انتخابات مايو من السنة نفسها ، ثم قامت

ثورة فرانكو بالمنطقة الخليفية في يوليه من نفس العام أيضاً ، وسنتكلم على موقف الحركة الوطنية إزاء كل منهما ، ولكن قبل ذلك تتم ما كان من شأننا مع مسيو بيرون .

لم نرد أن نعلن عن رأينا في تصريحات بيرون ولا في سياسته ، بل أحببنا أن نتقدم أولاً لمقابلته وعرض رغباتنا عليه ، ثم نرى ماذا يريد أن يفعل فنقابله بما يناسب ، وبعد أن تردد قليلاً قابلنا (في آخر مارس) كوفد عن كتلة العمل الوطني ، ومن الحق أن نسجل أن هذه أول مرة يقابل فيها مقيم عام فرنسي ممثلي حزب سياسي أهلي بمراكش ، وبعد أن بين له الأخ الحاج عمر في جمل قصيرة الغاية من زيارتنا ، وأنها هي استعجال الإقامة العامة في تنفيذ مطالب الشعب المغربي طلب بيرون الكلام راغباً منا ألا نتكلم إلا بعد أن يفرغ ، وكان جالساً على الكرسي ذي الدوائر اللولبية ، فاستمر في حديثه ثلاث ساعات يدور فيه كما يدور هو على كرسيه يميناً ويساراً ، ولم يترك كلمة قدرة في شتم الدستور بين التونسيين وشتم رجال الجبهة الشعبية بفرنسا إلا نطق بها ، ولكنه اعترف بأننا مخلصون في حركتنا أكثر من غيرنا ، ومع ذلك فهو يخاف أن نخدعه كما خدعه التونسيون !

أما نحن فلم نر مجالاً للكلام مع رجل أحق بهرف بما لا يعرف ، وكل ما فعلناه أننا ودعناه وذهبنا لمعالج شأنه بما يقتضيه الواجب ، ولقد كان ذلك سهلاً علينا بعد أن نطق بكل هراء ، فلم نرد على أن سجلنا محضر الجلسة معه حرفياً وطبعناه على الآلة الكاتبة ، وبعثنا نوزعه على الصحافيين والنواب ورجال الجبهة الشعبية الذين شتمهم ، وما اطلع الرأي العام الفرنسي على أحاديث بيرون وتصريحاته حتى تولى بنفسه القيام بحملة شعواء ضداً عليه في صحف الديمقراطيين واليساريين ، ثم اكتشفت (كتلة العمل الوطني) نص البرقية التي وجهها بيرون لمدير البنك الخزني بتطوان على أثر الانقلاب الفاشي في شهر يوليه سنة ١٩٣٦ يأذنه فيها بدفع خمسمائة ألف فرنك للفلانخ الأسباني ،

فشرتها ونددت بمقيم الجبهة الشعبية الذي يؤيد الفاشية الفرنسية بحال الدولة المغربية .
والحق أن السكتلة قررت أن تعمل كل ما في استطاعتها لعزل بيروتون لأنه ما دام قد وصل المغرب عن طريق الترضية للفرنسيين ، وما دام قد ارتكب أعماله الشنعاء مع التونسيين فلن يمكننا أن نحفظ الكرامة الوطنية إلا بإعلان تضامننا مع التونسيين ضداً عليه ، وبإظهار مقدرتنا على إسقاط المقيم الفرنسي حتى لا تبقى قوة المستعمرين بارزة لتهديد أي مقيم يحاول التخفيف من غطرستهم ، ولذلك لم نترك فرصة ممكنة إلا انتهزناها للتشهير بشخصية بيروتون وتصويره في صورة الرجعية الشنيعة .
وحدث أن كان دور انعقاد مؤتمر الطلبة التابع للجمعية (طلبة شمال أفريقيا المسلمين) في فرنسا قد حل ، وكان مقرراً أن ينعقد بالمغرب في سبتمبر سنة ١٩٣٦ فتشكلت لجنة تحضيرية لذلك ، وقدم إلى الرباط نيابة عن الجمعية رئيسها الأستاذ المنجى سليم عضو الديوان السياسي للحزب الدستوري اليوم ، وهو من خيرة شباب تونس ، فاتصل بنا واتفقنا على معاكسة بيروتون فيما سيرضه من الشؤون ، وقد حاول هو أن يتخذ من المؤتمر فرصة يعرض فيها ضمن خطاب يلقيه بحفلة الافتتاحية ما سماه برنامج عمله في التعليم ، وبعد أن أخطرنا كتابياً ، وقبل أن نجيبه تولى هو إعلان برنامج المؤتمر ، وحفلة الافتتاح ، والخطاب الذي سيلقيه فيها ، والاستقبال الذي سيقامه المؤتمرين بدار الإقامة العامة ، فكتبت إليه اللجنة التحضيرية رسالة أمضاها رئيسها الأستاذ إبراهيم السكتاني ، وأمضى معه المنجى سليم نيابة عن الجمعية تعلن فيها رفض الطلبة الأفارقة حضور ميسيو بيروتون في حفلة الافتتاح ، وإلقائه خطاباً بها ؛ لأن ميسيو بيروتون شخصية سياسية ، والجمعية مؤسسة علمية ، وهي لذلك لا تريد أن تتدخل في السياسة سلباً ولا إيجاباً ، كما أن المؤتمر يرفض حفلة الشاي التي يريد المقيم العام إقامتها له .
وقد غضب ميسيو بيروتون لهذا الموقف ، وقرر منع انعقاد المؤتمر ، فقامت

السكرتلة بعقد مؤتمرات احتجاجية ، وبعثنا للمسيو بيروتون برقية نعلن فيها أن موقفه بتونس وما بدأ به عمله في المغرب لم يترك في فؤادنا محلاً يسمح لنا بالجلوس معه على مائدة شاي واحدة .

لقد كان الموقف صارماً حقاً ، ولكنه كان ضرورياً للقضاء على غطرسة بيروتون وسوء أدبه مع قومنا ، ولما رأَت الحكومة الفرنسية أن الجو توتر إلى هذا الحد قررت إعفاء المسيو بيروتون وتعيين الجنرال نوجيس خلفاً عنه .

الجنرال فرانكو ، وبينما كان السور بواس الذي ينتمي للحزب الراديكالي يؤكد من الإقامة العامة الأسبانية تطوان تضامنه مع السيو بيروتون ، واستعداده لتوحيد الخطط معه ، وبينما كان سائراً في سياسة اليز والمنصرة في معاملة الأهالي عمومًا ، وخصوصاً طبقة المال الذين كان حيثه يشتهم في الوقت الذي يستقبل فيه المال الأسبانيين ويخطب عليهم مرحباً ومظهراً كامل العطف الاجتماعي محرم . إذا بإدارة المنطقة المدنية والسكرية نقل له ظهر الحزن ، وتعلن انفصالها عن أسبانيا الجمهورية وابتدائها الثورة القاسية التي تمثل حل محرم أسبانيا من الاستعباد الأحمر . (١٤ يولييه سنة ١٩٣٦)

ولقد كانت كتلة الشمال عرفت في الوقت المناسب ما بيئت الجمهورية الأسبانية في المنطقة ، وكانت تخاف من حدوث انقلاب يؤدي إلى للناس سيادة البلاد ، فبثت وفداً حل بحال مدريد مذكرة تنذره بخطررة المال وتطالب بتمتع للفقارة بالحريات الديمقراطية التي يحولم حتى تنظم أنفسهم للدفاع عن كل ما من شأنه أن يهدد مصيرهم أو جراتهم ، ولكن الجمهورية الأسبانية لم تقبل بالإنذار ، وظلت مجرد نهج من قوميين يتنهزون كل فرصة لقائمة للشمسين والقشور بأعالم .

لذلك لا غرابة إذا رأينا فرانكو يتدنى عمله باعتقال بعض للرفين من الفقارة بميولم النقابية ، والتضييق على رجال الحركة الوطنية وحراسهم في منازلهم خصوصاً بعد أن احتج سمو السلطنة السلطاني على هذه الثورة الأجدية

في ايامنا هذه نرى في بعض الامم والجماعات التي كانت في يومنا هذا
 في طليعة التقدم والازدهار في شتى المجالات العلمية والفنية
 وتلقوا في السكتة فرددت ان تعمل كل ما هو ممكن من اجل
 تحسين اوضاعها العلمية والفنية في الامم المتقدمة في انحاء
 العالم في ايمان ان ارضنا غنية بالموارد الطبيعية والحيوانية
 والنباتية والبيئية التي يمكن ان تكون مناجاة للعلماء
 والباحثين في جميع المجالات العلمية والفنية والبيئية
 حتى لا تبقى قوة المستعمرين بارزة تهديد أي منهم يحاول التخفيف من
 خطرهم ، وذلك لم يترك فرصة ممكنة إلا انتهزها للتشهير بشخصية يروتون
 واسميره في صورة الرخصة الشهيرة
 وحدث ان كان دور اتحاد مؤتمر الطلبة التابع للجمعية (طلبة شمال أفريقيا
 للعلم) في فرنسا قد حل ، وكان مقرراً ان ينقل المغرب في ديسمبر سنة ١٩٣٦
 فتشكلت لجنة تحضيرية لذلك ، وقدم إلى الرابطة نياحة عن الجمعية ورئيسها الأستاذ
 الحسن سليم عضو البرلمان السياسي للحزب الدستوري اليوم ، وهو من خيرة
 شباب تونس ، فاقبل بنا واقفنا على ما كفة يروتون فيما سيرفضه من الشئون ،
 وقد حاول هو ان يتحدث من المؤتمر في شأن خطاب يلقاه بمقتضى
 الامتياز ما يحاد برنامجه في التعليم ، وبنما ان أخطرا كتابياً ، وقيل ان
 نية ولى هو إعلان برنامج المؤتمر ، وحدث الافتتاح والخطاب الذي سيقدمه
 فيها ، والاستقبال الذي سيقدمه المؤتمرين بدوار الإقامة العامة ، فكثرت إليه
 اللجنة التحضيرية رسالة أمضاها ورئيسها الأستاذ ابراهيم التكتاني ، وأمضى معه
 الحسن سليم سائلاً عن اللجنة تطلب فيها رفض الطلبة الأتارقة حضور مسيو يروتون
 في حدث الافتتاح بدور افتتاحه خطاباً بها ، لأن مسيو يروتون شخصية سياسية ،
 والجمعية مؤسسة علمية ، وهي لذلك لا تريد ان تتدخل في السياسة سلباً ولا إيجاباً ،
 كما ان المؤتمر يرفض هذا الشئ حتى يريد القيم العام إقامتها
 وقد حضرت مسيو يروتون لهذا الموقف ، وقرر مع اتحاد المؤتمر ، فقامت

الحرب الأهلية الأسبانية

لم يمض شهران على انتصار الجبهة الشعبية بفرنسا وبدؤها في توحيد العمل مع الجبهة الشعبية الأسبانية حتى تمرد الجيش الأسباني في المغرب الأقصى بقيادة الجنرال فرانكو ، وبينما كان السنيور مويس الذي ينتمي للحزب الراديكالي يؤكد من الإقامة العامة الأسبانية بتطوان تضامنه مع المسيو بيروتون ، واستعداده لتوحيد الخطط معه ، وبينما كان سائراً في سياسة الميز والعنصرية في معاملة الأهالي عموماً ، وخصوصاً طبقة العمال الذين كان جيشه يشقتهم في الوقت الذي يستقبل فيه العمال الأسبانيين ويخطب عليهم مرحباً ومظهراً كامل العطف الاجتماعي نحوهم -- إذا بإدارة المنطقة المدنية والعسكرية تقلب له ظهر الجن ، وتعلن انفصالها عن أسبانيا الجمهورية وابتداءها الثورة الفاشية التي تعمل على تحرير أسبانيا من الاستعباد الأحمر . (١٤ يولييه سنة ١٩٣٦)

ولقد كانت كتلة الشمال عرفت في الوقت المناسب ما يبديت للجمهورية الأسبانية في المنطقة ، وكانت تخاف من حدوث انقلاب يؤدي إلى المساس بسيادة البلاد ، فبعثت وفداً حمل لرجال مدريد مذكرة تنذره بخطورة الحال وتطالب بتمتع المغاربة بالحريات الديمقراطية التي تخولهم حق تنظيم أنفسهم للدفاع عن كل ما من شأنه أن يهدد مصيرهم أو حرياتهم ، ولكن الجمهورية الأسبانية لم تعتبر بالإنداز ، وظنته مجرد تهريج من قوميين ينتهزون كل فرصة لمقاومة المستعمرين والتشهير بأعمالهم .

لذلك لا غرابة إذا رأينا فرانكو يبتدئ عمله باعتقال بعض المعروفين من المغاربة بميولهم النقابية ، والتضييق على رجال الحركة الوطنية وحراستهم في منازلهم خصوصاً بعد أن احتج سمو الخليفة السلطاني على هذه الثورة الأجنبية

في بلاد مغربية في اليوم الموالي لوقوعها ؛ لأن الخلافات المذهبية الأسبانية مثل الحزبيات الفرنسية يجب ألا يكون لها مجال في المغرب الذي هو أرض أجنبية عن كل من أسبانيا وفرنسا وغيرها .

أما في سائر المغرب العربي ، فقد نزلت ثورة فرانكو برداً وسلاماً على المستعمرين الفرنسيين الذين أصبحوا يهنتون أسبانيا بنبوغ مخلص لها من نير الشيوعية ، وأخذ كلهم يرمق في المسيو بيروتون المسيح المنتظر لمجابهة الحالة في فرنسا على غرار فرانكو ومنهاجه ، وتوجهت الوفود من فرنسي وهران وقسنطينة وغيرها للاتصال بفرانكو وتنسيق العمل معه ، وبدأ الجمهوريون الفرنسيون يتخوفون من جو الشمال الإفريقي ويتوقعون حدوث ثورة فاشية من الرجعيين الفرنسيين الذين تمتلئ بهم البلاد ، وفكر الكثيرون منهم في ضرورة التقرب من الوطنيين والتعاون معهم لرفع كل ما من شأنه أن يمس الديمقراطية ، واقتنع الدي-اريون في فرنسا بأن (كتلة العمل المغربي) هي وحدها التي تستطيع أن تقوم بعمل إيجابي في الموضوع ، وقد اتفق الاشتراكيون والشيوعيون على أن يوجهوا لنا وفداً يجس النبض ويدرس ما يمكننا أن نفعله ، وجاء الوفد الفلاس (في أغسطس سنة ١٩٣٦) بعد أن أخذ الضمان الكافي من طرف المسيو فيينو ومسيو بلوم وبيير كوط على مساعدته في تحقيق ما يتفق معنا عليه ، وفي الوقت نفسه كان وفد من الجمهوريين الأسبانيين قد سافر إلى جنيف للاتصال بعطوفة الأمير شكيب أرسلان في الموضوع ، ولقد رده الأمير إلينا مؤكداً أن كتلتنا هي وحدها القادرة على أن تفعل إذا نالت الترضيات القومية الكافية .

أما نحن فقد درسنا مع المبعوثين الفرنسيين والأسبانيين الأمر ، وقدمنا لهم مذكرة تتلخص في استعدادنا للعمل على تخليص الديمقراطية الأسبانية بالشروط الآتية :

١ - أن تعلن أسبانيا الجمهورية استقلال المنطقة الخليفية عنها وعن فرنسا

٢ - أن تضمن الحكومتان هذا الاستقلال ، وتقدم المغرب الحر

إلى عضوية جمعية الأمم .

٣ — أن تعقد أسبانيا مع سمو الخليفة السلطاني معاهدة تؤكد الاستقلال

وتنظم العلاقات الودية بين الطرفين .

٤ — أن تمدنا الجمهورية الأسبانية بالأساحة والعتاد اللازمين .

وللوصول لتحقيق هذه الأشياء نطالب :

١ — بأن تغض فرنسا الطرف عن حركتنا العسكرية ، داخل

المنطقة الفرنسية .

٢ — وأن تعجل في المنطقة السلطانية بتنفيذ الإصلاحات الضرورية

وخصوصاً الحريات العامة .

ومن جهة أخرى فقد بعثت (كتلة العمل الوطني) إلى برشلونة وفداً

للاتصال بالأسبانيين الجمهوريين والاتفاق معهم على هذه الأسس ، وقد استقبل

وفدنا في سبتمبر ١٩٣٦ من طرف الحكومة الكاتالانية استقبال السفراء

الرسميين ، وجرت بينهم وبين رجال كاتالانينا مذاكرات مليئة بالتفاهم والتقدير

المتبادل ، واستقدمت كاتالانينا ممثلها في حكومة مدريد فجاء صحبة وزير الخارجية

الأسبانية ، وبعد مداوات بين الطرفين كان فيها ممثل الخارجية المدريدية

شديد التحفظ ، طلب تأخير البت في الموضوع إلى ما بعد استشارة فرنسا ،

وقد علمنا من بعد أن وزير الخارجية الأسبانية استشار الحكومة الفرنسية ،

وأن هذه استشارت مقيمها العام بالمغرب الجنرال نوجيس الذي رفض كل

موافقة على هذا المشروع الخطير ، وأن مسيو هيرو هدد بأعمال فظيعة إذا

وافقت أسبانيا على عمل مثل هذا هو جنوني في رأيه .

وقد بلغت حكومة مدريد وفدنا اعتذارها شفاهاً عن التصريح بالاستقلال

في الظروف القائمة ، وطالبت أن يقبل وفد الكتلة مبلغ أربعين مليوناً من

البيسطة للدعاية للديمقراطية الأسبانية ، مع الوعد بأنه متى تم انتصار الجمهورية

فإنها ستعمل لخير المغرب ، وقد احتج وفدنا على هذا العرض الذي ، وانسحب

من قاعة الحديث مستنكرا .
 لكن أصدقاءنا الكاتالانيين دعوا وفدنا لعقد اتفاق مع أحزابهم يتكلف
 وزير كاتالانيا في مدريد بالدفاع عنه أمام الحكومة الاتحادية باسم حكومة
 كاتالانيا ، وفعلا عقد اتفاق بين (كتلة العمل الوطني) وبين سائر أحزاب
 كاتالانيا يتضمن الاستقلال التام والتعاون المتبادل بين المغرب وأسبانيا على قدم
 المساواة ، وهذا الاتفاق خال من كل ما من شأنه أن يدع لأسبانيا حق التدخل
 في شئون المغرب أو احتلال أراضيه في وقت ما ، ولو في وقت الحرب ، ولكن
 جهود الممثل الكاتالاني كانت عبثا ، وبقى هذا الاتفاق حبرا على ورق
 أو مشروعاً لم يصادق عليه .
 ولكن هذا المجهود الذي بذته الكتلة في هذه الظروف الصعبة كان له
 وقعته الحسن في أوساط اليساريين في فرنسا الذين قاموا بحملة شعواء على الحكومة
 الفرنسية وممثليها لرفضهم مد المساعدة للديمقراطية الأسبانية الجريح ، وفي الوقت
 نفسه كان له أثره الفعال في تخويف فرانكو والضغط عليه ليعير سياسته
 مع أصدقائنا في الشمال .
 ولم تكن هذه المحاولات خافية على أحد ، ولذلك فإن الجنرال فرانكو أراد
 أن يعمل على طمأنة المغاربة ؛ فغير سياسته وبعث المغرب شخصية أسبانية تفتخر
 بأنها من تلاميذ أيوطي ، هي شخصية السنيور بيك بيدير .
 كان أول من اتصل بالسنيور بيك بيدير هو الأستاذ المسكي الناصري ، وبعد أن
 تذاكرنا في الموقف الحاضر كلفه مدير الشؤون الوطنية بتبليغ رجال الكتلة الشمالية
 أن أسبانيا الفرنسية مستعدة لمساعدة المغاربة بالحريات الديمقراطية التي منعهم
 منها الجمهوريون ، ثم اتصل إخواننا فعلا بالإقامة العامة الأسبانية وسمحت لهم
 بإصدار جريدة (الريف) التي كان يديرها الأستاذ السيد التهامي الوزاني ،
 وجريدة (الحرية) التي كان يشرف على تحريرها الأستاذ عبد الخالق الطريس .
 وقد سافر الأستاذ المسكي الناصري للرباط ليلبغنا التطورات التي دخلت على

الموقف في المنطقة الخليفية ، فقررت كتلتنا بعث الأستاذ الحاج الحسن أبي عياد ليتذاكر مع إخواننا في الشمال في الخطة التي يجب اتباعها .
وبما أن الحدود أصبحت مقفلة بيننا وبين منطقة الشمال من بلادنا ، وبما أن الرقابة اشتدت على الرسائل المتبادلة فلم يعد من الممكن أن تستمر الحركة الوطنية ذات مركز واحد مثلما كان عليه الحال قبل ثورة فرانكو ، ولذلك اتفقنا على أن يتبع الوطنيون في الشمال الخطة التي يرونها صالحة وموافقة للظروف الطارئة متحملين وحدهم مسؤوليتها ، كما تتحمل كتلتنا نحن المسؤولية المعنوية لخطينا التي تختارها في الجنوب ، مع ضرورة المحافظة على المبادئ الآتية : —

١ — العمل لحرية المغرب واستقلاله .

٢ — وحدة التراب المغربي في ظل العرش العلوي .

٣ — الإسلام والعروبة .

٤ — الوفاء للعرش العلوي وجلالة الملك سيدي محمد بن يوسف .

وهكذا استمرت كتلة الشمال في عملها ، وبدأت نشاطها الجديد بتأسيس (العهد الحر) وعقد مؤتمر للطلبة المقاربة جميعاً وغير ذلك من الأعمال .

انتفاخ في كتلة الشمال :

لم تمض على سياسة السنيور بيك بيدير بضعة أسابيع حتى أحدثت أساليبه انشقاقاً في وسط الإخوان أدى إلى انحياز الأستاذ المسكي الناصري ليؤسس حزب (الوحدة المغربية) الذي رمى منذ الساعة للقيام بدعاية واسعة النطاق لتوحيد المناطق المغربية ، وقد أصدر الأستاذ المسكي جريدة باسم حزبه بالعربية ، ومثلها بالأسبانية ، وبدأ يبذل نشاطه متجولاً في المدن والقرى لجمع الأنصار ، وأسس الأستاذ الطريس وأصدقائه بعد وفاة زعيم كتلة الشمال الحاج عبد السلام بنونة حزباً جديداً هو (حزب الإصلاح الوطني) ومع أن هذا الخلاف لم يمتد إلى المبادئ فقد أدى إلى تضارب صحافي أمكن معه لأسبانيا أن تلعب أدواراً

شديدة ومؤلمة ، والحق أن كلا من الحزبين وجد في سياسة بيك بيدير مشجعاً على المضي في خطته ، ولكن سرعان ما تغلب (حزب الإصلاح) بانضمام الأغلبية من وطني المنطقة الخلفية إليه ، فنظم نفسه وفتح فروعه ، وأسس هيئة للشبيبة على غرار الفلانخ الأسباني لم تمهلهما السلطة إلا بضعة أشهر ثم منعتها .

صاحب السمو السلطاني يعمل :

ومن حسن الحظ أن حكمة سمو الخليفة السلطاني مولاي الحسن وتطامعه لإنقاذ بلاده جعلته يهتمز فرصة المجاملة التي يقوم بها السنيور بيك بيدير ، ويطلب ببعض الحقوق الضرورية ، وقد استطاع سموه أن يعلن في حفل تاريخي استقلال وزارتي العدل والأوقاف الإسلاميتين عن إدارة الحماية الأسبانية ، ثم دعا الأستاذ الطريس لمنصب وزير الأحباس ، كما دعا الأستاذ داود لمنصب مفتش المعارف ، ووجه بعثات علمية لمصر وللمغرب ؛ لكن لم يبتدىء الأستاذ الطريس عمله في الوزارة حتى اصطدم بحقيقة مرة ، وهي أن إدارة الشؤون الأهلية التي تعد من إدارات الحماية الرئيسية تريد أن تأخذ بالشمال ما أعطته باليمين ، وذلك بوضع نفوذها على الصدر الأعظم الذي كان يآتمر بأمرها ؛ وهكذا أخذت تضيق بواسطته على وزير الأحباس المستقل ، وتطالبه بالخضوع للصدارة العظمى بصفتها رئاسة الوزارة ، وهي في الحقيقة خاضعة لتعاليم الحماية في كل شئونها ؛ أي إن مدير الشؤون الأهلية يريد أن يستبدل أوامره التي كانت تصدر مباشرة لوزير الأحباس الوطني بأوامر يصدرها هو نفسه ، ولكن بواسطة وزير مغربي ما زال تحت رقابته ، وقد أدى الأمر إلى تصادم بين وجهة النظر الوطنية والحكومية فدافعت الحركة الوطنية عن فكرة استقلال الأوقاف وعدم خضوعها لأي سيطرة ما تزال تحت رقابة الحماية ، مؤكدة أن ما كان في يد الحماية وتنازلات عنه أو أخرج من يدها يصبح في يد الشعب نفسه ، ولن يعود للسلطة المغربية التي ضيعته من قبل ، وعليه فالحل الوحيد هو وجوب تأسيس مجلس أعلى

الأوقاف منتخبا ليشرف على أعمال وزير الأوقاف الذي يكون مسؤولا أمامه ،
 أما الصدارة العظمى فقد تمسكت بموقفها ، وانتهى الأمر باستعفاء الطريس من
 وزارة الأوقاف وعودته لرئاسة حزب الإصلاح ، وأما الأستاذ داود فقد بقي في
 المعارف حيث توجه إلى مصر بقصد دراسة مناهج التعليم فيها ، ثم عاد يحاول
 تنفيذ برنامجه ، وبالرغم من أنه استطاع أن يعمل قليلا وأن يستخرج قراراً
 بالتعليم الإجباري في المنطقة ، فقد اضطر آخر الأمر إلى تقديم تقرير للخليفة
 يعلن له فيه العراقيل العظيمة التي وضعتها الحماية في طريقه . وهكذا تبين لإخواننا
 أن الدخول للحكومة في دائرة الحماية مجرد تضييع للوقت ، ومساعدة على تخريب
 بعض الذمم التي تجدد في توظيف الوطنيين ما يبرر تهاقها على المناصب بكل
 ما يمكن من أسباب .

المغرب والجهة الشعبية الفرنسية

بينما نوع العلاقات التي كانت بين (كتلة العمل الوطني) وبين أحزاب اليسار في فرنسا ، وقد كان هؤلاء يعدوننا دائماً بأنهم متى علوا الحكم سينفذون لنا مطالبنا التي ساعدونا على تقديمها للحكومة والدعاية لها ، ولم تنتصر الجهة الشعبية في انتخابات مايو سنة ١٩٣٦ بفرنسا حتى ظننا أننا إذا لم نفل كل ما نريد فسنحصل في الأقل على بعض الحريات الديمقراطية التي تسمح لنا بتربية الشعب والإعراب عن وجهة نظره ، ولذلك عجلنا بتوجيه وفد متروك من الآخرين عمر عبد الجليل ومحمد الوزاني إلى باريس حيث عملا بمساعدة إخواننا هناك على الاتصال برجال الحكومة اليوم وأصدقائنا بالأمس وتذكيرهم بالوعود المعطاة ، وقد قام الوفد بدعاية مفيدة ، ورجع للبلاد دون أن يحمل معه غير الوعود والأمانى ، وصادف يوم رجوعه انعقاد مهرجان كبير بفاس هيأته الكتلة ، وحضره آلاف الوطنيين ، وألقيت فيه خطاباً طويلاً عن الوطنية المغربية وما ترمى إليه ، ثم جمعت منه عرائض تأييد الكتلة التي حملها الوافدون على المهرجان من كل جهات المغرب .

وفي يوم ١٢٥ أكتوبر سنة ١٩٣٦ انعقد المؤتمر الخارق للعادة لكتلة العمل الوطني بدار الوجيه السيد الحفيان الشرقاوي في الرباط ، وقد افتتحته بإلقاء خطاب عرضت فيه أعمال الكتلة في الفترات السالفة كلها ، ثم سردت التوجيهات التي تقترحها الكتلة على أعضائها بشكل العمل في المستقبل ، ومنها وضع مطالب مستعجلة ، وجعل قضية الحريات الديمقراطية كأساس أولى في نشاطنا ، حتى يتمكن من خلق جو يسهل على جميع الشعب العمل لتحقيق الإصلاحات المتعلقة بجميع نواحي الحياة المغربية ، وبعد ما سرد مشروع المطالب المستعجلة

ونوقش فقرة فقرة ألقى الأستاذ محمد الزبيدي تصريح الكتلة المتعلق بالخطة السياسية التي تريد أن تنهجها ، و بعد ما أدخل المؤتمرين عليه تعديلات صادقوا عليه ، وقد كان في جملة المقرر الطواف بالمدن والجهات المغربية لعرض برنامج الكتلة كله أو بعض فصوله ضمن مهرجانات عامة لتنفوير الرأي العام واستكتاب عرائض التأييد التي ترفع للمراجع العليا بالرباط وباريس .

وما وصل الجنرال نوجيس للرباط في أكتوبر سنة ١٩٣٦ حتى قدمت له الكتلة المطالب المستعجلة وتصريح المؤتمر صحيفة كتاب تقديم أجاب عنه بأنه سيسافر لفرنسا أولا ، ثم بمجرد رجوعه يستأنف العمل على تحقيق ما يمكنه من رغبات الشعب المغربي .

المطالب المستعجلة :

وتشتمل المطالب المستعجلة على الفصول الآتية :
 ١ - الحريات الديمقراطية (الصحافة والاجتماع والجمعيات والتعليم والتجول في أنحاء البلاد والنقابات) .
 ٢ - التعليم (توحيد البرامج في جميع أقاليم المغرب ، تكثير عدد المدارس الابتدائية ، تكميل حاجيات التعليم الثانوي ، تأسيس مدارس المعلمين والمعلمات الخ) ...

٣ - العدل (اكتتاب القضاة بطريق المسابقة ، أن يضمن لجميع القضاة راتب كاف من الميزانية العامة لا من أداءات المتداعين والمحكومين ، فصل السلطة الإدارية عن العدلية والتنفيذية ، محو سياسة القواد الكبار) .
 ٤ - الفلاحة (تأسيس ملك عائلي لا يقبل التفويت عن طريق توزيع أملاك الجماعات ، توسيع القرض الفلاحي للفلاح ، تسوية الفلاح مع المعمر في الضرائب ، حماية الفلاح من الحسكام والمعمرين والمرابين) .
 ٥ - العملة والصناعة (تطبيق قوانين العمل الفرنسي على العمال المغاربة ،

تجديد الصناعة المغربية وحمايتها من المزاومة الأجنبية ، مساعدة العاطلين المغاربة)
 ٦ - الضرائب (إسقاط بعض الضرائب والتسوية في الباقي بين
 المغاربة وبين الفرنسيين ، إلغاء حق الأبواب ومكس الأسواق وحق الرعي
 في الغابات) .

٧ - الصحة العامة (تكثير عدد المؤسسات الصحية ، وتوزيع الأدوية
 على المحتاجين ، الكفاح القوي الدائم ضد المساكن القذرة ، مقاومة البغاء السري
 والعلني ، بناء قدر كاف من ملاجيء العجزة والمحتاجين ، وتوسيع المساعدات
 الحكومية للمنظمات الخيرية العامة المغربية) .

وقد كنا نظن أن هذه المطالب التي هي أقل ما يمكن به البداءة من برنامج
 الإصلاحات المغربية العامة التي هي في الواقع مستعجلة كلها لن نجد صعوبة في
 تحقيقها ، وقد قررنا أن نقيم المهرجان الأول للدعاية للمطالب المستعجلة في مدينة سلا
 وفعلاً مر الاجتماع في جو عادي وحضره جمهور كبير من أعضاء الكتلة وأنصارها
 ومن دون وقوع حادث ما .

وفي ١٧ من شهر نوفمبر سنة ١٩٣٦ كان مقرراً إقامة مؤتمر بالدار البيضاء
 خاص بالمطالبة بالصحافة المغربية ، وقد كان برنامجهم إقامة مهرجان بإحدى
 القاعات الكبرى يدعى له آلاف الأنصار وغيرهم من سكان الدار البيضاء
 الفرنسيين والأجانب لنشرح لهم الحالة التي عليها المغرب فيما يرجع لخلق حرية
 الكلام ، والحيلولة بين الأمة وبين إصدار الصحف باللغة العربية ، ثم إقامة
 مأدبة للصحافة الفرنسية في اليوم الثاني يلقي فيها على المدعوين تصريح من الكتلة
 في موضوع الصحافة بالمغرب .

وما أرف موعده الاجتماع الأول حتى احتشد آلاف المغاربة ، وإذا بهم
 يجدون باب الدار المقرر انعقاد المؤتمر بها محاطاً بالبوليس والجندمة المساحة ،
 وبينما نحن نتناول العشاء في مكان قريب إذا بأحد شباب الكتلة يتلفن لنا
 معلماً بما جرى ، فتمعجنا الذهاب لعين المكان حيث وجدنا ولاة الناحية من

مدنيين وعسكريين ومعهم البوليس وسيارات الإسعاف وكل ما يلزم للكفاح ، ثم تقدم إلينا خليفه باشا (محافظ) الدار البيضاء ، وبلغنا شفويّاً بمنع المؤتمر باسم جلالة السلطان الذي كان يومئذ في الدار البيضاء ، فأجبتة على الفور : إن جلالة الملك ظهيراً (مرسوماً) يتعلق بالاجتماعات ، ومؤتمرنا الليلة سائر وفق ما يقتضيه الظهير ؛ فإذا كان عندكم أمر ملكي خاص فبلغوه لنا رسمياً وكتابة « فأجابنا الخليفة بأن الحق معنا ، وأنه سيذهب إهياً الأمر الكتابي .

بقينا ننتظر الأمر المكتوب ، وأخذ شباب الكتلة ينظم الجمهور المتزايد على طرفي الشارع الكبير حتى يبقى الممر العام حرّاً ، ونخرج بذلك من دعوى التظاهر في نفس الشارع ، وطال الانتظار ، فقررنا الانسحاب وعدم اقتحام الدار المحروسة بالجند المسلح ، فتقدمنا ومن ورائنا آلاف المتجمهرين يحيط بهم صفوف الشباب الكتلي من اليمين واليسار ، وهم يهتفون بحياة الحرية والمطالب المغربية ، ولما وصلنا لساحة « الحرية » حملني بعض الإخوان على الأكتاف حيث أقيمت خطاباً نددت فيه باستبداد الإدارة الفرنسية ، وطلبت من الجمهور أن يتفرق بانتظام ، ويضع ثقته في رجال الكتلة الذين لم يتأخروا عن القيام بواجبهم ، فتفرق الجمهور وهو يهتف بالاستعداد لتلبية نداء الكتلة ، والتضحية في سبيل الحريات المرجوة ، ثم ألقى القبض على وعلى محمد اليزيدي ومحمد الوزاني .

ومن الغد اجتمع الباقون من زعماء الكتلة وأقاموا مؤتمراً لرجال الصحافة الفرنسية في الدار البيضاء ، حضره زهاء مائة وخمسين ممثلاً صحافياً ، وخطب الحاج عمر عبد الجليل خطاباً احتج فيه على تصرفات الإدارة ، وأعلن أن الكتلة ستتخذ موقفها الحاسم إزاء اعتقال الزعماء الثلاثة ، ثم خطب ممثلو الأحزاب الفرنسية الحاضرة ، ونددوا بسياسة الحماية في خنق الحريات ، وطالبوا بإطلاق سراحنا وإعطائنا الحق في إصدار الصحف التي نطلبها ، ثم طلب الفرنسيون الحاضرون من أعضاء الكتلة أن يسمحوا لهم بالتدخل مع إدارة الناحية عساها تقتنع بالعدول عن الخطة التي اتبعتها حباً في السلام وتهدة الأفكار العامة ،

وفعلا توجه وفد من ممثلى الجبهة الشعبية الفرنسية بالدار البيضاء لمقابلة المسيو
 اورتلييب رئيس الناحية الذى أسمهم غلظة فى الكلام واحتقاراً فى الاعتبار ،
 الأمر الذى جعلهم ينسحبون من مجلسه محتجين .
 أما الكتلة فقد قررت أن توفد الأخ الحاج عمر عبد الجليل إلى باريس
 للاتصال برجال الحكومة ، وشرح الحالة للرأى العام الفرنسى ، وفى الوقت نفسه
 قررت القيام بمظاهرات تضامنية فى جميع أنحاء المملكة المغربية .
 وفى يوم الجمعة الأخيرة من نوفمبر سنة ١٩٣٦ وقعت مظاهرات عظيمة بمدن
 الدار البيضاء وفاس والرباط وسلا ووجهة وتازا وغيرها من المدن والقرى المغربية ،
 واشتبك فيها البوليس بالمتظاهرين فجرح الكثيرون ، وضرب فيها خليفة المراقب
 الفرنسى بالبيضاء ، وألقى القبض على بعض أعضاء مكتب الكتلة ، وعلى
 مئات العاملين من رجالها ، وتكون المكتب الثانى المؤقت من الحاج الحسن
 أبى عياد والسيد محمد الديورى وعبد العزيز ابن ادريس والهاشمى الفيلىالى ،
 وواصل العمل للقيام بمظاهرات متوالية ، كما أذاع نشرات عن سير الحركة فى
 الداخل ونظم إضرابات عامة .
 وقد أظهر المعتقلون ثباتاً قوياً وحزماً كبيراً ، وانكشف للادارة ما كانت
 تجهل من أثر التربية الوطنية التى قامت بها الكتلة فى أوساط أنصارها ، فقد
 كانوا كلهم على بينة مما يطلبون ، وكانت أجوبتهم للولاة الفرنسيين الذين
 ناقشهم فى برنامج الإصلاح وما يحتوى عليه من فصول مثيرة اندهاش الإقامة
 العامة ورجالها ، وقد حكم عليهم بمدد تتراوح بين الستة أشهر والخمسة أعوام ،
 وكانوا يتنافسون فى المدد التى سيحكم عليهم بها .
 وصل الحاج عمر لباريس فذهب توأ لمقابلة مسيو فيدينو وكيل الخارجية
 الفرنسية لشؤون الشمال الإفريقى ، فأظهر له الوزير استياءه مما حدث ، وحاول
 أن يبرىء الجنرال نوجيس من مسؤولية الوقائع ، وطلب منه العودة للبلاد تهدئة
 الخواطر ، فأجابه الحاج عمر بأنه لا يمكن للخواطر أن تهدأ ما دام زعماء الكتلة

وأنصارها معتقلين ، وقد نظم الحاج عمر مكتباً لـ الكتلة العمل الوطني بباريس ،
 ونفذ إصدار نشرة دورية بعنوان (الخبز المغربي) تحمل محل مجلة « مغرب »
 الفرنسية ، وأخذ ينشر الحوادث ويعلق عليها بما أقلق الأوساط اليسارية التي لم
 ترد أن تفتح حكومة الجهة الشعبية عملها بما يبدو المغاربة كخيبة لأملهم فيها ،
 وفعلاً أصدر رئيس الحكومة الفرنسية المسيو بلوم أمره للجنرال نوجيس
 بتحرير المعتقلين وتغيير سياسته للزعيم .

بقي على الجنرال نوجيس أن يتخذ الوسائل التي تمكنه من تنفيذ أوامر
 الحكومة دون المساس بما يسمونه بنفوذ الحماية وهيبتها في النفوس ، ولذلك
 ذهب توأ المدينة فاس ، واجتمع أولاً بنخبة من أعيانها الذين أعربوا له عن
 تضامنهم مع الكتلة ، ثم اجتمع مع ممثلي الجامعة القروية ، وأخيراً حل بالمجلس
 البلدي حيث كان في انتظاره ممثلو الحرف والصناعات والعملة المغاربة ، وقد
 تذاكر معهم ملياً في مختلف الموضوعات ، وكانت محاولاته كلها لإقناعهم بضرورة
 الحل المباشر لقضاياهم ، فكانوا جميعاً يردونه في صغرى المسائل وكبرها الزعماء
 الثلاثة المعتقلين ولبقية رجال الكتلة ؛ لأنهم هم الذين يمثلون الشعب ويمكن
 أن يتكلموا باسمه ، وقد عاد الجنرال من فاس متأثراً وناقماً على إدارة الشؤون
 الأهلية التي جعلته يخطئ التقدير من أول يوم ، ثم استقبل في الرباط وفوداً
 عديدة ، وتفاوض مع جلالة الملك ، وأخيراً بدأ بأمر بإطلاق سراح المعتقلين
 زمرة بعد زمرة ، ولما بقينا نحن الثلاثة الأولين فكر في عرضنا على المحكمة
 العليا لمحاكمتنا بدعوى التهميش والإثارة ، فقدمت القضية للمحكمة ورغم محاولات
 المندوب المخزني الفرنسي فقد كان المقررون المغاربة الذين عينهم رئيس المحكمة وغيروا
 بمقتضى انتقاد المندوب مراراً يصرون على التقرير الدال على تبرير عملنا وتبرئتنا
 واقدم نصبنا ثلاثة محامين ، واحد منهم فرنسي ، واتصل المحامون بالمقيم العام أولاً ،
 ثم لما رأى إصرارنا على الدفاع وأن المحاكمة ستمطينا فرصة عرض أشياء كثيرة
 أراد أن يطلب منا إمضاء التزام بعدم الإثارة مرة أخرى ، فرفضنا طبعاً ، كما

رفض إخواننا من رجال الكتلة البارزين بفاس والرباط ، وبعد تردد كبير من المقيم العام قرر إطلاق سراحنا بعد أن قضينا في معتقل البيضاء شهراً كاملاً هذا وقد قام إخواننا في المنطقة الحليفية بكل ما يجب للتضامن معنا ، فكتبوا وخطبوا واحتجوا في المشرق والمغرب ، كما أن أصدقاءنا في تونس والجزائر أعلنوا تضامنهم بالاحتجاج والتأييد ، وقد كتب الأستاذ توفيق المدني في أحد أعداد (الشهاب) مقالة ممتعة فصل فيه هذه الحوادث وما احتوته من حماس ووعي عظيم .

والحق أن حركتنا قفزت قفزة كبيرة بهذه المظاهرات التي سمات فيها دماء كثيرة ، وظهر من جرائها تضامن شعبي كبير ، ولقد كتب إلى الأمير شكيب أرسلان يهنئني بالتححرر ، ويؤكد أن حركتنا أصبحت لا تقل عن الحركات القومية العربية الأخرى في مصر والشام .

الجنرال نوجيس :

اعتبر تعيين الجنرال نوجيس في وظيفة المقيم العام خيبة للمغاربة ، ولم يكن اختياره لمكانة له أو لما يزعمونه من معرفته بالروح المغربية ، وإنما هي سياسة دبرها بلوم ليردع بها العمرين بعد أن عزل بيروتون الشخصية المحبوبة لديهم . ومهما يقل عن نوجيس فالعيب الأكبر الذي عرفناه فيه من أول يوم — وهو العيب الذي شهد به الجميع بعد ما رأوا موقفه في الحرب الأخيرة — هو أنه رجل ضعيف العزيمة ، سقيم الوجدان ، كثير التردد ، شديد الأنانية ، ولقد بعثنا له بمجرد تعيينه ملفاً يشتمل على وثائق الكتلة وأعمالها ، فأجاب الأخ محمد الزيدى بأنه عازم بمجرد ما يصل المغرب على تنفيذ مطالب الأمة المغربية ، ثم كلف — وهو بباريس — الجنرال ريشار الذي كان حاكماً بالنيابة في فاس بالاتصال بي وبعث الآمال الكبيرة في نفسي وحملني على الثقة بشخص المقيم العام الجديد .

ولسكنه ما وصل المغرب ، واتصل بإدارة الشؤون الأهلية حتى انقلب ،
ولما دخل مدينة فاس دخول الفاتحين خطب فيها مندداً بالوطنيين المغاربة ،
مشبهاً لهم بالفراخ التي تريد مغادرة الأعشاش قبل أن تكسب بالأجنحة ،
فيكون حظها السقوط والانكسار . ولما رأى من أجوبة الكتلة العملية ما أظهر
له خطاه في الاستهتار والتسرع حاول أن يصلح الأمر ولو مؤقتاً ، فعاد يستعمل
سياسة اللين بعد أن جرب الشدة فلم تنفعه ، ولكننا سنرى إلى أي حد بقي
الجنرال العوبة في يد الأهواء ، وإلى أي مدى سيرته أنايته الشخصية حتى
انتهى بضرب الوطنيين ضربة شديدة مات هو معها دون أن يؤثر في الوطنية
المغربية أو يفيل من عزيمتها رجالها .

ولقد كان أول ما قام به بعد أن خرجنا من السجن أن بعث يفرينا
بواسطة شخصيات شبيهة بالرسمية للاتصال به والعمل على المذاكرة معه في شؤون
المطالب ، وكنا نترث قليلاً ، وأخيراً اتفقنا على أن نوجه لمقابلته الحاج عمر
عبد الجليل أولاً ، ثم نذهب عنده بعد ذلك ، وقد استقبل الأخ عمر بالاحترام
اللائق ، وذاكره في جو يدعو للتفاوض ، ثم قبل أن يستقبلنا نحن كوفد لكتلة
العمل الوطني بعد أن كان مصرأ على عدم اقبالنا إلا بصفتنا الشخصية ؛ لأنه
لا يعترف بالكتلة ، ولا يقر أن للمغاربة حق تأسيس الأحزاب السياسية ،
مدعيًا أن وجود السلطان بالمغرب يمنع من تأسيس الأحزاب ؛ لأنه هو الذي
يتوسط لتقديم مطالب البلاد لفرنسا ونوابها ، وهي علة عليلة ، ومع ذلك فلم
يتمسك بها بعد ما رأى من تشدد سيدي محمد بن يوسف في المطالبة بحقوق وطنه .

اجتمعنا مع الجنرال نوجيس ضمن مائدة مستديرة ، وتناوانا بالدرس المطالب
المستعجلة فصلاً فصلاً ، وكان يعدنا بالعمل لتحقيقها جميعاً ، وأهم ما خرجنا به من
عنده هو الإذن بإصدار جريدة (الأطلس) العربية الأسبوعية التي تقرر أن تكون
لسان (كتلة العمل الوطني) ، وإصدار جريدة (المغرب) اليومية التي كان
صديقنا المرحوم سعيد حجي رئيس فرع الكتلة بمدينة سلا قد طلب إصدارها

وتسريح جريدة (عمل الشعب) من عقابها ، كل ذلك في دائرة قانون الصحافة المغربية الصادر في ٢٧ إبريل سنة ١٩١٩ وفي ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٢٠ أي دون تحسين ما لحالة الصحافة ولا توسيع حريتها .
ومن جهة أخرى فإن الأحزاب اليسارية الفرنسية التي سبق أن قاومتنا واتهمتنا بالأفكار الرجعية رأّت في المظاهرات التي قام بها الشعب المغربي دليلاً على أننا نمثله أصدق تمثيل ، ولذلك قرر اتحاد خمسة عشر فرعاً من فروع الحزب الاشتراكي تأييد مطالب الشعب المغربي ، والتعاون مع رجال الكتلة على الكفاح من أجل تحقيقها .

استقار عن الكتلة :

وهكذا تكون بالحصول على بعض الجرائد وبتأييد الأحزاب الفرنسية التي في الحكم جو أصبحنا نعتقد معه في إمكانية تنظيم حركتنا على غرار الأحزاب للمنظمة الكبرى ، ولذلك عقدت الكتلة اجتماعاً عاماً بفاس وقررت أن تفتح لها مكاتب ، وتضع قانوناً جديداً يمكن من مشاركة أنصار الحركة وأعضائها في اختيار المسيرين ومراقبة أعمالهم ، ووكالات اللجنة لى ولوزانى وضع مشروع لقوانين الكتلة الجديدة ، فاجتمعنا نحن الاثنين ووضعنا الأصول التي نعتمد عليها في وضع القوانين ، وتكلفت بتحريرها ، وبعد أن اتهمنا من مهمتنا عرضنا على الكتلة في اجتماع عام ثان مشروعنا ، ودافعنا عنه مادة مادة ، حتى أقره الجميع بصيغته النهائية مع إدخال بعض التعديلات الخفيفة ، وخلاصة القانون أن الكتلة تتركب من لجنة تنفيذية ، ومجلس وطني ، ولجان فنية ، وفروع ، وكل من هذه الهيئات لا تختص بالداخلية الخاصة بها ، وهي حزب ديموقراطي ينتخب مسيروه بمقتضى التصويت السري في مؤتمر عام يمثل الفروع والشعب على نسبة معينة .

وقد قررت الكتلة أن تنتخب لجنة تنفيذية مؤقتة تشرف على فتح المكاتب

وتسجيل المنخرطين بصفة رسمية ، وتستمر في عملها حتى تسمح لها الظروف بعقد المؤتمر العام الذي يقضى به القانون .
 وفعلا اجتمعنا في يناير سنة ١٩٣٧ بمقتضى ما اتفقنا عليه ، ووفقا للقوانين التي وضعناها بأنفسنا خرجت نتيجة الاقتراع السرى على تكوين اللجنة كما يلي :-

علاء القاسبي	رئيس
محمد حسن الوزاني	أمين عام
أحمد مكوار	أمين صندوق
محمد اليزيدي	} أعضاء
عمر عبد الجليل	
عبد العزيز ابن إدريس	
محمد غازي	

وبمجرد ما أعلنت النتيجة ، أعلن الأستاذ الوزاني امتعفاءه من الكتلة ، ولا يريد أن ندخل في تفاصيل هذا الانشقاق الذي حدث وما نتج عنه ، وكل ما هنالك أن الأستاذ الوزاني أخذ يعمل لاكتساب أنصار جدد باسم (الحركة القومية) بينما استمر سائر الذين كانوا بالاجتماع العام في عملهم ضمن الكتلة .

هل الكتلة :

مضت اللجنة التنفيذية المؤقتة في عملها ، وجعلت من جريدة (الأطلس) لسان حالها العربي ، ومن جريدة (العمل الشعبي) لسان حالها باللغة الفرنسية ، وجعلت أمينها العام مسكان الوزاني المنسحب الأسس تاذ أحمد بلافريج ، ثم فتحت مركزها العام بمدينة فاس ، وأخذت تسجل المنخرطين الذين انهلوا عليها بالآلاف من بوادي المغرب وحواضره ، ولكن الإقامة العامة لم يرقها هذا

الانتصار الباهر ، فادعت أننا نريد أن نقوم بمؤامرة على الملك ؛ لأننا نلزم المنخرطين أداء يمين على الإخلاص لله والمغرب والملك ، والعمل في دائرة (كتلة العمل الوطني) . وبمقتضى ذلك فقد استصدرت الإقامة العامة قراراً بحل الكتلة يوم ١٨ مارس سنة ١٩٣٧ . ومن الغد أقفلت السلطة دار المركز العام ، ووزعت بيانات تعلن فيها المنع ، كما كلفت منادين في جميع أسواق البوادي يعلنون نهاية شأن الوطنيين وإتقال إدارتهم .

الحركة الوطنية لتحقيق المطالب

وإزاء هذا القرار لم نتأخر عن المضي في خطتنا ، بل واصلنا كفاحنا الوطني كما هو ، وواصلنا اتصالاتنا بفروعنا وأنصارنا ، ووالينا إصدار نشراتنا وجراندنا معطين لحركتنا هذا الاسم الموقت « الحركة الوطنية لتحقيق المطالب » ، ولم تمض بضعة أيام على تاريخ قرار المنع حتى وجهنا للإقامة العامة وفدأً يحاول فتح باب المذاكرة مع الجنرال نوجيس في شأن تأسيس حزب جديد ، ولكن رئيس ديوانه المدني اعتذر عن مقابلة الجنرال للوفد وقال له : « يمكنكم أن تقدموا له المشروع للمصادقة عليه » ، وقد رفضنا نحن تقديم مشروع مكتوب ، وقررنا أن نعمل ونجعل من عملنا مشروعاً واقعياً ، وكان اتجاه المقيم العام واتجاه المسيو فيينو أن يطلبنا منا تأسيس هيئة ذات لون خاص ترجع للبحث والدراسة في الشؤون العامة وتتضمن بضع عشرات من الوطنيين المثقفين ولا تتعداهم إلى غيرهم ، وقد حاول فيينو تبرير هذا الاقتراح بأن كتلتنا أفادت كثيراً من جهة المباحث التي قدمتها والدراسات التي قامت بها لمختلف المسائل ، مع الشكل العلمي الذي كسا كل احتجاجاتنا وانتقاداتنا ، وأنه بهذا سنتمكن من خدمة قضيتنا دون الوقوع في اضطرابات أو ارتباكات سياسية ، وطبعاً ألا نقبل نحن هذا الحل ؛ لأنه يفصلنا عن غاية عظيمة لنا هي تربية الشعب وتوحيد الجماهير المغربية من حول حركتنا للدفاع عن حقوقنا المعتصبة ، ولذلك فقد قررنا قطع الصلة مع الإقامة العامة وتوجيه وفد لباريس .

سافر وفدنا المتركب من الحاج عمر عبد الجليل والحاج أحمد بلا فريج ليشرحوا للرأي العام الفرنسي الظروف التي حلت بها كتلتنا ، وكان قد مضى على الجنرال نوجيس عام كامل بالمغرب صرح فيه بوعود كثيرة دون أن يفعل

شيثاً ، فحمل الوفد لوزارة الخارجية الفرنسية تقريراً وافياً عن مهازل الجنرال
 وضعف عزيمته ، فاقتبله وكيل الخارجية الفرنسية للشئون المغربية مسيو فرانسوا
 تيسان الذي كان من أعضاء اللجنة الفرنسية لرعاية المطالب المغربية وللمجلة (مغرب)
 سابقاً ، وقد أظهر استنكاره لما سماه بذبذبة نوجيس ، وواعد الوفد بتحسين الحال
 لم تكن الغاية من هذا الوفد إلا تهيئة المسؤولين بفرنسا والمغرب لقبول
 ما سنقوم به من إعلان الحزب الجديد ، وقد كان الجنرال نوجيس يفهم هذا ،
 وحاول أن يعرى صديقينا الموفدين إلى فرنسا بالاتصال به وهو في فرنسا ليقدمهما
 لأصدقاء له وشخصيات غير الشخصيات التي نعرفها نحن ، ولكن الوفد رفض
 كل تفاهم مع الجنرال نوجيس بعد أن اتخذ خطته الحاسمة بحل الكتلة والتهديد
 باعتقال رجالها .

الحزب الوطني :

وبينا الوفد يوالى نشاطه في باريس إذ عقدت الحركة الوطنية مؤتمراً يمثل
 جميع فروع الكتلة ورجالها بالرباط في ابريل سنة ١٩٣٧ ، وبعدها تبادل
 الحاضرون الأفكار قرروا أن يطلقوا على حركتهم اسماً جديداً هو « الحزب
 الوطني لتحقيق المطالب المغربية » ، وقد روعى في التسمية امتداد فكرة الكتلة
 والاتصال بأعمالها ووراثتها برنامجها الذي هو في الحقيقة عمل لا ينبغي للحزب أن
 يضيعه ، ومن الغد أعلنت عن تأسيس الحزب ببلاغ نشرته جريدة (المغرب) .
 وبعد بضعة أيام أخرى عاودنا فتح المركز العام بفاس في نفس المكان الذي
 سبق أن أقفلته الإدارة الفرنسية ، وبدأنا نقبل المنخرطين كالعادة ، ولكننا
 أدخلنا تعديلاً واحداً هو عدم إلزامهم بالقسم .

ولما كان من الضروري أن نعلن عن هذا التأسيس الجديد فقد انتهزنا فرصة
 رجوع جلالة الملك من فرنسا في أواخر شهر ابريل المذكور ، وبعثنا إليه
 ببرقيات باسم (الحزب الوطني) في سائر المملوك ونشرت البرقيات في الصحف .

حينئذ تحركت الإدارة للعمل ، وبعث الجنرال بلان حاكم الناحية الفاسية
يستقدمني إليه .

وفي دار الناحية بفاس اجتمعت بالجنرال بمحضر الكولونيل نويل رئيس
الشئون السياسية بفاس ، وباشا (محافظ) المدينة السيد محمد التازي ، ورئيس قلم
الترجمة العام القبطان شار بوني . وقد استهل الجنرال الحديث قائلاً :

« بمناسبة رجوع جلاله السلطان لعاصمة ملكه قرأنا في الصحف عدة
برقيات وجهت إليه بقصد التهنية من طرف (الحزب الوطني) ، ومن بينها
برقية باسم المركز العام للحزب ممضاة منكم ، ومعنى هذا أنكم أعدتم تأسيس
الحزب الممنوع » .

فأجيبته مبيناً أن (الحزب الوطني) شكلياً ليس هو (كتلة العمل الوطني) ،
وأن قرار المنع الصادر لا يمكن أن ينطبق على ما أسسناه من بعده .
فقال : « ولكن المركز الذي كان للكتلة هو نفس المركز الذي وضع
فيه الحزب ، ورئيس الكتلة هو رئيس الحزب ، وأنصارها هم أنصاره ،
فأى فرق هناك ؟ » .

قلت له : « إن المركز والرئيس والأنصار — كل ذلك لا يغير شيئاً من
حقيقة واحدة ، وهي أن الحزب الجديد يحمل اسم (الحزب الوطني) ، بينما كان
الآخر يحمل اسم (كتلة العمل الوطني) ، وبين التسميتين فرق كبير ، وعلى
كل حال فقد حاولنا الاتصال بالجنرال نوجيس لنتفق معه على هذا التأسيس ،
ولكن رئيس ديوانه طلب منا أن نقدم مشروعاً فيها نحن أولاء نقدم مشروع
الحزب الوطني بمركزه وفروعه ، فإذا كانت لكم عليه ملاحظة فأني مستعد
لدراستها » .

فقال الجنرال : « إن هذا ليس بمشروع ، ولكنه استئناف شيء ممنوع »
فقلت له : « كلا . لقد نفذنا قرار المنع من تلقاء أنفسنا ، وهذا

عمل جديد »

فقال : « وأي فرق بين ما كان وبين ما فعلتم اليوم ؟ »
 فقلت : « لا تنسوا — يا سعادة الجنرال — أن ثمة فرقاً كبيراً ، هو عدم
 وجود القسم في انخراطات الحزب الوطني ، ألم يكن القسم هو ما بررتم به
 منع الكتلة ؟ ! »

فقال : « الحق أني لا أرى في ذلك فرقاً كبيراً »
 فقلت : « بلى » . . والتفت إلى الكولونيل نويل وسألته : « ألم تعتبروا
 القسم شيئاً كبيراً عند اتخاذكم قرار المنع ؟ »

فقال الكولونيل : « بلى وإن القسم لفرق كبير كما قلتم ، إلا أنه لا يكفي »
 وقال الجنرال : « إن كرامة الدولة الآن ممسوسة ؛ لأن الجمهور يرى
 أمرها قد خرق دون أن تقوم هي بعمل ما ، ولذلك يجب إقفال المركز الجديد ،
 وأنا كما تعلمون قائد عسكري ، لا أعرف إلا تنفيذ الأوامر الصادرة إلى
 من الرباط »

فقلت له : « صحيح أنك عسكري ، ولكنكم في الوقت نفسه رئيس
 ناحية مهمة ، فيجب أن تنبهوا الإقامة العامة إلى أننا ان نقبل هذه المرة إقفال
 المركز دون أن نقابله بما يستحقه من مظاهرات ستؤدي حتماً إلى اضطراب
 الأمن العام ، وأما إذا كان يهمكم فقط مسألة الكرامة فأنا مستعد لتسوية
 أمرها إذا قبلتم اقتراحي »

فقال : « ما هو الاقتراح ؟ »
 فقلت له : « بما أنه يظهر لي أنكم تأثرتم لوجود مركز (الحزب الوطني)
 في عين الدار التي كانت مركزاً للكتلة فأنا مستعد لنقل المركز لمكان آخر ،
 وفي هذا النقل كفاية لإظهار فرق جديد من شأنه أن يحفظ كرامة الدولة »
 فساد الجو صمت خفيف ، ثم قال الجنرال : « إذن أستشير إدارة الشئون

السياسية في الرباط ، ولها وحدها حق الفصل في الموضوع »
 تلفن الجنرال في الحين للرباط ؛ فأجابوه بطلب الإمهال ساعة ريثما يتداولون

في الموضوع ، وبعد نحو الساعة والنصف دق التليفون ، وإذا بالإقامة العامة توافق على حل المشكلة بمقتضى اقتراحى ، أى نقل المركز إلى مكان آخر كشرط لاعتراف الإدارة بالحزب الوطنى وتركها له .

* * *

لقد رويت ملخص الحديث الذى دار بينى وبين الجنرال بلان ليطالع القارئ على لون من ألوان السياسة التى تسير فى بلادنا ، وليفهم من خلاله شكل التراوح الموجود فى العلاقة بين المغاربة وبين الفرنسيين ، ونحن فى الحقيقة كنا قد فهمنا أن الإقامة لا يمكنها أن تترك الحزب دون عمل ما ، ولو من أجل المبدأ ، كما يقولون ، لذلك اتفقنا على تغيير المسكن ، ولم أذهب عند الجنرال إلا بعد أن هيانا الحل الذى سننتقل إليه ، وفى هذا العمل ما يدل على فهمنا لعقلية الفرنسيين ومعرفتنا لما أسميه دائماً بالفلسفة الفرنسية .

استأنف الحزب الوطنى أعماله محتضناً كل أعضاء الكتلة السابقة وأنصارها ومجدداً فى قبول المنخرطين وتأسيس الفروع والشعب فى سائر البوادم والحواضر واستمرت جريدة (الأطلس) برئاسة صديقنا محمد اليزيدى أهم جرائده ولسان حاله الرسمى ، وأصدر عدة جرائد بالفرنسية سرعان ما كانت الإقامة العامة تقفلها بالتوالى ، وقد جعل من (مطالب الشعب المغربى) برنامج الذى يدافع عنه والغاية الأولى له ، وإذن فقد كان الحزب الذى يجاهد من أجل الاستقلال أولاً والإصلاح والتجديد ثانياً ، ولكنه استمر فى سياسة (الكتلة) التى كانت تقبل الوصول للاستقلال عن طريق تطبيق معاهدة الحماية أولاً ، أو ما نسميه بسياسة المراحل التى ظهر لنا بعد عقمها وتضييعنا للوقت فى المطالبة بها ، وربما كان من الضرورى أن تمر حركتنا بهذه التجربة التى عرفتنا عقلية المستعمرين وعدم استعدادهم لأى تفاهم ما داموا يستطيعون المماطلة وكسب الوقت لاستمرار ما كان على ما كان .

جهد الحزب الوطني :

ولكن المظهر العظيم الذي ظهر به الحزب الوطني هو جهاده المستميت من أجل الحريات الديمقراطية ، وكفاحه في سبيل الدفاع عن الطبقات المستضعفة من الشعب ، وقيمه في أنه لم يحصر عمله في الدفاع السياسي ، بل بذل جهوداً جبارة في تنظيم الجمهور وتربيته ، وتوجيه الجماعة المغربية نحو الحياة العصرية وقد كانت الأسس التي بنى عليها عمله التجديدي والتهذيبي هي :

١ - المغرب بمورد متمسكة بأصل التمسك بالإسلام :

تجديد الأنظمة السياسية والاقتصادية لا يمكن أن يتنافى مع الأصول الدينية ، أي أن الإسلام يخاطب الفرد لا سيما كعضو في جماعة ، ولهذا فهو مهم بما تحتاج إليه الحياة وسط الجماعة التي أثقلت الأجيال بأنواع من الجود يجب أن يتحرر منها ، وعليه ففصل السلطات ، ومشاركة الشعب في تدبير مصالح الدولة والانتخاب ، والمساواة في الحقوق والواجبات الخ ... كلها مبادئ ليست جديدة بالنسبة للمسلمين ، بل هي عقائد جاء بها القرآن وأكدها السنة .

٢ - المغرب متمسك بالنظام الملكي :

لم يعرف المغرب مدة أربعة عشر قرناً شكلاً للحكم غير الملكية ، فالعرش بقي رمز وحدته ودليل ماضيه ، والذي سيكون في المستقبل عامل التوازن الاجتماعي فيه ، ولكن هذا لا يعني أبداً أن الملكية لا تتطور إلى شكل دستوري على غرار ما يجري في إنجلترا أو في بعض البلدان الإسلامية اليوم . وهكذا أصبحت الوطنية المغربية مجسمة في عقيدة بينة ، هي تحرير المغرب في دائرة دينه ، ومع الإخلاص لعرشه المجيد ، ولنشر هذه المبادئ التي لم تكن إلا تعبيراً عما يجيش بأفكار الشعب كله فقد نظمت عدة دروس شعبية

ومحاضرات عامة في المدارس والمساجد والاجتماعات الخاصة كنت أشرف عليها بنفسي ، وأشارك فيها بما أستطيعه من كتابة وإلقاء ، وهكذا حصل (الحزب الوطني) على فوز باهر وشعبية أخافت المستعمرين في كل جهات البلاد .

وسار الحزب الوطني في تنظيمه على غرار المشروع الذي وضعناه للكتلة ، فكانت له لجنة تنفيذية ، ومجلس وطني ، وفروع ، وشعب ، وخلايا ، واللجنة التنفيذية عدة لجان فنية تقوم بالدرس والإشراف على تنفيذ الأغراض الموكولة إليها ، ولهذا اللجان الفنية فروع في جانب كل مكاتب الفروع تأتمر بأمر اللجان المركزية تحت إشراف مكتب الفروع ومن أهم هذه اللجان :

- ١ - لجنة التعليم .
- ٢ - لجنة الإصلاح الديني والاجتماعي .
- ٣ - لجنة الإغاثة الوطنية .
- ٤ - لجنة التقويم الخلقى .
- ٥ - لجنة الصحافة .
- ٦ - لجنة الدعاية والنشر .
- ٧ - لجنة الشباب الوطني .
- ٨ - لجنة حماية فلسطين والأماكن المقدسة .
- ٩ - لجنة الشؤون الاقتصادية .

وقد قامت كل واحدة من هذه اللجان بما يجب عليها في المدة القصيرة التي أمهل فيها (الحزب الوطني) . وكنا نرمي قبل كل شيء بهذه اللجان إلى تكوين اختصاصيين في فروع النشاط الوطني يتسنى لهم أن يواجهوا الموضوعات التي تعرض لهم عن معرفة واستحقاق ، كما كنا نرمي إلى فسح المجال للشباب العامل المثقف ليتسنى له أن يجد ميادين يبذل فيها نشاطه وينمى فيها استعداداته ، وأيضاً فإنني كنت أرى - وما أزال أعتقد ذلك - أن حزبنا يجب أن يعانق كل كل شيء في البلاد ليتمكن له أن يسير الأمة في الاتجاه الصحيح الذي يراه ،

وأن يهيء وسائل لتحقيق برنامج الوطني بعد الاستقلال دون أن يجد من الجمهور معارضة أو مقاومة لأنه سيكون حينئذ قد هيء وأنضج .

وقد أسست لجنة التعليم عدة مدارس في المدن والقرى برغم الصعوبات التي تعترض عادة في تأسيس مثل هذه المدارس ، كما عملت بمختلف جهودها على تنظيم القرويين تنظيمًا صحيحًا وحشد طلبتها في صعيد واحد لمقاومة كل تيار يضر بالروح التقدمية في الجامعة الدينية العتيقة ، واستطاعت كذلك أن تبذل جهوداً جبارة في تكوين بعض المعاهد الدينية في وجدة وفضالة مثلاً ، أو بعثها من مرقدها كما قامت بدعوة واسعة النطاق لتعليم البنات وتهذيبهن ، ودعت كذلك لتوجيه بعثات لمصر والخارج ، وذلك بالتوسط لدى الآباء والاستنجد بالأغنياء وإقناع الطلبة الأذكى ، وساعدت جمعية طلبة شمال أفريقيا المسلمين بفرنسا على السير في مجهودها مادياً وأدبياً ، كما ساعدت على تنظيم مؤتمرها وانهجته مراراً ، وعملت على تأسيس بعض جمعيات قدماء التلاميذ بالمدارس العربية الفرنسية والقرويين ولكن الحماية كانت ترفض الطلبات المقدمة بها ، وأرادت لجنة التعليم أن تؤسس (جمعية أصدقاء الطلبة) فدعت لذلك وجمعت المهتمين بالتعليم ووضعت البرنامج وبدأت العمل ، ولكن الحماية أوقفت عملهم ، ورفضت الإذن لهم بالجمعية ، واهتمت بمحو الأمية اهتماماً لا نظير له ، ففتحت الدروس الليلية في مختلف الأوساط ، خاصة بفاس ومراكش حيث بلغت هذه الدروس درجة عليا في عدد المتردين عليها ، واستقدمت من أبناء المدارس البربرية أفراداً كانت تعلمهم العربية وقرائنها الممنوعة عنهم في مدارس السياسة البربرية ، وألقت الرأي العام للدفاع عن الطلبة الذين اضطهدوا بالحجرات وغيرها في سبتمبر سنة ١٩٣٧ كما ألقت طلبتها القرويين للاضراب للدفاع عن مطالبهم الحيوية ، وأسست للطلبة دوراً يجتمعون بها للمحاضرة والمذاكرة بفاس والرباط وسلا ووجدة وغيرها من المحلات كانت تجمع بين طلبة المعارف القديمة وطلبة المدارس العربية الفرنسية الذين يتبادلون الرأي والمشورة ، ويكمل بعضهم الآخر فيما ينقصه من

معرفة أو تدريب .
 وواصلت لجنة الإصلاح الديني والاجتماعي العمل لتثبيت دعائم السلفية
 ومقاومة أذعياء التصوف ، ونزع الخرافات من الأذهان ، وشكلت لجنة تابعة
 لها لتنظيم الوعظ الديني والدعوة لإصلاحه ؛ فوضعت خطباً عصرية ، وسعت
 لتعيين بعض المتنورين من الشباب المصلح لتولى مناصب دينية ، واهتمت
 بجماعات المحافظين على القرآن الكريم ، فجمعت أشقتهم ، وكونت منهم لجاناً
 منظمة تتركز كلها في يد (لجنة الإصلاح الديني) . وهذه الجمعيات هي التي
 وحدت القراءة بصوت واحد في المساجد ، ودعت إلى التجويد في القراءة ،
 وأنشأت عدة خزائن ممتلئة بالمصاحف في كل مكان ، وقد كان لها دور كبير في
 الدعاية لنشر الفكرة الوطنية وإعلاء سمعة الوطنيين في وسطنا المؤمن بالله . كما
 قامت بالدعوة لتحسين حالة العائلة ومقاومة عادة التسرى ، وإذاعة مقالات
 ومحاضرات عن معنى الاطمئنان الزوجي للانسان ، ونشرت بعض الرسائل التي
 تدعو للرجوع للسلفية الأولى ، أو تهدي إلى اتباع روح التربية العصرية في
 العقل والبدن .
 وأدخلت تحسينات على نظام الحفلات الرسمية وغيرها في المولد النبوي ؛
 فأصبحت موجهة توجيهاً صحيحاً تليق بهذه الذكرى العظيمة وصاحبها الأكبر ،
 وأسست حفلات الهجرة النبوية وعطلتها ، ونشرت الأناشيد الدينية التي تتفق
 مع حاجة الوقت وروحه ، وسعت للتخفيف من كثير من المظاهر المنافية للدين
 والتي كانت تقع بمناسبة ذكريات نبيلة كتقديم النجائر وأنواع الهدى بأضرحه
 بعض الصالحين ، وقد وجهت الأمة في ذلك توجيهاً صحيحاً يحفظ في نفسها روح
 الاحترام لذكرى أبطالها وأوليائها في الوقت الذي يحرقها مما التصق بها من
 خرافات وأوهام .
 وفي الناحية الاجتماعية جاهدت اللجنة جهاد الأبطال لتمتيع العمالة
 ببعض الحقوق الضرورية ، وحصر العمل في ثماني ساعات ورفع أجورهم ، ودعت

دعوة قوية لتأسيس يوم العطلة الأسبوعية برغم العرافيل التي وجدتها من
الحكومة ومن الجامدين ، وقد نجحت في جعل مدينة فاس وبعض المدن
الأخرى تقفل كلها يوم الجمعة عن شعور بروح التضامن وإيمان بضرورة
التنظيم الاجتماعي .

وقد عملنا كل ما نستطيع لتكوين حركة نقابية بالمعنى الصحيح للكلمة ،
وفعلا ابي العملة دعوتنا وأخذوا يجاهدون في سبيل حقوقهم بالمطالبة تارة
والتظاهر حيناً والإضراب آونة ، ولكن السلطة كانت تتولى قمعهم في كل
الأوقات دون أن تسمح لهم بالدفاع عن مصالحهم أو تتولى هي الدفاع عنها ، وقد
توصل العمال الفرنسيون بالمغرب للحصول على حق تأسيس فروع الاتحاد النقابي
الفرنسي ، ولم تسمح الإدارة المغربية بهذا الحق ولا تزال مصرة على منعهم منه
إلى اليوم ، فوجد العملة المغربية أنفسهم ووجدنا معهم في كفاح مزدوج : هو
مقاومة المنع الحكومي للحق النقابي المغربية في الوقت الذي نقاوم فيه تأسيس
نقابة أجنبية في البلاد تريد أن تجمع في دائرتها كل العملة المغربية ، وتنظمهم
وتعبيهم لخدمة أغراض غير أغراضنا ، ومصالح ليست في كل حين هي عين
مصالحنا ، ولذلك فقد جرت بيننا وبين نواب س . ج . ط . الفرنسية مشادة
عنيفة ، ومناقشة قوية لاجلولة بينهم وبين جلب العمال المغربية لمنظمتهم ،
ولكنهم في الحقيقة كانوا مؤيدين بصفة غير مقصودة من طرف الإقامة العامة
التي كانت تصمد لكل مطالباتنا بالحق النقابي في الوقت الذي تعترف لنا بأنه
لاحق للفرنسيين بأن يقبلوا المغربية في النقابة الفرنسية ، وأن المغربية الحق في
أن يطالبوا بتأسيس نقاباتهم القومية ، ولكن اعتبارات سياسية تجعل الإقامة
« بزعمها » مرغمة على تأخير الاعتراف بهذا الحق .

وكانت وجهة نظرنا أن العملة المغربية والعملة الموجودين في المغرب يجب أن
يؤسسوا نقابات مغربية تتجمع كلها ضمن اتحاد مغربي خاص على غرار الاتحاد
النقابي الفرنسي ، ولكنه ليس جزءاً منه ، ويمكن للاتحاد المغربي أن ينضم

بنفسه للاتحاد الدولي العام كما ينضم إليه الاتحاد الفرنسي ، ويجب أن يكون الاتحاد المغربي بعيداً عن المناقشات الدينية والسياسية كي يتسنى لجميع الأيدي العاملة الاشتراك فيه والارتباط برابطة واحدة هي رابطة الشغل ، أما الفرنسيون فكانوا يريدون تقوية أعضاء الاتحاد الفرنسي للشغل الذي يسيطر عليه اليساريون ليتمكنوا من استعمال العملة المغربية للدفاع عما يعمل له اليساريون في فرنسا ، مع أنه ليس من المعقول أن يصدر ليون جوهر في باريس أوامر ناتجة عن اعتبارات محلية وينفذها المغاربة في بلادهم التي هي أجنبية عن فرنسا ويجب أن تظل بعيدة عن التأثير بالعوامل الداخلية الفرنسية ، ولما صمدت الحكومة في مقاومتنا حاولنا أن نعوض النقابات بتأسيس جمعيات تعاونية للعمال المغاربة ، فشكنا عدة جمعيات للسواقين المغاربة ولبعض المهن الأخرى ولكن الجواب كان الرفض الدائم ، فبقينا نعمل برغم ذلك في شكل لجان غير معترف بها كل همها هو تأليب العمال ودفعهم للمطالبة بحقوقهم ، وتوجيههم في ذلك التوجيه الصحيح ، وسنرى من بعد أن الحق النقابي ما يزال مرفوضاً إلى اليوم في المغرب الأقصى .

ونظرت لحالة الصناعة المغربية فألبت رجالها ودعتهم لخلق روح تعاونية بينهم ، ودافعت عن مصالحهم دفاعاً قوياً ، وهيأت لهم أسباب تجديد منظماتهم وحق اختيار أمنائها ، وسهلت لهم كل الأساليب التي مكنتهم من رفع صوتهم عالياً ، وقد كنت رفعت باسمها تقريراً للحكومة يبين الشكل الذي يجب أن ينظم به التعاون الصناعي لإنعاش الصناعة المغربية وتطويرها ، وفرقت بين ما يجب أن يكون عليه تنظيم العملة في المعامل الكبرى وبين ما يجب أن يكون عليه حال صغار الصناع التقليدي ، وبالجملة فقد عملت لغاية واحدة هي التقليل من الفروق بين الطبقات للقضاء عليها نهائياً .

وقد بذلت اللجنة جهوداً جبارة للعمل على إقرار الملك العائلي الذي لا يقبل التفويت ، وحماية الفلاحين من عبث القواد والمراقبين وأدعياء الطرق والمرابين .

وكانت في البلاد أزمة خانقة نشأت عن بؤس الفلاحين والصناع وكساد التجارة ، وزادها استفحالا اليبس الذي أصاب البلاد في سنة ١٩٣٦ وما بعدها ؛ فقامت لجنة الإغاثة الوطنية بتوجيه العاملين لتشكيل اللجان والجمعيات والهيئات المتعددة لإطعام الجائعين وإيواء اللاجئين ، وقد كان مركز اللجنة بفاس يقدم ٣٥٠٠ أكلة في اليوم ، وهكذا غيره من الفروع التي انبثت في سائر أنحاء المملكة وكانت تؤيدها خطب الزعماء ومقالات الكتاب التي تنشرها (الأطلس) عن حالة البؤس المغربي ، فتوجه نظر الشعب والإدارة لخطورة الحال ، ولم تكن هذه الإعانات التي هي محض صدقة وإحسان بالتي تنال تأييد الحماية أو غرض النظر عنها ، بل لقد كانت تجد في مقاومتها الفعالة التي طالما حلت بينها وبين قيامها بمهمتها . ولقد تعارفت لجنة الإصلاح الديني والاجتماعي ولجنة الإغاثة على القيام بأعمال جبارة ، وتوجيهات صحيحة ، وتناولت مسائل كبرى كقاومة (مدن القصدير) والدعوة إلى تعويضها بحارات جديدة ، ودعوة الأغنياء لبناء مساكن رخيصة لإيجارها للفقراء ، والمطالبة بإسقاط الضرائب المفروضة على العاطلين ، وتأسيس مراكز لتشغيلهم وغير ذلك من الأعمال التي لا يمكننا حصرها ، كما تناولت المسائل البسيطة كلبان ختان أبناء الفقراء ، وتحسين حالة الحمامات العمومية وغيرها ، وكانت للجنة الإغاثة مهمة أخرى تقوم بها في الظروف الحرجة ، وهي إسعاف عائلات المنكوبين في القضية الوطنية من مسجونين ومنفيين وأيامي ، وقد استمرت في عملها بعد اعتقالنا فأدت للحركة خدمة عظيمة لا يمكن أن تنسى .

وأما لجنة التقويم الخلق فقد كانت مشكلة من طلبة القرويين وتلامذة المدرسة الثانوية بفاس ، وكان لها فروع من طلبة المعاهد الدينية والمدنية بسائر المدن المغربية ، وكانت ترمي لمقاومة الأخلاق السيئة في وسط الشباب وغيره من أبناء الشعب ، وذلك بإقامة اجتماعات وإلقاء محاضرات ونشر مقالات تبين خطورة بعض العادات الشائعة على الأخلاق القومية ، وأكثر من ذلك أن

شباب هذه اللجنة كانوا ينبشون في كل المحال العامة يدعون الناس للعدول عن شرب الخمر وتعاطى الخدرات ، ويعملون على إقفال الحانات في الأحياء الإسلامية وقد أدى عملهم إلى نتائج محسوسة في أنفسهم وفي غيرهم ؛ إذ أخذوا يشعرون بضرورة تحرير أنفسهم وتربيتها حتى يكونوا محل القدوة الصالحة لغيرهم ، في الوقت الذي استطاعوا أن يقنعوا الكثير من رجال الشعب بضرورة العدول عن بعض الأعمال الساقطة ، وأهم من ذلك أيضاً أنهم تعودوا على الانصال بصميم الشعب ودراسة أحواله وملاحظة أمراضه والبحث عن ما يحتاج إليه من عناية وإصلاح فافتنحوا بضرورة التفكير بالغير ؛ الأمر الذي كونه من رجال يعملون اليوم في حقل (حزب الاستقلال) لفائدة البلاد وخيرها .

وقامت لجنة الصحافة بتركيز أعمال الصحف الوطنية وتوجيهها وتنسيق دعواتها ، والدفاع عن مصالحها ور بطها بغيرها من الصحف الأجنبية ، والاهتمام برجالها ، وجمع المستندات وتنسيق القصاصات التي تتناول القضية المغربية من جميع جهاتها وقامت إلى جانبها لجنة الدعاية والاستخبارات بتوجيه عام لمختلف أنواع الدعاية الوطنية في الداخل والخارج ، وتحرير البلاغات الحزبية ، ومقاومة الدعاية المعادية والكتابة عن حياة الحزب . وتعليل أعماله ، وتبرير خططه ، وتنظيم المهرجانات العامة والخاصة ، ومؤتمرات الحزب وشبابه ، والإشراف على مضاعفة التشكيلات الحزبية والهيئات التابعة لها والتجول بينها والحديث إلى أفرادها ، والاستخبار عن كل أعمال الإدارة ، مراكزها وفروعها ، والتحمس لوجهة نظرها في كل مسألة قائمة ، والبحث عن تيارات الآراء الشعبية والأجنبية ، وأثرها الموافق أو المعاكس في الداخل ، وكانت تشرف على نشرات الحزب الخاصة (من غير الجرائد) وتحررها وتوجيهها ، ثم تطبعها وتذيعها ، وقد تبين بعد التجربة أن لجنة الاستخبارات والدعاية قدمت للحزب الوطني خدمات جليلة يجب أن تذكر لرئيسها الأستاذ الهاشمي الفيلاي بما تستحقه من تنويه وتقدير .

وقامت لجنة الشباب الوطني ببذل كل ما يمكن لتنظيم الشبيبة المغربية

ضمن فرق رياضية وجمعيات كشفية بعد أن لم تتمكن من تنظيمها ضمن مؤسسة خاصة لشبيبة الحزب كما كانت تريد ، لأن السلطة الفرنسية لم تسمح بذلك على عادتها في الحيلولة بيننا وبين كل عمل تقدمي ، على أن هذه الفرق الرياضية والكشفية نفسها لم تحظ قط بمصادقة الحكومة ، وإنما كنا نبرر عملنا بتقديم مشروعات التأسيس للإدارة ، ونمضي في العمل منتظرين الجواب الذي يبقى عادة شهرين حتى إذا اتهمنا جاء الرد التقليدي بالرفض ، فنشكل لجنة إدارية جديدة ونقدم مشروعاً جديداً واسماً جديداً ونمضي في خطتنا حتى يصل الجواب ، وهكذا دواليك . وبالرغم من ذلك فقد استطعنا أن نخلق في الشباب جو الحب للرياضة والتدريب عليها والتربى على مبادئ الكشافية الصحيحة . وقد استمرت هذه الحركة قائمة حتى انحلال (الحزب الوطني) الرسمي واعتقال زعمائه ، ثم بلغت منتهى الازدهار الآن في (حزب الاستقلال) على ما سنبينه ، ولكنها لم تحظ قط باعتراف رسمي ولا إباحة أكثر من غض الطرف في بعض الأوقات ، مع استثناء العطف الذي تحظى به من صاحب الجلالة راعي كل حركة إصلاحية وقامت اللجنة أيضاً بتأسيس جمعية انشبان المسلمين والهداية الإسلامية وغيرها من المنظمات التي منعتها الحماية الفرنسية منعاً باتاً .

وبذات لجنة حماية فلسطين والأماكن المقدسة مجهودات جلية في العمل لإشهار الرأي العام العربي بخطر الصهيونية على العروبة كلها وإذاعة كل منشورات اللجنة العربية العليا وفتح المكتتابات وبعث احتجاجات والقيام بإحياء يوم فلسطين من كل سنة وغير ذلك من الأعمال التي كنا نشارك بها العالم العربي والإسلامي ، وقد استطعنا أن ننشر الدعاية ضداً على الصهيونية حتى في أوساط اليهود المغاربة إلى حد أنهم أمضوا معنا وثيقة مشتركة وجهناها للخارجية الإنجليزية احتجاجاً على قرار اللجنة الملكية التي قررت تقسيم فلسطين لثلاث مناطق ، وكان لعلاقتنا الحسنة إذ ذاك مع الاشتراكيين الفرنسيين أثرها في موقف فرنسا حين عرض قرار اللجنة المذكورة لدى جمعية الأمم ، فقد اتصلنا بالمسيو

فينيو والمسيو دوتيسان في الموضوع ، كما اتصل بهما الأمير شكيب وأقنعهما
 بضرورة اتخاذ سياسة فرنسية ترمي للتقارب مع العرب في صالح الطرفين .
 وقامت لجنة الشؤون الاقتصادية بكتابة عدة مذكرات ورفعها للحكومة فيما
 يرجع للمسائل المتعلقة بالسياسة المالية والفلاحية ، وعاضدت جمعيات النقل الصغير
 في الدفاع عن حقوق النقالين وتبرير مطالبهم في الصحافة وغيرها ، كما طالبت
 بتأسيس معارض زراعية وصناعية ، ونشرت دعاية واسعة النطاق تحث فيها على
 تأسيس الشركات والجماعات التعاونية ، وهي وإن لم تنجح كثيراً بقدر ما نجحت
 اليوم أختها في حزب الاستقلال فقد وضعت الاتجاه الصالح الذي نسير عليه اليوم .
 ولما نريد أن نسجل هنا كل ما قامت به هذه اللجان وغيرها من اللجان
 المؤقتة في بضعة أشهر ، فنحن لم نتكلم عن الحفلات الأدبية ورجالها ولا على
 أجواق التمثيل والموسيقى وغيرها مما تأسس تحت عامل الحزب وتنشيطه ، وإنما
 نريد أن نصور بهذا العرض الموجز ضرورياً من ألوان المقاومة التي نظمها شعب
 ينبعث رغبة في الحياة والتحرر ، وردود الفعل التي قام بها نظام استعماري جبان
 وبخيل ، وفي ذلك من العظة والاعتبار الشيء الكثير ، وعلى رأس هذه اللجنة
 كانت تشرف اللجنة التنفيذية بالتوجيه والتدبير إلى جانب ما تقوم به من عمل
 سياسي خطير ، وأهل أهم ما قامت به في هذا الميدان هو دعايتها القوية في الداخل
 والخارج لفائدة برنامج الإصلاحات المغربية ، فقد استطاعت أن توحد من حوله
 الأمة كلها مسلميها ويهوديها ، واليهود بالمغرب لم يكونوا يميلون للحركات الوطنية
 بل كانوا يتأثرون أثر يهودي الجزائر وتونس فيطالبون بالتجنيس أو بغير ذلك
 من الاختصاصات التي تجعلهم خارج النطاق الأهلي وتحشرهم في الاعتبار مع
 الفرنسيين والأوروبيين ، فبذلت اللجنة التنفيذية جهوداً جبارة لإقناعهم
 بأنهم مواطنون يجب ألا يفكروا في حل لمشاكلهم خارج الدائرة المغربية ، وقد
 طلبت من اللورد لوكاش رئيس العصبة الدولية لمقاومة الحركات العدائية للساميين
 والتي تضم أكثر من سبعمائة ألف عضو يهودي أو صديق لليهود أن يعقد مؤتمراً

لعصبته بالمغرب الأقصى لدراسة حال اليهود المغاربة وتقرير مصيرهم النهائي ،
 وفعلاً انعقد المؤتمر بالرباط وحضره بصفة ملاحظ عن سربنا الأستاذ أحمد بلافريج
 والأستاذ محمد الزيدى ، واتخذ المؤتمر قراراً يقضي بأن برنامج الإصلاحات
 المغربية هو برنامج العصبة نفسها التي تطالب به لغاثة اليهود المغاربة ، وقرر
 الموجودون هناك تمسكهم الدائم بجنسية البلاد ورعوية بجلالة الملك وتأييدهم
 لمطالب الشعب المغربي والحركة التي يقوم بها الحرب الوطني من أجل تحقيقها .
 وفي الوقت نفسه حصلت على إقناع أحزاب الشمال بفرنسا لتعتبر من مطالب
 الشعب المغربي المطالب الطبقة المستضعفة لعائدة العمالة المغاربة ، وهكذا قرر ممثلو
 الحزبين الاشتراكي الفرنسي والشيوعي الفرنسي بالمغرب مصادقتهم على برنامجنا
 وتأييدهم لمطالبنا ، ولما اجتمع المؤتمر الاشتراكي العام بمرسيليا في يولييه سنة ١٩٣٧
 قدم له مسيو شينييو تقريراً مستمداً كله من برنامجنا ، وقد حضر في هذا المؤتمر
 بصفة ملاحظين صديقنا الحاج عمر عبد الجليل وصديقنا الحاج أحمد بلافريج .
 وأما الحزب الحر الدستوري وحزب الشعب الجزائري وجمعية العلماء المسلمين
 وغيرهم فقد انعقد بيننا وبينها اتفاق متين وارتباط أكيد قوى تضامن الشمال
 الأفريقي وتعاضده في مقاومة الاستعمار الأجنبي ، وأما معاوضة العالم العربي
 والإسلامي فكانت لا تزداد إلا قوة بما تبديه من الاهتمام الزائد وبما كان يقوم به
 الطلبة المغاربة في المشرق مع العون المعنوي الذي أسداه لحرركمنا صاحب العطفوة
 الأمير شكيب أرسلان رحمه الله وأصدقائه العاملون أمثال الأستاذ محمد علي الطاهر
 الذي وقف جريدته «الشورى» أولاً «والشباب» ثانياً على نشر فظائع المستعمرين
 وفضائل رجال الحركة العربية المحاصرين .
 وللحزب الوطني مواقفه الحازمة في مقاومة الرجعية الحاكمة وتأييد الحريات
 العامة وحشد الشعب للدفاع عنها ، وقد كان في مقدمة الحملات التي نظمها حملته
 على القواد الكبار الذين سخروا أنفسهم لخدمة الاستعمار وتأييد رجاله وتنفيذ
 مقرراته وأعماله ، وامل أخطر ما قام به في ذلك كفاحه المستميت للباشا الجلاوى

وتصرفاته في الجنوب ؛ تلك المقاومة التي حررت سكان المدينة المراكشية من
ضريبة الدور التي كان يفرضها عليهم الجلاوي أمداً طويلاً ، وحثهم من مدينة
الفسق التي اتفق الجلاوي مع بعض الشركات الأجنبية على تأسيسها ، وبعثت
في نفوسهم الشعور بالعزة والإحساس بالكرامة ، وأعطتهم الفرصة التي يخرجون بها
من دور خانق وحكم خانق ، وأرتهم كيف يجب أن يحاسب الشعب المتصرفين
في أعماله حين نددت بالقائمين على الجمعية الخيرية والشئون البلدية . وقد بذل
إخواننا رجال الجنوب مجهوداً جباراً في خدمة مبادئ الحزب والدفاع عن الطبقة
المستضعفة التي استعبدها كبراًؤها وأذلها حكامها ، ومن الحق أن ننوه هنا بموقف
صديقنا الأستاذ المختار السوسى والبطل المرحوم السيد محمد الملائخ دون أن ننسى
فضل العاملين الكبارين الأستاذ عبد الله إبراهيم وعبد القادر حسن . ولو أننا
حاولنا تسجيل كل عمل جليل قامت به حركتنا في هذه المرحلة لاحتجنا إلى
وقت طويل وتدقيق لا نملك من وسائله اليوم إلا اليسير ، ولكننا لا يمكن أن
نفعل عن ذكر بعض الأحداث المهمة التي تدل على ما يشابهها وتعرف بالروح
الوثابة التي كانت تملأ نفوسنا . وستقتصر على ثلاث نقاط أساسية ، هي الدفاع
عن الفلاح ، ومقاومة البؤس والدفاع عن الدين

الدفاع عن الفلاح :

وقد تجلى عمداً في سبيل الفلاح بمظاهر مختلفة أشرنا لبعضها حين سجلنا
عمل الإصلاح الديني والإجتماعي ، ومنها دفاعنا عن أراضيهم ومقاومة مبدأ نزع
الملكية لمصلحة الاستعمار ، وقد وصلنا إلى نسخ الظهير (المرسوم) الذي يعتبرها
من المصالح العامة ، ووقف الحزب الوطني موقفاً عظيماً بدفاعه المستميت عن
المائتي ألف هكتار من أراضي تادلة التي كان مقرراً نزعها منذ أمد طويل ،
ثم قاومت ذلك حركتنا فتأخر التنفيذ ، وحاول الجنرال نوجيس أن يعاود
تنفيذ المشروع فجدد الحزب الوطني القبيلة كلها للدفاع عن حقها ، وأيدها وناضل

عن مبدأ حرية التملك الشرعى ، وانتهى الأمر إلى اعتقالات كثيرة للوطنيين
 القادليين ، ولسكن مشروع الإقامة أوقف ووزعت بعض الأواضي على الفلاحين
 المغاربة فعلا
 وحاول المستعمرون أن يستبدوا بوادى إيمور بنواحي مراكش في سنة لم
 ينزل بها المطر الكافى ، فاشتكت القبيلة دون أن يسمع لها شكوى ، ولكن
 الحركة الوطنية تقدمت للدفاع عن حقها ونظمت لها مظاهرة عظيمة احتشد فيها
 أعيان القبيلة ووجهاؤها بدار الناحية ، ورغمما عن كل المحاولات التى قام بها
 الجلاوى والجنرال دولوستال للتضامن مع المستعمرين فقد صممت القبيلة على نيل
 حقها ولو بالاستماتة فى سبيله ، وقد انتهى الأمر بإرضاء نسبي لآيت إيمور يضمن لها
 سقى أراضيها من الوادى ويترك بعض أيام الأسبوع لسقى أراضى المستعمرين .
 وكثر استبدال الإدارة بقبيلة بنى يازغة من أحواز مدينة صفرو بناحية فاس
 وأستطاع بعض المعمرين و بعض أغنياء اليهود أن يستولوا على الوادى الذى يسقى
 القبيلة كلها من أعلاه ، فأخذوا يقبضونه عن القبيلة كلما شاءوا ، وكان فى القبيلة
 فرع قوى للحزب الوطنى يبدى معارضة كبيرة لقائدها البزارى الذى كان أداة
 مسخرة للاستعمار ، فعظم على الجنرال بلان حاكم الناحية الفاسية أن يرى الوطنية
 تكتسح بوادى المغرب كما عمت مدنه ، فقاوم الوطنيين بمختلف الأشكال ،
 ومن جملتها منعهم من السقى ، ونفذ المعمرين رغبة الجنرال واشتكى الفلاحون
 لدى المراقبة فطردوا من أبوابها وبعثوا وفداً للإقامة العامة يشرح مظالمهم
 فكان حظهم الاعتقال بعد الرجوع ، ووقعت مظاهرة من إخوانهم بدار
 المراقبة بصفرو شتمتها البوليس ، ثم قرر الفرع الوطنى القيام بعصيان إمدنى ضد
 أوامر الإدارة وأدائها ، واستدعت المراقبة رجال الفرع فرفضوا تلبية الدعوة ،
 فتوجه إليهم القائد صحبة كوكبة من الخيالة فاعتصموا بيوتهم ، وأطلق القائد
 النار على بعضهم فهاجوا وهجموا عليه ، وجرت معركة أسفرت عن جرح القائد
 وبعض رجاله

واهتز الجنرال بلان حاكم الناحية ، واهتز معه الجنرال نوجيس وأصدر
 بصفته القائد الأعلى للجيش أمره للفرقة الثامنة للفرسان بمدينة فاس أن تتوجه
 لبني يازغة وتهاجم القبيلة التي ليس بيدها سلاح ، وذهب الفرسان وفعولوا بالمغاربة
 العزل مالا يتصور من أنواع الوحشية ؛ إذ قتلوا الرجال وقتلوا بالأعراض ،
 ونهبوا المواشي ، وكسروا حتى أثاث البيوت ، وأقامت الفرقة بالقبيلة عشرة أيام
 تأخذ منها مؤنفا وتعقل من سلم من القتل من أفرادها ، ولما رفعنا الاحتجاجات
 الصارمة وطالبنا بإطلاق المعتقلين وأداء التعويض للقبيلة عما ضيعه الجند من مالها
 أصدر الجنرال تنويهاً عسكرياً بما قامت به الفرقة الثامنة في بني يازغة من أعمال
 تشكر عليها ؛ إذ كانت عنوان الطاعة ومثال الاستبسال !

وفي نهاية أغسطس سنة ١٩٣٧ ؛ أصدرت إدارة الأشغال التابعة للاقامة العامة
 أمراً بتحويل ماء (أبي فكران) وهو النهر الذي يروي مكناس وأرباضها بماء
 السقي والشرب الكافي ، وقد حاولت الإدارة أن تحوله كله لمصلحة أربعة
 معمرين فرنسيين ، وادعت أولاً أن النهر ملك للدولة ، فأثبت الأهالي برسوم
 قديمة تملك المكناسيين له ، وتقسيمه بين بساينهم ومنازلهم بمقتضى وفاق عمر في
 بينهم ، فحاولت الإدارة اعتباره من أملاك الأوقاف الإسلامية التي قبلت أن تعوض
 عنه من طرف بلدية مكناس بعوض تقدي ، ولكن المحكمة الشرعية التي نظرت
 في رسوم الماء رفضت اعتباره وفقاً ، فلم يبق إلا استعمال القوة في اغتصاب الحق
 من ذويه ، وقد احتجت المدينة بسائر الأساليب السامية ، وكتبنا في صحف
 (الأطلس) و(المغرب) و(العمل الشعبي) عدة مقالات توضح الحق وتطالب
 الحماية بالإنصاف ، ولكن الحماية رفضت اعتبار مطالبنا أو قبول احتجاجاتنا .

وفي أول سبتمبر احتشد جمهور من المكناسيين لتسجيل تعرضهم على
 مشروع تحويل الوادي بباب الإدارة البلدية ، فاعتقل المراقب المدني عديداً من
 الوطنيين ، وفي الغد وقعت مظاهرة أشد احتشد فيها أكثر من عشرة آلاف
 شخص معلنين تضامنهم مع معتقلي أمس ، ووقعت هتافات ضد الاستعمار

ومطالبة بإجلاء العمرين الفلاحيين ، وقد أصدر الجنرال حاكم الناحية أمراً باستقدام جحفل كبير من الليف الأجنبي والفرنسيين ، فاستمر المتظاهرون وأطلق الجيش عليهم الرصاص فقابلوه بالرمي بالحجارة ، وقتل ١٥ شخصاً من المغاربة وجرح مائة من الفريقين ، واستمر الهياج والتظاهر ، وكتبت جرائد (العمل الشعبي) و (الأطلس) و (المغرب) مقالات تطالب فيها بالبحث عن المسؤولين ومعاقبتهم .

وفي الغد توجه وفد من الحزب الوطني لمقابلة مدير الشؤون السياسية المسيو سيكو ومطالبته بإطلاق المعتقلين المكناسيين وترك الوادي لأصحابه ومعاقبة المسؤولين في إطلاق الرصاص على متظاهرين محتجين ، ورغم الجملة التي أبدتها مسيو سيكو فإن موقف الإقامة لم يكن بيناً ، ولذلك فقد وقعت يوم ٨ نوفمبر مظاهرة أخرى وإضراب عام بمدينة مكناس؛ الأمر الذي حمل الجنرال نوجيس على التوجه بنفسه إلى المدينة ومقابلة ممثلي الحركة بها ووعدهم بالنظر العاجل في قضية الماء .

وقد نظم (الحزب الوطني) مظاهرات تضامنية في سائر المغرب ، وأعلن الإضراب الكامل في سائر المدن المغربية لمدة يوم واحد احتجاجاً على سياسة القمع التي اتبعتها الإقامة ، كما نظم صلوات عامة في مساجد المغرب ترحماً على الشهداء ، وضاعفت الصحف الوطنية حملتها ، فأوقفت الإقامة العامة جريدة (العمل الشعبي) وحجرت أعداداً من (الأطلس) و (المغرب) و بررت بالجو المتوتر منعنا من عقد مؤتمر جمعية طلبة شمال أفريقيا المسلمين الذي كان موعد انعقاده بالمغرب هذه المرة أيضاً .

وحدث في المنطقة الخليفية أن حاولت بلدية تطوان الاستيلاء على بعض عيونها لفائدة العمرين أيضاً فاحتج ذوو المصالح المغربية ، وأدى الأمر إلى اعتقال ثلاثة من الشباب الوطني ، فنظم (حزب الإصلاح) مظاهرة كبيرة تراجعت أمامها الإقامة العامة الأسبانية ، وأطلقت سراح الشبان الثلاثة ، وأوقفت تنفيذ

سنة ١٩٢٧ نظمت له الإقامة استقبالا باهراً أزالته منه كل مظاهر البؤس التي
 صر بها ، ولكن فرع الحزب الوطني بالمدينة قام بضد العمل الفرنسي ، فحشد
 أكثر من خمسة آلاف من البائسين الجائعين العراة نساء ورجالا وأطفالا هتفوا
 كلهم بسقوط نظام الحماية الذي أبأسهم بانتزاع أراضيهم وتسليط أبناء الاستعمار
 عليهم ، وقد أحاطوا كلهم بالوزير الفرنسي الذي لم يجد مخلصاً إلا التلمص صحبة
 المقيم العام ، ولكن الجمهور تبعه يجذبه من وراءه ويطالبه بسماع حقيقة الحال من
 أبناء الشعب لا من الجلاوي وأضرابه ، وقد ذهب مسيو رامادي بعد ما ترك في
 يد المتظاهرين قطعاً من جيبته وسراويله ، ثم صعد والمقيم لقصر الحماية ، وسارت
 الجماهير هاتفة بسقوط الاستعمار العاشم ومطالبة بالخبز والخبز ، واعتقلت السلطة
 في هذه الحادثة مئات المتظاهرين .

وفي يوم ٢٦ سبتمبر إستمؤنت المظاهرات بمدينة مراکش بقيادة أعضاء
 فرع الحزب بالمدينة ، وسار فيها جمهور كبير من مختلف طبقات الأمة معلنين
 تضامنتهم مع أولئك البائسين فأطلق الجنود الرصاص عليهم وجرح منهم العشرات
 واعتقل المئات ، كما قبض على خمسة من قادة الحزب بالجنوب ، ونقلوا للأشغال

الشاقة بمدينة تارودانت .

وقد عقد الحزب عدة مهرجانات تضامنية مع مكافئ مدينة مراکش
 من أهمها مهرجان الدار البيضاء الذي حشد آلاف المجتمعين ، وأقيمت فيه عدة
 خطب ، ووجهت بقرقيات الاحتجاج للخارجية الفرنسية وللإقامة العامة ، وأقام
 المركز العام للحزب الوطني بمدينة فاس مؤتمراً أقيمت به خطبة ضافية ، وارتجل
 الأخ عمر عبد الجليل كلمة رائعة ، وشارك فيه ممثلون من جميع الجهات المغربية
 التي رفعت احتجاجها ضداً على سياسة الفرنسية والإفقار والتجهيل ، وعلى إثر
 المؤتمر وقعت مظاهرة سلمية كبيرة بالمدينة أعلن أصحابها تضامنتهم مع إخوانهم
 بمدينة مراکش ، وقد حجرت (الأطلس) و (المغرب) مرة أخرى من أجل
 مقالاتهما وأبناء المظاهرات التي أذاعتها .

الرفاع عمر الدين :

ولم يكتم الحزب بهذا النضال عن الحريات الإنسانية التي تحفظ للفرد
والجماعة المغربية ملكها وحققها في الكلام والتشكي ، بل وجه عمله لتقرير الحرية
الدينية التي حاولت السياسة البربرية غصبها من المغاربة ، فلم تترك فرصة تمر
إلا انتهزتها لمطالبة الإدارة بالعدول عن خطتها ، وترك البربر المسلمين يتمتعون
بمحرمتهم الدينية ومساعدتهم على استمرار اطمئنانهم الروحي الذي لم يجدوه
إلا في العقيدة الإسلامية ، وقد أرادت الحماية أن تقيم حجاً رسمياً في مدينة
(الخيسات) للقديسة سانت تيريز راعية الدعاية الكاثوليكية ، ومن المعلوم
أن (الخيسات) مدينة بربرية ، وأن واضع الظهير البربري قرروا أن تكون
هي المركز الأول لتحقيق سياستهم التي شرحناها من قبل ، ومن المعلوم أنه
لا يوجد بها حتى اليوم مسيحي واحد ، فعقد حي لكنيستها التبشيرية لم يقصد به
إلا إقامة مظاهرة من مظاهرات السياسة البربرية ، ولذلك احتج الحزب الوطني
أمام الإقامة العامة برسالة رسمية ، ولكن المراقبة المدنية المحلية زادت الطين بلة ،
فمنعت إقامة موسم إسلامي تعود أساتذة المدارس القرآنية بقبيلتي زمور وزايان
أن يقيموه كل عام في شهر نوفمبر ، وبعد احتجاج الأساتذة صرخ لهم المراقب
الفرنسي بأنه لا يبيح لهم الاجتماع إلا إذا كانوا سيققتصرون على مجرد النهضة
دون أن يقرأوا القرآن بصوت واحد كما أفوه ، وإزاء هذا قرر فرع الحزب الوطني في الخيسات أن يقيم مظاهرة كبرى
احتجاجاً على السياسة البربرية التي تعتبر هذه المظاهر من آثارها ، وقد احتشد
آلاف المتظاهرين من قبيلة زمور بالمسجد الكبير بالمدينة ، وخطب فيهم رئيس
الفرع السيد عبد الحميد الزموري من خريجي مدرسة أزرو ، ثم سار الجمهور
بعد الصلاة متظاهراً في شوارع المدينة البربرية ، فاستقدم المراقب الجيش من
الرباط ، ووصل الجنرال نوجيس بنفسه بالطائرة ، واشتبك الجند مع المتظاهرين

فقتل أفراد وجرح الكثيرون ، وألقي القبض على أعضاء مكتب الفرع ، وعلى مئات من رجال البربر ، ولكن وقع العدول عن مظاهرة سانت تيريز على الشكل الذي أريد منها .

مهرجانه ١٣ أكتوبر بفاس :

ومقابل المظاهرة التبشيرية التي دبرتها الإقامة أقام الوطنيون بمدينة فاس مهرجاناً خارقة للعادة يوم ١٣ أكتوبر بمناسبة الموسم السنوي للمولى إدريس راعي المدينة ونجل إدريس الأكبر مؤسس أول دولة عربية إسلامية مستقلة بالمغرب ، وقام المجتمعون بالضريح الإدريسي وغيره بصلوات ترحم على أرواح الشهداء بمكناس والخميسات وبنى يازغة وغيرها ، وأعلن الكل أن مهمة الحركة الوطنية لم تعد مقاومة الطغيان الفرنسي والمطالبة بالحرية السياسية والاجتماعية فقط ، بل أصبحت تتمدى ذلك إلى مقاومة التهجيات الأجنبية على الإسلام وتجديد الدولة المغربية المستقلة التي أسسها المولى إدريس الأكبر .

وقد أترتو إلى هذه الحوادث في نفس الجنرال نوجيس وموظفيه إلى حد فقدوا معه كل بدهة وتدابير ، فاشتدت مهاجمة الوطنيين في أنحاء البلاد وأصبح المراقبون المدنيون يتنافسون في اعتقال أفراد الحزب والمنخرطين به خاصة في الجبال البربرية التي لم يتحمل الفرنسيون أن يصبح سكانها منظمين ضمن حزب مغربي مكين ، وقد اعتقل عدد كبير في (بنى مجيلد) و (آيت يوسى) وعذب مئات من الوطنيين في (بنى وراين) وبرغم ذلك فقد رفضوا إمضاء بطاقة تعلن خروجهم من الحزب الوطني ، ولم ينتصف شهراً أكتوبر حتى كان المعتقلون يتجاوزون العشرة آلاف ، وضائق الحماية ذرعاً بالصحف الوطنية ، وأكثرت من حجز أعدادها ، وأخيراً قررت منع جريدة (الأطلس) لسان الحزب الوطني ، وفكرت في وضع رقابة على الصحف قبل طبعاها ، فقررت الصحف الوطنية أن تحتجب تضامناً مع (الأطلس) وامتناعاً عن الصدور في عهد الرقابة .

المؤتمر العام للحزب الوطني

لم يعد من الممكن لقيادة الحزب الوطني أن تكفي بتوجيه العاملين المغاربة في مختلف النواحي ، ولا أن تظل مكتوفة الأيدي إزاء الاعتقالات العديدة التي تصيب أنصار الحزب وأعضائه في أقاليم المناطق المغربية ، لذلك قررت اللجنة التنفيذية للحزب أن تعقد مؤتمراً عاماً خارقاً للعادة لدراسة الموقف والحصول على حق توجيه الحزب في سياسة صريحة العداء للحماية وتصرفاتها ، وفعلاً انعقد المؤتمر بمدينة الرباط بمنزل الأستاذ أحمد الشرقاوي عضو المجلس الوطني للحزب ورئيس مكتب الفرع الرباطي مساء يوم ١٣ أكتوبر سنة ١٩٣٧ وقد افتتحته بخطاب شرحت فيه الحالة التي وصل إليها الاضطهاد الأجنبي في المغرب ، وطلبت من المؤتمرين أن يدرسوا القضية المغربية على ضوء الحوادث القائمة ، ثم تكلم الأستاذ عمر عبد الجليل عضو اللجنة التنفيذية فبين عوامل استفحال الحركة الوطنية في الظروف الجارية ، وبعد أن جرت مناقشات عديدة شارك فيها جميع الممثلين بحماس وتيقظ ألقى الأستاذ محمد اليزيدي صيغة الميثاق الذي تطلب اللجنة التنفيذية أن يقره المؤتمر لتمكين من السير بالحركة الوطنية في نهج المقاومة الفعالة لسياسة الحماية الجائرة ، وقد وقعت المداولة العادية في المشروع ، وأدخلت عليه التعديلات المطلوبة ، ثم أقر على الصيغة النهائية الآتية :

يتصل بنا حيث سجلت الثبات وعدتهم أشد العذاب وأقلهم
 بالحديد والأغلال وشدهم (للداشر) وفوتت العقارات والأمتعة
 ونظراً لكون الإدارة سلطت لمرقاً من الجيش للنظم (الصياحية الثامنة)
 على يد شهر الطرانة من (بنى بازغة) حيث أباحت لهم السبل فارتكبوا أشنع
 النطاق من مدم انديام ونهب الأموال والأنعام والقتال بالأعمال وتشتيت البراء

الميثاق الوطني

إن المؤتمرين المجتمعين بدار الأخ السيد أحمد الشرقاوي بالرباط مساء يوم الأربعاء ٧ شعبان سنة ١٣٥٦ هـ الموافق ١٣ أكتوبر سنة ١٩٣٧ الممثلين لفروع الحزب الوطني بأقاليم وجدة وتازة وبركان وفاس ومكناس ووزان وسیدی قاسم وسیدی يحيى والقنيطرة وسلا والرباط والدار البيضاء والجديدة وآسفي والصويرة وسطات ومراكش نظراً للأزمات المادية والمعنوية التي تجتازها بلادنا المغربية في الوقت الحاضر والتي نتجت عن سياسة الميز والإرهاق التي تسير عليها الإقامة العامة .

ونظراً لكون الحماية لم تحقق ما وعدت به في الكثير من المناسبات من تنفيذ مطالب المغرب المستعجلة بالرغم مما تتطلبه حالة البلاد في ميادين الإسعاف والاجتماع والعدالة .

ونظراً لحادثة مكناس المؤلمة التي أهرقت فيها دماء الشهداء الأحرار ورمى فيها الجمهور الأعزل بطلقات الرصاص واعتقل فيها العديد من الأبرياء ليعرضوا على المحاكم العسكرية ، والكل مجرد تضامنهم مع المسجونين المقاومين انزع ملكية الماء .

ونظراً للاضطهادات التي تقوم بها السلطة في بوادي المغرب لكل من ينتمى لحركتنا أو يتصل بنا حيث سجننا المئات وعذبناهم أشد العذاب وأثقلتهم بالحديد والأغلال وشردت (المداشر) وفوت العقارات والأمتعة .

ونظراً لكون الإدارة سلطت فريقاً من الجيش المنظم (الصبايحية الثامنة) على مدشر المطرناغة من (بنى يازغة) حيث أباحت لهم السبيل فارتكبوا أشنع الفظائع من هدم الخيام ونهب الأموال والأنعام والفتك بالأعراض وتعذيب البراء

ونظراً لسكون السلطة أطلقت اليد للبياز والجلالوي وأعانها ليرهبوا
المراكشيين فسجنوا ونفوا وعذبوا وجلدوا وكبلوا وانتهكوا الحرمات فاعتدوا على
علماء الشريعة ورجال الدين وأقفلوا ديار الصناعات والوطنيين بعدما طردوا سكانها
وبددوا أمتعتها وهجموا على المدارس القرآنية فشردوا تلاميذها ونفوا أساتذتها
وأهانوا الكتب والألواح والدفاتر ثم أقفلوها ، وصادروا الصحافة الوطنية وفرضوا
العقوبات والغرامات على من يقرأها .

وبما أن المسؤولين من الولاية سمحوا بتنظيم حج تبشيري لكنيسة سانت تيريز
بصفتها قديسة البعثات التبشيرية بالحميات ، وبنوع الطلبة بآيت أوربيل من
قبيلة زمور من عقد موسمهم الفرائي السنوي إلا بشرط عدم قراءة القرآن وعدم
الدعاء لجلالة مولانا السلطان ، كما سمحوا من قبل بمنع الاحتفال بالمولد النبوي
بمراكش مما يدل على أن روح السياسة البربرية ما تزال مسيطرة على إدارة الحماية .

ونظراً لخلق الصحافة المغربية بالحجز والتعطيل والمراقبة .
ونظراً لرفض الطلبات الموجهة للحكومة في شأن تأسيس جمعيات مختلفة .
ونظراً للاتهامات التي توجهها الصحف الاستعمارية للأجوردة لحركتنا
وتصويرها بصورة مخالفة للواقع .

وبعد أن استمع المؤتمر لبيانات الحزب الوطني بكل ما تقدم ، ودرسوا
الموقف من جميع وجوهه قرروا ما يأتي :

١ -- يستنكر المؤتمر باسم الشعب المغربي جميع أنواع الاضطهادات
المفجعة بمكناس ومراكش وبنو يازغة والبوادي المغربية ، ويحتجون على تلك
الأعمال المهجبة التي تمثل روح العصور المظلمة ، ويطالبون بإطلاق سراح جميع
المعتقلين وإعطاء تعويضات عاجلة لسائر المنكوبين وعائلاتهم عما غصب منهم .

٢ -- يحتج المؤتمر بصفة خاصة على مقاومة الصحافة المغربية ويقررون
محاكمة كل التدابير والمحاولات المراد منها تعطيل الصحف أو حجزها أو وضع مراقبة
عليها ويطالبون للصحافة المغربية بالحقوق التي تتمتع بها الصحافة الأجنبية بالمغرب

٣ - يستنكرون إصرار الإقامة على رفض السماح للمغاربة بتأسيس الجمعيات كيفما كانت غايتها .

٤ - يعتبر المؤتمرين مسؤولية هذه السياسة ملقاة على الروح الرجعية التي تسيطر على دوائر الحماية والتي سبق لها أن أثارت سخط المغرب والعالم الإسلامي في القضية المغربية .

٥ - يلتزم المؤتمرين بمقاومة هذه التصرفات الجائرة بكل الطرق المجدية المشروعة ، ويكون اختيار الوسائل والظروف للمسؤولين في الحزب الوطني .

٦ - يستنكرون كل التهم الباطلة والافتراءات المصطنعة التي تلتصقها الدوائر الرجعية والصحف الاستعمارية بحركتنا ، ويعلنون أن حركتهم ليست لها صلة بأى عامل خارجي ، ولا تعتبر أبداً مسؤولة إلا عما يصدر من طرف المسؤولين في الحزب الوطني .

٧ - يقررون أن كل تفاهم مع الحكومة لا يمكن إلا بعد العدول عن خنق الحريات والاضطهادات وبعد تنفيذ مطالب المغرب المستعجلة ويعتبرون أن رعاية جلالته مولانا المنصور بالله لشعبه الكريم وفي عطف الأحرار من رجال الديمقراطية الفرنسية ما يسهل الوصول لذلك .

٨ - يعاهد المؤتمرين الله على تنفيذ محتويات هذا الميثاق ، ويعلنون استعدادهم لتقديم التضحية اللازمة لذلك .

وإذن فقد قرر المؤتمر العمل المباشر لمقاومة سياسة الجنرال نوجيس والدفاع عن الحريات المغربية ، وقد كلفت اللجنة التنفيذية الأستاذ محمد اليزيدي بتبليغ نص الميثاق للإقامة العامة ، فسلمه بانفعل لرئيس الديوان المدني مسيو جايا الذي أظهر قلقه لمجرد قراءته ، وبعد ساعتين من استلامه للميثاق سافر بالطيارة إلى نريس مبعوثاً من طرف المقيم العام ، كما كان قد سافر من قبيل الباشا الجلاوي للاشتراك مع الإقامة العامة لإقناع السلطات الفرنسية بخطورة الحركة الوطنية

وهكذا استطاعت الرجعية الاقطاعية أن تتخذ مع الاستعمار لمقاومة حركة
 التجديد والتحرير الوطني ، وفي يوم العشرين من أكتوبر اتصل بي في فاس
 الكومندان كوجي باسم الإقامة العامة وحاكم الناحية الفاسية للبحث عن حل
 أخير للمشكلة ، أو بعبارة صحيحة للتهديد بقرب الفاجعة ، والسكتني رفضت أن
 اجتمع به إلا في مكتبه ، فقبل ذلك واجتمعنا فعلا بمحضر أحد أعوان الإدارة
 عبد الجليل الوزاني الذي كان يظن كوجي أن حضوره سيكون شاهداً عدلاً
 على أن الحماية قد بذلت كل جهودها لإرضائنا قبل أن تأخذ قرارها النهائي
 للابعاد ، غير أنني لم أكن في جو يسمح لي بقبول أدنى ملاحظة أو تصنع ،
 ولذلك فإن حديثي معه كان كله حديث الصرامة والغضب والاثهات للإقامة
 العامة والحماية والاستنكار لأعمالهما ضد الدين وضد الوطن والإنسانية .
 وفي يوم ٢٥ أكتوبر أصدر المقيم العام قراراً بإلقاء القبض على وعلى

الأساتذة محمد اليزيدي وعمر عبد الجليل وأحمد مكواري .

وقد التقينا في مدينة (ميدات) حيث بقنا جميعاً ، ثم نقلنا في الصباح
 لقصر السوق ورضعنا في خلايا مقفلة بالحصن العسكري تحت حراسة
 الجنود الفرنسيين .
 وفي يوم ٣ نوفمبر نقلت في طائرة خاصة من (قصر السوق) إلى الصحراء ،
 ومنها إلى الجابون في أفريقيا الاستوائية على ما للأبينه بعد ، ونقل إخواني
 الآخرون إلى مراكز مختلفة في الصحراء المغربية .

الثورة الوطنية

وقد كان لهذا العمل الظالم رد فعل قوى في نفوس المغاربة جميعاً ، فما علم الناس بخبر اعتقالنا حتى قامت مظاهرات كبيرة في سائر المدن والقرى المغربية من مراكش إلى وجدة ، وكان المتظاهرون يعربون بكل ما يستطيعون من قوة وحماس عن تضامنهم مع قادة الحزب المعتقلين ، ويطالبون بالحقوق التي اعتقلوا من أجلها ، وقد اعتقلت السلطة في كل الجهات مئات المتظاهرين ، ووقع اصطدام عنيف في (القنيطرة) يوم ٢٧ أكتوبر أثناء التظاهر بين الوطنيين والبوليس أدى إلى موت ١٤ شخصاً وجرح عشرات من المغاربة ، وقد اعتقل إثر ذلك رئيس مكتب الفرع بالقنيطرة صديقنا السيد محمد الديوري وحكم عليه بالسجن سنتين ، ووقع بعد ذلك إضراب عنيف وتظاهرمستمر ، كما وقع نفس لم يعرف أصحابه لمستودع السلاح بالمدينة قدر بمخسائر فادحة .

وفي فاس عاصمة المغرب الفكرية ومقر المركز العام للحزب الوطني كان التظاهر على أشد ما يتصور ، فصدرت أوامر القيادة العليا العسكرية للجنرال بلان حاكم الناحية باحتلال المدينة والدفاع عنها ، فكان التصادم قويا بين الجيش والمتظاهرين استمر أياماً كان يعلن فيها الجنرال بلان ببلاغات عسكرية مراحل احتلاله للمراكز التجمع الوطني بفاس ، وبعد صراع شديد وسقوط عدة موتى وجرحي توصل الجنرال لاحتلال مقر المركز العام للحزب بحى النواعيريين ، ولا يزال محتلا بعسكر (القوم) إلى الآن أى بعد عشر سنين من هذه الواقعة .

وبعد محاصرة المدينة واحتلال الجند لسائر أحيائها لم يبق المتظاهرين مركز إلا جامع القرويين الذى أخذوا يحتشدون به بالآلاف للتظاهر وإعلان التضامن مع الزعماء ، فصدر أمر من الحكومة بإقفال جميع المساجد في المغرب

ولكن الوطنيين استطاعوا أن يستمروا في التجمع بجامع القرويين مستعملين جميع الوسائل للوصول إليه ، وتدخل الجيش وأخرجهم من الجامع بطريق القوة إلى الشارع ، حيث كان عسكري (القوم) ينتظروهم ، ووقعت معارك دامية اعتقل فيها ١١٥٠ وطنياً سيقوا للسجن كلهم ، كما اعتقل الأستاذان عبد العزيز ابن ادريس والمهاشمي الفيلاي وغيرهما من رجال الحركة البارزين .

وفي مساء ٢٩ أكتوبر استدعت الإدارة الأستاذ محمد حسن الوزاني لتعرف موقفه مما جرى ، فأعلن تضامنه مع الحزب الوطني وسبق هو للسجن أيضاً ، وفي الوقت نفسه وقع اعتقال الأستاذ الحاج الحسن أبي عياد عضو المجلس الوطني بحزبنا والأستاذ إبراهيم السكتاني ، واستمرت المظاهرات بمختلف جهات المغرب عدة أسابيع كانت الإدارة فيها مثال الشدة في القمع والوحشية في الزجر ، وأعقب المظاهرات عمل إرهابي لم يعرف أصحابه كان من مظاهره مهاجمة إدارات بعض الصحف الأجنبية ومستودع البترول بمكناس ، وغير ذلك من علامات الهياج الشعبي غير المحدود .

ولقد عومل المعتقلون الذين سيقوا لمختلف السجون العسكرية والمدنية بمعاملة الجرمين العاديين ، ونقل قسم كبير من مثقفهم وقادتهم إلى (بوذنيب) وغيرها من مراكز الصحراء النائية حيث كلفوا بأشغال شاقة قضت على صحتهم وأفقدت الكثيرين منهم حياتهم ، ونحن لا نريد أن نسجل هنا ما عاناه إخواننا رجال الحركة المغربية في هذه المرحلة من أجل التضامن معنا ؛ فإن ذلك ليس من متناول هذا الكتاب ، وقد خصص بعض أصدقائنا من المعتقلين في هذه الموقعة كتاباً خاصاً حكى فيه بالتفصيل في أكثر من مائة وخمسين صحيفة كل ما عومل به الوطنيون في أكتوبر عام ١٩٣٧ .

وقد ظن الجنرال نوجيس أنه انتقم من الوطنية المغربية وقضى عليها ، فزار مدينة فاس والدم يجري بها ، والشعب في مظاهراته ، حيث أعلن للصحفيين يوم ٣١ أكتوبر أنه : « لن يغض الطرف أبداً عن أعمال الوطنيين » ، وقال :

« إنى أعلم جيداً الآن أن لى تأييد جميع الأحزاب الفرنسية التى أدركت مقدار الخطر ، والتى رأت شيئاً فشيئاً أن برنامج الثورة قاد فى شهر واحد باسم (الحزب الوطنى) إلى إثارة البلاد كلها من أقصاها إلى أقصاها ، ولكى نقضى على خطط الوطنيين كان واجباً أن نستعمل — متى لزم — قوة جيشنا ، إن هذه قضية سلامة عامة ، إذن فقد قمنا بواجبنا واستعملنا القوة وسنستمر فى استعمالها » .
 وهكذا شهد الجنرال فى تصريحه بقوة الثورة الوطنية وشمولها تحت قيادة الحزب الوطنى الذى عرف كيف يجند الشعب كله فى صعيد واحد للدفاع عن حقوق الأمة وحرىات أفرادها .

تضامنه المنطقه الخليفيه :

ولم تكن حركة التضامن قاصرة على منطقه النفوذ الفرنسى فقط ، بل تجاوزتها إلى المنطقه الدوليه والأسبانية ، فمنذ يوم ٢٩ أكتوبر قامت فى تطوان مظاهرات عظيمه تهتف بالحريه وحياة وحدة المغرب فى ظل العرش وحياة الزعماء المعتقلين ، وقد لى الجمهور دعوة الأستاذ عبد الخالق الطريس ونداء الأستاذ المسكى الناصرى للاحتشاد فى المساجد وإقفال الأسواق ، وخطب كل من الأستاذين خطباً عديدة ألهمت حماسه الكثيرين المحتشدين .
 وفى مدينة العرائش اجتمع آلاف من القادمين من سائر قبائل المنطقه الخليفيه فى شكل مؤتمر خطب فيه الأستاذ المسكى الناصرى ووجهوا رسائل الاحتجاج للرئيس شوتان وسارو وللمسيو ديلىوس وزير الخارجيه الفرنسيه وللجنرال نوجيس معانين لهم عزم القبائل المغريبه على الدفاع عن الحركة المغريبه بكل الوسائل ومع كل التضحيات ، والعمل على تحقيق برنامجها المقدس كما وجه المؤتمر برقية إخلاص وولاء لجلالة السلطان .

وقد استمرت صحافه المنطقه الخليفيه فى حملتها على أعمال السلطه الفرنسيه ونشر تفاصيل الحركة الوطنيه وتضحياتها والمطالبه بتسريح زعمائها وأنصارها .

وقد قامت الجزائر وتونس بإعلان تضامنهما مع الشعب المغربي في الدفاع عن
 حريته وحقوقه المغصوبة برغم أن العسف قد امتد للجزائر نفسها ، وقرر مؤتمر
 الحزب الدستوري المنعقد بقصر هلال التضامن المطلق مع الوطنيين المغاربة ،
 فأعلنت تونس إضراباً عاماً لمدة ثلاثة أيام ووجهت احتجاجات شديدة
 للدوائر المختصة .
 أما في المشرق العربي وفي سائر العالم الإسلامي فقد تناهات الصحف
 والهيئات الحوادث بكل تفصيل ، وعلقت عليها تعاليق التضامن والإعجاب ،
 ووجهت سائر الهيئات والأحزاب باحتجاجاتها واستنكاراتها للدوائر الفرنسية .
 وكان للثورة المغربية صداها الكبير في الصحف الأجنبية ومراكز الإذاعة
 الأمر الذي أدى إلى حرب أعصاب كبيرة بين إذاعات فرنسا وبين إذاعات
 إيطاليا وألمانيا والبلدان العربية التي لم تتأخر عن التشجيع بفضائع الفرنسيين
 وسوء أعمالهم .
 وقام الأمين العام للحزب الحاج أحمد بلافريج في فرنسا وسويسرا بالدعاية
 اللازمة برغم إجماع الأحزاب الفرنسية على التضامن مع الجنرال نوجيس ، وقد
 أدى نشاطه إلى مطالبة الإقامة العامة للحكومة الفرنسية بتسليمه لها ، ولكنها
 لم تقبل طلبها ، فظل سكرتير الحزب الوطني يعمل حتى أصيب بمرض عضال
 كاد يودي به لولا عملية طبية ناجحة .
 ومن الحق أن أسجل هنا احتجاج الأستاذ ماسينيون وجماعة من رفقائه
 أساتذة السوربون وكوليج دي فرانس على قرار إبعادي من المغرب لأفريقيين
 الاستوائية برغم الجور السياسي الفرنسي الذي كان ضدنا وعلى حركتنا .

١- استمرار الحركة :

وبالرغم عن القمع الشديد الذي أصيبت به حركتنا ، وبالرغم عن إقفال الإدارة الرسمي للحزب الوطني واحتلال مركزه العام بقواتها المسلحة فقد استمرت خلايا الحزب تعمل عمالها في أناة وهدوء ، ولكن في استمرار وتقدم ، وأصبح الوطنيون يعرفون باسم (الحزب بين) في سائر الأوساط المغربية ، وعادوا المالكين للموقف كله منذ سنة ١٩٣٨ ومنذ أطلق سراح الأخ اليزيدي وهو يسير الحركة الحزبية أو الحزب الوطني بلداقة ودهاء كبيرين ، وقد جدد أعماله الجميلة وحر كاته القوية .

واستمرت بفاس أعمال الدعاية والتنظيم دون أن تنقطع في زمن ما ، وكان لكثير من شباب الحزب يد بيضاء في المحافظة على روح الحركة واتجاهها ، نذكر منهم السيد محمد السعداني الذي استطاع أن يحصل على محبة سائر إخوانه ويجمعهم من حوله .

ولم تكن الإقامة الفرنسية بالتي تغفل عما يجري ، فقد كانت تعتقل بين الآونة والأخرى عديدين من رجال العمل النشيطين ، وسجلت سنة ١٩٣٩ عدة حوادث مهمة واجتماعات عامة للاحتجاج على تصرفات الإقامة العامة ، كما سجلت مقاومات عنيفة لبعض الموظفين المغاربة المتعاونين مع الفرنسيين .

وحاول الجنرال نوجيس أن يتخذ سياسة اتصال ببعض الوطنيين بحاملة لهم ، فكان يمد يده لجمعيات قدماء التلاميذ الذين كان يرى فيهم معتدلين محايدين وقد قبل هؤلاء الاتصال به وقدموا له عدة مذكرات تتعلق بإصلاح التعليم والعدلية وغيرها من المسائل الضرورية ، ولكنهم سرعان ما اقتنعوا بأن الحماية لا تريد إصلاحاً فارتبكت علاقتهم معه .

على أن الحركة الوطنية لم تكن في موافقها بالتي تبعد عن الحكمة أو تغفل الفرصة المواتية ؛ فما قدمت إيطاليا الفاشية مطالبها المتعلقة باستغلال الفوسفات

المغربى وعرضت قضيتها على محكمة لاهاى الدولية حتى تحرك الوطنيون يعلنون عدم قبولهم استيلاء إيطاليا ولا فرنسا ولا غيرها على التراث المغربى ، وأن سياسة التأميم للمرافق الحيوية للبلاد ستظل هى الخطة الوطنية كما قررها الحزب الوطنى وناضل عنها .

وموازاةً للحركة السياسية فقد كان لجماعات المحافظة على القرآن الكريم دور كبير فى تثبيت دعائم الحركة أيام غيبة الزعماء ، وإذا كنا نعلم أن هذه الجماعات ظلت الهيئات الوحيدة العلنية فى البلاد استطعنا أن نفهم المدى الذى تطورت إليه فى مواصاتها للدعوة الروحية والاجتماعية ، وفى ما أمكنها من عقد اجتماعات يحضرها سائر أنصار الحزب ، ويتناولون فيها ما يشاءون من قضايا ، على أن رجال الحزب لم ينفوا إقامة سائر الاحتفالات والذكريات التى أسسها الحزب الوطنى ، وهكذا ظلت الحركة مستمرة برغم الحديد والنار ، وظلت التضحية من أجل القضية مستمرة كذلك ، والبيانات توزع والخطب تلقى والاحتجاجات ترفع والمظاهرات تعقد والتشهير بأعمال المستعمرين فى الداخل والخارج لا ينتهى .

وكون الطلبة الموجودون فى فرنسا (هيئة الدفاع عن المغرب الأقصى) وظلوا يعملون بدورهم فى سبيل مبادئ الحزب وأفكاره ، ولم يتركوا مؤتمراً إلا أعلنوا فيه صوت المغرب عالياً ، ولا اجتماعاً إلا نددوا فيه بفظائع المستعمر وطالبوا بعودة الزعماء .

وفى مصر قامت بعثة الطلبة التى وجهها الحزب الوطنى بعمل جليل محمد عليه ؛ فقد بعثت دعوة البلاد فى المشرق بعد أن عفى عليها النسيان وأذاعت فى الصحف والأندية كل ما وصلها من أنباء الحركة فى الداخل والخارج ، وكانت تتردد على الأندية للخطابة بها وإلقاء المحاضرات شارحة للرأى العام العربى ما تعانية مرا كش من ضغط وإرهاق ، وما يعانىه زعمائها من تشريد وإعنات ، وسئرى كيف استطاعت أن تتطور بمجهودها إلى المرحلة التى وصلت إليها حركة المغرب العربى فى مصر وغيرها من بلاد المشرق العربى .

« في المنطقه الخليفية »

في المنطقه الخليفية :

وفي سنة ١٩٣٨ فكر حزب الإصلاح الوطني بالمنطقة الخليفية في ضرورة وضع برنامج للإصلاح الوطني للمنطقة على غرار برنامجنا الذي وضعناه سنة ١٩٣٣ ، وقد اجتمعت هيئته العليا ودرست الموضوع وقررت أن تتخذ من نفس مطالب الشعب المغربي برنامجاً لحزب الإصلاح مع إدخال بعض التعديلات الخفيفة التي تناسب ظروف المنطقة وما يجر بها ، وقد جاء في المقدمة التي وضعها حزب الإصلاح لبرنامجنا ما يأتي : « وقد شعر المغاربة بوجودهم المستقل ووجوب الاحتفاظ بهذا الوجود ، وأن أبرز مشخصات بلادنا : الإسلام والعروبة والمغربية ، ولهذا نريد أن نسجل في هذه المقدمة أننا مغاربة مسلمون ديننا الإسلام واعتنا الرسمية اللغة العربية وقوميتنا قومية عربية مسلمة تعمل بالتعاون مع الدول المسلمة ، وأن المغرب بسائر مناطقه وحدة لا تتجزأ ، وأن مبدأنا في حكم البلاد حكم ملكي إسلامي على أساس الشورى ونظم الشريعة الإسلامية ، وعلى ضوء النظم الحديثة التي برهن تطبيقها على صلاحيتها للمجتمع البشري ، وأننا لا ننسى الخدمة الجليلة التي قدمتها العائلة العلوية الشريفة بالمغرب ، لذلك نحن متشبثون بالعرش العلوي الشريف » .

« ونحن بصفتنا (الكتلة الوطنية) في شمال المغرب أولاً و (حزب الإصلاح الوطني) أخيراً كثيراً ما دافعنا عن وحدة المغرب ، وكثيراً ما رغبنا أن يكون عملنا مشتركاً موحداً لرفع شأنه ، وقد اطلعنا على (مطالب الشعب المغربي) قبل تقديمها بالصفة الرسمية لجلالة السلطان وللحكومة الفرنسية ، فأيدناها ودافعنا عنها في كثير من الأحيان على صفحات لسان حالنا إذ ذاك (الحياة) الغراء لأن (مطالب الشعب المغربي) في جنوبه هي في الحقيقة حاجيات شمال المغرب » .

« نعم وقد وقع بعض التعديل في المطالب التي تقدمها عن (مطالب الشعب المغربي) ، ولكن هذا التعديل تفرضه الحالة في هذه المنطقة وتشريعاتها الجديدة

المختلفة أحياناً مع تشريعات المنطقة السلطانية .
وقد رفعت هذه المطالب لسمو الخليفة السلطاني ، كما قدمت لممثلي الحماية
الأسبانية ، وطبعتها المطبعة المهدية في كراسة خاصة أخذ حزب الإصلاح ينشرها
ويدعو الشعب للتجمع من حولها .
وبدنا كان الوطنيون يهيمون مطالبهم كانت الجالية الأسبانية تدبر مؤامراتها
ضداً على سمو الخليفة الذي كان قد ظهر بمظهر الوطنية الصحيح ، واستطاع أن
يحصل على بعض الحقوق التي أشرنا إليها من قبل ، فأخذت الجالية الأسبانية
تطالب بسلب الخليفة سائر نفوذه والرجوع إلى سياسة القمع التي كانت متبعة
قبل بيك بيدير ، وقد استمعت حكومة فرانكو وشكاوى الجالية الأسبانية ،
وعزات بيك بيدير سنة ١٩٢٨ من منصبه ، وعينت مكانه الجنرال اسينسيو
فتقدمت إليه الجالية بمطالبها فقبلها ، ولكنه اشترط التنفيذ التدريجي لها ، وفعلا
سنت عدة قوانين استثنائية ، وأخذت الإقامة تضيق على حكومة الخليفة وتقاوم
الحركة الوطنية .

وقبل أن ننتهي من هذا الفصل يجب أن نلاحظ أن المغرب بقي منذ بدء
الحركة الوطنية حتى إعلان الحرب تحت نظام الإثارة والتهبيج من خندق للحريات
واعتقال إداري وإبعاد ، كل ذلك لا رضاء طائفة من الحكام الذين لا يخضعون
لأية مراقبة .
ولم تحقق الحماية أي مطلب من المطالب الأكثر استعجالاً التي قدمتها
الحركة الوطنية سنة ١٩٣٦ بعد برنامج الإصلاحات ، وقد تضافر على هذا الموقف
وزراء اليمين مع وزراء أقصى اليسار في الجمهورية الثالثة ، وطبعاً أن يؤدي ذلك إلى
إقناع الوطنيين المغاربة بأنه من العبث البحث عن طريق للتعاون مع نظام رفض
أن يمد إليهم اليد ، وتجاهل تصرف الإدارة التي لم تعتبر حتى مقتضيات عقد
سنة ١٩١٤ .

في الحرب العالمية الثانية

ومع كل ما كابدته الوطنية المغربية ، ومع كل ما واصلت الإقامة العامة فعله من ظلم وإرهاق فإن الحزب الوطني أبي إلا أن يعرب مرة أخرى عن حسن نواياه ، فأرسل وفداً للمقيم العام يعلن له تضامن الوطنيين المغاربة مع جلالة السلطان في رغبته في عدم وقوع أي شيء يمس بمصلحة النصر في الحرب القائمة ، ويذكر المقيم العام بضرورة اتخاذ سياسة رشيدة لمصلحة النصر نفسه .

والحق أن موقف جلالة الملك كان له الأثر الفعال في توجيه السياسة الوطنية في وقت الحرب ، وقد أظهر جلالته رغبته الأكيدة في أن يظهر المغرب في مظهر الخليف الوفي ، ولم يرد جلالته أن يكون الجيش المغربي مجرد جيش مقاتل في صف الخصوم ، بل أحب أن يعتبر المغرب كدولة مقاتلة من أجل مقاومة العنصرية واضطهاد الشعوب حتى يتسنى له أن يطالب باسم هذا المبدأ فيما بعد الحرب ، وقد ظهرت شخصية جلالة ملك المغرب عظيمة في مواقفها المتحمسة ، ولم تدع فرصة تمر إلا انتهزتها للدفاع عن المبادئ المغربية ومطالبها ، وقد كان ذلك في أول الحرب ، كما كان في وقت الهدنة الفيشية وبعد نزول الحلفاء بالمياه المغربية لم تؤثر فيه عوامل النصر أو الهزيمة ولا مؤثرات الاختلاف في النظم أو الحكومات ، ولقد صرح جلالته غير ما مرة بأن المغرب مستعد للحرب إذا فكرت ألمانيا أو إيطاليا في احتلاله ، كما قاوم النزعات العنصرية التي حاول الجنرال نوجيس تطبيقها على اليهود المغاربة في إجلاء المقيمين منهم في الأحياء الأوربية عنها ، ولما طالب منه المقيم العام الخروج من الرباط بعد هجوم الحلفاء رفض إجابة الطلب ، وقال إنه قدوة للمغاربة جميعاً ، ولذلك لا يمكنه أن يخرج من عاصمة مملكته ولو كان ما كان ، وظل بقصره العاسر والقنابر تتجاوب

أصداؤها في أنحاء العاصمة كلها .

ولقد حاول الألمان أن يجدوا في رجال (الحزب الوطني) مساعداً لهم على عملهم فلم يظفروا بأحد ، ووالوا الدعاية البائسة بقرب عهد الظفر الألماني الذي يفسح المجال لنيل المغرب نظاماً أكثر حرية وعدلاً ، فلم يفر الوطنيون ذلك ، ولا أثر في نفوسهم ، وقد استطاع الوطنيون أن يكتشفوا نوايا الألمان ويعرفوا حقيقة مرامهم ، واستطاع أنصار الحزب بباريس وغيرها من المدن الأوروبية أن يتعرفوا بالحقيقة على وجهها ، ويطلعوا الزعماء عليها ، وهي أن ألمانيا لا تريد إلا تشييد إمبراطورية مبنية على التفوق الجنسي الآري ، وذهب الأمين العام للحزب الوطني الأستاذ أحمد بلال فرج بنفسه يتحسس الاتجاهات المحورية ، فلم تغره مواقف بعض الزعماء العرب ولا بعض دعايات الأجانب ، وكتب لإخوانه يحذرهم من أكاذيب المحور ورجاله ، وهكذا استطاع (الحزب الوطني) أن يشق لنفسه الطريق في وسط الدعايات المختلفة ، ويقف موقف المؤيد لمبادئ الديمقراطية في الوقت الذي يدافع عن المغرب وعن حرمة ، ويتحفظ ليخطو بالحركة خطوتها العظيمة التي سنتحدث عنها .

ومنذ سنة ١٩٤٠ أخذ تيار عام يجري في أواسط الحزبين كما يسمونهم ، يذكركم بما قامت به فرنسا من فظائع ، وكيف أنها لم تتأثر بالظروف ولا انعطت بالأحداث ولا راعت الدماء المغربية التي تسيل في صفوفها ، واتجهت الأنظار إلى ضرورة الخروج من نظام الحماية والبحث عن وسائل التحرر والانعقاد . ولم تكن سياسة الحرب التي اتبعتها الجنرال نوجيس إلا سياسة القمع وإعلان الأحكام العرفية واتهام الأبرياء والتخوف من الشخصية التي ظهر بها جلالة الملك ، واللباقة التي برز بها مسيرو الحزب الوطني . وإذا أضفنا لهذا الضعف المعنوي الذي استبان للكل من صنع الجنرال نوجيس وفقدانه لكل قدرة على المقاومة برغم المركز الذي كان يشغله فهمنا مقدار الاحتقار الذي وجدته المغاربة في نفوسهم عموماً لنظام يترأسه أمثال نوجيس

الذي يتحكم في مصير المغرب، الشجاع ورجاله الأوفياء .

وإذا كانت الإقامة العامة قد بررت قعها لرجال (الحزب الوطني) بادعاء تطرفهم في مطالبهم ، وفي وسائل العمل لتحقيقتها فإن موقفها من جمعيات قدماء التلاميذ التي تضم النخبة المتخرجة من المعاهد الفرنسية والتي ظن في وقت ما أنها حصلت على نوع من ثقة الجنرال نوجيس لأنها تعمل تحت نظر مستشارين فنيين فرنسيين تعيينهم الحماية طبقاً لأوامرها المفروضة في تأسيس الجمعيات — قد كشف عن وجه الحماية ونوايا رجالها ؛ فإن هذه الجمعيات المؤسسة طبقاً لأنظمة الحماية نفسها لم تستطع أن تقتاع من الإقامة العامة ولا حتى السير من مطالبها التي لم تعد شئناً عامة ومستعجلة ، والتقارير التي رفعتها للإقامة فيما يخص تنظيم المحاكم المغربية أو التعاليم مثلاً لم تحظ قط بأى اعتبار من طرف المسؤولين في الحماية ، وقد أدى ذلك إلى أن رفض القدماء الحضور في ما يسمونه (مجلس شورى الحكومة) لأنهم أبوا أن يكونوا مجرد تماثيل لا تعمل ولا يقبل لها كلام حتى في أمس المسائل بالحياة الحاضرة في ظروف الحرب كالمون والمسكن وغير ذلك من الضروريات .

وقد استمرت الحماية في خطتها حتى بعد نزول الحلفاء بشمال أفريقيا ، ولم تفكر حتى في مداواة مئات الآلاف من الأوربيين والأمريكيين الذين شاهدوا حالة المغرب وسجلوا ما يلاقيه أبناءه من عسف واضطهاد ، بل اتخذت من وجود هؤلاء الأجانب سبباً للاضطهاد مرة أخرى لتثبت أنها لا تخاف أحداً وأن في استطاعتها أن تستمر في قعها برغم كل الاعتبارات حتى تقتل في نفوس

الأهالي كل أمل في عون الديمقراطية ورجالها .
وإذن لا غرابة إذا رأينا الشعب المغربي يتجه الاتجاه الصحيح ، وإذا رأينا (الحزب الوطني) يعلن الرغبة في الخروج من سياسة المراحل إلى سياسة العمل من أجل الاستقلال العاجل الناجز ،

الهدنة الفيشية :

لم يتغير موقف الإقامة العامة في داخل المغرب بعد احتلال الألمان لعاصمة فرنسا واستيلاء الماريشال بيتان على الحكم ، وكل ما هنالك أن لجنة الهدنة زارت البلاد فلم تجد في الأوساط الوطنية أدنى صدى لدعايتها ، وظهرت شخصية جلالة الملك في الدفاع عن المغاربة على وفق ما سبق أن بيناه ، لكن فكرة الاستعداد للقيام بحركة جديدة أخذت تعمل عملها في أوساط الوطنيين الذين كانوا ينتظرون الفرصة لإعلان صوتهم عاليا .

وفي هذه السنة (١٩٤٠) إحتلت أسبانيا منطقة طنجة الدولية ، وقام الحزب الفاشي الأسباني بمظاهرات في جميع أنحاء أسبانيا المطالبة بالاستيلاء عسكريا على منطقة الحماية الفرنسية ، وقد أخذ فرانكو يستجيب لرغبة الأسبانيين فسمح للألمان بالتدريب في المنطقة الخليفية واحتلال بعض الموانئ المغربية ، وكان الشعور الوطني في طنجة وبقية المغرب ضداً على العمل الأسباني ، وقد تأثر الوطنيون المغاربة لطرد مندوب جلالة ملك مراكش واحتلال السفارة الألمانية لقصر المندوبية بطنجة ، فانتعشت في النفوس روح الوعي القومي الذي يرغب في الاستقلال عن كل من فرنسا وأسبانيا حتى لا تبقى البلاد عرضة لتهاقهما على السلطة وتنافسهما في إشعال الحروب .

ولما نزل الحلفاء في المغرب يوم ٨ نوفمبر سنة ١٩٤٣ اطمانت النفوس من جانب التوسع الأسباني والاحتلال الألماني ، فأخذ الوطنيون يتحركون بكيفية أقوى برغم عناد الفرنسيين وسوء معاملتهم ، وقد جدد الحزب الوطني تنظيم فروعه ، فانضم إليه كثير من الموظفين الذين ظلوا محايدين إلى اليوم ، وأصدر الحزب مجلة (رسالة المغرب) التي سمحت لأقلام الأدباء الوطنيين بأن تنبعث وسعى في جمع الأمة كلها من حول الاتجاه الذي سيظهر بيننا بعد سنة أخرى .

وفد الحزب الوطني في المشرق :

في سنة ١٩٣٧ توجهت بعثة من الطلبة إلى مصر تتكون من الأساتذة عبد الكريم ابن ثابت وعبد المجيد ابن جلون وأحمد ابن المليح وعبد الكريم غلاب والعربي بناني لإتمام دراستهم ، ولما تخرج أفرادها من كلية الآداب كونوا منهم وفداً يعمل لصالح القضية المغربية ونشر دعايتها ، وكان لأفرادها جولات للقيام بالواجب في الظروف الصعبة التي أعقبت ثورة سنة ١٩٣٧ المغربية .

وفي سنة ١٩٤٣ رأى أعضاء الوفد أن الخير في ضم العناصر المغربية الموجودة بمصر إليهم ليتسنى لهم العمل في جو مغربي بعيد عن كل اختلاف ، فأسسوا هيئة استقر رأيهم أخيراً على أن يعطوها هذا الاسم (رابطة الدفاع عن مراكش في مصر) .

وقد وفق الإخوان في إقناع ممثلي الهيئات المغربية بمصر للانضمام إليهم وقبول البرنامج الذي وضعوه وهو :

- ١ - المطالبة باستقلال مراكش تحت رعاية جلالة الملك المفدى .
 - ٢ - ضمان وحدة الأراضي المراكشية وعدم اقتطاع أى جزء منها .
 - ٣ - الانضمام لجامعة الدول العربية .
 - ٤ - التعريف بقضية مراكش الوطنية وعرضها على الرأى العام العربى ولدى الحكومات العربية ودوائر الخلفاء .
 - ٥ - الدفاع عن رجال الحركة الوطنية في مراكش والمطالبة بإرجاع المبعدين منهم وإطلاق سراح المعتقلين فوراً .
- وهكذا وفق وفد الحزب الوطنى لنفس الغاية التي اقترحتها الحزب في الداخل برغم الحواجز التي وضعتها الحرب بين الجانبين .
- وقد قامت الرابطة منذ تأسيسها في أواخر سنة ١٩٤٣ بأعمال جليلة ، فاتخذت مراكش خاصة للدعاية الوطنية وتوزيع نشرات دورية وإصدار كراسات

عن المسألة المغربية والاتصال بمختلف الهيئات والحكومات العربية ووفودها .
وقد انتهزت فرصة المشاورات التي وقعت في القاهرة في قضية الوحدة العربية
بين وفود الدول العربية وبين حكومة مصر فاتصلت برفعة النحاس باشا وبرؤساء
الوفود وقدمت لهم المذكرات والبيانات التي تشرح لهم فيها أمانى مراكش في
الحرية والاستقلال وقد استطاعت أن تحصل على عطف واضح من الدول العربية
التي بدأت تهتم شيئاً فشيئاً بشئون البلاد المغربية وتتنافس في خدمتها .
وقد وصل للقاهرة عديد من اللاجئين من الدستور التونسي وحزب الشعب
الجزائري وجمعية علماء المسلمين بالجزائر ، وأخذ كل يعمل لوطنه ويبذل الجهود
لتحقيق أهدافه . واتوحد هذه الجهود والاستفادة من جميعها قبل الإخوان
الانضمام لجهة شمال أفريقيا التي أسست في نوفمبر سنة ١٩٤٤ برئاسة الشيخ
محمد الخضر بن الحسين أحد العلماء الزيتونيين اللاجئين لمصر منذ الحرب الكبرى
الأولى ، وتقوى جمعهم بوصول الأستاذ الحبيب أبو رقيقة ، وقد استمر العمل
المتحد ضمن الجبهة حتى انعقد مؤتمر المغرب العربي على ما سنبينه .
وحيثما وقعت حوادث (الاستقلال) بالمغرب الأقصى تهباً لإخواننا أن
يردد واصدى البلاد بكيفية أقوى مما كان يتسنى لهم من قبل بفضل ما كانوا
قد وصلوا إليه من تنظيم تضامنهم وتوحيد الصفوف المغربية كلها .
وقد كانت رسل الحزب الوطني ثم حزب الاستقلال تتوالى عليهم منذ أمكن
وصول الحجاج المغاربة المشرق ، فتوى ذلك عنهم ، وأعاد تنسيق عملهم مع رجال
الحركة في الداخل ، وإن كان الانفصال الذي أرغم عليه الجميع بسبب ظروف
الحرب أثبت الانسجام الكامل بين أعضاء الحزب الوطني في الداخل والخارج
حتى في أدق معانيه التي تتطور في مواجهة المسائل وتوجيه الأعمال .

مجهودات المنفى

ولم يكن هذا التطور الذي طرأ على إخواننا في المغرب إلا نفس ما أدركته في مواجهة الحقيقة وأنا في منفى القصى بالغابون ثم بالكونغو من أفريقيا الاستوائية الفرنسية ، وبالرغم من النظام الضيق الذي وضعت فيه ، وبالرغم من أنني ظلت مدة اعتقالي كلها في بعد عن كل اتصال بالحياة العامة وأخبارها ، وفي منم كامل من الاجتماع بالناس وقراءة الصحف والاستماع للاذاعة ، بالرغم من كل ذلك فإن اتصالي المعنوي بروح التطور الوطني في البلاد ظل قوياً فعلاً ، ولقد فكرت في أن الحركة المغربية بمد أن بعثت الوعي القومي في نفوس الناس يجب أن تعمل بكل قواها للحصول على الاستقلال ، وأن تصرف جهودها وتحصنها على هذا الاستقلال ، لأنه وحده الذي يفسح المجال للنهوض بأممتنا وتحريرها مما وقعت فيه من فقر وجهل ومرض ، وكنت أعود بنفسى إلى تاريخ الحماية وسياستها فأحس بأن نظامها لم يكن إلا حجر عثرة في سبيل تقدم المغرب والتطور الشعبي الذي بدأ منذ ستين عاماً ، ولذلك ظلت أبحث عن الوسائل التي تهىء لى - في ظروف العصيبة - الفرصة التي أعلن بها رأيي ، وأقفز بالحركة معها إلى المدى الذي أريده لاستكمال القضية المغربية وإنجاحها .

واقدم فكر الجنرال نوجيس في كل شيء ، ولكنه لم يفكر أبداً في أن منفي الغابون أو الكونغو سيكون مجالاً للقيام بحركة تحريرية لغندة البلاد ، واقدم بعثنى لهذا المنفى القصى وهو لا يعتقد إلا أنه قد دفننى على الأقل إلى أمد طويل ، ولم يخطر ببالي أبداً أنني سأتيح لنفسى الفرصة التي أطلب فيها بالحق ، وأعمل لوطنى في وقت اشتدت به وطأته القاسية على الوطنيين ، وحالت بينهم وبين أى عمل علنى في سبيل البلاد .

والحق أنني منذ اعتقلت حتى إعلان ثورة دي جول لم يكن بالمكن لي أن أقوم بأي عمل إلا الاحتجاج على سوء المعاملة ، والمطالبة بحقوق المسجونين السياسيين ، وما يقع في مناقشاتي العادية مع الضباط الذين كانوا يتعاقبون على حراستي ، ولكن الهدنة الفيشية وثورة الجنرال دي جول أتاحا لي سبيلا لرفع صوت المغرب وبذل مجهود متواضع في خدمته .

وفي شهر يولية سنة ١٩٤٠ احتلت جيوش دي جول قرية مويلا الواقعة في جنوب الجابون وهي مقر اعتقال منذ نوفمبر سنة ١٩٣٧ إلى يونيه سنة ١٩٤١ وسارت في طريقها لمهاجمة العاصمة الجابونية (ليبرفيل أو المدينة الحرة) ، وعينت الولاية العامة رئيساً للعائلة الكومندان روجي أحد العسكريين الفرنسيين الذين يهتمون بالسياسة الإسلامية ، وقد انقطعت الصلة مع المغرب وسائر الشمال الأفريقي لأن ولايته ظلوا في تضامنهم مع المارشال بيتان ، وذهب ليوتنان شوفالانجير الذي كان مكلفاً بشؤوني من طرف الإقامة العامة لينضم للثوار الجوليين ، وبقيت تحت نظر ولاية أفريقيا الاستوائية وأفريقيا الاستوائية في هذا العهد مركزاً للتجاه الفرنسي وتنظيم المقاومة للاحتلال الألماني ، وبرزافيل هي العاصمة التي حلت مؤقتاً محل باريس وإليها يلتجئ دي جول كلما ضاق بمعاملة الانجليز والحلفاء له في لندن .

وكانت السياسة التي اتبعتها ولاية أفريقيا الاستوائية مع الأوروبيين الموجودين بها هي دعوتهم للانضمام إلى دي جول وإمضاء رسالة تأييد له ، أو الاعتقال في أماكن خاصة بأنصار فيشي ، وهكذا دعاني ذات يوم الكومندان روجي وتحادث معي ملياً في الشؤون الحاضرة ، وبشرني بأن الحال سيتبدل ، وأن الثورة الجولية ستعمل عملها في قلب السياسة الاستعمارية الفرنسية ، وطلب مني أن أكتب للولاية العامة برأيي في موضوعها ، فتملصت من الموقف ، وقلت له يمكنك أن تكتب بنفسك وتخبرهم بأني كرئيس للحزب الوطني لا أريد إلا الوصول لما يصبو إليه الحزب من تطور وتحرير ، ومضت أيام كتب فيها الكومندان روجي للولاية العامة وسافر لبرازافيل ثم عاد فقال لي كلاماً يدل

على أنه لم يجد في الولاة المحليين نشاطاً واستعداداً لأن يكونوا على غرار ليوطي
 - حسب تعبيره - في العمل لصالح فرنسا .
 ثم تحدثنا ملياً في الحالة الدولية العامة ، وكنت في حديثي معه ضارباً على
 الوتر الذي يحسه الفرنسيون ، فطلب مني بصراحة أن أكتب رسالة للجنرال
 دي جول وقدم لي مشروع رسالة على مثال الرسائل التي يقدمونها للفرنسيين ،
 فأجبتته بأن قضية الخلاف الحادث بين فيشي ودي جول قضية فرنسية محض
 لا حق لي ولا لسائر المغاربة في التدخل فيها . نعم فيما يرجع لمقاومة الألمان يمكنني
 أن أؤكد أنه ليس في المغاربة أحد يريد أن يصبح محكوماً لألمانيا أو إيطاليا ،
 على أنه من الوجهة المنطقية ما دامت فرنسا قد دخلت الحرب ، وما دام في
 استطاعتها أن تقاوم فليس من الوفاء أن نخون حلفاءها وتلقى بهم في أحضان
 الألمان ، وتخيس بذمهم وهم في أشد الحاجة إليها . وأما فيما يخص القضية المغربية
 فأنا كممثل للحزب الوطني اعتبرها قضيتي ، وأنا مستعد للتعاون مع الجنرال
 دي جول إذا كان راغباً في أن يحقق أمانى الشعب المغربي ، ولذلك فمعرفة
 بسياسة الثورة الجولية فيما يخص فرنسا لا يكفيني ، بل يجب أن أعرف سياسة
 دي جول المغربية ، وحينئذ يمكنني أن أعمل على ضوء استنتاجاتي منها ، ثم
 أفقت له القول في سوء حال المغاربة والمجهودات التي بذلها الحزب الوطني في
 سبيل التوفيق بين حاجيات البلاد وبين الصداقة الفرنسية ، فأظهر اقتناعه
 بأفكارى وطلب مني أن أكتبها بنفسها في رسالة خاصة يتكلف هو بتبليغها
 للجنرال دي جول بمناسبة حلوله ببرازافيل في شهر مايو ، وقد كان الجنرال
 د لارمينيا هو القائد الأعلى للجيش في أفريقيا الاستوائية وهو القوميسير الأعلى
 بها ، بينما كان الجنرال سيدسي مديراً لمصلحة الصحة العمومية ومعتبراً في أوساط
 أفريقيا الاستوائية كاعضو الأمم في انضمام الكونغو لديجول ، والوالى العام
 ايوى والكاتب العام لورانسى كالعاملين الأساسيين في انضمام إقليم تشاد .
 وبين دولارمينيا وديجول نوع تنافس كبير ، بينما يعتبر الآخرون أنفسهم

صريدين أوفياء لديجول .
 كتبت رسالة للجنرال ديجول بواسطة الجنرال سيدي أقص عليه بعض
 ما جرى بيني وبين القومندان روجي وأقول له :
 « إن المغرب الأقصى المرغم على استمراره في نظام من العصور الوسطى ،
 والذي يرغب في تطور شبيه بما وصلت إليه مصر والعراق لا يمكنه أن يقبل
 تجديد الاحتلال من ألمانيا أو إيطاليا ، وهو يعتقد أن حكومة حقيقية لفرنسا
 الحقيقية جديرة بأن ترضيه بتحقيق أمانيه القومية .
 لست أريد أيها الجنرال أن أحدد في هذه الرسالة مطالبنا ، ولكنني أريد
 أن أؤكد أنني شخصياً لا أرغب في جاه ولا مال ، وإنما أرغب في مصالح
 وطني وحقوقه .
 ورئيس الحزب الوطني المبعث منذ خمسة أعوام لا يريد إلا أن يعرف السياسة
 الجديدة التي ستدشنونها فيما يخص المغرب الأقصى .
 إنني لا أمثل شيئاً من ذاتي ، وإنما قيمتي فيما أتمتع به من ثقة الشعب ،
 وفيما سأحمله لأمتي من نتائج عملكم الرسمي .
 إن ليوطي الذي تحترمونه لم يرتكب أخطاء نوجيس وأمثاله ، وقد أعرب
 عن ندمه على كثير من أنواع السياسة التي اتبعها بنفسه .
 ولقد أيد الكثير من الفرنسيين حركتنا ، فإذا كانت سياسة سعادتكم
 تتفق مع سياستنا نحن فإنه من الممكن لي أن أفعل » .
 حمل القومندان روجي هذه الرسالة إلى برازا فيل حيث سلمها للجنرال سيدي ،
 وهذا الأخير سلمها مباشرة للجنرال دي جول الذي وعده بدراستها مع الجنرال
 كاترو في سوريا الذي كان ذاهباً لها ليعلم الاستقلال ... ورجع روجي لمقر
 عمالته فحدثني بما جرى وهو متفائل من دي جول ، ومتشائم من دولارمينا وأمثاله .
 ولكنني أكد لي أن الجنرال سيدي سيحل محل دولارمينا فتمت حسن الحال ،
 وفعلاً سافر سيدي إلى سوريا مع الموكب الجولي ثم عاد إلى برازا فيل قوميسيرا

عاماً لاتحاد أفريقيا الاستوائية .
 ومضت أيام دعى بعدها روجي لبرازافيل ، وأفهمني معاونه المسيو بوراسكي
 أن القضية سائرة سيرها الطبيعي ، وأنها كانت من أسباب استدعاء روجي ،
 وبعد ما رجع هذا الأخير أخذ يهيب الجوباستدعائي لمنزله والحديث معي بأكثر
 ما يمكن من الأفكار الحرة ، وكان يبعث في نفسي من الآمال الشيء الكثير ،
 وإن كنت أعرف أن الفرنسيين لا يتغيرون عن موقفهم ولو حدث من الوقائع
 أكثر مما حدث ، لأنهم محافظون في أفكارهم ، ومن الصعب أن يتطوروا
 بالسهولة التي تظن .

ثم قدم لمويلا مبعوث خاص من طرف الشئون السياسية بأفريقيا
 الاستوائية هو ايووتنان البحري دولوجران أحد المستعربين الذين كانوا يشتغلون
 في سوريا مع المسيو بونصو ، وأحد الذين حكم عليهم الألمان بالإعدام للانضمام
 للجنرال دي جول ، وقد اجتمعت به في عدة جلسات تناولنا فيها بتفصيل دراسة
 الحالة الحاضرة ، ثم بلغني أن الولاية العامة كلفته أن يتخبر معي باسم فرنسا
 الحرة في شأن المغرب وسائر الشمال الإفريقي ؛ لأن الحركة الفرنسية الحرة يهمها
 أن ترضى الأهالي المستعربين بهم على منع احتلال ألمانيا شمال أفريقيا ومساعدة
 فرنسا على تحرير بلادها هي الأخرى ، وقد بينت له استعدادي للتوسط بين
 فرنسا الحرة وبين الوطنيين التونسيين والجزائريين فيما يخص تونس والجزائر ،
 وأما فيما يخص المغرب فقد أكدت له استعدادي أن أعمل ومعى رجال الحزب
 الوطني لتحرير المغرب من الضغط الألماني متعاوناً في ذلك مع فرنسا الحرة ،
 ولكن هذا التعاون لا يمكن إلا بشرط واحد صريح ، هو أن يعلن الجنرال
 دي جول استقلال المغرب منذ الآن ، ثم بعد التحرير يشكل جلاله السلطان
 حكومة وطنية تعقد مع فرنسا معاهدة تحالف وصدقة ، وقد استمرت مخابراتنا
 الثنائية التي لم يتدخل فيها الجنرال روجي إلا ببعض الملاحظات ثلاثة أيام ،
 شرحت فيها كل آرائي في مصير المغرب والنظام الديمقراطي الذي سيسود بعد

إعلان الاستقلال ، وكنت أحيى بعض النقط التي يمكن التجادل فيها إلى وقت
 للمذاكرة الرسمية التي تجرى لعقد معاهدة التحالف بعد الاستقلال والتحرير ،
 وقد اتفقنا أخيراً على أن يوجه ليوتنان برقية لحكومة فرنسا الحرة يبلغها فيها
 خلاصة مذاكراتنا ، وقد بعث البرقية التالية :
 « تفاوضت مع الأستاذ علال الفاسي ، وهو يقبل التعاون مع فرنسا الحرة
 على تحرير شمال أفريقيا من ضغط المحور بشرط الاعتراف الناجز باستقلال
 المغرب ، والسيد علال صريح ويتكلم في استقامة ووضوح ، ويتمتع زيادة على
 نفوذه في المغرب بثقة كثير من زعماء العرب » .
 ومن الغد تلقى دى لوجران برقية تطلب مني السفر لبرازافيل عاصمة
 الكونغو الفرنسي لتتيمم المذاكرة مع إدارة الشؤون السياسية .
 وقد لبيت الاستدعاء وسافرت صحبة الضابط المذكور إلى برازافيل حيث
 اجتمعنا بمجرد وصولنا بالمسيو لورانسييه الكاتب العام بالولاية العامة وأحد الذين
 حصلوا على ثقة كبرى من وزير المستعمرات المسيو بلوفان ومن الجنرال دى جول
 بمنزله ، وكان معنا مدير الشؤون السياسية لأفريقيا الاستوائية ، وامتدّت
 المذاكرة بيننا في جو هادئ مدة ثلاث ساعات تناولنا أثناءها كل الموضوعات
 المغربية ، وكان محور حديثي يدور كله على ضرورة إعلان الاستقلال لإرجاع
 الثقة بفرنسا ، وعلى أن ثورة الجنرال دى جول يجب أن تكون في الوقت نفسه
 ثورة المغرب الأقصى لتحريره في ظل العرش العلوي الشريف من النظام
 الاستعماري الحاضر .
 ثم أقيمت في برازافيل سبعة أشهر كنت أجمع أئفادها بمختلف الشخصيات
 الرسمية التي ترد على عاصمة الكونغو ، وأدافع أمامهم بكل حرارة عن الفكرة
 الوطنية التي اعتقلت من أجلها ، كما أشرح لهم وجهة النظر العربية في تونس
 والجزائر وسوريا ولبنان وأدافع عنها بقدر المستطاع .
 وفي يولييه سنة ١٩٤١ وصلت برقية من الجنرال دى جول للولاية العامة

يقول فيها : « لقد درست قضية الفاسي والمغرب وسأحمل معي الملف لبرازافيل » .
وقد وصل الجنرال إلى برازافيل للحضور في حفلات الذكرى الأولى لانضمام
مستعمرات أفريقيا الاستوائية إليه ، أو ذكرى الأيام الثلاثة الجيدة كما يسمونها
وجاء معه سفير فرنسا الحرة في أنيوبيا ، وهو كولونيل من إدارة الشؤون الأهلية
بمراكش سبق أن اشتغل بالإقامة العامة ، وكان مكلفاً من قبل المارشال ليوطي
بالشؤون المغربية ، وقد اجتمعت بالكولونيل في جلسة خاصة بمنزل المسيو
لورانسييه وقال لي : « إن الجنرال حدثه عنى في الطائرة ، وطلب منه أن يجتمع بي
ويتذاكر معي » ، وقد تحدث في موضوع مهم وعبرت له عن أفكارى في
ضرورة استقلال البلاد بكل صراحة ووضوح ، وفهمت من حديثه أن رأيه
لا يتفق مع الاستقلال ، ولكن مع القيام بإصلاحات عملية ومفيدة .
ثم اجتمعت مع الجنرال سيدي بمكتبه بالقوميسارية العليا بحضور المسيو
لورانسييه أيضاً ، فرأيت منه تردداً يتنافى مع ما أخبرني به عنه القومندان روجيه .
وقد حاول إقناعى بضرورة استمرار المساعدة الفرنسية المغرب ؛ لأن المغرب
لم يزل في نظره غير كامل النضوج للحصول على الاستقلال ، فترافعت أمامه
مدة ساعتين مدافعاً عن ضرورة الاستقلال وكونه الحل الوحيد للمشكلة المغربية .
وجدتني هكذا في جو غامض ببرازافيل وفي حالة المنفى المراقب باستمرار ،
والسكنه المسكناح باستمرار أيضاً ، وقد تكون حولي حزبان متناقضان من الرجال
الرسميين ؛ حزب الوالى العام وكاتبه العام وكان رأيهما ضرورة التعاون معي ومع
الحزب الوطنى والاستفادة من قوتنا المعنوية وإن لم يكونا ممن يريدون إعلان
الاستقلال على الصفة التى أرغب فيها بل كانا يقولان بضرورة التوسيع فى نظام
الحماية وإعطائه شكل استقلال نوعى يرضى المغاربة ويضمن للفرنسيين مصالحهم ،
وحزب المسيو جيرو رئيس ديوان القوميسارية العليا الذى استطاع أن يضم إليه
الجنرال سيدي وكان من رأيه ترك الوطنيين وشأنهم والاستغناء عن كل مساعدة
ترجى منهم لأنها تتطلب من فرنسا تضحية ليست هى فى حاجة إليها .

وطبعي أن يجر هذا التخالف في التفكير إلى التناقض في التدبير ، وإلى القيام بمقاومات من هذه الجهة أو تلك أستفيد منها أحياناً وأكون ضحيتها مرة أخرى ، ولكنهما مع ذلك خرجت بي من طور الهدوء المتعب إلى الحركة والكفاح ، وقد أدى الأمر بالمسيو جيرو إلى أن زور على رسالة ادعى أنني كتبتها الماريشال بيتان أوكد له فيها أن أمل المغرب كله معمود عليه ، ولكن من الحق أن أسجل أن المسيو لورانسييه وقف من هذه التهمة موقفاً مشرفاً ؛ إذ دافع عنى دفاع الأبطال مؤكداً أمانتي وشرف القول والسلوك الذي شهد به كل من تولى شئونى من الموظفين فى المنفى ، وقد أدت هذه المناقشات وغيرها إلى أن كان القوميسار الأعلى يعطى أوامر تتعلق بى لبعض الموظفين فينقضها لورانسييه أو يعطى هو الآخر أوامر ينقضها الأول ، وانتهى الأمر بوضع المسيو لورانسييه أمام مجلس الموظفين التأديبي ولكنه خرج منتصراً .

ولما رأت اللجنة الوطنية التى يترأسها الجنرال ديجمول اشتداد الخلاف بين القوميسارية العليا والولاية العامة فى جميع المسائل القائمة ، ومنها قضية المغرب ، وجهت البروفيسور كاسا المفوض الوطنى فى المعارف والعدل للقيام ببحث عام والاتصال بمختلف الأرساط فى برازافيل ، وقد استدعانى إتيه واستفهمنى عن آرائى فى الموضوع المغربى ، فشرحت له فكرتى ، كما شرحتها لغيره من قبل ، وقدم له مسيو لورانسييه باسم الحكومة العامة — على ما أخبرنى هو به — تقريراً يتعلق بقضية المغرب يؤيد إلى حد بعيد وجهة نظرى ، وإن كان لا يحتضنها برمتها ، وعلى ما فهمته من حديثى مع المسيو لورانسييه فإن تقريره يقول بضرورة إعطاء المغرب نوعاً من الاستقلال الذاتى وإسعافه عاجلاً بعدة إصلاحات اجتماعية واقتصادية مهمة ، وكان يفسر هذا بأن تستعويض فرنسا عن وصايتها الكاملة بنوع من النفوذ المعنوى تحتفظ به على الحكومة الشريفة التى ستكون محل ثقة فرنسا بما تمدها به هذه من العون الخالص والمساعدة الصادقة .

وكان يشتمل بقضية الشمال الأفريقى فى عاصمة الكونغو خليفة قنصل إنجلترا

العام المستر نيرن ، فاسترشد به المسيو كاسا أيضاً ، فأعطاء رأيه الذي يتلخص
 — على ما روى لي موظف كبير في الولاية العامة — في ضرورة إعلان استقلال
 نوعي للمغرب .
 وإذا كان ما حدثني به مسيو لورانسييه بعد نزول الحلفاء في إفريقيا الشمالية
 واحتجاجي على المعاملة التي ظلت موضوعها منذ وصولي للكونغو صحيحاً — فإن
 وزارتي الخارجية الإنجليزية والأمريكية طلبتا من الجنرال دييجول إطلاق سراحى
 رسمياً وتركى أدخل مع جيوش الحلفاء مع قبول شرطى في إعلان الاستقلال ،
 وقد قال المسيو لورانسييه بالحرف : « إن الجنرال دى جول غضوب مثلكم ؛
 فقد كان يريد وضع حل للقضية المغربية باتفاق معكم ، ولكن طلب الإنجليز
 والأمريكان إطلاق سراحكم وإعلان استقلال المغرب أحدث في نفسه تخوفات ،
 وبعث روح الرجل الذي لا يجب أن يعمل تحت الضغط » .

ومهما يكن فإن الجنرال دى جول لم يعلن في القضية المغربية شيئاً ،
 والحركة التي قمت بها لم تكن أكثر من محاولة الخطو بالقضية المغربية إلى المدى
 الذي سارت إليه بفضل جهود إخوانى في المغرب من بعد ، وإذا كان عملى
 وصراحتى في الدفاع عن وجهة نظرى قد أخرا إطلاق سراحى مدة ثلاثة أعوام
 على الأقل ووضعاى في نظام أضيق من نظام السنين الأولى ، فإننى على كل حال
 أرضيت ضميرى بتحقيق ما كنت أصبو إليه في منفى لم يكن — والحق يقال —
 لى يقين فى الخروج منه ، كما أننى اقتنعت جيداً بأن المستعمرين متفقون على
 اختلاف نزعاتهم وفى سائر ظروفهم على التخوف من الاستقلال ، ووجوب
 الاحتفاظ بالمستعمرات ، وإن كانوا يبيحون لأنفسهم ولأذنانهم استعمال لفظ
 الاستقلال فى كثير من الأحيان ، وهم لا يقصدون إلا التوجيه نحو الإدماج أو
 ما يقاربه من أساليب . ولما تم نزول الحلفاء بشمال إفريقيا أدركت أن دور فرنسا
 الحرة قد انتهى ، وأن الظروف ستسمح لا محالة باستئناس إخوانى للجهاد لا محالة ،
 فاقنعت بأن واجبى فى تبليغ صوت المغرب للفرنسيين الأحرار قد كمل

من الحزب الوطني لحزب الاستقلال

حزب الاستقلال

وهكذا رأينا كيف أن تحارب السنين الماضية في نظام الحماية وتحارب رجال الحركة الوطنية في سياسة الراحل حيث كلها في حموس الوطنيين في الداخل والخارج شعوراً بالحاجة إلى عمل حاسم ومصارحة ظاهرة بمقتضى الأشياء ولئن كان من الطبيعي أن تمر الحركة في مراحلها الأولى لتقيم الحجة على النظام القائم ورجالها فليس من الطبيعي أن يستمر اتجاه الإجماع في سياسة الحماية لمن لا يراهم من أجل الاستقلال فحينئذ ولقد الضج منذ سنة ١٩٣٧ أن ملافاً باتت قد وقع بين الشعب وبين ممثل الإدارة ونظامها، وأن الشعب لم يعودوا يرون في أسلوب الحماية إلا واقعاً الواضح الذي يوجب العودة بإدارة الشؤون الأهلية ولاسياسة الإيثارية المقروء التي أوردتها الوطني كأقلوة مقدسية ومن الميث أن يذكر تأثير أجواء الحرب وإعلان وثيقة المحيط الأطلنطي ونزول الخلفاء بالمغرب واستقلال سوريا ولبنان — من الميث أن تذكر ما أحدثته ذلك من تقاطع في حموس الوطنيين شجعهم على اتخاذ السياسة الصريحة في مطالبهم ولكن ربما يكن ذلك كله من أهم فإن الباعث الحقيقي لظن في التجربة المرة التي قامت بها الوطنية المغربية، تلك الوطنية التي كانت تحتاج لمجهود كبير كي تمنح نفسها بضرورة اتباع خطة الحماية والمضروع لسياسة الراحل، ومن الميث أن تعرف بأنها كثيراً ما كانت تحسن بوضع من أهمها تتلخص منه بأن الأسلوب غير البدأ، وأن الاستفادة من الواقع كثيراً ما يكون في صالح المثل، ولستكنها رأت بنفسها ما أياها اليأس كله من ولاة الحماية الذين كانوا يتكلمون عن مشيئة الخلفاء المتعاونين بطريقة استعمارية تأتي أن تتعرف على دليل الحماية التي تسبب لها وأيا ما كان قد شعر السكك بضرورة الخروج من سياسة محكوم عليها بالقتل

أدوية وأن الخبز في ذلك الحال الذي بالمغرب يقولون أنهم في غير القرايين
حتى ما نفيأت به من تطوع في العسكرة التي اجتمعت في تونس القارية
جميعاً وأعلنت في عاداتي مع الولاة الرحيمين أن كل مفارضة يلزم أن
تقع الآن مع مثل الحرب الوطني والمغرب ، وأنتي متفهمين منهم في كل
ما يفعلون

اللقاء لا بوجه

من الحزب الوطني لحزب الاستقلال

وهكذا رأينا كيف أن تجارب السنين الماضية في نظام الحماية وتجارب رجال الحركة الوطنية في سياسة المراحل بعثت كلها في نفوس الوطنيين في الداخل والخارج شعوراً بالحاجة إلى عمل حاسم ومصارحة ظاهرة بحقائق الأشياء ولئن كان من الطبيعي أن تمر الحركة في مراحلها الأولى لتقيم الحجة على النظام القائم ورجالها فليس من الطبيعي أن يستمر اتجاه الزعماء في سياسة المجاملة لمن لا يراعون من أجل الاستعمار قربي ، ولقد اتضح منذ سنة ١٩٣٧ أن طلاقاً باتاً قد وقع بين الشعب وبين ممثلي الحماية ونظامها ، وأن المغاربة لم يعودوا يرون في أسلوب الحماية إلا الاستعباد الواضح البين الذي لم تخفه عنهم شعوذة إدارة الشئون الأهلية ولا سياسة الابتسامة الصفراء التي أورثها إيوطى كأغلوطة مقدسة ومن العبث أن ينكر تأثير أجواء الحرب وإعلان وثيقة المحيط الأطلسي ونزول الحلفاء بالمغرب واستقلال سوريا ولبنان — من العبث أن ننكر ما أحدثه ذلك من تفاعل في نفوس الوطنيين شجعهم على اتخاذ السياسة الصريحة في مطالبهم ولكن مهما يكن لذلك كله من أثر فإن الباعث الحقيقي ظل في التجربة المرة التي قامت بها الوطنية المغربية ، تلك الوطنية التي كانت تحتاج لمجهود كبير كي تقنع نفسها بضرورة اتباع خطة المجاملة والخضوع لسياسة المراحل ، ومن الحق أن نعترف بأنها كثيراً ما كانت تحس بوخز من ضميرها تتملص منه بأن الأسلوب غير المبدأ ، وأن الاستفادة من الواقع كثيراً ما يكون في صالح المثال ، ولكنها رأت بنفسها ما أياسها اليأس كله من ولاة الحماية الذين كانوا يقابلون عرضها الخالص للتعاون بغطرسة استعمارية تأبى أن تعترف حتى بنبل الغاية التي نعمل لها وأيا ما كان فقد شعر الكل بضرورة الخروج من سياسة محكوم عليها بالفشل

إلى خطوة لا لبس فيها ولا غموض ، هي إعلان الاستقلال ، والاستقلال قبل كل شيء ، وقد علم جلالة مولانا الملك ابتداء هذه المرحلة بما أدلى به من تصريحات لمناسبات مختلفة أمام ممثلي فرنسا وممثلي الحلفاء ، والتي تلخص في أن المغرب قد ظل صبوراً مدة الحرب ، وضحي في سبيل انتصار الحرية الإنسانية فيجب أن ينال حقه منها « إنكم تعلمون أن قيام المغرب بواجباته كلها أعطاه سبباً آخر ليستعجل الحصول على سائر حقوقه » .

واللحصول على كامل هذه الحقوق ولتأكيد التصريحات التي فاه بها أعظم ممثل للشعب تأسس حزب الاستقلال .

ويرجع الفضل الأول في تأسيس الحزب الجديد إلى الحزب الوطني نفسه ، فقد فكرت لجنته التنفيذية في ضرورة السير في هذا الاتجاه الحسن ، ولتقاً كذا من أن فكرتها متفكرة عملياً مع رغبات سائر الطبقات الشعبية دعت لعقد مؤتمر عام تمثل فيه جميع النزعات السياسية والاجتماعية للبلاد ، وأنه قد هذا المؤتمر بالرباط في ١١ يناير سنة ١٩٤٤ حيث نشأ (حزب الاستقلال) كحزب مهمته الأولى هي التحرير القومي .

وقد تكامل في حزب الاستقلال :

- ١ - الحزب الوطني الذي كان يضم الأغلبية الساحقة من الفلاحين والصناع والطبقة العاملة والتجار وغالبية النخبة المثقفة في البلاد .
- ٢ - رؤساء وأعضاء المجالس الإدارية لجمعيات قدماء تلاميذ مدن الرباط وفاس ومكناس وسلا ومراكش وأزرو ووجدة وآسفي ، وهذه الجمعيات أهمية كبيرة في توجيه التلامذة ، وقد كانت ممثلة رسمياً في ما يسمونه بمجلس شورى الحكومة .
- ٣ - عديد من الشخصيات البارزة في (الحركة القومية) .
- ٤ - عديد من الشخصيات البارزة المغربية كالمفتين والقضاة الشرعيين والمدنيين وكبار الموظفين المخزنيين وأساتذة الجامعة القروية والمعاهد الكبرى

وأستاذة المدارس الثانوية ومعلمي المدارس الحكومية والحررة .

وبذلك تكتمت الأمة كلها في هذا الحزب ، فتقدم يعمل للغاية التي أسس من أجلها فرفع يوم ١١ يناير سنة ١٩٤٤ جلالة ملك المغرب ولمثلي فرنسا وحلفائها ميثاقا نعرض لتحليله قبل ذكر نصه :

(أ) إن الحماية نظام مفروض بالقوة على الأمة المغربية في ظروف استثنائية وليس أدل على ذلك من المقاومة الحربية التي واظب عليها الشعب من سنة ١٩٠٧ إلى سنة ١٩٣٤ .

(ب) أثناء تطبيق معاهدة الحماية المفروضة وقع خرقها انفضاً ومعنى من طرف الذين التزموا رسمياً باحترامها ، فأصبحت السيادة المغربية غير ملموسة الوجود .
(ج) وقد كانت الغاية التي اتبعتها الحماية لأعمالها هي تقوية مصالح المستعمرين الأوروبيين وتأخير تطور العناصر المغربية أو عرقلة .

(د) وانبعثت حق الشعوب في أن تختار مصيرها حسبما أكدته مختلف التصريحات التي أدلى بها الحلفاء في وقت الحرب وبالأخص في الميثاق الأطلسي وكذلك وجود جيوش مغربية في الجهة الغربية — كل ذلك ينحول المغاربة الحق في مصير حر .

ولهذه الأسباب كلها يرى (حزب الاستقلال) أن يطالب — معبراً عن رغبات الشعب — بما يأتي :

أولاً — الاستقلال والوحدة التامة لجميع مناطق المغرب .
ثانياً — تكوين نظام ديموقراطي شبيه بالأنظمة التي اتبعتها مختلف الحكومات الإسلامية يضمن حقوق سائر العناصر والطبقات التي تتكون منها الأمة المغربية .

ميثاق ١١ يناير سنة ١٩٤٤

النص الرسمي

« إن حزب الاستقلال الذي يضم أعضاء الحزب الوطني السابق وشخصيات حرة . . . حيث إن الدولة المغربية تمتعت دائماً بحريتها وسيادتها الوطنية ، وحافظت على استقلالها طيلة ثلاثة عشر قرناً إلى أن فرض عليها نظام الحماية في ظروف خاصة . . . وحيث إن الغاية من هذا النظام والمبرر لوجوده هما إدخال الإصلاحات التي يحتاج إليها المغرب في ميادين الإدارة والعدلية والثقافة والاقتصاد والمالية والعسكرية دون أن يمس ذلك بسيادة الشعب المغربي التاريخية ونفوذ جلالته الملك وحيث إن سلطات الحماية بدلت هذا النظام بنظام مبني على الحكم المباشر والاستبداد لفائدة الجالية الفرنسية ، ومنها جيش الموظفين الذي لا يتوقف المغرب إلا على جزء يسير منه ، وإنها لم تحاول التوفيق بين مصالح مختلف العناصر في البلاد . . . وحيث إن الجالية الفرنسية توصلت بهذا النظام إلى الاستحواذ على مقاليد الحكم ، واحتكرت خيرات البلاد دون أصحابها . . . وحيث إن هذا النظام حاول بشتى الوسائل تحطيم الوحدة المغربية ومنع المغاربة من المشاركة الفعلية في تسيير شئون بلادهم ومنعهم من كل حرية خاصة أو عامة . . . وحيث إن الظروف التي يجتازها العالم هي غير الظروف التي أسست فيها الحماية وحيث إن المغرب شارك مشاركة فعالة في الحروب العالمية بجانب الحلفاء ، وقام رجاله أخيراً بأعمال أثارت إعجاب الجميع في فرنسا وتونس وصقلية وكورسيكا

وإيطاليا ، وينتظر منهم مشاركة أوسع في ميادين أخرى ، وبالأخص لمساعدة فرنسا على تحريرها .

وحيث إن الحلفاء الذين يهرقون دماءهم في سبيل الحرية اعترفوا في وثيقة الأطلسي بحق الشعوب في حكم نفسها بنفسها ، وأعلنوا أخيراً في مؤتمر طهران سخطهم على المذهب الذي بمقتضاه يزعم القوي حق الاستيلاء على الضعيف .

وحيث إن الحلفاء أظهروا في شتى المناسبات عطفهم على الشعوب الإسلامية ومنحوا الاستقلال لشعوب غيرها ، منها من هو دون شعبنا في ماضيه وفي حاضره وحيث إن الأمة المغربية التي تكون وحدة متناسقة الأجزاء تشعر بمآلها وما عليها من واجبات داخل البلاد وخارجها تحت رعاية ملكها المحبوب ، وتقدر حق قدرها الحريات الديمقراطية التي توافق في جوهرها مبادئ ديننا الحنيف والتي كانت الأساس في وضع نظام الحكم بالبلاد الإسلامية الشقيقة .

فقال قورما يأتى : **١ - فيما يرجع للسياسة العامة :**

أولاً - أن يطالب باستقلال المغرب ووحدة ترابه تحت ظل صاحب الجلالة ملك البلاد المفدى سيدنا محمد بن مولانا يوسف نصره الله وأيده .

ثانياً - أن يلتزم من جلالاته السعى لدى الدول التي يهمها الأمر للاعتراف بهذا الاستقلال وضمائه .

ثالثاً - أن يطلب انضمام المغرب للدول الموافقة على ميثاق الأطلسي والمشاركة في مؤتمر الصلح .

٢ - فيما يرجع للسياسة الداخلية :

رابعاً - أن يلتزم من جلالاته أن يشمل برعايته حركة الإصلاح الذي يتوقف عليها المغرب .

حزب الاستقلال كذهب وكعقيدة

١ - الحزب برببر الاستقلال :

الشرط الأساسي لإنهاض المغرب هو استقلاله ؛ لأن البلاد التي لا تتمتع بمظاهرها سيادتها القومية مهيأة حتماً لأن تبقى مستعبدة للذين يستفيدون من الاستيلاء عليها .

وهذا الاستقلال يقتضى طبعاً الوحدة والتحرر لجميع المناطق المغربية .

٢ - الحزب بناصر الحرية :

نشاط الفرد في الحياة الاجتماعية يستلزم الحصول على الحرية الكاملة التي لا تعرف حداً إلا حد الحماية لحرية الآخرين أو المصالح المعقولة للجميع ، (إن الحرية وحدها هي التي تجعل المرء يدرك الحرية) .

٣ - مسألة النظام - الدستور :

مسألة النظام لا محل لها في المغرب ؛ لأن هنالك عائلة مألوفة محبوبة من الشعب الذي يدين بالولاء للمرش و لجلالة ملكه الحالي سيدي محمد بن يوسف ، و لجلالة الملك الشعبي هو الذي يجعل من النظام عمدة من أعمدة الوحدة والانسجام لمعاني الأمة .

وطبقاً لمبادئ الإسلام التي تتفق بصفة محسوسة مع الأصول الديمقراطية فإن المغرب يجب أن يعد في ضمن الأمم الإسلامية والشرقية الحرة الراقية .

وحزب الاستقلال يطالب مع ذلك بإعلان دستور ديمقراطي يعترف بحقوق الإنسان والمواطنين ، ويراعي في وضعه ما تتوقف عليه حياة المغاربة وحاجياتهم .

ويجب أن ينص فيه على أن اللغة العربية هي لغة البلاد الرسمية ، كما أن الإسلام هو الدين الرسمي للدولة المغربية ، ولكن مع ضمان حرية العقيدة والتفكير للجميع .

ويجب أن يعتبر سائر المغاربة متساوين أمام القانون ، يتمتعون بحقوق واحدة ، ويؤدون واجبات واحدة من غير امتياز ديني أو عنصري .

والمسألة اليهودية لا وجود لها بالمغرب لأن يهود البلاد أعضاء في العائلة المغربية على غرار الأقباط المصريين ، وسيبقون متمتعين مثل ما كانوا بحريتهم الدينية ، وخصوصاً ما يرجع للعدلية الدينية في الحالات المعتادة كسائر المغاربة .

٤ - التريية والبعث الديمقراطي :

فحزب الاستقلال إذن من أنصار الملكية الدستورية والمبادئ الديمقراطية ، ولكن الديمقراطية ليست شيئاً جديداً بالنسبة لمراكش ، بل هي شيء واقع منذ القديم في كثير من أنظمتنا الشعبية ، ولذلك يرى الحزب وجوب بعث المنظمات الديمقراطية وتنظيمها كالجاعات القبلية التي حوت الحماية معناها من مجالس بلدية إلى محاكم عرفية .

ولكن ما يريد الحزب هو الديمقراطية كما تفهمها الدول الغربية الكبيرة ، ولا يكفي بعث الأنظمة القديمة لإقرارها في البلاد ، ولذلك يرى الحزب من مهمته القيام بتربية ديمقراطية مستمرة لسائر أفراد الشعب ، والمطالبة بالتعليم الإجباري في الحواضر والبوادي للبنين والبنات ، وتعويد الأمة على الحياة الدستورية بمختلف المؤسسات التي تربها وتساعد على تذوق المعاني التي تصبو إليها في مظاهر النظام الديمقراطي الذي يقر تدريجياً في البلاد .

لا يجهل (حزب الاستقلال) أن المغرب لا يمكن أن ينظم حكومة وشعباً على أحدث أنواع الأنظمة الغربية بمحض وسائله الخاصة ، ولكنه يحمل مسؤولية فقدانه للإطار الكافي لسياسة الحماية التي عرفته تطوره وثقافته أبنائه ، كما أنها وضعت من اللسان الفرنسي اللغة التي تدير بها مختلف الإدارات التي بيدها دواليب الحكم ، ولذلك أبعثت عن مقاليدها نخبة البلاد المثقفة باللغة العربية .

فإرجاع الشيء لنصابه بعودة اللغة العربية لما كانت عليه من لغة رسمية لا في المبدأ فقط بل في العمل يزيل تقريباً مشكلة الإطار خصوصاً في ما يتعلق بالتنظيم الإداري والقضائي والثقافي والمالي ، ومعنى هذا أن الإطار القديم سيستعمل بعد نوع من التمحيص ، بينما يقع إعداد الإطار الجديد وإحلاله محل القديم تدريجياً وأما فيما يخص المصالح الفنية فإن المغرب يختار من خارج البلاد من يستعملهم في الإرشاد الفني في الإدارات التي لا يوجد بها فنيون مغاربة ، وأياماً كان للحزب لا يرى أن مسألة الإطار من شأنها أن توقف البلاد عن نيل استقلالها العاجل ، بل يعتبرها حاجة داخلية يمكن للحكومة القومية أن تحلها بالوسائل التي ترى فيها خير البلاد ومصالحها ، يجب أن يستقل المغرب ويسير ولو بإطار عتيق ليتمكن من تكوين أداة عصرية لحكمه ، وإلا فإنه لن يدرك أبداً ما يصبو إليه ، وثلاثة أجيال الحماية كلها دليل على أن نظاماً يسيره الأجنبي لا يمكن أن يؤدي لتطور منشود موافق للأمانى القومية والاجتماعية للبلاد .

٦ - مسألة العمل :

يمكن المغرب أن يتابع نظاماً قضائياً متحداً ، وقد سارت البلاد منذ عهد بعيد على نظام المحاكم الخزنية والشرعية ؛ فالحزب يطالب بسن قانون متحد مستمد من أصول الشريعة الإسلامية ومراعى فيه توجهات العمل المغربي وتطورات القانون الأجنبي ، مع تأسيس المحاكم وإعداد القضاة الذين ينفذونه ، وأياً ما كان فلا محل في المغرب للمحاكم الأجنبية أو المختلطة ، ويجب أن يخضع الشكل للقوانين المغربية والمحاكم المغربية ، وأن يقضى على كل أثر للامتيازات الأجنبية .

٧ - السياسة الاجتماعية : التعليم - الإسكان :

يرى الحزب وجوب سن قوانين اجتماعية في المغرب من أجل رفع المستوى المادي والخلقي والعقلي للجمهور المغربي ، وتحسين حالة العمالة في المدن والقرى ، وإعطاء الشكل التربوية الحقيقية ، وإنشائها على الأسس التي تشعرهم بالكرامة والحرمة الإنسانية .
وبما أن جمهور الصناعات الصغار في المدن والقرى سيبقى في عداد العوامل الضرورية للتوازن الاجتماعي إلى وقت غير قصير فمن الواجب مساعدتهم وحمايتهم وتنظيم هيئتهم وتوجيههم نحو أسلوب تعاوني .
أما المسألة المؤلمة فهي حالة البروليتارية الفلاحية ، ويرى الحزب وجوب حلها بتقسيم عادل للثروات الفلاحية المغربية ؛ كي يتسنى لأبناء القرية أن يحصلوا على ملكية صغيرة ومتوسطة .

ويجب أن يفرض التعليم الإلزامي لسائر الأطفال الذين في سن مدرسي ذكوراً وإناثاً بالبادية والحاضرة ، وأن يكون مجاناً للجميع ، كما يجب تنظيم دروس عامة مجانية لمقاومة الأمية .

ولفائدة الكل يجب تصفيح البلاد وتوجيهها التوجيه الاقتصادي النافع ،
 وتأميم المرافق العمومية ومنابع التراث القومي .
 ويجب على الحكومة المغربية المستقلة أن تضع في مقدمة أعمالها الإسعاف
 الاجتماعي ولا سيما فيما يرجع لحماية المرأة والطفولة ، ورعاية الصحة العامة .

٨ - الدفاع الوطني والأمن الداخلي :

مهما ادعى المرجفون عن حالة الأمن في المغرب فإن بلادنا لم تكن في يوم
 من الأيام مقرأً للفوضى ، وإذا كانت معدتنا الحربية في فاتحة القرن العشرين
 غير موافقة لما تقتضيه حاجيات العصر فقد كانت لنا مراكز عسكرية رئيسية ،
 ومراكز قبلية كفت لضمان الأمن الداخلي والخارجي مسدة أجيال كثيرة ؛
 بل استطاعت أحياناً أن تنشر السلام المراكشي على مواطن بعيدة ممتدة من
 شمال المغرب وجنوبه وشرقيه ؛ لكن هذه القوات لم تعد كافية في هذا العصر ،
 ولم يعد من الممكن أن نتغلب بها على دسائس الأجانب الذين كانوا يتمحرون
 الفرص للقضاء على بلادنا ، وعليه فإصلاح النظام العسكري واجب .

وقد زعمت الحماية أنها نشرت الأمن ، وأوجدت أحسن السبل لاستمراره
 ولكن أي أمن هو ذلك الذي لا يعرف إلا القرة واستعمال وسائل الإرهاق
 للإنسانية سبيلاً؟! إن أمن الحماية لم يبذل أي جهد لإقرار الحق ، ولم يكن ذلك
 ذنبه فحسب ، بل إنه سخر سائر أدواته للظلم والدفاع عن مصالح طبقة استغلالية
 محتكرة من أصحاب رؤوس الأموال الأجانب ومن المستعمرين الغاصبين .

ثم هو بعد ذلك أداة مسخرة للنمع السياسي والحماية نظام مفروض على
 البلاد ضداً على الثورات التي ظلت ممكنة حتى بعد مرور ثمانية وثلاثين سنة
 على الحماية ، أما فيما يخص المغرب فإن (حزب الاستقلال) يريد نظاماً عادلاً
 أكثر بساطة وأقل تعقيداً ؛ ففما يتعلق بالدفاع الخارجي يجب أن يبذل المغرب
 كل مساعداته لنظام الدفاع الأممي طبقاً للأصول التي تقرها الأمم المتحدة .

وفما يخص الاطمئنان الداخلي يجب تكوين فرقة إدارية لا تعمل إلا لما تقتضيه حاجة الأمن الإقليمي ، دون أن يكون لها أدنى حراسة للتيارات السياسية ؛ إذ لا يحتاج المغرب إلى جيش عمر مرم كالذي وضعته الحماية خصوصاً بعد الإصلاح الاجتماعي والثقافي الذي تقوم به الحكومة القومية ، وإنما يحتاج لقوة متجولة تشعر الشعب بأن للأمن العام حراساً متيقظين ، وإلى جانب هذه القوة المتجولة تؤسس فرق (للجمومي الفلاح) تركز هنا وهناك في الأراضى الخزنية أو أراضى الجماعات للمساعدة على نشر السكينة عند الحاجة ، والقيام بتعميم الوسائل العصرية للحراسة والاستغلال الزراعي .

٩ - السياسة الاقتصادية والمالية :

نظام الباب المفتوح وتساوى الدول الأجنبية فيما يرجع للشئون الاقتصادية وفق ما اقتضته معاهدة الجزيرة سيبقى إلى وقت ما المنهاج المتبع في نظام البلاد الاقتصادي ؛ لكن الحزب يرى من الضرورة إدخال بعض التعديلات عليه ؛ ففكرة الباب المفتوح يجب أن تقنع بوجود معاملة الدول التي تستفيد منه للمغرب بالمثل ، وأيضاً فإنه لا بد من استعمال بعض التدابير المالية ، ولا سيما رفع قيمة الأداءات الجركية مع احترام مبدأ المساواة في الأداء .

سياسة الحماية في الجبايات أدت إلى جمع الكثير من رؤوس الأموال الأجنبية في المغرب ؛ لكن هذا التسهيل الذي استفادته الرأسمالية الأجنبية لم يكن إلا على ظهر المستهلكين الذين يكون الأهالي أغلبيتهم الساحقة ؛ لأنهم هم الذين تحملوا إكمال عجز الميزانية بالضرائب غير المباشرة ، فتحرير المستهلكين من الحمل الثقيل بفرض الضرائب على الذين يستحقونها من أول ما يجب عمله ، وكذلك المساواة في الضرائب تقضى على الميز الذي اتبعته الحماية لتمكين المعمرين من أداء مثل ما يؤديه الفلاح المغربي .

وفما يرجع للشئون المالية يرى (حزب الاستقلال) أن استغلال التراث

المعدنى الذى هو ملك للدولة ولا يقبل التفويت يجب أن يكون من الدولة مباشرة ، أو بواسطة رخص مخزنية (حكومية) مشتركة النفع حتى يمكن للبلاد أن تحقق حاجياتها دون الاضطرار لأداءات باهظة ، كما يرى من الواجب تأميم كثير من المرافق العامة لتحقيق نفس الهدف .

والسلامة مالية الدولة يجب على الحكومة أن تقاوم تضخم النقد ، والحصول على استقرار العملة في دائرة الاتفاقات الدولية ، وعلى استقلال الفرنك المغربى عن فرنك فرنسا ومستعمراتها .

والخلاصة أن الحزب لا ينتحل في سياسته المالية والاقتصادية أى مذهب من المذاهب المعروفة ، ولا يقصر دفاعه على أية طبقة اجتماعية وحدها ، ولكن عطفه مع ذلك يتوجه بصفة خاصة للطبقة الفقيرة التى يرى وجوب رفع مستوى معيشتها ومستوى ثقافتها ومعنوياتها لتكون لها حرمتها الخاصة التى تحل بالمكان اللائق بها في الهيئة الاجتماعية المغربية .

١٠ - السياسة الخارجية :

لئن اضطر المغرب للانزواء على نفسه في العهد الأخير للدفاع عن حرته فإن التاريخ يثبت أنه كان كلما أحس القوة من نفسه اتبع سياسة خارجية حرة وربط علاقات حسنة مع مختلف الشعوب الأجنبية .

وفي حسن الضيافة التى قدمها لليهود المطرودين من الأندلس ما يدل على روح التحرر التى سمحت لأولئك اليهود بالمحافظة على ديانتهم وأموالهم وقضائهم الشرعى ، مع تمتعهم بالرعية المغربية التى خولتهم أحياناً الحصول على المناصب الكبرى فى الدرلة ، وفي ذلك ما يبنى كل اتهام بالتعصب الدينى أو العنصرى ، وما يعرب عن استعداد المغاربة لتعاون مخلص مع غيرهم من الدول والطوائف .

لكن هذا التعاون والتساند لا يراها (حزب الاستقلال) ممكنين إلا في دائرة الاعتراف للمغرب بكامل حقوقه وبمقتضى أصول العلاقات الدولية

المطالبة بالاستقلال

تلك هي المبادئ التي جعم فيها (حزب الاستقلال) تراث الحزب الوطني والحركات التي سبقتة ، ولقد سار ، ومن حوله الشعب بأسره ، يعلن كلمة الأمة النهائية في المطالبة بالاعتراف باستقلالها الفاجز .

وفي يوم ١١ يناير سنة ١٩٤٤ رفع الحزب ميثاق الاستقلال لجلالة الملك ، كما قدم نسخة منه لمقيم فرنسا العام وممثلي الدول الكبرى .

وقد كان الاندهاش عظيما في نفوس ولاية الحماية ، ولسكنهم لم يتقدموا الرد الفعل إلا بعد أن اطمانوا على حياد جيوش الحلفاء المرابطة في البلاد .

أما جلالة الملك فقد استدعى يوم ١٣ يناير المجلس الوزاري للانعقاد في

شكل مؤتمر يضم كثيراً من رؤساء البلاد وأعيانها ، خصوصاً رؤساء المقاطعات وعلماء الدين وأهم القضاة الشرعيين والمدنيين وأبرز أفراد العائلة المالكة ، وقد

افتتح جلالاته هذا الاجتماع مخبرا الحاضرين بالميثاق الذي رفعه لجلالاته (حزب الاستقلال) ومسئوفاً رأى كل واحد في الموضوع ، فأبدى الكل مصادقته

على الميثاق ، وأعلن استنكاره العظيم لسياسة الحماية التي أثبتت فشلها وعجزها عن التوفيق بين رغبات الشعب ومصالح الدولتين .

ثم قرر المؤتمر تكوين لجنة من وزيرين ومن رئيس التشريفات الملكية لتتصل باللجنة التنفيذية للحزب ، وتبحث معها الطرق التي تراها لتنفيذ الاستقلال

عساها تمنع ممثلي الإقامة العامة بأخذها حتى تحل المشكلة المغربية دون الاضطرار لتوضيحات كبرى .

وقد اجتمعت هذه اللجنة مع أقطاب الحزب ، وبعد أن أعلن الكل موافقتهم على وجوب إلغاء الحماية أخذوا يدرسون وسائل التوفيق بين الاستقلال

المشود وحالة العلاقات الفرنسية المغربية ، وقد استمرت هذه المذاكرات والاتصالات مع الإقامة العامة ثلاثة أيام أبدى فيها متكلم بلسان الحماية أنها لا تقبل أى تعديل لما تقتضيه معاهدة ١٩١٢ ولسكنها مستعدة لتحقيق إصلاحات سياسية واجتماعية مرضية ، وطبعى أن ممثلى الحزب وممثلى المؤتمر المسمى رفضوا العدول عن المطالبة بالاستقلال ، فأبدت الإقامة رغبتها فى قطع المذاكرات وإنهاء عمل هذه اللجنة .

أما ميثاق الاستقلال فقد استمر ثابتاً ، وعاد المجلس الوزاى للانعقاد يوم ١٦ يناير للبحث عن وسائل تحقيقه .

وفى خلال هذه المدة توالى الوفود الشعبية من كل نواحي المغرب ترفع لجلالة الملك عرائض التأييد لطلب الاستقلال المرفوع من الحزب ، وقد شاركت فى هذا التأييد كل الطبقات الاجتماعية من أكبر قضاة الشرع الإسلامى إلى أبسط رجال البوايس السرى الذين لم تمنعهم ظروفهم من الاشتراك فى هذا التضامن الشعبى العام ، وعمت البلاد نشوة الحديث عن الاستقلال واليوم الذى يحتفل فيه بإيجازه .

ومن المهم الإشارة إلى أن فى عداد الوفود التى رفعت تأييدها للملك وفد المجلس العلمى للقرويين والمعاهد الدينية ، وأهمية هذا المجلس من ناحية الدور الذى يقوم به فى الحياة العامة بالمغرب عظيمة جداً .

وكذلك يجب أن نشير لوفود السيدات التى أعلنت مناصرة الحزب

واستعدادها للتضحية فى سبيل الاستقلال .

وقد حافظت الإدارة الفرنسية طيلة (أسبوع التضامن فى سبيل الاستقلال) على كامل تحفظها ، ولم تتخذ أية وسيلة لمنع الوفود غير المنقطعة من الوصول للقصر العاصر بالرباط .

وفى يوم ١٨ يناير توجه المقيم العام المسمى ببيو للقصر العاصر قبيل انعقاد المجلس الوزارى الموسع طالباً مقابلة جلالة الملك للمذاكرة معه فى أمره .

وقد بلغ جلالته أنه اتصل من اللجنة الوطنية الفرنسية للتحرير الوطني التي كانت مستقرة بالجزائر بتعليمات تقضى عليه ألا يدخل في أي محادثات تدعو لتغيير نظام الحماية ، وزعم أن لفرنسا وحدها الحق في اقتراح الإصلاحات التي تراها لازمة ، وأن لجنة التحرير تدرس هذه الإصلاحات عملياً ، وأنها بمجرد ما يتم درسها ترفع لمصادقة جلالة الملك عليها ، وأن كل مناقشة في موضوع معاهدة الحماية لا يمكن أن تسمح بها الحكومة الفرنسية .

وقد بلغ جلالة الملك لوزرائه قرار الحكومة الفرنسية ، وبعد ما أكد استمراره في المطالبة بالاستقلال طلب من المجلس أن يؤخر اجتماعه إلى يوم آخر وهكذا لم تستطع اللجنة المكلفة من المؤتمر الملكي بالاتفاق مع اللجنة التنفيذية للحزب على الشكل الذي يمكن به تنفيذ الرغبة الشعبية : أن تبلغ الرسالة التي كتبها الحزب لأسماع المجلس الوزاري .

وبمجرد ما علم الحزب ببلاغ الإقامة العامة أذاع بياناً يؤكد فيه أن المطالبة بالاستقلال لا تعني أبداً العداء لفرنسا ولا لغيرها ، وأن الحزب لا يفكر في الوصول لغاياته إلا بالوسائل المشروعة .

رد الفعل عند الولاة الفرنسيين :

وفي الغد بلغ الولاة الفرنسيون العديد من أقطاب الحزب الوافدين على الرباط أوامر بالخروج من العاصمة والرجوع لمقر إقامتهم .

وفي يوم ٢٢ يناير أصدرت الإقامة العامة بلاغاً رسمياً نشرته الصحف الفرنسية تعلن اتفاق الإقامة العامة مع جلالة الملك على إنجاز كثير من الإصلاحات التي تزيد في تقدم المغرب وازدهاره في دائرة الصداقة الفرنسية المغربية .

وقام الولاة الفرنسيون المحليون باستدعاء الأعيان ومعاتبتهم على تضامنهم مع الحزب في طلب الاستقلال ، وأوقف أثناء هذا العتاب عديد منهم (عراكش وآسفي ووجدة) ومع ذلك فقد استمر الشعب في هدوءه .

وقد توقع الكل أن حركة القمع العام ستبتدىء ، ولكنه ظل يتساءل عن الأسباب التي ستبرر بها الحماية عملها ، وقد وقعت كل المظاهرات أثناء تقديم الميثاق الوطني وأثناء تأييده في كامل الهدوء والسلام .

ولكن الاستعمار الفرنسي لا يعدم سبباً ؛ فقد ادعى أن الحركة الاستقلالية مؤيدة ومشجعة من طرف المحور الذي يريد خلق صعوبات لجيوش الحلفاء ، وهكذا بعد بضع ساعات من إعلان الميثاق ما سيحلى المفوض الوطني في الخارجية الفرنسية في خطاب بمذيع الجزائر قبول اللجنة الفرنسية للتحرير الرطني مشروع إصلاح مستعجل بالمغرب كان الولاة العسكريون (مساء ٢٨ يناير) يقبضون على ١٨ مسيراً من رجال الحركة الاستقلالية متهمين لهم باتصالات مع العدو ، وكان في مقدمة هؤلاء المعتقلين الأمين للعام للحزب الحاج أحمد بلافريج ومحمد اليزيدي عضو اللجنة التنفيذية .

ومنذ الساعة الأولى من صباح يوم ١٩ يناير عرف المغرب كله نبأ اعتقال الأمين العام وغيره من قادة الحزب ، فعم الاستياء ووقع إضراب عام شامل في سائر المدن المغربية .

وفي الرباط احتشد الشعب في ساحة القصر الملكي للاحتجاج على هذه التدابير والمطالبة بتحرير الزعماء المعتقلين ، وبعد ما عجز مدير الشؤون السياسية الفرنسية عن تشييت المتظاهرين أطلق سراح الأستاذ اليزيدي وسمح له بالدخول للقصر الملكي حيث تفاوض مع جلالة الملك ، ثم طلب من الجمهور أن يفترقوا مؤكداً لهم اهتمام جلالة الملك بالقضية ، وقد استجاب الجمهور لنداء الزعيم اليزيدي الذي لم يكن معبراً إلا عن خطة الحزب التي ترى وجوب عدم إعطاء الولاة الفرنسيين أي مبرر لما يرتكبونه من غطرسة وعسف .

ولكن مع ذلك وقع قتل أوربي بمدخل القصر الملكي قتله بعض المتظاهرين الذين هاجتهم كلمة صدرت من المقتول ضد المغاربة . ولما وصل المتظاهرون لباب المدينة اندفعت نحوهم كوكبة من الجندرمة

المشاة برئاسة الضابط أرابيير فحرت مشادة بين الفريقين ، وأمدت الجندرمية
 كوكبة من طابور الجنرال لوكلير ، فتجى المتظاهرون عن شارع دار المخزن ،
 واتجهوا نحو حي الإقامة العامة عن طريق الناحية المدنية ، فهاجمهم الجيش ،
 فتجزوا نحو باب بويبة وباب شالة ، فأرسلت السلطات العسكرية الأمر لمركز
 الجندرمية بباب شالة بالانضمام للكوكبة المقاتلة ، فاضطر المتظاهرون للتجمع
 والدفاع عن أنفسهم ، فأمطروا الجندرمية وابلا من الحجارة ، واستطاعوا أن
 يخترقوا بذلك سد الحصار ، ثم هاجمهم متصرف البوليس فدروه وانتزعوا
 مسدسه وقتلوه به ، وقد أصابت الحجارة غير الجندرمية مسمو بيترى سكرتير الغرفة
 التجارية الفرنسية .

وفي الساعة الثالثة والنصف من اليوم نفسه أرسلت الإقامة العامة نجدة من
 الخيالة (الصبائحية) حيث استطاعت بعد صراع عنيف دام ساعتين أن تحتل
 باب المدينة . وقد كانت قائمة الخسائر الفرنسية كما يلي : —

٢ اثنان مدنيان هما بيترى ورولومن رجال الإدارة .
 ١ متصرف بوليس من صاحبي الدراجات النارية .
 ٣ بريجادي واحد ، وصف بريجادي ، ومتصرف بوليس جرحوا
 جرحاً شديداً .
 ٧ رئيس الكوكبة القومندان أرابيير ، والاجودان شاف ، والاجودان ،
 والماريشال ديولوجيه ، وثلاثة من الجندرمية جرحوا في رؤوسهم ضرباً بالحجارة .
 أما المتظاهرون المغاربة فقد قتل منهم ستة ، وجرح ستون .

وفي عشية النهار احتشدت المدينة كلها لدفن شهداء الوطنيين في جومن
 الألم والأسى ، وقد شاركت المرأة المغربية في هذه المظاهرات الوطنية مشاركة
 عملية كبرى . أما الولاة الفرنسيون فقد انتهزوا فرصة الليل والتجاء الأهالي لمضاجهم ،

فحشدوا جيوشاً جرارة لمحاصرة الأحياء الإسلامية ، والاستعداد لقمع أشد وأقسى
وما استيقظ الناس في الصباح حتى وجدوا المدفعية والمصفحات تحاصر سائر
الطرق المهمة وتعزل بعضها عن بعض ، وتمنع الناس من المرور ، فأففلت المدينة ،
وهاج الجمهور ، واضطرت السلطة لاستدعاء بعض الزعماء الذين كانوا لم يعتقلوا
بعد ، واستعانت بهم في تهدئة الجو بعد ما بدأت تسحب حصارها ، ولكن
هذا الانسحاب لم يطل حتى عاد مرة ثانية ، وانتشرت فرق الجيش في سائر
الأرقة حيث بدأت تعتقل الجمهور جماعات ، وأخذ الجيش يعتدى على مختلف
المرأة رجالاً ونساءً وأطفالاً وشيوخاً وشباناً ، وقد حكمت السلطة العسكرية حينئذ
وبلا محاكمة على ثمانمئة شخص ، وبعقاب يتراوح بين ثلاثة أشهر وعامين ،
وعومل هؤلاء المسجونون بقساوة شديدة أدت إلى موت عديد من بينهم .

وانطلقت أيدي الجند في المدينة بالسلب والنهب والضرب ، فلم يبق سوق
ولا قهوة ولا منظمة مغربية إلا هوجمت واعتدى على أصحابها ، واعتقل من
بينهم عدد كبير أيضاً .

وتحت ستار البعث عن المجرمين وتفقيش المنازل للعشور على مستودعات
السلاح والمواد العسكرية التي جلبها الوطنيون (بزعمهم) هوجمت العائلات
وتسرب الجنود الفرنسيون لبيوت المفاربه ينهبون ما بها من مال وعتاد .

وفي أثناء هذا كله قطعت كل المواصلات التليفونية ، ونزع الاشتراك من
كثير من المعروفين بأفكارهم الوطنية ، كما حوصرت منازل بعض رجال الحركة
وعزلات عن أن يتصل بها أحد .

وقد استمرت هذه الحالة ثلاثة أيام ، ولم تنته إلا بسبب طارئ غير مقصود
ذلك أن شاباً موظفاً بالقنصلية العامة الأمريكية بالرباط اعتقله الجند ، وضربه
ومزق أوراقه الرسمية ، فاحتج الممثل الأمريكي واضطر الفرنسيون إلى إعطاء
أوامر لإنهاء التعرض للناس وضربهم .

وفي فاس العاصمة الفكرية للمغرب نظمت عدة مظاهرات خطيرة للاحتجاج

على اعتقال الزعماء وتدابير الولاية الفرنسيين ، وقد مرت مظاهرات فاس السامية يوم ٢٩ دون أن تقوم الإدارة نحوها برد فعل ما ، اسكن لم يحن الغدحتي أوقف جميع أقطاب الحركة البارزين بالمدينة من أساتذة ومحامين وأطباء ، واستأنف الأهالي التظاهر بأشد مما كان عليه من قبل ، ومع ذلك فإن الاصطدام الكامل بين المتظاهرين والجيش لم يقع إلا يوم ٣١ يناير ، وقد اشتمهد في هذا اليوم ستون وطنياً ، وجرح نحو المائة ، وسجن ألفا شخص ، وهاجم الوطنيون حصن (تامدرت) الذي يربط فيه الجيش السنغالي ، وكذلك حومة الدوح .

وفي فاتح فبراير وقعت معركة عنيفة بين الوطنيين والجيش السنغالي الذي لم يستطع أن يقتحم باب أبي الجنود للوصول للمدينة الإسلامية ، وفي مساء اليوم الثاني قتل المتظاهرون جندياً سنغالياً ، فأدى الأمر إلى اشتداد العراك ، ثم حدث أن قتل الوطنيون المحتشدون بالمسجد القروي جاسوساً مغربياً وصلت به الجراءة إلى تسجيل أسماء بعض الخطباء داخل المسجد ، فذبحه مجهول بسكين ، فكلبت السلطة واشتدت على الشعب ، واسكن شدتها لم تزد الوطنيين الفاسيين إلا حماسة وإقداماً ، وقد استمرت المقاومة والاصطدام بين أهالي فاس والجيش أسبوعين كاملين عمدت بهما الإدارة الفرنسية إلى أشد أساليب الطغيان ؛ ذلك أنها حاصرت الأحياء الأهلية وعزلت بعضها عن بعض ، وقطعت تيار الكهرباء وثار الماء الذي يمون السكان ، كما منعت عنهم حصص المون المخصصة لهم ، وهكذا أصبح المغاربة محرومين من كل المواد الضرورية للحياة .

ولكن المدافعين اليقظين عن الحرية المغربية لم يغلبوا ، بل كانت هذه التدابير الوحشية فرصة لإظهار روح التضامن الموجود الذي يوحد سائر طبقات الشعب المحتاجة وسرعان ما تكون من أعضاء الحزب لجنة الاغاثة ، ووضع المحاطون من الأغنياء كل ما كان في خزائهم تحت تصرفها حيث قامت بتنظيمه وإحصائه وتوزيعه على الطبقة الأكثر احتياجاً ، وبما أن الأحياء محتلة بالجنود ومعزول بعضها عن بعض فقد وقع التوزيع بطريق (الجو) ؛ إذ أصبحت سطوح

المدينة الفاسية خير وسيلة للاتصال ، وبالطبع فإن هذه الروح زادت أعصاب الفرنسيين توتراً ، فوجه الجنرال سوفران حاكم الناحية الفاسية إنذاراً أخيراً للمدينة يحذر فيها من الاستمرار في الاضطراب الذي دام أسبوعين ، ويهدد بإعطاء أوامر للجنود بعدم احترام الأماكن المقدسة ، وبما أن الشعب لا يريد المساس بمقدساته فقد قرر الوطنيون رفع الإضراب .

وفي يوم ٤ من الشهر أخبرت لجنة العلماء التي كانت تحاول تهدئة الخواطر الجنرال حاكم الناحية بأنها متضامنة مع الزعماء المعتقلين ، وأنها تطلب قبل كل شيء إطلاق سراح المسجونين ، وكان للشيخ محمد بن عبد الرحمن العراقي موقف جليل نسجله له بمداد الفخر ، وقد وقع القبض على هذه اللجنة وغيرها من علماء الجامعة القروية وطلبها .

وفي يوم ٨ من الشهر نفسه وقع اعتقال ثلاثمائة شخص من المتظاهرين الذين اجتمعوا بمسجد الرصيف .

وأثناء الحوادث الأولى مساء يوم ٣٢ يناير بينما كان الوطنيون ينظمون دفن شهدائهم أمر الجنرال سوفران الجيش بمحاصرة المقبرة العمومية للحيلولة بينهم وبين دفن الضحايا خشية من أن يصبح مقرهم موطناً لحجّ وطني وقداسة قومية ودليلاً ساطعاً على فظائع أعمال الاستعمار الفرنسي ، وقد رفض رجال المقاومة الفاسية أن ينفذوا أوامر الجيش ، واستمروا في حفر المقابر ، فخل الجنرال سوفران صحبة الكولونيل سلاتني را كبين على مصفحة بالمقبرة ، وأصدر أمره للجيش برد التراب على الحفائر ، وبعد ما نفذ الجيش أمر الجنرال حجز هذا الأخير جثث الشهداء ووضعهم في مستودع بمسجد الأندلس تحت الحراسة العسكرية ، لكن أبطال الوطنية المغربية لم ينهزموا فقد ذهبت فرق الكشافة الوطنية بالليل وتسربت من السطوح إلى داخل مسجد الأندلس ونقلت جثث الشهداء من سطح إلى سطح ، ولم تمض ساعة حتى كانت أجسامهم في قبورها التي ظلت سراً مكتوماً عن الاستعلامات الفرنسية .

كان الكفاح على أشده ولكنه لم يذهل فرع لجنة الدعاية التابعة للحزب بفاس عن القيام بواجبها ، بل كانت توزع في المدينة الأوربية عدة مناشير باللغات الأوربية موجهة لتنوير الرأي العام الأجنبي ضد فظائع رجال الحماية ، وقد وزع الفرع يوم أول فبراير منشوراً يشرح الحالة كما هي ، ويبين أحقية المطالب المغربية ، وفي يوم ٩ من الشهر نفسه وزع بياناً تحت عنوان « حضارة أم وحشية » شرح فيه أعمال الجيش الفرنسي وفضائعه ، وفي فاتح مارس وزع أيضاً بياناً يشرح أنواع الخيانة التي ارتكبتها الولاة الفرنسيون ضد العهود التي قطعها فرنسا على نفسها للمغرب .

وفي مدينة سلا وقع نفس ما وقع بالرباط وفاس ، وأسفرت النتيجة عن ٩٩ قتيلاً وعديد من الجرحى ، وثلاثمائة سجين ، كما وقع الحكم بالإعدام على أحد تلامذة الليسيه البالغ من السن سبعة عشر عاماً ، وقد خصصت (محلة جارنييه) لاعتقال هؤلاء الوطنيين المتحمسين . أما في الرباط فقد أصدرت المحكمة الجنائية الفرنسية ١٤ حكماً بالإعدام ، وقع تنفيذ ٤ منها يوم ٧ مارس ليلة عيد المولد النبوي الشريف ليستمر المغاربة في حزنهم العميق في هذا اليوم السعيد .

وأما الدار البيضاء فقد أضربت أسواقها ومعالمها وعمال مرصاتها يوم ٣٠ يناير ، فاحتلت الجيوش سائر الأحياء ، وساقط إليها أحدث أنواع الدبابات والسيارات المصفحة ، وأطلقت النار على المغاربة العزل ، وقتل عجوز في سن السبعين ، وجرح ثلاثة من الشبان ، واعتقل عديد من الأفراد الذين أطلق سراحهم بعد بضعة أيام بعد تعذيب كاد يودي بحياتهم ، كما طرد تلامذة الليسيه الفرنسي المغاربة الذين شاركوا في الإضراب . وهكذا عم الإرهاب سائر نواحي البلاد ، وأصبحت حالة الحرب قائمة في أهم المدن المغربية ، وقد أدى كبر الإذاعة بها إلى إغلاق جميع المدارس الابتدائية المغربية وثلاث مدارس ثانوية إسلامية من الأربع الموجودة في سائر

المغرب ، وأقفل معهد جسوس المؤسسة الحرة التي أسسها الأستاذ أحمد بلافريج بعد أن احتلها الجيش وحاصر أبنائها الصغار وجوعهم يومين قبل أن يبعثهم تدريجاً إلى عائلاتهم ، كما طرد طلبة اللبسيات الفرنسية وطلبة معهد الدروس العليا المغربية ، وأما المدرسة الثانوية بأزرو التي أسست ليطبق على أبنائها نظام السياسة البربرية فقد أقفلت وسجن أغلب تلامذتها من أجل تضامنهم مع إخوانهم وإعطائهم الدليل العملي على فشل السياسة البربرية ، وفي إيفران عزل مدير المدرسة المغربي ، ثم أرسل للسجن ، وأخيراً أقفلت جامعة القرويين وسجن مديرها وثلاثة من أعضاء مجلسها الأعلى العلمي ، ثم نفوا ، وقد طلت الدراسة في القرويين غير منتظمة مدة ثلاثة أعوام .

أما في الناحية الإدارية المغربية فينبغي أن نذكر الاستفتاء الذي أجبر عليه صاحب المعالي وزير العدل المصلح الكبير السيد محمد بن العربي العلوي الذي أبعده إلى الصحراء ، وكذلك صاحب السعادة وزير المعارف السيد أحمد بركاش باشا أزمور سابقاً الذي فرضت عليه الإقامة الإجمالية ، وكل من صاحبي السعادة باشا (محافظة) العاصمة الرباطية وخليفته .

ومن جهة أخرى فإن سائر الموظفين الذين أمضوا تضامنهم مع الحزب في ميثاق الاستقلال عزلوا أو أوقفوا لآماد مختلفة ، ومن بينهم أساتذة المعهد الملكي وقاضيان من المحكمة العليا ، وأربعة من سكرتيري الدولة الشريفة ، وعديد من موظفي المالية والأملاك المخزنية والتعليم والمواصلات والبوليس ، وغيرها من المصالح .

وفي الجنوب المغربي عزل ثلاثة من القواد لتأييدهم حركة الاستقلال المغربي وفي فاس اتهم عشرون شخصاً من أعيان الصنائع بمشاركتهم في ذبح الجاسوس فخكم عليهم بالإعدام ، ثم أبدل بالأشغال الشاقة المؤبدة ، وقد مات خمسة منهم حتى الآن تحت التعذيب في سجن القنيطرة .

أما الوطنيون المتهمون بالاتصال بالأجانب ظلماً وعدواناً فقد نكل بهم

أشد التنكيل ، وارتكب معهم من الفظائع ما لم نعلم به حتى دوائر الجستابو الألمانية ، ومع ذلك فإن المحاكم لم تستطع إدانتهم ، وظهر أن معاملتهم كانت من طرف الإدارة الفرنسية بالاتفاق مع الولاة العسكريين ، أما المحاكم فكانت تنتظر إثبات شيء ضداً عليهم ، ولسكنها اضطرت إلى تقرير براءتهم ، وقد أطلق سراحهم جميعاً إلا الأستاذ بلافريج الذي أبعده إلى جزيرة كورسيكا .

وإنه لمن الإنصاف أن ننوه بالصبر والثبات والشجاعة التي ظهر بها كل من الإخوان أحمد مكوار وعبد العزيز ابن إدريس والهاشمي الفيلاي وإبراهيم الكتاني ورشيد الدراقوي فقد استحقوا جميعاً شكر الوطن وتقدير المواطنين . وفي أواخر ديسمبر سنة ١٩٤٤ أشعرت إدارة المعارف آباء التلامذة الموجودين بالمدارس العربية الفرنسية بأنهم سيحاولون جميعاً على المجالس التأديبية لطرده كل من يثبت عليه المشاركة في حوادث يناير وما بعدها ، فنظم التلامذة في سائر المدارس المغربية حركة مقاومة عظيمة نسقوها بمجالس محلية تخضع لمجلس مركزي بالرباط ، وأذاعوا عدة بيانات ونشرات ، ورفعوا احتجاجات ومذكرات ، وقاموا باضرابات اضطرت معها الإدارة في النهاية للعدول عن رأيها وإعادة فتح المدارس المقلدة وترك التلامذة هائثين .

وهكذا خطا (حزب الاستقلال) بالحركة الوطنية خطوة عظيمة وحدث الأمة بأمرها ، وبعثت في نفوس الكل وعياً قومياً أعجب به الجميع . ونحن لا نستطيع أن نحصر هنا نتائج الحوادث التي وقعت في هذه الأيام الجيدة ولكن يمكن أن نسجل النقاط الآتية :

- ١ - أن عشرات الوطنيين قتلوا في أثناء المظاهرات .
- ٢ - أن أكثر من خمسة آلاف قد سجنوا ، وأن الذين نقلوا منهم لمحلة جازنيميه وشاسور لاقوا من التنكيل والتعذيب ما لاقاه المحتلون الأوربيون من الجستابو .
- ٣ - أن عدداً من الشباب حكم عليهم بالإعدام ، ونفذ فيهم صبيحة

عيد المولد النبوي ، وأن عشرات من الوطنيين حكم عليهم بالأشغال الشاقة بصفة مؤبدة .

٤ - أن المدارس الثانوية بقيت مغلقة طيلة عام كامل ، كما بقيت المدارس

الابتدائية في مدن كثيرة لمدة ثلاثة أشهر ، وأن جامعة القرويين التي نفي

مديرها وعديد من رجالها بقيت غير منتظمة لمدة ثلاثة أعوام .

٥ - أن عديداً من المثقفين المغاربة اعتقلوا تحكماً في السجون العسكرية

شهوراً عديدة بـ برج النور ، ثم نقلوا لمحلة تتويب بالعاذر (قرب الجديدة) .

٦ - أن وزيرين مغربيين عزلوا من مناصبهما ووضعوا في إقامة إجبارية .

٧ - أن عديداً من الموظفين عزلوا دون محاكمة ولا فتح ملف ... الخ

* * *

والخلاصة أن الحوادث التي أعقبت يوم ١١ يناير تجعلنا نستنتج في غاية

الانتباه ، أن التضحية العظيمة التي قبل الشعب تقديمها من تلقاء نفسه في سبيل

القضية المغربية تدل على القوة الشعبية التي يتمتع بها (حزب الاستقلال) ،

وأن التدابير التي اتخذتها الإقامة العامة ضداً على المواطنين قضت إلى حد بعيد

على السمعة الفرنسية لا في المغرب فقط بل لحقتها في سائر العالم العربي ، وبالعكس

فإن كل التهم التي حاولت الإدارة الفرنسية أن تلصقها بأقطاب الحركة

الاستقلالية لم تمسهم بسوء ، بل قضت هي نفسها ببراءة (الحزب الوطني)

و (حزب الاستقلال) من بعده ونُبل الغاية التي يعمل لها رجالها الأوفياء الذين

لا يهمهم إلا أن تتحرر بلادهم ، ويسعد أبنائهم في ظل السلم والقوت والحريّة .

وإن كان الحزب قد خرج من هذه المعركة متعباً فقد خرج كذلك

منتصراً أشد أنواع الانتصار ؛ لأن الحركة بلغت من الانتشار والذيعوع إلى درجة

لم تبلغها قط قبل هذا العهد ، كما أن وجود الشهداء في سائر الأوساط علم الشعب

معنى التضحية الحقيقية ، وأذواق الجمهور لذة الكفاح من أجل الاستقلال الذي

يصبو إليه ، وكثرة الضغط والمراقبة وامتلاء السجون ووفرة الضحايا ، كل ذلك

لم يمنع الحزب من الاستمرار في العمل .

وقد كان في مقدمة ما قام به تنظيمه على شكل شبیه بنظام الحزب الوطني ، إذا استثنينا بعض التفاصيل الراجعة لصفات الناخب والمنتخب في هيئات الحزب الرئيسية ؛ فإن الحزب الوطني كان يعطى هذا الحق لكل منخرط في الحزب ، ولكن حزب الاستقلال قسم المنخرطين إلى قسمين ، مسيرين وهم الذين ينتخبون وينتخبون ولهم شروط خاصة لا بد من توفرها ، وأنصار وهم من عداهم ، ويمكن لكل نصير أن يترقى لدرجة مسير إذا ثبت استعداده وكفايته ، وقد عوض اسم (المجلس الوطني) باسم (المجلس الأعلى للحزب) ، وأحدثت هيئة عليا تابعة للجنة التنفيذية يرجع إليها المشغولون الذين يشقون الأنصار ثقافة وطنية ، وهم المسؤولون عن الحالة المعنوية والروحية في الحزب .

على أن ظروف البلاد والإرهاق الدائم بها يمنعا من أن نتخذ نظاماً ديمقراطياً مستقراً بكل معنى الكلمة ، ولذلك فإن الاستقلاليين يقدرون الحالة ويتبادلون المسؤوليات والتضامن في العمل مؤمنين بأن إخلاص الكل وانسجام العقيدة مغن عن كثير من الشكليات التي لا تسمح ظروفنا الحالية بها . أما في الناحية الاجتماعية فإن الحزب لم يتأخر عن استئناف نشاطه ولا سيما في ميدان التعليم الذي سنرى مقدار الجهود التي يبذلها في إذاعته والعمل على تنشيط مدارس وطلبته ، مساعداً بذلك جلالة مولانا الملك الذي يرجع له الفضل الأول في هذه النهضة العالمية التي أخذت تزداد بعناية جلالته كل يوم نشاطاً وازدهاراً .

تضامن سواء

على أن هذا لا يعني أبداً أن الحزب يمرض الإصلاح من أجله ، ولكن

يعتبر هذا الإصلاح نشاطاً داخلياً يوجب وحكومتهم ، وذلك طلب

مبدأ الاستقلال من جلالة الملك أن يرمي مسائل الإصلاح بعنايته ، وهذا

يعمل جلالة الملك لاستخراج بعض الحق ويطلب من الحزب لتبنيها

معارضة سياسة الإصلاحات

منذ حوادث الاستقلال أصبحت سياسة الحركة الوطنية معارضة كل ما تسميه الإقامة العامة بالإصلاحات ، أو بصفة أوضح أصبح الحزب معارضاً كل المعارضة لسياسة التعاون مع الإقامة على أى شىء يقع في دائرة الحماية وتحت توجيهها والحقيقة أن التجربة دللتنا على أن الإصلاحات التي تضعها الإقامة ليست إلا شيئاً خيالياً لا مصداق له ، أو أنها في العمق محض محاولات جديدة لغصب البقية الباقية من مظاهر السيادة المغربية أو التراث الوطني ، والحزب يرى أن الخلاف بيننا وبين فرنسا خلاف أصلي ليس محله التفرعات الخاصة التي يختلف الجدل حولها باختلاف ما تنبئ عليه من أساس ، وهو يرى أن نقطة مهمة لا بد من وجودها ليكون الإصلاح إصلاحاً بالمعنى الصحيح ؛ تلك هي امتلاك الوطنيين المغاربة لتوجيه هذه الإصلاحات ؛ لأنه ما دامت الدولة المحتلة هي التي توجه وتقرح ما تريده من إصلاح فهي لا تنفك تفكر وتنجز على أساس مسلم عندها وهو توجيه المغرب نحو الإدماج في فرنسا أو على الأقل نحو حكم ذاتي في دائرة الاتحاد الفرنسي ، وهذا ما يختلف تماماً عن الناحية التي يؤمها الوطنيون والتي يريدون أن يضعوا الشعب في اتجاهها وهي ناحية الاستقلال التام ، والانضمام إلى الجامعة العربية ، وتقديم التضامن مع الشعوب العربية على كل تضامن سواه .

على أن هذا لا يعني أبداً أن الحزب يعارض الإصلاح من أصله ، ولكن يعتبر هذا الإصلاح مسألة داخلية ترجع للمقاربة وحكومتهم ، ولذلك طاب ميثاق الاستقلال من جلالة الملك أن يرعى مسائل الإصلاح بعنايته ، وحينما يصل جلالة الملك لاستخراج بعض الحق ويطلب من الحزب المساعدة الفنية

على إنجازها فإن رجال الحزب لا يتأخرون أبداً عن تلبية دعوة مليكهم متعاونين معه على تحقيق إصلاحاته الكريمة ، كما فعلوه في اللجنة الملكية التي وضعت

ميثاق التعليم المغربي .

والإقامة العامة التي تدعى أن لها وحدها الحق في اقتراح ما تراه مفيداً للمغرب من مشروعات إصلاحية طبق معاهدة الحماية يعتبرها الحزب متطاولة على حقوق السيادة المغربية ، ولذلك فهو لا يقبل معها أي تعاون في دائرة النظام الحاضر ، ولكنه لا يرفض الإصلاحات التي تقترحها على جلالة الملك إذا لم تكن منافية في حقيقتها وفي أسلوب عرضها لما تقتضيه هذه السيادة ، وإن كان

لا يعترف لها أبداً بأحقية هذا العرض الذي تدعيه لنفسها .

وأخيراً فإن الحزب يرى من ضياع الوقت أن يصرف جهوده في مطالبة الحماية بشؤون جزئية ، ويفضل أن يبذل نشاطه وتضحيات أنصاره في خدمة المسألة العامة التي في حلها مفتاح كل المسائل الجزئية ونجاحها ، وسنرى أنه يمشي للإصلاح بطريقة مباشرة بإنجازه كل ما يمكن إنجازه من مدارس ومعاهد وشركات وصرا كز إسعاف وغير ذلك من الأشياء التي يرى أن تطبيقها الفعلي هو خير

ضمان للوصول إليها .

وهذه السياسة التي اتبعها الحزب هي عين الإيجاب لأنها هي التي تحقق آمال الأمة ورغباتها ، أما سياسة المراحل والتفاوض في الجزئيات فهي سياسة أثبتت التجربة سلبيتها عملياً ، لأنها لم تؤد إلى نتيجة واضحة لا في المغرب ولا في الجزائر وتونس ، ولذلك فمن العبث بل من الإجرام المضي فيها بعد ظهور فشلها .

إصلاحات مسيو جبريال بيو :

بمجرد ما مرت بضعة أيام على حوادث الاستقلال أعلن المسيو جبريال بيو مقيم فرنسا العام بالمغرب عزمه على إدخال إصلاحات عميقة في البلاد ، ثم جاء مسيو ماسيجلي مفوض الخارجية في اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني للرباط

ليطمئن جلالته الملك على قبول فرنسا لتنفيذ هذه الإصلاحات .
 وفي يوم ٢٢ مارس سنة ١٩٤٤ ترأس المقيم العام مجلس الاستشارة للشؤون
 الإدارية ، وفي يوم ٢٤ منه ترأس لجنة التأمين والفلاحة واليد العاملة ، وفي يوم
 ٢٥ مارس ترأس لجنة العدالة ، وكان الصدر الأعظم من الحاضرين في كل
 هذه اللجان .
 وقد قررت لجنة الفلاحة تأسيس الملك العائلي الذي لا يفوت ، كما قررت
 لجنة الشؤون الإدارية المساواة بين المغاربة والفرنسيين في الوظائف العامة .
 وفي لجنة العدالة حصل نقاش قوي بين الأعضاء الفرنسيين والأعضاء
 المغاربة ، إذ أراد الفرنسيون إدخال المغاربة في اختصاص المحاكم الفرنسية ،
 فعارض المغاربة ذلك ، كما رفض ممثلو الحكومة الشريفة الموافقة عليه بالإجماع ،
 أما لجنة التعليم فقد قررت استمرار اللغة الفرنسية في جانب العربية ،
 وفتح أبواب اللسيمات الفرنسية للأبناء المسلمين ، وتأسيس عدد كاف من
 المدارس الابتدائية للأهالي .

وقد نلخص ميسو بيو أعمال المجلس في خطابه الختامي حين قال :
 « في هذا اليوم الذي يحتفل فيه المغاربة بعيد الأضحى أجدني سعيداً حين
 أعلن أنه باقتراح من حكومة الجمهورية الفرنسية وافق جلالته الملك على مجموع
 تدابير سيكون لها أثر تاريخي في تطور المملكة الشريفة » وبعد ما نوه بالجهود
 الذي بذلته اللجان الفنية قال : « إن اهتمام حكومة الحماية (كذا) كان موجهاً
 إلى ثلاث نواحي :

- ١ - أن تسمح للمغرب بالتوجه تدريجياً إلى شكل الحكومة التي تتمتع
 بها الدول العصرية .
- ٢ - أن تعطيه الانتخابية القادرة على مواصلة هذا التطور .
- ٣ - أن ترفع مستوى مجموع الشعب وبالخصوص الفلاح الذي يكون
 أغلبية السكان الساحقة »

ثم أخذ المقيم يشرح هذا الإصلاح فبين أن قضية العدالة وجدت صعوبات كبيرة لأن فصل السلطات عن بعضها خلق أوربي من الصعب تطبيقه - بزعمه - في البلاد الإسلامية دفعة واحدة ، ولذلك فإن مراحل الانتقال ضرورية في الموضوع إلى حد أن هذا الإصلاح البسيط نفسه سيكون أولاً موضع تجربة في بعض المدن الكبرى ، وإلتام العمل فقد أتمست لجنة لتحرير قانون العقوبات ...

ثم نبه المقيم إلى أن عصرية المحاكم تستدعي تكوين قضاة عصريين ، ولذلك فقد اهتمت بما يرجع لاستخدام نخبة البلاد التي فتحت الحكومة في وجوهها عدة إدارات منظمة على النهج الأوربي ، (المالية ، والأشغال العامة ، والاقتصاد) ، كما سمحت بمساواتهم في الأجور مع الموظفين الفرنسيين الذين من طبقتهم (يعني في أصل الرواتب ، أما الفوارق الاستعمارية فلا تزال قائمة) ، ولكن تكثير عدد هذه النخبة متوقف على إعدادها ، ولذلك فإن تيسير التعليم وتكثير المدارس مما رأته الإقامة ضروريا لتحقيق أهدافها .

ثم ختم المقيم خطابه بالحديث عن ضرورة الاهتمام بالفلاح وتحسين حالته ، وعن إقرار الملك العائلي غير المفوت ، وتأسيس مجلس أعلى للاقتصاد الفلاحي الذي يهتم بتطبيق برامج (البايسانه)

هذه هي الإصلاحات التي اعتبرتها الإقامة العامة تدبيراً من شأنه أن يخفف وطأة المقاومة المغربية ، وقبل أن نشرح وجهة نظر الأمة فيها نشير إلى أنها لم تطبق بالمرّة ، وما طبق منها حرف تحريفاً جعله عديم القيمة ، فقانون العقوبات لحد الآن لم يصدر ولم يوضع ، والملك العائلي حرف تطبيقه إلى حد جعل مصلحته معدومة أو قليلة الفائدة .

حزب الاستقلال بحبيب السبوي :

ولذلك فقد اضطر (حزب الاستقلال) ليشرح بتدقيق ما يطلبه الشعب المغربي منذ ١١ يناير سنة ١٩٤٤ مبيناً أن الشرط الضروري (Sine qua no) لكل تفاهم هو تحرير السيادة المغربية ، وأن كل تعاون قبل إكمال هذا الشرط غير مقبول .

وقد أذاع الحزب رده على ادعاءات المقيم العام في بيان وزعه على الجمهور ، ومما جاء فيه :

« فالإقامة العامة أعلنت بعد الحوادث المؤلمة تأسيس أربع لجان يوم ١٦ مارس سنة ١٩٤٤ ، ولكن بالأسف إذا نحن أغفلنا الجمل المعسولة التي يحتوي عليها البيان المقيمى والتحفظات العديدة التي تحصرها وتجعلها غير قابلة للتنفيذ وجدنا هذه التعبيرات مجرد كيات في غير محلها ؛ لأنها لا تهتم بحل عميق للأزمة المغربية بقدر ما تهتم بخلق جو غامض يفيد في استمرار سياسة التخدير والتهديئة المتبعة حتى الآن .

« وبعد فإن الطبقة المتنورة في المغرب لم تعر أدنى التفات لقرار المقيم العام الصادر في ١٦ مارس سنة ١٩٤٤ لأنها تعرف عن طريق التجربة أنه لا يمكن انتظار شيء مهم من اللجان الرسمية التي هي وسيلة تقليدية لقهر جميع مشروعات الإصلاح الحقيقي .

« ولكن بما أن هذه الإصلاحات نتيجة بحث استمر ستة أشهر فيجب أن ندرسها وننقدها بكل إخلاص :

العربية :

« يمثل تنظيم العدالة الشريفة كجزء من الإدارة العامة هذين الصفتين المزدوجتين : تبلور نظام عتيق قضى عليه وغير عن شكله ، والسكوت أمام

المتصرف الفرنسي أو المراقب الذي يتحكم فيه كيف يشاء تحت ستار الرئيس
المغربى الصورى الذي يختار عادة من بين الأميين الطماعين الذين لا يقبلون
هذه السلطة الوهمية إلا ليجدوا وسيلة لاختلاس محكومهم .

«والسلطة السياسية التي من شأنها أن تقوى مركز الرئيس المغربى وتساعد
على العمل بضحي بها المراقب الفرنسى مقابل غض هذا المراقب الطرف عنه
لقضاء مآربه الشخصية ، ويستفحل خضوع هؤلاء الرؤساء بفقدان قانون
المقوبات الذى يجعل المراقب يحكم كما يريد .

« ويعتبر كل باشا وكل قائد رئيساً مطلق النفوذ على مرؤوسيه ، ومن الطبيعى
أن يتحكم كيف يشاء فليس ملزماً بالبحث ولا بدراسة موضوع الملفات ولا بحق
الدفاع ولا حرية جلب المحامين ، وكل ما هو من شأن العدالة يمكن أن يحذف
أو يهدم برسالة من الحاكم الفرنسى أو بدقة تيليفون ، وكل يتماص الولاية (برسالة
الطابع) مدعين تنفيذ أوامر الحكومة العليا .

« فجموع هذه الحالة هو الذى كان يجب أن تدرسه لجنة العدل لأجل
تقرير وسائل تحسينها :

١ — تأسست لجنة القانون لتحرير قانون العقوبات فيجب أن نسجل أنه
منذ صدور القرار المقيمى لم تجتمع هذه اللجنة إلا مرة واحدة ، هى اجتماعها
التأسيسى .

٢ — أما اللجنة الاستشارية للعدل فقد كلفت بدراسة مسألة فصل
السلطات ، هذا الفصل الذى يمكننا أن نؤكد وجوده فى الشريعة الإسلامية قبل
أن يعرفه المشرعون الأوربيون ، على خلاف ما زعمته الإقامه ؛ إذ الواقع أن
القانون الإسلامى العام يقضى بأن القاضي يستمد سلطته من الشريعة مباشرة ،
ويتمتع بكامل الاستقلال عن السلطة التنفيذية التى لا تدخل إلا فى شأن توليته
«ولسكن اللجنة قد حصرت فصل السلطات فى الشؤون المدنية والتجارية ،
كما قررت الاقتصار فى التطبيق على المدن الكبرى ، واختصاص الباشا والقائد

الجنائي الذي يعتبر أشد فظائع النظام الحاضر بقي كما هو ، وهذا التحديد يزيل كل أهمية للإصلاح ؛ لأن القاضي الذي يمكنه أن يفعل بالشخص كل ما يشاء يمكنه دائماً عن طريق هذا الحق أن يتحكم في ذلك أيضاً ، ولقد قال منتسكيو الكبير : (ليس هنالك حرية إذا لم تفصل قوات الحكم عن قوة التنفيذ والتشريع ؛ لأنها إذا انضمت إلى السلطة التشريعية أصبح القاضي مشرعاً ؛ فإذا انضمت إلى السلطة التنفيذية أصبح القاضي قادراً على الظلم)

« فأغراض واضعي الإصلاح المقيمي إذن واضحة ، فهم يهتمون بالمحافظة على الوسائل التي تسهل عليهم دوام النظام بطريق القوة ، وإجبار الشعب على الطاعة عن سبيل الإرهاق أكثر مما يهتمون بادخال تحسينات على القضاء المغربي ، وعليه فاتقاء التحكم بتحديد سلطة القاضي ، وإعطاء هذا الأخير الضمان الكافي من أثر كل ضغط أو اعتداء عليه من طرف السلطة التنفيذية ، وحماية الأفراد من سيطرة كل جستابو قادر على أن يسجنهم في كل لحظة أو يسبب إليهم من غير أدنى رقابة إلا التي ترجع إلى الإدارة غير المسؤولة — كل ذلك يؤدي ، في إدعائهم ، إلى زعزعة أساس النظام والطمأنينة العامة .

« ولكن ما ذا يعني إذن إقرار السلطة القضائية المعترف بتنظيمها والموضوعة لأشياء ، من بينها فصل السلطات ، واستقلال القضاء ، والمحافظة على كرامة القضاة ، إذا لم تتم حرية الشعب ، وينته استغلال الإنسان لأخيه الإنسان ، ويندحر مبدأ الاستعمار ؟ ! . إنه من السهل — كما قال بعض الصحفيين — على الأقوياء أن يقاوموا الضعفاء ، وليس كذلك للضعفاء حين يريدون مقاومة الأقوياء ، وحينما يضع سهر الحكوميين على مصالحهم ويختل التوازن في صالح القوة لا يبقى للشعب أي اختيار إلا بين اثنين : الاستعباد ، أو الثورة ، لكن غالباً ما يكون اختلال التوازن مستفجلاً إما بصفة ظاهرة أو مقنعة بمصالح حيوية مزعومة ، وهكذا ينشأ المستبدون ، وهكذا تحدث الثورات .

الشيء الذي يمكن الاستعانة به ؟ فينبغي أن نبحث في هذا الموضوع

الإدارة العامة :

« يمكننا أن نلخص التدابير المتعلقة بالإدارة العامة فيما يأتي : إعطاء بعض الوظائف للنخبة المغربية والكي تقبل النخبة هذا العطاء قرر لها التساوى في الأجور عند تساوى الكفايات .

« ولكن لم يكن من الضروري أن تشكل لجنة كاملة للوصول إلى هذه النتيجة لأن مسألة توظيف النخبة المغربية في الإدارة الشريفة المحددة مسألة مفروغ منها بمقتضى ظهير سنة ١٩٣٨ ، وأيضاً فإن مسألة المساواة في الأجور وضعت على بساط البحث منذ أوائل عهد الحماية ، وقدم فيها الذين يهمهم الأمر أنفسهم عدة مطالب ودراسات ، وقد هيا لها اتحاد الموظفين حلاً يجدر بالمقيم العام أن يوافق عليه اليوم ، لكن لا ينبغي للموظفين المغاربة أن يطمئنوا ؛ لأنه ليس للحل المقرر إلا أهمية محدودة ؛ إذ لا يستفيد منه إلا ذوو الإطارات (الكادر) الخاصة الموازية للإطارات الفرنسية مثل الترجمة والكتاب المركزين للحكومة وقضاة المحكمة العليا الشريفة وخلفاء الباشوات الخ... فالتحيز وعدم المساواة ما يزال قائماً فيما إذا لم تكن للمغاربة نفس الكفايات التي يقدمها الفرنسيون ، مع العلم بأن أغلبية المغاربة غير مختصة ، إن لم نقل ليست لهم تقنية لا يستطيع الفرنسيون أنفسهم اقتناءها ، ولكن ألا يصدر القاضى المغربى أحكاماً ؟ ألا يقوم أحد كتاب الصدر الأعظم بوظيفة المحرر ؟! وبعبارة أخرى ألا يستحق المتخرجون من التعليم العربى المحض الاعتبار في بلد كانت اللغة العربية اللغة الرسمية للدولة في جميع الأوقات ؟ » ومن جهة أخرى أليس من التحكم الإبقاء على عدم المساواة فيما يخص التعويضات بالنسبة لهذا الصنف من الموظفين ؟! ألم توضع هذه التعويضات لأجل مساعدة الموظفين في تكاليفهم العائلية أو لتشجيعهم على بناء الأسرة ، وذلك بقطع النظر عن كل اعتبار للقيمة المهنية ؟!

« لقد استدلوا بعجز الإطار المغربي ، ولكن من هو المسؤول عن ذلك ؟ أليس من المؤلم أن يكون البلد المحمي بعد ثلاثة وثلاثين عاماً من الحماية قاصراً عن إعطاء الإطار اللازم لتطوره ؟ وليس من الممكن إدعاء أن الحماية يوم أسست وجدت فراغاً كاملاً أمامها ، وأنها ليس من الممكن أن تملأ ذلك الفراغ في أقرب وقت ، فقد قال ليوطي في تقريره للحكومة الفرنسية في ٣ ديسمبر سنة ١٩٢٠ : (لقد وجدنا هنا دولة وشعباً ، إنها حقيقة في أزمة فوضى ، لكن هذه الأزمة حديثة العهد ، وهي حكومية أكثر منها اجتماعية ، وإذا كان المخزن قد بقي مجرد مظهر ، فإنه كان على الأقل قائم الذات ، ويمكن الرجوع إلى الوراء قليلاً لنجد منه حكومة فعالة تمثل في العالم دولة بوزرائها الكبار وسفرائها الذين اتصلوا برجال الدول الأوربية ولا يزال البعض منهم حياً إلى الآن ، وإذا قطعنا النظر عن المخزن فإننا نجد أمامنا منظمات لا تزال قائمة تختلف بحسب النواحي ولكنها تمثل حقيقة أشياء موجودة) .

« وإذن فالمغرب لم يكن متأخراً كما يريد البعض أن يدعى ، بل كان على العكس مستعداً لمسايرة أشكال الحكومات العصرية ، وإذا لم يكن قد تطور الآن فذلك لأنه لم يجد أي مساعدة من طرف الحماية ، بل إن هذه الحماية قد اتجهت به إلى نظام الحكم المباشر .

« وأما فيما يرجع للإدارة العامة الحقيقية فقد بقيت تدابير الإقامة العامة معدومة ، والحال أنها هي عيش الأزمة الحاضرة .

« وقد كان واجباً على اللجنة أن تثبت في هذا الموضوع قيمتها ، وتعمل حقيقة شيئاً مفيداً ، ومهما يكن فإذا كانت النخبة المغربية لا تهتم كثيراً بالوظائف المغربية فذلك لأنها فهمت جيداً أنها لا تدعى إلا للقيام بدور ثانوي ، كما أنها اقتنعت بأن النظام الذي تطالب بخدمته ليس إلا مجموعة من المؤسسات المبنية على الغموض والمحسوبية ، وعدم المسؤولية ، والإجحاف ، وأن عملها ليس لترشيد الشعب المغربي ولكن لاستعباده .

« ومن المفيد أن نتقل هنا هذا النص الذي يشرح عيوب هذا النظام
الأساسي ، قال ليوطي في تقريره المذكور :
(جميع التدابير الإدارية تصدر باسمه (يعني السلطان) فهو الذي يمتطي
الظواهر ، واسكن ليس له في الواقع أي نفوذ محلي ، ولا علاقة له إلا بالمستشار
السلطاني الذي يراه يومياً ، ولا يأخذ رأيه إلا بصفة شكلية ، أما الصدر الأعظم
وبقية الوزراء فلا يشاركون في أية مذاكرة تتعلق بالمسائل المهمة التي تدس
بعيدة عنهم في المصالح الفرنسية ، وليس هنالك اتصال بين رؤساء هذه الإدارات
وبين الوزراء والمخزن الذي لا يتحرك ويكاد ينهمك في سبات لذيذ ، ويلاحظ
يسهولة أن احتكار الولاة الفرنسيين لسلطة التشريعية حملهم على أن يكونوا
هم وحدهم المنفذون لقراراتهم ، وقد أدى ذلك إلى مزج السلطات وعدم وجود
مسؤولية حكومية بالمرّة) .
« وقال رونيه فنلاند الناشر المشهور : إن أقل الناس انبهاها يدرك أن
البلدان تفقد قدرتها إذا كان خمسمائة مليون من ميزانيتها البالغة ملياراً من
الفرنك يصرّف في نفقات الإدارة ، وثلاثمائة مليون على فائض الديون ، تلك
هي حالة المغرب !
« فحكومة ذات عشرة آلاف موظف في بلد سكانه ثمانية ملايين ، إن
ذلك شيء غريب !
يوجد في المغرب ثلاثة وستون عنواناً لأنواع التعويضات ، ومن بينها
تعويض التقنية والمحصول ، مع أنهما السبب في تأجير الموظفين الذين شأنهم أن
يعرفوا ويمارسوا مهنتهم ، والامتيازات والعطاءات والصلوات هي التي ترفع
الأرقام التي تتحملها الميزانية المغربية (ملخص من جريدة صدى باريس) .
تقطع النظر عن كل اعتبار تقنية الهدية : ١٢ .

التعليم :

« كيف يمكن أن تحل مشكلة التعليم في المستعمرات الفرنسية وبلاد الحماية ؟
 لقد أجب على ذلك الاختصاصيون في السياسة الأهلية بأنه لا ينبغي تعميم التعليم
 بين الأهالي لما في ذلك من الخطر الذي يبعث في نفوسهم آمالا سياسية تقضي
 يوماً ما على سيطرة المحتل نفسه ، لا ينبغي نشر التعليم بسخاء كما توزع الكينا ،
 ولكن يلزم أن يقدم وبوضع تحت تصرف المسلمين كجائزة وتشريف تخصص
 به الأرستقراطية الأهلية ، ومن المفهوم عند الأمة الفاتحة أن الشباب المدرسي
 المختار من بين أبناء الأعيان يلزم أن يعد للملء الوظائف الحكومية أو لإعانة
 إدارتها . ذلك ما قاله مؤلف « موجز السياسة الإسلامية » المطبوع بمطبعة
 بوسار بباريس سنة ١٩٢٥ .

« إن التعليم هنا ليس غاية لذاته ، وإنما هو وسيلة للحصول على الفتح
 المعنوي الذي هو الغاية الكبرى للمدرسة الأهلية . وذلك ما قاله أيضاً الكراس
 الذي نشره المدير العام للتعليم العمومي سنة ١٩٣٠ .

« وجاء في منشور لإدارة المعارف (نشرة التعليم رقم ٢٥ في سنة ١٩٢٠)
 التعريف الآتي للمدرسة :

المدرسة تكتفي برفع القيمة المعنوية لمقدرة الأهلي المهنية ، وهي عامل
 للثروة والسلم والشغل ، أما السياسة بالمعنى الأوربي العصري للحكمة فلا يتفق مع
 العمل التقدمي الذي نقوم به هنا ، وعليه فلا ينبغي أن يذكروا في ترشيد المواطنين
 المغاربة ولا في تحرير المرأة .

« إذن فالتعليم في المغرب لم يعتبر إلا من جانب مصلحة الاستعمار الفرنسي ،
 وهذا شيء حقيقي إلى حد أن الإدارة في سبيل تقسيم البلاد وعرقلة التقدم الثقافي
 المغاربة أظهرت كل خصومتها لشكل المدرسة الموحدة الذي يطبق في سائر
 العالم ، فأصبح المغاربة ملزمين بتقديم (الزبائن) لختلف أشكال المدارس وهي :
 المدرسة الفرنسية العربية .

المدرسة البربرية .

مدرسة أبناء الأعيان .

المدرسة الصناعية .

» القروية للمناطق العربية .

» » البربرية .

» الإسلامية لبنات الأعيان .

» » للبنات .

» وإنه لمن المتيقن أن هذا العزل سيستمر إذا لم يزد تنوعاً بمقتضى الإصلاح الذي أعلنه المقيم العام .

» وإن عمل الحماية بعد ثلاثة وثلاثين عاماً ليتفق مع المبادئ المذكورة سابقاً ،

فقد أنجبت ثلاثة أطباء وستة محامين وستة مهندسين زراعيين ، وعليه فلا يمكن أن

ننظر الآن من التعليم الفرنسي الإسلامي المبني على هذه الأسس أن يصل إلى تكوين

الإطار الذي يتوقف عليه المغرب في أمد قصير بمجرد زيادة خفيفة في عدد المدارس .

» وأيضاً فإن هذه الزيادة الضئيلة في برنامج الحماية لا تقضى إلا بتأسيس

مائتي فصل تشتمل على عشرة آلاف تلميذ كل سنة وذلك لمدة بعض الأعوام ،

في حين أنه يوجد زهاء مليون من الأطفال في السن المدرسي ، منهم ثلاثون ألفاً

فقط منخرطون في المدارس الموجودة .

» فإذا اعتبرنا أن عدد السكان في بلد ما يتضاعف كل خمس وعشرين

سنة بمقتضى ناموس معروف فسنجد أنفسنا في المدة المنتظرة إزاء ارتفاع محسوس

في عدد الأطفال المهملين .

» إن إدارة الحماية تعتذر أحياناً بفقد الاعتمادات ، وأحياناً بظروف الحرب

ومما أدت إليه من فقد المواد البنائية ، ولكن هذه الصعوبات تتغلب عليها

الإدارة حينما تحتاج لإرضاء السكان الأوربيين الذين لا يؤدون إلا خمس

ميزانية المغرب .

النظام الفلاحي :

« أما فيما يرجع للبرنامج الاقتصادي فقد سكت مشروع الإصلاح المقيمي عن العمال وصناع المدن الذين هم في حالة سيئة ، ولكنه يشتمل على بعض الأشياء فيما يرجع للفلاح ، نعم إن لجنة النظام الفلاحي قد اضطرت إلى الاعتراف بأن تطور العمال الزراعيين أساس لتطور جميع البلاد ، وهذا صحيح خصوصاً بالنسبة إلى شعب تكون القرية ستة أعشاره .

« ولكن الوسائل التي قررتها هذه اللجنة لترضية جمهور الفلاحين المغاربة ورفع مستوى حياتهم عديمة القيمة ؛ لأنها تقف عند تشكيل مجلس أعلى للنظام الفلاحي ، وإنشاء مشروع زراعة إجماعية لما يبلغ ألفي هكتار من الأرض وأخيراً إحداث ملك عائلي غير قابل للتفويت .

« إن تجاربنا للأساليب الإدارية علمتنا أن تأسيس مجلس ما يعادل تأجيل العمل لأجل غير مسمى ، وهكذا ينبغي لفلاحينا أن لا ينتظروا نتائج مملوسة ومستعجلة من المجلس الأعلى المذكور الذي لا تتعدى مهمته حدود دراسة المسائل الراجعة إلى وضع ميثاق ينظم أحوال (الخماس) .

« وقليل من الناس من يعرف أن مشروع الزراعة الإجماعية سيقع على ألفي هكتار ، وذلك شيء ضئيل جداً ، وعلى العكس فإن تأسيس ملك عائلي غير قابل للتفويت لو طبق باحتياط لوضع قسماً من أبناء القرية في مأمن من البؤس ، وأرضي في النهاية جميع الذين طالبوا بهذا الإصلاح منذ عشر سنوات عند ما كان الفلاح لم يضع بعد أغنى تراثه غير المنقول .

« لكن إعطاء الفلاح المغربي قطعة من الأرض ليس كل شيء ؛ لأن حالة الفلاح تدعو إلى حلول أكثر جراءة وعمقاً ، والإصلاحات التي تتطلبها حالة الفلاح الوقتية تتناول بصفة عامة ما يعيد له كرامته الإنسانية ، ويحسن معيشته المادية وحالته المعنوية بالقضاء على الامتيازات الإقطاعية وضمان اطمئنانه

الشخصى وحفظ ماله وحمايته من المرض والبؤس والجهل .

« إن البدو المغاربة الأذكىاء لم يحصلوا في مجموعهم على أى تقدم أثناء الثلاث والثلاثين سنة الماضية ، ولم يبقوا فقط في الحالة المزرية التي كانوا عليها ، بل إنهم أصبحوا يكوّنون جيش الأرقاء المسخر لخدمة الرؤساء المغاربة أو المراقبين الفرنسيين أو المعمرين أو موظفي الجبايات ورجال إدارة المياه والغابات ... الخ

« والسلطات التي كان يجب أن تحمى الفلاح من جهله ومن عدم احتياظه لم تقم بأداء مهمتها ، بل إنها شجعت أوائلئك الذين يستغلونه ويظلمونه ، وشاركت بكيفية غير مباشرة -- وحتى بكيفية مباشرة -- في تصعيبه .

« وأكثرت من هذا فإن السلطات حينما رأت أن الفرصة قد أتت للفلاح لكي يسترجع البعض من تراثه المنتزَع منه لفائدة الاستعمار عملت بحزم لمنع من شراء الأملاك التي عرضها الأوربيون للبيع منذ سنة ١٩٤١ .

« وأيضاً فإن الفلاح قد أهمل حتى إنه ما زال يحرث أرضه بالأساليب العتيقة ، ومعنى هذا أن كل إصلاح لا يرمى إلى تكوين إطار فني مغربي بقصد تحسين وسائل الفلاحة الأهلية هو إصلاح يؤدي حتماً إلى الفشل .

الدفاع عن سيادة الشعب :

وإذا كان هذا الكفاح مستمراً ضدّاً على سياسة الإقامة العامة وأساليبها فإن الحركة الاستقلالية بمراكش لم تقصر عملها على ذلك ، بل وجدت نفسها مضطرة لمقاومة الجهود التي يبذلها الفرنسيون على اختلاف أنواعهم وأحزابهم لاغتصاب السيادة الشعبية المغرب ، وقد استمرت هذه المقاومة منذ عهد الكتلة ولا تزال دائمة إلى اليوم ، والحقيقة أن التنزل لمطالب السكان الفرنسيين في البلاد يعتبر أكبر خطوة لفرنسة المغرب أو إدماجه في عائلة الاتحاد الفرنسي .

واقدم قاومت الكتلة الوطنية محاولة الفرنسيين تكوين مجالس مغربية

يملاً ون مقاعدها ويكون لهم فيها حق الاقتراع والنقد لأعمال الحكومة ، وحاول الجنرال « نوجيس » أن يبعث هذه المطالب بعد أن فشل أصحابها ، ولكن الحزب الوطني أنذره في غير هوادة بأنه لا يقبل تنفيذ أى مشروع من هذا القبيل ولو استوجب ذلك الثورة وإراقة الدماء .

ولكن دخول الجنرال دييجول إلى شمال أفريقيا ونداءاته المتوالية للجمالية الفرنسية ، وسياسته التي كانت ترمي للاستعانة بفرنسي المستعمرات على معارضيها من أنصار فيشي وغيرهم ، وآمال الفرنسيين في تكوين نظام جديد خير من نظام الجمهورية الثالثة الذي ينسبون إليه كل أسباب الهزيمة في الحرب ، والفشل في السياسة — كل ذلك جعل الفرنسيين يعيدشون في جو امبراطوري واستعماري (حسب تعبيرهم) لا ينظرون لفرنسا ومستعمراتها والبلاد المحمية بها إلا كشيء واحد لا يقبل التجزئة ، ولذلك فقد أخذوا يطالبون بتشريكتهم في كل ما يرجع لمصير فرنسا وشؤونها ، وقد تجلى هذا الأمر في مظهرين :

الأول — المطالبة بتعيين نواب منهم في البرلمان الفرنسي .

الثاني — فتحهم أبواب الأحزاب الفرنسية في المغرب لقبول المنخرطين المغاربة .

وقد وقف الحزب من هذين الأمرين موقف الكفاح القوى دفاعاً عن سيادة الشعب المغربي ونضالاً في سبيل الوحدة الفكرية في البلاد .

وحيثما بدأت الحملة الانتخابية لتعيين أعضاء الجمعية الفرنسية قرر القسم الفرنسي لما يسمونه بمجلس شورى الحكومة بالرباط في اجتماعه الختامي المطالبة باشتراك الفرنسيين في هذه الانتخابات ، فرفع الأستاذ اليزيدي باسم اللجنة التنفيذية للحزب احتجاجاً لجلالة الملك والاقامة العامة نرى من الفائدة تلخيصه هنا :

« إن حزب الاستقلال المتأثر لادعاءات الجالية الفرنسية أن لها الحق في التمتع بالحقوق السياسية في المغرب .

« بعد أن اعتبر القرار الذي اتخذته القسم الفرنسي لمجلس شورى الحكومة فيما يرجع لهذا المعنى . »

« وبعد أن اعتبر كذلك أن مجلس الوزراء الفرنسي اتخذ تدابير لتطبيق هذا القرار وأن الإقامة العامة أصدرت كذلك قراراً بهذا المعنى مؤرخاً بيوم ١٩ أغسطس ١٩٤٥ . »

« وحيث إن الحق الوحيد الذي يمكن أن يتمتع به الفرنسيون وغيرهم من الأجانب بالمغرب هو الحق الشخصي المعترف به بمقتضى ظهير ١٩ أغسطس سنة ١٩١٥ الراجع للأحوال المدنية . »

« وحيث إنه لا يمكن تناسي السيادة المغربية المؤكدة حتى بالمعاهدات القائمة ولا سيما معاهدة الجزيرة . »

« وحيث إن المعاهدات المفروضة على المغرب برغم ما غصبتة من حقوق دبلوماسية فقد أبت المغرب بلاداً تتمتع بالحكم الذاتي وتعتبر أقاليمه أجنبية عن الأراضي الفرنسية . »

« وحيث إن عديداً من الأحكام الصادرة من المحاكم الفرنسية العليا قد أكدت هذا المعنى وشرحت حتى المقصود من الحماية المفروضة . »

« وحيث إن هذه النظرية هي التي تبنى عليها أحكام سياسية وقضائية أهمها بالنسبة للوقت الحاضر أن المؤسسات السياسية الفرنسية لا يمكن أن يكون لها محل في المغرب الذي هو بلد أجنبي ؛ لأن التمتع بالحقوق السياسية مرتبط تمام الارتباط بجنسية الإقليم ، وقد صرح المارشال ليوطي في خطاب، ألقاه بالرباط يوم ٢٤ نوفمبر سنة ١٩١٨ بأن الفرنسيين يضيعون وقتهم حين يطالبون بالحقوق السياسية في المغرب ، وأنه لا يمكن أن يحصلوا على أي تمثيل سياسي . »

« وحيث إن منح الجالية الفرنسية حق الدخول في انتخابات الجمعية التأسيسية أمر ارتكبه الحكومة الفرنسية خرقاً لكل التعهدات والالتزامات . »

« وحيث إن السكوت على هذا الواقع يعد مشاركة في جريمة اقتطاع

الوطن وتجنيسه فإن الحزب :
 ١ - يحتج بكل صرامة ومع اليقين الذي يكسبه الحق الثابت على قرار الحكومة الفرنسية المخالف للمعاهدات والصادر من غير أدنى استشارة للمغاربة .
 ٢ - يستنكر حركة المطالبة التي تقوم بها الجالية الفرنسية والتي تعتبر خطراً يهدد الدولة المغربية والشعب المغربي .
 ٣ - يوجه نظر جلالة مولانا الملك للخطر الذي يهدد السيادة المغربية التي يعتبر مولانا حارسها الأمين .
 ٤ - يطالب الحكومة الفرنسية بإلغاء التدابير المتخذة في هذا المعنى والتي تذكر من قريب أو بعيد بسياسة التجنيس والإدماج « (الرباط في ١٨ سبتمبر سنة ١٩٤٥) .
 وقد كان لهذه المذكرة أثرها الفعال ؛ إذ قدم مولانا جلالة الملك نصره الله احتجاجه على تصرف الفرنسيين ، وطالب بإلغاء التدابير التي اتخذتها الإقامة العامة في الموضوع .
 وقد اضطر المقيم العام إلى إصدار بلاغ يؤكد فيه أن الفرنسيين ان يتمتعوا بحقوق الانتخابات في البرلمان الفرنسي ، وأن انتخاب الجمعية التأسيسية لن يتكرر منهم ، وما أعطى لهم هذه المرة إلا بصفة استثنائية نظراً لاهتمامهم بالمصير الفرنسي ، وهكذا نجحت الحركة الوطنية بالمغرب في دفع اعتداء جديد على سيادتنا الشعبية بفضل الموقف الحاسم الذي وقفه سيدنا نصره الله .
 ولكن هذا لم يمنع الأحزاب الفرنسية من الاستمرار في خطتها من المطالبة ومحاولة قبول المغاربة في صفوفهم بدعوى الدفاع عن حق المساواة بين الأهالي والفرنسيين ، ولذلك اضطر الحزب للقيام بحملة كبيرة لمقاومة هذا الخطر الجديد وقد نجح مرة أخرى في إلزام أغلبية الأحزاب الفرنسية بعدم قبول المغاربة فيها كما نجح من الوجهة الشعبية في تفهيم المغاربة الخطر الذي يجر إليه انحراط المواطنين في أحزاب أجنبية عنهم لا يمكنها أن تدافع للمغاربة عن أي

سياسة المسيو إيريك لابون

ذهب المسيو جابريل بيو بعد ما ظهر مجزه عن تنفيذ خططه سواء بطريق الإرهاب أو بطريق التمويه وباعت اقتراحاته كلها بالفشل ، وعين مكانه المسيو إيريك لابون أحد أقطاب الدبلوماسية الفرنسية .

ولم يكن مسيو لابون حديث عهد بالمغرب والمغاربة ، بل سبق أن تولى وظيفة السكرتارية العامة للحماية ، وأثبت فيها مقدرة إدارية لا تنكر ، كما أثبت فيها نشاطه الكبير في ميدان الاقتصاد والسياسة المالية ، ثم هو شخصية معروفة بالرزانة وحسن التقدير للأمر ، وقد كان تعيينه مقبلاً عاماً بالمغرب في أخرج الظروف التي اجتازتها العلاقات الفرنسية المغربية ، فكان مفروضاً أنه سيجعل للبلاد سياسة أكثر تحرراً من تقاليد الحماية العتيقة ، وأنه سيعمل على تكوين تغيير عميق في النظام المفروض على المغرب ، هكذا ظن الناس أو هكذا على الأقل أذاعت الدعاية الفرنسية وصدق الناس .

وصل المسيو لابون للمغرب فكان أول مظهر ظهر به هو عدم اهتمامه بالخفاوة الكبيرة التي ينظمها غيره من المقيمين ليستعلوا بها على الناس ، ويضاهاها بها المظاهر التي كان من الواجب أن تحفظ لمثل السيادة المغربية ملك البلاد نصره الله ، ثم المجاملة الكبيرة التي تقرب بها للقصر والوعود اللطيفة التي لم يقصر في بذلها لجلالة الملك خصوصاً فيما يتعلق بالتعليم والعدل وغيرها من الإصلاحات التي كان مولانا شديد الشغف للاطمئنان عليها .

وللاعراب عن حسن نيته وطمأنة مولانا الملك وشعبه فقد استجاب للرغبة التي لم يزل يبديها لجلالة السلطان منذ عهد بعيد بإرجاعه من منفاى القصى في أفريقيا الاستوائية بعد نفي طال تسعة أعوام كاملة ، وإرجاع صديقى الأمين العام

للحزب الأستاذ أحمد بلا فريج من مبعده بكورسيكا ، والسماح للأستاذ
محمد حسن الوزاني بالدخول لفاس من مركز إقامته الإجبارية بقرية ايتزر
بنواحي فاس .

وقد حل حضرة الأمين العام بالرباط من قبلي ، وأطلق سراح الأستاذ
الوزاني في الوقت نفسه .

ثم اجتمع المجلس الأعلى لحزب الاستقلال وقرر أن يبعث الدكتور الفاطمي
القامي مندوباً عنه لمصاحبي في السفر من الكونغو إلى الدار البيضاء ، ولا أريد
أن أتحدث هنا عن المسرة التي أدخلها على الأخ الفاسي بوضوله إلى ، ولا عن
الخبور الذي خالط نفسي حين علمت منه تفاصيل الحركة الاستقلالية في عهدنا
الأخير ؛ تلك التفاصيل التي لم أكن أعلم عنها شيئاً .

كما أنني أتذكر لغيري الحديث عن الحفاوة التي قابل بها الحزب والشعب
نبأ إطلاق سراحى ووصولى للبلاد ؛ لأنه ليس من حقى أن أروى ذلك بنفسى ،
ولكننى لا أجد مندوحة عن الإشارة للحظة من لحظات التجلى الروحاني التي
التقت فيها أرواحنا نحن الإخوان العاملين بأرواح أصدقائنا وأنصارنا ؛ تلك
الساعة التي اجتمعت فيها وفود المغاربة من كل حذب وصب وممثلو الفروع
واللجان الحزبية وزعماء الحزب بدار الوجيه ابن جلون الفسيحة ، بطالعة فاس ،
وارتجبت فيها خطاباً صادراً من أعماق القلب ، ولذلك فقد دخل إلى أعماق قلوب
السامعين ، وامتلاً الجوهرة المسرة ودموع الفرح ، وتبادل العناق والانتشاء
بلذة العمل من أجل الحرية والإخاء في ظل ذلك العمل ، حتى أصيب أخواننا
الحاج حسن أبو عياد بنوبة انتشاء سقط بها من كرسية في غيبوبة انفعال
سعيد ، وجدد السكل عهد الوفاء للملك والإخلاص للبلاد والتضحية في سبيل
الوطن وتحرير أبنائه .

لم تكن هذه المظاهر التي أقامها الشعب المغربي بمناسبة رجوع أحد رجاله
العاملين فألا حسناً في أعين ولاية الحماية ، ولذلك سرعان ما أخذوا يحاولون

الدرس ويعملون للإيقاع بيننا وبين جلالته ملكنا ، وقد جمعوا جهودهم ونظموا صفوفهم وأخذوا ينفثون سمومهم بشتى الأشكال وعلى مختلف الأسنة ، ولكن دهاء مولانا الملك وحسن تقديره للأشياء وبقينه في الأمانة التي تحملها وتجربته الطويلة لأساليب الحماسة كل ذلك جعله لا يلقى بالا لسكلامهم ولا يعير التفاتاً لدسائسهم .

واقدم تفضل على مولانا الملك فاستقباني في اليوم الثاني من وصولي للبلاد فأعربت لجلالته عما يعلمه في من إخلاص دائم وولاء أبدي ، وتحدث لي لجلالته عن المرحلة التي مرت بعد تقديم عريضة الاستقلال والجهود العظيمة التي بذها مولانا ، ولم يكتم لجلالته على استعدادده للتضحية بكل شيء ولو بعرشه لا قدر الله إذا كان في ذلك صالح القضية المغربية ، وخرجت من هذا الاقبال الكريم وكلني يقين بأن الغرب سينال مبتغاه ويدرك متمناه ما دام على رأسه ملك عظيم وبطل كبير مثل سيدي محمد نصره الله .

لقد كان إطلاق الزعماء مبعثاً لآمال الكثيرين وانتظارهم الخطوة الثانية التي يريد أن يخطوها المسيو لا بون ، ولقد اجتمع سعادته مراراً عديدة بالأمين العام للحزب صحبة وفد من اللجنة التنفيذية ، وكانت المذاكرات معه في جو من التقدير وحسن التفاهم ، ولكنها دائماً كانت تصطدم بالاختلاف في الاتجاه الأساسي للعمل ، فبينما الحزب يريد تغييراً عميقاً يستبدل بنظام الحماية بنظام استقلال ناجز إذاً بفكرة الإصلاحات الموجهة بمقتضى العقيدة الاستعمارية هي التي تملك على ممثل فرنسا سبيله ، وقد حاول المقيم العام أن يقنع ممثلينا بمختلف الأساليب بضرورة قبول سياسة الإصلاح مع الاحتفاظ بفكرة المطالبة بالاستقلال ، ولقد بلغ الأمر أن طلب منهم أن يأذنوا لفئة من الحزب بالتعاون معه ، بينما يبقى الزعماء محتفظين بموقفهم الذي يراه هو موقفاً سليماً ، وطبيعي أن الزعماء ليس من شأنهم أن يقبلوا هذه الحلول ، ويمكنهم أن يقوموا بأي أسلوب يرونه في صالح قضيتهم ، ولكنهم لا يسعون

لأنفسهم بأن يتبعوا الأساليب التي تلقنهم إياها إدارة الحماية نفسها .
 ولقد استطاع إخواننا أن يحصلوا من المقيم العام على الإذن بإصدار صحف
 عربية بعدما ظل باب الإذن مسدوداً منذ الثورة الوطنية في أكتوبر سنة ١٩٣٧
 وإن كانت الرقابة ما تزال قائمة منذ ذلك العهد إلى اليوم ، وهكذا أصدر الحزب
 جريدة (العلم) اليومية بالعربية وجريدة (رأى الشعب) الأسبوعية بالفرنسية .
 وفي يوم ٢٦ يولييه كان انعقاد القسم الفرنسي لما يسمونه بمجلس شعوري
 الحكومة ، فألقى المقيم العام خطاباً فياضاً كشف فيه القناع عن برنامجه السياسي
 وإصلاحاته كلها ، فاتضح للجميع أن الاستعمار واحد ، وأن السياسة التي
 وضعها آخرون بالحديد والنار هي التي يريد المسيو لابون تنفيذها باللفظ والمجاملة .
 كان اندهاش الجمهور المغربي لخطاب المقيم كبيراً إلى حد لا يمكن أن
 يترجم إلا بالخيبة ، خيبة أمة تريد الحرية وتطمح للانقلاب .
 عرض المقيم العام في خطابه لمجموع المسائل المغربية ، ولكن الفكرة التي
 سادت توجيهه السياسي والاقتصادي لا تخرج عن التقاليد الاستعمارية ، كما أنها
 أثبتت عدم تحرر المسيو لابون من تأثير أنصار السياسة الرجعية بفرنسا والمغرب
 إذ أن جميع الأفكار التي أعرب عنها تدل على أنه ما يزال يفكر في دائرة نظام
 الحماية الذي أثبتت تجربة ثلث قرن أنه بما يشتمل عليه من أوضاع وظروف هو
 السبب الرئيسي في مشكلة الإدارة المغربية وفي خيبة الشعب الذي لم يجد في ذلك
 النظام أمناً اجتماعياً ومواظبة خالقة وحماية مخلصه لحرية هذه البلاد واستقلالها .
 على أن المقيم العام لم يوجه كلامه للشعب المغربي الذي لم يستشر قط في
 مصيره والذي ظل محروماً حتى من الحريات الديمقراطية الأولية التي تخوله وسيلة
 الاعراب عن فكره أو تبليغ رغباته ، وإنما قصد حين تكلم عن ضرورة
 الاحتفاظ بالاطار الدولي عند تحقيق الإصلاحات التي يريد تطبيقها — تذكير
 بعض الدول الأجنبية بأن المغرب وضعيته الدولية التي لا يمكن أن توضع على بساط
 البحث الدولي من جديد .

ولكن ما هي هذه القضية ؟ أليست هي معاهدة الجزيرة الخضراء التي
اعترف موقعوها باستقلال المغرب ؟ وهل كانت معاهدة الحماية نفسها احتفاظاً
بهذا الإطار أو تحقيقاً للحماية الدولية التي تضمنها معاهدة الجزيرة ؟
أما معاهدة سنة ١٩١٢ فهل كانت وضعية دولية جديدة في البلاد ؟
ومهما يقل عن مشروعيتها أو بطلانها فهل كانت غير عقد بين دولة قوية هي
فرنسا ، ودولة ضعيفة هي دولة المغرب ؟! وإذن فهي محاولة لتنظيم علاقة جديدة
بين فرنسا والمغرب على أساس من التعاون الصادق الذي تجرب فيه أمانة الدولة
القوية وإخلاصها في تعهداتها .
ولكن هل نجحت هذه التجربة ؟ إن وقوف المقيم العام (لا الصدر
الأعظم) لياقي خطاباً خاصاً برئيس الوزراء في مجلس أعضاؤه فرنسيون يعتبرهم
المقيم كممثلين حقيقيين للمغرب أعظم دليل على ما آل إليه أسلوب الحماية من
حكم مباشر وتجاهل لسلطة الشعب وسيادة ملكه .
ويتحدث المقيم عن الرأي العام بالمغرب فلا ينظر إلا إلى تقارير البوايس
ومصطلحي السياسة الأهلية أولئك الذين لا يرون في الشعب المغربي إلا مجموعة
من عناصر مختلفة في أصولها وديانتها وتقاليدها ، وطبعي أن هذا القول لا يوجه
إلا للأجانب أيضاً ؛ لأننا نحن واثقون من أنفسنا ، والفرنسيون يؤمنون بأننا
أمة واحدة دينها الإسلام وانتمها العربية ، وأن تعدد العناصر التي تتكون منها
الأمة لا يمكن أن يقدر في تكوين هذه الأمة .
والأغرب من ذلك كله هو أن المقيم وجه كلامه توجيهاً سياسياً مبنياً على
فوارق عنصرية مزعومة محاولاً تكوين أنظمة إقليمية تختلف باختلاف هذه
العناصر في بلاد كانت ولا تزال مملكة متحدة تتركز إدارتها في يد الحكومة
الشريفة وتتكون معنوياتها من روح واحدة كانت الديانة الإسلامية والثقافة
العربية والاتصال الدائم بمدنيت الأبيض المتوسط العوامل الوحيدة في خلقها .
تكلم المقيم عن المجالس الإقليمية ولكن لم يقل شيئاً عن تفاصيلها ، وأكد

ضرورة اتباع لا مركزية في البلاد ، وكانما أبطل إدارة الشؤون السياسية
 ليصنع في كل جهة إدارة خاصة على صورتها ، ولقد صرح المقيم بأنه يريد أن
 يعطى حقوق التقرير في كثير من النقط لرؤساء الجهات دون أن يرى في ذلك
 مساساً بالسلطة المركزية للحكومة الشريفة ، بلى ! إنه يقدر ذلك وينظمه
 ليمتسنى للرؤساء الفرنسيين اغتصاب البقية الباقية من سيادة الملك وحقوق
 الشعب المغربي .
 والمتأمل في خطاب الميسولابون يرى أن السياسة الفرنسية لم تتطور قط
 في أصولها الاستعمارية ، وأن السياسة المغربية بصفة خاصة غير موضوعة ضمن
 الإطار الدولي للمغرب كما يزعم ، وإنما هي موضوعة ضمن الإطار التقليدي
 للسياسة الأمبريالية التي ترمى للفرقة بين الأجناس والعناصر المحلية وتوزيع
 الأفكار وخلق الفوارق المذهبية وإقناع الفرق المحدثه بتبانيها وتشاكسها ،
 وبأن تجربتها القومية لم تنجح ، وأن الوطنية الوحيدة التي يمكنها أن تضعها
 تحت لواء الحرية دون أى فارق ديني أو عنصري هي وطنية الأمة الفاتحة
 وجامعة شعوبها المتعددة .
 ولقد سكت المقيم العام في إصلاحاته عن الحريات العامة الضرورية ،
 وهي حرية الصحافة والاجتماع والجمعيات وغيرها .
 أما النقابات فلم يعد فيها السفير بأكثر من السماح بتأسيس نقابات خاصة
 لطبقة من العمال الاختصاصيين وفي المعامل فقط (لم يطبق هذا الحق إلى الآن) ،
 أما البادية وعمالها ، وأما الطبقة غير المختصة فلن يكون لها أى حق في التكتل
 للدفاع عن مصالحها .
 وإذن فالبرنامج السياسي للمقيم ينحصر :
 ١ - في تكوين إقطاعية جديدة بإحداث نظام اللامركزية لفائدة
 الحكام والمعمرين الفرنسيين .
 ٢ - في الاتجاه بالحكومة المغربية وإدارتها إلى أسلوب التعاون المباشر ؛

أى النظام المختلط في الحكم .
 ومعنى هذا أن أسلوب إدماج المغاربة في العائلة الفرنسية بتجنيسهم وإعطاء
 الفرنسيين المقيمين في المغرب وأهالي المغرب حق المواطن الفرنسي ، وتشريكهما
 في تمثيل المصالح المغربية بالبرلمان الفرنسي نفسه قد عدل عنه وعوض بإدماج
 الفرنسيين أنفسهم في العائلة المغربية على أساس أن هنالك جنسين متكافئين هما
 المغاربة الأصليون والمغاربة الفرنسيون ، ويعتبر سلطان المغرب ملكاً لهم جميعاً ،
 ويمثل فرنسا رئيس حكومتهم ، وهم مهيئون لأن يعيشوا بعد التبلور القومي في
 أمة مغربية جديدة هي عضو مشارك في الاتحاد الفرنسي .

على أن الذي شغل الجانب الأعظم من اهتمام المقيم ليس هو البرنامج
 السياسي ، وإنما هو البرنامج الاقتصادي ؛ فالمسيو لا بون كان يعتقد أن المغرب
 سيحصل للمحالة على استقلاله ، وأن فرنسا مهما ما طلت في إعطاء هذا الاستقلال
 فلا بد يوماً ما من الاعتراف به وتثبيتته ، ولذلك يرى ضرورة غرس مصالح
 اقتصادية تعبد المغرب لفرنسا تعبيداً حقيقياً حتى بعد استقلاله السياسي والقومي ،
 ولقد كان يقول لأصدقائه إنني أريد أن أكون (ليوطي) الاقتصادي للمغرب
 يعني أنه سيؤسس امتلاكاً اقتصادياً في المغرب كما أسس المارشال ليوطي
 امتلاكاً سياسياً .

ولم يكن المسيو لا بون من أنصار الرأسمالية الفردية كما يقال عنه ، بل كان
 اشتراكياً فرنسياً مخلصاً للحكومة الاشتراكية الفرنسية ، ولذلك فقد أعلن في
 خطابه برنامجاً اقتصادياً قائم على تملك الحكومة الفرنسية قسماً مهماً من
 التراث المغربي ، وذلك بتأميم جانب من المعادن للحكومة المغربية بل للحكومة
 الفرنسية ، وهذا من أغرب ما يتصوره العقل ويهدى إليه الفكر الاستعماري
 الحديث ، ولكنه في الوقت نفسه وعد بتشجيع رؤوس الأموال الأجنبية على
 الدخول للمغرب ، وإن كان لا يجهل خطورة وجودها دون نظام أو توجيه على
 تضخم النقد وغلاء المعيشة .

ولقد حاول المقيم أن ينفجر برنامجه بتكوين شركة للفحم تملك ثلثها الحكومة الفرنسية ، وثلثها الحكومة الشريفة ، والثلث الثالث لرؤوس الأموال الأجنبية والمغربية مع عقد قرض للحكومة الشريفة من فرنسا تستطيع أن تمول به الثلث المؤتم لها .

واقدم المقيم العام الماليين المغاربة للمشاركة في مؤسساته الاقتصادية والتعاون معه على تنفيذ برنامجه الذي يزعم فائدته المغرب وفرنسا .

معارضة سياسة لايون :

لم ينشر خطاب المقيم العام حتى اجتمع المجلس الاعلى لحزب الاستقلال في الرباط ، وهو أول اجتماع له بعد رجوعه من المنفى . وبعد دراسة القضية من جميع وجوهها قرر المسائل الآتية :

١ - كتابة مذكرة لجلالة الملك يعلن فيها معارضة الحزب للبرنامج السياسي للمقيم ، ويرفض شكل الاصلاحات التي عرضها خصوصاً نظام اللامركزية والمجالس المختلطة ، متمسكا بفكرة (الحزب الوطني) والكتلة في عدم إعطاء الفرنسيين أى حق من حقوق المواطنين المغاربة .

٢ - كتابة بيان بهذا المعنى يوزع على الشعب .

٣ - كتابة مذكرة لجلالة الملك تبين خطر البرنامج الاقتصادي المسمى لايون على البلاد ، وتطلب من جلالاته عدم المصادقة على أى تشريع يتعلق باغتصاب التراث المغربي أو جانب منه .

٤ - توجيه نداء من الحزب العمولين المغاربة يطلب منهم رفض التعاون الاقتصادي الذي يطلبه المقيم العام وعدم الاشتراك في الشركات التي يؤسسها بتوجيه استعماري فرنسي .

٥ - تأسيس لجنة الاقتراح والتوجيه الاقتصادية التي تعمل على ابتكار

المؤسسات المغربية وإرشادها وتوجيهها لمقاومة مؤسسات الإقامة العامة للجنة التنفيذية للحزب .

٦ - إعلان الحزب استعداداه لتوجيه الأمة نحو التضحية الكبرى إذا حاولت الإقامة العامة تطبيق برنامجها بالقوة .

وقد قدم وفد الحزب هذه المذكرات لجلالة الملك الذي صرح بأن جلالته لا يتوانى في احتضان مصالح المغرب والدفاع عنها ، كما قامت اللجنة التنفيذية بطبع البيان والنداء المقررين وتوزيعهما على الجمهور المغربي .

* * *

استدعى المقيم العام أعضاء اللجنة التنفيذية وناقشهم في وجهة نظرهم مصرحاً بأن موقف الحزب ماس بالقضية المغربية ، ثم عرض على الأمين العام الحاج أحمد بلافريج قبول رئاسة مجلس إحدى الشركات التي يؤسسها المقيم وقبول من نختارهم من أصدقائنا لعضوية المجالس العليا لأهم تلك الشركات ، ولكن الأمين العام صرح للمقيم بأنه تنفيذاً لمقررات المجلس الأعلى للحزب لا يمكنه هو ولا غيره من الاستقلاليين قبول أى تعاون مع الإقامة العامة في دائرة الحماية وعلى الأسس التي أعلنها الخطاب المقيمي .

واقدمت اللجنة التنفيذية عرض الأمر على غير أعضاء اللجنة التنفيذية من رجال الحزب وأنصاره فاستدعت الأستاذين محمد الزغاري والحيماني وغيرها وعرضت عليهم الدخول في المجالس العليا لشركاتها ، ولكنهم ما رفضوا كما رفض سائر الشباب الوطني ذلك إجابة لنداء الحزب .

أما الممولون المغاربة فقد أضربوا كلهم عن شراء أسهم الشركات المقيمية برغم الإلحاح الذي وجهه إليهم المسيو لابون وممثلو الحماية بالنواحي ، وقد ظهرت بذلك قوة النفوذ المعنوي الذي يتمتع به حزب الاستقلال .

ولكن الحزب يعرف أن الإضراب لا يمكن أن يدوم إذا لم يهيء للمغاربة النواحي التي يستعملون فيها رؤوس أموالهم ، ولذلك كون اللجنة الاقتصادية التي

أشرفنا إليها ، وقد كان لها الفضل في مساعدة كثير من الشركات وتوجيهها .
وقد أسس المقيم العام شركة للطيران فأسس المليون الوطنيون (شركة
النجوم) للنقل المدني الجوي ، وأسس المقيم العام شركة للاخراج السينمائي
فأسس الوطنيون شركة ستوديو المغرب ، وهكذا استطاع المغاربة على ضئيلة
ما بيدهم من المال وعلى شدة الضغط الذين هم موضوعون فيه أن يقفوا متضامنين
مع جلالته ملكهم ومستجيبين لنداء حزبه حتى فشلت مشروعات لابون إلى
حد لم يكن منتظراً .

ولكن الفضل الأكبر في هذا يرجع لجلالة مولانا الملك فهو الذي حقق
رغبة أمته فرفض رفضاً باتاً المصادقة على مشروعات الظهائر القاضية بتأسيس
شركة الفحم وأمثالها مما كان يرمى به المسيو لابون لتأميم فرنسي لتراث المغرب .
وتتلخص وجهة نظر الجلالة الشريفة ونظر الشعب المغربي كله في أن
مقدرات المغرب الأساسية يجب أن تبقى للمغاربة ، وأن خير ضمان لها في الظروف
الحاضرة هو تأميمها تأمياً مغربياً ، واستغلال الحكومة لها مباشرة أو بواسطة
رخص مع اشتراك الحكومة بواسطة مكاتبها الخاصة في فوائدها ورؤوس أموالها .

وفد حزب الاستقلال بفرنسا :

بينما كان المسيو لابون يلاحظ بنفسه فشله في سياسته المغربية كان هو
وأنصاره يعلنون في فرنسا بواسطة أبواق الدعاية الاستعمارية أنه متفق مع جلالته
الملك على الخطة التي يريدونها ، وقد كان يرمى من وراء ذلك إلى إنجاح برامجه التي
كان يلقي فيها بعض المعارضة من طرف الرأسماليين الذين لا يؤمنون بمبدأ
التأميم ولو كان يملك حكومتهم تراث أمة أخرى ، وإلى التموه على الرأي العام
الفرنسي بعدم قيمة الحركة الوطنية في الداخل ، ولكن (حزب الاستقلال)
بفضل حذره لا يترك ناحية ضعف إلا عمل على إصلاحها ، ولذلك قرآن يبعث
لفرنسا وفداً من رجاله ليشرح الحقيقة كما هي للحكومة الفرنسية وللرأي العام

الفرنسي حتى لا يبقى للفرنسيين عذر في استمرارهم في هذه السياسة التي حكم عليها التطور المغربي والعالمي بالفناء والاضمحلال .

وقد تركب الوفد من رئيسه الحاج عمر عبد الجليل ، وعضويه الأستاذين عبد الكريم ابن جلون القاضي السابق بالمحكمة العليا بالرباط ، والأستاذ أحمد الحيماني المحامي بفاس ، وكلهم من أعضاء المجلس الأعلى لحزب الاستقلال .

قام الوفد بأعمال جليلة ؛ إذ اتصل بشخصيات عظيمة ورفع صوت البلاد عالياً في سائر الأوساط ، وكان من أهم تصريحاته البيانات التي أدلى بها في المؤتمر الصحافي الذي حضره أكثر من مائة وخمسين صحافياً فرنسياً وأجنبياً ؛ فقد شرح رئيس الوفد للحاضرين حقيقة الحالة في المغرب ومطالب الشعب المغربي والكيفية التي يراها الحزب لتحقيق هذه المطالب ، ثم أجاب عن أسئلة كثيرة وجهها للوفد مختلف المراسلين الحاضرين .

وقد نقلت الصحف الفرنسية كلها أنباء المؤتمر والتصريحات التي أدلى بها الوفد وعلقت عليها تعليقات مختلفة ، ولكنها كلها تتفق في تقدير الحالة الراهنة في البلاد ، وأنها تدعو إلى عمل حاسم ومستعجل .

ولم يقصر الوفد عمله على الدعاية في الأوساط الفرنسية ، بل عمل على تنظيم الوطنيين المغاربة بفرنسا وفتح مركزاً رسمياً للتمثيل الدائم للحزب كما قام بتنظيم الطلبة الاستقلاليين ، وتأسيس لجنة توجيهية لإرشادهم ومساعدتهم على إتمام الدراسة في جو تعاون وإخاء .

وقد نشر (مكتب الاستخبارات والدعاية) التابع لحزب الاستقلال بتوجيه ومساعدة إخواننا أعضاء الوفد رسالة عن (تاريخ الحركة الوطنية بالمغرب الأقصى) ، كما طبع البيان والحديث الذي أدلى به الوفد في مؤتمر الصحافيين ، وجمع وثائق (حزب الاستقلال) ثم طبعها ضمن كراسة خاصة بالفرنسية وترجمها ونشرها باللغة الإنجليزية أيضاً .

وصادف وجود الوفد ببباريس مرور صاحب السعادة عبد الرحمن عزام باشا

الأمين العام للجامعة العربية ، فاتصل برجال الحزب وتفاوض معهم ملياً في
 شأن القضية المغربية ، وكان من آثار هذه المفاوضات التصريحات التي أدلى بها
 معاليه في باريس ، وكلها إشعار رسمي بتأييد الجامعة للأمم المغرب العربي في
 مطالبتهم بالحرية والاستقلال والانضمام للجامعة العربية .
 ثم أقام الوفد يوم ٨ نوفمبر سنة ١٩٤٦ احتفالاً فخماً بمناسبة عيد العرش
 المغربي ، حضره جم غفير من كبار الأوربيين والعرب الموجودين في العاصمة
 الفرنسية على رأسهم سمو الأمير عبد الله سيف الإسلام ابن الملك يحيى عاهل اليمن
 السابق ، وأقيمت فيه عدة خطب كان من بينها خطاب العلامة ماسينيون
 والشيخ دراز ، وقد كانت كلها إعجاباً بجلالة الملك وتأييداً للحقوق المغربية التي
 يرهاها جلالته ، ولقد شهدت الصحافة الفرنسية بحسن التنظيم الذي قام به
 الحزب في هذه الحفلة ، واستنتجت منه مقدرة المغاربة على تسيير شؤونهم
 ما داموا قادرين على تنظيم الحركات واكتساب عطف المشرق والمغرب عليها ،
 أما من الناحية الرسمية فقد اتصل الوفد بنائب وزير خارجية فرنسا الذي تحدث
 معه طويلاً في الأساليب الممكنة لحل المشكلة المغربية ، والذي أظهر أن
 الخارجية إذ ذاك كانت ترى ضرورة تعيين شخصية رسمية تتخبر مع جلالته
 الملك في شأن المصير المغربي في الوقت الذي يستمر فيه المقيم العام في مركزه
 كرئيس للحماية ، فإذا أدت المفاوضات إلى نتيجة ما أعلنت حينئذ الحكومة
 الفرنسية نهاية النظام الحاضر ، وبدأت في اتخاذ التدابير لتنفيذ ما يتفق عليه .
 ولكن الحزب كان يرى أن هذه مجرد وسيلة من وسائل العمل لا أهمية لها
 في الموضوع ، وأن النقطة الأساسية هي ماذا سيعرضه هذا المفوض الرسمي على
 جلالته الملك ؟ والحق أن الذي استنتجناه مما بعثه لنا الوفد من تقارير وأحاديث
 لا يدل إلا على أن السلطة الفرنسية تريد تبديل نظام الحماية أو استمرارها ،
 ولكن في دائرة الاتحاد الفرنسي .
 وطبعاً أن (حزب الاستقلال) لم يكن في يوم من الأيام نصيراً للوحدة

الفرنسية التي يرى فيها نظاماً أعرق في الاستعباد من نظام الحماية نفسه ، خصوصاً بعد انكشاف الغموض الذي كان يسود فكرة الاتحاد الفرنسي حين أعلن نظام المجلس الخاص بالاتحاد واعتبار رئيس الجمهورية الفرنسية رئيساً عاماً لسائر البلاد المنتظمة أو المشاركة في الاتحاد ، وهذا ما يجعل الخلاف بيننا وبين الخارجية الفرنسية عميقاً إلى حد لا يمكن معه الوصول لنتيجة عملية إلا بتنازل أحد الطرفين عن المبدأ الأساسي الذي يتمسك به .

ولقد بقي الحزب دائم الرغبة في أن لا يرضى بهذه الحقيقة ، ولذلك عمل بكل مجهوده لإقناع الحكومة الفرنسية بضرورة تعديل نظريتها ، خصوصاً وهي تعرف أن معاهدة الحماية نفسها لا تتيح لها ضم المغرب لحظيرة اتحاد لا يقبله ولا يرضى أمانيه القومية .

ومع أن الوفد قد حظى باقتبال جميل وحفاوة طيبة من الرسميين الفرنسيين ومن رجال الصحافة والرأي العام ، فإنه لم يحصل على نتيجة عملية يكون لها الأثر الفعال في تغيير وجهة نظر الحكومة أو تعديل خطتها .

ولكن بالرغم من ذلك فقد أبقى الحزب إلا أن يستمر في الإعراب عن حسن نيته بالتوجه للرأي العام الفرنسي ، ولذلك قرر أن يبعث أمينه العام الحاج أحمد بلافريج ليترأس الوفد الثاني للحزب بعد رجوع الحاج عمر ورفيقه وقد واصل الأمين العام مجهودات سابقه ، وقام بعدة احتجاجات واتصالات قوية ، من أهمها حديثه مع رجال الحركة الشعبية الجمهورية ، وأدلى بتصريحات كان لها صدى كبير في الأوساط الرسمية .

وقد انتهز فرصة وجوده بفرنسا ، فعقد بباريس مؤتمراً عاماً لسائر طلبة المغرب بفرنسا كان له الأثر الحسن في توحيد الشباب المغربي حول الحزب وتوجيهه الوجهة الصحيحة التي يرغب فيها .

ولكن هذه العناية التي أبدتها الحزب لم تلق من التقدير والاهتمام ما كان ينتظره المغاربة من شعب كالشعب الفرنسي ، فإن الخطة السياسية لم تتبدل ،

مأساة الدار البيضاء

٧ أبريل سنة ١٩٤٧

بينما كان المغرب كله يتهيأ لزيارة جلالة الملك لطنجة عاصمة مملكته الديبلوماسية ، وكانت المدن والقرى التي يسير منها الموكب الملكي تستعد للتمتع بمشاهدة ملكها في طريقه إلى مدينة لم يتمكن من زيارتها ذو ولا والده من قبله — كانت الأوساط الاستعمارية تغلي غليان المرجل لأن معارضتها لم تجد شيئاً في إرجاع جلالة الملك عما عزم عليه من هذه الزيارة ، ولأنها تعلم سلفاً أن هذه الجولة ستكون مظهراً كبيراً من مظاهر الوحدة المغربية ، وستتيح الفرصة للوطنية كي تظهر موقفها المتضامن ضد الاستعمار الفرنسي والأسباني والدولى .

وبالرغم مما أظهرته الصحافة الاستعمارية من تهمة على الشعب المغربي وملكه وزعمائه وبالرغم مما أظهرته بعض الحركات الفرنسية من مظاهر نشاط استثنائي عسكري ، وبالرغم عن الإشاعات التي كانت تملأ الجو من أن الجنرال دييجول وصحبه سيدنهبون فرصة سفر الملك ليعلنوا ثورتهم القومية من الدار البيضاء إلى باريس ، وأن الشيوعيين الفرنسيين يتهيئون لإعلان إضراب في عملة السكك الحديدية التي يمر منها جلالة الملك في يوم سفره — بالرغم عن ذلك كله وعما عداه من الإشاعات والتهجمات فقد استطاعت الوطنية المغربية أن تملك أعصابها ، وتحفظ بيرودة دمه لئتم تحقيق البرنامج الملكي الذي تعتبره فوزاً كبيراً لقضية المغرب ، ولأنها تعودت سياسة الإثارة والتهييج التي يتبعها المستعمرون الفرنسيون كلما رأوا تيار انتصار للوطنية المغربية بغية خلق الجو الذي يمكنهم من إرضاء نفوسهم الانتقام والتشفي .

ولكن الأمر الذي راع الجمهور المغربي هو مأساة الدار البيضاء التي وقعت
تماماً في ليلة السفارة الملكية بالذات .

فبينما كان بعض الأطفال يلعبون بحمي (ابن مسيك) مدينة العمال بالدار البيضاء
إذا بثلاثة من السنغاليين يتجولون ، فطالهم طفل بأن يعطوه هدية ، ولكن
السنغاليين شتموه ورموه بمقلع كان بيدهم ، فأثار ذلك غضب أصدقائه الأطفال
فتابعوا الجنود الثلاثة بمحسبات صغيرة ، وذهب السنغاليون إلى الحصن القريب
من الحى ، ثم عادوا ومعهم فرقة من السنغاليين مسلحة بالبنادق والرشاشات
والمدافع الخفيفة ، وصحبتها ضباط فرنسيون ، وما وصلوا الحى حتى أعطى الضباط
لجنودهم الإذن بإطلاق الرصاص على الأهالي العزل ، وطوقوا الأحياء الوطنية من
كل جانب ، ونظموا الهجوم عليها ، وقد احتلوا الشوارع وهاجموا المارة بالقتل
والتنكيل والتمثيل ، ثم دخلوا البيوت بيتاً بيتاً يقتلون من وجدوه فيها من طفل
أو امرأة أو رجل ، بل قتلوا حتى الدواجن من الحيوانات ، ونهبوا الأمتعة
وكسروا ما لم يقدروا على حمله .

ووصلت فرق الفرسان السنغاليين بقيادة ضباط فرنسيين أيضاً ، وامتدت
المركة إلى مسافة عشرة كيلومترات من الأحياء العربية المجاورة ، واشتد
السنغاليون وانقلبوا إلى حيوانات متوحشة كلبية ، فشدخوا رؤوس الموتى وفصلوا
أعضائهم وبقروا بطونهم ؛ فعلاوا ذلك حتى بالصبية الصغار بمحض أمهاتهم اللاتي
أخروا قتلهن إلى ما بعد التمثيل بأبنائهن على مرأى منهن .

واحتلت فرق أخرى من السنغاليين سطوح المنازل حيث سلطت نيران
رشاشاتها على كل من تحدته نفسه بالتنفذ من الشارع أو تلفيه الفرصة ماراً به .

ولم تتدخل السلطات الفرنسية المدنية لإيقاف العدوان الذي استمر أكثر
من عشر ساعات اختفى خلالها رجال البوليس بكيفية تلفت الأنظار ، بل إن
بعض الفرق المكلفة بحراسة المدينة لم يسمح لها قوادها العسكريون بالتدخل
لحماية السكان ، وهنالك ثكنة عسكرية فرنسية قريبة من موقع الحادثة كتب عليها

«مقر حراسة المدينة» جنودها كلهم من عساكر (القوم) المغاربة برئاسة ضباط فرنسيين ، توجه إلى ضابطها وفد من كبار حزب الاستقلال يعلمه بالحادث ويطلب منه الإذن من الجنرال للجنود المغربيين بالقيام بواجبه من إرجاع الأمن ، فطلب منه التريث قليلا ، ثم تخبر مع الكولونيل وبعد دقائق عاد فأصدر الأمر بإقفال الشكنة وسجن جنوده جميعاً بداخلها .

وفي اليوم التالي حشدت السلطة الجيوش الفرنسية والأجنبية بسائر أحياء المدينة بكل الطرق المؤدية من الدار البيضاء إلى الرباط ، ولم يكن معهم ولا جندي مرآكشي واحد ، وقد ثبت بعد التحري والبحث الدقيق أن الجيوش ورجال الشرطة المغربية جردوا من كل سلاح قبل الحادث بيوم واحد؛ الأمر الذي يدل على أن المأساة مدبرة ومبينة بليل .

وقد بلغ مجموع القتلى والجرحى المغاربة في هذه المأساة التي انتقم فيها الجيش الفرنسي من الوعي القومي ألقي شخص مغربي بريء .

ولقد كان لهذه المأساة أثرها العميق على جلالة الملك وعلى سائر أفراد أمته ، وقد توجه جلالتة بنفسه للبيضاء حيث أشرف على بحث عرف منه حقيقة المأساة ، كما عمل على مواساة البائسين من عائلات الموتى ومساعدة الجرحى الذين تركتهم غطرسة الجيوش الوحشية وبهم ذماء .

وقد أظهرت فرق الشباب الرياضية والكشافية التابعة لحزب الاستقلال بطولة عظيمة ؛ إذ قامت بمجهود جبار لاختطاف جثث الشهداء وإحصائهم ومعرفة أسمائهم ، ونقل الجرحى إلى المستشفيات وتصوير مشاهد التمثيل والتنكيل التي قام بها السنغاليون ، والبحث عن عائلات السكك وإعلامه بحالة قريبه ، والتحري في معرفة الحوادث والقائمين بها — الأمر الذي يستحق الإعجاب ويستوجب التنويه والإشادة .

أما الشعب المغربي فقد أعلن تضامنه مع البائسين بإضراب عام شمل سائر المدن المغربية وباحتجاجات شديدة رفعتها الهيئات والشخصيات المراجع العليا ،

وبالا ككتاب العام لمساعدة المنكوبين ، وقد طالب حزب الاستقلال بإجلاء الجنود السنغالية عن المغرب ، وهو مصر على هذه المطالبة دائماً .
وقد قامت هيئة (سيدات وفتيات حزب الاستقلال) بالدار البيضاء بعمل جليل لإسعاف العائلات المنكوبة ، وأسست لیتامی المأساة ملجأ ومدرسة تعرفان بمنظمة (٧ ابريل) .

أما السلطة الفرنسية فإنها لم تبد اهتماماً كبيراً بالحادث ، وكل ما فعلت أنها استنكرته زاعمة أنه وقع من السنغاليين من تلقاء أنفسهم ، واعتقلت بعض صفوف الضباط الذين اتهمهم الوطنيون ، ولكنهم سرعان ما أطلق سراحهم ، وانهزت فرصة الرحلة الطنجية وتعيين الجنرال جوان من بعد لشغل الرأي العام المغربي عن المأساة البيضاوية .

ولكن شهداء ٧ ابريل يملأون قلب كل مغربي وروحه ، وإن الغطرسة التي أظهرها الجيش الفرنسي في هذه الموقعة والتغافل الذي سجلته سلطات الحماية لا يمكن أن ينسأها الشعب المغربي الذي تعود الصبر ولكنه لم يتعود نسيان الجريمة ولا مسامحة المجرمين . وإذا رأى الفرنسيون حماس المغاربة في المطالبة بالتحرر من سيطرتهم ، وإذا سمعوا في المستقبل بعنف الحركات الانتقامية المغربية ، وإذا قرأوا أن المغاربة لم يعودوا قادرين على تحمل طغيانهم ولا على الاستمرار في قبول النصائح السلمية حتى من زعمائهم ، فليس لهم أن يستغربوا ، وليس لهم أن يشتكوا من تعصب المغاربة أو من سوء فهمهم بل عليهم أن يذكروا أن جيوشهم لم تحمل لنا الأمن والسلام ، وإنما حملت لنا وحشية السود محمية بعلم الجمهورية الذي كان يجب أن لا يحمي غير الحرية والمساواة والإخاء .

يجب على الفرنسيين أن يذكروا أن توضيحنا من أجل تحريرهم من غطرسة الألمان في الحربين الأولى والثانية ومشاركتنا لهم وتمتعهم بشعور النصر والكبرياء القومي لم يقابل من طرفهم بأى اعتراف بالجميل ، بل إن نهاية

الحرب الكبرى الأولى كانت مبدأ الحملات العسكرية على بلادنا التي ثارت
على الحماية ونظامها ، وخاتمة الحرب العالمية الأخيرة كانت فاتحة اضطهادات
مسلحة لأمتنا العزيزة وشبابنا الذي لا يريد غير السلم والأمن في ظل
الحرية .

قبل البدء
بعد عادت طبيعة نظامها الدولي فكري جلالة الملك أن يوفق سلفه جلالة
الملك في داخل ملكه الشريف بالرجوع لطبيعة التي تعتبره صحة القرب الدولية
وقد أتت عن رغبة هذه الطبيعة إرثه لأول الذي رأى فيها لأول مرة شيئاً
مزعجاً ، ورغم الملاحظة والاعتبارات التي استعملها المقام السيام لإقناع جلالة
الملك عن مشروع بقاء حماية وحدتها لتتصالح بجلالته على تعيد
فكرته دون شك مناقشات كثيرة بين القصر والإدارة الملكة أيدت المسألة
طوره الدولي المقام فقد أمرت الحماية من موافقتها مبدأً فيما يخص فرنسا ،
ولكنها أذيت أنه لا يمكن إشعار الدول المشاركة في نظام طبيعة ، ثم أيدت
الجلالة الشريفية أن كلام إنجلترا وأمريكا لا يبدون رغبة في تحقيق المشروع
الملكى ، لأنها تخافون من أن تؤدي إلى أحداث التي سيأتي واضطراب
ديبلوماسية ، وقد أجاب جلالة الملك على هذا بأنه هو يفضل لا يحدث في بلاده ،
وأنه إذا كانت لدية ما استطاعت على عهد الشريفين عليها أن تكتب به إليه ،
وهو يعرف الموقف الذي يتخذه إزاء كل إعطاء أجبي يريد الحد من أسفه في
المنع بظواهر سيادته على سائر الناطق القومية ، ثم حدثت الإدارة بتفويض بأن
السيكس بيكوين بختارون من الشاه الروس فرصة الزيارة الملكية ليتم قطع من
أستولم البحر المتوسط تظاهرة بالتم من القوة ومن الحق في تمثيلها بهذا الجانب
من المياه التي تريد إنجاز حمايتها ، فلم يسأ جلالة بهذه التذليلات كلها ، وأصدر
بلاغاً يحدد فيه سوره بزارته لطبيعة وأيضاً بذلك الإقتضائية ومن نوراً من
الدول أمام الأمر الواقع ، لكن السفير لا يرون عاد يحمل جلالة رغبة فرنسا في

الرحلة الملكية طنجة

قبل السفر :

منذ عادت طنجة لنظامها الدولي فبكر جلالة الملك أن يلحق سلسلة رحلاته العظيمة في داخل مملكته الشريفة بالرحلة لطنجة التي تعتبر عاصمة المغرب الدولية وقد أعرب عن رغبته هذه للمسيو إيريك لابون الذي رأى فيها لأول مرة شيئاً مرغوباً ، وبرغم الماطلة والاعتذارات التي استعملها المقيم العام لإقناع جلالاته بالعدول عن مشروع يقلق هناة الحماية وهدوءها فقد أصر جلالاته على تنفيذ فكرته ، وبعد مفاوضات كثيرة بين القصر والإقامة العامة أخذت المسألة طورها الدولي الهام ؛ فقد أعربت الحماية عن موافقتها مبدئياً فيما يخص فرنسا ، ولكنها ادعت أنه لا بد من إشعار الدول المشاركة في نظام طنجة ، ثم أتت جلالاته الشريفة أن كلا من إنجلترا وأمريكا لا تبديان رغبة في تحقيق المشروع الملكي ؛ لأنهما تخافان من أن يؤدي إلى إحداث قلق سياسي واضطراب ديبلوماسي ، وقد أجاب جلالة الملك على هذا بأنه هو سيمتثل لالمحالة في بلاده ، وأنه إذا كانت لدولة ما اعتراضات على عمله الشرعي فعليها أن تكتب به إليه ، وهو يعرف الموقف الذي يتخذه إزاء كل ادعاء أجنبي يريد الحد من حقه في التمتع بمظاهر سيادته على سائر المناطق المغربية ، ثم عادت الإقامة تتذرع بأن السكسونيين يخافون من انتهاز الروس فرصة الزيارة الملكية لبعث قطع من أسطولهم للبحر المتوسط تظاهراً بما لهم من القوة ومن الحق في تعبئتها بهذا الجانب من المياه التي تريد إنجلترا حمايتها ؛ فلم يعبأ جلالاته بهذه التمايلات كلها ، وأصدر بلاغاً يحدد فيه موعد زيارته لطنجة واضعاً بذلك الإقامة العامة ومن وراءها من الدول أمام الأمر الواقع ؛ ليكن السفير لابون عاد يحمل لجلالاته رغبة فرنسا في

التريث ريثما تتم الإجراءات الدبلوماسية في الموضوع ، وبعد عناء اقتنع جلالتة
 بتأخير الرحلة بضعة أسابيع أخرى ، وأخيراً أعلنه المسيو لابون بقبول فرنسا
 وإنجلترا وأمريكا للفكرة ، ثم اقترح عليه السفر في البحر لئلا يجتاز في المنطقة
 الخليفة التي هي تحت حماية أسبانيا ، ولكن جلالتة رفض الاقتراح وقال إنه
 سيسافر في مناطق مملكته الشريفة ، وإذا كان لأسبانيا اعتراض على هذا الحق
 فعليها أن تواجه جلالتة به ، وقد أبلغت السلطات الأسبانية جلالتة رسمياً أنها
 لا ترى مانعاً من زيارة جلالتة لجزء من مملكته ؛ بل تعتبر ذلك شيئاً طبعياً ،
 غير أنها تتخذ تحفظات من حقها أن تطلب مراعاتها ، وأهم هذه التحفظات أن
 المقيم العام الفرنسي لا يصحب جلالتة في داخل حدود المنطقة الخليفة ، وأن
 عليه أن يقف في (عرباوة) حيث يصاحب الملك المقيم العام الأسباني ، كما أن
 الجند الخلفي لا الفرنسي هو الذي يقوم بمسألة الأمن في داخل الحدود الشمالية
 للبلاد أثناء هذه الزيارة ، وقد قدمت للرباط لجنة خاصة أسبانية للمفاوضة مع
 الإقامة العامة الفرنسية ، وتوصل المقيمان للاتفاق على النقط التي طلبتها أسبانيا .
 وكان جلالتة يريد النزول في سرادق رسمي بمدينة (أصيلا) فاقترح
 الأسبانيون على جلالتة النزول « بقصر الريسولي » الذي هو من أملاك أسبانيا
 اليوم ، فرفض جلالتة الاقتراح ، ورفض الاستمرار في مناقشة اقتراحات الأسبانيين
 الخاصة بحركته داخل المغرب ، وكتب إلى سمو الخليفة يطلب منه توجيه لجنة
 من طرفه تقبل من جلالتة التعليمات اللازمة التي يرى ضرورة اتباعها في برنامج
 الحفلة ، وفعلاً وصل الوفد الخلفي للرباط حيث بلغه جلالة الملك ما ينبغي
 للخليفة القيام به من تدابير مصمما على ضرورة النزول في سرادق خاص في
 (أصيلا) وتناول الغذاء بها مع الخليفة وسائر القواد والباشوات الذين يجب أن
 يحضروا من مختلف أنحاء المنطقة .
 وبعد هذه الإعلانات اقترحت الإقامة العامة أن يخبر جلالتة اللجنة
 الدولية بطنجة ، ولكن جلالتة رفض هذا الإخبار الرسمي الذي يمكن

أن يدل على شبه استئذان غير معقول .
 وأحب جلالته أن لا يصل لطنجة حتى يعطى لأبنائها بعض الحق الذي يطالبون به ، فوضع تشريعاً يحسن حالة النواب المغاربة بالمجلس التشريعي ، أى يخرجهم من طور التعيين إلى طور الانتخاب من درجتين ، ومع بساطة هذا الإصلاح فإن المراقبة الفرنسية في طنجة لم تخلص في تطبيقه بعد ما عاكس رؤساؤها في تشريعه ، وأخيراً قدم مسيو لابلون باسم فرنسا لجلالة الملك المطالب الآتية :

١ - أن يصحبه في رحلته ويحضر سائر الحفلات التي يقيمها جلالته في طنجة .

٢ - أن يقوم المقيم العام الفرنسي بتقديم ممثلي الدول الأجنبية لجلالته .

٣ - أن يطلع المقيم العام على الخطاب التي يلقها جلالته وسمو ولي العهد والأميرة عائشة .

٤ - أن يمتنع جلالته عن إصدار بيانات مدة إقامته بطنجة .

وقد قبل جلالته المطلب الأول ، ورفض بقائاً المطلب الثاني ، لأن طنجة لا تعتبر تحت الحماية الفرنسية ولا الأسبانية حتى يسمح للمقيم العام بالظهور فيها بمظهر المكلف بوزارة الخارجية حسب نظام الحماية ، وقد قرر جلالته أن مندوبه الشريف بالمنطقة الدولية هو الذى يقدم إليه السلك الدبلوماسي وغيره ، وأما الخطاب فإن جلالته لم ير بأساً في أن يطلع المقيم العام عليها ولكن بصفة شخصية واستثنائية ، وأما عن البيانات فقد أجاب جلالته بأنه ليس في نيته إصدار أي بيان غير عادى .

وبعد أن اطلع المقيم العام على الخطاب اقترح على جلالته أن يضيف لخطابه الرسمي كلمة تعرب عما للتعاون الفرنسي المغربي من قيمة في نظر جلالته ، وقد وعده الملك بالتفكير في الموضوع ، وفعلاً أضاف جملة في آخر خطابه يتحدث فيها رعيته على الاستفادة من تجارب الغربيين وخصوصاً الفرنسيين .

ولسكن جلالته حذفها في آخر ساعة نظراً لتأثره العميق من حوادث البيضاء
ومآسئها . ان خبر الملك لم يرد في الصحف المصرية لانها كانت تفتقر
وقبل سفر جلالته تبليغ دعوات من سفيرى أمريكا والبرتغال وغيرها
لتناول العشاء على مأدبتهم ، والسكن الملك اعتذر بأنه سيكون في بلاده وليس
من المعقول أن يكون مدعواً بل هو الذى سيدعو ضيوفه الأجانب إلى مأدبة
ملكية إكراماً لهم وإشعاراً بما لدولهم من الاعتبار عند جلالته .
وقد قررت بلدية طنجة خمسة ملايين من الفرنك لمصاريف الزيارة الرسمية
ونظم الأهالى وسائل الزينة والأفراح طيلة تلك الزيارة التى كانوا يعتبرونها أسعد
أوقاتهم وأطيب أيامهم .

أما (حزب الاستقلال) فقد أعد العدة الكاملة للمشاركة في هذه
الأفراح الشعبية والإذاعة عنها ، وأصدر من جريدته (العلم) عدداً خاصاً عن
طنجة وموقعها وقيمة الزيارة الملكية لها كان يوزع مجاناً عند وصول القطار
الملكي (العروسة المتوسطة) ، وكان فرع الحزب بطنجة وفرقة الكشافة الحسنية
التابعة له هما اللذان يشرفان على الحفلات القومية والتنظيمات الشعبية ، وأصدر
مكتب الاستخبارات والدعاية للحزب نشرة يومية باللغة الفرنسية كانت هي
المصدر الوحيد للصحافة العالمية برمتها ، وكان مركزها بأوتيل المنزه مرجع جميع
الصحافيين الذين اعترفوا للحزب بجميل خدمته وعظيم أهميته ؛ كما التقط
مبعوث الحزب السينمائى الأستاذ عبد الكبير الفاسى شريطاً مهماً لجميع مظاهر
الرحلة الملكية أخرجته بعد شركة ستديو المغرب فكان شريطاً قومياً رائعاً .
وقد اهتم العالم كله بهذه الزيارة التاريخية ووصات طنجة وفود الصحافيين
والمصورين من أقاليم الدنيا جميعها ، ومثل الصحافة المصرية الأستاذ إبراهيم
موسى مندوب جريدة المصرى الذى كان المبعوث العربى الوحيد في هذه
المظاهرة القومية الكبرى .

صاحب الجلالة بفار الرباط :

أصبحت مدينة الرباط مزدانة كلها بالأعلام والزينة ، والزرح على وجوه سكانها الذين احتشدوا في الشوارع التي يمر منها الموكب في طريقه للقطار الذي ينقل الجناب الشريف لطنجة ، وما أزفت الساعة السابعة والخمسون دقيقة من صباح يوم الأربعاء التاسع من شهر أبريل سنة ١٩٤٧ حتى دوت ساحة المحطة بعاصفة من الهتاف ، وكان في طليعة الموكب الشريف أمير الأطلس ولي العهد مولاي الحسن ، وصاحبة السمو الأميرة عائشة ، والأمير مولاي عبد الله ، وقد نزل سيدنا نصره الله صحبة ولي عهده من سيارته فتقدم للسلام عليه المقيم العام والسكران العام للحماية والقائد الأعلى للجيش ، ثم صدحت الموسيقى بالنشيد الملكي ، وما وصل سيدنا لباب المحطة حتى تعالت الهتافات بحياة جلالته وحياة شعبه الأبى ، وهو نصره الله يحيي الجماهير بيده الكريمة .

وكانت جدران المحطة مزدانة بالرايات والبسط السندسية ، والأرض مقروشة بالزرابي المتنوعة ، ثم تقدمت الهيئة الوزارية لأداء تحية الإخلاص ، وتبعها بعض باشوات المغرب وكبار قواده فأعيان العدوتين (الرباط وسلا) ثم بقية أفراد الحاشية الملكية التي رافقت جلالة الملك في رحلته ، وهي مركبة من ممثلي سائر طبقات الأمة ويبلغ عددها خمسة وستين عضواً .

وقبل أن يتحرك القطار أدى الحرس الشريف مراسم التحية ، ثم سارت القطار في وسط هتافات الجماهير الحارة ، وكانت المحطات التي يمر بها القطار كلها مائتة بالرعايا المخلصين الذين انتهزوا فرصة مرور ملكهم لتحيته والإعراب له عن ولائهم وتعلقهم بعرشه الكريم .

وما وصل الموكب إلى عرابوة (الحد الصناعي بين جزئي المغرب) حتى امتلأ الجو تصفيقاً وهتافاً من آلاف إخواننا المحتشدين لتحية عاهلهم العظيم ، وقد تقدم للسلام على مولانا مولاي محمد صنو سمو الخليفة ، ووزير العدل بالمنطقة

الخليفية ، ورئيس التشريعات ، والجنرال لاريا ، ومدير الشؤون الوطنية ، والوزير
الأسباني المفوض ، ورئيس ديوان المندوب السامي الأسباني ، ثم رافق الكل
جلالته إلى مدينة (أصيلا) حيث بلغها القطار في الساعة الواحدة والعشر دقائق .

ولاء المنطقة الخليفة :

وقد وجد جلالته الملك في استقباله سمو الخليفة ، ونجله مولاي المهدي ،
والمندوب السامي الأسباني ، والمسيو إيريك لابون مقيم فرنسا العام ، ووفود
القبائل والمدن المغربية . وكان سمو الخليفة قد أعد حفلة غداء فاخرة تجلت فيها
مظاهر الأبهة والعظمة ، وتفضل مولانا فدعا لتناول الغذاء معه سمو الخليفة وعدداً
كبيراً من رجال الخزن بالمنطقة الخليفة من بينهم الأمير مولاي المهدي .
وبعد تناول الغذاء استقبل جلالته رجال الصحافة العربية والأجنبية ،
وأفصى لهم جلالته بالتصريح الآتي : « ها أنتم ترون أن المغرب أمة واحدة ،
بل عائلة واحدة ، وأن أمنية الأمة المغربية التي ستحقق بعون الله هي أمنية جميع
الأمم العربية ؛ إذ الشعوب العربية أمة واحدة » .

ثم تناول الموكب الملكي الشاي في قاعة أعدت لذلك ، فألقى الأستاذ إبراهيم الإنفي
قصيدة بين يدي جلالته الملك ، وفي نهاية المأدبة تقدم صاحب السمو الملكي الخليفة
مولاي الحسن فألقى خطاباً جاء فيه :

إن لبلادنا تاريخاً مجيداً ، وإن أمير المؤمنين بالغ بحسن قيادته الهرمي
السامي الذي يسترجع مجدها الغابر تحت ظل جلالته ؛ لأن المغرب أمة واحدة
لا تعترف إلا بعاهل واحد ستصعد في عهد جلالته مدارج الرقي ، فنرجو الله
أن يعين جلالتم فيما تقومون به من أعمال .

ثم غادر الملك (أصيلا) إلى المحطة حيث ودعته جماهير المنطقة الخليفة
وسمو الخليفة والولاة المغاربة والأسبانيون وكذلك المسيو لابون الذي عاد للرباط .

ولاء المغرب المنعم :

وفي الساعة الرابعة تحرك القطار فوصل إلى طنجة في الخامسة ، وما إن رسا
الرتل الملوكي حتى أرسلت ثلاث بوارج حربية برتغالية مائة طلقة وطلقة إيداناً
بوصول الركب المولوي ، ثم صعد سعادة مندوب السلطان إلى القطار حيث سلم
على صاحب الجلالة وقدم لمقامه الكريم ممثل الولايات المتحدة ، ووزير بريطانيا
الذي هو رئيس لجنة المراقبة ، وأعضاء لجنة المراقبة ، والأميرال البرتغالي
والى المدينة .

وكانت الجماهير الغفيرة محتشدة في جوانب المحطة وساحتها ، والطريق
المؤدية إليها ، والتهافتات تتعالى من الأرض وترتفع من السطوح والمنافذ في سرور
وانتشاء ، وما إن ظهر محيا مولانا للعيان حتى امتزج هدير المدافع وألحان الموسيقى
بزغاريد النساء وهتافات الجمهور وتصفيقه ، ولم يستطع الموكب الشريف اختراق
تلك الأمواج البشرية التي كانت تلوح بالرايات الحمر المختمومة والتي غمرت
الشوارع المزدانة بالزرابي والأعلام وأقواس النصر إلا بجهد جهيد ، وكانت
الخمسون سيارة التي لوحظ من بينها سيارة (العلم) وسيارة (رأى الشعب)
وسيارة (رسالة المغرب) تسير ببطء كبير وسط النسمات المتماوجة حتى وصلت
تقصر سعادة المندوب .

وبالجملة فقد أعطى سكان طنجة المغاربة البرهان الساطع على تعلقهم بالعرش
المغربى وعاهله العظيم ، وفي المساء أطلقت شهب اصطفاعية بديعة في حفلة نظمها
بلدية المدينة .

الرفق بالوت :

وفي صباح يوم الخميس ١٠ ابريل كان موعد اقتبال جلالة الملك لأعضاء
 السلك الدبلوماسية وأعيان المدينة ووفود الجهات فاققبل أولا سفير الولايات
 المتحدة الأمريكية مستر أليس الذي أعرب لجلالته عن عواطف أمته ، ولما أخبر
 جلالاته بأنه قد عين سفيراً لدولته في سوريا أجابه جلالة الملك بأنه سواء كان في
 طنجة أو في دمشق فلن يكون إلا في بلاد عربية ، وأن جلالاته يتمنى أن يكون
 خير ممثل لعطف أمريكا الديمقراطية على العرب ، ثم اقتبل جلالاته بعد ذلك
 ممثل إنجلترا فتحدث له ملك المغرب عن العلاقات القديمة التي كانت بين إنجلترا
 وبين مراکش ، وأن مراکش التي تعمل للوصول إلى مبتغاهما الذي هو مبتغى
 جميع الشعوب ترجو أن تكون علاقتها مع إنجلترا في المستقبل مثل علاقتها معها
 في الماضي ، فأكد السفير أن إنجلترا ستحافظ على صداقتها التقليدية للمغرب ،
 وتشرف بعد ذلك بالثول بين يدي جلالة الملك سفير أسبانيا فأبدى له جلالاته
 تأثره من الاستقبال العظيم الذي قامت به المنطقة الشمالية مذكراً بأن مراکش
 وطن واحد ، وتكلم السفير الأسباني عن الصداقة التي للأسبانيين مع المغاربة
 منذ قديم .
 وبعد ذلك تقدم أمام جلالاته ممثل فرنسا فصرح له جلالاته بما يأتي :
 « يسرني وأنا بهذه المدينة المغربية حيث تمثل هنا جميع الدول الصديقة أن
 أذكر بالصداقة الفرنسية المغربية التي تجلت في أخرج الظروف ، وإن المغرب
 الذي شارك في الحرب يريد أن ينال نصيبه من السلم ، وذلك بالتمتع بحقوقه
 التي يطمح إليها والتي سيحصل عليها بفضل صداقته مع فرنسا » .
 وبعد هذا برز سيدنا لشعبه الكريم وبين يديه سمو ولي العهد مولاي
 الحسن والأمير مولاي المهدي نجل خليفته بتطوان ، فألقى خطابه التاريخي الذي
 كان يقاطع في كل فقرة بالهتاف والتصفيق .

وعلى إثر ذلك استقبل جلالته وقد أيمثل (حزب الإصلاح) والأمين العام
لحزب الاستقلال برفقة الحاج عمر عبد الجليل ، ثم استقبل فرع حزب
الاستقلال بطنجة ، والأستاذ المسكي الناصري باسم (الوحدة المغربية) وغيرهم
من أعيان المدينة والوفود .
وفي الساعة الثانية بعد الظهر زار صاحب السمو ولي عهد المملكة مولاي
الحسن مدرسة مرشان العربية الفرنسية والمدرسة الصناعية .
وفي الساعة الثالثة من اليوم نفسه دشّن سموه باسم والده الكريم مدرسة
الأستاذ عبد الله جنون .
وفي الساعة الرابعة أقام الكشافة المسلمون حفلة شيقة لاستقبال صاحب
السمو الملكي مولاي الحسن بصفته الكشاف الأكبر .
وفي الساعة الرابعة والنصف ، زار سموه باسم والده الكريم مدرسة
مولاي المهدي .
وقد ألقى سموه في كل من مدرسة الأستاذ جنون ، ومعهد مولاي المهدي ،
وحفلة الكشافة ، خطاباً قيمة وسط مظاهر الإجلال والتكبير ومعالم الحماس
القومي المتدفق .
وقد أهدت الكشافة الحسنية لسموه بذلة كشاف رسمي ففضل سموه
وارتداها بين مظاهر الخفاوة والإعجاب ، ثم ألقى بها خطبته العظيمة في جو
إخاء وحب متبادل .
أما صاحبة السمو الملكي الأميرة عائشة فقد زارت مدرسة البنات بالقصبة
حيث أقيم لاستقبالها حفل منقطع النظير شاركت فيه المدينة برمتها برجالها
ونسائها ، كما حضره ممثلو الدول والجواري الأجنبية ، وألقت سموها في الجمهور
الملتئم حولها خطاباً شيقاً بالعربية ، ثم بالفرنسية والإنجليزية ، دافعت فيه عن
مبادئها التحريرية التي وقفت حياتها الناشئة على خدمتها مشيدة بالنهضات
العربية في مصر والمشرق ، مؤكدة تعلق المرأة المغربية بالمثل العليا التي يعمل لها

العرب جميعاً ، وقد كان لخطابها أثر عميق في نفوس الحاضرين ، وأيقن الكل بأن العائلة المالكة مصممة عزيمتها على السير بالبلاد في معارج الرقى والسكال .

الإمام المجرور بالمسجد الأعظم :

وفي يوم الجمعة ١١ أبريل توجه جلالة الملك للصلاة بالمسجد الأعظم في موكب رسمي حافل ، وقد فاجأ رعيته الكريمة بمنمة عظيمة فألقى خطبة الجمعة وأم الناس بنفسه ، محيياً بذلك سنة الخلفاء الراشدين التي اندثرت منذ عهد غير قريب ، وقد اهتزت لهذا المشهد أفئدة المؤمنين وانتعشت أرواحهم وانطلقت ألسنتهم بالتكبير والتهليل .

وقد بين سيدنا نصره الله في خطابه الديني السر في نجاح السلف الصالح وهو تمسكهم بتعاليم الدين الحنيف الذي أتاح لهم أن ينقذوا العالم من مخالب الجهل ونير الاستبداد ، وأن يبينوا للانسانية قيمة الحرية الشخصية ويعرفوها بالحقوق البشرية ، ثم عرج نصره الله على ما لاقاه صلى الله عليه وسلم من مصاعب واجهها عليه السلام بعزيمة ثابتة ورباطة جأش حتى اعترى الحق وانتصر ثم ذكر أيد الله ملكه أن الأمة الإسلامية لا تتحقق أمنيتها ولا تعيش عزيرتها الجانب إلا إذا اجتمعت كلمتها واتحدت قلوبها وعملت بتعاليم القرآن المبين ، ثم تلا قوله تعالى : (يا أيها الذين آمنوا إن تنصروا الله ينصركم ويثبت أقدامكم) وفي الخطبة الثانية شرح الملك حديث (الدين النصيحة) ، ثم ختم بالدعاء

لجميع ملوك المسلمين ورؤسائهم .
وهكذا بعد أن أكد مولانا سلطته الزمنية في طنجة المغربية وطد دعائم سلطته الروحية على هذا الجزء من مملكته الشريفة العربية المسلمة . ولم يكن سيدنا نصره الله في هذا كله إلا مترجماً عن الاتجاه الشعبي لرعيته الكريمة التي تريد أن تكون حركتها التجديدية شاملة كل مظاهر حياتها الروحية والمادية .

هرايا الشعب لميكس :

وعقب صلاة الجمعة توجه الملك وموكبه الكريم للسوق البراني حيث
تقرر أن يكون حفل الهدية التقليدي ، فقدم أولاً أهالي طنجة المسلمون سيفاً
نصله صيني وغشاؤه من ذهب وقد كتب عليه (الاخلاص والولاء) ، ومعه
هدية ثمينة لولى العهد هي كرة أرضية تحتوي على أجهزة لتعديل الوقت والحرارة
والرطوبة ، وإلى سمو الأميرة عائشة عقد من الجواهر الفاخرة ، واسمو الأمير
مولاي عبد الله ساعة بديعة .

وأهدت الطائفة الاسرائيلية المغربية بطنجة أواني شرب الشاي وكلها
من الفضة الخالصة ، وأعربت عن ولائها وإخلاصها للعرش العلوي وتعلقها
بجلالة الملك .

أما أهالي تطوان فقد تقدم وفد هم بهدية رمزية عظيمة هي خريطة المغرب
المتحد مصنوعة من الفضة الخالصة ، وكتابتها من ذهب خالص ، ومعها صندوق
من ذهب مليء بتراب أخذ من جبال المنطقة ، وكتب عليها العبارات الآتية :
« لمناسبة زيارة الملك لطنجة يقدم أهالي تطوان هذا التراب المحض بدماء
الشهداء الأبطال كرمز لوحدة المغرب تحت العرش العلوي المجيد » .

وقد تسلم الأستاذ عبد الخالق الطريس وسط الجماهير الهائفة بحياة المغرب
فقال : « إلى حامى الملة والدين باسم هذا الجيل الذى لا يتزحزح من مملكتكم
السعيدة نتقدم باجلالنا وتعظيمنا وولائنا لأمر المؤمنين راجين من مولانا أيده
الله ونصره أن يتقبل هذه الهدية المتواضعة كرمز لمحبتنا وإخلاصنا لعرش
أسلافكم الخالد . يا مولاي إننا بكم نهتدى ، وبمثلكم نفتدى » .

وبالجملة فقد كانت مظاهرات طنجة عظيمة الدلالة على وحدة المغرب الأقصى
الراسخة ، وعلى رغبته فى الاستقلال التام والوصول إلى أمانيه التحريرية برعاية
ملكه الهام الذى لا يألو جهداً فى السير به إلى الأمام .

وفي صبيحة يوم السبت ١٢ ابريل زار سيدنا نصره الله مدرسة المصلى الشعبية حيث كان الجمهور محتشداً لاستقبال جلالته ، وبعد أن ألقى كل من المندوب الملكي وسمو ولي العهد خطاباً مناسباً تقدم سيدنا فوضع الحجر الأساسى للبنية الجديدة التي يزمع الشعب على رفعها .

وفي الساعة الواحدة تناول الغذاء على المائدة الملكية كل من وزير الولايات المتحدة المفوض الميسو إلين ومسيو ايريك لابون وقنصل إنجلترا العام ، وقد تقدم لجلالته وفد من الصحافيين يطلب مقابلة جلالته فأمر سيدنا رئيس ديوانه أن يأخذ منهم الأسئلة على أن يرجعوا في المساء لاستلام الجواب الملكي عنها ، وقد سلم لهم رئيس الديوان الملكي التصريح التالى : « قبل أن نغادر طنجة عاصمة المغرب الديبلوماسية يسرنا أن نوجه شكراتنا لجميع سكانها لما أعربوا عنه من إخلاص وولاء ؛ فقد كانت طنجة في استقبالنا عند حسن الظن بها مغربية متمسكة بعرش ملكها تمسكا متيناً ، وبذلك أقامت الدليل على أن المغرب وحدة رمزها العرش . وعمى أن تكون هذه الرحلة من حوافز التعجيل في قضية طنجة . »

« وإن المغرب لحريص على أن تكون علاقاته في المستقبل حسنة بجميع الدول التي ناضت من أجل الحرية ولا تزال تناصرها ، وهو شديد الرغبة في نيل حقوقه كاملة .

« وغنى عن البيان أن المغرب بلاد عربية صلتها وثيقة بالشرق العربي ؛ فمن الطبعى أن يزداد هذا الاتصال متانة وقوة لا سيما وقد أصبحت الجامعة العربية منظمة تقوم بدور مهم في السياسة العالمية .

« وإننا على يقين أن المسألة الثقافية لها مكانتها في تحقيق هذا الاتصال ، ولذلك فإننا نسعى في تنوير أذهان المغاربة جاعلين هدفنا الأساسى إنشاء معاهد للدراسة العلمية موحدة البرامج مع كليات مصر وسوريا ولبنان والعراق ، كما أننا نسعى منذ أقيمت إلينا مقاليد الملك في تمكين رعايانا من الحقوق الديموقراطية ، وأملنا وطيد أن يتحقق كل ما نصبو إليه . »

العودة للرباط :

وفي صبيحة يوم الأحد غادر الموكب الملكي طنجة عائداً عاصمة الملك مودعاً بمثل ما قوبل به من الحفاوة والإجلال ، وقد كان في انتظار مولانا بعرباوة سمو الخليفة مولاي الحسن حيث تناول الغذاء صحبة جلالة الملك هناك ، ثم دشنت جلالة السلطان مسجد عرباوة ، ثم امتطى سيارته الملكية إلى أن وصل سوق أربعماء الغرب حيث قام جلالاته بتدشين مدرستها في وسط مظاهرات شعبية منقطعة النظير شاركت فيها فرقة طارق بن زياد إحدى فرق الكشافة التابعة لحزب الاستقلال ، وفي الساعة السادسة والخمسين دقيقة من مساء اليوم نفسه وصل صاحب الجلالة للرباط حيث وجد الشعب محتشداً لاستقبال عاهله العظيم ، وكله شوق لرؤية محياه الكريم .

خطب طنجة :

سنتكم بعد عن الأهمية الخاصة التي لهذه الزيارة الملكية لعاصمة المغرب الدبلوماسية حسبما سماها جلالة الملك في خطابه ، ولكن الآن ينبغي أن نلقى نظرة على خطاب صاحب الجلالة وتصريحاته ، وخطب الأمير مولاي الحسن والأميرة عائشة اللذين كانا يعبران في الحقيقة عن رأي والدهما الهام .

تمتاز خطبة الملك أمام جمهور الشعب بأسلوب الموعظة الدينية التي يختارها جلالاته دائماً ليكون معبراً عن صفته الدينية والزمنية في وقت واحد ، وتتلخص محتوياتها في التذكير أولاً بالمجد العظيم الذي كان عليه المسلمون الأولون وبالحالة السيئة التي وصل إليها الخلف والتي من مظاهرها هذه التجزئة بين البلد الإسلامي الواحد الذي هو المغرب ، والبحث عن الأسباب التي نهضت بالمسلمين أولاً فجعلت منهم ملوك الدنيا وقادة الناس ، والعوامل التي فتكت بمعنوياتهم حتى أوصلتهم لحالة الانحطاط التي يرزحون تحتها اليوم . وقد أكد جلالاته أن اقتفاء

تعاليم الإسلام الصحيح البعيد عن كل التمويهات والخرافات ، والذي يهـدى إلى سبيل السلف الصالح القائم على النظر والبحث والدراسة والتعلم ، وأن المغاربة لا يمكنهم أن ينهضوا إلا إذا جددوا في نفوسهم المعنويات التي كانت أسلافهم كي يسترجعوا مجدهم القديم ويبنوا على أساسه مجداً جديداً ، ويستبشر جلالته بالروح السائدة في العالم العربي والتي أدت إلى تأسيس الجامعة العربية ، مؤكداً أن المغرب بلد عربي تملأ نفسه المثل العليا التي تملأ نفوس العرب والمسلمين جميعاً ، وأن مجهودات جلالته في نشر التعليم وتنقيف الناشئة يرمى لغاية بعيدة هي توحيد الوجهة المغربية وذهنية الشعب مع الوجهة والذهنية العربية حتى لا تتأخر هذه عن أختها ، أو تتكيف على صفة غير الصفة العربية العامة لجميع أفراد العرب ، ويحس جلالته بأن تحقيق هذه الغايات لا يمكن أن يتم إلا إذا وصل المغرب لحريةته ؛ فيؤكد جلالته أنه لا يأنو جهداً في الدفاع عن حقوق رعيته والعمل على إحلالهم المحل اللائق بهم كأمة عربية مسلمة .

ويؤكد جلالته في التصريح الذي أدلى به للصحافيين رغبته العميقة منذ تولى جلالته الملك في تحقيق مبادئ الديمقراطية لشعبه ، وهكذا يمكننا أن نحصر هذه النظريات الكريمة في النقاط الآتية :

- ١ - تأكيد صفة المغرب العربية الخالصة .
 - ٢ - ضرورة تحقيق وحدة البلاد بإدماج سائر مناطقها .
 - ٣ - وحدة المثل العليا الثقافية والدينية المغربية مع مثل سائر المسلمين والعرب .
 - ٤ - ضرورة تحقيق سائر الأمنى القومية المغرب .
 - ٥ - ضرورة تأسيس نظام ديمقراطى للحكومة المغربية .
- وبإداء جلالة الملك لصلاة الجمعة في المسجد الأعظم وتقديمه للخطابة والإمامة أثبت ما يهتم به جلالته من البعث الروحى للمغاربة ، وما يريد من تطور في أساليب الوعظ الدينى والرعاية الخلقية خصوصاً بعد أن أمر

جلالته لأول مرة بإدخال مكبرات الصوت ليتمكن المصلون من سماع الخطبة والقراءة ، وهذا يعني أن التجديد الديني والمدني يجب أن يكونا محل عناية الملك والمخلصين من مصلحي رعيته ، وقد حث جلالته في خطبة الجمعة على ضرورة التعاون في مظاهره العصرية ، ولا سيما في الميدان الاقتصادي ، وذلك بتأسيس الشركات ومزاومة الغير في ميادين الحياة ، والعمل في ذلك خير إعداد للجواب العملي الذي ينبغي أن يقدمه الشعب لسياسة الاحتكار الاقتصادي الذي رمى له المسيو إريك لابون ؛ فجلالته لم يغفل عن الناحية المادية في جهاده ، ولكنه يريد لها ناشئة عن صوفية روحية دافعة لتنفيذ إدارة الله بعمارة الأرض وحماية الحق من الغاصبين ، وليس في خطاب الملك ما يقابل الكيلوات التي يعرضها المقيم العام بالقوات الدينية على ما أرادت بعض المجلات الفرنسية تأويله ، وكل ما هناك أن جلالة الملك يريد أن يستغل هذه الكيلوات المغاربية بأنفسهم لصالح بلادهم ، وهم يعتقدون أنهم يؤدون واجباً وطنياً ودينياً معاً ؛ بل إن جلالة الملك يريد ما هو أسمى من ذلك ، وهو أن يذكر مواطنيه ورعاياه بالقيمة المعنوية التي للإنسان ، وهي الرسالة التي حملها لخلافة الألوهة على وجه هذه الأرض ، والإنسانية المغربية لا يمكنها أن تقصر عن أداء مهمتها في الجزء الذي وضعتة العناية الإلهية تحت مسؤوليتها ، وهو بلاد المغرب ، وإلا كانت جديرة بالانقراض وترك المصلحين من الغير يحلون محلها ، ولا يمكنها لا يمكن أن تقوم بهذه المسؤولية إلا إذا تحررت من عراقيل الاستعمار وقيود الاستعباد الأجنبي ، ولذلك فإن كل الجهد يجب أن يمحصر في سبيل تحقيق الأمانى المغربية في التمتع بالحرية التي ننشدها .

لم يلق جلالة الملك الجملة التي اقترحها المقيم العام ، وقد رأى في ذلك المعلقون الفرنسيون زيادة على تناسي فرنسا وأعمالها خرقاً من جلالته لما تقتضيه وظيفة مسيو لابون كوزير لخارجية جلالته ، ومعنى هذا أن تصرفه بحذف تلك الجملة يعتبر تأكيداً لاستقلاله عن رقابة المقيم العام ، والحقيقة أنه كان من الممكن أن يذكر جلالة الملك شيئاً عن التعاون الفرنسي المغربي في خطابه كما ذكره في

تصريحه لممثل فرنسا أثناء الاقتراب الديبلوماسية ، ولكن ظروف حوادث الدار
البيضاء لم تترك مجالاً لهذا الذكر ، خصوصاً وأن الخطاب موجه قبل كل شيء
للجمهور المغربي في شكل وعظ لا محل فيه للحث على التعاون أو عدمه مع
فرنسا أو مع غيرها .
أما نظرية اتباع رأى وزارة الخارجية فهي لا تعتبر إلا في بلاد ذي
نظام ديموقراطي ، والمسيو لا بون حين قدم ملاحظته لجلالة الملك قدمها كممثل
لفرنسا لا كوزير مغربي ، على أن اعتبار المقيم العام وزيراً للخارجية هو شيء
لا يقضي به الدستور المغربي ولا حتى معاهدة الحماية التي تجمل حقيقة من ممثل
فرنسا الواسطة الوحيدة بين الملك وبين الدول الأجنبية ، ولكنها لا تفرض على
جلالة الملك أن يجعل المقيم وزير خارجيته ولا حتى أن يكون لجلالته وزير
خارجية ما .
ثم إن هناك خطأ أساسياً هو أن مدينة طنجة تتمتع بنظام غير نظام الحماية
الفرنسية ، ولذلك فليس من المعقول أن يقصر الملك تعاونه فيها مع فرنسا
أو أسبانيا ، بينما لجنة الرقابة بها تتكون من هؤلاء ومن غيرهم .
وتذكر مولاي الحسن بشخصية جده السلطان الأكبر مولاي الحسن
يرمز إلى معنى عميق هو الكفاح الذي قام به هذا الملك البطل في وجه المؤامرات
الديبلوماسية الأجنبية ؛ ذلك الكفاح الذي استطاع أن يصد أنواع الهجوم
الأجنبي عن المغرب أكثر من عشرين سنة ، إلى ما قام به من نشر الأمن
وتوحيد البلاد حواضرها وبواديها ، وفي ذلك ما يذكر الأذهان بعهد الاستقلال
الذي تمتعت فيه البلاد بالوحدة والكرامة والأمن ، وعهد الاستعمار الأجنبي
الذي وزع البلاد طرائق قدداً .
وفي خطبة الأميرة عائشة استعراض وجيز لتاريخ البعث العربي وعوامل
اتجاهاته ؛ وذلك ما يؤكد تماماً وحدة المثل المغربية والعربية والتجاوب النفسى
الحاصل من تموجات الآلام والآمال العربية .

أهمية الزيارة الملكية :

مضى نصف قرن كامل دون أن تحظى مدينة طنجة المغربية بزيارة ملك البلاد الشرعي ، واقد كانت السياسة الدولية تحول عملياً دون نزول جلالته بهذا الجزء من تراب مملكته أو المرور بتراب المنطقة الخليفية ، واقد كانت أسفار سيدنا نصره الله لفرنسا وأوروبا كلها من ميناء الدار البيضاء ، وحينما كانت تصل الباخرة الشريفة لميناء طنجة كان الولاة المحليون يصعدون إليها للسلام على جلالته .

وبعد أن قسمت فرنسا البلاد بينها وبين أسبانيا واقتطعت أقصى جنوب المغرب الأقصى لفائدة أفريقيا الغربية ظلت طنجة تحت نظام دولي يقوم بتدبيرها لمصلحة الدول المشاركة فيها ، ولم تبق لجلالة الملك إلا سيادة اسمية بعيدة يرمز إليها وجود مندوب مخزني لا يبيت في قرار ما ، ولكنه يمضي رسمياً كل ما يعرض عليه من المشروعات ، ثم ظلت انجلترا تبذل جهودها للتقليل حتى من السيادة المغربية الاسمية ، ووقفت فرنسا نفسها عام ١٩٢٦ موقف الدفاع عن حق المغرب ، وأما أسبانيا فلم تترك فرصة تمر إلا وطالبت بإلحاق طنجة بمنطقة نفوذها ، وبمجرد ما وقع انهزام فرنسا وحلفائها عام ١٩٤٠ ظنت أسبانيا أن الفرصه سانحة ؛ فدخلت المدينة الدولية وألحقها بحمايتها ، كما طردت مندوب الجلالة الشريفة وسلمت قصر المندوبية للسفير الألماني الذي اتخذ مركز سفارته ، وقد أمضت انجلترا موافقتها المؤقتة على عمل أسبانيا ، بينما ظلل المغاربة مطالبين بوحدة البلاد وتحريرها .

وحينما تم انتصار الحلفاء ، وعادت طنجة للنظام الدولي السابق ، وصرح الحلفاء بأن نظامها مؤقت ، وأن نظاماً أحسن سيقع درسه بعد بضعة أشهر — بعث جلالة الملك مندوبه من جديد ، فاستقبله الشعب استقبال الفرح المستبشر ، ثم أظهر بجلالة العاهل رغبته في زيارة المدينة بنفسه ، والمرور بالمنطقة ليؤكد

سيادة الشعب المغربي الذي يمثلها عرشه الكريم في جميع مناطق البلاد ، وليدم
بذلك حق المغاربة في أن يختاروا المصير الذي يريدونه لوطنهم .
وإذا كانت طنجة غير داخلة في منطقتي الحماية الفرنسية ولا الأسبانية فمن
الممكن أن يبحث لها عن نظام المدينة الحرة التي تسبق في تحريرها بقية أجزاء
الوطن الأخرى في ظل جلالة الملك ويمتضى النظام الإداري والمالي الذي يعطيه
لهما جلالته ، ولذلك فإن زيارة الملك لطنجة كانت عظيمة الأهمية بالنسبة
للموقف الدبلوماسي الذي وقفته الحكومة الشريفة معبرة على لسان جلالة
الملك عن وجهة نظر المغاربة وعن تعلقهم بحقهم في تقرير المصير .
حاولت الدبلوماسية الفرنسية أن تجعل من حضور المقيم العام صحبة جلالته
في هذه الرحلة تحويلاً للفائدة التي بينهاها إلى جهة الدبلوماسية الفرنسية نفسها ،
ولكن تقديم المندوب المخزني لسفراء الدول أعطى الدليل العملي على أن نفوذ
فرنسا لا يتعدى الحدود المعتادة ، وعلى أن المغرب مهما يكن نظامه فهو مستقل
عن فرنسا ، وهناك جانب من سيادة الملك محرر من حماية فرنسا ، ومعنى هذا
أن القضية المغربية لا يمكن أن تحل بمجرد اتفاق مع فرنسا نفسها ، وأن
الوضعية الدولية للمغرب هي غير الحماية الفرنسية أو الأسبانية أو الدولية ؛ بل
هي المعاهدات العامة التي أدت إلى ظروف الأنظمة القائمة في البلاد .
وإذا كانت أسبانيا قد حلت في يوم من الأيام أن تعمل على ضم المغرب
كله تحت حمايتها مفكرة في إقصاء الملك نفسه والتآمر مع سواه ، فإن من حق
الوطنية المغربية أن تثبت لها تعلق شعب المنطقة الحليفية والطنجية لا بالعرش
العلوي فقط بل بجلالة الملك سيدي محمد الذي يدين له الشعب المغربي كله
بالولاء والطاعة .
وأخيراً فإن المظاهرات التي وقعت في طنجة لم تكن قاصرة على الوحدة
المغربية بل تجاوزتها إلى وضع حد حاسم لكل غموض يتعلق بانخراط المغرب
في اتحاد فرنسي أو أسباني ؛ فقد أعلن الملك وصادق الشعب على أن المغرب

لا يمكن أن يتطور ولا أن يتم تحريره واستقلاله إلا في دائرة الأمم العربية المتحدة وبالجملة يمكنني أن أختم هذا الفصل بهذه الشهادة التي صرح لي بها المسيو جيريف المبعوث الخاص لجريدة (لوموند) الباريسية : إن زيارة السلطان لطنجة تعتبر قطعاً وبدون أدنى نزاع نصراً مبيناً للوطنية المغربية وحركتها الاستقلالية .

أثر الزيارة الملكية في المسؤولين الفرنسيين :

بمجرد ما أعلنت الصحف تفاصيل الرحلة الملكية ومضمن الخطبة التي ألقاها جلالة السلطان على شعبه حدث انفعال نفسي في وسط المسؤولين الفرنسيين ونعني بهم المقيم العام المسيو لابون ورئيس الوزارة الفرنسية المسيو راماديه ، فقد حاول رئيس الوزارة أن يعالج التصريحات الملكية بشكل أبعد ما يكون عن الحقيقة والصواب ، ولكنه يدل على ارتجال في الآلة السيكلوجية أفقدت الرئيس الفرنسي بدهاء الفصل في الموضوع .

صرح الرئيس راماديه بأن جلالة السلطان منحدر من سلالة شريفة ، وأن المغرب لم يعترف قط بالخلافة العثمانية ، ولذلك فمن حقه أن يتكلم مع رعيته كخليفة مسلم ، وإذا كان لم يطالب بعد بحقه في الخلافة فإن شخصيته الشريفة تخوله الحديث باسمها .

ويمكننا أن نقول من عندنا إن طائفة من الفرنسيين تحدثت في الحرب الكبرى الأولى عن امكان المناداة بجلالة مولانا الإمام يوسف كخليفة مسلم على ما سموه بالإسلام الفرنسي ، فهل أراد المسيو راماديه أن يؤول مقاصد الملك القبيلة بهذا المعنى الذي هو أبعد ما يكون عن تفكير ملك المغرب ؟

أو أن تصریح الملك بتمجيد الجامعة العربية واعتبار المغرب جزءاً منها بعث في نفس المسيو راماديه رغبة الإيقاع بين ملوك العرب الذين يمكن أن يغاروا من أي شخص يريد نصب نفسه خليفة على الأرض المسلمة ؟

ومهما يكن فإن دعاء مولانا في خطبة الجمعة غداة هذا التصريح لا لنفسه بل لسائر ملوك الإسلام ورؤسائه قد قطع كل مقال ؛ كما أن الأمة العربية ملوكا ورؤساء وشعوباً أعقل من أن تمنخدع بمثل هذه الترهات التي لم تعبأ بها أيضاً حتى الصحافة الفرنسية التي نشرتها في شيء من التردد وعدم الاهتمام .

أما مسيو لابون ففد ألقى أمام الجالية الفرنسية بطنجة خطاباً قال فيه :

« إن السكل في المغرب من جلالة الملك ومن جميع الذين يتحملون أعباء السلطة يعلم أن الشرط الأساسي الأول للتقدم هو في النظام وفي التطور ، وكل ما يقع خارج النظام لا يؤدي إلا للانحلال والآلام والتأخر والتخدير أو الهلاك . »

ثم تكلم عن التعاون المغربي الفرنسي فأكد قائلاً : « لتعاون فرنسا والمغرب آثار هذه المعرفة والتآخي اللذين هما صراطنا في هذه البلد ، واللذين يلتزمان بكامل التناسق مع العمل والذكاء والفضائل المغربية الأخرى ، إن كل أمم الأرض تصادق على هذا وتعترف به ، وليس هناك أحد لا يصرح به ولا يتمنى من قلبه دوامه . »

لسكن الموضوع الأساسي الذي تكلم عنه الملك هو وحدة البلاد وتحريرها وتمسكها بالشخصية العربية الإسلامية .

ويجب أن لا نخطئ ، فإن محاولة المسيو لابون التوفيق بين ما يريد وبين ما يجب أن يقوله لم تكن إلا لسكب الوقت ريثما يتسنى له السفر لباريس كي يعلن للحكومة الفرنسية سخطه على حوادث طنجة ، ثم يغادر المغرب بعد تعيين خلفه دون أن يوجه لجلالة السلطان حتى تحمته التقليدية التي تعود المقيمون بعثها لجلالته عند مغادرتهم لمقر وظيفتهم .

صدى الزيارة في الصحف الفرنسية والأجنبية :

تابعت الصحف الفرنسية والأجنبية نبأ الزيارة الملكية باهتمام عظيم ، فنشرت تفاصيلها وسجلت تصريحات جلالة الملك والأمراء ، وعلقت عليها

بمختلف التعاليق حسب نزعاتها السياسية والاجتماعية ، وقد أجمعت كلها على اعتبار الحادث ذا أهمية خطيرة بالنسبة لتثبيت سيادة ملك المغرب على جميع مناطق مملكته ، كما صرحت بأن مظاهرات طنجة تعد فوزاً مبيهاً للحركة الاستقلالية المغربية .

واستمرت الصحف الفرنسية زهاء شهرين تكتب عن ارتسامات الزيارة في نفوس المغاربة وفي نفوس الأجانب وتبدي أسفها الشديد لحالة العلاقات الفرنسية المغربية ، وحملت صحف اليمين على اليسار لاجون واتهمته بعدم الإرادة وضعف العزيمة ؛ إذ ترك نفسه ينفذ بأساليب الساطان اللبقة وإرادته الخازمة ، كما أجمعت كلها على استنكار ما فعله جلالة الملك من عدم ذكر فرنسا في خطابه وعلت ذلك بعلة تختلف بحسب أغراض أصحابها ، ولم تتأخر بعض الصحف المتطرفة عن النيل من شخصية جلالة الملك والمن عليه بحماية فرنسا ومساعدتها . وتناولت الصحف الفرنسية بهذه المناسبة حالة الجامعة العربية وأغراضها وتأثير رجالها في نفوس الزعماء المغاربة ، وحاولت أن تبحث عن وسائل للتوازن بينها وبين الاتحاد الفرنسي ، ولم تغفل عوامل السياسة الداخلية الفرنسية وتأثيرها في توجيه الوطنيين المغاربة . وهكذا استمرت قضية طنجة شغل الصحافة الفرنسية مدة شهرين إلى أن عين الجنرال جوان مقيا عاماً بالمغرب على ما سنبينه .

النشاط الوطني في المنطقة الخليفية

بعد أن انتصر الحلفاء وأرغمت اسبانيا على الانسحاب من طنجة اعتقد الناس أن هذا الدرس القاسى سيدخل على السياسة الأسبانية تعديلاً ، ولكن المقيم العام الجديد الجنرال فاريلا استمر في سياسة سلفه ، وضاعف العمل لفتح باب الهجرة للمستعمرين الأسبانيين على مصراعيها . وقد حاول سمو الخليفة مقاومة سياسته في عين المكان ، ولكن إصراره هو على خطته الاستعمارية وتجاهله لكل اختصاصات الخليفة نفسه حمل صاحب السمو على السفر لمدرية ليتصل بحكومتها ويقنعها بإدخال تعديل بين على سياسة الهجرة التي تهدد البلاد وقد تبين سموه أن هذه السياسة مصادق عليها من طرف الجنرال فرانكو نفسه ، وأن الجنرال فاريلا ليس إلا ممثلاً لحكومة مدريد التي ترى أن استمرار نظامها لا يمكن إلا بالبقاء في مراكش الشمالية ، وأن هذا البقاء لا يكون مفيداً إلا إذا أصبحت أغلبية هذا الجزء المغربى من الأسبانيين الفرنكيين ، ولذلك قررت فتح باب الهجرة لمن ترشحهم لها من أنصارها وجنودها ، وكانت فاريلا بمهمة العمل على إيواء المهاجرين وتيسير السبيل لعيشهم . وطبعاً أن يحول صاحب السمو وجهته صوب الجامعة العربية ؛ فقد صرح سموه لسفير مصر المفوض برغبته في إرسال من يمثل المنطقة الخليفية لدى رجال الجامعة العربية ، وقد تقبل رجال الجامعة هذه الرغبة السامية بالخواوة والترحيب وفى ٧ فبراير سنة ١٩٤٦ حل وفد المنطقة الخليفية لدى رجال الجامعة بالقاهرة ، وهو متركب من الأستاذين المحترمين السيد محمد بن عبود والسيد محمد الفاسى ، وقد احتفلت به مصر احتفالاً شائقاً وأبدت الصحافة العربية به اهتماماً لا مزيد عليه ، كما تشرف بمقابلة جلالة ملك مصر الذى أضفى عليه من

عطفه الملكي ما يدل على اهتمام جلالته بتقدم المغرب العربي وتحرره ، وقد قدم
الوفد مذكرات وتقارير عن الحالة في المغرب إلى مؤتمر ملوك العرب ورؤسائهم
بأنشاص ومؤتمر بلودان وإلى مجلس الجامعة .
وحيثما أطلق صراح الزعماء بالمنطقة السلطانية اهتزت المنطقة الخليفية أيضاً
اسراخهم ، وقامت مظاهرات وحفلات كثيرة في نوادي (حزب الإصلاح)
ودار (الوحدة المغربية) ، وقدمت وفود منها تهنئة إخوانهم وتجديد الروابط
القديمة التي تجمعهم . وقد استأنف (حزب الإصلاح) نشاطه بتوزيع بيانات وإذاعة نشرات
يطالب فيها بتوقيف الهجرة السياسية والكف عن نزع ملكية الأراضي وإلغاء
المساعدات المالية للكنيسة الكاثوليكية من الميزانية المراكشية ، وإقرار
الحريات العامة وتكوين حكومة قوية مؤقتة تعد البلاد للاستقلال .
وفي يوم ٢٨ أغسطس نظم الإصلاحيون مظاهرات سلمية في جميع الشمال
المغربى لتأييد مطالبهم المستعجلة ، فتدخلت السلطات العسكرية ووقع اصطدام
عنيف بينها وبين المتظاهرين ، وقد احتجت حكومة الخليفة على تصرف الجيش
الأسباني ، وأندرت الحماية بما يؤدي إليه استعمال القوة من عواقب غير محمودة .
وفي سبتمبر سنة ١٩٤٦ وجه (حزب الإصلاح) وفداً برئاسة أمينه العام
الأستاذ الطيب بنونة للرباط ، وبعد ما قابل جلاله مولانا الملك عقد معه المجلس
الأعلى لحزب الاستقلال اجتماعاً تقرر فيه استئناف عمل الحزبين وتوحيد خطتهما
للمطالبة باستقلال البلاد ووحدتها تحت التاج العلوي الشريف ، والعدول في
المنطقة الخليفية أيضاً عن سياسة المراحل والاعتزاز بما يلوح به المستعمرون من
إصلاحات مشوهة ، وعلى إثر رجوع الوفد ألقى الأستاذ الطريس خطاباً بتطوان
جاء فيه : « إن حزب الإصلاح في الشمال وحزب الاستقلال في الجنوب قد
عمدا العزم وعاهدا الله والوطن على أن يعملوا لتحقيق هذه الغاية ، والأيرضيا
باستقلال البلاد ووحدتها بديلاً » ثم نلخص رئيس حزب الإصلاح فكرة التضامن

قائلاً : « وكما أنه لا يصح أن يكون هنالك فرق بين شمال المغرب وجنوبه ، ولا بين جلالة مولانا الملك وسمو خليفته ، كذلك يجب أن تتحد اتجاهات حزب الإصلاح مع حزب الاستقلال » .

الحزبان ضد إصلاحات فاريلا :

وعلى إثر هذا النشاط الجديد للحركة الوطنية بالمنطقة الخليفية وبمناسبة بعض الأعياد الإسلامية خطب الجنرال فاريلا أثناء استقبال سمو الخليفة لأعيان المسلمين معلناً أنه سيقدم لمصادقة سمو الخليفة مشروع إصلاح يقضى بإحداث بعض الوزارات الجديدة ، وقد أصدر (حزب الإصلاح) بياناً أكد فيه عدم استعداد الإصلاحيين للدخول في الحكومة ، وأن وقت التلويح بالوزارات قد انتهى ، وأن المغاربة مقتنعون بأن إصلاحات الحماية لا تصدر إلا مشوهة ولا يقصد منها إلا استفادة السياسة الاستعمارية ، وأصدر (حزب الاستقلال) في الوقت نفسه بياناً بنفس المعنى أكد فيه تضامن الوطنية المغربية في الشمال والجنوب في مطالبها ووسائل العمل لتحقيقها ، وحذر المواطنين من الاغترار بالكلمات المعسولة التي يجود بها المستعمرون وهم يغطون وراءها كل مظاهر الكيد لسيادتنا والخداع لقادتنا .

وقد حاولت الحماية الأسبانية أن تقابل هذه الحركة بالقوة ، كما أنها شددت الرقابة على الصحف بعدما كانت أوقفت جريدة (الوحدة المغربية) عن الصدور ، وإزاء هذا كله رفع (حزب الإصلاح) مذكرة للأمانة العامة للأمم المتحدة ، كما بعث نسخاً منها للأمانة العامة للجامعة العربية وللدول الأعضاء فيها ، وهي تطالب بإلغاء الحماية وإعلان الاستقلال ، وعلى إثر ذلك أصدرت الإقامة العامة الأسبانية أوامرها بالتضييق على الوطنيين وتفثيش منازلهم وتوقيف جريدة (الحرية) لسان حال حزب الإصلاح وفرض غرامة كبيرة على الحزب ، ولم تزل آثار التوتور قائمة حتى أدت إلى حوادث يناير الأخير على ما نعود لتوضيحه .

مؤتمر المغرب العربي بالقاهرة

استمرت (رابطة الدفاع عن مراكش) في بذل مجهوداتها لخدمة البلاد ، وحصل ممثلو (حزب الاستقلال) بها على وكالة (حزب الإصلاح) بعد استئناف العمل المنسق بين الحزبين الذي أوامنا إليه ، وتقوى نشاطهم بمجهودات الوفد الخلفي لدى رجال الجامعة الذي سهل عليهم بصفته الرسمية سائر الاتصالات بالدوائر المأذونة كلها ، وازدادوا شعوراً بضرورة العمل على تنسيق الجهود لا بين هيئات المغرب الأقصى فقط بل حتى مع سائر أحزاب الشمال الأفريقي ، وهم يعرفون أن (حزب الاستقلال) خطأ في هذا المعنى خطوات في الداخل ، كما خطتها من قبله كتلة العمل الوطني ، ولذلك فقد اتفقوا مع ممثل حزب الشعب في القاهرة الأستاذ الشاذلي المكي ومع ممثلي حزب الدستور التونسي على أن يعقدوا مؤتمراً عاماً لدراسة شؤون المغرب العربي والبحث عن أنجع الوسائل لتنسيق الأعمال وتوحيد المكاتب في الخارج ، وإظهار التضامن المغربي بالمظهر اللائق به لخدمة القضية التحريرية وتبيين أهدافها .

وقد استمر المؤتمر في أعماله من يوم ١٥ فبراير سنة ١٩٤٧ إلى يوم ٢٢ من الشهر نفسه درس خلالها مختلف المشا كل القائمة واتخذ قرارات في غاية الخطورة . وقد روعي في المؤتمرين أن يكونوا ممثلين لحركة من الحركات القائمة في شمال أفريقيا حتى تم للمؤتمر صبغته الإجماعية التي تعطي لقراراته قوة تأييد الأحزاب برمتها ، فثلث تونس بوساطة مكاتب الدستور في القاهرة ودمشق ، والجزائر بوساطة مكتب حزب الشعب في القاهرة ، أما مراكش فقد مثلتها (رابطة الدفاع عن مراكش) ومعها (الوفد المراكشي) لدى رجال الجامعة .

افتتح المؤتمر جلساته بحفلة عامة أقامها مساء يوم السبت ١٥ فبراير سنة ١٩٤٧

بالمركز العام لجمعية الشبان المسلمين تحت الرئاسة الفخرية لمعالى عبد الرحمن
عزام باشا، وحضرها جمع كبير من رجال العرب وزعماء الشرق، وخطب فيها
عزام باشا خطبة مهمة تلاها بعدها سكرتير المؤتمر الأستاذ عبد الكريم غلاب
وغيره من الحاضرين .

وقد كان أهم موضوع عرض له المؤتمر هو قضية الاستعمار الفرنسي
والأسباني في المغرب العربي واتخذ فيه القرارات الآتية :

- ١ - بطلان معاهدة الحماية المفروضة على تونس ومراكش وعدم الاعتراف
بأى حق لفرنسا في الجزائر .
- ٢ - مطالبة الحكومات المغربية والهيمئات الوطنية بإعلان استقلال البلاد .
- ٣ - المطالبة بجلاء القوات الأجنبية عن بلاد المغرب كلها .
- ٤ - رفض الانضمام للاتحاد الفرنسي في أى شكل من أشكاله .
- ٥ - اعتبار أيام احتلال الجزائر (٥ مايو) وفرض الحماية على تونس
(١٢ مايو) وفرض الحماية على مراكش (٣٠ مارس) أيام حداد في جميع
أقطار المغرب .
- ٦ - تعزيز الكفاح في الداخل والخارج لتحقيق الاستقلال والجلاء .

* * *

ثم عرض المؤتمر بعد ذلك لموضوع تنسيق الحركات الوطنية في بلاد المغرب
وقرر فيه ما يأتي :

- ١ - ضرورة الاتفاق بين الأحزاب الوطنية داخل كل قطر .
 - ٢ - إحكام الروابط بين الحركات الوطنية في الأقطار الثلاثة .
- ويوصى المؤتمر لتحقيق ذلك بما يأتي :
- (أ) الاتفاق على غاية واحدة هي الاستقلال التام والجلاء .
 - (ب) تكوين لجنة دائمة من رجال الحركات الوطنية مهمتها توحيد الخطط
وتنسيق العمل لكفاح مشترك .

(ج) العمل على توحيد المنظمات العمالية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية في الأقطار الثلاثة وتوجيهها توجيهاً قومياً .
 (د) ضرورة وقوف الأقطار الثلاثة جبهة واحدة عند حدوث الأزمات في أى قطر منها .

 وبعد ذلك تناول المؤتمر موضوع (المغرب العربي والجامعة العربية) واتخذ القرارات الآتية :

١ - مطالبة الجامعة العربية :
 (أ) بإعلان بطلان معاهدتي الحماية المفروضتين على تونس ومراكش ، وإعلان عدم شرعية احتلال الجزائر ، وتقرير استقلال هذه الأقطار مع تعيين ممثلين عنها في مجلس الجامعة .
 (ب) بعرض القضية المغربية على الهيئات الدولية واستعمال كل مالى الجامعة من وسائل لمساعدة الأقطار المغربية على تحقيق استقلالها الكامل .

(ج) بإرسال لجان تحقيق إلى أقطار المغرب .
 (د) بتعيين ممثلين في أقطار المغرب العربي للدول العربية المشتركة في الجامعة .

٢ - عرض الحالة الثقافية بالمغرب العربي على الجامعة العربية ومطالبتها بالعمل على نشر الثقافة العربية في كامل بلاد المغرب ، وحل مشكلة الطلاب المغاربة الذين يلجأون إلى المشرق بقصد إتمام دراستهم في المعاهد العربية وتذليل العقبات التي يلاقونها .

٣ - شكر جامعة الدول العربية على كل ما بذلته وتبذله في سبيل المغرب من جهود .

 وفي الجلسة الرابعة تناول المؤتمر موضوع عرض القضية المغربية على الهيئات

الدولية ، وقد اتخذ فيه القرارات التالية :
 ١ - رفع مذكرة لإحدى الدول العربية يوضح فيها بالمستندات الصحيحة كيف أن فرنسا واسبانيا خالفتا بسياستهما الاستعمارية كل قرارات الأمم المتحدة من مقاصد ومثل عليا وحقوق الأمم والشعوب ، ويطلب منها رفع القضية إلى هيئة الأمم المتحدة .

٢ - أن ترفع الهيئات السياسية المغربية مذكرة إلى الأمم المتحدة تشرح فيها اعتداء فرنسا واسبانيا على حقوق الشعب المغربي وحرياته .

٣ - إرسال مذكرات من الهيئات السياسية المغربية إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي وحقوق الإنسان تشرح فيها كيف اعتدت فرنسا واسبانيا على كيان المغرب الاقتصادي والاجتماعي .

وكان آخر الموضوعات التي تناولها المؤتمر ، هو ما يرجع لتنسيق الأعمال التي تقوم بها مختلف المكاتب المغربية في مصر ، وفي ذلك اتخذ المؤتمر القرار الآتي :
 تكون رابطة الدفاع عن مراكش في مصر والوفد المراكشي لدى لجان الجامعة العربية ومكتب حزب الشعب الجزائري ومكتب الحزب الحر الدستوري التونسي مكتباً متحداً يسمى « مكتب المغرب العربي » .

* * *

ثم عقد المؤتمر جلسة تناول فيها الموضوعات العامة وقرر فيها :

١ - شكر جلالة ملك مصر العظيم على ما يسديه لقضية المغرب والعروبة عموماً من أيداء بيضاء لا تحصى .

٢ - شكر جلالة ملك مراكش على مواقفه الوطنية العظيمة وإعلان المؤتمر وفاءه لجلالته وشكر سمو الخليفة السلطاني بالمنطقة الشمالية على ما يبديه من عطف على الحركة المغربية .

٣ - تأييد عظمة المنصف باي تونس والاحتجاج على اعتقاله وإجباره على التنازل عن العرش .

- ٤ — تأييد القضية المصرية واعتبار أن مصر والسودان وطن واحد .
- ٥ — تأييد فلسطين العربية والمطالبة بتحريرها .
- ٦ — تأييد ليبيا في المطالبة بوحدتها واستقلالها .
- ٧ — تأييد الهند الصينية في جهادها ضد الاستعمار الغاشم .
- ٨ — توجيه تحية المؤتمر لجميع زعماء الأحزاب المغربية .
- وبعد انتهاء أعمال المؤتمر أقام حفلة ختامية مساء يوم ٢٤ فبراير بفندق شبرد حضرها رجال الصحافة وعلية القوم ، وألقى فيها سكرتير المؤتمر خطاباً نوه فيه بنجاح المؤتمر ، وشكر لرجال العروبة عنيتهم وللصحافة اهتمامها ، وحثها بالدعاء لمصر بنيل حقوقها كاملة في ظل صاحب الجلالة فاروق الأول حفظه الله .
- وقد تلقى المؤتمر برقيات التشجيع من مختلف جهات الشرق العربي ، كما تلقى رسائل التأييد وبرقيات التضامن من كل الزعماء والهيئات في المغرب العربي الأمر الذي يدل على أنه قد جاء في إبانه وسد فراغاً كان من الضروري الاهتمام بسده .
- مكتب المغرب العربي :

بمجرد ما انتهى المؤتمر قام ممثلو أحزاب الاستقلال والشعب والدستور بفتح دار لتوحيد مكاتبهم في القاهرة طبقاً لتوصية المؤتمر ، وأطلقوا عليها « مكتب المغرب العربي » وقد اشتمل نظام المكتب على ثلاثة أقسام : القسم المراكشي ويتعاون فيه حزب الاستقلال وحزب الإصلاح ، والقسم التونسي ويشرف عليه حزب الدستور الجديد ، وقسم الجزائر مخصص لحزب الشعب . وللمكتب مدير عام ينتخبه ممثلو الأحزاب المذكورة في جمعية عمومية لمدة سنة ، وله لجان فنية متعددة .

وقد أصدر المكتب عدة نشرات مهمة عن البلاد المغربية ، ويذيع نشرة دورية عن الأنباء التي ترد من البلاد والتعليق عليها .

وتشتمل مكتبة المكتب على مجموعة تتسع يومياً من المؤلفات والنشرات المتعلقة بالشمال الأفريقي ، وتحفظ القصاصات العربية والأفريقية المتعلقة بالمغرب ضمن دفاتر ذات جداول وفهارس منظمه ، ويقوم المكتب بإحصاء سنوي لكل ما كتبه الصحف العربية عن المغرب ، ويضع لذلك أهرامات خاصة تبين مقياس الارتفاع والانخفاض في عدد المكتوب وأسبابهما ، ويقوم المكتب باستقبالات وحفلات باهرة بمختلف المناسبات ، كما ينظم ندوات صحافية كلما اقتضى الحال ذلك .

وقد أصبح مكتب المغرب العربي في القاهرة مطمح أنظار الذين يهتمون بالشئون المغربية ويعملون لها ، ومحج الوافدين من شمال أفريقيا خصوصاً بعد أن اجتمع فيه زعماء هذه البلاد ونزل به لأول مرة بطل المغرب الأمير عبد الكريم وصنوه الهمام .

ولقد صرحت مجلة (فرانس) في عدد ممتاز عن المغرب بأن مكتب المغرب العربي أصبح نوعياً امتداداً من امتدادات الجامعة العربية أو قسماً مكملها ، والحق أنه لولا هذا المكتب لما كمل تمثيل المغرب العربي في القاهرة التي هي ملتقى مراكز الإشعاع العربي .

وتحت إشرافه يتسارع بمشاع المكتبة لاباحه أبحاثه وقد بدأنا نرى هذا في مجلدات
 يتناولها المؤلفون العرب في إطار قريشها التي تلوها في القارة العربية الإسلامية
 وشأنها في كبرياتها كالمغرب العربي والجزيرة العربية واليمن والهند والباكستان
 في شتى أرجائها وفيها من الأبحاث والدراسات التي لا يمكن إحصاءها في هذا المقام
 يتكلم . بعضها من الأبحاث والدراسات التي لا يمكن إحصاءها في هذا المقام
 من الأبحاث والدراسات التي لا يمكن إحصاءها في هذا المقام
 عطف على الحركة العربية
 قريشاً وينبغي أن يكون في هذا المقام من الأبحاث والدراسات التي لا يمكن إحصاءها في هذا المقام
 على القليل من العثر لولا أن قريشاً من الأبحاث والدراسات التي لا يمكن إحصاءها في هذا المقام

في فرنسا

بينما كان الجو مكهرباً بأحداث الدار البيضاء ، وبالارتسامات الملونة لزيارة مولانا الملك طنجة ، وحملات الصحف الفرنسية على الوطنية الغربية في عنفوانها ، ومجلس الوزراء يجتمع لدراسة الحالة في مراکش ، ويستدعى المقيم العام الميولابون لاستشارته أو لومه على ما جرى — إذ قرر الحزب سفيرى لفرنسا لمواصلة جهود الوفدين السابقين ، وتقديم الإعذار الأخير للديبلوماسية الفرنسية . والحق أن مهمتى كانت صعبة جداً ؛ لأن الجو كان في أشد ما يتصور من التوتر ، ولأن الفرنسيين خاصة الرسميين منهم لم يهضموا حوادث طنجة ، ولم يستطيعوا التصبر إزاء موجة الوعى القومى التى غمرت البلاد ، لا سيما وقد ملأت نفوسهم دعايات مفرضة كانت تهتم المغاربة بالميل للأمريكيين أو الاعتماد عليهم ، وغاية الإعذار التى كلفت بها لا تقتضى استعمال الشدة أو التلويح بأقل تهديد ، ولذلك فإن المسألة كانت تقتضى أن تعالج بالطرق التى تتفق والنفسية الفرنسية ، وتمسكنى من أداء مهمتى على الوجه الذى يرضى ضميرى .

وصلت لباريس فوجدت جمهوراً عظيماً من الطلبة والتجار والعملة المغاربة ينتظروننى فى المطار ، وما نزلت حتى رن فى الفضاء الفرنسى نشيد حزب الاستقلال والأناشيد الوطنية الأخرى ، وفى الحين أدليت لبعض الصحف بالكلمة الآتية :
« لقد جئت لفرنسا كي أوصل الجهود التى بدأها إخوانى من قبلى ، وسأتصل بجميع الأوساط الفرنسية التى أرجو أن أجد منها قبولاً وتأييداً » .

نزلت فى الجناح المخصص لوفد الحزب بفندق لوتيسيا ، وتردد على صحافيون كثيرون أدليت اسكل واحد منهم بما يقتضيه المقام ، ولعل من المفيد أن نقل هنا خلاصة من حديثى مع مندوب (فران تيرور) الذى يعطى نظرة عن برنامجنا

في المغرب المستقل :

- ما هي سياستكم وبرنامجكم في مغرب الغد ؟

- إننا سننظم الحكومة والشعب في المغرب المستقل على غرار الديمقراطية الغربية مع احترام تراثنا الروحي والمعنوي ، إننا نؤمن بالمساواة والإخاء بين جميع المواطنين المغاربة ، وبضرورة القضاء على الطبقات وترشيد المرأة وتشريكها في جميع مجهودات البلاد ، ونناصر التوجيه الاقتصادي لكن في إطار قومي مضاد للاحتكار ، ولكنه مضاد أيضاً لمرقلة المجهود الفردي .

- هل لكم برنامج اجتماعي ؟

- إننا نواجه معاودة تنظيم الثروة القومية ، وتأميم الموارد الوطنية (القرض ، المعادن الخ) ، والقيام بإصلاح فلاحي ، والتربية العميقة في جميع أوساط الشعب ، والعمل على تطوير الذهنية المغربية لنجعل من المغاربة مواطنين عصريين شاعرين بواجباتهم وحقوقهم ، والعمل على ازدهار المنظمات الاجتماعية (النقابات ، الإسعاف الاجتماعي ، الضمان الاجتماعي ، حماية الطفولة ، تنظيم الرياضة ووسائل التسلية) .

- ما هي علاقتكم بجلالة السلطان ؟

- إنه عاهلنا المحبوب ، ونحن جميعاً من ورائه ، ونعتقد أن المغرب سيعيش بفضل في عهد سعيد ومرزهر ؛ لأن جلالاته لا يعمل إلا لشعبه ، وقد صرح غير ما مرة بخصوصاً في طنجة بأن مجهوداته كلها لا ترمى إلا لإعطاء شعبه نظاماً ديمقراطياً حراً .

- ما هي علاقتكم بالجامعة العربية في الحاضر والمستقبل ؟

- أما في الوقت الحاضر فنتابع بكثير من الاهتمام مجهودات الجامعة العربية لإحياء العالم العربي ، إن عملها يجب أن يؤيد من جميع شعوب البحر الأبيض المتوسط ؛ لأن الحضارة العربية مادة عظيمة لتكوين الحضارة المتوسطية ، ونحن نعتقد بيقين أن العالم العربي سيلعب دوراً مهماً في تنظيم تعاون متين مع أمم هذا

البحر المهم ، ونعتقد أيضاً أن المغرب المستقل سيلعب من جديد دوره التاريخي كصلة وصل وعامل تنسيق بين عنصرى المتوسط الكبيرين .

— كيف تتصورون علاقتكم بفرنسا فى الحاضر والمستقبل وعلاقتكم بالدول الأخرى ؟

— إذا عوض عقد الحماية بمعاهدة تحالف مع فرنسا فإن المغرب سيحترم تعهدهاته ، وحينئذ ترى فرنسا أن المغاربة الذين كانوا يجانبها فى أخرج الأوقات التى مرت عليها خلال الخمسة والثلاثين عاماً الماضية لا يتغيرون فى معاملتهم لحليفهم فرنسا .

أما فيما يخص الحاضر فكل مجهوداتنا موجهة لإقناع حكومة فرنسا بضرورة اهتمامها جدياً بالاستياء الخيم على المغرب منذ ثلث قرن ، والذي لا يزداد إلا خطورة فى كل يوم . إننا نعتقد أنه ليست هنالك صعوبة لا يمكن التغلب عليها ؛ اسكن يلزم مواجهة الأمر بحزم لوضع حل يرضى الأمانى القومية المغربية ، ويحفظ ما هو مشروع من مصالح الفرنسيين ، إن الحساب الجميل هو الذى يصنع أحسن الأصدقاء . ونحن لا ننسى أن مما يجب القيام به حل مشكلة شمال المغرب الذى أعطت فرنسا بعضه كإكرام ثان لأسبانيا ، ووضع الباقي منه تحت نظام دولى ، ولتحقيق وحدة المناطق المغربية نعتمد على تأييد فرنسا ، ومن المعلوم أن هذه الوحدة لا يمكن أن تتحقق من غير استقلال المناطق المغربية كلها ؛ فالعمل الكبير الذى نريد من فرنسا أن تعمله لفائدة الشعب المغربى هو أن تتقدم أولاً بالاعتراف باستقلال المنطقة التى تحتلها .

— والأمم الأخرى ، كالولايات المتحدة الأمريكية مثلاً ؟
— أما الأمم الأجنبية الأخرى فستكون علاقتنا بها وفقاً لما تقتضيه مصالح المغرب .

ثم أقامت لى الجالية المغربية استقبالا فخما بفندق كلاريدج استدعت له

كثيراً من الشخصيات الفرنسية والعربية ، وخطب فيه ممثلون عن البلاد العربية ، ثم أقيمت فيه خطاباً باللغة الفرنسية وأعقبته بارتجال كلمة بالعربية ، وكان الحديث كله يدور على فكرة واحدة هي ضرورة استقلال المغرب وتمسكه بعروبه .

كما أقامت لي (دار الفكر الفرنسي) استقبالا حضره عديد من كتاب المقاومة الفرنسية وأدائها ، وأقيمت فيه خطاباً عن مدينة البحر الأبيض المتوسط واشترك شعوبه في تكوين الذهنية الحاضرة التي تبعث المتوسطيين على مقاومة الطغيان والمطالبة بالعدل ، وقد خطب عديد من الحاضرين الفرنسيين مؤكدين ضرورة اهتمام فرنسا بمناصرة الحرية في المغرب ، وتكلم الأستاذ ماسينيون فنوه بحب العدل الذي يملأ نفوس المغاربة جميعاً ، وقال إن على فرنسا أن تقتبس من الشعب المغربي هذا الخلق الكريم ، فتقيم العدل وترد الحقوق لأصحابها . كانت تصر يجاتي وكلماتي في فرنسا كلها تدور على إقناع الفرنسيين بضرورة استقلال المغرب وتحريره ، مذكراً لهم بمبادئ حقوق الإنسان التي أعلنتها الثورة الفرنسية ، ومبيناً لهم أن خير امبراطورية هي التي تقوم في الأذهان وفي الأرواح لا في الامتدادات الزمنية أو المكانية ، ومعلناً لهم أن تحرير المغرب في الحقيقة هو تحرير لفرنسا من خطيئة الاستعمار العاشم الذي لا ينتج إلا نحو حب الحرية ومناصرتها من نفوس الفرنسيين في فرنسا نفسها . ولم أقصر عملي على الاتصال بالفرنسيين ، بل واصلت ما قام به إخواني من تنظيم للمغاربة ، فبعد اجتماع كلاريدج نظم العملة المغربية بيجون فيلي اجتماعاً حضره زهاء الخمسة عشر ألفاً من العملة الجزائريين والمراكشيين ، وأقيمت فيه خطاباً يدعو لتنظيم العملة وتحريرهم وضرورة إعطاء المراكشيين والمغاربة عموماً حرية النقابة ، كما سافرت إلى مدينة ليون وغيرها حيث اجتمعت بتجارها المغربية .

وفي باريس واليت اجتماعاتي بالطلبة الأفارقة وبنادي الطلبة المغربية ،

وأقيمت فيها خطباً وأحاديث متوالية ، وعلاوة على مركز وفد الحزب الدائم ، فقد اتفقت مع الإخوان على تأسيس مكتب لفرع الحزب بباريس ينتخبه المنخرطون في الحزب من تجار وطلبة وعملة ، وقد صار هذا الفرع وغيره من الفروع الموجودة بفرنسا على أحسن ما يرام في توحيد الصفوف وتنظيم المغاربة والدعاية لقضيتهم والتعاون مع التونسيين والجزائريين وسائر العرب المقيمين بفرنسا على ما يفيد القضية العربية عموماً ، وقد أسست لجنة تنسيق تشتمل على ممثلين لحزب الاستقلال وآخرين لحزب الدستور التونسي وآخرين لحزب الشعب الجزائري ، مهمتها تنسيق أعمال الأحزاب الثلاثة الكبرى المغربية بفرنسا .

لم يجب وزير الخارجية طلب المقابلة الذي قدمته له ، وإنما اتصل بي من طرفه بعض الفرنسيين الذين يعطفون على القضية المغربية ، مؤكداً أن الخارجية مفتوحة لاقتبالي وحل المشكل المغربي ، ولكن الأمر يتوقف على تصفية بعض النقاط الغامضة قبل الدخول في عمل إيجابي ، وتتلخص استنتاجاتي من معروضات هذه الشخصية وغيرها من الشبهيين بالرسميين الذين قابلتهم في :

١ - أن فرنسا غير مستعدة لإعطاء المغرب الاستقلال خارج الوحدة الفرنسية .

٢ - أنها مستعدة لإلغاء الحماية وتمتيع المغرب بحكم ذاتي في دائرة الوحدة الفرنسية .

٣ - أن كل حل المشكلة المغربية يجب أن يتضمن ما سموه (بالتضامن الديبلوماسي والعسكري) بين فرنسا والمغرب الأقصى .

٤ - أن فرنسا مستعدة لأن تعتبر مراكش الدولة الأولى من بين الدول المشاركة إذا قبلت الانخراط في الاتحاد الفرنسي .

٥ - أن اعتبار الجالية الفرنسية بالمغرب كمواطنين مغاربة ضروري لفرنسا .

٦ - أن اللغة الفرنسية يجب أن تظل بجانب اللغة العربية في الإدارة

والتجارة والدراسة . ويبرر الفرنسيون موقفهم بأن المغرب الأقصى بلاد غنية
 وذات موقع عسكري لا يمكن الاستغناء عنه في البحر الأبيض المتوسط ، ولذلك
 فإن ترك فرنسا له يعرضه حتما للاستيلاء الأمريكي أو الروسي ، وكلاهما خطر عليه
 وعلى فرنسا ، ولقد بذلت مجهوداً كبيراً لاقتناع المسؤولين بضرورة العدول عن
 هذا التفكير وبأن المغرب إذا حصل على استقلاله فسيضمه لا إزاء روسيا
 وأمريكا وغيرها من الدول الكبرى بل حتى إزاء الدول العربية والاسلامية
 نفسها ؛ لأن الاستقلال الذي نطلبه لا يعنى استقلالاً عن فرنسا وحدها ، بل
 عن كل دولة أخرى في الأرض ، والحق أن كثيراً من أدكياة الفرنسيين مقتنعون
 بأن المغرب يريد الاستقلال الحقيقي ، وأنه لا ينبغي تبديل سيطرة بأخرى ، وأن
 المسألة لا يمكن أن تحل إلا بطريق وضع فرنسا ثقتها في المغرب وفي التعهدات
 التي يلتزمها متى اعترف باستقلاله ، ولقد كان صديقنا مسيو دو بيريتي أحد الذين
 شرحوا هذه الفكرة ودافعوا عنها أمام الرأي العام الفرنسي خصوصاً في مقاله
 القيم المستفيض الذي نشرته مجلة (الاسبري) الكاثوليكية .

ولقد اجتمعت بعدة شخصيات من المسؤولين في أهم الأحزاب الفرنسية
 ومن سائر أجنحتها فوجدت أفكارهم جميعاً متحدة في استنكار السياسة الاستعمارية
 المتبعة في شتار أفريقيا ، ولكن — والحق يقال — ليس من بينهم من يقبل
 الكلام في الاستقلال الخارج عن نطاق الوحدة الفرنسية ، وحيث إن أفكارنا
 تتنافى مبدئياً مع كل خوض في الدخول ضمن الاتحاد الفرنسي فقد كانت مجهوداتي
 كلها لإفناع الذين أقبلهم بضرورة البحث عن حل خارج إطار هذا الاتحاد ،
 وطبعي أن يصبح النقاش في الموضوع مكرراً ؛ لأن من الممكن في اختلاف مبدئي
 ما أن يظل كل واحد متمسكاً بفكره ومبدئياً من الحجج أو من أساليب إنناع
 خصمه ما لا ينتهي بالزمان أو المكان ، ومن المعروف في المبادئ المنطقية الأولى
 أو المتجادلين يجب أن يتفقا أولاً على أساس مبدئي لكي يمكنهما الخلاف فيما
 بعده من نتائج ، وأنهما ما لم ينتهيا لوضع هذا الأساس المتفق عليه فكل مناقشة

تصبح بيزنطية لا جدوى لها ، وإنما تؤدي إلى الدور في الكلام والتسلسل في الموضوعات ، وذلك ما يفسر بوضوح الموقف الذي اتخذناه من عدم الدخول في مفاوضات قبل إعلان الاستقلال ؛ لأن الخطوة الأولى لا يمكن أن تقع إلا من طرف الذين يملكون السيطرة في البلاد ، وما دامت فرنسا لم تعلن هذا الاستقلال وما دامت لم تعترف به فسنجتمع معها للمفاوضات ونجتمع ونخرج دون نتيجة ، بعد أن نكون كررنا الكلام الذي قلناه وأعدناه .

كانت السياسة الداخلية في فرنسا وقت زيارتي تامة الارتباك ، وكان الشيوعيون يهددون بالإضرابات والانسحاب من الحكومة ، وكان الجنرال دي جول قد استأنف نشاطه في معارضة النظام الحاضر داعياً إلى التجمع لتجديد الشعب الفرنسي في دائرة النظام الجمهوري الديمقراطي ، ومقاومة الشيوعيين الذين يرى في وجودهم خطراً على مستقبل العظمة الفرنسية ، وعملت حكومة المسيو راماديه ذراعاً بنشاط دي جول وعمله ، واعتقدت أنه مؤيد من طرف الأمريكيين الذين لا يقبلون أن تنتصر روسيا في نشر سلطانها المعنوي على شعوب أوروبا الغربية ، وإلى جانب هذا كانت حملات الصحف الأوروبية والأمريكية والشرقية على السياسة الفرنسية في شمال أفريقيا عظيمة منذ رحلة جلالة الملك لطنجة ، وكان صداها شديداً في الصحافة الفرنسية على اختلاف نزعاتها ، وأصبح مسيو راماديه مقتنعاً بحق أو بباطل بأن أمريكا لا تقصد إلا الضغط على فرنسا ، ولذلك فإن مصلحة هذه في أن تعدل خطتها بأن تمدها كاملة لأمريكا ، وتفسح لها مجال الترويج الاقتصادي لبضائعها في فرنسا ومستعمراتها ، وتقصى الشيوعيين عن الحكومة ، وبذلك تتمكن بعد أن تكون أرضت أمريكا من التحرر للعمل كما تشاء في مراکش وسائر الشمال الإفريقي ، ووافق مسيو بيديو على هذه الخطة ، وقررت الحكومة الاشتراكية إقصاء الشيوعيين عنها ، كما قررت إعفاء مسيو لابون من مركز المقيم العام بالمغرب ، وترضيته بإعطائه وظيفة مستشار لرئيس الجمهورية

فما يرجع لتنظيم شئون الاتحاد الفرنسي .
 لم يكن مسيو لابون مرضياً عنه من طرف الرأسماليين الفرنسيين؛ لأنه اشترى
 ومن أنصار التأميم لصالح الحكومة الفرنسية ، وقد انتهز خصومه فرصة الزيارة
 الملكية لاتهامه بالضعف ورميه بنقص في درجة الصرامة التي يجب أن يتبعها
 المقيم الفرنسي في مراكش ، أما مسيو لابون نفسه فكان يدعى دائماً أن الخارجية
 الفرنسية هي التي كانت تعرقل عمله وتحول دونه ودون تحقيق ما يريد من خير أو شر ،
 والحقيقة أن المسيو يبدو لم يكن راضياً عن توليته قط ، وأنه كان يفضل أن يكون
 مكانه شخص من رجال الحركة الجمهورية الشعبية (M. R. P.) ، وحينما رأى
 من راماديه ميلا لسياسة الصرامة وافقه عليها على شرط أن لا يبقى المسيو لابون
 هناك .

ولقد وصل مسيو لابون لفرنسا ونشرت الصحف أنه دعى للاسترشاد برأيه في
 الحالة الحاضرة ، ولكنه بقي أكثر من خمسة عشر يوماً دون أن يسمح مسيو يبدو
 بمقابلته ودون أن يسمح أيضاً بمقابلة أحد من أخص أصدقائه الفرنسيين ، ولم
 يكن يوازي غضب الخارجية عليه إلا غضبه هو من أعمال جلالة الملك ، زاعماً
 أن صاحب الجلالة خانة بحذف المجلة المتعلقة بالتعاون المغربي الفرنسي من
 خطاب طنجة .

وقد علمت أن الخارجية الفرنسية عرضت وظيفة المقيم العام على كثير من
 الشخصيات من بينهم مسيو بونسو والمسيو دي جوفونيل وغيرهما ، فاعتذروا بأن
 الدبلوماسية الفرنسية قد فشلت في مراكش ، وأنهم غير مستعدين لصوغ حلقة
 من حلقات هذا الفشل ما دامت الحكومة غير مستعدة لوضع حل نهائي للمسألة
 المغربية .

وهكذا تقرر تعيين الجنرال جوان بصفته أكبر جنرال فرنسي من جهة ،
 وبصفته ولد في شمال أفريقيا وتمتع بروحها الاستعمارية من جهة أخرى ، ولأنه
 أيضاً لم يكن من أنصار الجنرال دي جول ؛ فمن الممكن أن يقف معارضاً لكل

ما يمكن أن يقوم به الجنرال لسكلير الذي كانت الحكومة الفرنسية تخشى وجوده
 كفتش عام للجيش الفرنسي في المغرب العربي .
 ولقد قوبل تعيين الجنرال جوان من أغلب الهيئات الفرنسية بالتحديد
 والتصفيق ؛ إذ اعتبرت ذلك خطوة لاتخاذ سياسة حاسمة من شأنها أن تقضي
 على الحركة الوطنية بالمغرب ، وقد رفعت له كثير من الهيئات السياسية الفرنسية
 في شمال أفريقيا تحية التهنئة والإعجاب ، وقدمت له جمعية الفرنسيين المولودين
 في المغرب عربون ودها وتقديرها له كأول مقيم عام من مواليد أفريقيا الشماليه ،
 واسكن الأحزاب اليسارية اعتبرت تعيينه غلطة سياسية من شأنها أن تزيد في تعقيد
 المشكلة عوضاً عن حلها ، ولقد قرر المجلس الإداري للحزب الاشتراكي الفرنسي
 الاعتراض على عمل الحكومة التي يرأسها الاشتراكي الميسو رامادييه متضامنا
 بذلك مع الميسو لابون .
 ولقد كتبت (البوبواير) لسان حال الحزب الاشتراكي تقول : «إننا لا نعتقد
 أن تعيين جنرال وخصوصاً هذا الجنرال سيعتبر من طرف الشعب المغربي وسيلة
 للتهدئة والتوفيق » .
 وكتبت (الإنسانية) لسان حال الحزب الشيوعي تقول : «إن تعيين
 الجنرال جوان سيعتبر من طرف المغاربة تهديداً يجر بالإقامة العامة للوقوع
 في قبضة اليمين الفرنسي » .
 وضربت على هذا الوتر كل الصحف اليسارية التي رأت في هذا التعيين
 تمكيناً للرأسماليين الفرنسيين من التحكم في تراث مراكش وأبنائها .
 ولكن الصحف الاستعمارية والحكومية كلها ضربت على وتر حبيب
 للاستعماريين ، وهو أن الشعب المغربي لا يمكن أن يحكم إلا بطريق القوة ،
 ولقد وصل بها الحماس إلى أن أخذت تهدد الشعب المغربي وجلالة ملكه ،
 وتقول إن المغاربة شعب بدئي لا يمكنه أن يتأثر إلا باللعمان الذي يراه على
 بذلة جنرال ، ولندكر على جهة المثال ما نشرته جريدة (الأيبوك) التي أكدت

أن الحكومة الفرنسية ستبدي كامل الصرامة فيما يتعلق بالسلطان ، قالت الجريدة
 (إنه ليس خفياً على أحد أنه « تعنى السلطان » سيوضع من الآن في جو النوم ؛
 إذ سيطلب منه بأدب ولكن صرامة ألا يعود لعرقلة أعمالنا ، وأن يوقع على
 جميع الظواهر التي رفض المصادقة عليها منذ ١٠ أبريل ؛ تلك الظواهر التي سيقدمها
 له الجنرال جوان لتنظيم المغرب سياسياً واقتصادياً ، وفي حالة ما إذا لم يتبع الملك
 سياسة أكثر مرونة فإننا لا نتأخر عن تعويضه بغيره) .
 أما في المغرب فقد أثار الحديث عن تعيين الجنرال جوان فكرة المغاربة
 جميعاً ، ولقد بعث جلالة الملك برقية لوزير الخارجية يحثه فيها على عدم تعيين
 عسكري في الإقامة العامة احتفاظاً بالصدقة الفرنسية المغربية ، ومع ذلك فقد
 أبت حكومة باريس إلا أن تتحدى جلالة الملك وشعبه الكريم والمعارضة
 الفرنسية نفسها وتعين الجنرال جوان ليقوم — في نظرها — بالقضاء على حماسة
 الوطنيين المغاربة ، ويرغم السلطان على توقيع ما لا يرضاه ، وسوف ترى أن
 الجنرال جوان لم يستطع إلا أن يزيد المشكلة المغربية تعقيداً ، وإلا أن يحمل
 الوطنية المغربية على تغيير أسلوبها ومقابلة التحدي بمثلها .

تعيين الجنرال جوان في المغرب قد أثار في نفوسنا
 حيرة عظيمة ، فبالرغم من أن السلطان قد وافق على
 توقيع ما لا يرضاه ، ويرغم السلطان على توقيع ما لا يرضاه ، وسوف ترى أن
 الجنرال جوان لم يستطع إلا أن يزيد المشكلة المغربية تعقيداً ، وإلا أن يحمل
 الوطنية المغربية على تغيير أسلوبها ومقابلة التحدي بمثلها .

LIBRARY OF THE UNIVERSITY OF TORONTO
 130 St. George Street
 Toronto, Ontario
 Canada

الوطنية المغربية تقرر الصرامة

وإذن فتعيين الجنرال جوان مقبلاً عاماً في مراکش لم يكن يرمى لأكثر من تهديد المغاربة ، والجو الذي حاكته الدبلوماسية الفرنسية من حول تعيينه لم يكن إلا جو تحد وعناد ، وعليه فلم يبق هنالك مجال للمجاملة ولا لبذل كل أنواع التضحيات لإقناع المسؤولين في فرنسا بحسن نية الوطنية المغربية نحو بلادهم ، وما داموا لم يحترموا المغربي الأول ولم يتأخروا عن الحديث عنه في صحفهم الشبيهة بالرسمية كموظف عادي يمكن تعويضه بغيره متى امتنع عن تنفيذ أوامر الجنرال جوان أو غيره من رجال الإقامة العامة ، فكيف يمكننا نحن أن نؤمل منهم فهما لمجاملاتنا أو اقتناعاً بحسن نوايانا ؟ !

أقد كانت خطتنا مبنية على أن يبقى جلاله مولانا الملك صلة الوصل بين الشعب المغربي وبين ممثلي فرنسا ؛ لأننا نحن كمكافحين شعبيين لا بد من أن نقف المواقف الشديدة أو الرخية التي يقتضيها المقام ، وممثلو فرنسا لا بد أن يتخذوا ما يرونه صالحاً ضدنا أو في مصلحتنا حسب الظروف والاعتبارات ، ولكن جلاله الملك فوق الأحزاب والمنازعات ، وله من صفته الرسمية وشخصيته التقليدية ما يخوله أن يكون العامل على التقريب بين وجهتي النظر المغربية والفرنسية ، والتدرج في استخلاص الحق وتحقيق الأمانى الشعبية في الاستقلال وفي الإصلاح ، ولكن الدبلوماسية الفرنسية لم تفهم هذه الخطة النبيلة ، أو لم ترد أن تقبلها ، فمدت إلى معاكسة الملك وتركيز فكرها في مخاصمته والنبيل من مقامه الشريف لا شئ إلا لأن جلالته يريد أن يحتضن بنفسه قضية شعبه ومملكته ، ويعمل على تحريرها مع الاحتفاظ الكامل بالصدقة الفرنسية المغربية ، مع أن هذا الاحتضان الكريم هو خير وسيلة للحيلولة دون وقوع

اضطرابات خطيرة ، وأحداث شديدة ، وهو في الوقت نفسه خير ضمان لحفظ ما يسمونه بكرامة فرنسا ؛ لأن تحقيقها لرغبات الأمة المغربية بواسطة هذا الملك الذي احتفظ بصدقتها في أخرج أوقات تاريخها الحديث لا يعد من طرفها خضوعاً لضغط ما أو تقهقراً عن موقف من مواقفها بطريق القوة أو الإكراه .

فإذا أضفنا لهذا ما أيقنته من تصميم الفرنسيين على الاستمرار في سياسة الشدة والقمع وعدم الاعتراف مطلقاً باستقلال المغرب بل ولا حتى بالحريات الديمقراطية التي تمكن المغاربة من الإعراب عن رأيهم والمطالبة الحرة بحقوقهم أدركنا جيداً السر الذي جعلني أستعمل ما خولني إياه المجلس الأعلى للحزب من السفر للقاهرة معلناً بذلك الاتجاه الصارم في حركتنا ، وهو لا مفاوضة قبل إعلان الاستقلال ، وكما ظهر من مظاهر هذه الخطة قلبنا مركز الوفد الدائم بباريس إلى مكتب للاستخبارات والدعاية ، وعينت اللجنة التنفيذية مندوباً محلياً للإشراف على توجيه الحركة الاستقلالية في فرنسا هو الأستاذ عبد الرحيم ابن أبي عبيد .

وصلت القاهرة يوم ٢٥ مايو سنة ١٩٤٧ ودخلت مكتب المغرب العربي على حين غفلة من إخواني الذين لم أخبرهم ولو بطريق البرق ، وكان اليوم مهياً لعقد ندوة صحافية يقيمها المكتب كعادته ، ويلقى بها الأستاذ عبد الخالق الطريس حديثاً عن السياسة الأسبانية في المنطقة الخليفية ، وقد انعقد الاجتماع وشهده عدد كبير من الصحافيين العرب والأجانب ، وألقى به مدير المكتب السابق الدكتور تامر خطاباً رحب فيه بي وبالأمم المتحدة ، ثم ألقى الطريس تصريحه ، وبعد فراغه طلب مني الصحافيون أن أحدثهم عن حقيقة الحال في مراکش بعد سفر جلال الملك الطنجية ، فارتجبت حديثاً تناولت فيه الظروف التي جعلتني أختار السفر لمصر ، وطلبت من الصحافيين أن يندروا العالم العربي بأن فرنسا قد اختارت أن تكون ذبلاً لأمريكا في سياستها الخارجية ، وأنها في سبيل الاحتفاظ بمستعمراتها ستسمح لأمريكا بحقوق اقتصادية وعسكرية

في أفريقيا وفي فرنسا نفسها . ولقد كان عملي في القاهرة مدة هذه السنة التي أقمته فيها يشبه أوله آخره ، كما يعبر الحاج عمر ، فهو لا يخرج عن اتصالات بأهم الشخصيات وإلقاء محاضرات في مختلف الأندية وكتابة مقالات أو الإلقاء بأحاديث لمختلف الصحف والمشاركة في عديد المؤتمرات والمهرجانات الشعبية والاتصال بالجامعة العربية وبالوفود التي ترد عليها وتقديم المذكرات التي تقضى الحاجة بتقديمها وإشراكها في الأعمال التي ينظمها المكتب أو لجنة التحرير وتنسيق الأعمال مع الحركات التحريرية المغربية في المشرق .

ونحن لا يمكننا أن نفصل هنا جميع الجهود التي بذلناها انفراداً أو اشتراكاً مع إخواننا أبناء الشمال الإفريقي ، ولكننا سنتناول بعض الأحداث المهمة التي كان لها أثر في الخطو بحركة الشمال الإفريقي من جهة التفكير ومن جهة التدبير ويجب أن نوه فيما يخص الحركة التابعة لحزبنا بالجهود التي كان إخواننا أعضاء الرابطة قد بذلوها من قبل ، والتي مهدت السبيل لي ولكل من يأتي بعدهم من إخوانهم لكي يشاركون في التقدم بها إلى الأمام وتقوية روحها ومعنوياتها .

توطيد العلاقات بين مراکش ومصر :

ولعل من أهم هذه الأعمال توطيد أركان العلاقات المتينة بين بلادنا العزيزة وبين مصر والعالم العربي ، وإذا كانت العروبة والدين والروابط التاريخية واشتراك الآلام والأمال قد وحدت بيننا ، وإذا كان تأسيس الجامعة العربية قد أظهر آثار هذا التوحيد إلى حد بعيد — فإن مراکش ظلت مع ذلك بعيدة عن أن تدعى حضوراً فعلياً في الأوساط العربية أو تمثيلاً رسمياً في هيئاتها الحكومية ؛ بل لقد ظل الرسمىون من رجال الجامعة العربية نفسها يشكون في المدى الذي وصلت إليه الحركة المغربية ومقدار الاعتماد الذي يمكنهم أن يعتمدوه عليها ، ولقد صرح الأمين العام للجامعة بشئ من هذا لوفد حزب

الاستقلال في باريس ليس فيما يخص مرا كس وحدها بل فيما يرجع كذلك
 لتونس والجزائر ، ولكن زيارة جلالة الملك لطنجة أولا وتصريحاته الشريفة
 في الاعتماد القام على الجامعة العربية ثانياً ، كل ذلك بعث في نفوس إخواننا ثقة
 باكتمال الوعي القومي في بلادنا ، وهيامهم للاهتمام التام بالقضية المغربية وما يلحق
 إليهم فيها ، ولقد كان من مهمتي الأولى أن أعرف العرب بحقيقة الحال في
 مرا كس ومقدار الصراع القائم بها ، والموقف العظيم الذي وقفه جلالة الملك في
 الدفاع عن أمته والنضال عنها ، والاعتماد على تصريحات جلالته وتصريحات
 سمو ولي العهد والأميرة عائشة في الإعراب عن عواطفه الكريمة نحو مصر
 وملكها العظيم فاروق الأول ، ونحو بقية العالم العربي ورؤسائه وملوكه ، وأفصح
 برنامج السياسة الفرنسية إزاء جلالة الملك ، ومحاولتها المساس بشخصه العالي
 وحقوقه الشرعية ، وقد وجدت والحق يقال آذاناً صاغية في هذا الباب ؛
 فأصبح إعجاب المصريين خصوصاً والعرب عموماً بجلالة سيدي محمد بالغاً منتهاه
 وغدا عطفهم عليه بل محبتهم له ضمناً أساسياً لما نؤمله في المستقبل من ارتباط
 تضامني وثيق .

واتقد قام عزام باشا وهو في أمريكا بمجرد ما علم من القاهرة تليفونياً
 الظروف التي يجتازها المغرب وملكه الهام بدفاع نشيط عن جلالته رددته
 الصحف الأمريكية والأوربية كلها ، وفي غير مرة من جلسات الجامعة العربية
 ذكر اسم مولانا الشريف بكامل التقدير والاحترام ، وفي البرقيات التي تبودلت
 بين صاحبي الجلالة ملك مصر وملك مرا كس ما يدل على مقدار المحبة المتبادلة
 بين العاهلين العربيين الكريمين .

وفي حفلة عيد العرش من سنة ١٩٤٧ نظمت أعظم مظاهرة ممكنة
 للاعراب عن عطف المصريين على إخوانهم المغاربة وملكهم ، وأذن جلالة
 الفاروق لرئيس ديوانه الخاص بالحضور في الحفلة وقبول الوسام الذي أهده له
 سمو الخليفة السلطاني بهذه المناسبة الكريمة ، كما حضر سعادة كامل عبد الرحيم

بك وكيل وزارة الخارجية بالنيابة عن دولة النقراشي باشا . ولقد سعت الخارجية المصرية لبعث ممثل لها في مدينة طنجة ، ولكن الدبلوماسية الفرنسية رفضت لها هذا الحق على ما روته الصحف ، وبعد أن ثبتت الحكومة المصرية في موقفها أذنت فرنسا باعتبار قصل مصر في مرسيليا مكافئاً بمصالح مصر في شمال أفريقيا ، واعتبر ذلك كخطوة أولى لربط علائق رسمية مع المغرب العربي .

وأما من الوجهة الثقافية فلقد قررت وزارة المعارف العمومية قبول الشهادات الثانوية المغربية (من القرويين والزيتونة) في دار العلوم وقسم اللغة العربية من الجامعة .

وظهر في الميدان الثقافي بمصر اهتمام كبير بالمغرب والمغاربة ، فكتب عديد منهم أبحاثاً عن وضعية مراكش والجزائر وتونس ، من أهمها بحث الأستاذ أحمد رمزي في مجلة الرسالة ، وعبد الجبار جوهر الكاتب العراقي في مجلة الثقافة ، ونشرت مئات المقالات من كبار الكتاب والشخصيات في ضرورة اعتبار المغرب العربي جزءاً لا يتجزأ من العالم العربي .

ولو أن بصيصاً من الحرية يسمح لمواطنينا الكرام بتوسيع نشاطهم الداخلي في هذا الميدان وتعريف إخوانهم العرب ببلادهم وأحوالها لوجدوا لأعمالهم صدى كبيراً في الأوساط العربية ، ولانفتحت آفاق عظيمة للتعاون بين شطى العالم العربي يكون لها الأثر الفعال في توطيد دعائم الوحدة العربية وجامعتها الكبرى .

استقبال البطل عبد الكريم :

ليست هذه أول مرة تهتم فيها الحركة الوطنية المرآ كشية بالعمل على تخليص البطل عبد الكريم من الأسر ، بل لقد قامت غير ما مرة ببذل جهود جبارة لإقناع الحكومة الفرنسية بضرورة إطلاق سراح البطل المنكوب وعشيرته المظلومة ، وقد دعت (كتلة العمل الوطني) لهذا العمل سنة ١٩٣٦ وساعدها في ذلك

عطوفة الأمير شكيب أرسلان رحمه الله ، فكتب عدة مقالات في صحف المشرق والمغرب ، ووجه أناس كثيرون لفرنسا نداء ودياً يدعونها فيه لتحرير هؤلاء الخصوم الشرفاء ، وجرت بيني وبين المرحوم صاحب السمر الأمير عمر طوسون مكالمة في هذا المعنى ، وكان سموه من أشد الناس عطفاً على البطل المغربي ، وقد أبدى استعداداه الكامل لرعاية كل حركة ترمى لتحرير أسد الريف .

وفي سنة ١٩٣٧ بذل الحزب الوطني وسائل عديدة لتحقيق هذه الغاية ، ووات الصحف الوطنية في مرا كش مقالاتها في الموضوع حتى اقتنع بعض الشيوخ الفرنسيين بتقديم طلب التحرير للجنة الشؤون الخارجية بمجلس الشيوخ ، وقررت اللجنة تضامنها مع الاقتراح ، ولكن الخارجية الفرنسية أجابت بأن الوقت لم يحن بعد .

وأثناء اتصالى برجال فرنسا الحرة الذي تحدثت عنه في فصل سابق بذات جهداً جباراً لإقناع ممثليها بضرورة إطلاق الأمير ، وأكدت لهم كذب ما تروييه الصحف الفيشية من تأييد زعيم الريف المارشال بيتان ؛ لأن البطل المغربي لا يسمح لنفسه بالتدخل في مسائل فرنسية محض .

وفي سنة ١٩٤٧ بذل ممثلو الحركة الاستقلالية المغربية بمصر جهوداً لدى الجامعة العربية فقدم أمينها العام رسالة للخارجية الفرنسية يطلب منها تسريح الأمير عبد الكريم والسماح له بالرجوع للمغرب .

وحيثما كان جلاله السلطان يطالب بتحرير الزعماء كان يذكر في مقدمتهم بطل الريف الذي يعلم جلالته إخلاصه للعرش وللبلاد .

وأخيراً قررت الحكومة الفرنسية نقل بطل المغرب ورفقائه إلى فرنسا حيث يستمرون في الإقامة الإجبارية والرقابة الاستعمارية ، وفي الوقت نفسه نشرت الصحف الفرنسية ما يدل على أن فرنسا كانت تريد من وراء ذلك تهديد جلاله سلطان المغرب ظناً منها أن في إمكانها استغلال الأمير أو أخيه في إرغام جلاله الملك على قبول الانضمام للاتحاد الفرنسي ، ومع أن هذا الظن لا ينبغي على أساس

صحيح من جهة الأمير فإن التجاء البطل المغربي إلى مصر وضع حداً لطمع
الفرنسيين فيه ، وخلص كرامته ومجده من أن تتطلع إليهما مطامع الاستعمار
الدينثة ، وقلب الآية كلها ؛ إذ سمح الأمير أن يكون مرة أخرى رمزاً لحركة
التحرير في المغرب العربي بأجمعه .
ولقد تحدثت الصحف الفرنسية والأجنبية عن نزول عبد الكريم بمصر ،
وروت في ذلك من الروايات المتناقضة ما يدل على مقدار الخطورة التي رأتها في
الأمر ، مع أنه ليس ألقى بالطبيعة من أن تقبل مصر الكريمة لاجئاً سياسياً
وضع نفسه بين أحضان ملكها المجيد ؛ لا سيما إذا كان هذا اللاجئ بطلاً عالمياً
مثل الأمير عبد الكريم ، ومن الحق والإنصاف أن نسجل أن نزول الأمير
كان بمقتضى رغبته هو ، وأنه لا جلاله الفاروق طلب منه ذلك ، ولا الوطنيون
المغاربة ألحوا عليه فيه ، وكل ما هنالك أننا مهدنا له سبيل التحقيق لما أعرب
عنه من رغبة في البقاء بمصر من تلقاء نفسه وبمقتضى مشيئته الخاصة .

* * *

لقد نزل الأمير بمدن واحتفل به العرب المقيمون هناك ، وبعثوا وفق طلبه
هو برقيات لكثير من المجاهدين بمصر من بينهم الأستاذ محمد علي الطاهر صاحب
جريدة الشورى وفضيلة الشيخ الخضير بن الحسين رئيس جمعية الهداية الإسلامية
وعجل المجاهد الفلسطيني الكبير محمد علي الطاهر المعروف بعطفه القوي على
البلاد المغربية وبوفائه لأبطال العرب كلهم بإطلاعنا على نص البرقية ، كما عجل
باطلاع غيرنا ، والبرقية تخبر بحلول الأمير في عدن وموعد خروجه منها والموانئ
التي سيمر بها وتاريخ وصول الباخرة التي تقله للسويس وبور سعيد .
وقد اجتمعت أنا وأعضاء حزب الاستقلال وحزب الإصلاح بالقاهرة وقررنا
أن نبعث وفداً يتركب من الأستاذ أحمد ابن المليح نيابة عن حزب الاستقلال
ومن الأستاذ محمد ابن أعبود بالنيابة عن حزب الإصلاح لتبليغ الأمير عبد الكريم
وعمه الأمير عبد السلام وأخيه الأمير محمد تحياتنا باسم مراکش كلها ، ووضع

الوفد نفسه تحت تصرف الأمير ، وقد سافر الوفد إلى السويس واستطاع الصعود
 للباخرة والاتصال بالبطل الذي أدلى للصحافيين بتصريحات كثيرة كان من بينها
 أنه لو خير لاختار البقاء في مصر ، ثم بلغه الوفد تحياتنا وسرور المغاربة كلهم
 بخروجه من المنفى القصي ، وقد أعرب لهم الأمير وأخوه عن رغبتهما في زيارة
 مصر وتحية مليكها ، ثم كتب سمو الأمير رسالة حملها الوفد لمعالى رئيس الديوان

الملكى هذا نصها : *بسم الله الرحمن الرحيم*

بسم الله الرحمن الرحيم

حضرة صاحب المعالي رئيس ديوان حضرة صاحب الجلالة الملك فاروق
 المعظم حفظه الله ، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته ، وبعد فإني أرجو من
 معاليكم أن تتكرموا برفع ما يبلى إلى مقام جلالة الملك حامى حمى العروبة والإسلام .

مولاي صاحب الجلالة ملك مصر والسودان فاروق العظيم .

اغتنم الفرصة السعيدة بوجودى فى المياه المصرية فى شاطئ مصر زعيمة
 العروبة والإسلام فأرفع إلى مقام جلالتهم أجل التحيات وخالص الشكر على
 ما تبدلونه فى سبيل مجد العروبة ومستقبلها العظيم ، وأعرب لجلالتكم عن سرورى
 العميق بوجودى فى هذا البلد العربى بعد غيابى فى المنفى عشرين سنة عن وطنى
 الذى هو جزء لا يتجزأ من العالم العربى ، وقد شعرت وأنا هنا أننى حقاً فى
 وطنى ، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

الامضاء : محمد بن عبد الكريم الخطابى

ومن الغد سافرت أنا والاخ الطريس والأستاذ الحبيب أبو رقية ووفد من
 مكتب المغرب العربى يضم الأستاذ عبد المجيد ابن جلون والأستاذ محمد ابن أعبود
 للسلام على الأمير حين وصوله لبور سعيد ، وقد سعد معنا على ظهر الباخرة ممثلو
 السلطة المصرية والأحزاب السياسية وكثير من الصحافيين وأعيان المدينة ، وقد
 تحدث الأمير وأخوه للزائرين له فى جو من الإخاء ، معرباً عن إعجابهم بمصر
 ومجهودها فى سبيل القضية العربية عموماً ، وأثنى على جلالة الفاروق ، كما صرح

بولائه الدائم قديماً وحديثاً للعرش المغربي والعائلة المالكة بمرا كس وجلالة
السلطان سيدي محمد ، وقال إن كفاحه لم يكن ثورة ، وإنما هو حرب دفاع عن
الوطن ضداً على المستعمرين الأجانب ، وقد تنحى الأمير محمد معنا جانباً ،
وأخبرنا برغبة الأمير في البقاء بمصر ، وكان قد طلب النزول للتجول قليلاً في
البر ، فذهب توأ إلى محافظة الميناء حيث بلغه سعادة المحافظ تحية جلالة الملك
فاروق وشكره للأمير على الرسالة الرقيقة التي بعثها إليه بمناسبة مرور المياه
المصرية ، وحينئذ أعرب الأمير لممثل الفاروق بالمدينة عن التجائه إلى حمى
جلالته فراراً من الاستمرار في الأسر الفرنسي ، وليتمكن من تعليم أولاده باللغة
العربية ، فوعده المحافظ بتبليغ طلبه لجلالة الملك وللحكومة المصرية ، وبعد أن
تجول الأمير وأخوه وعمه وأفراد أسرته في المدينة عاد الكل للباخرة حيث قضا
ليلتهم في انتظار الصباح .

وفي الساعة العاشرة من ثانی يونيو نزل الأمير مرة أخرى للبر ، وتوجه توأ
للمحافظة فبلغه المحافظ باسم جلالة الفاروق قبول التجائه ، وقبله فؤاد شيرين باشا
باسم ملك النيل العظيم ، طالباً منه أن يعتبر نفسه وأسرته في ضيافة عاهل مصر
المجيد ، ثم قدم سموه لمندوب القصر العالي محمد حلمي بك الذي أوفده جلالة
الفاروق عناية بسمو الأمير وأسرته .

ولا يمكننا أن نعبّر هنا عن مقدار الفرح والمرح الذي أصابنا حين علمنا
بتحقيق الفاروق أيده الله لرغبة بطلنا العظيم ورفقائه المجاهدين الكرام ؛ ذلك
الفرح الذي لا يضاهيه إلا ما أظهره الشعب المصري بأمله من اريحية كريمة
وجذل عظيم .

رجعنا نحن للقاهرة قبل زوال اليوم ، وفي المساء وصل سمو الأمير وأخوه
وبعض أفراد العائلة في سيارة ملكية للعاصمة المصرية ، وقد أعرب الأمير عن
رغبته في الذهاب توأ للقصر الملكي العاصر حيث سجل في دفتر التشریفات
شكره العميق وتحيته الصمیمة لجلالة ملك النيل ، وقد وجد في استقباله الأستاذ

كريم ثابت بك مستشار جلالة الملك الصحافي ، ومحمد حلمي بك ورئيس
التشريعات سيف النصر بك ، وبعد ذلك رجع سموه إلى مكتب المغرب العربي
حيث وجد في انتظاره ممثلي الحركات الاستقلالية بشمال أفريقيا وممثل الصحف
ومئات الشخصيات ، وقد أقيمت خطب وقصائد في الترحيب به ، كما ألقى هو
كلمة قصيرة عبر فيها عن امتنانه لمصر وملكها وشكره للجامعة العربية ولجهاذي
المغرب العربي ، ثم توجه بعد ذلك إلى قصر أنشاص ضيفاً على جلالة الملك ،
بينما بقي الأمير محمد وعمه السيد عبد السلام وأفراد الأسرة بمنازل الزعماء المغاربة
ريثما تنهياً لهم السكنى الخاصة .

وفي يوم الجمعة ٥ يونيه تفضل جلالة الفاروق فاستقبل الأمير في مقر ضيافته
بأنشاص ، ودعا لتناول الغذاء معه على المائدة الملكية ، وقد حضر هذه المائدة
الأستاذ كريم ثابت بك وحلمي بك والسيد محمد ابن أعبود الذي انتدبته الحركة
المغربية لمراقبة الأمير والعناية به ، وقد استمع جلالة الفاروق ملياً لحديث الأمير ،
وتفضل باستفهامه عن أنباء الحرب الريفية ، وقد صرح جلالاته بأنه لا يقصد من
استضافة الأمير والعناية به أي غرض سياسي ، وكل ما هنالك أنه يعتقد أن
الواجب يقضي عليه بحماية مجاهد عربي ضحى في سبيل بلاده ، كما صرح جلالاته
بأنه يحمل كامل العطف والتقدير لجلالة سلطان المغرب سيدي محمد ، وأنه سر
كثيراً لبرقية التهنيئة التي كان جلالة سلطان المغرب قد بعثها لأخيه الفاروق ،
وأجابه عنها بمناسبة ذكرى العرش المصري راجياً من الله سبحانه أن يزيل موانع
الإتصال بين المغرب العربي والمشرق العربي .

ثم لاحظ جلالة الفاروق أن صحة الأمير متعبة قليلاً ، فأبت مراحمه العلمية
إلا أن تعرض على ضيفها الكريم الإقامة بمستشفى فؤاد الأول بالاسكندرية
بضعة أسابيع تحت عناية الأطباء ورعاية الفاروق ، كما بلغه جلالاته أن الحكومة
ستعني بتهيئة مقر لإقامة الأمير وأسرته ، فشكر البطل المغربي لجلالة ملك النيل
اهتمامه المجيد ، وطلب من الله أن يديمه ذخراً للعروبة وملاذاً للأحرار .

وبعد تناول الغذاء ذهب جلالة الملك وضيفه للديوان الملكي حيث شربا
القهوة ، ثم عاد جلالة العاهل المصري لقصر القبة العامر بالقاهرة تكلأه
عناية الله .

أما الأمير محمد وبقية أفراد الأسرة فقد ظلوا بمكتب المغرب العربي حيث
أخذ مئات المهتمين والزائرين والوفود من الوزراء والسفراء والرؤساء وكبار
الشخصيات يترددون عليهم ، وكان حديث السكك عن الإعجاب بمجهد الأبطال
المغاربة من أجل التحرر منوهم بهمة الفاروق وعظيم فضله .

أما الصحافة المصرية والعربية فقد ظلت شهرين كاملين تجبر المقالات
الضافية والفصول البليغة عن القضية المغربية وجهاد رجالها ، ولا تترك فرصة تمر
إلا وتنشر للأمير الأحاديث الطيبة ، وتعلق عليها بما يفيد قضية بلادنا ويرفع
من شأن رجالنا ، وإذا كان لنا أن نعبر عن لسان المغاربة في هذه المناسبة
السعيدة ، فمن الواجب علينا أن نسجل اعترافنا بالجميل الذي طوقنا به جلالة
الفاروق وحكومة النقراشي باشا ورجال الصحافة المصرية والعربية وسائر رجال
الجامعة العربية بما أبدوه من عظيم الاهتمام بقضيتنا وتحرير أمجد أسير أسر من
أجل بلادنا والسماح لحركتنا بالاستفادة من مجده وتجربته وشهرته العالمية الكبرى .

صلى تزلو الأمير في مراکش :

أما صدى تحرر الأمير ورفقائه في مراکش وبقية أقطاب المغرب العربي
فقد كان عظيماً جداً ، ولقد توالى برقيات التهنئة على مركز حزب الاستقلال
بالرباط ، وبعث إلينا الأمين العام معبراً عن كامل ارتياح الشعب المغربي لهذه
المفاجأة السعيدة ، وأنها كانت خير معالج للصدمة التي واجهه بها الاستعمار حين
عين الجنرال جوان مقيماً عاماً في المغرب في ظروف الزيارة الملكية لطنجة .
كما بعث ممثلو الحركات الوطنية بتونس والجزائر ومراكش تهنئتهم للأمير
وشكرهم الجزيل لجلالة الفاروق وإعجابهم بمجهودات ممثلي المغرب العربي في مصر .

وليس من الممكن أن نعبر عن الأثر الحميد الذي أحدثه صنيع الفاروق في نفوس المغاربة عموماً والمراكشيين خصوصاً ، وقد سر جلالته سلطان المغرب لهذه المأثرة المصرية العظيمة ، واعتبرها من أطيب الأيادي التي أسدتها الأسرة المالكة المصرية للعرش المغربي وعاهله العظيم .

ولم يكن الأثر في نفوس المسلمين بالهند والصين ومهاجري أمريكا وإفريقيا السوداء واستقراليا بأقل من الأثر في نفوسنا نحن ، ولقد وصلت برقيات التهاني والشكر من جميع أنحاء المعمورة ، وكلها تضامن مع المغاربة في جهادهم ، واستبشار بإطلاق سراح البطل الريفي وثناء على همة ملك وادي النيل وشعبه النبيل .

رد الفعل لدى الحكومة الفرنسية :

أما أثر الحادث في نفس الحكومة الفرنسية فقد كان عنيفاً ، وقد صرح المتحدث بلسان خارجية فرنسا على ما روته روتر في برقيات يوم ٣١ مارس أن نزول عبد الكريم ببور سعيد أحدث اندهاشاً عظيماً في الأوساط الحكومية الفرنسية ، وصرح هذا المتحدث بأن المناقشة فيما يمكن عمله من الوجهة الدبلوماسية لا يمكن أن تقع إلا بعد أن تكون الوزارة قد اتصلت بالمعلومات الكافية في الموضوع .

أما فيما يخص منهج الحكومة الفرنسية في معاملة عبد الكريم فقد قال الناطق بلسان الخارجية : « إن عبد الكريم استسلم لفرنسا سنة ١٩٢٦ ، والنزوم بالبقاء تحت الحكم الفرنسي ، وكان سلوكه دائماً حسناً ، وقد قبلنا واحترمنا دائماً كلامه المؤكد بشرفه . والعمل الذي قام به اليوم بعبد سلوكه النبيل منذ النزوم لفرنسا أحدث في نفوسنا دهشة عظيمة » . ثم أضاف المتحدث الرسمي قائلاً : « حينما استسلم عبد الكريم لفرنسا سنة ١٩٢٦ اتفقنا مع الحكومة الأسبانية على حراسته مخافة القيام بثورة أخرى في إفريقيا الشمالية » . وحينما سئل هذا المتحدث هل من المنتظر أن يحدث عمل عبد الكريم رد فعل رسمي لدى الحكومة

الأسبانية أجب بأنه من أقوى الممكّنات أن تبعث الحكومة الأسبانية احتجاجاً
 لمصر ، وتطلب من الحكومة الفرنسية توضيحات عن نزول زعيم الريف
 في بور سعيد .
 ولكن الواقع أن الحكومة الأسبانية لظمت الصمت ، ولم ترفع أدنى
 احتجاج للحكومة المصرية ولا طالبت فرنسا بإيضاح ما .
 أما في فرنسا نفسها فقد طالب أحد أعضاء البرلمان الفرنسي من أنصار
 الحركة الجمهورية الشعبية من حكومة بلاده توضيحاً في الموضوع ، فصرحت
 الخارجية الفرنسية بأنها استقدمت سفيرها في مصر وحاكم جزيرة لارينيون
 مقر نفي الزعيم عبد الكريم للاستشارة معها قبل أن تقرر ما يلزم اتخاذه من
 التدابير ، واجتمع مجلس الوزراء في اليوم نفسه ، واستمع لبيانات وزير الخارجية
 ووزير للمستعمرات ، وقد أكد الاثنان أن نزول عبد الكريم بمصر تم بإغراء
 من طرف الحكومة المصرية ، ولما سئل وزير الاستخبارات عن مصير العلاقات
 الفرنسية المصرية بسبب هذا الحادث قال إنه ليس هناك تفكير لحد الآن في
 قطع هذه العلاقات ، وأن البت في هذا الموضوع يتوقف على إتمام الاستعلامات
 التي تجمعها الحكومة الفرنسية ، ثم قال إن احتياطات عديدة ستتخذ في إفريقيا
 الشمالية ، ولكنه لم يبين نوع هذه الاحتياطات .
 وفي ثاني يونيو روت برقيات روتر أن وزير الخارجية الفرنسية مسمو يبدو
 سلم لسفير مصر بباريس احتجاجاً شديد اللهجة على ما سماه مسمو جورج يبدو
 بتأمر الحكومة المصرية على تهريب عبد الكريم ، وأكد روتر أن مسمو يبدو
 صرح لسفير مصر بأن تحت يده وثائق قوية تدل على مسؤولية مصر في القضية
 أما السفير المصري فلم يزد على أن أكد وجهة نظر حكومته ، وهو أن مصر لم
 تقم إلا بما هو من حقها في قبول لاجئ سياسي التجأ إليها .
 وأذاع السفير المصري تنفيذاً رسمياً لما نشرته الصحف الفرنسية من أن
 الأمير عبد الكريم نزل في بور سعيد تلبية لاستدعاء الملك فاروق أو الحكومة

المصرية ، كما صرح دولة رئيس الوزارة المصرية محمود فهمى النقراشي باشا بأن
عبد الكريم هو الذى طلب من محافظ بور سعيد أن يبلغ طلب التجائه
للحكومة المصرية ، وأن رئيس الحكومة رأى من واجبه طبقاً للتقاليد المصرية
أن يقبل ضيافة البطل المغربى بعد أن طلب منه عدم الاشتغال بالسياسة .

أما الصحافة الفرنسية فقد أخذ الموضوع منها اهتمام الصفحات الأولى
بضعة أسابيع ، وقد كتبت جريدة (البلاد الفرنسية) ما معناه : إن الجامعة
العربية التى ترعى الآن مستقبل عبد الكريم تقصر همها الأول على معاداة
فرنسا ، أما إنجلترا فقد أرضتها فيما عدا فلسطين ؛ إذ اتفقت مع العراق وشرق
الأردن والمملكة العربية السعودية ، وقد لخص مسيو روجيه ماسيدي فى
(الفيجارو) الرأى العام الفرنسى الذى يحس بعدم تقدير الدول الكبيرة له فى
موقفه من هذه القضية فيما يلى : (إن الرأى العام الفرنسى يشعر جداً بخجل من الإهانة التى لحقت بفرنسا ،
ويبدو له أن بلاداً قبلت مثل تضحياته فى سبيل النصر المشترك ولو أصيبت
بجرح وضعف بل لأنها أصيبت بجرح وضعف تستحق معاملة أجود من طرف
الأمة الكبيرة — يعنى انكلترا — التى كانت فرنسا دائماً صديقتها عظيمة
الإخلاص والتجرد) وأكدت جريدة الفجر لسان الحركة الجمهورية الشعبية
أن مصر أرادت أن تستعمل قوتها ضداً على فرنسا .

وأما الصحف الإنجليزية والأمريكية فقد اهتمت كثيراً بالحادث ووصفت
تفاصيله وأشادت ببطل الريف وجهاده وسمعته فى المشرق والمغرب ، وكان الحديث
عنه فرصة عظيمة لنشر الحالة فى مراكش ومقدار الاستياء الذى يعمها ، وقد
استغله عزام باشا حينما كان فى أمريكا للتنديد بالعمل الفرنسى فى الشمال الإفريقى ،
كما استفاد منه مبعوث الحركات الاستقلالية الأستاذ المهدي بنونة فى المدة التى
أقامها بأمريكا .

وأما الصحف الإسلامية فى الهند والصين وتركيا فقد تضامنت مع مصر فى

موقفها ، وأبدت نقطة الضعف الموجودة في السياسة الفرنسية ، وقد كتبت جريدة (وقت) تقول : هل اتخذ عبد الكريم هذا الموقف ليحيى حياة هنيئة في ظل الجامعة العربية ، أو أن عمله هذا جزء من برنامج نظمه زعماء المغرب الموجودون في مصر ؟ ! الذي لا شك فيه أن الفرض الثاني هو منشأ مسائر التخوفات الفرنسية ، لكن موقف فرنسا من الوجة القانونية ضعيف جداً ، هل يوجد قانون فرنسي يلزم عبد الكريم أن يقيم بفرنسا بعد أن تقرر تحريره ؟ وإننا لنرى أن من مصلحة فرنسا أن لا تترك أعصابها تتوتر ، وأن تبحث عن حل لمشاكلها في صيغة من شأنها الدوام . وفي حالة ما إذا لم تعمل بهذه النصيحة فإنها ستجد نفسها أمام عديد من المشاكل ، في حين أن عندها من هذه المشاكل ما يكفي) .

وطبعي أن هذه الموجة الشديدة التي غمرت الصحف الفرنسية والأوساط الحكومية لم تلبث أن أخذت تتفشع ؛ إذ أدركت الحكومة الفرنسية ضعف موقفها ، فلم يزد وزير الخارجية على أن صرح في البرلمان الفرنسي باعتبار عبد الكريم خائناً لوعده الذي تلزمه التقاليد والأوامر الإسلامية باحترامه ، ولكن البطل الريفي صرح غير مرة بأنه لم يرتبط قط بوعده ما نحو الحكومة الفرنسية ؛ لأن اعتقاله لم يكن باختياره .

والحق أنه لم يكن من اللائق بفرنسا أن تقف موقفها العنيف ضد الحكومة المصرية التي لم تقم إلا بما يجب عليها عقلاً وديناً وعرفاً نحو بطل عربي التجأ إليها واحتمى بحمى ملكها ، ولم يزل رؤساء الدول في القديم والحديث يتنافسون في فك الأمرى ومساعدة المنكوبين وإيواء اللاجئين ، وليست التقاليد المسيحية في هذا المعنى بأقل من التقاليد الإسلامية .

والذي ينظر الماضي القريب يجد أن فرنسا نفسها مفتحة الأبواب قديماً وحديثاً لكثير من اللاجئين السياسيين من روسيين وأسبانيين وإيطاليين وغيرهم ، وأن الفرنسيين يفتخرون بذلك في كل المناسبات ، وينص دستورهم

على احترام حق الالتجاء في المناطق التي يرفرف عليها العلم الفرنسي ، وإذا كانت الروح الاستعمارية والرغبة في كبت أبناء المستعمرات ومنعهم من كل وسائل التخرر قد أثرت على كثير من رجال فرنسا حتي أصبحوا يعملون على مخالفة قوانين بلادهم وتقاليدها فليس مما يحمى الكرامة الفرنسية أن تنغمر الحكومة والبرلمان الفرنسيان رسمياً في موقف ينمى على مصر قيامها بعمل تعتبره القوانين والمبادئ الفرنسية واجباً نبيلاً ، وإذا كان أبطال فرنسا مثل دى جول وجيرو وغيرهما من رجال المقاومة يفتخرون بأنهم استطاعوا الانفلات من قفص المحتل الألماني فكيف يعتبرون عبد الكريم خائناً لا شيء إلا لأنه رفض أن يستمر في الاعتقال بعد أن أرغم عليه في ٣١ عاماً .

ولو أن المسيو يبدو فكر قليلاً في الظروف التي استسلم فيها عبد الكريم لاعترف بأن الولاة الاستعماريين الفرنسيين هم الذين لم يفوا لبطل المغرب ، فإنه لم يستسلم إلا بعد مخابرات بينه وبين ممثلي فرنسا العسكريين والمدنيين انتهت بأن أعطته الحكومة الفرنسية الأمان التام على نفسه وعلى أهله ، وفرنسا في موقفها ذلك لم تكن تدعى غير تنفيذ رغبة سلطان المغرب، الذي حاربت عبد الكريم بدعوى أنه ثار عليه وخرج عن طاعته ، وإذن فقد كان واجبا عليها أن تحترم العرف المغربي والتقليد العسكري للبلاد فيما يخص الأمان ، وذلك يقضى بعدم اعتقال المؤمن بحال ، بل بإطلاق سراحه وتركه حراً بمجرد إلقائه السلاح ؛ لأن تقاليدنا تقضى بأن الذي تنزل على شرط الأمان لا تملك الدولة عليه حكماً ، أما الذي استسلم من غير قيد ولا شرط فهو الذي يمكن أن يعاقب أو يعفى عنه بمقتضى ما يراه ملك البلاد صالحاً ، والدليل على هذا قول ابن هانيء متنبىء المغرب :

وما عن أمان يوم ذلك تنزلوا ، ولكن أمان العفو أدركم بعد
فعبد الكريم تنزل يوم استسلم عن أمان كما تعترف بذلك الوثائق التي سجلها الفرنسيون أنفسهم ، ولهذا ظل يشتهر دائماً من عدم وفاء فرنسا معه

وإخلاصها له ، ومهما يكن الأمر فإنه ليس من الإنسانية أبدا أن نلوم أحدا
ببحث عن الخلاص من السجن ، والتحرر من القيد ، ونحن نعلم أن العصفور
لا يبقى في القفص إذا انفتحت أمامه الأبواب .

تأسيس لجنة تحرير المغرب العربي :

لم يكن اعتقال ٢١ عاما في جو البلاد الحارة وفي دائرة الضغط الاستعماري
العظيم بالذي يضعف من عزيمته بطل المغرب وصنوه الكريم ؛ بل لقد خرجا من
هذا المنفى وهما أشد ما يكونان عزيمته واستعدادا للعمل ، ولقد وجدا من تجمع
ممثلي الحركات الاستقلالية في المغرب العربي مشجعا على العمل على توحيد
الصفوف وتنظيم الجهود ، ولقد ظلت الحركات المغربية تتطور في أطوار التنسيق
والتوحيد المختلفة حتى تكون مكتب المغرب العربي الذي يعتبر من أكبر
المظاهر لرغبة أبناء المغرب في التعاون على تحرير أوطانهم الثلاثة التي توحد بينها
اللغة والدين والجنس والتاريخ والجغرافيا ووحدة المستعمر والآمال في التحرر منه
ولقد وصى مؤتمر المغرب العربي المنعقد بالقاهرة في فقرة (ب) من المادة الثانية
من فصل تنسيق الحركات الوطنية على (تكوين لجنة دائمة من رجال الحركات
الوطنية مهمتها توحيد الخطط وتنسيق العمل لكفاح مشترك) ، ولقد خطوت في
تنفيذ هذه التوصية خطوة أولى أثناء وجودي بباريس حيث كونا لجنة اتصال
بين الاستقلال والدستور وحزب الشعب ، فلما نزل البطل الريفي بالقاهرة اتجهت
أنظارنا جميعا لتحقيق هذه التوصية بكيفية أوسع تحت رئاسة زعيم المغرب العربي
ومجاهده الأول ، وقد كان في الدعوة التي وجهها البطل نفسه للأحزاب المغربية
ميسرا لتحقيق هذا الأمل ، ولم يكن هنالك مخلص إلا وأبدى استعداداه لهذا
النداء الصادق والرغبة النبيلة .

ولكن الأمر احتاج إلى مجهودات لتوحيد وجهة النظر فيما يرجع للخطط
التي ينبغي أن تسير عليها أحزابنا في الداخل والخارج ، وقد كان لحزب الاستقلال

أن يتمسك بالفكرة التي انتهى إليها وهي ضرورة الاتفاق من أجل الاستقلال قبل كل شيء . وبعد مداوولات ومناقشات عديدة اتهمينا لغاية موفقة هي تأسيس (لجنة تحرير المغرب العربي) من كل الأحزاب التي تقبل مبادئنا وتعمل وفق خطتنا .

وفي يوم التاسع من ديسمبر سنة ١٩٤٧ تم إقرار القانون الأساسي للجنة ، وتكون مكتبها المؤقت على ما يأتي :

الرئيس محمد بن عبد الكريم الخطابي

وكيل الرئيس محمد بن عبد الكريم الخطابي

الأمين العام الحبيب أبو رقية (الدستور)

أمين الصندوق محمد ابن أعبود (حزب الإصلاح)

وقد انتخب الأمير رئيساً بصفة دائمة ، وأخوه وكيلاً للرئاسة بصفة دائمة أيضاً ، أما الأمين العام وأمين الصندوق فقد انتخبا لمدة ثلاثة أشهر ، وقد بعث رئيس اللجنة للأحزاب المغربية كلها كتاباً يخبرهم فيه بالتأسيس ، ويطلب مصادقتهم الرسمية وتعيين ممثلهم ، وتقرر لإعلان اللجنة يوم ٥ يناير سنة ١٩٤٨ .

وفي اليوم المحدد وزع البطل الريفي وثيقة التحرير على الصحافة العربية والأجنبية التي خصصت لها مكاناً ممتازاً ، وأبدت بها ترحيباً كبيراً ، كما وزعت الأمانة العامة لحزب الاستقلال في الوقت نفسه بياناً بتأسيس اللجنة وأغراضها أذاعته صحف الأحزاب المغربية في الشمال الأفريقي كله ، وهذا نص البيان الذي أذاعه الأمير عبد الكريم :

« منذ أن من الله علينا بإطلاق سراحنا والتجائنا إلى ساحة الفاروق العظيم ، ونحن نواصل السعي لجمع كلمة الزعماء وتحقيق الائتلاف بين الأحزاب الاستقلالية في كل من مراکش والجزائر وتونس بقصد مواصلة الكفاح في جهة واحدة لتخليص البلاد من ربة الاستعمار .

وفي هذا الوقت الذي تعمل فيه الشعوب على تطمين مستقبلها وتتطلع فيه

أقطاب المغرب العربي إلى استرجاع استقلالها المغضوب وحررتها المضاعة يتحتم على جميع زعماء المغرب أن يتحدوا ، وعلى كافة الأحزاب الاستقلالية أن تتآلف وتتساند ؛ إذ أن هذا هو الطريق الوحيد الذي سيوصلنا إلى تحقيق غاياتنا وإدراك أمانينا .

وإذا كانت الدول الاستعمارية على باطلها تحتاج إلى التساند والتعاقد لتثبيت سيطرتها الاستعمارية فنحن أحوج إلى الاتحاد وأحق به من أجل إحقاق الحق وتقويض أركان الاستعمار الغاشم الذي كان نكبة علينا ، ففرق كلمتنا ، وجزأ بلادنا ، وابتز خيراتها ، واستحوذ على مقاليد أمورنا ، ووقف حجر عثرة في سبيل تقدمنا ورقينا ، ثم حاول بكل الوسائل أن يقضى على جميع مقوماتنا كأمة عربية مسلمة .

ويسرني أن أعلن أن جميع الذين خابرتهم في هذا الموضوع من رؤساء الأحزاب المغربية ومنذوبها بالقاهرة قد أظهروا اقتناعهم بهذه الدعوة واستجابتهم لتحقيقها وإيمانهم بفائدتها في تقوية الجهود ، وتحقيق الاستقلال المنشود .

ولقد كانت الفترة التي قطعناها في الدعوة للانئلاف خيراً وبركة على البلاد فاتفقت مع الرؤساء ومنذوبى الأحزاب الذين خابرتهم على تكوين (لجنة تحرير المغرب العربي) من سائر الأحزاب الاستقلالية في كل من تونس والجزائر ومراكش على أساس مبادئ الميثاق التالي :

(أ) المغرب العربي بالإسلام كإسلامنا ، والإسلام عاش ، وعلى الإسلام

يسير في حياته المستقبلية .

(ب) المغرب جزء لا يتجزأ من بلاد العروبة ، وتعاونها في دائرة الجامعة

العربية على قدم المساواة مع بقية الأقطار العربية أمر طبعى ولازم .

(ج) الاستقلال المسامول للمغرب العربي هو الاستقلال التام لكافة

أقطاره الثلاثة (تونس والجزائر ومراكش) .

(د) لا غاية يسعى إليها قبل الاستقلال .

عزائمنا وإيقاع الفتنة بيننا واستغلال تعدد الأحزاب وتفرق الكلمة لاستعبادنا
وتثبيت أقدامه في بلادنا . . . فنحن في أقطارنا الثلاثة نعتبر قضيتنا قضية واحدة ، ونواجه الاستعمار
متحدين متساندين ، ولن يرضينا أى حل لا يحقق استقلالنا الفاجز وسيادتنا
التامة ، على أننا نأمل أن يعمل الفرنسيون والإسبانيون على إنصافنا دون أن
يلجئونا إلى إراقة الدماء ، وأن يكونوا قد تيقنوا من تجاربهم السابقة من أن
استنادهم إلى استخراج القوة والبطش للاحتفاظ باستعمار أوطاننا وإسكات صوتنا
عن المطالبة بالحرية والاستقلال أصبح لا يجدى شيئاً ، وأن من الخير لهم أن
يسارعوا إلى فك أغلالهم الاستعمارية بطريق التفاهم بين الجانبين ، وتقدير
مصالح الطرفين .

أما إذا تنكبوا هذا الطريق فسيكونون المسؤولين عن تغيير خطتنا ؛ لأننا
لن نتأخر — إذا نحن بثسنا من استرجاع استقلالنا بطريق التفاهم والإقناع —
عن استرجاعه بطريق التضحية وبذل النفوس .

وإننى إذ أعلن عن تكوين (لجنة تحرير المغرب العربى) أتوجه إلى
الشعوب المغربية بتحيتى راجياً من الله العلى القدير أن يوفقها فى كفاحها ويقوى
ثباتها ويديم اتحاد كلمتها .

كما أتوجه إلى الشعوب والدول العربية بالتحية والشكر على مناصرتها
لقضية المغرب العربى ، ولا يخالجنى شك فى أنها ستستقبل تكوين هذه اللجنة
بالمؤازرة والتأييد والترحيب .

ويسرنى فى الختام أن أحيى إخواننا مجاهدى فلسطين الشقيقة ، داعياً لهم
بالفوز والنصر ، ومؤكداً لهم تضامن الأقطار المغربية معهم ، وعزمها على اتخاذ
جميع الوسائل الممكنة للاشتراك فى إنقاذ بلادهم والحفظة على عروبتهم ووحدهم .

* * *

ولقد قامت اللجنة فى أشهرها الأولى بتنظيم نفسها ووضع لأئحتها الداخلية

الجنرال جوان وسياسته

لقد كانت الأحداث التي واجهت تعيين الجنرال جوان في المغرب ، وبالأخص نزول البطل عبد الكريم بالقاهرة ، مشوشاً على الخطة التي كان يريد تنفيذها بالمغرب ؛ فقد كان حديث الصحف عن عبد الكريم فرصة لتوجيه الأنظار في العالم كله إلى مراكش ، ولقد كتب لي بعض الإخوان من باريس يقول إن توالى الحوادث أفقد رجال السياسة المغربية من الفرنسيين بداهتم ، وهذا صحيح إلى حد ما ؛ فقد دخل الجنرال جوان للمغرب وهو مضطرب للترتيل قليلاً ريثما ينجلي الموقف الذي جعلته أعمال القاهرة كثير الإبهام ، ولم يكن في نزوله بالدار البيضاء وزيارته لجلالة السلطان شيئاً غير عادي إلا من جهة بعض المراسقات الرمزية التي تبادلها العاهل المغربي وممثل الجمهورية الفرنسية ، خصوصاً فيما يرجع لمشروعية الآمال أو عدم مشروعيتها طبق ما لذي المقيم الجديد أن يؤكد بحزم ، ولقد وقف الشعب المغربي من الجنرال موقف المتحفظ ، ولم يظهر له الوطنيون أدنى رغبة في الاتصال أو المقابلة على الرغم مما حاوله بعض أصدقائنا الفرنسيين الذين قدموا من باريس — فيما يظهر — خصيصاً لإقناع اللجنة التنفيذية لحزب الاستقلال بضرورة الاتصال بالجنرال جوان والاطمئنان على حسن نواياه .

ولقد كان الأسلوب الذي اتبعه الجنرال في خطبه وتصريحاته أسلوب تهديد عامي لم يلبث أن ظهرت قيمته للجمهور الذي لم يجد فيه أكثر من كلام شديد اللهجة ، ولكنه عديم الثبوت ، وإذا نحن أردنا أن نحلل الغاية التي رمى إليها المقيم العام من مجموع كلامه وأعماله وجدنا أنه أراد العمل :
 أولاً : على تثبيت قيمة عقد الحماية الفرنسية وتأكيده مشروعيتها .

ثانياً : تثبيت دعائم السلطة واحترام نفوذها .
 ثالثاً : فصل مراكش عن الشرق العربي وتوجيهها الوجهة الغربية أية
 الفرنسية إجابة عن تصريحات طنجة .
 رابعاً : مقاومة الوطنية المغربية والعمل على استغلال الضعف الإنساني
 بتكوين فئة تتعاون معه .
 خامساً : التلويح بانقلاب في نظام المغرب والتمويه ببعض إصلاحات سطحية .
 وقد كانت النقطتان الأوليان في مقدمة ما اهتم به الجنرال جوان ، ويظهر
 رأيه الصريح فيهما في الخطاب الذي ألقاه يوم ٣٠ يونيو سنة ١٩٤٨ حين قال :
 (إن هنالك معاهدة أمضيت هنا بين البلدين ، وهذه المعاهدة يجب أن تحترم ؛
 لأنها ما زالت قائمة ، وهي تكلفنا بالقيام في هذا البلد بمهمة الإصلاح والسير
 بالمغرب نحو التقدم الاجتماعي والمادي بصفة تستعجل النهاية السعيدة لتطوره ،
 والحماية كما قلته وكررته ولا أخشى أن أرددته هي شكل قانوني يجب أن يتطور
 في تطور هادي ، حذر وحكيم ومنجز في دائرة النظام) .
 (إن المغرب ليس في ملتقى الطرق ، حقاً إنه إزاء مجموعة من الأفكار
 والآراء ، ولكنه في طريق واحدة ؛ الطريق التي وضعه فيها ليوطي أستاذي
 المحترم منذ خمس وثلاثين سنة ، وليس هنالك بيننا إلا خلاف يسير ؛ فقد حث
 البعض سيره بينما تأخر الثاني ؛ فيجب أن نجتمع قوتنا ونذهب معاً ، الحماية ليست
 إلا شكلاً قانونياً طبق على المغرب في وقت كان مليئاً بالفوضى ، لكن يلزم أن
 تتحول شيئاً فشيئاً إلى عمل اجتماعي وإنساني ، وإلى عمل حب وتقارب
 بين الشعبين) .
 (وللوصول لهذه الغاية يجب تحقيق الإصلاح الذي نختص باقتراحه ، ولكن
 لا ينفذ إلا بموافقة جلالته السلطان ، وهذا ما يسير بنا سيراً طبيعياً نحو شكل عقد
 ثان ، ولكن بعد تطور حذر وحكيم ومنجز دائماً في دائرة النظام) .
 واذن فالحماية بالنسبة للجنرال جوان شيء قائم الذات شرعي ولكنه غير

دائم ، ولتغييره بعقد جديد يلزم الاستمرار فيه حتى نصل عن طريق الإصلاح الذي يقترحه هو ويصادق عليه الملك إلى أعلى درجات التطور ، وحينئذ يتبدل بعقد جديد ، ولكن ما هو هذا العقد الجديد الذي نسير إليه ؟ ذلك ما لم يقله الجنرال جوان الآن ، ولكن ما فسره غير ما مرة باعتبار المغرب دولة مشاركة في دائرة الاتحاد الفرنسي . وهكذا نجد أن الطريق الذي يشاهد الجنرال فيها المغرب ليست على ملتي طرق عديدة قطعاً ، ولكنها ليست هي طريقنا نحن المغاربة ، فسبيله هي طريق ليوطي ؛ طريق إدماج الشعبين أو توحيدهما ضمن الطائفة الفرنسية ، وطريقنا نحن هي سبيل التحرر الكامل والاستقلال التام . ولكن عمل الحماية وخطتها ليستا في السبيل التي تسلكها الدولة الشريفة أيضاً ؛ لأن هذه الحكومة احتضنت الحركة الاستقلالية بنفسها ، ولأن ملكها الذي يجب أن يصادق علي مقترحات الإصلاح الفرنسي أصبح يهتم بتوجيه هذا الإصلاح الوجهة التي يسير فيها الوطنيون ، وهي لا تؤدي إلى روما وباريس قطعاً ، وإنما تؤدي لمكة والقاهرة ، وهذا ما يشتكي منه الجنرال جوان في خطابه الذي ألقاه في يوليو سنة ١٩٤٧ : (في الميدان السياسي بعد الهياج الذي أحدثته عدة مظاهرات سياسية (يعني مظاهرات طنجة) يجب أن نزيل كل إبهام ، ونؤكد استمرار شرعية عقد الحماية الذي هو الأساس لكل علاقة فرنسية مغربية ، ولكن من الغريب أن الحكومة الشريفة لكي تظهر بشخصية أقوى أمام بعض الهائجين انكشفت على نفسها ، وأدى بها الحال إلى إظهار أشياء معيبة ، والسلوك في طريق معوجة ؛ أشياء معيبة فيما يرجع لمعنى المهمة التي تحملتها فرنسا في هذه البلاد ، مبتعدة عن النظرة الصحيحة للواقع الحى في العالم الغربى الذى يتحكم في تطور المغرب وحتى في وجوده .

إن المغرب قد وجد الطريق الذى وضعه فيه المارشال ليوطي ، وميسير بغير تأخر وحول العرش المؤيد نحو مصيره الجيد ومستقبله العاير الذى وعد به ، (وهنا يجد الجنرال الشجاعة الكافية للتلويح بعقد المشاركة دون أن يستطيع

التصريح بالدعوة للاتحاد الفرنسي : (لـكن يجب أن يعلم أنه في نهاية تطوره
الذي أرجو أن يكون سريعاً ولكن حذراً حكماً سيبقى مرتبطاً بفرنسا التي
تعطيه أحسن ما عندها بعقد مشاركة راسخة لا تتجاهل المصالح المشتركة
والفوائد التي لا تنفصل من أجل طائفة مشتركة أيضاً) .

ولكن الحملات الوطنية تتوالى على خطب الجنرال وتصريحاته ، ومواقف
الاستقلال تؤيد ثبات الملك في رفضه لكل إصلاح لا يتفق مع الغاية
التحريرية التي يعمل لها المغاربة ، ويحس المقيم العام بأن الوطنية المغربية شيء
ثابت ، وأن الوطنيين ليسوا حفنة صغيرة كما كان يظنها ، وليس القضاء
عليهم بالشيء البسيط الذي لا يكلف أكثر من التمويه بالكلمات المعسولة
وإلقاء القبض على مئات من الأحرار وإطلاق النار على الأبرياء ، والرأي العام
الفرنسي نفسه غير قابل لاستمرار خطة كل ما فيها تأليب الجمهور المغربي بالحديد
والنار حول جلالة ملك يطالب بالتححرر ومن ورائه حزب ينادى بالاستقلال ،
واقدم حذر الملك من موقفه في الخطاب السابق يضعه في الطريق المستقيمة حسبما
خيل له ، فمن الواجب تحذير الوطنيين من موقفهم أيضاً والتلويح لهم بإمكان
خلق وطنية معتدلة تناوئهم من بين إخوانهم ، فلنسمع إذن إلى الجنرال يتحدث
عن الوطنية وقسمها للمتطرف والمعتدل في فاتح يوليو سنة ١٩٤٧ (إنهم يتكلمون
عن الوطنية المغربية ، إنني غير خصم لهذا الاتجاه ؛ لـكن هناك وطنية ووطنية ،
هنالك وطنية معقولة تواجه المستقبل عن طريق التطور الذي هو مهمة فرنسا
في المغرب بمقتضى عقد ما يزال قائماً ؛ تلك المهمة التي ينبغي تأكيدها ، لـكن
لهذا العقد حداً ، ومن الحماقة الاعتقاد بأن الحماية لا تنتهي ، وفي اليوم الذي يكون
المغرب قد كون رجاله الفنين والإداريين سيحل عقد جديد محل معاهدة
سنة ١٩١٢ في شكل عقد مشاركة ، أعني معاهدة مبنية على المصالح ، ولن تكون
هناك فائدة إذا افترقنا قبل أن يبلغ التطور مداه ، وإلا فإن البلاد تعود للفوضى
التي وجدناها بها) .

وهكذا فالوطنية التي يمكن أن تحظى بعطف الجنرال ليست هي التي تطالب بالاستقلال الناجز ، وترفض كل تعارن على غير أساسه ، ولكنها الوطنية المعتدلة التي تعترف بمهمة فرنسا التمدينية في البلاد ، وتسير رويداً في الطريق التي عبرها المارشال ليوطي لتصل بنا إلى يوم نتمتع فيه بالمشاركة في عائلة الاتحاد الفرنسي لناخذ من فرنسا أحسن ما عندها ، وهو المعنوية الفرنسية والشعور بروح المواطن الفرنسي ، وحينئذ نكون قد خسرنا أحسن ما عندنا ، وهو الشعور بالمعنوية المغربية والاعتزاز بروح المواطن المغربي .

وإذا نحن نظرنا لسياسة الجنرال من الناحية الواقعية وجدنا أول ما اهتم به لتحقيق النقط التي أشرنا إليها هو محاولة الضغط على الملك وعلى الشعب لإمضاء المشروعات التي كانت موقوفة من جلالة السلطان ، والتي رأى الفرنسيون أن تراث جلالته في إمضائها أو إمضاء ملاحظات خاصة عليها نوع إضراب عن إصدار الظواهر التي تعودوا أن يستصدهروها بكامل السهولة قبل وصول الوعى القومى لمداه الحالى .

ولقد كان في مقدمة الأشياء الموقوفة مشروع الميزانية العامة لموسم ١٩٤٧/١٩٤٨ وقد كانت العادة أن يصادق عليها الصدر الأعظم ، ثم يطلع الخقب الشريف على عمله فيمضيه جلالته ، ولكن مولانا رأى هذه المرة أن يذهب وزيره الأكبر لعدم الإمضاء قبل اطلاع جلالته على مشروع الميزانية وفضولها ، وقد رأت الإقامة العامة في رفض الوزير المقرئ لهذا الإمضاء شيئاً مدهشاً لم يصدر منه منذ ابتداء الحماية إلى اليوم ، وقد وضع سيدنا نصره الله على ملف الميزانية بضرورة تشكيل لجنة مغربية لدراسة قبل المصادقة عليها ، وهذا في الحقيقة عدم اعتراف من جلالته بلجنة الميزانية التي تشكل عادة بالإقامة العامة .

ولذلك فإن المسيو لابون لم يبت في الأمر ، وبقية الميزانية معلقة والحكومة تسير بميزانية مؤقتة ؛ فلما وصل الجنرال للرباط كان أول عمل قام به هو عرض

مشروع الميزانية من جديد على القصر ، فقرر جلالة الملك أن لا ينتظر موافقة الإقامة العامة على تعيين اللجنة المغربية ، بل عينها جلالتة وترأس اجتماعها بنفسه في قصره العام ، وقد تأكدت اللجنة أن ليس في الميزانية شيء غير عادي خاصا فيما يرجع للشركات التي كان أسسها مسيو لابون ولم يوافق عليها الملك ، وتخوف جلالتة من أن يكون في الميزانية ما يشعر باعتراف ضمني بها ، ومع ذلك فقد صادق جلالتة على مشروع الميزانية ، وأصبح المصادقة برسالة تحفظ فيما يخص ثروة البلاد المعدنية .

وقد عرض على جلالتة المشروعات الأخرى المتعلقة بالمجالس البلدية ومجلس الشورى ، فوقف جلالتة عند موقفه الأول الذي سنعود للحديث عنه من بعد ، وهكذا فشل الجنرال جوان ولم يكتف فشله المعنوي في خطابه الذي ألقاه في مدينة مراكش في شهر يونيو نفسه ، فقد قال : (إنني إذا لم أنجح في سياستي فسأستقيل) .

وطبعي أن يتجه رجال الحماية بعد الثبات الذي أظهره جلالة الملك إلى مقاومة شخصه الكريم ؛ فقد حاولوا المس من كرامته أمام الشعب ومعاكسته في إصلاحاته العظيمة الدينية والاجتماعية ، وعجلوا بعزل خمسة من القواد الخالصين الذين كان جلالتة راضيا عنهم كامل الرضي ، كما أخذوا يعينون بعض الأفراد الذين لا قيمة لهم في المراكز المغربية برغم معارضة جلالتة ورفض رعاياه ، وسرعان ما أدى هذا التجدي إلى اصطدام عنيف بين الحماية والشعب نذكر منه على وجه المثال حوادث زاوية سيدي الشيخ :

حوادث زاوية سيدي الشيخ :

عينت السلطة الفرنسية على قبائل زاوية سيدي الشيخ قائدا عديم القيمة اختارته من (جواشي) الإدارة الأهلية الذين اعتادوا الخضوع لرؤسائهم الفرنسيين ، وقد احتجت الناحية كلها على هذا التعيين فلم تكن المراقبة تجود

عليهم بأكثر من الوعد بإبلاغ شكايتهم للمراكز العليا ، ولكنها في الوقت نفسه شجعت القائد على نهب المشتكين والمصادمة معهم والاستيلاء على المواد التي اشتروها لبناء مسجد ومدرسة بالقرية واستعمالها في بناء مقر لسكناه الخاص كما أجبرت القبيلة على الشغل لفائدته وفائدة المراقبة في خدمة إجبارية من غير أجر .

حينئذ بعث رجال الناحية وقد أرفع شكايتهم المراجع العليا بالرباط ، وفي يونيو سنة ١٩٤٧ استدعت المراقبة مجلس الجماعة بقصد المذاكرة في الموضوع وبعد انتظار طويل من هؤلاء المدعويين وجدوا أنفسهم أمام مجلس من الضباط الفرنسيين من بينهم الكولونيل دارسيمول حاكم دائرة خنيفرة ، وقد استدعت المراقبة أيضا شيوخ القبيلة الأربعة ولجنة بناء المسجد والمدرسة فوجه إليهم أحد الضباط كلاما معناه أنه وصله إذن في بناء المسجد ، ولكن الجماعة أجابته بأن مسألة المسجد لم تعد تهمها الآن ، وإنما يهمها ذهاب القائد الذي لا ترغب في وجوده ما دام لم يصادق عليه الملك ، ولم يكن من ذوي الكفاءة والمروءة ، ثم أعربت بتفصيل عن الاستياء الحاصل في الناحية من السياسة التي اتبعتها معهم إدارة الحماية ، فطلب الضباط الفرنسيون من المدعويين اختيار خمسة نواب عن كل شياخة للمفاوضة معهم في هذا الشأن ، فعين ممثلون أعربوا بأغليبتهم الساحقة عن معارضتهم في تعيين القائد ، فعرضت عليهم الإدارة قبول جاوش المراقبة مكان القائد المذكور حتى يتخذ الحل النهائي ، فأجاب الممثلون بأنهم لا يريدون تغيير جاوش بمثله ، وحينئذ أمر بافتراق الاجتماع .

ولما خرج الممثلون من المراقبة اتجهوا نحو الجمهور الذي كان محتشداً أمام الإدارة للتضامن مع مندوبيه ، وبينما هم يتحدثون في الموضوع إذ وصلت فرقة « قوم آيت إسحق وطابور القصبية للانضمام للقوم المحليين » ، وقد اعتقلت السلطة خمسة من الممثلين ووضعتهم في سيارة نفالة ، فحاول الجمهور معاكسة السيارة والمطالبة باعتقالهم جميعاً مع ممثليهم ما داموا يعملون لغاية واحدة ، فأطلق

أعوان الإدارة النار على المتظاهرين الذين قتل منهم أربعة ، وجرح عشرة
 جروحاً خطيرة .
 حينئذ أصدر الكولونيل الأمر « للقوم » بالدخول في المعركة ، ولكن
 « القوم » رفضوا تنفيذ الأمر وإطلاق النار على إخوانهم ، وقد استمرت
 المناوشات في الناحية بضعة أسابيع أسفرت عن عديد من القتلى والجرحى ،
 وتبين للجنرال أن فرق « القوم » التي كانت تطيعه في جبال إيطاليا غير
 مستعدة المغامرة معه في محاربة إخوانهم ومقاومة الوطنية غير الحكيمة في نظر
 الجنرال جوان .

محاولة تفريق كلمة الشعب

وعند الجنرال جوان إلى محاولة إحياء (الطرق الصوفية) التي قضت عليها
 حركة الإصلاح الديني أو كادت ، ف قرب إليه الشيخ عبد الحى الكتباني الذي
 كانت خيانتة الكبيرة لأمتة وبلاده ودينه وملكه من الأسباب الكبرى
 لفشل الدعوات الطرقية كلها ، وبما أن جلالة الملك كان أصدر ظهيراً يحرم فيه
 تأسيس طرق جديدة ، أو تجول بعض المشايخ القدماء بغير إذنه الخاص ، كما
 يعطي لجلالته الحق في حل الطرق التي يثبت عليها التمشي ضد الدين ومصلحته
 وبما أن الإقامة العامة كانت قد منعت في المصادقة على هذا الظهير ولم تسمح
 بصدوره في الجريدة الرسمية ، وإنما وزعه جلالاته رأساً وكتب للقواد بأمرهم
 بالعمل بمقتضاه ، فقد أراد الجنرال أن يعاكس جلالاته ، فاستقدم إليه الكتباني
 ومن على شاكلته وعرفهم رسمياً بأن الحماية لا تمنعهم من التجول أين يشاءون ،
 لينشروا الدعوة لطرقهم ، لأن فرنسا نصيرة لحرية الاعتقاد والتفكير ، وفعلاً
 ذهب هؤلاء المسخرون يتجولون من غير استئذان ملكي ، وكانوا يجدون من
 المراقبات الفرنسية كل تنشيط وتشجيع ، ولكن جلالاته احتج رسمياً على
 تصرف المقيم العام بلهجة شديدة ، وتضامن الشعب مع ملكه فلم يخضع لإغراء

المراقبات ، بل قام بعدة مظاهرات نذكر منها على جهة المثال ما جرى للشيخ
السكرتاني في قبيلة زمور التي كانت تعتبر إحدى المراكز الكبرى للطريقة
السكرتانية ، جمعت المراقبة أشياع الطريقة القدماء ، وقدمت إليهم السكرتاني
الذي وزع عليهم سبجاً جديدة مقابل ضريبة خاصة ، ثم افترقوا ونام الشيخ
في سرادقه الرسمي محاطاً بحرس المراقبة . وبعض أشيائها ، ولكن ما راعه
وقد استيقظ في الصباح إلا عشرات من الكلاب في أعناقهم السبج وهم يندجون
وكانت تلك آخر حلقة لرحلته هذه التي رجع فيها مندحراً مهزوماً لفاس ،
ثم فر لتونس والجزائر حيث لم تنتصر السلفية بعد انتصارها في المغرب الأقصى .
وريع الجنرال جوان من إجماع الأمة المغربية على مقاطعته والإعراض
عن سياسته ، وأخذت إدارة الشؤون الأهلية تدبر مكايدها ، وتوزع منشورات
ادعت أنها من حزب جديد يسمى بحزب الوحدة الإسلامية تحذر فيها الشعب
من (حزب الاستقلال) ومن السياسة التي يتبعها جلالة الملك نحو فرنسا ؛ تلك
السياسة التي تعد من قبيل نكران الجميل . ولقد كنت كتبت عن هذه المحاولة
مقالاً في جريدة (السكرتلة) الغراء التي تصدر في القاهرة مثلت فيها عمل الإقامة
العامة بما يحكى عن حجام ساباط الذي فقد الزبائن فأخذ يحجم كل يوم لأمه حتى
قتلها ، والحقيقة أنه لا يوجد هناك حزب للوحدة الإسلامية ولا غيرها ممن يقبلون
على هذه الخزعبلات أو يدعون للوحدة الفرنسية وأضرابها ، وقد تطورت أساليب
الشؤون الأهلية إلى أن أصدرت نشرات منتحلة تمس فيها الملك والأسرة المالكة ،
كما سنتحدث عنه فيما بعد .

ويظهر أن الإقامة العامة اقتنعت بأن محاولة التفرقة عن طريق السلفية
والرجعية الدينية لم يعد لها محل بعد انتصار روح السلفية وانتشارها في أنحاء
البلاد ، وبعد أن سقط المشايخ الأذعيا بخيانتهم سقوطاً لا قيام بعده ؛ لأن الشعب
أدرك أن الوطنية المغربية هي التي تدافع عن الدين وتؤيده ، وأن هؤلاء المتشيعين
ليسوا من التصوف ولا من الدين في شيء ، وإنما هم أداة مسخرة للمستعمر

يستمدون منه قوتهم التي يستعملونها في استغلال الشعب وابتزاز أمواله واستعباده الاستعباد الروحي والمادي ، ولو كان عندهم بصيص من إيمان لما وقفوا موقف الحمايد أو المنفذ للسياسة البربرية التي أقفلت المحاكم الشرعية وحاوات القضاء على الإسلام في قسم كبير من تراب المغرب ، ولهذا فقد اتخذت الإقامة منهجا جديدا هو محاولة الاتصال ببعض الوطنيين المعتدلين وتشجيعهم على اتباع خطة جديدة في السياسة تتنافى مع ما سبق أن اتفقوا عليه مع (حزب الاستقلال) ، وسنحاول الإلمام ببعض ما وصل إليه المقيم في هذا الصدد دون أن نتعرض للأشخاص أو نفال من الهيئات .

معارضة الوحدة الفرنسية :

وعلى الرغم من كل المحاولات فقد وقف المغرب جميعه وقفة رجل واحد يعلن تضامنه التام في معارضة انخراط مرا كاش في الوحدة الفرنسية ، وقد صرح جلالة الملك في أحاديثه الخاصة والعامة بأن مصير المملكة الشريفة هو مصير الأمم العربية الحرة ، وأن مستقبلها في دائرة الجامعة العربية وشعوبها ، وصرحت الأحزاب المغربية كلها مؤكدة معارضتها الشديدة لكل ما من شأنه أن يمس بالسيادة المغربية ، والمصير الحر للمغرب كدولة عربية مستقلة في دائرة الجامعة العربية ، ولقد كان في تصريح الصدر الأعظم الحاج محمد المقرئ للصحافيين الفرنسيين أثناء زيارته لباريس في شهر يوليو سنة ١٩٤٧ الحجة القاطعة على أنه لا يوجد في مرا كاش أحد يفكر في قبول الوحدة الفرنسية ؛ لأن المقرئ معروف من طرف الفرنسيين كصديق حميم ، وكأحد صناع الحماية الأولين ، والذي تحمل مسؤولية كل ما أقرته الحماية من نظام وتشريع خلال ٣٥ عاما ، ولقد أجاب المقرئ الصحافيين الذين سألوه عن رأيه في الاتحاد الفرنسي : (ما هو هذا الاتحاد الفرنسي الذي يتحدث الكثيرون عنه دون أن يعرفوه ؟ رأي أنه من المستحيل أن تشترك فيه مرا كاش لأنها دولة متميزة ذات كيان خاص ومقومات شخصية

ولذلك فليس من الممكن مطلقاً أن تنضم إلى مثل هذا الاتحاد الغامض) . ومما
 قاله المقرئ : (إنني لا أذكر — وقد توليت الوزارة طوال عهد الحماية الفرنسية
 في المغرب — أنه قامت أزمة بين المراكشيين والفرنسيين ، بلغت مبلغ
 الأزمة الحالية) .

وهكذا سجل الجنرال جوان فشل الدبلوماسية العسكرية الفرنسية في محاولة

إقناع الشعب المغربي بالانضمام للاتحاد الفرنسي .

وأما إصلاح (المغرب) ، وقد استمرت المذاكرات والمفاوضات بين الإقامة واقصر
 زناً غير قصداً أنت بتوقيع جلالة سيدي محمد لثلاثة مواضع تضمن تجديد نظام
 الحكومة ، وإدماج تعديلات في أعمال الإدارة المحلية العليا ، وتعيين خمسة
 مندوبين لرئيس الوزارة بدرجة وكلاء وزارات الاشراف على أهم الإدارات أي
 المالية والزراعة والتجارة والأعمال العامة والإنتاج الصناعي والطاقم والبريد
 والتلفونات والتلفونات والشؤون الاجتماعية والصحة النسوية ، وإشياء نصب
 أخصائهم يقوم بمحسبهم من النظام القانوني والقوانين قبل عرضها على جلالة
 السلطان المراقبة عليها .

ويضمن هذا النظام على عقد مجلس الوزراء برئاسة جلالة الملك كما رأى
 جلالة ضرورة ذلك ، فيها يجمع أعضاء الوزارة بالمدرسين الفرنسيين مرة في كل
 شهر تحت رئاسة رئيس مجلس الوزراء ليستجيب المسائل ذات الأهمية العامة .
 وقد قال مراسل الإيبوشيند رين : إن هذا القرار هو أول الإصلاحات المفيدة
 التي يتجديث في المستقبل ، وإن الوزارة ستشمل عشرين من المراكشيين وعشرة
 من الفرنسيين ، وإن فرنسا ستحفظ على زولية الشؤون الخارجية والطاقم ، وقال
 تشيخت بلان الخارجية الفرنسية : إنه لا يقص أن بلان سيسعى إلى التوفيق
 الأسمى عاجلاً ، ولكن ذلك قد يحدث يوماً ، وإن فرنسا تريد أن يتحول المراكشيين
 إلى قوة ديمقراطية حديثة ، وأن تزيد من مسؤولية المراكشيين ويطلعهم على
 الآراء وأهميات وكالات الأنباء الفرنسية والأهمية هذا الخبر ويعتقد تحية

لكن (بعضنا) نادى بالتمسك بالثبات في القلعة من لجان من رئاسة القلعة
 قيسه قالوا انهم رأوا في انوار شياحة بقاءهم (كألا بقاء) في بقاء القلعة
 فليسوا يتخلوا من قيسه بقاءهم في شياحة انوارهم من أعتدله هذا - ببقاء بقاء
 على الإسلام في علم كبير من قرب القرب ، ولهذا فقد انطلقوا في انوارهم
 قالوا في قيسه بقاءهم في انوارهم بقاءهم في انوارهم بقاءهم في انوارهم
 جنيد في السياسة تتلقى مع بعضنا في انوارهم بقاءهم في انوارهم بقاءهم
 وتتداول الأقسام بعض ما وصل إليه القيم في هذا المندد دون أن تعرض
 الأقسام أو انوار من الهيئات.

معارضة الوحدة الفرنسية :

وعلى الرغم من كل المحاولات فقد وقف القرب جبهة وقفة رجل واحد يعطون
 نصائحه التام في مطروحة الخرافات من كل في الوحدة الفرنسية ، وقد صرح
 جلاله الملك في اجازته العامة والخاصة بأن مصر ليست في الشريعة هو مصر
 الأمم العربية الحرة ، وأن مستفادها في دائرة الجامعة العربية وشعبها ، وصيرحت
 الأبحاث العربية كلها مؤكدة منارضتها الشديدة لكل ما من شأنه أن يمس
 بالسيادة العربية ، والميراث العربي كدولة عربية مستقلة في دائرة الجامعة
 العربية ، وقد كان في تصريح الصدر الأعظم الحاج محمد القري الصحافيين
 الفرنسيين أنباء بركة باريس في شهر يوليو سنة ١٩٤٧ الخلية القاطنة على أنه
 لا يوجد في مراكش أحد يفكر في قبول الوحدة الفرنسية ، لأن القري معروف
 من طرف الفرنسيين كصديق حميم ، وكان أحد محتاج الحماية الأولين ، والذي يحمل
 مسؤولية كل ما أقره الخلية من نظام والشرع خلال ٣٥ عامًا ، وقد أجاب
 القري الصحافيين الذين سألوه عن رأيه في الاتحاد الفرنسي : (بما هو هذا الاتحاد
 الفرنسي الذي يتحدثون السكوت عن عدم دون أن يعرفوا رأيه من المستحيل
 أن تكون فيه مراكش لأنها دولة مستقلة ذات كيانه الخاص ومقررات شخصية

ARABIA

معارضة إصلاحات الجنرال جوان

وأخيراً وبعد أن ملأ الجنرال جوان الدنيا خطباً وكلاماً ، وأشبع البلاد تهديداً وإيعاداً قدم لجلالة السلطان مشروع الحكومة الجديدة ، أو ما سماه بإصلاح (المخزن) ، وقد استمرت المذاكرات والمراجعات بين الإقامة والقصر زمناً غير قصير انتهت بتوقيع جلالة سيدي محمد لثلاثة مراسيم تتضمن تجديد نظام الحكومة ، وإدماج تعديلات في أعمال الإدارة المحلية العليا ، وتعيين خمسة مندوبين لرئيس الوزارة بدرجة وكلاء وزارات للاشراف على أهم الإدارات أي المالية والزراعة والتجارة والأشغال العامة والإنتاج الصناعي والمناجم والبريد والتعارفات والتليفونات والشئون الإجتماعية والصحة العمومية ، وإنشاء منصب قضائي ليقوم ببحث النصوص الخاصة بالقوانين واللوائح قبل عرضها على جلالة السلطان للموافقة عليها .

وينص هذا النظام على عقد مجلس للوزراء برئاسة جلالة الملك كما رأى لجلالته ضرورة ذلك ، بينما يجتمع أعضاء الوزارة بالمديرين الفرنسيين مرة في كل شهر تحت رئاسة رئيس مجلس الوزراء لبحث المسائل ذات الأهمية العامة . وقال مراسل الاسيوشيتد برس : إن هذا القرار هو أول الإصلاحات الهامة التي ستحدث في المستقبل ، وإن الوزارة ستشمل عشرة من المراكشيين وعشرة من الفرنسيين ، وإن فرنسا ستحتفظ بمسؤولية الشئون الخارجية والدفاع ، وقال متحدث بلسان الخارجية الفرنسية : إنه لا يضمن أن برلمانا سيؤسس في المغرب الأفيى عاجلاً ، ولكن ذلك قد يحدث يوماً ما وإن فرنسا تريد أن تحول مراكش إلى دولة ديمقراطية حديثة ، وأن تزيد من مسؤولية المراكشيين وسلطتهم . وقد أذاعت وكالات الأنباء الفرنسية والأجنبية هذا الخبر ، وعلقت عليه

صحف فونسا بما يصوره إصلاًحاً حقيقياً يتدرج بالمغرب نحو حكم ذاتي سريع ،
ولذلك تعجبت وضع المسألة عند نصابها فأدليت للصحف العربية ووكالات الأنباء
باتصريح الآتي بعد يوم واحد من صدور المراسيم المذكورة :

« في الوقت الذي تموج فيه مراکش بالجنود المتمددة ، وفي الوقت يعزل فيه
القواد ويعتقل العاملون في مختلف الجهات ، وتطابق النار على سكان القبائل
المحتجة — يكثر الجنرال جوان من التحدث عن تشريك الأهالي في الحكم ،
وعن الاتجاه الديمقراطي الذي يجب أن تسير فيه سياسة الحماية الفرنسية
في مراکش ، ولكي يثبت إخلاصه في هذا التشريك يستصدر أمراً بتعيين
بعض الشبان من قداماء الموظفين في مصالح كانت ولا زالت من اختصاص الصدر
الأعظم يعمل فيها بمعاونة كتابه العديدين ، أي إن كل ما هنالك هو إطلاق اسم
المدوب أو نائب الصدر الأعظم في هذه المصالح الجديدة على هؤلاء الشبان .

والذين يدركون حقيقة الإدارة المراكشية يعرفون أن المصالح الإدارية
كلها تابعة للإقامة العامة ، وأن جميع الشؤون تدرس وتحضر بواسطة الرؤساء
والمديرين الفرنسيين ، ثم ترسل إلى الإدارة المراكشية حيث تترجم المشروعات
وتعرض على كاتب الصدر المختص ، وهذا ما لم يتغير إلى الآن .

والمعروف أيضاً أن جميع الملفات والوثائق الإدارية ليست في دار (الخزن) ،
ولكن في الإقامة العامة ، وفي الإدارة الشريفة التي يرأسها فرنسي ، وتعتبر
في نظام الحماية صلة الوصل بين المقيم العام والخزن ، فليس في تعيين خمسة موظفين
في مناصب جديدة غير ذر الرماد في العيون ، خصوصاً وأن مراسل الأسوشيتيد برس
قال إن هذه مقدمة لتكوين حكومة فرنسية عربية تتألف من عشرة من المراكشيين
وعشرة من الفرنسيين ، وهذا ما أعلن (حزب الاستقلال) رفضه مراراً نظراً
لسكونه لا يتنافى فقط مع السيادة المراكشية بل حتى مع نظام الحماية الذي يعترف
لمراكش بشخصيتها وكيانها الخاص .
ومن المهم أن نذكر أن هذا المشروع وما يلحقه من تأليف وزارة مشتركة

قد سبق أن عرضه علينا مسيو لا بون المقيم العام السابق وأعلننا رفضنا له في ذلك الحين ؛ لأنه في الحقيقة شكل من أشكال الحكم المباشر الذي تسير عليه السياسة الاستعمارية في مراكش ، وما برح حزب الاستقلال متمسكاً بموقفه ، ويعتبر أن الاتجاه الجديد إنما هو خطوة في تنفيذ ما يسميه الجنرال جوان بالإصلاح الديمقراطي ، وهو تكوين مجلس شورى مشترك نصفه من المراكشيين ونصفه من الفرنسيين ، ومجالس بلدية وإقليمية كذلك ، وقد صرحت للمقيم السابق بمحضر أعضاء اللجنة التنفيذية للحزب وكاتب الحماية العام بأننا لا نقبل أبداً أن يصبح للجمالية الفرنسية أي حق في الإدارة ولا في الاستشارة ؛ لأنهم أجانب في بلادنا ولا يمكن أن نسمح لهم بأي حق من حقوق المواطن المراكشي ما داموا متمسكين بجنسيتهم الفرنسية .

فسياسة المقيم الجديد تريد أن تعتصب البقية الباقية من مظاهر وجودنا كأمة ذات سلطان ، وشعب ذي سيادة ، ولذلك فلا يمكن أن تحظى منا بغير المعارضة والمقاومة الدائمتين ، أما التلويح لنا بالديمقراطية ، فلن يخذعنا نحن ولا أي مخلص من أفراد الشعب المراكشي عن الحقائق الملموسة .

فحزب الاستقلال لا يقبل أي حل لا يقوم على أساس الاعتراف بالاستقلال الكامل وتحرير الأمة من الحجر الأجنبي .

وفي الوقت الذي أدليت فيه بهذا البيان في القاهرة كانت اللجنة التنفيذية للحزب توزع بياناً في نفس المعنى ختمته بقولها : (ومجمل القول أن كل عمل ينجز في دائرة الحماية لن يحقق التطور المنشود ، وأن أول إصلاح حقيقي هو إلغاء الحماية وتأسيس حكومة مؤقتة تنظم انتخاباً حراً عاماً لمجلس وطني يضع دستوراً للبلاد) .

وقد استدعت اللجنة التنفيذية بعد ذلك مجلس الحزب الأعلى فانهقد بالرباط في دورة استثنائية ، وبعد دراسة الحالة السياسية الحاضرة والاطلاع على البلاغ الذي أذاعته بواسطة الصحف وزارة الخارجية الفرنسية بتاريخ ٥ يوليو

سنة ١٩٤٧ وعلى خطب وتصريحات المقيم العام الجنرال جوان بمجلس شورى الحكومة ، وبمختلف المدن المغربية تأكد لديه أن الحكومة الفرنسية تريد أن تدع سياسة الحكم المباشر التي خرقت بها نظام الحماية منذ تأسيسه وأن تعطيا صيغة قانونية ؛ فإذا كانت الظاهر التي صدرت في الجريدة الرسمية بتاريخ ٤ يوليو تنص على مجرد تغييرات بسيطة في نظام الخزن ، وعلى تعيين مندوبين تقتصر مهمتهم على الربط ، ولا سلطة لهم ولا نفوذ ، ولا تعطى الاجتماع الذي ينعقد شهرياً بين الوزراء والمديرين الفرنسيين صيغة مجلس وزارى ، فإن بلاغ وزارة الخارجية يعتبر هذه الهيئة مجلساً وزارياً نصف أعضائه مغاربة ، والنصف الآخر فرنسيون ، ولا يشك أحد في أن الفرنسيين كانوا وسيدبقون داخل هذه الهيئة الجديدة أصحاب الحل والعقد .

كما تبين للمجلس الأعلى أن ما ترمى إليه الحكومة الفرنسية وإقامتها العامة بالرباط هو التدرج بالمغرب نحو الاتحاد الفرنسى لإحقاقه بفرنسا والقضاء على شخصيته والحيولة بينه وبين تحقيق مطالبه واسترجاع استقلاله . لذلك قرر المجلس الأعلى للحزب .

١ - أن ينبه الرأى العام المغربى إلى أن الإصلاح الذى يحقق التطور المنشود لا يتيسر إلا على يد حكومة مغربية حرة تتمتع برضى الملك وثقته ، وتستمد قوتها من الشعب بواسطة مجلس يمثله حق التمثيل ، وأن يوجه النظر إلى ما فى السياسة الفرنسية الحالية من مناورات وتضليل يقصد به صد المغرب عن السير فى الطريق الرشيدة التى سنها صاحب الجلالة لشعبه الوفى فى خطبه وتصريحاته فى كل مناسبة ، ولا يخفى أن الانخداع بهذه السياسة يعتبر بمثابة انتهاك وقضاء مبرم على وجودنا كأمة .

٢ - كما استنكر المجلس ما تسير عليه الإدارة الفرنسية من خنق للحريات العامة وعدم الاعتراف بالحقوق النقابية للعملة المغاربة والتضييق بهم وتشديد الرقابة على الصحف المغربية ، ووضع عراقيل جديدة للتجول والسفر داخل

المغرب وخارجه ، والتجريض المستمر بإظهار القوة في كل مناسبة ، واستفزاز
 العواطف بتصريحات عنيفة لا موجب لها إزاء شعب أعزل يدافع عن حقه
 في الحياة بالطرق المشروعة .
 ٣ — كما قرر المجلس أن يحتج الحزب بشدة على سلوك الحكومة الفرنسية
 سياسة تتجاهل إرادة الشعب المغربي ومطامحه ، ولا تسير التطور العالمي ، ولا
 تحترم المواثيق الدولية التي شاركت فرنسا في وضعها والتزمت بتطبيقها ، ويعتبر
 أن تلك السياسة التي تناقض وضعية المغرب الدولية تخالف حتى نظام الحماية
 المتلاشى الذي تدعى الحكومة الفرنسية التثبيت به ، مع أنه لا يسمح لهذه
 الحكومة أن تسعى — بدعوى إدخال إصلاحات على المغرب — في أسباب
 القضاء على جوهر السيادة المغربية وكيان الدولة الشريفة بعد أن التزمت باحترامها
 وقد احتج المجلس الأعلى على ما في تصريحات ممثل الحكومة الفرنسية
 بالمغرب من مس بكرامة جلالة الملك المحبوب واحتقار الشعب المغربي .
 وأعلن المجلس الأعلى باسم الحزب بهذه المناسبة أمام الرأي العام الدولي
 أن المغرب قطر عربي إسلامي ، صمم عزمه الأكيد على نيل كامل حقوقه
 واستقلاله واسترجاع مكانته بين الدول .

ومن جهة أخرى فإن تصريح وزير الخارجية الفرنسية ، وحديث رئيس
 وزارة فرنسا أحدثا في الرأي العام المغربي قلقاً كبيراً ؛ إذ أصبح — وفق
 ما يقتضيه كلام الوزيرين الفرنسيين — المديرون الفرنسيون في صفوف وزراء
 الحكومة المغربية ، لذلك توجه وفد من ممثلي الصحف الوطنية للقصر العامر
 وقدموا لكاتب مولانا الخاص يوم ٢٨ يوليو سنة ١٩٤٧ الرسالة الآتية طالبين
 منه رفعها لجلالة الملك :
 (بعد ما أذيعت ظواهر ٢٦ يونيو سنة ١٩٤٧ المتعلقة بتعديل الحزن
 الشريف نشر وزير الخارجية الفرنسية بلاغاً في الموضوع بتاريخ ٥ يوليو سنة

١٩٤٧ ، وكذلك رئيس الحكومة الفرنسية ماسيو راماديه أدلى بتصريح يتعلق بالتنظيم الجديد ، وكل من البلاغ والتصريح لا يتفق مع مقتضيات الظواهر المذكورة في نصوصها الرسمية ؛ إذ تقضى هذه النصوص التشريعية بأن المندوبين هم ممثلون لسعادة الصدر الأعظم ، كما أنه لا يفهم منها أبداً أن المديرين الفرنسيين ارتفعوا لمراتب الوزراء ، بينما يقضى بلاغ الخارجية الفرنسية وتصريحات ماسيو راماديه على حسب ما نشرته الصحف أن المديرين يعتبرون وزراء حقيقيين ، وأما المندوبون فهم مساعدون لهم . وبما أن هذا التأويل أحدث اهتماما كبيرا في الرأي العام المغربي ، وتأثيراً عظيماً في نفوس المغاربة ، فإننا نرجو من جلالتم أن تفضلوا بتوضيح الحقيقة حتى تهدأ الخواطر وتطمئن الأفكار . وللجواب على هذا الطلب أصدرت الكتابة الخاصة بجلالة الملك ، بلاغا مؤرخا في ٣١ من يوليو سنة ١٩٤٧ جاء فيه :

(في مثل هذه الأشياء لا ينبغي الاعتماد إلا بالنصوص التشريعية ، وعليه فإن منطوق ومفهوم الظواهر المتعلقة بالتعديل الحكومي كاملا الوضوح ، وقد اندهشنا نحن أيضا كما اندهش الرأي العام المغربي لشكل التأويل الفرنسي ، خصوصا ونحن نعلم أن الوضوح والتمسك بالمنطق من مميزات الفرنسيين .

والظواهر الثلاثة لا تترك مجالاً لأي تأويل ، وأحسن تدقيق نعطيها هو تحليلها فنصوصها تقضى :

- ١ - بأنه قد زيد في عدد مندوبي وزيرنا الصدر الأعظم .
 - ٢ - بأننا نظمنا اجتماع وزرائنا تحت رئاسة جنابنا كماراينا ذلك ضروريا .
 - ٣ - بأننا نظمنا كذلك اجتماعا شهريا لوزرائنا بالمديرين الفنيين الفرنسيين لمصالحنا الشريفة تحت رئاسة وزيرنا الصدر الأعظم .
- وعليه فالمديرون الفرنسيون بقوا كما كانوا في الماضي ، موظفين فنيين

لحكومةنا الشريفة ، ومن تحصيل الحاصل أن نؤكد كون المندوبين إنما هم ممثلون لوزيرنا الصدر الأعظم ، وأيسوا بمعاونين المديرين الفنيين .
فليطمئن شعبنا المخلص وليظل هادئاً ؛ فنحن متيقظون بعون الله في حراسة مصالحه ، وإن نجد راحة إلا في اليوم الذي يحل فيه شعبنا المسكان اللائق به بين الأمم ، والله الهادي إلى سواء السبيل .

مصطفى افران في ١٢ رمضان سنة ١٣٦٦ الموافق ٣١ يوليو سنة ١٩٤٧
وهكذا وضع صاحب الجلالة حداً للمناورات التي أرادت الدبلوماسية العسكرية الفرنسية أن تجربها البلاد نحو الغاية التي فشل فيها مسيو لاجون من قبل ، وهي تكوين حكومة مشتركة ، مع أن الأمر لا يزيد على إحداث مناصب جديدة ، وتجديد للاجتماع الذي كان ألغى لمجلس الوزراء أمام جلالته الملك ، واجتماع الوزراء بالمديرين الفنيين للاستشارة بأرائهم فيما يعرض داخل الشهر من مشروعات .

على أن هذا الإصلاح البسيط الهزيل نفسه ظل حبراً على ورق ؛ فلم يشترك هؤلاء المندوبون في أي عمل حقيقي ، بل ظلوا كما كانوا من قبل — وكما تنبأ به بلاغ حزب الاستقلال — كميات مهملة ، وظلت السلطة كلها في يد الولاة الفرنسيين يصرفونها كيف يشاءون . ولقد شهد بهذا واحد من هؤلاء المندوبين هو الأستاذ الكبير السيد عبد السلام الفاسي نائب الصدر الأعظم في المعارف العمومية ؛ فقد صرح لمراسل الفيغارو بما يأتي : إنه لا قيمة للمنصب الذي أشغله الآن ؛ فقد صدرت المراسيم الجديدة بشأن الإصلاح الوزاري ، ولكن لم يتخذ بمقتضاها أي إجراء ، فعلمنا أن ننتظر ما سوف يحدث في المستقبل .

ونقول نحن بعد أن مضت سنة كاملة على هذا الإصلاح المزعوم إن (دار لقمان) ما تزال على حالها ، وإن الحكومة المغربية ما تزال عبارة عن هيئة لا اعتراف لمقرراتها ولا نفوذ لرجالها ، فإن المدارس التي تأذن مندوبية المعارف بفتحها وتعين لها الأساتذة الأكفاء تكون محل تدابير زجرية تؤدي إلى إقفالها

من طرف المراقبة الفرنسية ، والموظفون الذين تعزلم الصدارة العظمى تعود الإقامة العامة فتوليمهم بالرغم عنها ، ومع ذلك يزعمون أن الجنرال جوان حل بالمغرب ليجدد الحكومة الشريفة ويسير بها نحو تطور عصري يجعلها من الحكومات الديمقراطية الكبرى .

أما الإصلاح الثاني الذي عرضه الجنرال جوان لمصادقة جلالة الملك فهو تكوين مجلس شوري مختلط ، نصفه من المغاربة ونصفه من الفرنسيين ، مع إعطاء الفرنسيين حق الانتخاب الحر المباشر ، وإعطاء المغاربة حق الانتخاب من درجتين .
ومن المعلوم أن ما يسمونه بمجلس شوري الحكومة لم تصادق على تأسيسه الحكومة الشريفة قط ، وأنه كان يشتمل على ثلاثة أقسام : قسم فرنسي يتركب من مندوبي المصالح العامة ومندوبي الغرف التجارية والفلاحية والصناعية الفرنسية ، وقسم ثالث انتخابي تختاره الجالية الفرنسية ، وقسم مغربي وكان كله معيناً من طرف الحكومة ، فالمشروع الأخير يرمى إلى تكوين مجلس مشترك نصفه من المغاربة الذين يعينون من طرف الحكومة ومن طرف الغرف التجارية والمختلطة ، ونصف من الفرنسيين يعينون بانتخاب مباشر من طرف السكان الفرنسيين بالمغرب الأقصى ، وهذا هو المشروع الذي سبق أن رفضناه المقيم العام لابون ، كما سبق أن رفض المصادقة عليه مولانا أيده الله ، فلم يكن من المعقول أن ينجح الجنرال جوان فيما فشل فيه من قبله ، ولذلك فإن سيدنا نصره الله رفض إعطاء الفرنسيين حق الانتخاب ، وطالب بأن يعطى هذا الحق للمغاربة ، كما رفض المصادقة على مجلس مختلط يجتمع منفرداً أو مجتمعاً ؛ لأنه لا محل لتدخل الجالية الفرنسية في شؤون المغرب الداخلية .
وقد أراءت الأوساط الفرنسية استعمال معارضة جلالاته لمشروع الإقامة العامة كي تهتمه بعدم رغبة جلالاته في السير بالبلاد نحو الاتجاه الديمقراطي ،

فأذاعت الصحف الفرنسية أن جلالته يعارض في إعطاء المغاربة حق الانتخاب ،
 وإزاء ذلك أذاعت الكتابة الخاصة لجلالته البلاغ الآتي :
 (إن جلالة الملك اندهش كثيراً حينما قرأ في صحيفة (لا فيجى ما روكان)
 الصادرة يوم ٢٤ سبتمبر التعليق الذي علقته به هذه الجريدة على بلاغ الإقامة
 العامة ، فقد صرح المعلق بأن جلالة الملك يعارض في إعطاء حق الانتخاب
 للمغاربة ، وذلك ما يخالف الحقيقة . إن جلالة الملك بعيد عن أن يرفض حق
 التصويت لرعيته المخلصة ، بل إن جلالته ما فتىء يطالب بإعطاء شعبه هذا الحق ،
 ولكن في الدائرة التي تضمن كامل المساواة بينهم .
 وجلالته يعلق أهمية كبيرة على أن تكون درجة الانتخاب عند المغاربة مماثلة
 بكل معاني الكلمة للانتخابات التي تقع عند الشعوب الحرة) .
 وإذن لجلالته إنما يعارض في أن يبقى المغاربة غير متمتعين بالانتخاب في
 كامل درجاته ، والإقامة العامة هي التي تأتي أن يحصل المغاربة على هذا الحق
 الذي يجعلهم يسيطرون بأنفسهم على مراقبة أعمال الدولة وشؤونها .
 وقد رفضت مصلحة الرقابة التابعة للإقامة العامة أن تترك البلاغ للملكي
 السابق ينشر أو يذاع ، فتولى مكتب الاستعلامات والدعاية التابع لحزب الاستقلال
 بباريس إذاعة البلاغ الشريف وتوزيعه على سائر الوكالات الأجنبية .
 وكل ما وقع بعد هذا الصراع أن مشروع الإقامة العامة قد طوي أو أرجىء
 على الأقل ، بينما صدر ظهير الشريف بتنظيم غرف مغربية تجارية وصناعية
 وفلاحية مستقلة عن الغرف الفرنسية يكون أعضاؤها منتخبتين .
 وقد حملت السلطات الفرنسية بعد صدور هذا الظهير على (حزب الاستقلال)
 وسلطت عليه الإذاعة الرباطية التي هي تحت الرقابة الفرنسية ، ولكن ذلك
 لم يثن الحزب عن طريقه ، وكان موقفه حكيماً جداً وذكياً جداً ، فقد أعرض
 عن الاعتداد بكل إصلاح للمقيمين ، وأبى أن يدخل رسمياً في انتخابات الغرف
 المغربية الجديدة ، ولكنه سمح لأنصاره بأن يرشحوا أنفسهم على مبادئه ،

وعلى الرغم من أن الإدارة الفرنسية حرمت بتدخلها من حق الانتخاب أغلبية
التجار والصناع والفلاحين واستعملت وسائل الضغط والإغراء وسائر أنواع الخيل
والتدليس لإبعاد من لا يتفق وأنظارها ، فإن ثمانية وتسعين في المائة من المصوتين
أعطوا صوتهم للمرشحين على مبادئ الحزب وعقيدته ، وهكذا اندهل الفرنسيون
من تأييد الأمة كلها لهذا الحزب العميد .

ولقد بدأت الغرف المغربية الجديدة نشاطها بالمطالبة برفع الحجز التجاري
وحرية الإيراد والإصدار ، وافتتحت مكاتبها في كل الجهات ، وشجعت
المنتخبين الأهالي بتكوين المعارض ، وكان موقف ممثلها فيما يسميه الفرنسيون
بمجلس شورى الحكومة موقفا مشرفا أعرب عن قيمة النخبة من أنصار
الاستقلال ورجاله الذين يعرفون كيف يواجهون المسائل ويعالجون المشاكل ،
وقد كانت التقارير التي قدمها الأستاذ محمد الزغاري وأحمد اليزيدي ومحمد العراقي
وعمر السبتي ومحمد الاغزوي وغيرهم مثالا يحتذى في الدقة وحسن التقدير للأشياء
وقد صرح الملاحظون بأن ممثلينا لم يكونوا يهتمون بنقد الجزئيات أو اقتراحها ،
وإنما كانوا يهتمون بتقعيد قواعد ومبادئ الإدارة المغربية وسياستها المالية
والاقتصادية والثقافية تختلف كامل الاختلاف مع قواعد السياسة الأهلية التي
تتبعها الحماية الفرنسية .

ولقد أخبرني مندوب الحزب المحلى بفرنسا الأستاذ عبد الرحيم بن أبي عبيد
أن صديقنا المسيو دويريتي بلغه رسميا تنويه رئيس الجمهورية الفرنسية ،
وإعجابه بالمقررين المغاربة وتهنئته لحزب الاستقلال ورجاله ، ومن المعلوم أن
رئيس الجمهورية الفرنسية المسيو فانسان أوريول من رجال فرنسا الأحرار الذين
يقدرون الجهود الإنسانية قدرها ، ولذلك فإننا لا نرى في تهنئته إلا دليلا على
حاسة العدل واحترامها في نفسه .

ومن الإصلاحات التي عرضها الجنرال جوان على جلالة الملك ، تنظيم

المجالس البلدية المغربية على أساس البلديات المختلطة ، وقد أمر سيدنا بتشكيل لجنة مغربية لدراسة المشروع ، وقد علمنا من بعض الجهات المطلعة أن هذه اللجنة رفضت مبدأ الاختلاط بل حتى مبدأ إعطاء الفرنسيين حق تأسيس مجالس بلدية بمراكش ، أو الانخراط بصفة ما في المجالس البلدية المغربية ، كما أنها وضعت الأسس الصالحة للبلديات المغربية على غرار البلديات ومجالسها في الأمم الديمقراطية .

وأما فكرة اللامركزية الإدارية التي أرادها المسيو لابون وأشاد بها الجنرال جوان في خطبه ، والتي كتبنا في معارضتها عدة مقالات في الصحف العربية بمصر ، ورأينا فيها شكلا إقطاعية جديدة يريد ممثل فرنسا تدشينها ، فيظهر أنها دخلت في خبر كان ؛ إذ أصبحت تصريحات الجنرال حولها تضعف مرة بعد أخرى .

والخلاصة أن الجزئيات التي تعرض اليوم من طرف الإقامة العامة لا تواجهها الحكومة الشريفة ولجانها الفنية ، ولا ينظر إليها الشعب المغربي ورجال حركته إلا من جهة صلتها بالتحرر القومي ، أي أن المقياس الذي تقاس به هو مقدار ما تؤديه للاستقلال المغربي من خدمة ، ومقدار ما تستخلصه من يد الأجنبي من حق ، ثم هي بعد ذلك شيء لا يرضى المغاربة ما دام لم يسبقه اعتراف باستقلال المغرب الأقصى وحرية أبنائه .

فشل الجنرال جوان أمام جلالة الملك

لم يفتأ الجنرال جوان منذ قدومه للمغرب ينذر في خطبه وتصريحاته بإهلاك الدنيا إذا لم يصل لتحقيق مشروعاته ، ولكن الشعب أثبت له تضامنه في مقاومة الطغيان ، وجلالة الملك استمر في معارضة ما لا يتفق ومصصلحة البلاد من اقتراحاته ، وطبعي أن يزداد غضباً كلما ازداد فشلاً ، وأن يحاول استعمال القوة كلما لم يجد قبولا ولا إذعانا ، وقد هاجه ما رآه من التناف الأمة حول جلالة الملك وولى هذه الكريمة ، وراعه ما تلاقيه الأسرة الكريمة من استقبال الشعب وتمجيده كلما برزت للبيانات ، وأغضبه ما يدور به الفضاء في كل المناسبات من هتاف الاستقلال ونداء للحرية ، ورأى في كل ذلك مساساً بكرامته وبكرامة الدولة الحامية ، وإن كان في الحقيقة لا يرمى لأكثر من التعبير عن شعور الشعب وعواطف الجمهور ، ولقد عرض الجنرال على جلالة الملك توقيع ظهير أعدته الإقامة العامة يحظر على الشعب أن يهتف بالحرية والاستقلال أمام جلالة الملك أو في الحفلات التي يشرفها ولي العهد ، وكان هذا العرض بمناسبة عزم سيدنا عليّ تدشين مجموعة مدارس مدينة مراکش ، وافتتاح مجموعة مدارس محمد الخامس بالرباط ، وقد كان جواب صاحب الجلالة بالطبع الرفض البات للاقتراح ، والتأكيد لحق المراكشيين في أن يهتفوا بالحرية وينادوا بالاستقلال ، ولما حاول الجنرال جوان مراجعة جلالته في الموضوع تركه جلالته تنفرداً في ردهة الاستقبال ، فاحتد المقيم العام وأمر بمنع ولي العهد من المشاركة في الحفلات العامة .

وكانت هذه المشادة قبل عيد العرش الماضي بأيام ، (أي في أوائل نوفمبر سنة ١٩٤٧) ، ولما حل عيد العرش ألقى مولانا أيده الله خطابه التقليدي فأكد

فيه تصريحاته السابقة بمدينة طنجة ، وكان من ضمن فقراته ما يأتي : (ولم نعد
الخطوة التي اصطفيناها لأنفسنا في خدمة بلادنا ، والسعي وراء مصلحة شعبنا ،
والإخلاص لمبدأ الإسلام الديمقراطي ، وبذل كل مواهبنا حتى ينال رعايانا
المخلصون ما يحق لهم جميعاً من أن يكونوا أمة حرة تتمتع بكل حقوقها الشرعية
وتحظى كأمة عربية مسلمة في وحدتها وسيادتها بتربيع مكانها الذي تستحقه
بين كل الدول الحرة الممتعة بكل ما يجب لها من حقوق) فاعتبر الجنرال جوان
هذه الفقرات ماسة بحقوق فرنسا في مراكش ، وهي في الحقيقة جواب
لتأكيدات الجنرال جوان في خطبه : أن مستقبل المغرب الأقصى هو في دائرة
الدول الغربية ، فبعث المقيم العام لجلالة الملك رسالة احتجاج وتعريض أجابه
عنها جلالاته بما هال الجنرال وأيقن معه أن سياسته الإرهابية لم تجد شيئاً
ولكن هذا الفشل المتوالي لم يمنع الجنرال جوان من الاستمرار في تنفيذ
خطته المبنية على التحدي ، وتناسى سلطات الملك الشرعية ، فأخذ يعين بعض
الحكام من غير رجوع لجلالاته ، ثم أحدث مناصب سماها (خلفاء القمع) وهي
عبارة عن وكلاء لحكام المدن في كل من الدار البيضاء ومراكش وفاس والرباط
يعينون من بعض أذئاب الفرنسيين ، وبجانب كل واحد منهم ضابط فرنسي
للقيام بقمع الحركة الوطنية والتجسس على أفراد الشعب .
وبما أن إحداث مناصب في الإدارة المغربية لا يمكن أن يقع إلا بمقتضى
تشريع رسمي يقدمه رئيس الوزراء (الصدر الأعظم) بصفته وزيراً للداخلية ،
ويصادق عليه جلالة الملك ، وبما أن المقيم العام تجاوز حدود وظيفته حتى في
دائرة الحماية فقد أبت وزارة الداخلية الاعتراف بهذه المناصب ، وأبى جلالاته
قبول الأمر الواقع ، فبعث رئيس الوزراء رسالة احتجاج واستنكار المقيم العام .
وحيث إن الإقامة العامة تجاهلت هذا الاحتجاج فقد بعث جلالاته رسالة
شديدة الالتهاب إلى رئيس الجمهورية الفرنسية يعتبرها المطلعون نقطاً دبلوماسياً
استعرض فيها جلالاته جميع تصرفات الجنرال جوان التي لا تتفق حتى مع

مقتضيات الحماية ونصوصها ، وقد تعرض جلالته فيها لحق مرا كس في استقلالها
وحق الشعب المراكشي في المطالبة به كسائر شعوب الدنيا .
وقد حاولت وزارة الخارجية الفرنسية أن تكتم نبأ اشتداد الأزمة بين القصر
الملكي والإقامة العامة ، وعمدت إلى خلق جو الحديث عن التفاوض بين فرنسا
ومراكش ، وإذاعة شؤون تتعلق بمسجد باريس والمستشفى المتصل به ، وإزاء
ذلك فضح مكتب الدعاية والنشر لحزب الاستقلال بباريس خبر الأزمة والرسالة
الملكية ، فأذاعته لأول مرة (باري برس) و (فران تيرور) ووكالة الأنباء
الفرنسية ، ونقلته عنها سائر الصحف الفرنسية والبلجيكية والسويسرية
والإنجليزية ، فاضطرت وزارة الخارجية الفرنسية للاعتراف بالرسالة ومحاولة
التقليل من أهمية الحوادث ، كما هي عادة راجحة لا تعلم أنها كان قد
وقد استطاع مراسل (باري برس) أن يأخذ من الجنرال جوان تصريحاً
يعترف فيه بأنه « إزاء المظاهرات الشعبية التي يقوم بها الوطنيون المراكشيون
هاتفين بالحرية والاستقلال ، وإزاء رفض الملك المصادقة على اقتراح يمنع هذه
المظاهرات اضطر المقيم أن يمنع الملك والأمراء من الظهور في الحفلات حتى
لا يجد الشعب سبباً لإظهار عواطفه العدائية نحو الحماية .
وقد اعتبرت وزارة الخارجية الفرنسية هذا التصريح توريطاً من المقيم العام
لها في سياسة عدائية نحو المغرب الأقصى ؛ لأنه يعترف بارتكاب ما يعتبر تجرؤاً
على مقام العرش وعاهله الكبير ، فكلفت المقيم العام بتكذيب الحادث ، وقد
صدر التكذيب وتناقضه صحف فرنسا في شيء من الهزء والسخرية .
وبينما الحكومة الفرنسية تبحث في وسائل حل هذه الأزمة إذا بالإقامة
العامة تواصل أساليبها العدائية نحو جلالته الملك ، ولسكنها في هذه المرة تقنعت
بمناع الخائف المهزوم فأخذت توزع منشورات ممضاة بحزب الله أو حزب الإخوان
المسلمين تهاجم فيها الملك وأسرته وولي العهد والأميرة عائشة ، فثارت نائرة
الجمهور وأخذ يهتف بسقوط الجنرال جوان والحماية الفرنسية ، وكادت القضية

تتطور إلى مناورات عسكرية لولا دعوة جلالة الملك الشعب إلى الهدوء .
وقد استطاع أحد كبار الموظفين بالحكومة المغربية أن يهتدي لمعرفة الخط
الذي كتبت به المنشورات حيث تبين له أنه خط شخص يسمى محمد فروره
— وهو موظف قديم بالإقامة العامة الفرنسية، وسبق أن كان كاتباً للمار يشال ليوطي ،
وهو اليوم ملحق بالسكربتارية السياسية للمقيم العام — وقد عرض مكتشف الخط
الأمر على المحكمة العليا المغربية ، فاستدعى رئيسها المتهم وتولى استنطاقه بنفسه
(لأن النيابة في يد الشرطة الفرنسية) ، وبعد أن أنكر المتهم عاد فاعترف بأنه
هو الذي تولى نسخ المنشورات ، كما اعترف بأن الذي كتب النص الأصلي
هو الضابط الفرنسي دوساز أحد موظفي الشؤون السياسية ، وقد اعترف فروره
بأن سمارة من الإقامة العامة كانت تتولى نقله ليلا لإدارة الشؤون السياسية حيث
ينسخ المنشورات مقابل مبلغ مالي هام ، وبعد أن اعترف أمام رئيس المحكمة
العليا عرض أمام قاض شرعي وشاهدين رسميين فأكد اعترافه السابق وصرح
بأنه يدلى بذلك اختياراً ودون أن يكون عليه أي ضغط .
وبمجرد ما علم المستشار الفرنسي بهذه التصريحات التي تعتبر حجة على
الإقامة العامة تدخل في الموضوع ، وطلب أن تحال القضية على المحكمة الابتدائية
بدعوى الرغبة في أن تجرى القضية مجراها الطبيعي ، فأحيلت بناء على ذلك إلى
محكمة مدينة الرباط حيث أعيد استنطاق المتهم بحضور قاض جديد وشاهدين
رسميين والمندوب الحكومي الفرنسي ، فكرر المتهم نفس الاعترافات وسجل
كلامه وأمضاه ، كما أمضاه معه كل الحاضرين ومن ضمنهم المندوب الفرنسي .
وإزاء الحقيقة التي لم يجد المندوب الفرنسي عن إمضائها مجيداً ثارت أعصابه
وأخذ يدافع عن المتهم بأنه مصاب بالجنون ، محاولاً بذلك إخراجه من السجن
الذي زوجته فيه المحكمة المراكشية بدعوى عرضه على الأطباء ، ولكن رئيس
المحكمة العليا أمر بإقفال السجن واحتفظ بالفتاح ، فذهب المندوب الفرنسي
وكسر باب السجن وأخرج المتهم ، وعندما بلغ الخبر جلالة الملك بعث في الحين

طبيبه الخاص ليتولى هو وطبيب المحكمة فحص المتهم ، وبعد فحصه شهد الطبيبان بتمتعه بكامل قواه العقلية فأعيد إلى السجن ، ثم ادعت الإقامة العامة أن أمره يجب أن يرجع للمحاكمة الفرنسية ، وأخيراً أطلقت سراحه بعد ما عزلت الكولونيل لوكونت السكرتير العام للشؤون السياسية الذي كان المدير الأول لحركة هذه المناشير ، ولا يزال القصر متمسكا برأيه في الموضوع .

وأياماً ما كانت النتيجة فإن الفشل الذي صحب سياسة الجنرال جوان في جميع مظاهرها لم يتقدم له مثيل في تاريخ الحماية الفرنسية بالمغرب .

على بعض الشؤون التي كانت تديرها السكرتيرية السياسية للحماية باسم (حزب الوحدة الإسلامية) الذي لا وجود له ، وقد كان ذلك بمثابة مراحل يبحث فيها الجنرال عن ثقة من الغارية تتعاون معه أو يموه بالانصال بها على الحكومة الفرنسية والرأي العام الأجنبي موهما أن هناك تساندا من الغارية لا يوافق (حزب الاستقلال) على خطاه ، ولا يسائر جلالة الملك في سياسته .

وقد كانت سياسة جنرالها هي عدم الانصال بالجنرال رغم ما جاوله مع اللجنة التنفيذية مديفقا مسيو دو بيري ، وذلك لا لأن إخواننا يرفضون الانصال من أصله ، ولكن لأن الجو الذي خلقته سياسة الجنرال جوان ليس من شأنه أن يساعد على التوصل ، وأخرى الصاعق في أي موضوع يعود بالنفع على البلاد .

لذلك وجه الجنرال وجهته نحو بعض من ظن فيهم الاعتدال إن حقاً وإن باطلاً ، فأنصل في الصيف الماضي الكولونيل لوكونت (الذي تولى كبير المناشير الأتية وعزلته الإقامة لذلك) بمثل المعتدلين ، وعلى ما كتبه الشاي جوت بمحادثة بين الفريقين أدت إلى مقابلة ثانية بمكتب الشؤون السياسية (هذه الإدارة التي قاطبها الوطنيون منذ حوادث بكناس عام ١٩٣٧) ، وكانت المقابلة الثانية تسبب زعجا هذه الكتلة المعتدلة ، وانتهت المناجحات إلى تحديد المبادئ ، ويقول الجنرال في بعض تصريحاته يباريس إن القوم قدموا له مذكرة فطلب منهم أن يرضوها أولاً على جلالة الملك لأنه هو الذي تمسكه أن يقول للجنرال أنه

في البيعة من بعد ذلك فبما كان من شأنه ان يقره على ما كان عليه في البيعة الاولى
 من اذنانه فلهذا لم يوافقها في ذلك الا من كان من قبله في البيعة الاولى والاولاد اعطيت
 التي كان يحكم فيها فلهذا لم يوافقها في ذلك الا من كان من قبله في البيعة الاولى
 ولا يجوز ان يوافقها في ذلك الا من كان من قبله في البيعة الاولى
 وهو اليوم ملحق بالسلطان في جميع الامور التي كان يحكم فيها في البيعة الاولى
 التي كان يحكم فيها في البيعة الاولى في جميع الامور التي كان يحكم فيها في البيعة الاولى
 (لان النيابة في يد النبي صلى الله عليه وآله وسلم في جميع الامور التي كان يحكم فيها في البيعة الاولى
 هو الذي تولى نسخ التشريعات كما اعترف بان الذي كتب النص الاصل
 هو الصديق الثاني وهو الذي اعد موقفي الشؤون السياسية وقد اعترف بقرره
 بان سيطرة من الامة العامة كانت تتولى قبله لايلا لادارة الشؤون السياسية بحيث
 ينسخ التشريعات مقابل مبلغ مالي عام ، وبعد ان اعترف امام رئيس المحكمة
 العليا عرض امام قاض شرعي وشاهدين ومعيين فاكد اعترافه السابق وشرح
 بانه ينسحب بذلك اختياراً ودون ان يكون عليه أي ضغط من احد
 وتجهز ما عظم المشاور الفرنسي بهذه التصريحات التي تعتبر حجة على
 الامة العامة تدخل في الموضوع ، وطلب ان تعال القضية على المحكمة الابتدائية
 بدموى الرغبة في ان تجري القضية بحراة الملبس ، ما عجلت بناء على ذلك الى
 محكمة مدينة الرباط حيث اعيد امتطاق التهم بمضراحي جديد وشاهدين
 ومعيين والتدوير الحكومي الفرنسي ، فظهر التهم نفس الاعترافات وتجهز
 كلامه وامضاء ، كما امتضاء منه كل الحاضرين ومن ضمنهم التدوير الفرنسي
 وازداد القضية التي لم يجد التدوير الفرنسي عن امضائها عيها نارت امضاءه
 وانقد يدافع عن التهم التي تصلب بالجزون ، بخار الا بذلك احراسه من السجين
 الذي وليته به المحكمة لرا كنية بدعوى عرضه على الاطباء وليسكن وليس
 المحكمة العليا اخرجت بالمال السجين واحتفظ بالفتاح ، فطلب التدوير الفرنسي
 واكثر باب السجين واخرج التهم ، وعندما بلغ الظير بجلالة الملك بعث في المطبق

BIBLIOTHÈQUE NATIONALE ALGERIE

فشل آخر للجنرال جوان

أشرنا سابقاً إلى المحاولات العديدة التي قام بها الجنرال جوان لبعث رؤوس الفتنة من رجال الطرق من أوكارهم ، وأوضحنا فشله في هذا الباب ، ثم عرجنا على بعض المنشورات التي كانت تذيعها السكرتيرية السياسية للحماية باسم (حزب الوحدة الإسلامية) الذي لا وجود له ، وقد كان ذلك بمثابة مراحل يبحث فيها الجنرال عن فئة من المغاربة تتعاون معه أو يممه بالاتصال بها على الحكومة الفرنسية والرأي العام الأجنبي موهما أن هنالك قسما من المغاربة لا يوافق (حزب الاستقلال) على خطته ، ولا يساير جلالة الملك في سياسته .

وقد كانت سياسة حز بنا هي عدم الاتصال بالجنرال برغم ما حاوله مع اللجنة التنفيذية صديقنا مسيو دو بيريتي ، وذلك لأن إخواننا يرفضون الاتصال من أصله ، ولكن لأن الجو الذي خلقته سياسة الجنرال جوان ليس من شأنه أن يساعد على التواصل ، وأحرى التفاهم في أي موضوع يعود بالنفع على البلاد . لذلك وجه الجنرال وجهته نحو بعض من ظن فيهم الاعتدال إن حقا وإن باطلا ، فاتصل في الصيف الماضي الكولونيل لوكونت (الذي تولى كبر المناشير الأثيمة وعزلته الإقامة لذلك) بممثل المعتدلين ، وعلى مائدة الشاي جرت محادثة بين الفريقين أدت إلى مقابلة ثانية بمكتب الشؤون السياسية (هذه الإدارة التي قاطعها الوطنيون منذ حوادث مكناس عام ١٩٣٧) ، وكانت المقابلة الثانية تضم زعماء هذه الكتلة المعتدلة ، وانتهت المباحثات إلى تحديد المبادئ ، ويقول الجنرال في بعض تصريحاته بباريس إن القوم قدموا له مذكرة فطلب منهم أن يعرضوها أولا على جلالة الملك لأنه هو الذي يمكنه أن يقول للجنرال أريد

كذا وكذا ، فيعرضه على الحكومة الفرنسية ، وهي التي تتحمل مسؤولية
القبول أو الرفض !

وقد ظلت هذه المذكرة سرّاً مكتوماً بنصها الرسمي إلى اليوم ، ولكن
نشرت منها فقرات بالقاهرة لم تنشر بالمغرب ، ونشر بالمغرب ما لم ينشر بالقاهرة
ولذلك ظلت لحد الساعة غيباً لا نستطيع الحكم عليه بإطلاق .

وقد قرر المجلس الأعلى للحزب عدم التعرض لهذه المذكرة ، ولا مقابلة
الشقايم التي يذيعها أصحابها في الحزب بالمثل ، ولكن متى نشر شيء منها يحكم
الحزب بما يراه موافقاً للصالح العام .

والذي يستخلص مما نشرته صحيفة البلاغ المصرية الغراء هو أن الصورة التي
وافق عليها (فيما يزعم السكاتب) المقيم العام وظفرت بتأييد الملك تتلخص في
النقط الآتية :

١ - استرجاع السيادة المغربية وتطبيقها تطبيقاً تاماً ، وتحقيق استقلال
الوطن ضمن نطاق وحدته الترابية والسياسية وفي دائرة ملكية دستورية .

٢ - الاتجاه بالمغرب في مرحلة انتقالية تسمح له بأن ينظم شؤونه تنظيمًا
حرّاً وبأسرع الطرق نحو مستقبله ومصيره الحر ، أي نحو سيادته التامة واستقلاله
المضمون بمعاهدة تحالف وصدقة تبرم طوعاً واختياراً .

وينص المشروع على ضرورة تهيئة جو سالم من التوتر في مرحلة الانتقال
يتيح المغاربة تقدماً حقيقياً في الميادين السياسية والمادية والمعنوية ليتجه المغرب
بحزم وفي أقرب وقت ممكن نحو رشده السياسي وحرية تقرير مصيره ، ولتحقيق
هذا الجؤ يؤخذ بالوسائل الآتية :

١ - تعلن فرنسا رسمياً حق الشعب المغربي في تدبير شؤونه في أقرب ،
وتعتبر مصالح المغاربة ذات أسبقية في بلادهم مع الضيامة التامة لسيادة البلاد
واستقلالها الحقيقي .

٢ - تلغى جميع التدابير الجائرة والتشريعات الاستثنائية .

٣ - إصدار عفو عام على المغاربة الذين نالهم اضطهادات سياسية في الماضي ويكون النظام الأساسي في مرحلة الانتقال على الوجه الآتي :

١ - تتألف حكومة مغربية ذات صفة مؤقتة ومسؤولية مقرررة وتصرف حر ، وتستمد سلطتها من ثقة الشعب وتأييد الملك لتضطلع بقيادة البلاد عن طريق الدستور نحو مصيره الجديد كوطن حر مستقل مع العناية بإصلاح السكبان الاجتماعي وتنظيم التعليم وتعميم نظام التعاون العصري بين العمال والفلاحين ، كما تعنى بإعداد الرجال الفنيين المغاربة للاضطلاع بمرافق البلاد العليا في المستقبل .

٢ - يلغى نظام الحماية المفروض على البلاد في مارس سنة ١٩١٢ ويستعاض عنه باتفاق مؤقت محدود الأجل على ما روى البلاغ ، وإلى أمد غير محدود على ما رواه مراسل الأيسيرفر ، تبرم بعده معاهدة بين فرنسا والمغرب ، ويمكن إبرام تلك المعاهدة إلى أن تستوفي الشروط السابقة بإعداد وتنصيب الهيئات الشرعية المشرفة على تدبير الشؤون العامة للأمة (كذا) .

ويشير المشروع إلى أن الاتفاق المؤقت المشار إليه في الفقرة السابقة يجب أن يحتوي على بنود تكفل تنسيق العلاقات الفرنسية المغربية ريثما يتم إبرام المعاهدة المرتقبة .

٣ - يهد إلى مجلس وطني يمثل الرأي العام المغربي بوضع دستور يصبح في دائرة ملكية ديمقراطية القانون الأساسي للمغرب المتمتع بحريته واستقلاله ، ويتولى الدستور المغربي الجديد تنظيم السلطات وفصل بعضها عن بعض وتحقيق المساواة بين المغاربة والحريات .

٤ - يلغى نظام المناطق العسكرية المعروفة بالمناطق غير الآمنة .

٥ - تنظيم الجيش الوطني والشرطة المغربية على أساس استقلالهما .

* * *

ذلك هو ما نشر عن المشروع الذي قدمه المعتدلون للجنرال جوان . والذي بلغنا من جهات متعددة أنه يشتمل على أشياء أقبح مما نشر ، خصوصاً في مقدمته

التي تعترف لفرنسا بمهمتها التمدينية ، وبأن المغرب لم يصل إلى الدرجة التي تخوله حق الاستقلال الناجز .

وقد تولت الدعاية الفرنسية الترويج لهذا المشروع في القاهرة في الوقت الذي رفع فيه سيدنا نصره الله رسالة الشكوى بالجنرال لفخامة رئيس الجمهورية الفرنسية وفي الوقت الذي أسفرت فيه انتخابات الغرف المغربية عن إعطاء ثمانية وتسعين في المائة من المصوتين أصواتهم المترشحين على مبادئ حزب الاستقلال ، فاضطررنا لوضع الشيء في نصابه ، وكتبنا عدة مقالات يتخلص معناها فيما يحتوي عليه هذا التصريح الذي أدليت به لمراسل مكتب المغرب العربي بالقاهرة وأذاعته نشرته الخاصة .

« إن ما تلوح به الدبلوماسية الفرنسية من عزمها على إعلان استقلال صراكش وسائر أقطار المغرب العربي إنما هو من باب ذر الرماد في العيون ، ولا يعقل أن تكون فرنسا في الوقت الذي تعطل المجلس الكبير بقونس مجرد احتجاج يرجع لمهابة الموظفين ، وتفرض على الصحافة المراكشية هذه الرقابة الخانقة ، وتقوم في سائر المغرب العربي بالاعتقالات المتعددة لأسباب بسيطة عازمة على شيء غير الاضطهاد وخنق الحريات .

أما المشروع الذي يقال إنه نتج عن مفاوضات جرت بين الجنرال جوان وبعض الوطنيين المراكشيين فإنه لم يعلن إلى الآن بصفة رسمية ، كما لم يعلن أحد من هؤلاء الوطنيين أنه راض عما نشرته عنه بعض الصحف ، وقد قضينا السنة الماضية كلها في مداولات مع الإقامة العامة اتهمنا منها إلى الاقتناع بأن المشروعات الفرنسية لا ترمي أبداً للاستقلال الذي ننشده ، وإنما تريد الاستعاضة عن الحماية بما هو أعمق منها في الاستعمار وفقد الذاتية . وقد تعودنا من الفرنسيين أن يسموا الأشياء بغير أسمائها ، وذلك ما جعلني أنتقل فجأة من باريس لمصر حيث دخلت بذلك حركة الحزب في عهد المقاومة التي لا تعرف هوادة ولا تدخل في مفاوضة قبل إعلان الاستقلال .

ويدعى المرجون لهذا المشروع أنه اتفق عليه بين الجنرال جوان وجمالة الملك ، واقصد سار الجنرال جوان على نفس السياسة التي أتبعها المسيو لابون سلفه على ما بينهما من فرق ، وكان أسلوب المسيو لابون أن يعلن في فرنسا وفي مختلف الجهات أنه على كامل الاتفاق مع جمالة الملك ، وهو يقصد من ذلك إقناع الرأي العام الفرنسي والعالمي بنجاحه في مهمته وكان من جملة أعمال الوفد الأول لحزب الاستقلال في فرنسا فضح الحقيقة وإظهار مدى الخلاف الموجود بين العرش ودار الإقامة ، الأمر الذي أدى لإقالة المسيو لابون ، ومن الطبيعي أن الجنرال جوان لا يمكن أن يدعى موافقة ملك البلاد على ما يقوم به من اضطهاد ، فكان لزاماً أن يخلق لذلك جواً جديداً يتصل فيه ببعض الوظائف ، ثم يدعى موافقة جمالاته على نتائج اتصالاته ، والذي نعلمه بصفة أكيدة هو أن الخلاف على أشده بين جمالة الملك وبين الجنرال جوان ، حتى إن جمالاته اضطر إلى إرسال احتجاج قوى على تصرفات الجنرال جوان التي لا تمثل إلا الجور والطغيان .

أما رأينا في المشروع نفسه فإن ما نشر عنه في الصحف يكفي للحكم برفضه إذ أنه يخرج بالقضية المراكشية (فيما يسمونه بفترة الانتقال) من الوضعية الدولية إلى وضعية ثنائية تجعلنا في دائرة النفوذ الفرنسي شكلاً وموضوعاً ، ووجود نوع من الحكم الذاتي في هذه الفترة لا قيمة له مع استمرار الحجر على سيادتنا الخارجية ، ومع منح فرنسا المقام الأول فيما يرجع للشئون الداخلية ، هذا علاوة على أنه ان يكون هناك ضمان لاستقلالنا بصفة دوائية ؛ لأن الوقت وقت انتقال واقع برضى منا واتفاق بيننا وبين فرنسا ، ومعنى هذا أن الفرنسيين يريدون أن يتحرروا مما تفرضه عليهم وضعية مراكش الدولية ، فيخرجوا بالبلاد من حظيرة الاتفاقات الدولية إلى حظيرة العلاقات الإقليمية .

إن هناك نادراً قديمة ، ولكنهم لم تبل بعد ؛ فقد كان السفير جايار والوزير ابن غبريط يتفاوضان مع المولى عبد الحفيظ في شأن معاهدة الحماية ، ولما رأى

جايار إصرار جلالته على الرفض وتخوفه من الاحتلال قال له السفير الفرنسي :
« لتعلم جلالتم أن وجود الجيوش الفرنسية في المغرب لن يقع إلا لأمد موقت »
فابتسم المولى عبد الحفيظ وقال له : « إن الله سبحانه وتعالى خلق هذه الدنيا
كلها بصفة مؤقتة ، ومع ذلك فهي ما تزال قائمة » وقد يما قال بلزك إن المؤقت
عند الفرنسيين دائم أبدى !

والحقيقة بعد هذا هي أن بلادنا ما تزال ترزح تحت نير الاستعمار الفرنسي
والأسباني والدولى ، وأن الضغط الاستعماري فيها قد بلغ مداه في هذه الأيام ؛
فقد اعتقل بمناسبة عيد العرش مئات من الوطنيين الأحرار ، واشتدت الرقابة
على الصحف ، حتى أدت إلى احتجاج جريدة (رأى الشعب) لسان حال
(حزب الاستقلال) ، وتجراً الجنرال جوان على أن يصدر قرارات مقيمية
وينفذها دون أن يرجع إلى رئيس الدولة الأعلى ، وهو جلالة الملك ، كما تقضى
بذلك قواعد التشريع في مرا كش ، وقد أوقفت السلطة كل الحكام المغاربة
الذين امتثلوا أوامر ملسكهم ، واضطهدت كل المدارس الحرة حتى أقفل بعضها
لا شىء غير أن تلامذتها لم ينتقلوا لتحية الجنرال جوان أثناء مروره بالمدينة .

وتعمل الإقامة العامة فوق هذا وذاك كل ما في جهدها لبعث المشعوذين
وأدعياء الطرق من مرقدهم ، وهي لا ترمى بذلك ولا باتصالاتها ببعض الوطنيين
إلا لأن تحدث في الأمة صفوفاً متضاربة تستفيد منها كما استفادت أمداً طويلاً
مما أحدثته من مناورات في البلاد السورية .

ولذلك فإن خير الوسائل هو الاعتصام بالصبر في ميدان الكفاح والدعوة
للاتحاد الكامل ورفض كل ما من شأنه أن يمس بكرامة الحركة المغربية أو ينال
من قوة المقاومة ، وأخيراً فليس لنا الحق في ألا نكون عقلاء ، ونرضى بالاستقلال
الكامل الناجز بديلاً .

وبعد إذاعة هذا البيان على الصحف أذاع مكتب الحزب بباريس نبأ
الرسالة الملكية التي كتبتها الخارجية الفرنسية ، فتبين بها مدى الخلف الجارى

بين مولانا المؤيد بالله وبين الجنرال جوان ، وتم في الوقت نفسه تأسيس (لجنة تحرير المغرب العربي) على أساس الأ مفاوضة قبل إعلان الاستقلال ، وقد كتب كثير من رجال الفكر المصري يحذرون المغاربة من الانخداع بالأسايب الاستعمارية ونشر صديقنا الأستاذ الكبير محمود محمد شاكر مقالا ضافياً في مجلة الرسالة الغراء بعنوان (لا تملوا) كله نصح وإرشاد في الموضوع .

ونحن لا نريد أن نتعرض للأشخاص ولا الأحزاب في موضوع شائك مثل هذا ، وإنما مهمتنا التاريخية تقضي علينا بأن لا نغفل هذا اللون من الصراع الذي قام به الحزب وانتهى بفشل الجنرال جوان في محاولته تكوين قوة مقاومة لمبادئنا وخططنا ، ولذلك فلن نجد مندوحة عن أن نختم هذا الفصل بنقل الرسالة التي وجهها المجلس الأعلى للحزب إلى سائر فروع الحزب في أوائل يناير سنة ١٩٤٨ لتوضيح ما في المشروع من نقص ، وهي وثيقة تاريخية تدل على مقدار تمسك حزبنا بمبادئه وكفاحه من أجلها :

« كنا كتبنا لكم بتاريخ ١٥ ديسمبر سنة ١٩٤٧ بشأن مذكرة المعتدلين التي قدموها في ذلك التاريخ ونبهناكم :

- ١ - إلى ما بلغ علمنا عن مضمونها وفصولها .
- ٢ - إلى رأى الحزب فيها .
- ٣ - إلى موقف الحزب منها .

وكنا وعدناكم بأننا عند ما نتصل بتفاصيل أخرى عنها نخبركم بها . والآن وقد نشرنا نتفأ منها في صحف الشرق وفي جريدتهم نفسها ، وأقاموا حول ذلك دعاية واسعة النطاق وجب أن نعود للموضوع مرة ثانية بقصد التذكير والتنبيه .

فأما موقف الحزب منها فهو موقفه السابق الذي كان قرره المجلس الأعلى ، وهو عدم الدخول مع أصحابها في جدال صحافي ، وأن لا ندخل معهم في السباب والشتائم بحال ، ولكن عند ما ينشرون مذكرتهم يضطر الحزب إلى إعلان

موقفه منها رسمياً ، وحيث إن المذكرة لم تنشر لحد الآن فالحزب لا يزال عند قراره الأول ولا يرى موجباً لاتخاذ موقف ؛ لأن ما نشر إنما هو نتف أو منتخبات من هنا وهناك ، والحزب كما تعلمون من عادته عدم التسرع في الأحكام واتخاذ المواقف .

وأما ما بلغنا عن مضمون المذكرة فإن ما نشر الآن عنها يؤيد ذلك ويؤكده على خلاف قليل بين ما نشر وبين ما سمعناه ، وكلامنا الآن حول ما نشر عنها ، فإنه ولا شك أصح ، وإن كان في المنشور منها اختلاف واضح بين ما جاء في جريدة الرأي العام وبين ما جاء في جريدة البلاغ المصرية ، وأما رأى الحزب فيها فهي هو ذا بجانب كل فصل منشور من فصولها .

وملخص ذلك أنهم يقترحون :

١ — خلق جو سالم من التوتر بأن يعلن رسمياً حق الشعب المغربي في تدبير شؤونه بنفسه ، واعتبار مصالح المغاربة ذات أسبقية في بلادهم والصيانة التامة لسيادة البلاد واستقلالها الخ .

ورأينا في هذه النقطة هو أن إعلان حق الشعب المغربي في تدبير شؤونه الخ . ليس له كبير جدوى في تهيئة الجو وتدبير السياسة بالمغرب ، كما أنه ليس شيئاً جديداً تقترحه المذكرة على فرنسا أو تلزمها به ، وذلك :

(أ) لأن هذا الإعلان منصوص عليه في ميثاق جمعية الأمم الذي وافقت عليه فرنسا والتزمت العمل به .

(ب) ولأنه قد صرح به وأعلنه المقيم العام في خطبه وتصريحاته غير ما مرة ، وخصوصاً في مدينة القنيطرة ، ولكن أين هي نتائج هذا الإعلان ؟ إن الحالة ما تزال هي هي ، أو أشد رغم هذا التصريح المذكور .

(ج) وأيضاً فإن إعلان حق الشعب في الاستقلال ليس هو الاعتراف بالاستقلال المنشود ، والبون بينهما شاسع .

٢ — يقترحون فتح مرحلة انتقالية تمكن المغرب من الخروج من طور

الحماية إلى طور الاستقلال ، وذلك بتأليف حكومة وطنية مغربية ذات صبغة مؤقتة ومسؤولية مقررّة تكون مالكة لحرية التصرف بحيث تستطيع أن تؤدي مهمتها عن طريق الدستور الخ ..

ورأينا أن في بقاء السلطة التشريعية بيد جلالة الملك ضماناً لحقوق المغرب حتى لا يستطيع أحد أن يعيث بها ، خصوصاً وهو حفظه الله يدافع ما أمكنه الدفاع ، أما استلام السلطة من يد جلالاته ففيه خطر عظيم على البلاد ؛ لأن شأن السلطان عظيم ، ومقامه مكين ، لا يمكن التهجم عليه ، ولا يسهل الوصول إليه بأذى ، بخلاف الحكومة فلو بلغت من الوطنية ما بلغت فمن السهل على الإدارة الفرنسية استبدالها في كل حين بحكومة غيرها ، وقد تكون هذه الحكومة الثانية ضعيفة أو خائنة .

ولا فرق بين هذا الفصل وبين ما كان أشيع من أن الجنرال جوان طلب من جلالة الملك التنازل عن حق التشريع لدولة الصدر الأعظم ، وأما الاستعاضة عن معاهدة الحماية باتفاق مؤقت محدود الأجل ريثما يتم إبرام معاهدة نهائية تقوم على التحالف والمودة — فقبل أن نجيب عنه يجب أن نؤكد فشل معاهدة الحماية وعجزها عن تطور المغرب وإنهاضه والسير به في طريق الرشد والخير ، وأن نعلن مرة أخرى عما أصاب الوطن بسببها من ويلات ومحن بسط الحزب القول فيها في كل مناسبة ، ثم نقول إن معاهدة الحماية على علاقتها مبنية على أساس الاعتراف والتسليم بالمعاهدات الدولية بين المغرب والخارج ، وخصوصاً معاهدة الجزيرة التي تعترف للمغرب بكيانه واستقلاله وسيادته ووحدة ترابه ، فهي وإن حدثت من استقلاله وحجرت عليه في بعض التصرفات تعترف بكيانه وسيادته واستقلاله الداخلي ، ولها صبغة دولية أيضاً ، أما المعاهدة المؤقتة التي يقترحونها فإنما تخرج بالقضية المغربية من تلك الوضعية الدولية إلى وضعية ثنائية بينه وبين فرنسا ، فيصير في دائرة النفوذ الفرنسي شكلاً ووضوعاً ، ووجود نوع من الحكم الذاتي في هذه الفترة الانتقالية لا قيمة له مع استمرار الحجز

على سيادتنا الخارجية ، ومع منح فرنسا المقام الأول في شئوننا الداخلية ، وهذا علاوة على أنه لن يكون هناك ضمان لاستقلالنا بصفة دولية ؛ لأن الوقت وقت انتقال واقع برضى منا واتفاق بيننا وبين فرنسا ، ومعنى هذا أن الفرنسيين يريدون أن يتحرروا مما تفرضه عليهم وضعية صرا كش الدولية فيخرجوا بالبلاد من حظيرة الاتفاقات الدولية إلى حظيرة العلاقات الإقليمية ، ولذلك يعتبر الحزب أن كل فترة انتقال لا يسبقها إعلان الاستقلال وضمائه لا يمكن أن تعتبر إلا أسوأ من نظام الحماية الحاضر .

أما إبرام معاهدة التحالف النهائية التي يشيدون بها والتي ستكون في نظرم خاتمة هذه المرحلة الانتقالية فإن مذكرتهم تقول بالحرف في شأنها : (ويتم إبراهيم هذه المعاهدة بتوفر الشروط السالفة الذكر التي تمكن المغرب من إعداد وتنصيب الهيئات الشرعية المشرفة على تدبير الشؤون العامة) ، ومعنى ذلك أنها لا تبرم هذه المعاهدة النهائية والتي يعترف لها فقط باستقلال المغرب إلا بعد توفر الشروط السابقة الذكر . وما هي هذه الشروط السالفة ؟ لم يسبق (للرأي العام) بيانها ، ولكنها ذكرت في جريدة (البلاغ) المصرية عند الكلام على تأسيس الحكومة الوطنية فذكر في مهمتها : العناية باصلاح السكان الاجتماعى وتنظيم التعليم وتعميم نظام التعاون العصرى بين العمال والفلاحين ، كما تعنى بإعداد الفنيين المغاربة للاضطلاع بمرافق البلاد العليا فى المستقبل .

ولا شك أن هذه الشروط هي المشار إليها إذ لم يتقدم غيرها ، ولكن هل هذه الشروط فقط هي المذكورة في المدكرة ؟ أم هناك شروط أخرى أغفلت حتى في جريدة (البلاغ) ؟ ويفهم مما يأتى أن هذه الشروط ستنفذ تدريجياً ، ولا شك أن المهمة التي ستضطلع بها الحكومة الوطنية فى المرحلة الانتقالية وفق المعاهدة المؤقتة هي المهمة التي قصدت أول الأمر من معاهدة الحماية بالضبط ، ومعاهدة الحماية لم تنفذ ولم تحقق المغرب فى ظرف ٣٦ سنة كاملة شيئاً من

أهدافها ، فمن الذي يضمن لنا أنه في هذه المرحلة الثانية وضمن المعاهدة المؤقتة ستنفذ فرنسا شيئاً مما تحدثت عنه المذكورة ؟ الحق أن هذا توريط ومجازفة بمصير البلاد في غير مقابل ، فعلى المغرب الغرم ، وفرنسا الغنم .

٣ — العهد إلى مجلس وطني بوضع الدستور ، وتشرح المذكورة أو (الرأي العام) بعض المسائل الأساسية التي يكفلها الدستور ، وقد أغفلت هذه المسائل جريدة (البلاغ) المصرية ، لذلك لم ندر هل هي من صلب المذكورة أو من تعليق (الرأي العام) ، وعلى كل فرأى الحزب في الدستور واضح بين .

أما الدستور في حد ذاته فهو من مطامح (حزب الاستقلال) ومطالبه الأساسية التي تقدم بها إلى جلالة الملك في وثيقته التاريخية يوم ١١ يناير سنة ١٩٤٤ ولكن الدستور في نظر الحزب تابع للاستقلال يأتي بعده لا قبله ؛ لأن الدستور مظهر من مظاهر سلطة الأمة ورقابتها على حكومتها ، وهذا يتنافى مع الاحتلال الأجنبي ولا يتفق مع طبيعته ، ومن المعلوم أن هذه المرحلة الانتقالية التي يفصلون برنامج العمل بها بما ذكر ، تكون في دائرة الاحتلال الفرنسي وتحت سلطته ، ومن جهة أخرى فإن عماد الدستور هو الانتخاب والحرية ، ويكفي ما شاهدته الجميع في هذه الانتخابات التجارية والفلاحية الأخيرة من تلاعب في الإدارة وضغط وتدنيس وخروج عن كل قانون ، وفي كل جهة من جهات المغرب مثال أو أمثلة من ذلك لا ينبغي أن تنسى ، أما الحرية فلانكتفي في هذا الباب بما يراه ويعرفه كل واحد منا من إرهاب الشعب والضغط على حرياته ، ولكننا نذكر حديثاً للجنرال جوان مع مندوب جريدة (باريس برس) الباريسية بتاريخ ١٣ يناير سنة ١٩٤٨ ؛ ومما جاء فيه من كلام المقيم : (حيث إن اجتماعات جريئة كالحفلات المدرسية كانت تستغل لإقامة مهرجانات وطنية بمجرد مشاركة أحد أعضاء عائلة السلطان ، توجهت لهذا الأخير لأطلب منه وضع حد لهذه المظاهرات العدائية لفرنسا ، فسكان جواب سيدي محمد بن يوسف أنه لا يستطيع منع المغاربة من التعبير عن آرائهم .

ولذلك قررت حذف الباعث لهذه الاضطرابات ومنع العائلة الشريفة من
الظهور للجمهور ، وعلى هذا القرار احتج الملك في رسالته لرئيس الدولة الفرنسية
مبيناً أن ذلك يمس بجرمته ، ويطالب بإلغاء هذا القرار في أقرب وقت .
وقد سبقتنا حركات تحريرية في بلاد العالم ، فما كان هم أصحابها الأول إلا
الاستقلال ، أما الدستور فكان في نظرهم عملاً داخلياً يأتي من بعد الاستقلال
وهذه مصر في مراحل جهادها كانت تطالب بالاستقلال فقط ؛ فمصطفى كامل
هو صاحب فكرة لا مفاوضة إلا من بعد الجلاء ، وكان يطالب لمصر بالدستور
ولكن بعد الاستقلال ، وسعد زغلول ورفقاؤه طالبوا بالاستقلال فقط ، وعندما
أرادت إنجلترا أن تصرفهم عن فكرة الاستقلال إلى فكرة الدستور والإصلاحات
وأرسلت إلى مصر لجنة ملئر المشهورة قاطعها المصريون ورجعت على أعقابها
بخفي حنين ، فاضطرت إنجلترا إزاء إجماع المصريين على المطالبة بالاستقلال ،
ومقاطعة كل إصلاح مهما كان إلا في دائرته إلى الاعتراف بهذا الاستقلال ،
وتأسست بعده الحكومة التي عهد إليها بتأسيس الجمعية الوطنية لوضع الدستور
وقانون الانتخاب ، وبعد سنة ونيف أعلن الدستور .
على أن طلب الدستور في هذه المذكرة قضاء على فكرة الاستقلال ؛ إذ
كيف نطلب من الدولة المحتلة وضع دستور نطبقه نحن في زمن الاستقلال ؟
هذا منطق لا يستقيم !
وتتكلم المذكرة في النقطة الرابعة على وضع تشريع لمغرب إدارة البلاد
بالتدريج ونقل المسؤوليات من يد الفرنسيين إلى المغاربة كلما تهيأ الفينيون
والأكفاء المغاربة ، لكن كم هي المدة التي سيقطعها المغرب في هذه المرحلة على
هذه الصورة ليصل إلى الاستقلال ؟ يكفي أن نعرف أن مصر قضت في قطع هذه
المرحلة زهاء الثلاثين عاماً ، واستقلالها معترف به ، فكيف بالمغرب الذي يريدون
له قطعها وهو غير مستقل ؟ !
أما النقطة الخامسة — وهي تقترح إلغاء المناطق العسكرية — فلا عيب

فيها إلا أنها كتبت بروح لا تؤمن بالاستقلال ؛ لأنها تطالب بذلك في هذه المرحلة الانتقالية ، مع أن الواجب كان يقضى اقتراحها في باب الجو السياسي ، وهي به أنسب ، وقد طالبت (كتلة العمل الوطني) بذلك في دفتر المطالب منذ ثلاث عشرة سنة خلت .

والنقطة السادسة تشير إلى تنظيم الجيش الوطني والشرطة المغربية بمساعدة الخبراء الفرنسيين الذين يكونون بعثات خاصة يكون من اختصاصها أيضا تنسيق الدفاع المشترك . ويخشى أن يكون أصحاب المذكرة قد غفلوا عما ينطوي عليه تنسيق الدفاع المشترك من خطر على بلادهم ، كما غفلوا عن نشره في جريدة (البلاغ) المصرية ؛ إذ سيضطر المغرب بسببه إلى الدخول بجانب فرنسا في الحرب كلما دخلت هي فيها ، وقد تكون هذه الحرب مع إحدى الدول العربية أو الإسلامية ، مع أن معاهدة الحماية لا تلزم المغرب بالدخول في الحرب إلى جانب فرنسا .

ومن الغريب أن تتبرع المذكرة بقبول مبدأ الدفاع المشترك ، وتغفل التعرض لتنظيم الاقتصاد المغربي ووضعيته الدولية ، ولتمثيل الخارجى ، وكل هذا وذلك ربما يشعر بقبول الدخول في الوحدة الفرنسية .

هذا ما نشر عن المذكرة في الجرائد ، وكله معلول أو غير مقبول ، أما ما لم ينشر فيخاف أن يكون شرماً مما نشر ، خصوصا وقد رأينا فيما نشر تصرفاً غريباً ؛ إذ أذيع في مصر في بعض النقاط ما أغفل نشره في المغرب ، ونشر في المغرب ما سكت عنه في مصر ، وذلك فيما يظهر لأسباب لا مجرد اتفاق .

ونحتم بملاحظات عامة على المذكرة وظرف تقديمها وما أحاط بها من دعاية وتبشير :
١ - الحزب كما رأيتم لا يؤدي هذه المذكرة لا شكلا ولا موضوعاً ، فأما من ناحية موضوعها فقد عرقت وجه النقد وأسباب الخطر في نقطها الرئيسية التي نشرت ، وأما من ناحية الشكل فالوقت الذي قدمت فيه ، والشخص الذي قدمت له ، والأشخاص الذين يتذاكر معهم في شأنها — كل أولئك غير مناسب

ولا ملائم لمصلحة البلاد ؛ فتوقف فرنسا من المغرب الآن أسوأ مما كان عليه في كل وقت مضى ، إذ الرقابة على الصحف وخنق الحريات والتضييق على الوطنيين أشد وأقوى مما كان عليه في زمن الحرب .

٢ — إن هذه المذكرة على علاقتها ليست إلا من عمل المعتدلين ورأيهم في

حل المشكلة ، ولسكن ما هو رأي الجانب الفرنسي ؟ وما هو موقفه منها ؟ إنهم يقولون في دعايتهم إن المقيم العام الجنرال جوان موافق على ما في هذه المذكرة جملة وتفصيلاً ، ويقولون أيضاً : « إن المبادئ الأساسية في المذكرة لا تلتقي في دوائر الحكومة الفرنسية في باريس معارضة ذات شأن » ، ولسكن استمع الآن إلى مندوب جريدة (باري برس) إذ يروي عن الجنرال جوان حديثاً جاء فيه :

(أما عمل فرنسا ضدنا على انتشار الوطنية الذي لا مناص منه فهو يتجلى في ثلاثة ميادين :

١ — القمع ، ويقتضى اتقاء الثورات ورقابة الصحف الوطنية واعتقال المسيرين .

٢ — الاقتصاد ، وهو يرمى لتحسين الحياة الاشتراكية والزيادة في تصدير

القواكه والحبوب والفوسفات .

٣ — السياسة ، وتشتمل على إصلاحات إدارية وعدلية تمكن المغاربة من

مشاركة أوسع في تدبير شؤون بلادهم) .

فهذا هو البرنامج الذي وضعته الإدارة الفرنسية للسير بالمغرب إلى هدفه

كما يقول الجنرال جوان في هذا الحديث ، ويقول أيضاً : (إننا عازمون على

جعل المغرب قادراً على تدبير شؤونه بنفسه ، وإن آراءنا في هذا الباب تذهب

أبعد من آراء الوطنيين) ، وقد رأينا تصرفه منطبقاً تمام الانطباق على برنامجه

هولاً على مذكرة المعتدلين ؛ فالجويزداد توتراً ، والضغط والقمع يستفحل لا في

وسط الشعب ، بل حتى في معاملة جلالة الملك ومخزنه السعيد ، وإلى يوم الناس

هذا يوقف الموظفون افتتاحاً على رئيس الدولة وبغير موافقته ، ويولي آخرون في

الوظائف بغير إراداته ، فالحكم المباشر قد بلغ الآن عنفوانه وأوج كماله .

٣ - يزكرون شفاهياً وينشرون في الصحافة الخارجية تأييد السلطان لهم ،
 ولكن عند نشرهم في الراى العام مقال جريدة (البلاغ) الذى كان طبعاً من
 صنيعهم لم يجرؤوا على نشر ما يتعلق بتأييد جلالته لهم ، بل حذفوه وانتقلوا منه
 إلى أشياء أخرى ، ولو كان جلالته مؤيداً لهم لنشروا ذلك فى الداخل أيضاً ،
 وهذا يؤكد ما استنتجناه من عدم تأييد جلالته لمذكرتهم ؛ لأنه عمل حزبى ،
 وجلالته فوق الأحزاب ، وإذا كان هنالك مفاوضات أو مخبرات تحظى بتأييده
 فلن تكون إلا على يد مسؤولين وبصفة رسمية .

ومن المصاهرة فى هذا الباب أن جريدة (الأهرام) الغراء نشرت عن
 الجنرال جوان فى المؤتمر الصحافى الذى عقده بباريس أنه قال عن المعتدلين :
 إنهم وضعوا مشروعاً لدستور البلاد وقدموه إلى فنصحتهم بأن يقدموه للسلطان
 لأنه رئيس الدولة واستشارته واجبة ، وهو يقول أريد هذا أو ذلك فأنقل إرادته
 للحكومة الفرنسية .

وأخيراً يجب التنبيه إلى نقطة أساسية ، وهى أن الحزب يقول دائماً لمفاوضة
 إلا بعد الاستقلال ، وقد جاءت هذه العبارة فى قانون لجنة التحرير التى رأسها
 بطنا العظيم الزعيم محمد عبد الكريم ، ومعنى هذه العبارة فى نظر الحزب (لأنها
 ذكرت فى موضوع معين ولا تكون إلا رسمية مع حكومة البلاد أو مع وفدها
 الرسمى لا مع حزب من الأحزاب) — معناها أن المفاوضات فى تنظيم العلاقات
 الدبلوماسية والاقتصادية والثقافية والحربية ، إن كانت مع فرنسا ، لا تكون
 إلا بعد الاستقلال ليسكون المغرب حراً فى اختيار الطريق التى يختارها والحلول
 التى يرضيها ، أما إذا كان محجوراً عليه وفى ظروف الحماية أو شبهها فهو لا يملك
 حق التعبير عن رأيه الصحيح ، وسيكون مضطراً عليه ليعطى أكثر مما
 يأخذ ، وليقبل ما يعرض عليه صاغراً دليلاً ، وأى اتفاق يتم بين عبد وحر
 وسيد ومسود ؟!

أما مجرد المخبرات والمحادثات وتبيين وجهة النظر وإسماع الصوت وسماعه

من الغير ، فذلك عمل الحزب الذي ما انفك يوالى السعى له إلى الآن وما الوفد
الرسمى الذي تعاقب على باريس منذ عام ١٩٤٦ ، وما مغدوب الحزب الدائم
اليوم بباريس إلا لهذه الغاية ، ولكن هذا شيء ، وما نذكره شيء آخر ، وقد
اتصل الحزب ولا يزال يتصل بشخصيات ذات بال لمبادلة الرأى ، ولكنه ما زعم
ولا ادعى أنه دخل بذلك فى مفاوضات .

هذه هى الرسالة التى شرح فيها المجلس الأعلى للحزب وجهة نظره فى مذكرة
للمعتدلين ، وهى كما ترى تدل على تحفظ كبير فى الموقف ، وتحرف فى الحكم على
الأشياء دون الوقوف عليها والإلمام بها ، وقد عملنا نحن فى القاهرة جهدا كبيرا
لحمل أصحاب المذكرة على إطلاعنا فى لجنة التحرير على نصها الرسمى ، وإعلامنا
بمقائى ما يجرى من مذاكرات بينهم وبين الإقامة العامة طبقاً لما تنص عليه
القوانين التأسيسية للجنة ، ولكن محاولتنا لم تؤد إلى نتيجة ؛ إذ رفض القوم
الإدلاء بأى شيء يوضح المسألة أو يهدى لمعرفة حقيقتها .

ولقد روى لى الدكتور (ع) أن الجنرال جوان صرح له أثناء مقابله إياه
بباريس بأن مذكرة المعتدلين صالحة لأن تكون نواة للاتفاق بين الإقامة العامة
وبين الوطنيين ، كما صرح له الجنرال بأنه مصمم على انتزاع السلطة من يد الملك
ووضعها فى يد الوزراء والنواب الجدد ، وزاد الجنرال قائلاً : هذا وإن كنت
أعلم أن معارضة سيدى محمد لمشروعانى كلها شديدة جداً .

وروى لى الأستاذ (ع) - وهو غير الأول - أن الجنرال صرح له بأن
مشروع المعتدلين شيء صلبانى لا ينوى الاهتمام به ، وإنما قصد من الاستماع
إليه دراسة الأحوال ، ثم قال له : إن عدم اتصال رجال الاستقلال بى هو الذى
أضطررت للبحث عن يتعاون معى ، فأجابه الأستاذ المذكور بأن (حزب
الاستقلال) لا يمكنه أن يتصل بأحد ما دام الجو الإرهابى قائماً ، ومهما يكن
فإن تأسيس (لجنة تحرير المغرب) وتقريرها عدم المفاوضة قبل الاستقلال أعاد

الصفوف الوطنية لوحدتها ، ولا أظن أن هنالك اليوم أحداً يفكر في سياسة المراحل التي قضت التجربة بفشلها ، ولذلك يمكننا أن نؤكد أن محاولة الجنرال جوان إحداث خلاف عميق بين المعتدلين والمتطرفين من الوطنيين قد باء هو الآخر بالفشل ، وأن الكل ملتف حول جلالة الملك الذي ما يزال دائماً على العمل لإيقاظ الموقف وتحرير البلاد .

لها أيضاً فرحة فتيان هذه أعمال مشتركة فتشبه بأعمال الأسبانيين وميلانهم وتوجيه الرأي العام المرزوق نحو النحلة المثمرة من طرف الأسبان الذين ظلوا استغلوا الظروف ليظهروا حطهم على عرب الشرق في الوقت الذي يفتنون فيه ضدنا على حرب القرب .

والحق أن مجهودات الرشد الملتحق سبق أن كشفت كثيراً من الخفايا للعرب في مصر وغيرها ، كما أن الأنواء الجديدة التي تعده (حزب الإصلاح) بالانفصال مع (حزب الاستقلال) خطا بالحرية في المنطقة الخليجية خطرة المارضة التي كان لا بد منها لسير الحركة الثورية في طريق جديدة واحدة .

ولم يأل وقت (حزب الاستقلال) بالثورة التي كان يمثل في الوقت نفسه (حزب الإصلاح) جهداً قسماً في خدمة قضية القرب ومنها ، وطبي أن يكون مجهوداً مشتركاً في هذه المسألة التي وجدنا بها في مصر مبروراً لمجهودات إخواننا في الداهل والخارج ، وهكذا أصبحت المقاومة للسياسة الأسبانية ليست أقل من المقاومة للسياسة الفرنسية .

وقد يثبت حركتنا المتحدة مثلاً لها إلى أمريكا ، فكان في جهة ما قام به من الأعمال الموقفة الحطية لوحدة القرب والتضديد بفطامع الاستعمار الأسباني ، وقد قلم باسم حركتنا الاستقلالية مذكرة للسيوررجيني لي تناول فيها قضية الحياة الأسبانية بالثرب ، وكان ذلك في الوقت الذي أذاعت فيه الدعوة الأسبانية أنها تقوم بمنازعات وهمية مع الحكومة العربية في شأن المعاهدة الموقعة وقد طالب مبعوث الأحرار الاستقلالية في أمريكا السراج لحزب الإصلاح

فشل ثالث مشترك بين الجنرالين

كان وجود الأستاذ عبد الخالق الطريس بالقاهرة في الوقت الذي كنت فيها أيضاً فرصة للقيام بعدة أعمال مشتركة للتشهير بأعمال الأسبانيين وسياساتهم ولتوجيه الرأي العام العربي نحو الخطة المتبعة من طرف الأسبان الذين طالموا استغلوا الظروف ليظهروا عطفهم على عرب المشرق في الوقت الذي يعملون فيه ضدّاً على عرب المغرب .

والحق أن مجهودات الوفد الخليفي سبق أن كشفت كثيراً من الحقائق للعرب في مصر وغيرها ، كما أن الاتجاه الجديد الذي نجاه (حزب الإصلاح) بالاتفاق مع (حزب الاستقلال) خطاً بالحركة في المنطقة الخليفية خطوة المعارضة التي كان لا بد منها لسير الحركة المغربية في طريق معبدة واحدة .

ولم يأل وفد (حزب الاستقلال) بالشرق الذي كان يمثل في الوقت نفسه (حزب الإصلاح) جهداً للعمل في خدمة قضية المغرب برمتها ، وطبعاً أن يكون مجهودنا المشترك في هذه المدة التي وجدنا بها في مصر مقويّاً لمجهودات إخواننا في الداخل والخارج ، وهكذا أصبحت المقاومة للسياسة الأسبانية ليست أقل من المقاومة للسياسة الفرنسية .

وقد بعثت حركتنا المتحدة ممثلاً لها إلى أمريكا ، فكان في جملة ما قام به من الأعمال الموفقة الدعاية لوحدة المغرب والتنديد بفظائع الاستعمار الأسباني ، وقد قدم باسم حركتنا الاستقلالية مذكرة الميسيو ترجيفي لي تناول فيها قضية الحماية الأسبانية بالمغرب ، وكان ذلك في الوقت الذي أذاعت فيه الدعاية الأسبانية أنها تقوم بمفاوضات رسمية مع الجامعة العربية في شأن المنطقة الخليفية وقد طالب مبعوث الأحزاب الاستقلالية في أمريكا السماح لحزب الإصلاح

ولحزب الاستقلال بالإدلاء برأيهما أمام اللجنة السياسية عند بحثها العلاقات بين أسبانيا والدول الأعضاء في الأمم المتحدة وهو البحث الذي كان مقرراً الخوض فيه في أغسطس سنة ١٩٤٧ وقال : (إن الحق والعدل يقضيان بمنح الشعب الحق في المشاركة في بحث هذه المسألة الهامة التي يكون لها آثارها في مستقبله) .

وقد استدعى السنيور مانويل آزانار سفير اسبانيا في واشنطن الأستاذ المهدي بنونة بعد أن قدم مذكرة حزب الاستقلال المراكشي عن المنطقة الفرنسية ، لأن السفير توقع تقديم مذكرة مثالا عن المنطقة الأسبانية ، وذلك ما يضر بالمصالح الأسبانية عند ظهور المسألة الأسبانية أمام هيئة الأمم المتحدة من جديد وطلب منه إرجاء تقديم هذه المذكرة حتى يتصل بمدريد ، فأجابه الأستاذ بنونة بأنه لا يملك حق الإرجاء ، ولكنه هو الآخر يتصل برؤسائه في القاهرة والمغرب .

وقد وصل الرد للأستاذ المهدي في برقية فخواها : إذا فكرت اسبانيا في اتخاذ خطوة فليكن ذلك منها علانية وعلى مشهد من الجميع ؛ لأنهم لن يلقوا بالالأي حركة تقوم بها اسبانيا من وراء الستار .

وقد قدم الأستاذ المهدي للسنيور آزانار المطالب الهامة التالية كشرط للعدول عن تقديم المذكرة وهي :

١ - أن تصرح اسبانيا بأنها تؤيد قيام دولة مغربية مستقلة تضم عمراكش الفرنسيه ووطنجة والمنطقة الأسبانية ، وأن تعلن كخطوة أولى في سبيل ذلك الاستقلال العاجل للمنطقة الخليفية .

٢ - أن تعلن العفو العام عن جميع المنفيين والسجناء السياسيين .

٣ - أن تدخل في محادثات مباشرة لتحقيق هذا الغرض مع خليفة السلطان .

وقد أرسل السنيور آزانار المطالب لأسبانيا ، فجاءه الرد منها أخيراً ، وفيه

سؤال عن مطالب الوطنيين الخاصة بوجوه التقدم الثقافي والاجتماعي واستفهام

عن المقصود بالسجناء السياسيين .

وقد أول الأستاذ بنونة ذلك على أنه رفض تام للمطالب الوطنية ، فقدم
 المذكورة التي تشرح حالة السياسة الأهلية المتبعة في المنطقة الخليفية ، وقد التزم
 مندوب الباكستان بتأييد قضية الاستقلال المغربي ، وكذلك مندوبو بولندا
 والفلبين وسائر الدول العربية ، ولكن سياسة أمريكا أدت إلى إرجاء النظر
 في قضية أسبانيا ، فأرجئت الفرصة التي كانت متاحة لعرض قضية مراکش
 والمغرب العربي برمته .
 ولكن نجاح الدعاية الوطنية وظهور البراعة المغربية في تبين وجوه العرض
 التي يمكن أن تعرض بها قضيتنا هاج الأسبانيين فازدادوا حنقاً على الحركة ،
 وأخذوا يبتشون جواسيسهم في أوساط الوطنيين ، ويعتقلون كل من يتصل
 بالقاهرة وبالزعماء المقيمين بها .
 وأخيراً أصدروا قراراً تصبح الحكومة المغربية بمقتضاه مبعدة عن شؤون
 الأمن العام ، متجاهلين المعاهدات التي تقيدهم إزاء هذه الحكومة ، وذلك لأنهم
 فقدوا ثقتهم في الموظفين المغاربة الذين أصبحوا يعرضون عن تنفيذ ما يصدر
 إليهم من أوامر ترمى لسكبج جراح الوطنية ورجالها ، ويقضى القانون الجديد
 بأن المحاكم الأسبانية هي التي تفصل وحدها في كل ما يرجع للأمن العام .
 وقد تنبه (حزب الإصلاح) في الوقت المناسب لهذه المحاولة ، وأصدر بياناً
 يتلخص فيما يلي :
 « لقد كانت هذه الخطوة التي أقدم عليها الأسبان خطيرة جداً ، وسوف
 تؤدي حتماً للاصطدام بيننا وبينهم ، فقد ألغت السلطة الأسبانية الحكومة
 المراكشية إلغاء تاماً ، إذ ألحقت مهمة الأمن العام بسلطة المراقبة الأسبانية .
 « ذلك أن المادة الثانية من القرار تلغي الشرطة المغربية ، وتسند مهمتها
 للبوليس الأسباني ، وتنص المادة الثالثة على إعطاء البوليس الأسباني حق تفتيش
 المنازل دون قيد ولا شرط ، وإذا كان هذا مخالفاً لجميع القوانين فإنه مخالف
 كذلك لتقاليدنا الإسلامية ، وسوف تفصل المحاكم الأسبانية في سائر القضايا

معمدة على محاضر البوليس الأسباني وملاحظاته ، وسوف يتناقى البوليس الأسباني بمقتضى المادة السادسة الأوامر من دار الإقامة العامة مباشرة ، وبذلك يحكم المغاربة حكماً مباشراً من قبل دار الإقامة ، وهذا اعتداء صريح حتى على معاهدة الحماية التي لا تعطى لأسبانيا سوى حق المراقبة ، وتعطى المادة الثامنة للبوليس الأسباني صفة عسكرية ، وبذلك ينتقل حق الفصل في قضايا الأمن إلى القضاء العسكري الأسباني ، وهكذا تمتدى أسبانيا على القضاء الإسلامي وتضع المغاربة تحت رحمة المحاكم العسكرية الفاشية ، وهذا معناه إعلان الأحكام العرفية الدائمة في المنطقة . هذا وقد ألغيت جميع التشريعات التي تتعارض مع هذا القرار .

وما علم الشعب حقيقة القرار الجديد حتى هاج واجتمع بالمسجد الأعظم ، حيث انتخب وفداً منه يرأسه الشيخ أحمد بن عبد القادر الفاسي لمقابلة سمو الخليفة وتقديم الاحتجاج على المرسوم الجديد ، كما أضربت المدينة التطوانية تضامناً مع الوفد ، وقد اعتبر سمو الخليفة احتجاج الشعب وضم صوته إليهم ، وطالب بنسخ القرار ، وبعد مخاضات بين الحكومة الخليفية وبين الإقامة العامة وقع تعديل في القرار رجع نصيباً من الحق لأربابه ، ولا تزال الجهود الخليفية مبدولة لاسترجاع الباقي .

لكن هذه المعارضة الشديدة التي ظهر بها الشعب وأيدها تضامناً المغاربة والعاملين منهم في الداخل والخارج أشعرت الأسبانيين مرة أخرى بخاطر تنسيق الحركات المغربية ، كما أشعرت الفرنسيين بعقم السياسة التي اتبعوها مع فرانكو . ولذلك فقد اتجه كل من الجنرال فاريلا والجنرال جوان المقيمين العاملين بالمغرب إلى العمل على توحيد خطتهما في مراكش دون مراعاة للفروق السياسية التي بين فرنسا الجمهورية وبين أسبانيا الفرنسية . وهكذا اجتمع الجنرالان مع أركان حربهما ونخبة من رجال الحل والعقد الفرنسيين والأسبانيين في مدينة طنجة ضمن مؤتمر خاص ، وبعد أن درسوا حالة

المغرب وشأن الحركة الوطنية والتنسيق الحاصل بين حركات الشمال الإفريقي ،
قرروا هم أيضاً توحيد الخطة بينهما ، والسير في المنطقتين على أساس المقاومة
للوطنيين والاضطهاد للشعب ، والمعارضة للقصر ، والتمويه ببعض الإصلاحات
السطحية ، وتوجيه البلاد صوب الوجهة الغربية المحض ، وقد انعقد هذا الاتفاق
في أوائل فبراير سنة ١٩٤٨ .

وفي هذه الأثناء كان موعد رجوع الأستاذ المهدي بنونة من أمريكا
والأستاذ عبد الخالق الطريس والأستاذ محمد ابن عبود إلى مسقط رأسهم ، فما
راعهم إلا والإقامة الأسبانية تقرر منعهم من الدخول لمنطقة نفوذها ، ولكن
ذلك أحدث موجة استياء عظيمة في الأوساط الوطنية والشعبية اتضح منها
للجميع صحة ما كان شائعاً من أن المقيم العام الأسباني اتفق مع الجنرال جوان
على القيام بسياسة قمع عام للحركة الوطنية ورجاها .

لذلك لم يتأخر الشعب عن إظهار تضامنه مع المضطهدين من أبنائه ؛ فأضربت
عاصمة تطوان يومين كاملين ، وسارت الجماهير الغفيرة في مظاهرة كبيرة نحو
قصر سمو الخليفة للاحتجاج على تصرفات السلطة الأسبانية .

وفي اليوم الثامن من فبراير عمت المظاهرات سائر المنطقة الخليفية حيث
هاجت الجماهير في المدن المختلفة هاتفة بحياة المغرب المستقل وحياة جلالة الملك
وسقوط الاستعمار الفرنسي والأسباني ، وكان يتزعم هذه المظاهرات زعماء حزب
الإصلاح بالمنطقة ونخبة من رجال الشعب الممتازين ، وقد اضطرت السلطة
الأسبانية لاستقدام الجند المنظم ، فاصطدم بالوطنيين الذين اقتحموا الميدان ،
وأطلق الجند الأسباني النار على المتظاهرين ، فقتل أربعة وجرح كثيرين ، ثم
ألقى القبض على أعضاء اللجنة التنفيذية لحزب الإصلاح الوطني ، كما ألقى القبض
على الكثير من أنصار الحركة والقائمين بها ، وألزم عديداً من أعيان المدينة
بالمكث في منازلهم ، وفرضت عليهم غرامات ضخمة ، ومن بين هؤلاء الأبطال
الشيخ أحمد بن عبد القادر الغامبي الذي أبلى في الحركة بلاء حسناً برغم

شيخوخته وتقدم سنه . ثم وقعت اصطدامات أخرى أدت إلى موت ستة من رجال الشرطة ، واستشهاد زهاء العشرين من الوطنيين ، وقد أعلن (حزب الاستقلال) استنكاره لهذه الاضطهادات ، وبعث الأمين العام للحزب الحاج أحمد بلا فريج برقية احتجاج للجامعة العربية واسكرتارية الأمم المتحدة ، كما قامت مكاتب الحزب بفرنسا بنشر الأخبار المتعلقة بالحوادث والتشهير بفضائع الأسبانيين فيها .

وأما في مصر فقد أعلنت الأحزاب الاستقلالية الممثلة في (لجنة التحرير) تضامنها مع المغرب في محنته ، وأذاع رئيس اللجنة البطل الكبير محمد بن عبد الكريم

الخطابي البيان التالي :

« بينما تسعى جميع الدول في تحسين أحوالها على أثر انتهاء الحرب العالمية الأخيرة لا تتطور الحوادث في أقطار المغرب العربي إلا من سيء لأسوأ ، كما لو كان هناك سباق عنيف بين فرنسا وأسبانيا في سبيل إنزال أفدح الكوارث بهذه البلاد البريئة ، ولا ننكاد نفرح من الحديث عن التضحيات الجسيمة التي حملتنا إياها فرنسا حتى تسرع أسبانيا إلى تحميلنا مثلها ، وتقع الآن في تطوان حوادث دامية ذهب ضحيتها كثير من أبناء هذه المدينة الباسلة لا شيء سوى أنها احتججت على منع ثلاثة من أبناءها البررة من الدخول إليها ، وإذا كانت هذه الحوادث تدل على شيء فهو بسالة الشعب المغربي وجبن الأسبانيين الفاشيين ؛ لأنهم طعنوا بالسلاح من الخلف شعباً أعزل ، أما عندما كان لهذا الشعب جيش مسلح فقد كانت الجيوش الأسبانية تندحر أمامه فرقة تلو فرقة من أول اللقاء .

« إن أسبانيا وفرنسا على اختلاف سياستيهما متفقتان ضداً على أقطار المغرب العربي وهما قائمتان بتدسيق خططهما ومواصلة العمل للقضاء على العروبة في هذه الأقطار ، وإذا كنا نهيب بإخواننا عرب المشرق للانتباه إلى الدسائس الأسبانية التي ما تزال أسبانيا الفاشية تحاول بها بث دهايتها الكاذبة في الوقت

الذي تسفك فيه دماءنا ، فإنني أعلن في نفس الوقت أن الشعب المغربي في تونس والجزائر ومراكش مصمم على أن يواصل الكفاح إلى أن يحقق حريته الكاملة واستقلاله الناجز أو يفنى عن آخر رجل ولو بقي وحده في الميدان ، لأن هذه البلاد تحملت من المستعمرين فوق كل ما يمكن أن تتحمله بلاد أخرى حتى تلك التي ابتليت بالاحتلال النازي .

« وإني لأومن بأننا سوف ننتصر في النهاية ، وأن يوم انتصارنا يقترب بمقدار ما تكثر التضحيات التي نبذلها المناهضة للاستعمار ؛ لأن اضطهاد أسبانيا الفاشية لنا يرجع إلى الضعف والجنون ؛ أما مقاومتنا فصدرها الشجاعة والإيمان »

وعقد (مكتب المغرب العربي) اجتماعاً للصحافيين وزع عليهم فيه بيان رئيس لجنة التحرير ، وألقى فيه كل من علال الفاسي والحبيب أبو رقيقة والدكتور سليمان ابن سليمان خطاباً في محنة الشمال الأفريقي .

كما دعا مكتب اتحاد الجمعيات الإسلامية بالقاهرة لاجتماع عام بالمركز العام للشبان المسلمين خطب فيه رئيس الاتحاد محمد علوبة باشا ورئيس الشبان المسلمين محمد صالح حرب باشا والمرشد العام للاخوان المسلمين الشيخ حسن البنا ورئيس قسم الاتصال التابع للهيئة العربية العليا الشيخ صبري عابدين وعلال الفاسي باسم الأحزاب المغربية الاستقلالية ، وكان في جملة الحاضرين الأمير عبد الكريم وصنوه وثلة من رجال العرب المسلمين .

وقد وجه المجتمعون احتجاجاتهم على تصرف اسبانيا وأعمالها .

وبمناسبة انعقاد اللجنة السياسية للجامعة العربية دعت (لجنة تحرير المغرب العربي) الوفود العربية لاستقبال أقامته بمكتب المغرب العربي ألقى فيه الأمين العام للجنة خطاب رئيسها الأمير عبد الكريم ، فأجابه الأمين العام للجامعة العربية بكلمة قال فيها : (لقد قلت مراراً وأكرر الآن إن هذا الطائر العربي الذي يريد أن يطير سوف لا يستطيع ذلك بجناح واحد ، وجناحه الآخر مهيبض في بلاد المغرب ، ولن تحتل الأمة العربية المسكنة اللائقة بها تحت الشمس

ما دامت بلاد المغرب محتلة ، وإن هذه النهضة المباركة التي عمت جميع أطراف
 العالم العربي لا يمكن أن تؤتي ثمارها إلا إذا استقلت أقطار المغرب العربي
 استقلالاً تاماً ، فإذا كان أهل المشرق يكافحون في سبيل استقلال المغرب فأنما
 يكافحون لأجل استقلالهم الخاص ، ولأجل رفع لواء الرحمة والمساواة والإخاء ،
 ولقد تبادلنا نحن والأوربيين على شاطئ البحر الأبيض المتوسط زيارات مختلفة
 واستقروا عندنا واستقرروا عندهم ، ولكننا تركنا لديهم آثار الحضارة وال عمران ،
 ولم يتركوا الديننا في كل زياراتهم سوى أعمال وحشية ، ولقد كانت بلادنا منبعاً
 للحضارة والرحمة والإخاء ، فلهذا العالم الزراعة والصناعة والكتابة ، كما كانت
 بلادنا منبعاً للديانات فحملنا ذلك كله في زيارتنا لشواطئ البحر الأبيض الشمالية .
 « وقد استطاع المشاركة أن يحققوا أهدافهم إلى حد ما ، وسوف يستطيع
 المغاربة كذلك أن يحققوا الأهداف التي يكافحون في سبيلها ، ولقد كنت أ كافح
 مثلكم في سبيل غاية كنت أحسبها بعيدة المنال ، ولم تكن عندي بلاد عربية
 التجيء إليها ، أما أنتم فإنكم تكافحون في سبيل غاية ترونها قريبة المنال ،
 واستطعتم أن تلجأوا إلى الشرق ، فأنتم في وطنكم تواصلون كفاحكم ، واست
 أشك في أنه سيأتي اليوم الذي نذهب فيه جميعاً لبلاد المغرب ، إن كثيراً من
 الناس لا يعرفون جيداً بلاد المغرب ، وإني أقول لهؤلاء إن المغاربة أشد الناس
 صبراً على تحمل مصاعب الكفاح ، وأصدق الناس عزماً على الموت في سبيل
 إستقلالهم ، وهم قوم أشداء إذا عزموا نوكالوا ، وإذا توكلوا حققوا أهدافهم رغم
 جميع الصعاب . »
 « وإنها لفرصة سعيدة هذه التي جمعت في هذه الدار القدماء من مجاهدي
 العراق وسوريا ولبنان والمملكة العربية السعودية واليمن وشرق الأردن ومصر
 وهؤلاء يضر بون لكم المثل على أن الله لا يبخس الناس عملهم ، وقل أعمالوا
 فسيري الله عملكم ورسوله والمؤمنون . »
 وعندما انتهى سعادة عزام باشا من كلمته تفضل دولة رياض الصلح بك ،

وأعلن للحاضرين أن الوفود العربية على أتم الاتفاق مع عزام باشا في كل ما قاله وقال : لقد اتفقنا على أن نذيب عزاماً في الكلام ، وسوف ترون منا المجاهدين في سبيل قضية المغرب ، كما رأيتم منا المجاهدين في قضية المشرق سواء بسواء .

* * *

هذا ولما علمنا نبأ منع السلطات الإسبانية الأئمة من إلقاء خطب الجمعة ، وأن الناس صلوا إحدى الجمع من غير خطبة رفعت احتجاجاً شديداً للجهات المختصة ، وقابلت سعادة سفير القاتيكان في مصر المونسنيور هيوز ، وقدمت إليه باسم (حزب الاستقلال) احتجاجاً على الأعمال التي تقوم بها السلطة الأسبانية في المغرب ، وعلى استمرار الحماية الفرنسية في تنفيذ السياسة البربرية ، وقد وعد برفع الاحتجاج لقداسة البابا .

وكان في عزم جلالة الملك العربي عبد الله بن الحسين ملك المملكة الهاشمية في شرق الأردن القيام بزيارة لاسبانيا والمنطقة الخليفية بالمغرب ، وكانت الصحف قد نشرت هذا النبأ منذ سنتين ، وأرادت الدعاية الأسبانية أن تحييك من حوله إشاعات علم الناس كلهم بطلانها . والغاية التي كان يرمي إليها جلالاته من هذه الزيارة هي أولاً ربط أواصر الصداقة مع البلاد الأسبانية ، ثانياً إغاظة موسكو التي صممت على المقاومة لاستقلال شرق الأردن ، ورفض ممثلوها في الأمم المتحدة قبول الدولة الهاشمية عضواً في هذه المنظمة العالمية ، وإلى جانب هذا وذلك فإن اهتمام جلالة الملك عبد الله بالحالة في المغرب العربي ليست أقل من اهتمامه بالحالة في بلاده وما يجاورها من أقطار المشرق العربي ، ولقد سبق أن اتصل جلالاته بممثلي فرنسا واسبانيا في عمان وتحدث إليهما في ضرورة تغيير السياسة المتبعة مع العرب في شمال أفريقيا ، وقد ظن جلالاته على ما نعتقد أن السفر إلى اسبانيا يفسح له مجال الدخول للمنطقة الخليفية ، وربما إلى المنطقة السلطانية أيضاً حيث يتمكن من الاتصال بابن عمه ملك البلاد المغربية ، وتجديد

أواصر الصداقة والقرب بين المملكتين الهاشميتين ، ولكن ظروف جلالاته لم
تسمح له بتحقيق هذه الزيارة التي كان مشغولاً عنها بإقرار شؤون مملكته في
أوائل عهدنا بالاستقلال . فلما وقعت حوادث المنطقة الخليفية وظهر صداها العظيم في العالم العربي ،
وتوجهت الاحتجاجات لاسبانيا من أمين الجامعة وممثلي الرأي العام العربي ،
ظنت الدبلوماسية الأسبانية أن العودة لنشر خبر الزيارة للملكية لاسبانيا من
شأنه أن يغطي على صدى الاستياء العربي ، وأن يوم المغاربة — على الأقل —
أن من بين العرب عاهلاً كبيراً من سلالة النبي عليه السلام يستمر في صداقته
لاسبانيا دون اهتمام منه بما تفعله مع المغاربة . وسداً لسبيل هذه الدعاية الاستعمارية رفعت مذكرة للحكومة الأردنية
بواسطة وزيرها المفوض في القاهرة شرحت فيها ما يرجوه المغاربة من جلالة
الملك الهاشمي الذي لا نشك في أن عطفه على بلادنا ومحبتنا للملكنا واهتمامه
بنجاح قضيتنا يعطينا من الدالة على جلالاته ما نخولنا الحق في أن نرفع إليه
رغبتنا في تأخير هذه الرحلة إلى ظروف لائقة . وقد وجدت من استقبال سعادة الوزير المفوض المملوكة الأردنية وحسن
تقديره للموضوع ومن توجيهه المفيد ما سهل نجاحنا في الأمور التي أردناها ،
ثم توجهت مصحوباً بالأستاذ أحمد المليمح إلى عمان حيث وصلنا ، واتصلنا
توأمعاً بالملق باشا وزير الخارجية الأردنية إذ ذاك ، وقد سبق أن تعرفنا به في
القاهرة وقد رنا لطفه وعنايته وعظيم وعيه العربي ، فاستقبلنا سعادته بمنزلة العامر
وأكد لنا أن جلالة الملك قد حقق رغبتنا إذ كلفه بتبليغ السفير الأسباني أن
جلالاته أخر الرحلة إلى موعد آخر . ومن الغد تشرفنا بمقابلة جلالة الملك عبد الله بقصر الشوينات حيث يقضي
جلالاته فصل الشتاء . واستمرت المقابلة الملكية زهاء الثلاث ساعات بحضور
الملق باشا تناولنا أثناءها مختلف الموضوعات المغربية والعربية ، وقد رأينا من

جلالته معرفة كبيرة بقضيةنا وتقديراً للحالة التي آت إليها بلادنا ، وقص علينا جلالته بعض المجهودات الكريمة التي بذلها لخدمة القضية المغربية نفسها وطماننا على أنه سيعطى توجيهاته العالية لمندوبي المملكة الهاشمية في مجالس الجامعة العربية حتى يكونوا اسان المغرب الناطق بالذب عنه وعن حقوقه ، وحمل الجامعة العربية على مضاعفة اهتمامها بشؤونه ، ثم تفضل جلالته فاستدعانا لتناول العشاء على مائدته الكريمة ، وأبت الطاقة الهاشمية إلا أن يكون (الكسكس) المغربي من ألوان الأطعمة المقدمة لنا ، ولما قلت لجلالته إننا قد وجدنا عند مولانا كل خير حتى (الكسكس) المغربي ، قال لي جلالته لقد أحببت أن تشعروا بأنكم في بلادكم .

ومن الغد تفضل جلالته فاستقبلنا مرة أخرى بقصر الرغدان بالعاصمة ، أمام ثلة من وزرائه وكبار دولته ، واستفهمنا جلالته بمحضرهم عن ميزانية مراکش ، وكيف تهيأ ، وأين تصرف ، وعن الجيش الموجود بالبلاد ، ومصير الجيش المغربي العظيم ، ولما أخبرناه ببعض ما نعلمه من الحقائق تأثر جلالته وتأثر الحاضرون معه تأثراً كبيراً ، وأبدوا استيائهم العظيم من الحالة التي وضع فيها عرب المغرب بسبب الاستعمار الفرنسي والأسباني ، ثم شرفنا جلالته باستدعائنا للعشاء معه مرة أخرى .

* * *

وبعد هذا وذاك فإذا كنا ذكرنا أمثلة لفشل الجنرال جوان في المغرب فإننا لا نقصد من ذلك التعرض لشخصه ولا التنقيص من قيمته كما كبر جنرال فرنسي له موقفه في تحرير أمته والنضال عن استقلالها ، ولكننا نريد أن نثبت ضعف النظام المفروض على بلادنا ، ولأن المقيم العام الحالي من كبار الشخصيات الفرنسية فإظهار فشله للعيان خير دليل على أن الفشل هو من ذات النظام ، لا من الأشخاص القائمين به ، ونحن نعتقد أن تعاقب المقيمين عسكريين ومدنيين لا يغير شيئاً من الواقع ؛ لأن ممثل فرنسا في بلاد الحماية مرغم على أن يسير في

رعاية جلالة الملك لحركة الإصلاح

ليس اهتمام جلالة الملك بشؤون الإصلاح في بلاده شيئاً خفياً ولا جديداً ،
فمنذ ارتقى جلالاته على عرش أسلافه الكرام هو ينفشط وسائل التقدم ومظاهر
التطور ، ولكن جلالاته ضاعف مجهوداته في هذا الصدد منذ طلبت الأمة من
الملك في ميثاق الاستقلال أن يرعى بعنايته الكريمة حركة الإصلاح في أمته ،
فأصبح الشغل الشاغل لمولانا هو العمل على تحقيق أمنية شعبه وتوجيهه نحو
النور والانبعاث .

وجلالته على يقين من أنه لا تقدم للأمة إلا بالمعرفة ، ولا ارتقاء للشعب
إذا لم يحصل أبنائه جميعاً على القسط الضروري من العلم ، لذلك بذل جهده
الشريف في فتح المدارس وتشجيع القائمين عليها ، وقد أنفق حفظه الله في ذلك
من ماله الخاص المبالغ الضخمة ، ففتح لأمته بذلك باب القدوة الحسنة ، حتى
أصبح الأغنياء من أمته ورجال الهيئات في مملكته يتنافسون في التقرب لجلالاته
بتأسيس معاهد علمية والتبرع لها .

وقد أعطى من ذريته الكريمة وعنايته بها مثالا صالحاً للآباء ، وقدوة
للأبناء ، حتى أصبح الأمراء الكرام والأميرات المجيدات محط أنظار الشعب
ومضرب مثل الجميع ، وجهود سمو ولي العهد أمير الأطلس حفظه الله السائرة وفق
توجيه جلالاته في هذا المعنى أمر غير خفي على أحد ، والأثر الذي يحدته وجوده
في الأوساط الشعبية كلما ظهر للعيان بمناسبة تدشين مدرسة أو افتتاح معهد خير
دليل على ما للأمر المالك من مكانة في القلوب ومستقر في النفوس .

وليست عناية مولانا بالتعليم الديني أقل من عناية جلالاته بالتعليم المدني ،
ولولا رعاية جلالاته وحمايته للقرويين والمعاهد الدينية الأخرى ، واهتمامه برجالها

لما استمرت الثقافة الإسلامية في المغرب بعد النكبة التي أصابها من جراء الظهير البربري والسياسة التبشيرية التي سارت عليها الحماية .
وقد أحبب مولانا سنة البعثات العلمية لأوروبا التي سنها جده المصالح الكبير مولاي الحسن ، فوجه على نفقته الخاصة عشرة من الطلبة يشعرون بكرامة ربائب النعمة الملكية في الوقت الذي يتمتعون فيه بوسائل إتمام ثقافتهم وتوسيع معارفهم .
ومن الأيادي البيضاء التي أسداها جلالته لأمتة اهتمامه بثقيف البنت المغربية وإنهاض المرأة وتشجيعها على العمل لتحرير نفسها بنفسها ، ولقد قدم كريمته العزيزة عليه الأميرة عائشة لتتزعم بنفسها حركة النهوض بالفتاة المغربية فضرب بذلك على يد الجامدين وعنفى على ترهات المبطلين ، ووجه الحركة النسائية توجيهها صحيحاً بعيداً عن كل ما يمس بالدين أو يتنافى مع الأخلاق الفاضلة ، ولبت المرأة المغربية دعوة ولي نعمتها فسارت تعمل وتدأب لتحقيق آمال جلالته فيها ، وهامى ذه اليوم تسير إلى جانب الرجل لخدمة المجتمع وإصلاح شأن الأمة والعمل على تحرير الوطن ومد سيدنا نصره الله يد العون لحركات الشباب الرياضية والكشفية فخاها وذب عنها ، وقدم لها الجوائز ، وحضر بنفسه في أهم مبارياتها ، وفتح ساحات (مشوره) السعيد لكل من ضاقت به من الفرق الوطنية ساحات اللعب الرسمية كما نشط الموسيقى والفنون الجميلة وشجع أصحابها وأسعف العاملين على تطويرها .
ونظر رعاه الله في شأن الإسعاف المنظم ، فاهتم جلالته بالجمعيات الخيرية وأمددها ، وشارك بنفسه الكريمة وتوجيهاته القوية وإمداداته العظيمة في نشاط المسيرين لها والقائمين عليها .

وإذا كنا سنتحدث في الفصل الموالي عن بعض الجهود التي بذلها (حزب الاستقلال) في الميدان الثقافي والاجتماعي فيجب أن نؤكد أن روح مولانا هي التي نفخت في كل الجهود الشعبية ، وأن حزب الاستقلال وغيره ليسوا سوى ملابن لدعوة الملك ومقتدين بعمله ، وأن استجابة مولانا لرغبة الاستقلال في رعاية حركة الإصلاح كانت فاتحة العهد السعيد الذي يتبلور اليوم وسيدبو بعد قليل عصر النهضة والتقدم والانعقاد .

نشاط حزب الاستقلال

في الميراث الثقافي :

وإذا كان حزب الاستقلال الوارث العظيم للحزب الوطني ولاكتلة الوطنية فإنه قد سار على سنن مورثيه في الاهتمام بالنواحي الثقافية والاجتماعية ، ولم يقف بمجوده عند النشاط السياسي والاقتصادي الذي سبق أن شرحناه ، ولا في الميدان الدبلوماسي الذي سنعود مرة أخرى إليه ، بل تجاوز ذلك إلى الناحية الثقافية ، فكان العون الأكبر لحركة الثقيف العام السائرة وفق توجيه مولانا نصره الله ، وعمله في هذا الميدان متعدد الجوانب ، واصله متحد الغاية والاتجاه ، وللحزب لجنة مركزية للتعليم تابعة للجنة التنفيذية ، واللجنة المركزية فروعها في كل المدن والنواحي ، وهذه اللجان هي التي تشرف على تسيير التعليم التابع للحزب ؛ تؤسس المدارس وتضع البرامج وتؤلف الكتب وتخرج المعلمين وتوجه البعثات ، ولها لجنة فرعية هي الأخرى خاصة بإسعاف الطلبة وقروض الشرف ، وقد بلغ عدد المدارس التابعة للحزب التي ينفق عليها أو يساعدها أو يرهاها زهاء المائة مدرسة يتعلم فيها من الأبناء والبنات أكثر مما يتعلم في المدارس التابعة لإدارة المعارف العمومية ، ويهيئ الحزب للتلامذة زيادة على الدراسة وسائل التروض والتهديب بديار الطلبة التي يفتحها في أهم المراكز ، وبالتنظيم الذي يراه في كل الأوساط المدرسية ، وبالحفلات العامة التي ينظمها للطلبة ، والفسح الإجتماعية التي يهيئها في أوقات الربيع والصيف وغيرها ، ولجان الطلبة الاستقلاليين تقوم من نفسها بأعمال جليلة لبث الفكرة الصالحة ونشر الدعوة النبيلة ، والتدريب على العمل والتعود على حياة التعاون بين التلامذة لأجل الصالح العام ، وصفحات الشباب للطلبة في جرائد الحزب تهيئ

المجال لتكوين أفق عام بين هؤلاء الشباب الذين يحسون بأن لهم في حركة بلادهم جناحاً يعملون فيه ويتطور معهم إلى اليوم الذي يصبحون فيه رجالاً قادرين فيشاركون بأنفسهم في القبض على زمام الكفاح في الجبهتين الداخلية والخارجية لتكوين الأجيال المغربية السعيدة الحرة .

واقتردى الحزب بمولانا نصره الله فوجه بعثات علمية لمختلف الكليات في الجزائر وفرنسا ، وقد بلغ عدد الطلبة الذين يتناولون الدروس العلماء في الخارج بمساعدة الحزب ورعايته زهاء التسعين طالباً أسس لهم (حزب الاستقلال) مركزاً خاصاً يشتمل على مطعم وناد ومجتمع ، وكون لهم لجنة من تلقاء أنفسهم لتوجيههم في النواحي الصالحة التي هم محتاجون إليها ، وهذه اللجنة التوجيهية هي التي تنبه الطالب المراكشي للناحية العلمية التي ينبغي له أن يتخصص فيها وفق ميوله ووفق حاجة البلاد الملحة ، ولها نشرة خاصة يحررها الطلبة أنفسهم ، ويعبرون فيها عن رغائبهم ، وفي كل أسبوع يلقي الطلبة محاضرة عن موضوع يرجع للمغرب أو لنواحي التربية القومية التي يجب أن يتلقاها الطلبة فيما يتلقونه من معرفة قبل أن يرجعوا لوطنهم كي يتحملوا مسؤولية العمل بما علموا .

هذا علاوة على الاتصال العام الذي يقع بين عموم طلبة شمال أفريقيا المسلمين في جمعيتهم المجيدة ، وزيادة على المؤتمرات التي يعقدونها في كل عام للطلبة العرب ومن حسن الحظ أن الاتصال اليوم متين بين مختلف الطلاب الوافدين من البلاد العربية على باريس وفرنسا وعلى إنجلترا وبلجيكا وسويسرا ، والرحلات المتبادلة بين ممثلي هيئات الطلبة في هذه الأقاليم من أعظم وسائل التبولوجيا الفكرية العربية التي تملأ نفوس الشباب المغربي اليوم .

وقد وضع الحزب نواة للتعليم الديني الثانوي في الأقسام التكميلية التي أسسها بفاس والرباط والبيضاء ، وذلك سيراً بطريق التدرج لتكوين ثقافة ثانوية إسلامية تطبق في المعاهد الدينية ولا تختلف في برامجها عن المدارس الثانوية الرسمية إلا في الاهتمام بالعلوم الإسلامية ، وفي الوقت نفسه وضع نواة

تعليم ثانوى مدنى حر فى مدرسة جسوس ومدرسة سيدى محمد بالبيضاء ، ونظم دروساً حرة لتسكين معلمى المدارس الابتدائية . وبالجملة فهو يعمل فى حدود الدائرة الممكنة على سد النقص الذى كان يجب أن تملأه إدارة المعارف العمومية أو تسمح على الأقل بمثلته دون عرقلة ولا إحداث صعوبات .
ومع أن الحزب لم يتمكن لحد الآن من تنظيم بعثة قائمة بنفسها فى الشرق على غرار بعثة الحزب الوطنى ، فقد وضع نواتها ، إذ يوجد طالبان بمصر يدرسان على نفقة الحزب وبمقتضى توجيهه ، وأعمل لجنة التعليم تهتم بسد هذا الفراغ فتوجه بعثة مهمة من حملة شهادة التعليم الثانوى الإسلامى وحملة شهادة التعليم الثانوى المدرسى لإنعام دروسهم فى السكليات المصرية والسورية حتى يتهيأ للغة العربية أن تنال حظها من المتخصصين الذين يتمكنون من نشرها فى كل مناطق الحياة الدراسية بالمغرب .

واتنشيط الدراسات المغربية أسس الحزب مجلة (رسالة المغرب) التى تعتبر أرقى مجلة فى الشمال الإفريقى باللغة العربية ، وقد التف من حولها عديد من الأدباء والكتّاب والشعراء الذين يعملون على تطوير الأدب المغربى وإحيائه ، ويشترك (وفد الحزب) فى مصر فى هذه الحركة بمجهود يشكر عليه . وقد قدم المجلس الأعلى للحزب تقريراً خاصاً فى ضرورة الخطو بهذه الحركة إلى مدى أبعد ، وعليه فمن الممكن أن نقول من الآن إن ثقافة قومية ستتكون من مجهود الاستقلاليين الذين يمثلون النخبة الجامعية فى البلاد .

فإذا أضفنا لذلك كله مجهود لجنة الصحافة التى تخرج للمغاربة جريدة (العلم) اليومية كأرقى جريدة يومية فى المغرب العربى كله وجريدة (التقدم) الأسبوعية ومجلة (صوت الشباب المغربى) ، علمنا مقدار النشاط الذى بعثته الفكرة الاستقلالية فى نفوس المؤمنين بها والعاملين فى دائرتها .

وإذا كانت هذه الجهود التأسيسية تسير وفق ما تسمح به ظروف الضغط العام الواقع فى البلاد والتى لا تمكن الحزب من تحقيق آماله التثقيفية على الوجه الذى يرضيه — فإن المجهود مستمر لإقناع السلطات بضرورة تطبيق التعليم

القومي وفق المنهج الوطني الواجب التنفيذ .
 ولقد أتاح مولانا نصره الله لبعض إخواننا أن يعبروا عن آرائهم في الموضوع
 حينما قرر تكوين اللجنة الملكية لوضع مشروع ميثاق التعليم بالمغرب ،
 فاشترك من إخواننا في القسم المغربي للجنة شباب قادرون مختصون في التعليم
 ومدرّبون عليه ، وقد هيأ القسم المغربي مشروعاً ناقشه الأعضاء الفرنسيون
 والمغاربة ثم أقره الأخيرون بإجماع الأصوات ، والأولون بالأغلبية الساحقة .
 وينبني ميثاق التعليم — بمقتضى هذا المشروع — على المبادئ التالية :

- ١ — التعليم الابتدائي الإجباري لجميع المغاربة ذكوراً وإناً .
- ٢ — الصفة المغربية للتعليم على أساس اللغة العربية .
- ٣ — مجانية التعليم في جميع المدارس الرسمية .
- ٤ — توحيد برامج التعليم الابتدائي في جميع النواحي المغربية .
- ٥ — حرية التعليم في كل درجته وبكل أنواعه وفق نظام خاص يوضع
 لذلك .

٦ — حرية دخول المغاربة لجميع المؤسسات التعليمية الموجودة بمراكش .
 وقد علق الأعضاء المغاربة على كل مبدأ بما يشرح البواطن التي دفعت
 بهم لإقراره ، ثم ختموا تقريرهم موجهين الخطاب لمجموع الأعضاء بما يلي :
 « هذا العرض يبقى عديم الفائدة إذا لم يرد به أن يشرح لجمعيةكم الموقرة
 آمال الشعب المغربي فيما يتعلق بمستقبل أولاده ، إن الأنظار متجهة إلينا نحن
 الذين تكلفنا بعمل نبيل هو الاهتمام بمعالجة الجسم المغربي وإعطائه
 الصحة والسلامة » .

« وإن الأعضاء المغاربة لهذه اللجنة ليرحبون بممثلة الثقافة الفرنسية الذين
 جاءوا والمشاركتنا في وضع ميثاق للسير بالأمة في طريق السعادة ، وإن صاحب
 الجلالة الشريفة قد وضع ثقته فينا فلنكن أهلاً لها » .
 وقد صوت الأعضاء الفرنسيون القادمون من فرنسا ، وعددهم ثلاثة ، مع

الأعضاء المغاربة ، بينما استعفي اثنان من الأعضاء الفرنسيين المختارين من الموظفين بإدارة المعارف المغربية من عضوية اللجنة مدعين أنها تسير في اتجاه عدائي للغة الفرنسية ، وصوت العضو الثالث من الأعضاء الموظفين بالمغرب مع الأعضاء الفرنسيين القادمين من فرنسا ، فكانت أغلبية الفرنسيين مع الأعضاء المغاربة كلهم في جانب المشروع ، وبعد إنهائه رفع باسم اللجنة لجلالة الملك الذي أبدى رضاه الكامل عليه وعلى مقرريه ، ولكن الإقامة العامة أبت المصادقة عليه لحد الآن ، ولا يزال مولانا يرد إليه كل ما يعرضه عليه مدير المعارف من مشروعات ترجع للتعليم ، ولهذا يمكننا أن نقول إن في تولى صاحب الجلالة الدفاع عن ميثاق التعليم المغربي خير ضمان لتحقيقه في القريب العاجل بإذن الله .

ولا ينبغي أن ننسى التنويه بما قام به ممثلو الغرف المغربية في الدورة الأخيرة لما يسمونه بمجلس شورى الحكومة ؛ فقد تولوا الدفاع عن الأسس السابقة ، وعالجوا على ضوءها سائر الجزئيات المعروضة .

ويعمل الحزب بسائر الوسائل لتوحيد الوجهة الثقافية في المغرب مع الوجهة الثقافية التي تعمل لها الجامعة العربية ، وقد أوفد عنه للحضور في مؤتمر لبنان التابع للجامعة العربية والمنعقد في ضيف سنة ١٩٤٧ الأستاذ عبد الكريم غلاب الذي اشترك مع الأستاذ محمد ابن عبود في تمثيل المغرب الأقصى ، كما شارك ممثلو الحزب بفرنسا في مؤتمر الطلاب العرب الذي انعقد بأجملترا .

في الميراث الاجتماعي :

فأما الميدان الاجتماعي فإنه ذو جوانب كثيرة لم يغفل الحزب ناحية منها ، ولعل من أهم هذه الجوانب ما يتعلق بالإصلاح الديني والخلقى ؛ فإن هيئة العلماء الاستقلايين الذين يضمون الأغلبية الساحقة من رجال الجامعة القروية وكلية ابن يوسف والمعهد المسكناسي وغيرها من المأهات الدينية لا تألوا جهداً في تطوير

الوعظ الإسلامي وتوجيهه الوجهة الصالحة التي تنقله إلى قلب المجتمع ، وهي ما تنفك تطاق نيرانها لمقاومة البغاء الرسمي الذي يرى الحزب ضرورة إغاثة ، كما تنبه الولاة المحليين لكل مظاهر البغاء غير الرسمي مساعدة لهم على مقاومته ، وتبذل جهداً جباراً في القضاء على المسكرات والخدرات في الوقت الذي تدعو فيه إلى الاهتمام بالجوانب البنائية في الأسرة وفي المجتمع ، فتدعو لتعليم المرأة وتخص عليه ، وتقاوم الذين يفسكرونه باسم الدين ، ويجرها ذلك لمقاومة الجمود الذي يتسم به بعض أدياء العلم ومحاربة بعض المتصوفة الذين يتجرون بالدين والوطن في سبيل مصالحهم وأغراضهم ، والحزب يعتمد كثير الاعتماد على هذه الثقة الإسلامية التي تمثل خيرة الجامعيين المسلمين لا لمساعدته في النهوض بالشعب وتنوير أذهانه فقط ، ولكن لمساعدته على تكوين النظريات المتفقة مع الإسلام ومع روح العصر في جميع النواحي التي يتطلبها التطور المغربي .

والعلماء الاستقلاليين صفحة خاصة أسبوعية من جريدة (العلم) ينشرون فيها أفكارهم ، ويخاطبون من منبرها الأمة المصغية لنصائحهم وإرشادهم .
 ولقد سبق أن تحدثنا في فصل الحركة السلفية عن الدور الذي قام به شيخنا العلامة محمد بن العربي العلوي في الدعوة لتطهير العقول المغربية من الخرافات والأوهام ، ويمكننا أن نؤكد الآن أن هؤلاء العلماء كلهم من تلامذته أو تلامذة تلامذته أو أقرانه الذين تنوروا بدعوته ومعرفته ، ولذلك يعتبر دائماً مرجعهم الأعلى والمنازة التي يستشيرون بها كلما أشكل عليهم أمر أو حزبهم شأن .

ويهتم الحزب اهتماماً لا مزيد عليه بتحسين حالة الأسرة بما يقوم به من دعوة شاملة للقضاء على بقايا التسرى ، وترك تعدد الزوجات ، وتحسين حالة المرأة والدفاع عن حق عائلات الموظفين والعمال ، والمطالبة بالسكنى الرخيصة ، ومساهمة العملية في هذا المعنى (في اللجنة الملكية بمدينة القنيطرة مثلاً) .
 وبما أن الأسرة لا تستقيم إلا بتكوين المرأة الصالحة ، فإن للحزب نشاطه الخاص في هذا الباب بما أسسه من مدارس للبنات وما نظمه من هيئات خاصة

هن ، وللحزب اليوم هيئة عليا لنساء وفتيات الاستقلال تشرف على الحركة النسائية الحزبية ، وتعتبر الأستاذة ملكة الفاسي صلة الوصل بينها وبين اللجنة التنفيذية والمجلس الأعلى للحزب ، وقد قامت هذه الهيئة بتنظيم نساءنا وفتياتنا ، وكونت عدة مدارس خاصة للبنات أو مختلطة ، كما رفعت في السنة الماضية طلبها الرسمي لجلالة الملك لإحداث تعليم ثانوي للفتاة المغربية ، وإنشاء فرع خاص بالمرأة في جامعة القرويين بقسميها الديني والأدبي ، وقد لبي سيدنا نصره الله الطلب وتأسست المدرسة الثانوية الأولى للبنات ، كما قبل مبدئياً إنشاء الفرع القروي الخاص بهن ، ونرجو أن ينجز عن قريب .

وتشارك المرأة اليوم في كل مظاهر نشاط الحزب ، وخصوصاً ما يتعلق بإسعاف اليتامى والفقيرات في المدارس والمؤسسات التثقيفية ، وقد أظهرت سيداتنا وفتياتنا في مأساة الدار البيضاء رقة وحناناً طالما حرم منهما المنكوبون المغاربة . ولجريدة (العلم) صفحة أسبوعية خاصة بالمرأة تحررها سيدات الاستقلال وفتياتهن بأقلامهن ، ويعرضن فيها مطالبهن وآمالهن ، ويتبادلن فيها مناقشاتهم ، وهي تكون لوناً طريفاً من الأدب المغربي لم يسبق له مثيل في تاريخنا . ومن أهم المنظمات النسائية فرق المرشدات التي تربي الفتيات تربية جسمية وأخلاقية ، وتبث فيهن روح الجماعة والتعاون بينها .

وتلتقى مجهودات الشابات بمجهودات الشبان في التجمع والتطور عند لجنة الحزب الاجتماعية التي تشرف على التنسيق والتوجيه . وقد نظم الحزب الشباب المغربي على حسب ما سمحت له الظروف ضمن فرق رياضية وكشفية تضاهي المنظمات العالمية الكبرى .

وتعتبر العصبة الحرة لكرة القدم التي اعترف بها أخيراً والتي تضم أزيد من مائتي فرقة وطنية بها نحو العشرة آلاف لاعب أهم المنظمات الرياضية في أفريقيا الشمالية ، ولقد ألقى الأستاذ أحمد الزيدى رئيس الغرفة التجارية بالرباط في أثناء اجتماع ما يسمونه بمجلس شوري الحكومة تقريراً إضافياً عن تنظيم

الشباب المغربي طالب فيه بضرورة فسخ المجال لمنظمات الشباب وإسعادها وإعطائها حرية العمل الكافية .

والذي يثلج الصدر هو أن فرق الكشافة التابعة للحزب، لا تكتفي بمجرد التعارن فيما بينها أو الحضور في معسكرات أخوية ، بل تقوم بواجبها الكشفي لإسعاف المنكوبين وإغايتهم ، ولم أنقد رجالها من أفراد كانوا يريدون الانتحار وسيدات كدن يمتن من سقوط ردم عليهن ، وأطفال مشردين لم يجدوا لهم مأوى . وللشباب صفحتهم الأسبوعية أيضاً من جريدة الحزب لتنسيق أعمالهم وعرض آرائهم .

ولاحزب برنامجها الخاص في مقاومة العطلة السائدة في الأغلبية الساحقة ، وذلك بما يدعو إليه من تصنيع عام في البلاد يشترك فيه قسم من أغنياء الوطن ورجاله ، وبما يبثه في نفوس الشباب من العمل الحس وعدم الاعتداد بالوظائف أو الاستنكاف من بعض الأعمال التي لم تكن معروفة من قبل ، ولقد دعا مرة أخرى للعطلة الأسبوعية في يوم الجمعة ؛ تلك العطلة التي نفذها الحزب الوطني ثم أرغمت السلطة المغربية على تركها بعد ثورة أكتوبر سنة ١٩٣٧ ، فلبى دعوته أهل فاس ومكناس وتازة ، وسيلبي غيرهم هذا الإصلاح الذي يعتبر من أكبر العوامل في تشجيع العاطلين .

ولقد كان من نتائج الجهود التي بدأها الحزب الوطني ، وواصل العمل لها حزب الاستقلال تحديد الحكومات لساعات الشغل بالمعامل والمصانع والمناجم ، وتقرير العطلة الأسبوعية بها رسمياً ولا يزال يبذل الجهد لإقرار ذلك في القرية لتحسين حالة الفلاح التي هي أشد بؤساً من العامل والصانع ، وبفضل إرشادات حركتنا توفيق إخواننا رجال الغرف المغربية (التجارية والصناعية والفلاحية والمختلطة) إلى تكوين جامعة عامة بينهم انتخب لرئاستها صديقنا الأستاذ محمد الزغاري عضو المجلس الأعلى للحزب ، ونحن لا نشك في أن هذه الجامعة ستقوم بعمل جليل لتنظيم الجهود الاقتصادية الأهلى في مراكش والعمل على تصنيع كامل للبلاد .

وأما الحركة النقابية فقد سبق أن شرحنا الأسس التي يقوم عليها كفاحنا من أجلها ؛ فنحن نعمل فيها في واجهتين ، فبينما نكافح لإعطاء المغاربة حق تأسيس النقابة المغربية الحرة إذا بنا نقاوم الاتحاد النقابي الفرنسي الذي يريد الاستيلاء على العمال المغاربة وتسخيرهم لأغراضه .

ولقد كانت سياستنا هي منع العملة من الدخول للهيئات النقابية الفرنسية ، ولكننا إزاء تشبث الإقامة العامة بمنع المغاربة من تأسيس النقابات الخاصة بهم أذناً للعملة بالانخراط في (س . ج . ت) الفرنسية بعد ما اشترطنا على الهيئة أن يكون لإخواننا جناح خاص بهم ، وعلى أن يكون لهم التمثيل الكافي في مجلس الاتحاد ، وقد نجحت هذه المحاولة ، فتأسست نقابة (جرادة) (وخريبقة) وغيرها من المراكز ، وقام العملة المغاربة بإضرابات مختلفة للدفاع عن حقوقهم والمطالبة بتحسين أحوالهم .

وطبعي أن هذه الخطوة لا تعتبر إلا مرحلة أولى يقصد بها الضغط على الحماية لتعترف بالنقابات المغربية ، ولقد صرحت الإقامة العامة بأنها ستعترف بذلك كله ، ولكن وعدّها ظل حبراً على ورق إلى الآن .

ويظهر الشغالون المغاربة نشاطاً كبيراً في الدفاع عن حقوقهم في الوقت الذي يعملون فيه من تلقاء أنفسهم على انتزاع حق التجمع بين نقابات مغربية مستقلة ، وعلى الرغم من المعاملة القاسية الاستثنائية التي يلقيونها من طرف ولاية الحماية فإنهم مستمرّون في كفاحهم المؤبد من الحركة الوطنية ومن سائر الأحزاب الديمقراطية بفرنسا .

ومن أكبر المظاهر التي وقعت في تاريخ الحركات النقابية المراكشية الإضراب العام الذي استمر زهاء شهر بخريبقة (معدن الفوسفات) سنة ١٩٤٧ ؛ لأن مكتب الفوسفات الحكومي لم يحقق وعده بتنفيذ دفتر مطالب العملة المتعلقة بتحسين أحوالهم .

وقد استعملت السلطة الفرنسية كل وسائل القمع للقضاء على حركة المقاومة

العمالية الأخيرة ، ولكنها لم تصل إلى نتيجة عملية .
 وقد حاصر الجيش مراكز أبي جنيبة وأبي الأنوار حتى أصبح سكان
 القريتين مفصولين عن باقي المغرب ووقعت حوادث عديدة حالت الرقابة الفرنسية
 دون نشرها في الصحف المغربية ، فنرى من الواجب تسجيل بعضها كمثل لما
 يلقاه إخواننا العملة في سبيل الدفاع عن حقهم في التجمع من أجل المطالبة
 بالأقل الحيوى .
 وفي يوم ٢٩ أبريل أوقف ستة من العملة المرآكشيين وسيقوا للساحة
 العمومية بأبي جنيبة ، وأمام السكان تجمعت القوات العسكرية وجلدت المعتقلين
 بالسياط إلى أن أدمتهم .
 وفي يوم ٣٠ أبريل توجه قوميسار البوليس الفرنسى فى (يول) والمسندس
 فى يده ومعه قائد القرية ومراقبها المدنى الفرنسى ، وهاجم مركز النقابة المحلى
 بأبي جنيبة ، وقبض على المسؤول فى النقابة السيد الحسين مع مائة من رفقائه
 الذين يعملون فى المنجم ، ثم سيق المعتقلون جميعاً لأماكن لم تعرف بعد ، وصدر
 أمر بمنع سكان أبي جنيبة من التوجه للأسواق لشراء حاجياتهم ، وفى يوم ٤ مايو
 قطع الماء عن أبي جنيبة كلها ، وهكذا عن طريق منع القوات والماء تريد السلطة
 أن تقضى على مقاومة العملة المغاربية .
 أما فى أبي الأنوار فإن رؤساء العملة المحتشدين بمركز النقابة حاصروهم الجيش
 وبقوا من غير طعام أياماً عديدة ؛ لأن البوليس لم يسمح لعائلاتهم ولا لإخوانهم
 أن ينقلوا لهم الطعام إلا إذا أصدروا أوامرهم للعملة باستئناف الشغل ، لكنهم
 لم يخضعوا لهذا الطغيان واستمروا فى عنادهم من أجل إنقاذ بلادهم من سيطرة
 المتحكمين المدايين الفرنسيين .
 وقد وقع نظير هذا فى جرادة بنواحي وجدة ، وانتهى باصطدام عنيف
 أدى لقتل مدير فرنسى وبعض أعوانه من الصهيونيين .
 وإذا كنا قد تحدثنا عن الحركة النقابية ومجهودها للتحرر ، فيجب أن

تنبه إلى أن إخواننا العملة المغاربة لا يحملون أية عقيدة اجتماعية لا تتفق مع مبادئنا الاستقلالية ، وأنهم إذا كانوا اضطروا للانضمام للنقابة التي يتمتع بها الفرنسيون المقيمون بالمغرب فذلك لأنهم لم يجدوا وسيلة أخرى للاعتراب عن مطالبهم ، وهم مؤيدون من حزب الاستقلال الذي يضم أغلبية قادتهم ومسيرتهم ويجب أن نصرح بأننا جميعاً لا نرى الإضراب إلا وسيلة مؤقتة للحصول على الحقوق الضرورية التي تضمن للمغاربة نيل نتائج أشغالهم الطبيعية ، وإلا فالفصل في الخلافات التي تقع بين العامل وبين الخدم له يجب أن يكون عن طريق التحكيم والوساطة التي تنظمها الدولة ، ويخضع لها الجميع .

كما أننا لا نعبر الكفاح النقابي إلا جزءاً من الكفاح العام الذي يرمى لتنظيم الأمة والحكومة المغربية وحشدتها جميعاً لحماية الاستقلال المغربي والاعتزاز بالتراث الوطني المادي والمعنوي وإننا لنعتمد أنه ليس لنا كفاح غير الكفاح من أجل الاستقلال والحياة الحرة السعيدة في وطننا الذي هو وطن سائر طبقاتنا والرابطة الكبرى بين كل مواطنينا .

العمل لتوحيد الصفوف :

لم تأل كتلة العمل الوطني أولاً والحزب الوطني ثانياً جهداً في سبيل توحيد الخطة في شمال أفريقيا بين مختلف هيئاتها وأحزابها ، ولقد مضى وقت كانت فيه جمعية طلبة شمال أفريقيا المسلمين بفرنسا ومؤتمراتها رمزاً للمحاولات الكبيرة لتحقيق هذه الفكرة ، ثم ظهرت هذه الروح بصفة أوضح بعد أن قامت الكتلة بمظاهراتها العظيمة على أثر اعتقالنا في الدار البيضاء سنة ١٩٣٦ ، وجاءت حوادث أكتوبر سنة ١٩٣٧ فكانت أجلى في الوحدة وأوضح في التضامن ، ولم يزل ممثلو الهيئات الاستقلالية بباريس يعملون ويتضامنون وإن لم يقع بينهم تنسيق رسمي ولا تنظيم عملي ، ولقد كان من أول ما فكر فيه حزب الاستقلال على أثر تأسيسه أن يخطو بهذه العلاقات القلبية بين حركات الأقطار الثلاثة إلى

مدى أوسع ومجال أوفى ، وقد انتهت المفاوضات إلى عقد ميثاق بين (حزب الاستقلال) و (حزب الشعب الجزائري) و (الحزب الحر الدستوري التونسي) وقع عليه مندوبو الأحزاب الثلاثة في نوفمبر سنة ١٩٤٥ ، وقد جاء في مقدمة هذا الميثاق ما يلي :

« لما كانت شعوب شمال أفريقيا متجهة نحو وجهة واحدة لمحاربة الاستعمار بجميع أنواعه والسير نحو الاستقلال ، وتثبيت السيادة الوطنية ، والعمل على وحدة الشمال الأفريقي في دائرة جامعة الدول العربية رأى ممثلو الهيئات السياسية الموقعة على هذا الميثاق أن يخرجوا هذه الوجهة المتحددة من حيز النظر والعاطفة إلى حيز العمل راجين من المولى تعالى أن يسدد خطاهم ويبلغ مناهم الخ » .

وقد قيد هذا الميثاق موقعيه بعدم تغيير الخطة السياسية الموحدة إلا بعد استشارة الآخرين والرجوع إلى رأيهم .

وترك الميثاق الباب مفتوحاً كي تنضم إليه جميع الأحزاب المغربية متى شاءت . وبمجرد ما أعاد انتهاء الحرب إمكانية الاتصال بين شطري مراكش جدد الحزب اتصالاته بحزب الإصلاح ، وأعاد ما كان بيننا من علاقات التضامن المتين والتآخي الممكنين .

وحيثما أطلق سراح الأستاذ الوزاني وأسس حزب الشورى والاستقلال ، ولم تتمكن من مزج الحزبين بذلت مجهودات عالية برئاسة شيخنا العلامة محمد بن العربي العلوي انتهت بممثلي الجانبين إلى الاتفاق على برنامج العمل مع احتفاظ كل منهما بشخصيته ، وقد وضع ذلك البرنامج في شكل الميثاق الآتي :

١ -- إقرار كل حزب على الكيفية التي هو عليها الآن لئلا يتعطل السعي

وراء الغرض المنشود وريثما يقع الفصل في كيفية توحيد السعي المشترك .

٢ -- إن كيفية توحيد السعي المشترك أن يوحد الحزبان ضمن حزب

واحد يتفق فيما بعد على اسمه وتنظيمه وعمله .

٣ -- لا تقبل الانخراط في الوحدة الفرنسية ، وإنما تقوم العلاقات بين المغرب

- المستقل وفرنسا على أساس معاهدة جديدة .
- ٤ - لا تعاون مع إدارة الحماية ، وإنما يلبي أفراد الحزب نداء جلالة الملك للمشاركة الفنية مع إشعار اللجنة التنفيذية بذلك ، أما أعضاء اللجنة التنفيذية فيرجع النظر في مشاركتهم للمجلس الأعلى ، وذلك لما يتحملونه من المسؤولية السياسية في الحزب ، ولما يجب عليهم من حفظ مبدأ الاستقلال .
- ٥ - الوظائف الرسمية لا يدخلها أعضاء اللجنة التنفيذية أو المجلس الأعلى ، أما بقية الأعضاء فيستشيرون اللجنة التنفيذية .
- ٦ - المخابرة مع الرسميين الفرنسيين تبت فيها اللجنة التنفيذية ما لم يقرر المجلس الأعلى خلاف ذلك ، ويجب ألا تخل المخابرة بمبدأ عدم التعاون مع إدارة الحماية .
- ٧ - عدم الدخول مع الشيوعيين في جهة ، ولا يجوز الاتصال بهم إلا على يد اللجنة التنفيذية .
- ٨ - اليهود الذين لا يحملون جنسية أجنبية ولا ينتمون للصهيونيين يعتبرون مغاربة من رعايا جلالة الملك .
- ٩ - الأحزاب المغربية الأخرى يتصل بها للسعي وراء توحيدها وتنسيق العمل معها .
- ١٠ - وسائل العمل - السلمية المشروعة .
- ١١ - شمال أفريقيا - تعاون وتضامن وتنسيق .
- ١٢ - الجامعة العربية - الاستعانة بها لتحقيق استقلال المغرب والسعي لتعجيل الدخول في حظيرتها .
- ١٣ - القضية المغربية في الخارج - تتخذ الوسائل بعد أن أقيمت الحججة على فرنسا لعرض القضية على هيئة الأمم المتحدة عند سنوح الفرصة لذلك . وهكذا وضعت الحركة الاستقلالية المراكشية أسس الاتفاق التام في المبادئ ريثما يتم التوفيق في الوسائل .

تضامن الحزب مع الحركات

التحريرية العربية وغيرها

وإذا كانت هذه الجهود المبذولة لتوحيد صفوف قد رمت لغاية واحدة هي تكوين تضامن قوى بين الهيئات العاملة في الشمال الإفريقي فإن تضامن حزبنا وسائر حركات المغرب العربي مع الشعوب والهيئات المسكخة في بلاد العرب وغيرها أمر واقع ومستمر ، ولقد دعوت في خطبي بالقاهرة لعقد مؤتمر عام يضم الشعوب المستضعفة لتوحيد صفوفها وتنسيق جهودها لمقاومة الاستعمار والقضاء عليه ، ويقوم الحزب الآن بدعوة عامة لعقد مؤتمر للشعوب القاصرة لنفس الغاية التي أشرت إليها ، ومتى تم ذلك فستتم الخطوة المباركة لتحرير الإنسانية نفسها بنفسها وإن أبي الظالمون .

أما مظاهر التضامن المعنوي في مراكش فقد وجهها الحزب التوجيه الحسن في كل المناسبات التي عرضت له ، واصل من أبرزها موقفه في قضية فلسطين العربية ؛ هذه القضية التي وحدت صفوف العرب وجمعت كلمتهم ، وعلمتهم الشعور بما لهم من قوة معنوية ونفوذ روحي ، ولقد والى الحزب حشد الشعب للاحتجاج على السياسة الصهيونية قبل التقسيم وبعده ، وطالب مع الشمال الإفريقي جمعية الأمم المتحدة بالاستماع لرأيه في الموضوع ، وما أعلن العرب دخولهم فلسطين لتأديب العصابات الصهيونية حتى قام الحزب للتكفل والتضامن ومقاطعة الصهيونيين في داخل البلاد ، كما خصص مساعدات بعث منها الدفعة الأولى للجامعة العربية ، كما بعث قسما منها للترفيه عن الجيوش العربية المتحالفة .

على أن مجهوده ليس إلا جزءاً من الجهود الوطنية العام الذي قامت به الأمة من تلقائها بالثورة على الصهيونيين ومراقبتهم والهروب من خلف السدود الحديدية للانخراط في صفوف المسكخين العرب ، ولقد بلغ متطوعو الشمال الإفريقي زهاء

الخمسة آلاف شخص قبل بعضها واضطر البعض للرجوع من حيث أتى بسبب
 الرقابة الفرنسية والأسبانية وغيرها . ولقد كتب الصدر الأعظم لدولة مراکش
 الحاج محمد المقرئ رسالة لعزام باشا يعلن فيها باسم جلاله الملك تضامن الحكومة
 الشريفة مع ملوك العرب ورؤسائهم ، وكان لهذه الرسالة أثرها في نفوس العرب ،
 كما اعتبرت من طرف الفرنسيين خرقاً لمعاهدة الحماية لأنها اتصال من المغرب
 بدول أجنبية من غير وساطة فرنسا ، ولكن مولاي الملك لا يعتبر الحدود القائمة
 بين المغرب والبلاد العربية إلا حدوداً اصطناعية ، ولا يمكنه كذاك . مسلم أن يقف
 مكتوف اليد إزاء العدوان الصهيوني على البلاد المقدسة .

ولما قدمت مصر قضيتها للأمم المتحدة بادر الحزب بإعلان تضامنه معها
 بواسطة البرقية التي وجهها الأمين العام الحاج أحمد بلافريج لدولة النقراشي باشا
 وبواسطة البرقية التي بعثتها من القاهرة لكاتب الأمم المتحدة العام ، وكان موقف
 الأحزاب المغربية كلها متحداً معناه في هذا التضامن المتين .

وبمجرد ما قامت في أندونيسيا ثورة التحرر من الهولانديين بادر الحزب
 في مناسبات عديدة لإعلان تضامنه مع المجاهدين الأبرار .

كما نظم الحزب حفلات عظيمة بمناسبة استقلال الهند والباكستان واعتقل
 بأثرها بعض أعضاء حزبنا في مختلف الجهات .

وقد احتج الحزب على تجنيد المغاربة في حرب الفيتنام ووجه البطل
 عبد الكريم رئيس (لجنة تحرير المغرب العربي) نداء المغاربة يحثهم فيه على
 الانضمام للمقاتلين الأهالي لأنه لا يصح أن يؤيدوا الاستعمار وهم يطالبون بالتحرر
 في بلادهم ، ولا تتر فرصة دون أن ينتهزها إخواننا بباريس ويعقدوا مهرجانات
 مشتركة مع أحزاب إفريقيا وآسيا للتنديد بالاستعمار والمطالبة بالعدل للجميع .

على أن هذه المظاهر ليست إلا إرهاصاً للتضامن الأكبر الذي سنعمل له
 حتى يتمكن المستضعفون في سائر أنحاء الأرض من انتزاع حقوقهم من
 يد الغاصبين ، وذلك ما يجعل حركتنا حركة إنسانية تريد الخير لنا وللذين
 لا يربطنا معهم إلا روابط الإحساس الإنساني المجروح .

توجيه البلاد نحو الجامعة العربية

لقد أصبحت الوحدة العربية التي ظلت في نظر الكثيرين أملاً بعيد التحقيق حقيقة واقعة ، وظفر المواطنون العرب الذين قضوا أجيالاً عديدة في بذل الجهود من أجل هذه الوحدة بتحقيق وحدتهم ، وازمجت جميع الصعوبات والعقبات والمعارضات التي لاقتها الفكرة منذ نشأتها أمام المبادئ الظاهرة في جو الحرب الأخيرة ، وقد انتهت المفاوضات التي استمرت منذ سنة ١٩٤٢ — كما هو معلوم — إلى اتفاق عام ، وأمضى ميثاق الأمم العربية يوم ٢٣ مارس سنة ١٩٤٥ من طرف الحكومات العربية المستقلة وهي : مصر ، والعراق ، والمملكة العربية السعودية ، وسوريا ولبنان ، واليمن ، وشرق الأردن ، ويحتوى الميثاق على النواحي السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية .

ولقد أملى الميثاق رغبة الدول العربية في تمتين الروابط التي توحد بينهما ، وتأكيد علاقتها على أساس الاحترام التام لاستقلال كل منها ، وتثبيت دعائم سيادتها ، وتوجيه مجهوداتها لصالح سائر البلاد العربية العام من أجل تحسين حالتها ، وضمان مستقبلها ، وتحقيق أمانها ، فيمكن أن يعتبر الميثاق إذن عقداً دبلوماسياً وعهداً اعتقادياً .

والرأى العام العربي الذي اتبع باهتمام خارق سير المفاوضات التي جرت بين ملوك العرب ورؤسائهم أعلن اطمئنانه التام للنتائج الحاصلة ، وتيقن بمستقبل عظيم الازدهار ، إذ أن الخطوة العظيمة قد تمت ، وأصبح من الممكن أن يتكلم عن كتلة عربية تستطيع أن تساعد — بالتعاون مع المنظمات الاجتماعية الأخرى — على هناءة العالم وأمنه .

ومن جهة أخرى فإن القبول الذي لاقته الوحدة العربية في أوساط الحلفاء

إبان الحرب هياً لها سبيل الاشتراك الفعلي في تأسيس قواعد السلام العالمي ،
فقد اشترك العرب في بناء الأمم المتحدة ، وبذلوا جهداً لا ينسى في محادثات
سان فرانسيسكو حيث عبروا عن وجهات نظرهم في ثقة واطمئنان .

ولسكن إذا كانت الدول العربية السبع قد مننت علائقها نظراً لتمتعها
بوسائل السيادة فمن الإنصاف أن نعترف بأن الوحدة العربية لا زالت في حاجة
إلى إنجاز ، وستبقى ناقصة وفاقدة قيمتها إذا هي حصرت عملها على البلاد التي
تجدها العراق في الشرق ومصر في الغرب .

والواقع أن الوحدة العربية تشمل — حسب الميثاق العربي نفسه —
على كل البلاد الواقعة ما بين الخليج الفارسي في الشرق وبين المحيط الأطلسي
في المغرب الأقصى ، فإذا لم يصبح المغرب العربي عضواً في الجامعة العربية فذلك
لأن وضعيته السياسية وظروفه الخاصة منعا من التمتع بحريته الدبلوماسية ، ولسكن
سبيله قد عادت ، وقد صرح من أول اليوم بأن مصيره مع الشعوب العربية
التي تربطه وإياها روابط كثيرة .

وفي هذا العالم الخارج عن الحرب العالمية الثانية تبجث جميع الأمم الصغيرة
في كيفية وضع اتفاقاتها على أسس المصالح المشتركة ، ولذلك فإن مرا كش ترى
مكانها الطبيعي في دائرة الجامعة العربية ومعها في ذلك الجزائر وتونس ، وقد عبر
عن هذه الرغبة (حزب الاستقلال) في المذكرة التي رفعها لرئيس مؤتمر الوحدة
العربية المنعقد بالقاهرة والمؤرخة بثامن مارس سنة ١٩٤٥ ، وقد جاء في هذه
المذكرة ما يلي :

« لو كانت الظروف السياسية التي لا تجلبها سعادتكم تسمح لمرا كش
بالمشاركة في أشغالكم لمثلها في مؤتمركم وقد رسمى يتمتع برضى جلالة الملك وثقة
الشعب المغربي ، وقد أعلن المغرب في سائر المناسبات تعلقه بوحدة الشعوب
العربية ، وهو يرى فيها أحد أعمدة السلام العالمي الذي تعمل الأمم المتحدة على
نشره ، لسكن سياسة القمع انتزعت منه وسائل الاشتراك في جميع الأعمال التي

يقوم بها إخوانه في المشرق ، كما منعه من أن يرفع صوته خارج حدوده الضيقة .
 وأيضا فإن (رابطة الدفاع عن مراكش في مصر) أبلغت رؤساء العرب
 عدة نقط في هذا المعنى .

وإن انخراط مراكش في الجامعة العربية ليستند إلى أدلة تاريخية
 ولغوية وعاطفية .

وهذا ما حاول الحزب إثباته للعالم الغربي في عدة مقالات ومذكرات
 تتلخص فيما يلي :

تاريخ مراكش منذ الفتح العربي هو جزء من تاريخ الحضارة العربية
 ولا يمكن أن يدرس بعضه دون التعرض للآخر ، والعرب الذين اندفعوا
 بروح العقيدة الإسلامية فتحوا بلاد البربر لينشروا فيها دعوتهم الإسلامية ،
 وقد نجحوا في غرس روح العروبة في هذه البلاد ، ولم تزل منذ ذلك الوقت
 في الازدهار ، وقد ساعد الدين الجديد العرب على نشر نفوذهم في المغرب حتى
 أصبح من ملاجئ العروبة والإسلام الكبيرة ، وقد ساعد العرب بفضل
 تسامحهم على تقوية روح الاستقلال وتشجيعها في نفوس الأهالي وهكذا عبدوا
 الطريق للعائلات المغربية للملكة في المغرب الأقصى .

ومع أن مراكش احتفظت دائما باستقلالها منذ ثورة المملكة البيزنطية
 فإن تاريخها بقي دائما مرتبطا بالتاريخ العربي ، ونحن لا ندلي بحجة أعظم مما قام
 به المغاربة من إنشاءات في سائر البلاد العربية . واحتلال أسبانيا بالجيوش
 المراكشية وقيادة طارق بن زياد فتح الباب للمدينة العربية كي تسود في
 رياض الأندلس أثناء العصور الوسطى الأوروبية كلها ، والأسماء المراكشية
 اللامعة ملأت سمعتها سائر أوقات التاريخ ، وإيس من الممكن تعدادها ، ويكفي
 أن نستحضر منها أمثال الإدريسي الجغرافي الكبير وابن رشد الفيلسوف
 المغربي الخطير وابن بطوطة الرحالة الشهير .

ولم تقم في البلاد حركة بما فيها الحركة الوطنية القائمة إلا وكانت مرتبطة

كل الارتباط بالاتجاهات الكبيرة في العالم العربي .
وهكذا نرى مرا كاش مستمرة الارتباط في الماضي والحاضر بمصير البلاد
العربية .

وإذا قطعنا النظر عن هذه العلاقات التاريخية وجدنا رابطة اللغة ؛ فاللسان
العربي لسان العقيدة الإسلامية انتشر في مرا كاش انتشار العقيدة الجديدة ،
ولقد قام علماء الإسلام بتربية الذوق العربي في نفوس المغاربة حتى أصبح جزءاً
من الحاسة الدينية في أعماقهم ، واللسان الواحد المقروء في مرا كاش هو اللسان
العربي الغني بمعجمه الساحر ، والذي كان القناة الوحيدة لاتصال المغرب بالشرق
العربي وما سرفيه من تيارات مختلفة .

أما الروابط العاطفية التي تجمع بيننا وبين عرب المشرق فهي بالطبع ناشئة
عن هذه الروابط اللغوية والتاريخية ، واهله من المناسب أن نلاحظ ما شعر به
الشعب المغربي من تأثيرات بمناسبة أحداث الخير والشر التي وقعت في البلاد
العربية ، فهناك يبدو الاتصال الروحي بين هذه الشعوب الشقيقة التي تشترك
في جميع الآلام وتتحد في كل الآمال ، وهل ننسى تلك المسرة التي وجدها
الشعب المغربي وهو يحتفل باستقلال مصر سنة ١٩٣٦ حيث نظمت عدة مهرجانات
وحفلات في سائر جهات المملكة الشريفة ، وبعثت للحكومة المصرية عدة
برقيات ورسائل للتهنئة ، وهكذا في سائر المناسبات التي تقع على شاطئ النيل ،
ومثل ذلك وقع حينما قررت حكومة الجبهة الشعبية الفرنسية إعطاء سوريا استقلالها
وكم كانت خيبة المراكشيين عظيمة حينما رفض المجلس الفرنسي المصادقة على
المعاهدة السورية الفرنسية ، ولما وقعت حوادث الهجوم الفرنسي على سوريا
ولبنان بعد أن كان الجنرال ديغول أعلن استقلالها هاج ذلك نفوس المغاربة الذين
تابعوا سير الأمر باهتمام زائد .

وقد تابع المغاربة كذلك بتطلع كبير سير المفاوضات التي سبقت إعلان
ميثاق الجامعة العربية ، وكانت أدق التفاصيل موضوع الشرح والتعليق من

الجميع ، ولما أُعلن الميثاق العربي قابله السكل بسرور لا مزيد عليه واعتبره الرأي العام المغربي من أكبر الحوادث التي جرت في هذه الحرب .
 وأيضاً فإن المغرب الذي يكافح في الوقت الحاضر من أجل حرية ينتظر من الدول العربية عوناً نافعا على ما يبذله من جهد في سبيل الرشد ، وقد قرر ميثاق الجامعة العربية في ملحقه بذل هذه المساعدة في شكل تعاون وثيق بين الدول العربية الموقعة على الميثاق وبين الدول العربية الأخرى التي ما تزال تحت سيطرة الأجنبي ، وعليه فيمكننا القول بأن الحكومات العربية بالمشرق تمس بضرورة إدخال مراكش وغيرها من بلاد المغرب العربي في حظيرة الجامعة العربية ، وأنها موقنة بالدور الذي يمكن أن تقوم به بلادنا في المستقبل العربي لما لها من المركز الجغرافي الممتاز وبما تملكه من إمكانيات في ميدان التعاون الاقتصادي الذي سينظم بين الأمم العربية .

ولم تزل مختلف الهيئات العربية ترفع صوتها بضرورة تكوين جامعة تمتد إلى الطرف الغربي بمراكش ، ومن بينها نداء وجهته جمعية الرابطة العربية في سبتمبر سنة ١٩٤٢ جاء فيه ما ملخصه :

« إن من المؤسف أن يظل المغرب العربي الذي هو جزء لا يتجزأ من ميراثنا العربي والذي يحتوى على ما يقرب من نصف الأراضي العربية بعيداً عن الوحدة العربية مع أن شعوبه ظلت مخلصمة للعروبة برغم الضغط الاستعماري ومحاولات المحتلين محو كل الروابط التي تربطهم بالمشرق العربي ، ولقد صرح غير ما مرة رؤساء هذه الشعوب ومواطنوها بحقهم الطبيعي في الانضمام للجامعة العربية ، والحقيقة أن كل كتلة عربية كيفما كان شكلها يجب أن تضم إليها القسم المغربي من البلاد العربية لكي تؤتي الوحدة ثمرتها وتتحقق آمالنا فيها .

ولقد قامت شخصيات مهمة بشرح هذه الفكرة في مختلف المناسبات التي أتت في بلاد الشرق ؛ نذكر من بينهم اسم الأديب الكبير الدكتور طه حسين بك

فقد ألقى محاضرة عنوانها (العلاقات الثقافية بين مصر والدول العربية) بمدرج
الجامعة الأمريكية في سنة ١٩٤٤ ، ومن جملة ما صرح به الأستاذ الكبير

ما يأتي : —

« لقد التفتت مصر إلى المشرق وجيرانها الشرقيين ، لسكن لا يمكنها في

الوقت الحاضر أن تقصر في شأن المغرب حيث يعيش شعب تربطنا به روابط

عديدة ، وأعني بذلك إفريقيا الشمالية التي كانت مدة العصور الوسطى صلة بيننا

وبين الأندلس ، والتي أعطتنا شخصيات عظيمة مثل ابن خلدون .

« هل ينبغي أن تقف الوحدة العربية عند الحدود الغربية المصرية ؟ إن

وحدة مثل هذه لوحدة عرجاء ؛ لأنها مبتورة من نصف الأمة العربية ، فعلى

الذين يعملون لتنظيم تعاون وثيق بين البلدان العربية أن يستحضروا دائماً أن

هناك مغرباً عربياً . »

وهكذا فإن المغرب الذي يعتبر امتداداً طبيعياً للبلاد العربية الحق في أن

يطلب مكانه في حظيرة الجامعة العربية لتحقيق استقلاله والتعاون معها على ما يحقق

سلامة الكل وطمانينة الجميع ، خصوصاً وقد أثبتت هذه الحرب أن الدول

المنزلة لا يقرأ لها حساب في عالم الغد ، فلكي يستطيع المغرب الحياة والازدهار

يجب أن ينضم لطائفة من الشعوب ، وقد عرض أمامه للاختيار اتحادان :

الاتحاد الفرنسي الذي لم يتبلور شكاه بعد ، والاتحاد العربي الذي أصبح

حقيقة واقعة .

ففي الاتحاد الفرنسي الموعود يجد المغرب نفسه — قياساً على تجاربه الماضية —

في منتهى العناء ؛ لأن بينه وبين فرنسا تعارض المصالح وتناقض العقائد ، وإنه

ليحس بأنه لم يكن إلا موطن استغلال منذ امتلكت فرنسا ناصية أعماله ، فقد

سخرت ثروته كلها لفائدة ثلة من المستعمرين الذين يعيشون عائلة على السكان

الحقيقيين ، وأصابته شعبه بسياسة الإدماج والتجهيل والإفقار والتحقير والتقسيم ،

وبالجملة فهو مقتنع بأنه إن يحصل على السعادة في ضمن هذه الوحدة الاستعمارية ،

بل سيظل بمثابة مخزن المواد الأولية ومولد لإعطاء الجنود والمقاتلين .
وعلى العكس من ذلك فسيتيح له انضمامه للاتحاد العربي فرصاً سعيدة
يصبح معها عضواً من هذه العائلة الشرقية التي انتسب إليها منذ قرون عشرة ،
والتي أبعاد عنها لأسباب خارجة عن إرادته ، وسيكون متمتعاً بكامل الحرية في
الاستفادة من تجارب أشقائه الرشداً لتجديد أنظمتهم ، ثم المشاركة في إحياء
هذه الحضارة التي بنيناها معاً والتي سبق أن أشرفت أنوارها على المتوسط جميعه .
فاختيار مراکش إذن قد وقع .

وكل ما ترجوه البلاد المغربية هو أن تضع الدول ثقها في هذه العائلة العربية
السعيدة بتجمع أعضائها لكي تعيدش في إخاء مع الجامعات الأخرى في ظل المحبة
المشتركة للحرية والسلام .

تلك هي الروح العامة التي ملكت كتابات رجال حزب الاستقلال ودعائه
الأبرار لتوجيه الشعب المغربي نحو الجامعة العربية ، ولإقناع الرأي العام العربي
والأجنبي بأن مراکش وسائر المغرب ليس إلا جزءاً لا يتجزأ من بلاد العرب .
ولم تكن هذه الدعوة في الحقيقة إلا تعبيراً عما يشعر به الشعب المغربي
وتكبيراً لما يحس بالحاجة إليه ، ولقد أصبح الوعي العربي قوياً في نفوس المغاربة
وأصبح الكفاح من أجل الجامعة العربية جزءاً لا يتجزأ من الكفاح الوطني الامم .
وقد توج هذا المجهود وباركه موقف مولانا صاحب الجلالة سيدي محمد
نصره الله من الجامعة العربية ، خصوصاً بعد التصريح الذي أدلى به جلالتة في
خطابه التاريخي بطنجة المغربية .

ولقد خطت القضية المغربية في مدرج الجامعة وأوساطها خطى فسيحة ،
وأصبح شعور العرب بضرورة الاهتمام بالمغرب العربي يقوى يوماً فيوماً ، بل لقد
أصبح الرأي العام العربي يضغط على المسؤولين في الجامعة العربية ، ويبعثهم
على الاهتمام بالجناب المغربي من أرض العرب ، وكل ذلك بفضل مظاهر التعلق
الذي ما أنفك الشعب المغربي يعلن عنها في كل المناسبات نحو العرب وأمانتهم المشتركة .

مواجهة الرأي العالمى

لقد استعد (حزب الاستقلال) فى أثناء الحرب الاستعدادات الداخلية الضرورية ، وهى نفسه لمواجهة الغد الدولى أو عالم ما بعد الحرب ؛ لأنه يعتقد أن الخطوة الثانية التى يلزم أن تخطوها القضية المراكشيه هى خطوة الدعاية فى أوساط لم تطرقها من قبل ، خصوصاً بعد أن أعذر للحكومة الفرنسية مختلف الإغذارات وبعد أن يئس من كون الدبلوماسية الفرنسية تعدل من تلقاء نفسها عن سياستها الاستعمارية التى دأبت عليها منذ عهد غير قريب .

ولقد انتهت الحرب العالمية مسفرة عن سلسلة من الاتفاقات الدولية التى تعطى حق تقرير المصير وتؤكد حقوق الدول فى أن تحكم نفسها بنفسها ، وكانت فرنسا إحدى الدول التى وقعت بإمضاء الشرف والكرامة وثيقة الأطلسى وميثاق سان فرانسيسكو وغيرها ، فانفتح أفق جديد لفضح الاستعمار ورفع الصوت عالياً ضداً على أساليبه الجائرة .

واتجه رأى الجميع إلى ضرورة تنوير رأى العام العالمى أولاً ، ثم عرض القضية المغربية على الأمم المتحدة بصفة رسمية لترى رأيها فى هذه الأساليب الجائرة التى لا تنفك فرنسا وأسبانيا سائرتين بمقتضاها فى بلاد المغرب العربى . ولقد تحدثنا عن أعمال وفود الحزب ومبعوثيه فى فرنسا وإنجلترا وأمريكا وفى الشرق العربى ، وهما نحن أولاء الآن نعرض لبعض ما قام به الحزب فى أوقات مختلفة من دعاية أمام سفراء الدول وأمام الأمانة العامة للأمم المتحدة ، وفى مقدمة ذلك المذكرة التى رفعتها لجنته التنفيذية يوم ٨ مارس سنة ١٩٤٥ على أثر انعقاد مؤتمر سان فرانسيسكو لسفراء الدول المتحالفة ، وهى ترمى إلى التذكير بالمجهود الحربى الذى قامت به مراكش فى سبيل قضية الحلفاء وتطالب

بحق الدولة الشريفة في أن تسمع صوتها أمام مؤتمرات الصلح ، وهامى
 ذه المذكرة :

« إن حرب الأمم المتحدة ضد قوات الطغيان قد دخلت في طورها الحاسم ،
 وأخذت ألمانيا الهتلرية تغلق الصدمة الأخيرة التي ستمحق الغاشية وتمسح مادة
 النزاع العالمي . »

« ولقد تلقى الشعب المغربي بمزيد الارتياح جو انعقاد المؤتمر الدولي بسان
 فرنسيسكو في ٢٥ إبريل ، وأكبر آماله أن يحظى بمكانه بين الأمم المتحدة رعيماً
 لمساهمته في الجهود الحربي وما تحمله في سبيل ذلك من تضحيات جسيمة . »

« نعم كان انضمام المغرب إلى جانب الأمم الديمقراطية من أول وهلة صادقاً
 صريحاً ، فانخرط في حزب المناوئين لدول المحور إثر تصريح ملكي بتاريخ
 ١٨ سبتمبر سنة ١٩٣٨ فحواه : أن سلطان المغرب ورعاياه مستعدون في حالة
 نشوب حرب للوقوف كرجل واحد بجانب فرنسا » ، وأصبح هذا الاستعداد
 أمراً واقعاً من بعد خطاب جلالته الذي تلى في جميع مساجد المغرب يوم ٣ سبتمبر
 سنة ١٩٣٩ ومما جاء فيه :

(فمن هذا اليوم الذي اتقدت فيه نيران الحرب والعدوان إلى اليوم الذي
 يرجع فيه أعداؤنا بالذل والخسران ، يتعين علينا أن نبذل لها (فرنسا) الإعانة
 الكاملة ونعضدها بكل ما لدينا من الوسائل غير محاسبين ولا باخلين) . »

وهكذا أصبح المغرب في حالة حرب من المحور لا بمجرد التبعية فحسب ،
 بل بنص صريح أراد عاهل البلاد أن يبين فيه بجلاء موقفه إزاء هذه المعمة-
 الكبرى للدفاع عن الحرية . »

أما الشعب المغربي فقد لبى بحماس قوى ملكه المحبوب ؛ الأمر الذي حدا
 بفخامة رئيس الجمهورية الفرنسية المسيو ألبير لوبران أن يقول في برقية إلى
 صاحب الجلالة « إن المغرب يمكنه أن يعتمد من جهته على مساعدة فرنسا التامة »
 كما حدا بسيادة المقيم أن يصرح بتاريخ ٢١ سبتمبر لسنة ١٩٣٩ « إن فرنسا

لأن تنسى أبداً ذلك الحساس الذي أبداه ملك المغرب وشعبه في الوقوف إلى جانبها للدفاع عن الحق والعدالة» .

ومن ذلك الحين أصبحت البلاد برمتها في حالة حرب ، فأعلنت الأحكام العرفية ، وحجزت حالا أموال الأعداء ، واعتقل رعايا دول المحور ، بينما كانت تسخر جميع موارد البلاد لحاجات الجيوش المحاربة ، وأخذ المتطوعة من المغاربة يتوجهون إلى مختلف ميادين القتال ، وأضحت أرضنا معرضة للغارات الجوية . وبعد انتهاء معركة فرنسا كانت خسائرنا فادحة ، ولا يزال الأسرى المغاربة وراء الأسلاك الشائكة ينتظرون حتى الآن جيوش التحرير ، ثم جاءت هدنة شهر يونيو سنة ١٩٤٠ فحافظ المغاربة على موقف مشرف كله عزلة نحو لجان المراقبة بحيث لم يثبت عليهم تعاون مع العدو .

« وكان موقفهم بعكس ذلك إزاء قوات الحرية التي اقتبلت بحفاوة عظيمة يوم نزولها بالمغرب في ٨ نوفمبر سنة ١٩٤٢ . وهنا كان أيضاً الذي رسم لنا الخطة التي يجب أن نسلكها هو جلالة الملك برفضه رفضاً باتاً — باتفاق مع مجلس وزرائه — أن ينقل الحكومة (المخزنية) إلى داخل البلاد لمواصلة المقاومة التي كان يرغب فيها الجنرال نوجيس .

« وإن وجود قوات حليفة بين أظهرنا بمعسكراتها وأسطولها وما يستلزم كل ذلك من حقوق خاصة جعلت البلاد تتحمل تكاليف شديدة ، إذ ساهم المغرب بحظ وافر — بفضل التقتيرات التي فرضها على نفسه — في مون الجيوش الحليفة المستقرة بالشمال الإفريقي وصقلية وإيطاليا ، وفي مون سكان فرنسا المحررة كما سخر زيادة على ذلك يداً عاملة لا يستهان بها للعمل في الموانئ والقيام ببناء المطارات وإصلاح الطرق ، وكانت هذه الطرق التي تخرق الجبال في معظم الأحيان عرضة للانلاف المحلي ، خصوصاً في وقت كانت فيه شمال إفريقيا مسرحاً لدعاية راديوفونية محورية واسعة النظام ، وكان يعتبر الرأي الإسلامي لا يزال تحت تأثير انتصارات أوائل الحرب .

« ومع ذلك كله لم يقع خلال المعارك التونسية — كما نص عليه الميسو إدوار ستيتينيون في كتابه (الإعارة والتأجير سلاح الانتصار) — لم يقع أى حادث مهم يمكن عزوه مباشرة إلى عمل إتلافي في جميع طرق مواصلاتنا بالمغرب والجزائر .

ونحن في غنى عن ذكر العبء المالى الثقيل الناشئ عن مصارف الحرب والذي يعد بالملايين عند تقدير التضحيات المادية التى تحملها المغرب فى سبيل انتصار قضية الأمم المتحدة .

« أما مساهمة المغرب بدم أبنائه فلم يبق مجال للإشادة بها بعد جميع التصريحات الفرنسية الرسمية والأنجليزية والأمريكية التى نوهت غير ما صرة ببطولة وشهامة الرماة والصبايحية ورجال القوم المغاربة ، فما أكثر عدد رجال المغرب بين صفوف الفرق التى حررت تونس وإيطاليا وكورسيكا وجنوب فرنسا والأزاس ، وهم يستعدون الآن لاجتياز نهر الرين .

« فإذا كانت قيمة الأمم تقاس بمزاياها لا بحجمها ، وإذا كان لكل أمة — كبيرة أو صغيرة — ساهمت فى الجامعة نصيبها فى هذه الوحدة الدولية — طبقاً لميثاق الأم المتحدة — صار إذن من الواجب على حزب الحرية أن يحتفظ لأمتنا يحظها فى الانتصار .

لذلك كله فإن (حزب الاستقلال) الذى يعبر بأمانة ووفاء عن رغبات الشعب المغربى يرى من العدل أن يُعترف للمغرب بمثل ما للأمم المتحدة من الحقوق ، ويطلب أن توجه الدعوة إلى ممثلى الأمة الأكفاء للمشاركة مباشرة فى المؤتمرات الدولية للدفاع عن قضيته وإثبات حقوقه ، وهو يطلب ذلك باسم آلاف المغاربة الذين ذهبوا ضحية فى سبيل الحرية خلال الحرب الماضية ، وباسم جميع الآلام المتنوعة التى تسكبدها الشعب المغربى ، وباسم مبادئ الحق والعدالة التى هى الغاية السامية للديموقراطية المحاربة .

واستمر الحزب يوالى مجهوداته لإقناع الأمم المتحدة بضرورة الاستماع إليه

في الشؤون المعروضة والتي لها علاقة بالمغرب من قريب أو بعيد ، وهكذا طالب رسمياً بأن يتاح له الإدلاء بصوته في قضية فلسطين وفي قضية ليبيا نظراً لما لهذه الأقطار من مصالح مشتركة مع الدولة المراكشية التي خاضت غمار الحرب وضحت فيها بصفة مستقلة لا بصفة تابعة .

وقد سبق أن أواماً للوثيقة التي قدمها مندوب الأحزاب الاستقلالية عن المنطقة الخلفية بمناسبة خوض الأمم المتحدة في قضية فرانكو والعلاقة التي ينبغي أن يسير عليها أعضاء المنطقة الدولية مع حكومته ، وقبل ذلك بقليل أي في ١٥ سبتمبر سنة ١٩٤٧ رفعت الخارجية الفرنسية تقريراً عن أعمالها في مراكش للجنة الوصاية التابعة للهيئة حاولت أن تستر فيه فضائح الاستعمار الفرنسي في بلادنا ، ولكن (حزب الاستقلال) الحارس الأمين على مصالح البلاد أجاب عن هذا الفعل بمذكرة رن صداها في أرجاء العالم وضح فيها أنواع السيطرة السياسية والثقافية والقضائية وأنواع الميز العنصري القائم عليها نظام الحماية الفرنسية في المغرب ، وقد جاء في الرسالة التي قدم بها الأمين العام للحزب هذه المذكرة للأمين العام للمنظمة الدولية ما يأتي :

« لقد كان تأسيس هيئة الأمم المتحدة باعثاً لآمال عظيمة في نفوس أولئك الذين لا يزالون يرزحون تحت سيطرة الدول الكبرى الاستعمارية في ظل أنظمة الاستغلال والاستعباد .

« على أن بعض أعضاء الهيئة الذين يحترمون مصادقتهم على ميثاق هيئة الأمم المتحدة قد أخذوا يحاولون تجديد نزعاتهم العتيقة والإعراب عن رغباتهم الحسنة في إعطاء الحرية للشعوب الواقعة تحت حكمهم .

« ولكننا نجد مع الأسف أن بلادنا رغم ما بذلته من تضحيات لا تتصارع الديمقراطية ما تزال ترزح تحت نظام من أشد الأنظمة طغياناً يقضى على جميع الحريات ولا يتفق أبداً مع روح ميثاق هيئة الأمم المتحدة ولا مع نصه .

« وتشتمل هذه المذكرة التي يتشرف حزبنا بتقديمها إليكم - يا صاحب

السعادة — على تحليل موجز لحالتنا الحاضرة ، ولقد لخصنا في آخرها آمالنا التي هي آمال الشعب الملتف حول عاهله سيدي محمد بن يوسف الذي اتهمز كل فرصة للاعلان عن رغبته في أن يرى الأمة المراكشية تتبوأ المسكنة اللائقة بها في مصاف الدول .

وجاء في خاتمة المذكرة تلخيص لأعمال الحماية الفرنسية بعد خمس وثلاثين سنة في مراكش ، وهي تنحصر فيما يلي :

تقسيم أراضي المملكة إلى مناطق مختلفة النفوذ ، وتقسيم منطقة النفوذ الفرنسي نفسها إلى كتلتين مصطنعتين لضرب إحداها بالأخرى ، وذلك بتطبيق السياسة البربرية .

وإقامة حكومة اسمية مسلووبة من كل قدرة ، وذلك لمصلحة الإدارة الفرنسية المستبددة والتي تتصرف مباشرة في شؤون البلاد ، وتطبق سياسة النفعية العنصرية في جميع النواحي .

ومحاولة الخط من ظروف المراكشيين التي نجمت عن سياسة التفجير والتجهيل والظلم ، وخنق الحريات العامة ، وتمكين الفرنسيين المقيمين في مراكش من الحقوق السياسية بالرغم عن أنظمة البلاد وعن القانون الدولي .

ولم يخضع الشعب المراكشي قط لمثل هذه التصرفات لأنه يغار على ماضيه ويشعر بالدور الذي لعبه ويمكنه أن يلعبه مرة أخرى في تاريخ حضارة البحر الأبيض المتوسط ، وقد انتهى رد الفعل الذي أحدثته الاستعمار الفرنسي إلى القرار الذي تضمنته وثيقة ١١ يناير سنة ١٩٤٤ التي أصدرها حزب الاستقلال ، فقد قررت بعد أن أكدت بطلان النظام الذي فرض سنة ١٩١٢ أن الحل الوحيد للأزمة المراكشية هو أن يعلن استقلال البلاد ، ويوضع لها نظام دستوري ملكي تحت رعاية حضرة صاحب الجلالة سيدي محمد .

ويندرج هذا الاستقلال في إطار العالم الجديد الذي خلقه ميثاق الأطلسي وهيئة الأمم المتحدة ، ويجب أن يتحقق هذا الاستقلال لأن مراكش قد بذت

تضحيات كبيرة في سبيل انتصار الحرية والخلق الدولي .
 أما ما يدعى بالإصلاحات التي أعلنت عقب ١١ يناير سنة ١٩٤٤
 والاضطرابات الدموية التي تلتها ، فإنها لا تهدف إلا إلى تعزيز السيطرة الفرنسية
 اقتصادياً وسياسياً على مراکش ، وإلى أن تقضي بصفة بسيطة نهائية على
 الشخصية المراكشية ، وليس في استطاعة هذه الإصلاحات أن نخدعنا لأننا
 مقتنعون بأنه يجب قبل كل شيء وضع نهاية لهذا النظام الشائن وتحرير
 السيادة الوطنية .

ويلوح أن فرنسا اقتنعت إزاء الأزمة المراكشية التي استفحلت إلى هذه
 الدرجة سنة ١٩٤٤ بدافع من الأسباب التي عرضناها باختصار في تقريرنا ، بأنها
 لا تستطيع أن تحل الموقف على الرغم من الاضطرابات التي كانت ترج العالم
 إلا بواسطة اتباع السياسة الاستعمارية التقليدية القائمة على أساس الإصلاحات
 التي تهدف إلى مزج الفرنسيين بالسكان الأصليين ، وإلحاق الأراضي التي تقع
 تحت السيطرة الفرنسية بفرنسا نفسها ، وقد برزت هذه السياسة بشكل واضح
 في عهد ممثلي فرنسا الأخيرين :

١ - فاعتمدت من وجهة النظر الاقتصادية على البرنامج الذي وضعه
 السفير إيريك لا بون في الحال عقب تمديده في مراکش أوائل سنة ١٩٤٦ ،
 وهو يرمى إلى السيطرة على استغلال خيرات البلاد التي لم تستغل بعد لتحقيق
 مصالح الرأسماليين الفرنسيين والدولة الفرنسية ، والإضرار بالمصالح
 المراكشية الثابتة .

٢ - ومن وجهة النظر السياسية أثارت إدارة الجنرال جوان التي تلت
 إدارة مسيولابون ضجة عظيمة حول إعادة تنظيم الحكومة المراكشية ، ولكن
 ذلك النظام الذي لم يحدث أي تغيير في شكل هذه الحكومة ولا في نفوذها
 يتلخص في تعيين أربعة مندوبين جدد يمثلون الوزير الأكبر ، ومهمتهم الربط
 بين الإدارات والاستعلام فحسب ، على أن هذه التغييرات لا يمكن أن يطلق

عليها إصلاحات بالرغم عن تجديدها؛ لأن معظم هذه المراكز وإلى جانبها مراكز أخرى قضى عليها اليوم كان قد تضمنها التغيير الحكومي الذي وضع سنة ١٩١٦ والذي شمل حتى مراكز بعض الوزارات كوزارة المالية، ولكن ما حدث سنة ١٩١٢ هو مثل ما حدث سنة ١٩٤٧ فإن تركيب هذه الحكومة لم يعدل إلا بدوافع دولية ولأجل إخفاء سيطرة الإدارة الفرنسية على جميع المصالح المراكشية العامة. *المصالح المراكشية العامة* ويتبين مبدأ الإدارة المباشرة وهو المبدأ الذي يكمن وراء المشكلة المراكشية كلها... في مشروعات مختلفة ما تزال تحت الدرس، وترمي هذه المشروعات التي تمس حتى قواعد الحماية السياسية التي يقوم عليها النظام المراكشي المقيد باتفاقات دولية إلى تحقيق مطالب الجالية الفرنسية المتعلقة بأن تمثل سياسيا في الهيئات المراكشية. *المصالح المراكشية العامة* ولو قبل الشعب المراكشي هذا الاتجاه السياسي فلن يكون معنى ذلك إلا أنه قضى على نفسه وقبل إلحاق بلاده بفرنسا، ولذا فإنه لم ينخدع لهذه السياسة وبات يطالب لبلاده بالحرية والاستقلال وقد قال جلالة الملك أخيراً: « لقد آن أوان الديمقراطية بالنسبة للجميع، وإن الشعوب الكبيرة والصغيرة لتتطلع إليه ورائدها في ذلك هو حرية الإنسان ». *المصالح المراكشية العامة* كان لهذه المذكرة أثر محسوس في الأوساط الرسمية، وأذاعت نبأها الأمانة العامة للأمم المتحدة، وعلقت عليها سائر الصحف الإنجليزية والأمريكية وقد قالت (يونيتد برس) عن هذه الحركة أنها خطوة أولى في سبيل الاستقلال عن فرنسا، وقال متحدث بلسان بعض الدول الكبرى إن هذه المذكرة تعتبر أول انشقاق رسمي بين الشعب المراكشي وبين فرنسا، وعلى أثر ذلك أعلنت بولندا أنها مستعدة لرفع قضية مراكش للأمم المتحدة، وأذاعت البرقيات الواردة من ليك سكسس أن الدوائر العلمية تعتبر مذكرة حزب الاستقلال خطوة أولى لعرض قضية مراكش على الأمم المتحدة، وأنه ليس من البعيد أن

تدرج في جدول أعمال المجلس في إحدى الدورات المقبلة ، وقد أظهرت بعض دول أمريكا اللاتينية استعدادها لتأييد قضيه مرا كس .

ومنذ الساعة وحزب الاستقلال يوالى بعث الوثائق والمذكرات للأمم المتحدة ، كما أنه ينتمز فرصة انعقاد اللجان التابعة للمنظمة الدولية ليزدوها بكل ما يرجع لموضوعاتها فيما يخص المغرب ، وقد بعث وفدا متركبا من الأستاذين عبد الله ابراهيم عضو المجلس الأعلى للحزب والسيد أحمد العلوي المندوب عن لجنة الصحافة الاستقلالية للاتصال بوفود الدول في مؤتمر الأنباء الذي انعقد أخيراً بجنيف فقام الوفد بمجهود كبير تضامن معه فيه مكتب نقابة الصحف الشرقية برئاسة الأستاذ محمود أبي الفتوح ، وأيده الوفد المصري والسوري والباكستاني ، وكان للأستاذ الكبير عبد القادر المازني أثر كبير في ذلك التأييد . كما بعث الحزب وفدا آخر للاتصال بوفود الدول في اجتماع المجلس الاجتماعي والاقتصادي للأمم المتحدة ، وغير ذلك من أعمال .

جوانب القضية المراكشية

يرى الحزب أن قضية مراكش متعددة الجوانب ، وأن منظمة الأمم المتحدة . يتسنى لها أن تتناولها من تلك الجهات كلها أو بعضها دون أن يستطيع الاستعمار الفرنسي أو الأسباني دفاعاً قوياً ولا نضالاً مقبولاً ، فوضعية مراكش الدولية مثلاً هي الاستقلال التام الذي يدل عليه ماضى هذه البلاد الذي لم يعرف الاستعمار قط ، كما يدل عليه عديد العقود والمعاهدات التي تربط الدولة الشريفة بغيرها من دول الشرق والغرب ، ومن بينها فرنسا وأسبانيا . وقد ظلت هذه الوضعية معترفاً بها ومؤكدة حتى بعد انعقاد مؤتمر الجزيرة الخضراء ، فقد اعترف ممثلو خمس عشرة دولة في هذا المؤتمر باستقلال مراكش ووجوب احترام سيادتها وضمائها ، وليس في القوانين القديمة والحديثة ما يبيح لدولة أن تخرق العقود المذيلة بإمضاء الشرف والكرامة ، وليس في القوانين الدولية أيضاً ما يسمح لحكومة ما بالاعتداء على أراضي حكومة أخرى ، ولكن الواقع أن فرنسا وأسبانيا قسمتا البلاد المراكشية واحتلتاها خرقاً لكل التعهدات وخلافاً لما التزمتا به هما وغيرهما في شتى المؤتمرات ، وقد كان هذا الاحتلال اعتباطاً ومسبباً لمعاهدة أمضيت في ظروف الإكراه الناشئة عن ذلك الاحتلال ، ومن طرف ملك لا يخول له صك بيعته ولا نظام مملكته حق التنازل عن طرف من سيادة الشعب ، وقد نص عقد حقوق الإنسان الفرنسي على أن السيادة للشعب كامنة فيه ولا يمكن تفويتها بصفة من الصفات ، وقد اعتبر دائماً كل عمل يتنافى مع هذا المبدأ ملغى في نظر رجال القانون الدولي ، وقد أكد ذلك علماء القانون الفرنسيون حينما أناب البرلمان الفرنسي عنه في مهمته الماريشال بيتان ؛ فأفتوا بأن حل البرلمان لا يعتد به لأن النواب لا يملكون الحق في أن يتنازلوا

عن الحقوق التي وضعها الشعب في يدهم وتحت رعايتهم ، وفيما كتبه البروفسور
كاسان مفوض العدل والتربية الوطنية في لجنة التحرير الفرنسية عن هذا الموضوع
دليل على أن وكلاء الأمة ملوكا أو وزراء أو نوابا لا يستطيعون أن يتصرفوا في
كيان الأمة ولا في سيادتها التي لا تقبل التفويت ، وإذا كانت التجربة دلت
على أن الاستعمار بجميع أشكاله هو مجرد انتحار الأمة التي ترضى به فليس من
الممكن أن تبيع القوانين للأمة هذا الانتحار ، وهي تمنع منه الفرد ولو كان في
أحرج ظروف الآلام .

على أن هذه المعاهدة لا يمكن أن تمنع من الوجهة الدولية ما دام عقد
الجزيرة قائماً وقد كان من الواجب أن يجتمع ممثلو دول الجزيرة كلهم لينظروا في
تغيير الوضعية الدولية التي فرضوها على البلاد قبل أن يعترفوا بواقع يتنافى مع
ما قرروه بأنفسهم وألزموا المغرب بقبوله ، وإذا كان الإغراء بضرورة الرشوة التي
وزعتها فرنسا بسخاء قد سمح لهم بغض الطرف عن اعتداء الفرنسيين والأسبانيين
علينا فإننا نحن الذين نكبتنا بهذه المؤامرة الدولية الدنيئة ما نزال نستفكرها
ونطالب القائمين بها بالرجوع إلى ضميرهم والعمل على التكفير عما ارتكبوه نحو أمة
بريئة من خيانة لليهود وخرق للالتزامات .

ونقد رفض الشعب الاعتراف بالحماية المفروضة ، وثار عليها ثورته الخالدة التي
ما تزال تكافح حتى تلغى الحماية من الواقع المغربي ، وتنازل السلطان الموقع على
الحماية معترفاً بأنه قد عجز عن حل للمشكلة يرضى الأمة ويحفظ كرامتها . وهكذا
بقي مشروع المعاهدة الذي أمضاه عديم القيمة لأنه ألغاه بتنازله عن العرش واعترافه
بأن إرادة الشعب لم تصادق على عمله .

وسارت الحماية تطبق سياستها فلم تترك جانبا من جوانب الاعتداء على كياننا
وسيادتنا ومقدراتنا إلا ارتكبه .

ولقد اعترفت معاهدة سنة ١٩١٢ نفسها بضرورة الاحتفاظ للبلاد بوحدها
وتقاليدها في العرش وفي السيادة ، ولكن الحماية خرقت في أول ما خرقت هذا

الالتزام ، فزقت البلاد طرائق قديدا ، وتآمرت مع الدول على تقسيم دنيء لبلادنا وأصبحت الوحدة المغربية شيئاً رمزياً لا حقيقة له من جهة الواقع السياسي ، وهل يبيح قانون ما في قديم الكون وحديثه لأمة أن تعتمد إلى أمة أخرى متحدة فتجعل منها أجزاء يخضع كل جزء منها لسيطرة أجنبية عنه فردية أو دولية ، ولو رفضت هذه الأجزاء الانقسام وتمسكت الأمة كلها بوحدتها الترابية والحكومية ؟ ! وهذا جانب وحده يكفي لأن يحمل منظمة الأمم المتحدة إذا كانت حقيقة تريد إقامة العدل والإنصاف على استنكار الاستعمار الفرنسي وفضائه في المغرب .

فسلب البلاد استقلالها المعترف به والمؤكد بإمضاء الشرف والكرامة وحده جريمة دولية كبرى .

وتقسيم البلاد إلى مناطق لا يربط بينها نظام موحد هو جريمة ثانية لا تقل عن الأولى فظاعة وقبحاً .

وهناك قضية الحماية العميقة التي هي مشكلة المشا كل ، وأعني بها قضية الحكم المباشر الذي يكمن وراء اسم الرقابة وعنوان الإرشاد ؛ فقد خرقت السلطات الفرنسية والأسبانية عقد الحماية المفروض الذي زعمت أنه مجرد عقد لتنظيم التعاون الفرنسي الأسباني المغربي يراد منه تمكين الدولتين الحاميتين من مساعدة الدولة الشريفة على الانبعاث والتجدد والأمة المغربية على اليقظة والحياة والتطور ، وأصبحت الحماية حكماً مباشراً وتحكماً مستمراً من طرف ولاية المراقبة الذين يسرون البلاد نحو سياسة المحو والإدماج عن طريق الإفقار والتجهيل والتحقير .

وإن الدولة المغربية التي كانت منذ أقدم عصور التاريخ ولم تزل دولة قادرة على تدبير شؤونها وتنظيم أمورها لغير محتاجة إلى هذا الحجر الأجنبي الذي يعبدها لسيطرة اجتماعية واقتصادية وسياسية ماكرة لتنهض وتحيي .

ولقد كانت صرا كش دولة كبيرة يوم لم تكن فرنسا وغيرها من الدول قد خرجت من حيز المحاولة البدئية للتكوين القومي ، فمن سخرية القدر أن

يفرض عليها اليوم حكم الدين كانوا يخطبون بالأمس مودتها ويستمدون من
تجربتها ونظامها .

واقصد نص ميثاق الأمم المتحدة والعهود التي تقدمته في سان فرانسكو
والحيط الأطلسي وغيرها على احترام سيادة كل أمة وعلى إعطاء كل شعب الحق
في تقرير مصيره ، ولم يكن هذا المبدأ بالجديد في الحقوق الدولية ، وإنما الجديد
فيه هو أن دولا محترمة التزمت بالعمل على إقراره وتنفيذه واقدمت سرا كش
تدافع عن هذا المبدأ وتجاهد في سبيله ، وهي اليوم تطالب هؤلاء الملزمين ومن
ضمنهم فرنسا باحترام تعهدهم الدولية والاعتراف لمرا كش بحق التحرر من ربة
الحماية والاستعمار الأجنبي :

وهي إذ تطالب بهذا الحق إنما تعرض الأمم المتحدة أمام تجربة عظيمة
يظهر معها مقدار القوة التي تكمن في جوانب الدول الكبيرة التي ترعى هذه
المنظمة وتعمل على استمرارها لخير العدل والسلام ، وإنها لتطالب عديداً من
هؤلاء الدول الأعضاء ، وهم المشتركون في مؤتمر الجزيرة ، بضرورة التفكير فيما
ارتكبوه نحو المغرب الأقصى بإغضائهم عن الحماية التي لم تحترم استقلال الوطن
الذي أجمعوا على احترامه ورعاية حريته ، وتذكركم بأن الفرصة قد أتت لهم
اليوم في مجال أوسع وأفق أسمى ليتأكدوا من مدى إخلاصهم لاستقلال
مرا كش الذي دافعوا عنه ووفائهم لمبادئ التحرير الإنساني التي التزموا بها .

وهذان الجانبان المتعلقان بسيادة المغرب ووحدته الترابية هما الجانبان اللذان
لا يستطيع قانون قديم أو حديث إلا أن يدعمهما ، ولا يمكن أن يندفعا بأي مبرر
إرشاد أو إصلاح يمكن أن تدعيه الدول المستعمرة أو تدلى به كحجة على موقفها ؛
إذ أن شعور المغاربة باستقلالهم ووحدتهم حق إنساني لهم لا يعوضهم عنه شيء
مهما كانت قيمته من ضروب الإسعاد المزعوم والخير الموهوم .

والكن هناك جانب الواقع المؤلم ، وهو جانب المعاملة السيئة للشعب
وغضب خيراته وتراثه . وهل يبرر نظام الأمم المتحدة حتى على أساس الاعتراف

بمبدأ الوصاية أو الرعاية الدولية للوصي أن يتخذ وجوده في مكان المرشد فرصة تتيح له أن يغصب الشعب ثروته وينزع منه أراضيها لفائدة مواطني المستعمر وأبناء جلدته؟! هل تبيح القوانين أن يرتكب المستعمر جرائم مبنية على الميز العنصري والاضطهاد الديني؟! وفي هذا الميدان سيقشعر جلد ممثلي الدول إذا اطلعوا على الملفات التي تتضمن إحصاءات دقيقة لا يمكن نكرانها تثبت كلها مقدار الاستغلال والاحتكار الاضطهاد والاحتقار والتجهيل والإفقار الذي انبنت عليه السياسة الأهلية الفرنسية الأسبانية في مراكش وبقية المغرب العربي.

ومهما وصلت الإنسانية إلى درجة من الغفلة والبلاهة فإنها لن تستطيع أن تسمى أعمال الفرنسيين والأسبانيين العدوانية بغير أسمائها، وان يمكن لرجال الأمم المتحدة أن يسجلوا في تاريخهم خطأ عقلياً وروحياً مثل هذا. فالقضية المراكشية بوضعيتها الدولية وبواقعها الخجل أجدر قضايا الأمم بالعرض على هذه المنظمة العامة التي يحول الإنسان أن يجعل منها مرجعاً لصد العدوان وكبح جماح الطغيان.

ونحن لسنا من الذين يعتقدون أنه ليس في هذا العرض فائدة لأن أعضاء هذه المؤسسة أو المهيمين عليها منهم كلهم من ذوى المصالح الاستعمارية الذين تفرض عليهم ظروفهم أن يتضامنوا في شأنها، والدليل على ذلك موقفهم من قضية فلسطين وقضية اندونيسيا مثلاً، لأن هذا وإن كان صحيحاً فهو لا ينزع عن العرض فوائده الكبيرة التي من أهمها التشهير فظائع الاستعمار الفرنسي الأسباني في بلادنا كما أن التأييد أو التضامن الذي يمكن أن يقوم به المستعمرون لا يمكن أن ينبني على أساس يتفق ومبادئ العصبية وغايتها. ولذلك فسيجد المدافعون عن الحق من رجال الأمم المتحدة ما يدفعون به شبهات المستعمرين ويفضحون به أغراضهم الدنيئة.

على أن قضية مراكش أبعد من أن تجد من الخصوص الدوليين المتحمسين ما وجدته القضية الفلسطينية لأن نفوذ اليهود وسيطرتهم عظيمة في الميدان

الدولى ، ولكن لأن القضية الفلسطينية لم تعالج في الأوقات المناسبة من طرف العرب وأصدقائهم ، ومن طرف الفلسطينيين أنفسهم بما كان يجب أن تعالج به ، ولقد بقي الكفاح الفلسطينى سلبيا ، و بقيت مجهودات العرب من أجل فلسطين مرهونة بالظروف والتقلبات الدولية غير خاضعة لبرنامج ولا متبعة لخطة معينة ، وحينما عرضت على الأمم المتحدة لم يكن العرب أو أصدقائهم هم الذين عرضوها ؛ بل كانت الدولة التي خلقت الصهيونية هي التي قدمتها للأمم المتحدة كمشكلة عجزت عن حلها وعن إرضاء الطرفين فيها ، ومعنى هذا أنها أخرجت نفسها من القضية وجعلتها مسألة خلاف بين عنصرين يمدشان في بلد واحد ، وهذا بالطبع مالا يمكن أن تجد مثله فرنسا أو أسبانيا سبيلا ، ولقد أثبت العرب بقوة السيف أن المشكلة الفلسطينية لا تحل بطريق التقسيم ، ولكن بطريق التسليم للعرب بحقوقهم الصحيح ، كما أثبتوا بطريق الحججة أنه ليس من حق الأمم المتحدة أن تقسم بلداً ما إلى قسمين ، وقد اعترفت الدول الكبرى بهذه الحقيقة القانونية ولم تستطع سبيلا للجحاح فيها ، وهذا ما يقوى موقفنا ويؤيد وجهة نظرنا .

ونحن متيقنون بأن قضية مراکش ستجد في أوساط الأمم المتحدة مؤيدين كثيرين من العرب والشرقيين أولا ، ومن بعض الدول الأخرى التي سبق أن نكبت بالاستعمار واصطلت بناره كالفلبين ثانياً ، ومن الممكن أن تجد هذا العون حتى من بعض الدول التي ترى ضرورة تأمين الأبيض المتوسط خوفاً من بسط النفوذ الشيوعى عليه والتي أصبحت تعتقد شيئاً فشيئاً أنه لا يمكن هذا التأمين ما دام أبناء المغرب العربى في بؤس واستعباد .

وموقف فرنسا وأسبانيا في الحرب الأخيرة ليس من شأنه في الحقيقة أن يطمئن الأمريكيين والانجليز على مصير هذا الجانب الذى تحت نفوذها فيما إذا أدى الأمر إلى حرب قوية بين الديمقراطية وبين الشيوعية ، خصوصاً وأنه ليس هناك ما يضمن عدم ثورة المغاربة الذين لم يعترف لهم بحقوقهم في النصر بعد حربين عظيمتين ضحوا فيهما بدمائهم وأموالهم إلى جانب الديمقراطية ورجالها .

وسيدكر الأمريكيون أن المغرب الأقصى أول دولة اعترفت باستقلال بلادهم إذا لم يذكروا أن الرئيس روزفلت أعطى لجلالة ملك مراکش باسم الشرف الأمريكي وعداً بتأييد قضية المغرب وتحريره .

وسيجس الإنكليز بأن سياستهم مع الجامعة العربية لا تؤتي ثمارها إذا لم يؤيدوا هذه الجامعة في إتمام تكوينها وتحقيق أهدافها البعيدة ، وسيدشعرون بأن قوة الكتلة الشرقية التي أيدت كلها من غير استثناء موقف العرب في فلسطين يستطيع أن يرجح الكفة التي تكون هذه الكتلة إحدى مثاقلها .

وستجد الكتلة السلافية فرصة سانحة للتظاهر بمقاومة الاستعمار الغربي ، وسوف لا يستطيع أن تتجاهل قوة المغرب العربي في المستقبل وما سيكون له من الحق في التمييز بين أصدقائه في وقت الشدة وبين خصومه .

وستستحي الدبلوماسية الفرنسية نفسها من أن تدافع عن أعمال المستعمرين وهي التي تمثل الجمهورية الفرنسية ذات التقاليد التحريرية الكبرى ، وستضطر لمحاولة تبرير عملها بدعوة مراکش للانخراط في الاتحاد الفرنسي ، ولذلك يمكننا أن نتنبأ بأن قضية المغرب ستخرج من شكل المناقشة في بطلان النظام الحاضر وفساده إلى صراع عنيف بين ما يريده المغرب من استقلال تام وانضمام للجامعة العربية ، وما ستحاول فرنسا تلافى الخطر به من استقلال أعرج في دائرة الوحدة الفرنسية .

ومما يمكن الأمر فإن القضية متوقفة إلى حد ما على مقدار الإيمان الذي يثبته العرب بأنفسهم وعلى ما ستقوم به دول الجامعة العربية لقضية من أمس قضايا العروبة بها وأجدرها بعنايتها ، وليس في قضية تونس والجزائر إلا صورة مكررة لقضية مراکش نفسها .

وإذن فالتوجيه الذي قرره الحزب لاسير بالقضية نحو عرضها على الضمير العالمي سيكون له من النتائج الحسنة ما يخطو على الأقل ببلادنا نحو هدفها الأسمى الذي هو الحرية والوحدة والاستقلال .

الخلاصة

خلاصة وتوجيه

لقد عرضنا في هذا الكتاب لمراحل المقاومة المغربية ، ونحن لا نقصد منها إلا إثبات حقيقة واحدة ، هي أن المغرب العربي لم يقبل قط الحكم الفرنسي ولا الأسباني ولا الدولى ، وأنه منذ أن اتصل المستعمرون بهذه البلاد وهم يلاقون فيها من ضروب المقاومة وأصناف الدفاع ما لم يلاقوه في بلد آخر غير المغرب ، ولقد رأينا كيف تكيفت الذهنية المغربية بتكليف العصر ، وكيف تطورت معها أساليب الجهاد في سبيل الحق المغصوب ، وعرضنا على القارىء المظاهر التلقائية لحركة أمة اندهشت من قوة الفاتح الذى تغلب عليها دون أن تخضع له أو تستسلم في سبيل البحث عن طريق للخلاص بأساليب العصر ووسائل العهد الحديث ، وكيف تفاعلت حاجيات التحرر مع حاجات التطور فأدت إلى تكوين نهضة علمية وأدبية وعقالية جديرة بالتقدير ، ولكن هذه النهضة اصطدمت بالحواجز التى ينصبها المستعمر للحيلولة بين البلاد وبين غاياتها فأدى ذلك الاصطدام لاشعار الشعب بنوايا الفاتح السيئة والاقتناع بأنه لا سبيل للنهوض والتقدم بغير الاستقلال الكامل والتحرر من يد الغاصبين .

ولقد حاولنا بقدر المستطاع أن نعلم مراحل التطور والتحول فى الحركة الواحدة نفسها ، وأن نشرح بواعثه الحقيقية والعوامل النفسية التى أدت إليه ، ولم نحاول قط أن نخفى الأسباب الخارجية التى كان لها أثر فى تكيفه أو المساعدة على إبرازه ، وهكذا رأينا اتصال الحركات المغربية بالحركات المشرقية وتأثير بعضها فى الأخر وتوحيد اتجاهها فى المبدأ والغاية والسبيل .

وعلمنا على أن نشرح الخطوط البارزة من سياسة المستعمرين بالمغرب العربي دون أن نتناول في ذلك مالا علاقة له بموضوع كتابنا لنستشف من وراء ذلك الأغلاط الرئيسية التي أدت بالمستعمر إلى فشله الذريع التاريخي المستمر، واستطعنا أن نلمس هذه الأغلاط وهي تتكرر في تونس والجزائر ومراكش على السواء فتتكرر معها ردود الفعل في كل من الأقطار الثلاثة، وتنتهي إلى تعقد المشكلة دون أن تحاول السلطة الاستعمارية إصلاح الغلط أو تغيير الاتجاه.

وحاولنا أن نبرز الظروف التي كان فيها انتقال المغاربة المبادئ التحريرية بصفة جديدة اكتشافاً منهم لهذه المبادئ عن طريق العثور على الأغلاط الاستعمارية والبحث عن وسائل التخلص منها، وإنه لمن الغريب في طبيعة الفرد والجماعة أن تناسي أحياناً أبسط الأصول الأخلاقية وأعرقها في نفوسنا، ثم نعود إليها في بعض الأحيان لاجئين وكأننا اكتشفناها من جديد لنستعين بها على حماية نفسنا وبيئتنا من هجوم المبادئ الفاسدة وأصحابها.

واقدم سارت الحركات المغربية في الأقطار الثلاثة في مراحل واحدة، لأنها تسكفت تحت عوامل ومؤثرات واحدة، ومن حسن الحظ أنها انتهت لغاية واحدة، هي هذه العقيدة الاستقلالية التي نكافح من أجلها اليوم.

ولعل تجربة الحركات القومية في المغرب من أحسن التجارب التي قامت بها حركات التحرير في العالم العربي بأسره، لأنها وحدها التي استطاعت أن تكون أحزاباً بالمعنى الصحيح الذي يقصده الغرب من هذه الأحزاب، فهي لا تقوم على زعامة مقدسة يخضع لها الجمهور عن طريق الدعاية الإجماعية والخطابة في العموم، والسكنها تخضع لزعماء شعبيين محبوبين مركزهم في أحزابهم هو مركز سائر الأفراد العاملين فيها، ووسائلها في الدعاية وسائل التنظيم والتثقيف.

وقد يكون هذا الفارق بينها وبين غالبية أحزاب العالم العربي — مع احترامنا الكبير لها وتقديرنا الكبير لزعمائها ورجالها — ناتجاً عن التكوين التدريجي لحركتنا والاضطهاد المستمر لها؛ إذ هي لم تتكون في ظروف يشور فيها الشعب

ويبحث عن ينظم ثورته أو يمثله في أمانيه ولا في ظروف الدعاية الانتخابية التي تقضى بالترشيح على فكرة معينة أو برنامج محدود ، ولكنها بدأت تتكون في أخرج المواقف وأضيق الظروف يوم كان الجمهور المغربي في دهشة المغلوب من قوة الغالب ، ثم هي تكونت من أفراد قلائل نظر الكل إليهم أولاً نظرة الاستغراب ووقف منهم موقف المتحفظ لأن دعوتهم لم تصادف أهواء النفوس ورغبات القلوب ، ولكن لأن قوة المحتل كانت بارزة إلى حد لا يمكن معه اليقين والاعتقاد بسهولة في نتائج حركات سلمية يقوم بها شبان لا أسهل من القضاء عليهم وتشيدهم .

وقد تجلت هذه الحقيقة بأجلى مظاهرها في مراكش بصفة خاصة ، فإن هذا الشعب الحربي المحافظ على تقاليد الجندي المتوسطة لم يكن ليعتقد في فائدة الحركة السلمية أو السياسية ، فهو مستعد في كل وقت لتلبية دعوة الثورة المساحة لمقاومة الأجنبي ، ولكنه ظل متحفظاً إزاء حركات القول والكتابة لأنه لم يكن مقتنعاً بفائدتها اقتناعه اليوم ، فنحن حينما بدأنا حركتنا المراكشية لم نكن إلا ثلاثة لم تتجاوز بعد سن الشباب الأول ، ولم تكن السلطات الفرنسية نفسها تعتقد أننا نستطيع أن نصل بحركتنا إلى المدى الذي وصلته اليوم والذي لم يخف الإعجاب به كبار الشخصيات الفرنسية أمثال دي هاميل وأندريه جيد ولا كبار مستعمر بهم أمثال لابون وبونسو . فهذه الظروف التي اكتنفت حركتنا جعلتها تتكون تدريجياً وتعمق في أوساط الشعب وطبقاته كحركة قومية ذات مبادئ وأنظمة وحقوق وواجبات .

ومن مميزات حركتنا التي عملنا على تجليتها هذا الشمول الكامل لنواحي الحرية المنشودة فهي في الوقت الذي تطالب فيه بالتححر القومي للشعب لا تغفل الدفاع عن مصالحه والعمل على تثقيفه ورفع مستواه من الناحية المادية والمعنوية ومساعدته على تنظيم نفسه ضمن هيئات وجمعيات ونقابات ، وهذا العمل لا يكون شيئاً لولا ما اكتنفته من صعوبات عظيمة ومن فقدان كامل لحرية الحركة

وما استلزمته من تضحيات كبيرة وبذل متواصل .
 وقد عمدنا إلى شرح ما انتهينا إليه من روح التضامن بين سائر أحزابنا في
 الأقطار الثلاثة على الرغم من أنها دول ثلاث كانت ولا تزال ممتازة بحبها
 لشخصيتها وتفانيها في التمسك بميزاتها ، وهذه التجربة السعيدة جديرة بأن
 تكون مثلاً صالحاً يحتذى به إخواننا العرب جميعاً في توحيد قواهم الشعبية وتكتل
 أحزابهم وتنظيمها ؛ لأن تكتل الحكومات العربية وحده لا يكفي ، بل يجب
 أن تتكتل الهيئات الشعبية لتواجه هي حكوماتها وتحملها على السير قدماً وبخطى
 حثيثة للغاية المطلوبة للجميع .

وشرحنا ما وصلت إليه نتائج هذا التكتل من عمل في الخارج اشرح
 القضايا المغربية وتجليتها أمام الرأي العام الأجنبي والعربي ، ولقد نجح المستعمر
 زمناً طويلاً في عزل الشمال الإفريقي عن بقية الأقطار العربية ، وفي منع أبناءه
 من التسرب للخارج مطلقاً ، ولسكن العرب اليوم أصبحوا بفضل مجهودات
 الحركات الاستقلالية على علم بأحوال إخوانهم ومدى الجهود التي يبذلونها للحقاق
 بالقافلة العربية في مسيرها ، كما أن الأجانب لم يعودوا في جهل كامل بما يعانيه
 المغاربة من ظلم وإرهاق ، وفي مجهودات المكاتب الاستقلالية المغربية بأوروبا
 وأمريكا ما يشرح كثيراً من الحقائق لمن لم يكن لهم سبيل لمعرفة من قبل .
 وإذن فالحركات الاستقلالية في المغرب العربي حقيقة شعبية قائمة ، وهي
 سائرة في خطتها الرشيدة بفضل تضحية رجالها وتضامن أنصارها ، ويمكننا أن
 نعتبرها اللسان الأمين والترجمان الصادق عما يشعر به كل مغربي ومغربية .
 والاعتماد عليها في معرفة الحقائق المغربية أمر ضروري للذين يودون مواجهة الواقع
 دون لبس ولا غموض .
 وعمل هذه الحركات في ميدان المقاومة وخططها التي تسير عليها ليست
 إلا مثلاً للحكمة الناشئة عن حنكة وتقدير الأمور ومراعاة لكل الاعتبارات ، خصوصاً
 وهي لا تصدر في شؤونها إلا عن رأي تقررته أغلبية مجالسها العليا ومقرراتها الحزبية .

ولكن هذا كله لا يعنى أنها قد وصلت السكالم فى تكوينها وتنظيمها ، بل من الواجب علينا وقد جلينا فضائلها أن ننبهها إلى بعض مواطن النقص التى يجب أن نعمل على إتمامها .

وأول هذه المواطن فى نظرنا هو ما يرجع لتكوين النظرية ، وأعنى به ما يتعلق بخلق برنامج مفصل للنظام السياسى والاقتصادى الذى يجب أن يكون عليه المغرب فى وقت استقلاله ، لأننا نعتقد أن العمل للاستقلال ليس إلا وسيلة لتحقيق أهدافنا العظيمة فى إصلاح حال الأمة وإسعادها .

ونحن وإن كنا عارفين بالخطوط العامة والخاصة لما سنقوم به فى عهد الاستقلال إلا أن ذلك لا يكفى بل يجب أن تفصل أفكارنا ضمن برنامج عام على غرار ما قمنا به — نحن المراكشيين — يوم كانت حركتنا إصلاحية محضاً .

يجب أن ينكب المختصون منا على دراسة نواحي النشاط الشعبى السياسى والإدارية والثقافية والمالية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها من كل ما يرجع لتنظيم الدولة وتنظيم الشعب ، ويجب أن نسير فيه على نظام الاختصاص الكامل للجان الفنية بحيث لا تتاح لنا فرصة الحكم الذاتى حتى نكون على أهبة التنجيز لبرنامجنا ، فلا نضيع وقتاً آخر فى سبيل الإعياد والتحضير .

لقد انتهز الجمهورون الأسبانيون فرصة وجودهم خارج الحكم وخارج الوطن فقاموا بتحضيرات عظيمة فى جميع الميادين ، ويتوقع الكثير أنه متى تم للديموقراطية الأسبانية انتصارها فإن عملها سيكون عظيماً فى داخل اسبانيا للملافة النقص الذى أدى بها للانهييار أمام اضطراب الشعب ورد الفعل الثورى .

ولقد قال كارل ماركس إنه لا ثورة بغير المذهب ، وهذه حقيقة واقعية لأن الحركة دائماً فرع الرغبة التى هى بدورها فرع التصور والإدراك ، ولم ينجح الشيوعيون فى روسيا وغيرها على رغم ما فى منهجهم من غرابة وما يحتوى عليه من مبادئ هدامة إلا لأنهم استطاعوا أن يتعجلوا تحقيق كثير من الإصلاحات الفلاحية والصناعية فى كل مكان احتلوه ، ونحن الذين نريد أن لاندع مجالاً

لأى مبدأ هدام أو برنامج منحول ، يجب أن ننتهز فرصة فراغنا من مسؤوليات الحكم وشعورنا بمواطن الضعف في النظام القائم ببلادنا ، فندرس الأنظمة العالمية ونقيس عليها حاجياتنا الخاصة ونكون مذهبنا في أدق معانيه وبأكثر تفاصيله حتى يتاح لنا إرضاء أمتنا بتحقيقه دفعة واحدة ، فنحصل بذلك على إيمان من الشعب بنفسه ونظامه وحكومته في عهد الاستقلال ، ولا نرغمه بعد ما بذله وببذله من جهود للتحرر على استئناس جهاد آخر للبحث عن طريق يصل به لنظام إداري أو اجتماعي ربما كان هو الآخر ضربا من الاستعباد الروحي أو المادي في شكل جديد .

ولقد أدى بنا الاستعمار الغربي إلى انتحال كثير من الوسائل كحاجز مؤقت فيجب أن لا نخطيء في توجيهاتنا للجمهور حتى لا يصبح المؤقت عنده ديدنا دائما ، يجب أن نتعظ في هذا المعنى بما وقع في أوروبا نفسها ؛ فقد ظلت فرنسا وبلجيكا واليونان بالخصوص بعد أمد المقاومة للفاتح النازي ، وهي في اضطراب شديد ، لأن الشعب الذي قاوم المستعمر تعود أثناء المقاومة على حياة خاصة لم يرد أن يغادرها حتى بعد التحرر . إننا نوجه العملة للتكوين النقابي ونكافح بحماس من أجل هذا التكوين ، ونحن محقون في عملنا ذلك ومخلصون في القيام به لأن العامل المغربي أجدر الناس بمطقتنا وكفاحنا وأولاهم بدفاع الإنسانية كلها ، ولكن كفاحنا النقابي يجب أن لا يرمى بالعامل في أحضان هيئات تستمد قوتها المعنوية من الخارج وتفوذها الروحي من الأجنبي ، ونحن المرآكشيين مثلا لا نعرف أبدا الاستمرار في اتباع سلطة روحية تتركز خارج بلادنا ، تلك هي عقليتنا ، وذلك هو تاريخنا ، مضيئنا عليه في وقت جاهليتنا كما جرينا عليه بعد أن اخترنا الإسلام ديننا ، فيجب أن لا نترك السيطرة الروحية الأجنبية تحل في بلادنا محل السيطرة الزمنية ؛ بل يجب أن نصدر عن عقائدنا التي نكتشفها بأنفسنا أو نستمدتها من الغير ثم نصهرها ونكيفها على حسب مزاجنا وحاجاتنا ، وبناء على ذلك فينبغي أن لا نرى في النقابة إلا لونا من

ألوان تنظيم الأمة المغربية ، ويجب أن نهتم كثيراً بإنجاز ذلك التنظيم في عمال
المدن لأن النقابة لا تؤسس بمقانة إلا في الأوساط التي يجمعها سقف واحد ، أما
الفلاحون فيجب أن ننظمهم ضمن نقابات أو جمعيات تعاونية حسب رغبتهم ،
ولكن دفاعنا عنهم يجب أن يكون إجماعياً لا من جهة تحمين أحوالهم فقط بل
من جهة استخلاص الأراضي التي غصبها لهم المستعمر لأنه أخذها بطريق
الاعتداء ، وإعادة الأرض لصاحبها الشرعي جزء من كرامتنا القومية لا يمكن
أن نضحى به أبداً . ويجب أن نبذل الجهد حتى يحل التحكيم محل التطاحن
والإضراب خصوصاً في الوقت الذي نعمل فيه على تصنيع أمتنا تصنيعاً قومياً ،
ويجب أن يكون مجهودنا الإجماعي كله منصرفاً لتسجين حالة الشعب بجميع
أفراده وبيئاته ، فالرجل في الحقيقة هو الغاية لكل مجهود ، يجب أن نعمل على
تيسير المعاش والسكنى والثقافة والعلاج والراحة ووسائل الشغل للقادر والإسعاف
للعاجز ونعم ذلك في كل حواضر بلادنا وقرائها .

ولتحقيق هذه الأشياء يجب أن نستعمل كل الوسائل المشروعة على أنها
جزء من كفاحنا للتحرر والتطور ، ويجب أن نجند الأمة كلها للعمل فيه وإنجازه ،
ولكننا نريد ألا نعمل هذا فقط ، بل نريد أن نقوله ونكتبه ونحاضر به ونبشه
في نفوس الناس ونعقد من أجله المؤتمرات ونضع له البرامج ، لأن ذلك القول
وتلك الاجتماعات هي التي تجعله عقيدة قائمة في نفوس الأمة كلها تقديسها وتحافظ
عليها وتعمل على إنجازها ، كما أننا نريد من وراء ذلك تكوير أدم قومي يبقى
تراثاً عقلياً وروحياً للأجيال المقبلة من إخواننا الذين يسرهم أن يتلذذوا
بمجهوداتنا العقلية والروحية ، ويفتخروا بكفاح الذين سبقوهم ، ويشعروا بالعزة
من تقديسهم لأرواح الذين كانوا قنطرة الحياة السعيدة لهم .

ومعنى هذا أنه يجب أن نخطو الخطوة الثقافية بجرئتنا ، كما يجب أن
نستعمل الأسلوب الثقافي أيضاً في دعاياتنا في الخارج التي ظلت في الحقيقة إلى
عهد غير بعيد مجرد شكوى صريحة وأرقام معدودة ، مع أن ذلك وحده لا يكفي

لأنه لا يفيد إلا طبقة خاصة من المختصين في الشؤون المغربية ، ثم هو لا يعلق حتى بأذهان هؤلاء المختصين ، ولذلك يجب أن نكون أدبا خاصا في مختلف اللغات يمكننا أن نسميه بأدب المقاومة ، فيه العرض التحليلي ، وفيه القصة ، وفيه الاستنتاج بطريق الإيجاء أو الإرشاد ، وبذلك سندفع الكل لقراءة ما نكتب ، وسيرتسم أثر ما نكتب لا محالة في نفس قرائه ، وسنصنع علي آدميتنا المعذبة صبغة الإنسانية المنكوبة التي تنشذ جانب التضامن الإنساني لمقاومة المستعمر وغطرسته .

وفي هذا السبيل يجب أن نعمل بكل مجهوداتنا لتحقيق دعوتنا الإنسانية التي هي القضاء على الاستعمار بكامل ضروبه وتحرير الإنسانية من ويلاتهِ ، ولذلك يلزم أن نحشد القوات الشعبية في الأمم القاصرة ونعمل على عقد مؤتمر دوري عام للأحزاب الأهلية في البلدان المستبعدة كلها ، يجب أن نذكر أن الأرقاء لم تحررهم موثيق الأمم ولادعوات الزعماء ، كما يدعيه الأوروبيون والأمريكيون ، ولكن حررهم كفاح هؤلاء الأرقاء وتضامنهم في المطالبة بحقوقهم في الحياة ، ويجب أن نذكر نفورين أن الجمعيات السرية التي أسسها الأرقاء الأفريقيون في الباهية بالبرازيل وفي غيرها هي التي نشرت دعوة عظيمة لتضامن الأرقاء في العمل على تحرير أنفسهم في الوقت الذي كان فيه رجال الكنيسة يفتنون الأمريكيين بجواز استعباد هؤلاء الأفارقة لأنهم ليسوا إلا رعايا سخط عليهم ملوكهم أورؤساؤهم الذين باعوهم للرجل الأبيض . ولقد وصلت دعوتهم للعقول النبيلة في الأوساط البيضاء فأيدتهم حبا في الإنسانية أحيانا ودفاعا عن النفس أخرى . ولقد كنا نحن المقاربة الذين أوصلنا الإسلام لإفريقيا السوداء وعلمنا أهلها دعوة هذا الدين للحرية وتساوي الناس كلهم أمام الله وعدم فضل الأبيض على الأسود إلا بالتقوى ، فلم لا نكون اليوم حملة هذه الدعوة للتحرر الإنساني من ربق الاستعباد ؟ ولم لا ندعو الأمم الضعيفة للتكامل ضدنا على استعمار شعب لآخر ؟

• على أن دعوتنا هذه يجب أن لا تكون موجهة لاعداء المستعمرين ولا للعملي

على الانتقام منهم ، بل يجب أن تكون دعوة تحرير لنا من استعبادهم ، ودعوة
تحرير لأنفسهم من صوفية هذا الاستعمار الذي يعبد أرواحهم وأنفسهم لعقيدة الشر
وحب الإساءة لشعوب ليست أقل كرامة منهم ولا جدارة بالحب والإخاء .
ونحن نعتقد أن الاستعمار لم يفد غير طبقة خاصة من أبناء الدول المستعمرة ،
وأن الأغلبية الساحقة من أبناء هذه الدول قد نكبت بهذا الاستعمار كما نكبت به
المستعمرون (بافتح) أنفسهم . وإذن فالدعوة الصريحة امتضامن الكل في التحرر
ستلاق أذنًا صاغية وقلوبًا واعية في جميع الأوساط ، وستنتهي بالبشرية إلى
اكتشاف وسائل للتعاون الإنساني من أجل الطمأنينة والإخاء .
وكل هذا لا يمكن أن يتحقق إلا إذا عرفنا كيف نفصح أمام الكل نوايا
المستعمرين في بلادنا ، ولقد جربنا ضرباً من المقاومة المغربية التي لم تلق
السلح قطع ، فيجب أن نمضي عليها ونعمل على كشف الحقائق وتوضيح الغامض
من أمرها للجميع .
إن الاستعمار في بلادنا لا يقف مكتوف الأيدي ، وإن جهوده في تضليل
الرأي العام في بلاده وفي الخارج لا تقل عن جهوده في الإضرار بنا والاستغلال
خيراتنا والاستعباد لمواطنينا ، ولذلك ينبغي أن ندرس أساليبه ونعرف آراءه وأحكامه
ونتصل بالمتخصصين من رجاله ونطلع على آثارهم ونواياهم ونقاومها ونفصحها للرأي
العام المغربي والأجنبي .
وإذا كنا قد شرحنا نحن كل أغراضنا ومبادئنا فليس ذلك إلا لنعرف حتى
المستعمر نفسه بحقيقة حركتنا كما نعرف غيره بها ، وهذه الصراحة وحدها دليل
كاف على أننا مخلصون في عملنا وعلى أننا مصممون على الوصول لأهدافنا ،
واثقون من أن عقيدة الحق التي نكافح من أجلها ستنتصر ، وأن الاستعمار الغاشم
سينهزم أمام إرادة الأمة المغربية وعزيمة المخلصين من رجالها .

وموضوع الجامعة العربية وبناء صرحها المتين أصبح جزءاً لا يتجزأ من حركتنا ،

وهو جزء من هذه الحركة ، ويجب أن يكون كذلك سواء في مبادئها العامة أو في غاياتها الأساسية التي هي توحيد العرب وضم دولهم ضمن هيئة تعددهم لوحدهم الكبرى ، وهذا بالطبع ما يفرض على حركاتنا واجبات نحو الجامعة وما يخولها الحصول على حقوق من طرف هيئة المنظمة العربية كشخصية مدنية مستقلة وعلى الدول العربية المستقلة كأعضاء في هذه الجامعة .

ولذلك لا يمكننا أن نغفل في هذه الخاتمة الحديث عن محور الشعوب العربية ومعتقد آمالهم وما قامت به وما لم تتم به نحو المغرب من جهة ، ونحو المثل العليا التي أوامانها إليها لفائدة العرب كلهم من جهة أخرى .

ونحن لا نريد أن ننقص من قيمة الجهود الجبارة التي قامت بها الجامعة في عهدنا الفتي المملوء بالأخطار والمصاعب ، كما لا نريد أن نغالي في تقدير هذه الأعمال أو في إطراء القائمين بها ، ذلك لأن المغالاة فيها كالتنقيص من قيمتها كلاهما تضليل للرأي العام وسر للحقيقة يذمى أن نتجنبه كلما أردنا النظر إلى شؤوننا لتتعرف مواقع خطانا وماذا يجب أن نأتي أو نذر ، ولأن القائمين بهذه الجامعة والمسؤولين فيها أناس من خيرة العرب وأبطالهم همهم أن يشعروا بلذة الخدمة العامة لقومهم أكثر مما يشعرون بسلذة المدح أو الإطراء لأشخاصهم أو التنويه بأعمالهم .

والمادتان الأوليان من ميثاق الجامعة النأسيسي ومن بروتوكول الإسكندرية تنصان على أن الجامعة العربية تتركب من الدول العربية المستقلة ، وهذا يعني بصريح العبارة أن الدول العربية غير المستقلة لا محل لها في عضوية الجامعة ، ولكن المادة الخامسة من بروتوكول الإسكندرية والملحق الخاص بفلسطين من الميثاق التأسيسي للجامعة اعتبارا دولة فلسطين جزءاً لا يجتزأ من البلاد العربية ، ونصا على أن وضعيتها الدولية هي الاستقلال الذي سيعترف به إن عاجلا وإن آجلا ، ولذلك لا ترى الجامعة مانعاً من أن تختار ممثلاً لفلسطين من بين أبنائها على شرط أن يعينه الجامعة ما دامت فلسطين غير كاملة الاستقلال .

وهذه في الحقيقة سابقة تدل على أن روح الميثاق يرمى لتدعيم استقلال الشعوب العربية بأسرها وتأبيدها تأييداً قوياً ، بل هي أخطر من ذلك لأنها سمحت بتمثيل بلد غير مستقل في دائرة الجامعة العربية بتعيين من الهيئة السياسية لهذه الجامعة .

ولكن موقف الميثاق الأساسي من الشعوب العربية الأخرى غير فلسطين لم يكن من الوضوح بالدرجة التي يمكن الاعتماد عليها ، وكل ما تضمنه الميثاق هو تقرير ملحق خاص بالتعاون مع البلاد العربية غير المشتركة في مجلس الجامعة من المفيد أن ننقل نصه قبل التعليق عليه :

(نظراً لأن الدول المشتركة في الجامعة ستباشر في مجلسها وفي لجانها شؤوناً يعود خيرها وأثرها على العالم العربي كله ، ولأن أمانى البلاد العربية غير المشتركة في المجلس يتبغى له أن يرها وأن يعمل على تحقيقها ، فإن الدول الموقعة على ميثاق الجامعة العربية يعنىها بوجه خاص أن توصي مجلس الجامعة عند النظر في إشراك تلك البلاد في اللجان المشار إليها في الميثاق بأن يذهب في التعاون معها إلى أبعد مدى استطاع ، وفيما عدا ذلك بأن لا يدخر جهداً لتعرف حاجاتها وتفهم أمانيتها وآمالها ، وبأن يعمل بعد ذلك على صلاح أحوالها وتأمين مستقبلها بكل ما تهينه الوسائل السياسية من أسباب) .

وإذن فهذا الملحق ينص — بصفة عرضية وغير أساسية — على أن الجامعة ستقوم بأعمال يعود أثرها على العالم العربي كله ، وهذه الجملة تعنى عوداً تبعياً لا أساسياً ، والعالم العربي كله بل العالم الإنساني سيستفيد من مجهودات الجامعة متى بذلت جهدها الحقيقي المنشود ، ولكن هذه الاستفادة يمكن أن تكون بطريق غير طريق الجامعة كالإبحاء أو الاقتداء أو ما يشبه ذلك من الأسباب . ثم تنص أيضاً — بنفس الصفة العرضية وبمجرد الانبعاث لا الوجوب — على رعاية أمانى البلاد العربية والعمل على تحقيقها .

ولكن الملحق مع ذلك يوصى الأمانة العامة بالذهاب في التعاون مع

هذه البلدان العربية إلى أبعد حد ممكن ، كما يوصيها بالنظر إلى شؤونها
ونفهم حاجاتها .
ومقدمات الملحق لا تحدد العالم العربي ولا تفسر المقصود منه تفسيراً رسمياً .
ولقد ظل الكثيرون ينظرون إلى المغرب العربي كجزء بعيد عن العالم العربي على
الأقل من وجهة التفكير السياسي الشامل ، وظلت ظروف الاستعمار دائبة على
اعتبار الشرق الأوسط المعنى بالبلاد العربية ، واعتبار الشمال الأفريقي جزءاً من
المنطقة الإفريقية أو من الاتحاد الفرنسي ، ولذلك فإن الملحق يظل غامضاً بالنسبة
إلينا إذا لم تصدر الجامعة قراراً يقضى باعتبار المغرب العربي جزءاً لا يتجزأ من
البلاد العربية ، ونحن نرى أن هذا القرار يجب أن يكون في مقدمه ما تتخذه
الجامعة في قضيتنا لتفسر به هذا الغموض غير المقصود والذي لا يعنى عليه اهتمام
العرب بالمغرب ولا اهتمامهم بنجاح قضيته وأمانيه .
ولتأكيد هذا القرار نرى أن الخطوة الثانية يجب أن تكون في تعيين
ممثلين عن البلاد المغربية في هيئات الجامعة كلها السياسية وغيرها ؛ تعيينهم الجامعة
مؤقتاً من طرف الزعماء البارزين أو من الأشخاص الذين تتفق على كفاءتهم
اللاضطلاع بهذه المهمة التي ستلقها الجامعة على عاتقهم .
ولعل مجلس الجامعة يعتذر بأن دخول هؤلاء في عضوية الجامعة يعطيهم
حق التصويت في مسألتها العامة ، بينما هم لا يؤدون الواجبات المالية وغيرها مما
يقوم به بقية الأعضاء ، وإكفنا نقول : إن معالجة هذه المشكلة يمكن أن يقع
إما بتنازل الدول المستقلة لأداء الأقساط التي لا يستطيع القاصرون أداءها للجامعة ،
وإما بعدم تصويت هؤلاء في غير المسائل التي ترجع لشؤون دولهم الخاصة .
ولقد قامت الجامعة العربية باحتضان قضية ليبيا فشجعت تنظيم حركتها
الوطنية وتأسيس هيئة تحرير ليبيا ، وطالبت بالاشتراك في لجان البحث الدولية
وغيرها ، وأعربت لها عن أمانى هذا الشعب العربي في الحرية والوحدة والانضمام
للجامعة ، كما توسطت لدى الإنجليز في توقيف سبيل الهجرة الإيطالية ، وعملت

على التوفيق بين رغبات الوطنيين وطموح زعيم ليبيا الروحي السيد إدريس السنوسي .
 وأما فيما يخص الشمال الإفريقي فليس من الممكن أن ندعى كون الجامعة
 أغفلت قضيته أو لم تعرها التفاتاً مفيداً ، فلقد أعلنت تضامنها معنا في جميع
 المناسبات القائمة ، ولم يأل رجالها جهداً في تشجيعنا وتنشيط عملنا وترضية
 رجائنا في كل ما تسمح به ظروف الجامعة القائمة ، ولقد صرح الأمين العام
 للجامعة لوفد حزب الاستقلال الأول بباريس بأن المسألة المغربية في يدنا نحن ،
 وأن الجامعة مستعدة لتأييدنا في كل ما نريد .

ومن الحق أن نعترف بأن انسجام الحركات المغربية فيما يخص مطالبها
 ومبادئها قد تم ، ومن الحق أن نعترف بأن هذا التمام لم يكن قديماً الوضوح ،
 ومن الإنصاف أن نقول إن بعض ممثلي المغرب كانوا يقنعون ببعض المطالب
 البسيطة من الجامعة فكانت هذه ترضيهم بها وتكتفي بذلك عن القيام بعمل
 إيجابي في شؤون مراکش والجزائر وتونس .

ولكن من الحق أيضاً أن نعترف بأن الجامعة لم تطبق علينا الحد الآن
 الملحق الاسكندراني حتى في فقرته الأخيرة ، فهي لم تنظر لشئوننا ولم تفهم
 حاجتنا ، ولم تتكون في إدارة الجامعة هيئة أو لجنة لدراسة قضية المغرب العربي
 وتفهمها ، ولعل العرب عموماً ومن بينهم المختصون في الشؤون الخارجية لا يعلمون
 من قضية المغرب العربي التي سيواجهونها إن عاجلاً أو آجلاً إلا بعض المعلومات
 السطحية التي لا تكفي لإعطاء كلمة التخصص في شؤون المغرب العربي ، وما دام
 هذا التخصص غير موجود في أروقة الجامعة فلا يمكننا أن نقول إن هنالك عناية
 من منظمة الأمم العربية بهذا القسم من العالم العربي فضلاً عن الاستعداد لمساعدته
 على ما ينبغي .

ولقد ساعدت الجامعة قضية فلسطين ، ولكن مساعدتها كانت مرتجلة
 وغير خاضعة لبرنامج محدود ، ولقد قامت على الرغم من ذلك وبفضل تضامن
 أعضائها بكل ما يمكن لفلسطين أن تطلبه منها ، ولكن لا يمكن للجامعة أن

تدعى أنها قد قامت بعملها من غير صعوبات جمّة وعقبات كأداء نتجت عن
ارتجالها في العمل وعدم استعدادها له ، أو بالصراحة عن اتباعها سياسة الأجواء
السياسية وتقلباتها ، ولذلك يجب عليها ألا تقع في مثل هذا فيما يخص المغرب
العربي ، بل يجب عليها أن تتناول قضيته بالدرس والتحصيل ، وتنشر لها من
الدعاية اللازمة في الأوساط العربية والأجنبية ما يكون حولها رأياً عاماً هنا وهناك
يسهل على الجامعة مهمتها ويوضح لها خطة العمل الحاسم الممكنة فيها .

ومن حق الجامعة أن تعرف عن الحركات المغربية حقانيتها ومقدار تمثيلها
للرأي العام المغربي ، ومن واجبها أن تعمل على توحيد هذه الحركة بقدر المستطاع ،
ولكن ليس لها أن تغفل اعتبار القيمة التمثيلية لرجالها ، وليس من المناسب أن
يتجدد أمامها ما حدث في شأن فلسطين بتكوين المكاتب مؤيدة من بعض دول
الجامعة وبقاء الهيئة العربية العليا مؤيدة من إدارة الجامعة وحدها ، بل يجب أن
يكون عونها موجهاً للقضية بوساطة رجالها الرسميين إن كان ذلك ممكناً ، وإلا فبوساطة
أصدق الناس تمثيلاً للبلاد من الوجهة الشعبية ، وليس من اللائق أن تظل الحالة على ما
هي عليه الآن ، فتفتح الجامعة أبوابها لكل أحد ولو كان مرتزقاً باسم القضية المغربية ،
وتعامل الزعماء والقادة معاملة أولئك المرتزقين ، بل عليها أن تكون فاهمة للوضع
الداخلي معتمدة عليه لأن العبرة في النهاية بإرادة الشعوب وحكمة مسيرتها ، ولأن فوضى
الاتصال برجال المغرب العربي يؤدي حتماً إلى فوضى التوجيه في شؤون المغرب العربي .

والجامعة العربية يجب أن تدرس القضية المغربية بصفة مجردة عن كل
الاعتبارات ، وتتخذ باتفاق مع زعماء المغرب وملوكهم إن أمكن برنامجاً يظل سرّياً
وتعمل له الجامعة بأساليبها ، ويعمل له رجال الحركة المغربية بأساليبهم ، ويتم
التشاور بينهما في التوجيه مقدماً للتعاون في التنفيذ ، وهكذا تصبح الحركة المغربية
امتداداً من الجامعة في مبادئها ووسائل العمل لها ، وتتأكد الشعوب العربية من
حذب الجامعة عليها ، وتدين الجامعة من أنها تسير في طريق وضعتها هي بنفسها وعبثتها
بمجهودها لتصل للغاية التي أمست من أجلها وهي تحرير الأمم العربية وتوحيدها .

لقد أمت في مصر سنة كاملة أبذل فيها من الجهد أضعافاً كثيرة ، وأتصل
 بالجامعة ورجالها ، ولكنني لا يمكنني أن أدعي أن للقضية المغربية في أروقة
 الجامعة ما يجب أن يكون لها ، إنني أقابل دائماً من رجالها بكل احترام
 وتقدير ، ولكنني لم أهاجر لهذا ، ولا من أجله قصدت مصر ، وإنما أتيت لمصر
 لأنسق عملنا القومي بعمل إخواننا العرب من أجلنا ، وهذا والحق يقال ما لم أجد
 له مدركاً من أكبر الناس عطفاً علينا ، إننا لسنا بحاجة للدعاية في الأوساط العربية
 لأن الدعاية ترمي الاقناع ، والعرب مقتنعون قاطبة بضرورة تحرير المغرب ،
 ولكن العرب لا يعرفون من أمرنا إلا قليلاً ، ولذلك فهم لا يحسون بما نحس به
 من الحاجة إلى تأييد العرب العاجل لنا ، وحبهم على قضيتنا ، فواجب الجامعة
 أن تكون أسبق العرب لإدراك هذه الحقيقة ، ومسؤوليتها في أن تساعدنا على
 تعريف الرأي العام العربي بضرورة هذا التأييد ، فإنه ليس لقضية المغرب العربي
 ما لقضية فلسطين من العامل الديني ، وليس لنا من الوقت ولا من المصلحة
 ما يسمح لنا بأن نواجه الرأي العام العربي حتى يضغط على الدول العربية كما ضغط
 عليها في شأن فلسطين ، بل ذلك كله يجب أن يكون من الجامعة العربية
 وأعضائها ، لقد أصبحت قضية الجامعة العربية جزءاً لا يتجزأ من برنامج الحركة
 المغربية فيجب أن تصبح الحركة المغربية والقضايا التي تعمل لها جزءاً لا يتجزأ
 من أمانى الجامعة العربية وأعمالها .
 ويمكننا أن نحصر تفكيرنا حول موضوع المساعدة التي يتطلبها المغرب العربي
 من الجامعة العربية في أمرين :
 الأول يرجع لدستور الجامعة ، والثاني يرجع لنظامها الإداري .
 فاما الذي يرجع لدستور الجامعة فنحن نرى أنه من الضروري تعديل الملحق
 الخاص بالتعاون مع البلاد العربية غير المشتركة في الجامعة ، ونقترح لذلك
 الصورة الآتية :
 « نظراً إلى أن الغاية الأساسية للجامعة العربية هي تكوين وحدة عربية

متسقة بين الأمم العربية ، ونظراً إلى أن قسماً مهماً من البلاد العربية لم يتمتع بعد بالاستقلال الذي يسمح له بمشاركة عملية في تحقيق مقررات مجلس الجامعة ، ونظراً إلى أن مبدأ الجامعة لا يسمح لها بإهمال شؤون هذه البلاد العربية غير المستقلة ، خصوصاً عند الدراسة الشاملة لشؤون العالم العربي فالمجلس يوصي :

(أ) بقبول ممثلين رسميين عن هذه الأمم في حالة ما إذا طلبت حكومتها

الوطنية الانخراط في مجلس الجامعة بشرطين .

١ — التزام الحكومة الوطنية بالعمل على الاستقلال من سيطرة الأجنبي

٢ — أن يكون للأمانة العامة للجامعة حق المصادقة على تعيين من تنتدبه

الحكومة المذكورة لتمثيلها في مجالس الجامعة أو لجانها .

(ب) أو قبول متدبين عن الشعب تختارهم الأمانة العامة للجامعة بعد

مصادقة مجلسها فيما إذا لم تكن للأمة العربية المقترح قبولها حكومة ، أو لم

يكن في استطاعتها أن تعلن عن برنامجها السياسي خوفاً من السيطرة الأجنبية ،

ويستحسن أن تختارهم الجامعة من زعماء الأحزاب التي تمثل الأغلبية في البلاد .

وفي سائر الأحوال يجب أن ترعى الجامعة العربية أماني البلاد العربية غير

المستقلة ، وتعمل على توجيهها نحو الغاية السامية التي تحقق أهداف الجامعة وتم

وحدة الأمة العربية وانبعائها ، وذلك بسائر الوسائل الممكنة .

« وبما أن غاية الجامعة القيام بإصلاحات عظيمة في العالم العربي ، وبما أن

بعض الأمم العربية غير المستقلة لا يتيسر لها الاستفادة العملية من مقررات رجال

الجامعة الفنية ولو كانت ممثلة بها ، فمن الواجب على العامة أن تهتم بإيجاد الوسائل

التي تجعل المقررات المذكورة عملاً إيجابياً بالنسبة للشعوب العربية القاصرة ، وذلك

عن طريق التشجيع والتوجيه لحركات الإصلاح التي تقوم بها الأحزاب والهيئات

الوطنية من جهة ، وعن طريق المطالبة بحق الدول العربية في نشر الثقافة في البلاد

العربية ومساعدتها على الانبعاث مقابل ما يوجد في بلاد الجامعة من مؤسسات

ثقافية واجتماعية للدول الأجنبية ، وكذلك عن طريق تنظيم بعثات للطلبة الأهالي

الذين تستقدمهم الجامعة للدراسة في العالم العربي أو تبغثهم على حسابها للدراسة في أوروبا وغير ذلك من الوسائل التي تراها الأمانة العامة ولجانها الفنية مناسبة ، من جهة أخرى .

وزي بعد هذا أنه من الضروري أن يضع مجلس الجامعة التحديد الجغرافي للعالم العربي على الشكل الآتي :

« العالم العربي — هو الذي يتكلم لغة الضاد دولياً أو شعبياً ، ويحد جغرافياً شمالاً بالبحر الأبيض المتوسط ، وغرباً بالمحيط الأطلسي ، وشرقاً بإيران والخليج الفارسي وتركيا ، وجنوباً بالمناطق الاستوائية الشرقية . »

وأما فيما يخص المغرب العربي ، فنحن نرى ضرورة اتخاذ المجلس للقرار التالي :

« منذ مائة وأربعة عشر عاماً هاجمت تدريجياً فرنسا وإسبانيا أقطار المغرب العربي (تونس والجزائر ومراكش) ووزعتها بينها ثم فتحتها بمختلف الوسائل الدبلوماسية والعسكرية ، مع أن هذه البلاد كانت كلها متمتعة بحريتها واستقلالها ، وقاومت وما تزال تقاوم الفتح الأجنبي مبدية رغبتها الإجماعية في التحرر منه والتمتع بالاستقلال والانضمام للجامعة العربية . »

ولذلك ونظراً للحالة السيئة التي تعيش فيها هذه البلاد من جراء الاستعمار الفرنسي والإسباني وتطبيقاً لمبادئ الميثاق الأطلسي تعلن الجامعة العربية :

أولاً — اعتبارها أن المغرب العربي جزء لا يتجزأ من العالم العربي .

ثانياً — تؤيد الجامعة العربية دول المغرب العربي وشعوبه فيما تسعى إليه من استقلال ناجز عن السلطات الأجنبية .

ثالثاً — لا تعترف الجامعة العربية بالوضع الحاضر في كل من مراكش بما فيها من مناطق الريف وطنجة وموريطانيا ، وفي الجزائر وتونس .

رابعاً — ونظراً لظروف المغرب العربي الخاصة ، وإلى أن تتمتع دوله

بالاستقلال الفعلي يتولى مجلس الجامعة أمر اختيار مندوب عربي عن كل من
مراكش وتونس والجزائر للاشتراك في أعماله .

* * *

وأما الذي يرجع لنظام الجامعة الإداري فنحن نرى ضرورة تكوين قسم
خاص بالمغرب العربي تابع لإدارة الجامعة يشرف عليه رئيس ذو حاسة إدارية
ومعرفة بشئون المغرب العربي ، ويكون اختصاصه العمل على :

١ - دراسة أحوال المغرب العربي ، وجمع الوثائق والمستندات
الضرورية لذلك .

٢ - الاتصال برجال الحركات المغربية وتنسيق أعمالهم مع أعمال الجامعة
ومختلف إداراتها .

٣ - توجيه وتنظيم دعاية واسعة النطاق للمغرب العربي وقضاياها سواء في
بلاد العرب أو أوروبا وأمريكا باتفاق مع الأحزاب المغربية .

٤ - الإشراف على تحقيق ما يمكن تنفيذه من مقررات الجامعة في
البلاد المغربية .

٥ - الاهتمام بالجاليات المغربية الموجودة في المشرق والطارئة عليها وتحسين
أحوالها لتكون عضواً عاملاً في البلاد العربية التي تؤويها .

٦ - البحث والتنظيم والتنسيق لوسائل التبادل الاقتصادي والتجاري
بين بلدان المغرب العربي .

٧ - الدعاء لقضاء أيام الصيف والشتاء في البلاد العربية المغربية الغنية
بالمصايف المختلفة والمشاتي اللذيذة عوضاً عن صرف الأموال الباهظة في أوروبا ،
وكذلك الاهتمام بربط حركات الرياضة والكشافة المغربية بأخواتها في المشرق
والعمل على تنظيم بعثات متبادلة ، وتنسيق الجهودات السينمائية العربية وتوحيد
مقاصدها الخ .

وبالجملة فيمكن لهذه الإدارة أن تقوم بكل ما كان يجب أن تقوم به

سفارات المغرب العربي لو كانت دوله مستقلة ، وذلك بالتعاون مع الأحزاب
المغربية واستغلال نشاطها . وهكذا سيمتدسر للجامعة أن تكون شيئاً إيجابياً بالنسبة للمغرب العربي
من جميع النواحي التي يتناولها نشاطها ، ويستفيد بذلك العالم العربي بقسم من
أتمه يجهل عنه كل شيء ، وضروري أن الاتحاد الحقيقي لا يتم بمجرد تبادل
العواطف وإنما يكون بالتشارك في العمل والتعمق في فهم بعضنا البعض .

والجامعة العربية يجب أن تنظم نفسها أحسن مما هي عليه الآن ، وألا تكتفي
بتعيين بعض الموظفين الثانويين في أقسامها ترضية لبعض أعضائها أو استجابة
لوساطة بعض أحبابها ، بل يجب أن تضم إليها أحسن العناصر العربية للاستفادة
منها والاستئثار بأعمالها .

ولقد أخذ الناس جميعاً على الجامعة فقدانها لبرنامج موحد في النواحي الاقتصادية
والاجتماعية ، ولقد قال لي أحد ملوك العرب : إن الذي ينقص الجامعة هو أن
كل رئيس وزارة يقدم برنامجاً يراعى فيه سياسة دولته الخاصة ، أى إن مداورات
الجامعة تنقصها النظرة الشاملة للبلاد العربية أثناء التفكير والتقرير ، فواجبها
إذن أن تعمل على تكوين حاسة عربية تحمل عملياً محل الحاسة الإقليمية ليتسنى
لها وضع برنامج عملي للأمة العربية في جميع فروع نشاطها .

ويأخذ المفكرون على الجامعة أنها وقد أسست لتوطيد دعامة الوحدة
العربية فقد كان من الواجب عليها السير نحو هذا الهدف ، وهو توحيد الدول
العربية ضمن دولة واحدة ، أى أن تبذل الجهد لتغيير الوضع الحاضر في البلاد
العربية الذي هو من آثار الاستعمار الغربي ، وقد ظهر هذا النقص بصورة واضحة
على أثر ما جرى في شؤون فلسطين أخيراً .

والحق أن الجامعة العربية بذلك جهوداً جبارة في هذه المدة اليسيرة التي
عاشتها ، والحق أن تهافت المستعمرين على العالم العربي وضغط الدعاية الصهيونية

وتسكالب الدول السكبار على تأييدها قد عرقل كثيراً من نواحي النشاط التي كان واجباً أن تنهض بها المؤسسة العربية الخطيرة ، ولكن ذلك لا يمنع من أن نعترف بأنه وقع تقصير مزر في بعض فروع هذا النشاط ، وأعني به الناحية الاجتماعية ، فإن الجامعة لحد الآن لم تؤسس حتى اللجنة الاجتماعية التي تنص على وجوب تأسيسها لأبحاثها الداخلية ، وهي لم تعر أدنى اهتمام بمستقبل العملة العرب والفلاحين العرب ولا مستقبل الأسرة العربية والفرد العربي ، والحال أن الحاجة الملحة في العالم العربي تقضى بضرورة وضع حد لفوضى الحياة الاجتماعية المهددة بالانحلال والوقوع في يد الحركات الهدامة أو الرجعية ، ونحن لا نشك في أن مؤلف الرسالة الخالدة يشعر معنا بهذه الحقيقة المرة ويسعى للعمل على إصلاحها ، ولسنا نظن أن الظروف القائمة في بعض الدول العربية التي لم تأخذ بعد بقسط وافر من التطور الفكري من شأنها أن تمنع رجال الجامعة من القيام بواجبهم ووضع ميثاق للرجل العربي وتوصيات من شأنها أن ترفع مستواه المادي والمعنوي ، ولذا فنحن نقترح على مجلس الجامعة التعجيل بتأسيس اللجنة الاجتماعية وتعيين خبراء لوضع ميثاق عربي على غرار المواثيق التي قامت بها النهضات الأوربية والأمريكية في عصر انبعائها .

ولقد شغلت هذه المسألة فكري منذ نزولي في مصر ، وتناولت فيها الحديث مع مختلف الشخصيات المفكرة التي لم تكتم عنى قلقها من الإهمال الشنيع الذي يصيب الشؤون الاجتماعية في الشرق العربي ، والذي يهدد إذا دام - لا قدر الله - بتغلب ذوى النيات السيئة الذين يعملون لنشر مبادئ أجنبية من شأنها أن تضيع على العرب تراثهم الروحي والفكري وتعبدهم لفلسفات غريبة عنهم أجنبية عن ذهنياتهم .

وقد أدت هذه المذاكرات إلي تكوين لجنة صغيرة تضم بعض كبار العاملين من مصر ومراكش وضعت مشروع ميثاق أرى من المناسب أن أجعله خاتمة هذا الكتاب مع العلم بأنه مشروع ابتدائي في الموضوع لا يزيد به أكثر من توجيه النظر واستعارة الانتباه :

الميثاق العربي

أولاً - الكيان السياسي :

- (أ) استقلال تام وسيادة كاملة .
- (ب) تضامن عربي وصدقة مع سائر الدول دون تمييز في سبيل التعاون العالمي .

(ج) الحكم شوري .

١ - الأمة فيه مصدر السلطات والحفيظة عليها .

٣ - والأقليات الدينية والعنصرية ذمتها .

ثانياً - الكيان الاقتصادي :

(أ) تأميم مصادر الثروة القومية والمرافق العامة .

(ب) توحيد الإنتاج وتنظيم التداول والتوزيع .

(ح) تشجيع التعاون .

(د) معاونة الاستثمار الفردي والملكية الخاصة لمصلحة الجماعة .

(هـ) التصاعد في الضرائب .

ثالثاً - الكيان الاجتماعي :

ضمان الحرمات البشرية

أ - حرمة الوجود بتوفير الدولة الحد الأدنى بالجان في الاعترافات التالية :

- (١) الأمومة - الولادة - الحضانه .
- (٢) المسكن - المأكل - اللبس .
- (٣) الصحة والعلاج
- (٤) المعرفة .

ب - حرمة الإنتاج بتوفير الدولة للأفراد الحقوق التالية :

- (١) العمل .
- (٢) الأجور .
- (٣) الراحة .
- (٤) الاستشفاء .
- (٥) الأمان من الشيخوخة والتعطل وعدم المقدرة .

ج - حرمة النشاط بإطلاق الدولة :

- (١) حرية الرأي والاعتقاد .
- (٢) حرية الإعراب بالطرق التالية :
- (د) القول والخطابة .

- (هـ) الكتابة والطبع والتصوير والتمثيل والصحافة والإذاعة .
- (ب) الاجتماع وإقامة الشعائر والتظاهر .
- (ج) تأليف الجماعات
- د - حرمة الكرامة :

- (١) لا إغذار إلا بعد إنذار .
- (٢) التبعات على قدر الأوزار .
- (٣) المساواة بين الأفراد جميعاً .
- (٤) تمكين المرأة من تأدية رسالتها في الجماعة .

رابعاً - وسائل النهوض :

أ - المعنويات :

- (١) نحو الأمية وإشاعة الخلق العظيم والاعتزاز بالتراث تحقيقاً للرسالة العربية في سبيل هناءة البشرية جميعاً .
- (٢) تعميم التعليم الابتدائي والثانوي بالمجان واستنادهما إلى خيرات التراث القومي ومقومات الحضارة الحديثة .
- (٣) العناية بالدراسات الفنية العالية تحقيقاً لعناصر القيادة العلمية المنفجة في مختلف الحقول .

ب - الجسمانيات :

- (١) القضاء على أسباب المرض والفاقة بتقديم التطبيب والإطعام والإكساء مجاناً للمحرومين والمحتاجين .
- (٢) بناء القرى والأحياء الحديثة وتوفير أسباب الصحة والترفيه فيها .
- (٣) الإكثار من المستشفيات والمستوصفات .

ج - الدفاعيات :

- (١) التجنيد الإجباري .
- (٢) إعداد الضباط والقواد في أرقى معاهد العالم .
- (٣) إنشاء مصانع للأسلحة والذخيرة .
- (٤) تنظيم الجيش والبحرية والطيران على أحدث الأسس .

د - الماديات :

- (١) استنباط الثروات من الأرض وجوف الأرض والأنهار والبحار والهواء وسائر ما يكتنف التراب القومي من عناصر .
- (٢) السير قدماً في سبيل تصنيع البلاد بأوسع معاني التصنيع .

- (٣) نشر شبكات المواصلات بجميع أنواع كل منها .
- (٤) تنسيق التبادل بين منتجات البلاد العربية وتدعيم التشارك في استثمار أموالها لمصلحة هذه البلاد .

تاليها :

فصل ١ - الاجراءات العاجلة :

إلى أن تقوم الحكومات باتخاذ وسائل النهوض سعياً في سبيل تحقيق مبادئ الميثاق يتولى أولو الفكر في مختلف البلاد الدعوة لهذه المبادئ وتكوين الجماعات بإنشاء المدارس الحرة والعمل على نحو الأمية وإرسال بعثات التخصص وإغاثة المحرومين وإعانة المحتاجين وتهيئة منظمات التربية البدنية ، وتأليف الشركات الصناعية والتجارية وتنظيم المؤتمرات وإذاعة البيانات والمعلومات وتبادل المعرفة عن تطورات الأمور الداخلية والعالمية . والإعلام عن رسالة العروبة في خدمة الإنسانية وحث الحكومات العربية على السير في طريق ذلك جميعاً .

(١)

(٢)

(٣)

تاليها :

(٤)

(٥)

(٦)

(٧)

تاليها :

(٨)

(٩)

(١٠)

صفحة	
...	مأساة ٨ مايو سنة ١٩٤٥ ...
٢٩	دفاع الجزائريين عن الديمقراطية ...
٣٠	الاحتفال بعيد النصر ...
٣٢	إستنكار الإنجليز والأمريكان للفظائع الفرنسية ...
٣٣	حلول معروضة ...
٣٣	تقهقر موقف فرنسا في الجزائر ...
٣٣	الشيوعيون والحكم الذاتي ...
٣٤	مشروع الحكم الذاتي ...
٣٥	الاتحاد الديمقراطي لمسلمي الجزائر ...
٣٦	الحالة الحاضرة ...
٣٦	مهمزلة مشروع الحكومة ...
٣٧	جمعية العلماء المسلمين ...
٣٩	في تونس أو المغرب الأدنى ...
٤١	احتلال تونس وصراكش ...
٤٩	ضعف السياسة الوطنية ...
٤٢	الإصلاح في تركيا ...
٤٣	الرأي العام وخير الدين باشا ...
٤٤	خروج خير الدين من تونس ...
٤٤	معاهدة باردو وإعلان الحماية ...
٤٥	إرغام البساي على إمضاء المعاهدة ...
٤٥	غزو فرنسا لتونس ...
٤٥	احتلال الفرنسيين للبلاد ...
٤٧	الحركة الوطنية بعد الحماية ...
٤٧	حركة السكي ابن عزوز ...
٤٨	جماعة الحاضرة ...

صفحة

٤٩	محمد بك فريد ومعه ابن خلدون
٤٩	حزب تونس الفتاة
٤٩	مرسوم (كرميو)
٥٠	حزب المقاومة أو (حزب تونس الفتاة) على باش حمبة
٥٠	جريدة (التونسي) بالفرنسية
٥١	احتلال طرابلس الغرب عام ١٩١١
٥٢	على باش حمبة بالأستانة
٥٣	تأسيس هيئة لغزو شمال أفريقيا بالاتفاق مع تركيا
٥٣	نورة (التوارجة) عام ١٩١٧
٥٤	جمع أسارى المغاربة في ألمانيا وتركيا
٥٤	باش حمبة بالأستانة
٥٥	(مجلة المغرب) في جنيف
٥٧	الوفد الوطن لمؤتمر الصلح
٥٧	الشمالي ومؤتمر الصلح
٥٧	(تونس الشهيد) للشمالي
٥٨	الحكم المباشر
٥٨	الشمالي والدستور
٥٩	حزب جديد للمطالبة بنظام دستوري
٦٠	القرض - الوقف
٦٠	غضب الجمهور وخاصة المنتفعين بالوقف
٦٠	الاحتجاج على عمل فلان دان
٦٠	ميثاق الدستوريين
٦١	اعتقال الشمالي بباريس
٦٣	وفد الأربعين وتضامن الباي
٦٣	الدستوريون
٦٣	زيارة رئيس الجمهورية الفرنسية لراكش وتونس

صفحة

٦٣	وعد الخارجية بتحقيق الإصلاحات	٦٣
٦٤	تقدم لوسيان سان باصلاحات لسمو الباي	٦٤
٦٤	رفض الباي للمقترحات	٦٤
٦٤	توتر العلاقات بين القصر والإقامة	٦٤
٦٤	تصريح فرنسي مدسوس	٦٤
٦٤	غضب الباي للتصريح	٦٤
٦٤	إعلان الباي تكذيبه للخبر	٦٤
٦٤	الباي يريد عزل رئيس الوزارة ووزير التشريعات	٦٤
٦٤	شهادة محمد الناصر العربية	٦٤
٦٤	تضامن الشعب مع الملك	٦٤
٦٤	مظاهرة كبرى	٦٤
	محاصرة القصر وتقديم لائحة للملك بإبعاد أشخاص	٦٤
٦٤	غير مرغوب فيهم	٦٤
٦٥	وفاة الباي فجأة	٦٥
٦٧	رحلة الثعالب للشرق	٦٧
٦٨	تمثال للكاردينال دولا	٦٨
٦٨	هياج التونسيين	٦٨
٦٩	منع تمثيل رواية (فتح الأندلس)	٦٩
٦٩	إبعاد توفيق المدني	٦٩
٦٩	مهاجمة السلطة للسيادة التونسية	٦٩
٦٩	المظاهرات	٦٩
٦٩	الحركة النقابية	٦٩
٧٠	الشباب الدستوري في الميدان	٧٠
٧٠	إيقاف جريدة الحزب	٧٠
	جريدة (العلم التونسي)	٧٠

صفحة	
٧٠	إيقاف الجريدة سنة ١٩٢٩
٧١	ظاهرة صربية في الاستعمار الفرنسي
٧١	تشجيع التبشير بالمسيحية
٧١	المؤتمر الانفخارستي
٧١	إضراب العمال
٧٢	تمثال في قرطاجنة
٧٣	قضية التجنيس
٧٣	ثورة البلاد
٧٣	الحركة الوطنية وسياسة الإدماج
٧٣	مؤتمر قسم الجبل
٧٤	انعقاد المؤتمر في مايو سنة ٣٣
٧٤	قرار المؤتمر
٧٤	حل الحزب الدستوري
٧٤	إعفاء مانصورون
٧٤	تعيين بيرتون
٧٥	قضية دفن المتجنسين
٧٥	حادثة المنستير
٧٥	الانشقاق في صفوف الدستور
٧٦	حل الدستور القديم
٧٦	تأسيس الدستور الجديد
٧٦	جريدة (العمل)
٧٦	بيرتون ولجنة المباحث
٧٦	تعطيل جريدة العمل
٧٦	اعتقال الزعماء
٧٧	إعفاء بيرتون
٧٧	تعيين أرمان فيون

صفحة

- ٧٩ تونس والجهة الشعبية الفرنسية
- ٧٩ رغبة قيون في تحسين الحالة
- ٧٩ قيون والمفوض عن المعتقلين
- ٧٩ الاتحاد النقابي التونسي
- ٨٠ عودة الشيخ الثعالبي
- ٨٠ الحزب الجديد والتدابير المستعجلة
- ٨١ سفر أبي رقيبة إلى باريس
- ٨٢ زيارة فيينو لتونس
- ٨٢ أنانية المستعمرين
- ٨٢ مسمو فيينو ورأيه في الحالة
- ٨٢ تصريح ميلران
- ٨٢ استياء تونس من التصريح
- ٨٢ الدستوريون ووعود الجهة
- ٨٣ مؤتمر الحزب سنة ١٩٣٧
- ٨٣ اعتقال أنصار الحزب الوطني سنة ١٩٣٧
- ٨٣ جواب الحماية
- ٨٤ اعتقال علال البهلوان
- ٨٤ مظاهرات واعتداءات
- ٨٤ لجنة الدفاع عن الحريات بتونس
- ٨٤ أعمال الشباب
- ٨٤ تأسيس لجنة للدفاع عن الحريات العامة
- ٨٥ الحرب العالمية الثانية
- ٨٥ نقل الجنرال بلان لتونس
- ٨٥ تحميل الأهالي مسؤولية حراسة الأسلاك التليفونية
- ٨٥ الهدنة الفيشية والمطالبة بالاستقلال
- ٨٥ المطالبة باطلاق سراح الزعماء

صفحة

٨٦	اعتقال أعضاء الديوان السياسي
٨٦	ارتقاء النصف للمرش
٨٦	تأييد النصف للمطالب المستعجلة
٨٦	احتلال الألمان لتونس عام ١٩٤٢
٨٦	الدكتور ثامر يقود الحركة
٨٦	تحرير تونس في مايو سنة ١٩٤٣
٨٦	١٩٤٣	إعلان الجزائر جيرو خلع النصف في مايو عام ١٩٤٣
٨٧	كفاح الشعب في السر
٨٧	مغامرة أبي رقيبة لتونس
٨٧	تنظيم الديوان السياسي
٨٧	الميثاق الوطني
٨٧	احتلال قاعة الاجتماع
٨٨	اعتقال المؤتمرين
٨٨	ميثاق المؤتمر الوطني التونسي
٩٣	الحالة الحاضرة
٩٣	الاستقلال التام
٩٣	اتفاق الحزبين التونسيين
٩٣	لجنة تحرير المغرب العربي
٩٥	مراكش أو المغرب الأقصى
٩٧	الجزائر تحت الحكم التركي
٩٧	مراكش وتركيا
٩٧	المجاهد أبو معزى
٩٧	موقعة أيسلى
٩٨	مدرسة للطبجية
٩٨	تأسيس معمل للسكر
٩٨	انشاء المطبعة المحمدية

صفحة	
٩٩	تغيير نظام الحكومة
٩٩	الوزارات المراكشية
٩٩	الامتيازات الأجنبية
١٠٠	تهافت الدول الأجنبية
١٠٠	التمثيل السياسي
١٠٠	محي الدين الجزائري
١٠١	سياسة مولاي الحسن
١٠٣	المقاومة الدبلوماسية
١٠٥	الاتفاق الودي عام ١٩٠٤
١٠٦	تولية مولاي عبد العزيز
١٠٦	الوزير أبا أحمد
١٠٦	الشيخ ماء العيين
١٠٦	مجلس للأعيان
١٠٧	مؤتمر الجزيرة
١٠٨	مولاي عبد العزيز والتفغل الفرنسي
١٠٨	خلع المولى عبد العزيز
١٠٨	مبايعة عبد الحفيظ
١٠٨	البيعة الحفيظية
١٠٨	عقد بين الملك والشعب
١٠٩	جريدة (لسان المغرب) بطنجة
١١١	جماعة لسان المغرب
١١١	جمعية سرية
١١٣	الانقلاب في تركيا
١١٤	مشروع الدستور المغربي
١١٤	تأسيس (منتدى الشورى)
١١٦	هجوم الجيش الفرنسي على فاس

صفحة	
١١٦	إعلان الحماية في ٣٠ مارس سنة ١٩١٢
١١٧	المقاومة العسكرية
١١٩	ثورة الجيش
١١٩	البرلمان الفرنسي والماريشال ليوطي
١١٩	الحرب الكبرى الأولى
١٢٠	جباله والريف
١٢٠	محمد أمزيان
١٢١	في الأطلس المتوسط
١٢٢	في الأطلس الكبير
١٢٢	تأقيلات وآيت عطا
١٢٢	موحا السملالي
١٢٢	اغتيال السملالي
١٢٥	الحرب الريفية
١٢٥	عمليات استتباب الأمن
١٢٦	والد محمد عبد الكريم
١٢٦	تحرير مراكز (دار أبارا)
١٢٧	هجوم الجنرال سيلفستر
١٢٧	معركة (أنوال)
...	موقعة عريت
١٢٧	انهزام الأسبان
١٢٧	انتصار الريفيين
١٢٨	استئناف برانجي للمجوم
١٢٨	دعوة الأسبان للمهنة
١٢٨	الأسرى الأسبان
١٢٩	معاودة الريفيين للمجوم

صفحة	
١٢٩	اجتماع مجلس الوزراء الأسباني
١٣٠	عدم نجاح مؤتمر تطوان
١٣٠	إعلان الأحكام العرفية
١٣٣	الحرب مع فرنسا
١٣٣	موقف عبد الكريم من فرنسا
١٣٤	الفرنسيون ووادي ورغة
١٣٤	نقل ليوطي وتعيين ستينغ
١٣٥	بطولة الشعب المغربي
١٣٥	إسبانيا وشروط الصلح وعرضها على عبد الكريم
١٣٦	نفي الأمير إلى (لاريفيون)
١٣٩	دستور الجمهورية الريفية
١٣٩	الانتصار والمؤتمر الشعبي
١٣٩	الجمعية الوطنية
١٤٠	الاستقلال والحكومة الدستورية
١٤٠	مواد الدستور
١٤٣	المقاومة السياسية
١٤٥	الحركة الوطنية بعد الحماية
١٤٦	مظاهرات العمال
١٤٦	شعور المغاربة في حرب الريف
١٤٧	في المؤتمر الإسلامي بالآستانة
١٤٨	المؤتمر الإسلامي باستوكهلم
١٤٩	السيد المتقاني
١٥٠	نزع الملكية
١٥٠	تمسك المراكشي بأرضه
١٥١	الخلاف بين مولاي يوسف وستي

صفحة	موضوع
١٥١	رغبة جلالته في عزل ستيغ
١٥١	نقل ستيغ بعد وفاة الملك
١٥٣	الحركة السلفية
١٥٤	خيانة بعض مشايخ الطرق
١٥٤	ديرمانجيم مؤلف (حياة محمد)
١٥٦	الاتجاه السياسي للسلفية الجديدة
١٥٩	من السلفية للوطنية
١٥٩	مجلة (أم البنين)
١٥٩	جمعية أحياء الطلبة
١٦٠	الاستيلاء على ماء وادي فاس
١٦١	السياسة البربرية
١٦١	تجنيس المغاربة
١٦٣	الدين واللغة العربية في التعليم
١٦٥	الامة المراكشية تمور
١٦٥	اعتقال الشبان
١٦٥	الكومندان ميلي
١٦٦	اجتماع المجلس البلدي
١٦٧	وفد فاس برئاسة ابن القرشي
١٦٧	مطالب الوفد
١٦٧	تحدي الحماية لممثلي الامة
١٦٧	اعلان حالة الطوارئ
١٦٧	رئيس الجمهورية الفرنسية في المغرب
١٦٧	صدي المسألة في العالم الاسلامي
١٧١	كتلة العمل الوطني والحزب الوطني
١٧٣	مقاطعة البضائع الفرنسية

صفحة	
١٧٦	مجلة مغرب
١٧٦	جريدة (عمل الشعب) بفاس
١٧٧	مجلة (السلام) وجريدة (الحياة)
١٨٠	مؤتمرات المطالبة بالصحافة
١٨٠	تغيير المقيم العام
١٨٥	العودة للبلاد
١٨٢	تكذيب جلالة الملك لاشاعة فرنسية
١٨٢	احتجاج الملك على وزارة فرنسا فيما وراء البحار
١٨٣	عيد العرش المغربي
١٨٣	زيارة الملك لمدينة فاس
١٨٥	رفض جلالة الملك اعتقال رجال الكتلة
١٨٥	تضامن الكتلة مع جلالته
١٨٦	تعطيل جريدة الكتلة
١٨٩	برنامج الاصلاحات المغربية
١٨٩	فرض الحماية
١٨٩	الحماية مجرد رقابة
١٩٠	برنامج الاصلاحات يحوى ١٥ فصلا
١٩٢	تقرير الإقامة العامة للجنة البحر الأبيض المتوسط
١٩٤	اعلان مطالب الشعب المغربي
١٩٤	الحكومة الفرنسية تدرس الاصلاحات
١٩٧	مسألة الممثلين الفرنسيين
١٩٧	الخلاف بين المقيم بونصو والجالية الفرنسية
١٩٨	مطالبة الجالية الفرنسية بالحقوق السياسية
١٩٨	احتجاج كتلة العمل الوطني
٢٠١	اشتداد الخصومة وعجز بونصو
٢٠٢	بيروتون

صفحة	
٢٠٤	عزل بونصو
٢٠٥	الكتلة وموقفها من بيروتون
٢٠٧	الحرب الأهلية الاسبانية
٢٠٧	اعتقال الوطنيين
٢٠٨	مذكرة المبعوثين الفرنسيين
٢٠٩	وفد الكتلة إلى برشلونة
٢١٠	جريدة الريف
٢١٠	المكي الناصري بالرباط
٢١١	انشقاق في كتلة الشمال
٢١١	الوحدة المغربية
٢٢٢	صاحب السمو السلطاني يعمل
٢١٣	المجلس الأعلى للأوقاف
٢١٣	التعليم الاجبارى
٢١٥	المغرب والجهة الشعبية الفرنسية
٢١٥	مؤتمر الكتلة بفاس
٢١٦	المطالب المستمجة
٢١٨	مؤتمر الدار البيضاء ومنعاه
٢١٩	مظاهرات تضامنية في أنحاء المغرب
٢١٩	عمر عبد الجليل مبعوث الكتلة إلى باريس
٢٢١	الجنرال نوجيس
٢٢٣	انشقاق عن الكتلة
٢٢٤	حل الكتلة
٢٢٧	الحركة الوطنية لتحقيق المطالب
٢٢٧	مباحثات مع الجنرال نوجيس
٢٢٧	وفد الحركة الوطنية إلى باريس

صفحة	
٢٢٨	الحزب الوطني
٢٣٤	جهاد الحزب الوطني
٢٣٢	التمسك بالإسلام
٢٣٢	التمسك بالنظام الملكي
٢٣٤	جمعية طلبة شمال أفريقيا بفرنسا
٢٣٤	جمعية أصدقاء الطلبة
٢٣٥	لجنة الإصلاح الديني
٢٣٦	المطلة الأسبوعية
٢٣٦	الحق النقابي المغاربية
٢٧٣	حماية الفلاحين
٢٣٨	لجنة التقويم الخلقى
٢٤٠	جمعية الشبان المسلمين والهداية الإسلامية
٢٤١	لجنة حماية فلسطين
٤٢٠	إحياء يوم فلسطين
٢٤٢	المؤتمر الاشتراكي سنة ١٩٣٧
٢٤٣	الدفاع عن الفلاح
٢٤٤	المستعمرون بوادي إيغور
٢٤٦	مظاهرات تضامنية
٢٤٧	مقاومة البؤس
٢٤٨	الحزب واستقبال المسيمو رامادي
٢٤٨	هتاف الشعب بسقوط الحماية
٢٤٩	الدفاع عن الدين
٢٥٠	مهرجان ١٣ أكتوبر بفاس
٢٥٠	الرقابة على الصحف

صفحة	
٢٥٠	احتجاج الصحف
٢٥١	المؤتمر العام للحزب الوطني
٢٥٣	الميثاق الوطني
٢٥٥	سياسة الجنرال نوجيس
٢٥٧	الثورة الوطنية
٢٥٧	إغلاق جميع المساجد
٢٥٩	تضامن المنطقة الخليفية
٢٥٩	قيام مظاهرات في تطوان
٢٦٠	احتجاج ماسينيون
٢٦١	استمرار الحركة
٢٦٣	في المنطقة الخليفية
٢٦٣	وضع برنامج للإصلاح الوطني
٢٦٣	مطالب الشعب المغربي
٢٦٤	الجالية الأسبانية
٢٦٤	عزل بيك بيدر
٢٦٤	تعيين اسينسيو
٢٦٥	في الحرب العالمية الثانية
٢٦٦	سياسة الحرب
٢٦٧	مجلس شعوري الحكومة
٢٦٧	الحزب الوطني وسياسة العمل
٢٦٨	الهدنة الفيشية
٢٦٨	احتلال أسبانيا لطنجة
٢٦٨	مجلة (رسالة المغرب)
٢٦٩	وقد الحزب الوطني في المشرق
٢٦٩	رابطة الدفاع عن مراكش
٢٧٠	المغاربة اللاجئون إلى القاهرة

صفحة	
٢٧١	مجهودات المنفى
٢٧٢	احتلال جيش دي جول لمويلا
٢٧٦	المفاوضة مع علال الفاسي
٢٧٨	اللجنة الوطنية برئاسة الجنرال ديغول
٢٨١	حزب الاستقلال
٢٨٣	من الحزب الوطني لحزب الاستقلال
٢٨٤	عقد مؤتمر عام بالرباط سنة ١٩٤٤
٢٨٧	ميثاق ١١ يناير سنة ١٩٤٤ النص الرسمي
٢٨٨	الحلفاء واعترافهم بحق الشعوب
٢٨٨	المطالبة باستقلال المغرب
٢٨٩	حزب الاستقلال كمنهج وكمقيدة
٢٩٢	حالة البروليتارية الفلاحية
٢٩٢	فرض التعليم الإلزامي
٢٩٣	الدفاع الوطني والأمن الداخلي
٢٩٤	السياسة الاقتصادية والمالية
٢٩٥	الحكومة ومقاومة تضخم النقد
٢٩٥	السياسة الخارجية
٢٩٧	المطالبة بالاستقلال
٢٩٩	رد الفعل عند الفرنسيين
٣٠١	الحسائر الفرنسية
٣٠٣	المظاهرات بفاس
٣٠٤	محاصرة المقبرة العمومية
٣٠٤	فرق الكشافة ونقلها جثث الشهداء
٣٠٥	احتلال الجيش للدار البيضاء

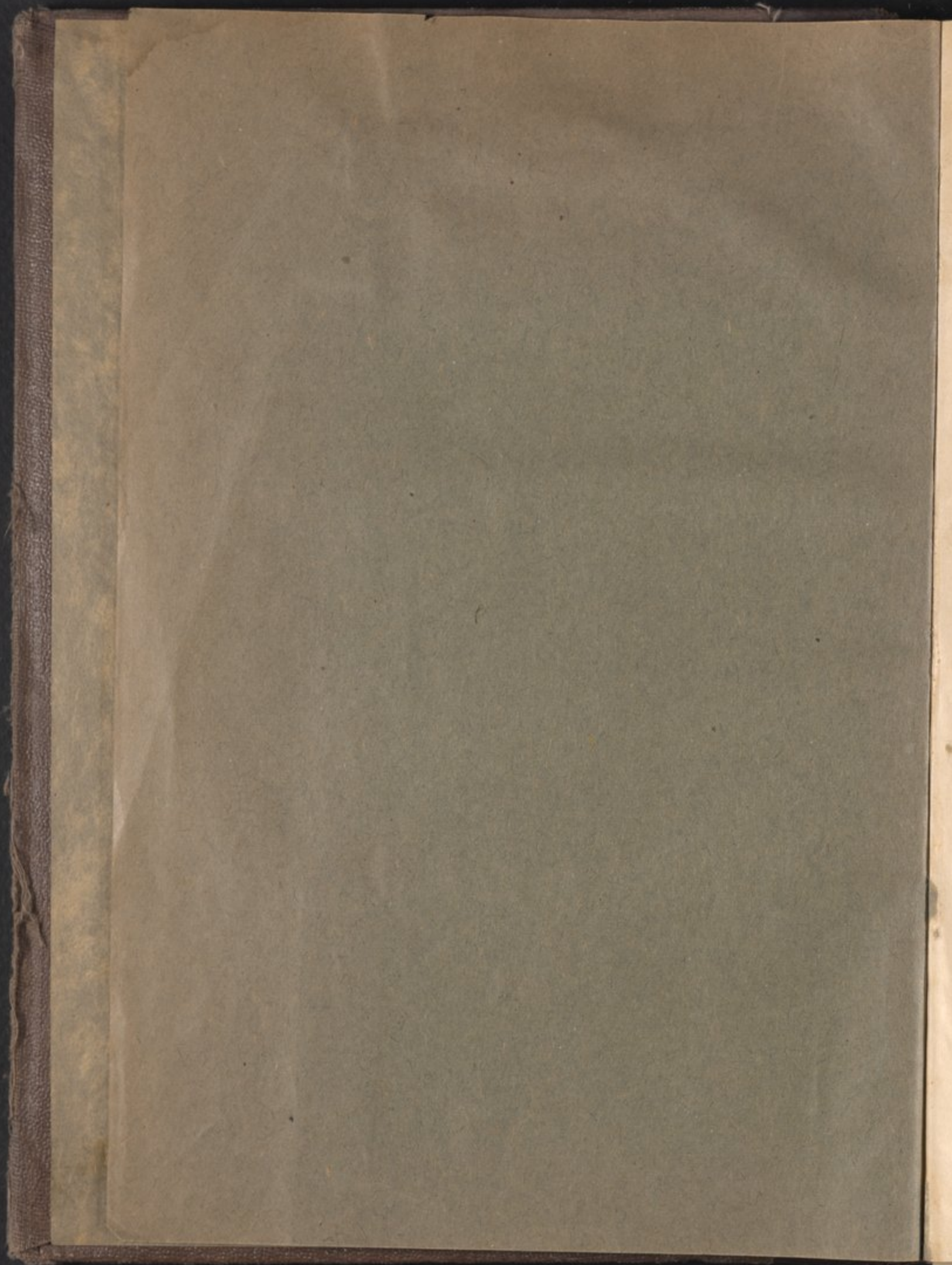
صفحة	
٣١١	معارضة سياسة الإصلاحات
٣١٢	إصلاحات جابريل بيو
٣١٣	ماسيجلي وقبول فرنسا لتنفيذ الإصلاحات
٣١٥	حزب الاستقلال يجيب المسيو بيو
٣١٥	الإقامة العامة وتأسيس اللجان
٣١٨	الإدارة العامة
٣٢٠	تقرير ليوطن
٣٢٣	النظام الفلاحي
٣٢٤	الدفاع عن سيادة الشعب
٣٢٥	الاحتجاج على انتخابات الفرنسيين
٣٢٧	جلالة الملك واحتجاجه على تصرف الفرنسيين
٣٢٩	سياسة المسيو إريك لابون
٣٢٩	جابريل بيو وفشل مقترحاته
٣٢٩	تعيين إريك لابون
٣٣٠	إرجاع الزعماء المنفيين
٣٣٤	تكوين إقطاعية جديدة
٣٣٦	تكوين شركة للفحم
٣٣٦	معارضة سياسة لابون
٣٣٨	تأسيس شركة للطيران
٣٣٨	تضامن المغاربة مع جلالة الملك
٣٣٨	وفد حزب الاستقلال بفرنسا
٣٤٠	عزام باشا وانصالة برجال الحزب
٣٤٠	عيد العرش المغربي
٣٤٣	مأساة الدار البيضاء (٧ إبريل سنة ١٩٤٧)
٣٤٣	زيارة جلالة الملك لطنججة

صفحة

- ٣٤٦ شهر ٧ أبريل
- ٣٤٩ الرحلة الملكية لطنجة
- ٣٥٠ جلالة الملك وتأخير الرحلة
- ٣٥٠ قبول فرنسا وانجلترا للفكرة
- ٣٥١ تقديم لابون باسم فرنسا بعض المطالب لجلالة الملك
- ٣٥١ قبول جلالة الملك بعض المطالب ورفض بعضها
- ٣٥٢ رفض جلالة الملك دعوة سفيرى أمريكا والبرتغال
- ٣٥٢ عدد خاص من جريدة العلم
- ٣٥٣ صاحب الجلالة ينادر الرباط
- ٣٥٤ ولاء المنطقة الخليفية
- ٣٥٥ ولاء المغرب المتحد
- ٣٥٦ الاقبالات
- ٣٥٧ هدية الكشافة الحسنية - الإمام المجدد بالمسجد
- ٣٥٩ هدايا الشعب للملك
- ٣٦١ العودة للرباط
- ٣٦١ خطب طنجة
- ٣٦٥ أهمية الزيارة الملكية
- ٣٦٥ عودة طنجة للنظام الدولي
- ٣٦٧ أثر الزيارة الملكية في المسؤولين الفرنسيين
- ٣٦٨ صدى الزيارة في الصحف الفرنسية والأجنبية
- ٣٧١ النشاط الوطني في المنطقة الخليفية
- ٣٧٢ تقديم مذكرات عن الحالة في المغرب
- ٣٧٢ نشاط حزب الإصلاح
- ٣٧٣ الحزبان ضد إصلاحات فاريلا
- ٣٧٥ مؤتمر المغرب العربي بالقاهرة

صفحة	
٣٧٧	المغرب العربي والجامعة العربية
٣٧٩	انتهاء أعمال المؤتمر وإقامة حفلة ختامية
٣٧٩	مكتب المغرب العربي
٣٨١	في فرنسا
٣٨١	إتهام المغاربة بالميل للاصريكيين
٣٨٦	استنكار السياسة الاستعمارية في شمال أفريقيا
٣٨٧	إعفاء لا بون
٣٩١	الوطنية المغربية تقرر الصرامة
٣٩٣	توطيد الملائق بين مراکش ومصر
٣٩٤	عزام باشا ودفاعه عن المغرب
٣٩٥	إستقبال البطل عبد الكريم
٣٩٩	إلتجاء الأمير إلى جلاله الفاروق
٣٩٩	شكر الأمير على حسن المقابلة
٤٠١	صدي نزول الأمير في مراکش
٤٠٢	رد الفعل لدى الحكومة الفرنسية
٤٠٧	تأسيس لجنة تحرير المغرب العربي
٤١٣	الجنرال جوان وسياسته
٤١٨	حوادث زاوية سيدي الشيخ
٤٤٠	محاولة تفريق كلمة الشعب
٤٢٢	معارضة الوحدة الفرنسية
٤٢٣	فشل الدبلوماسية الفرنسية
٤٢٥	معارضة إصلاحات الجنرال جوان
٤٣٧	فشل جوان أمام جلاله الملك
٤٣٧	مقاومة الجنرال جوان
٤٤١	فشل سياسة الجنرال جوان
٤٤٣	فشل آخر للجنرال جوان
٤٤٧	القضية المراكشية وفترة الانتقال

صفحة	
٤٥١	السلطة التشريعية بيد جلالة الملك
٤٦١	فشل ثالث مشترك بين الجنرالين
٢٦٥	عودة المهدي بنونة من أمريكا
٤٦٧	الشعب التونسي ومواصلة الكفاح لضمان حريته
٤٧٣	رعاية جلالة الملك لحركة الإصلاح
٢٧٥	نشاط حزب الاستقلال
٤٧٥	في الميدان الثقافي
٤٧٧	تأسيس الحزب مجلة (رسالة المغرب)
٢٧٩	في الميدان الاجتماعي
٤٨٥	العمل لتوحيد الصفوف
٤٨٩	تضامن الحزب مع الحركات التحريرية العربية وغيرها
٤٩١	توجيه البلاد نحو الجامعة العربية
٤٩١	ميثاق الأمم العربية
٤٩٥	الدكتور طه حسين بك وبلاد المغرب
٢٩٦	مواجهة الرأي العام العالمي
٥٠٣	الأمم المتحدة وقضية فرانكو
٥٠٦	بولندا ورفع قضية صرا كش للهيئة
٥٠٩	جوانب القضية المراكشية
٥١٠	معاهدة سنة ١٩١٢
٥١١	الحماية وخرقها الالتزام
٥١٥	روزفلت وقضية المغرب
٥١٧	الجامعة - خلاصة وتوجيه
٥١٧	المغرب العربي وعدم قبوله الحكم الفرنسي
٥٢٦	بروتوكول الاسكندرية
٥٣١	العرب وتحرير المغرب
٥٣٣	الاستعمار الفرنسي والأسباني
٥٣٧	الميثاق العربي - اقتراح



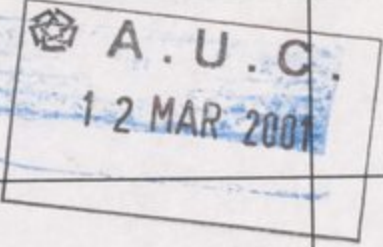
114041765

B 12616345

AUC - LIBRARY



DATE DUE

DT
 204
 F3
 1948

AUG 1972

